

مصطفى دندشلي

مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي

حزب البعث العربي الاشتراكي



١٩٤٠ - ١٩٦٣

الجزء الأول

الايدولوجيا والتاريخ السياسي

حزب البعث العربي الاشتراكي
(١٩٤٠ - ١٩٦٣)
الايدولوجيا والتاريخ السيفسي

الإهداء

إلى روح والدي
إلى أخي

إلى قلاดسلافا سولكوفسكي

علم بالجو الايديولوجي القومي العام السائد في بلد عربي كسوريا . كما انه ادخلت على الدراسة الاصلية بعض التعديلات ، نظرا للظروف السياسية العامة في الوطن العربي ، هذه التعديلات لا تسيء على اية حال ، الى جوهر الموضوع ومضمونه بشيء .

هذا ، واذا كان بالفعل قد مضى على تأسيس حزب البعث العربي ما يقارب من اربعين عاما ، واذا كان بالاضافة الى ذلك ، يحكم بلدين عربيين : سوريا والعراق ، منذ اكثر من ستة عشر عاما ، فهذا لا يعني على الاطلاق بأن معرفتنا به أصبحت متكاملة وعميقة . بل على العكس من ذلك ، فهو لا يزال مجهولا لدينا ، وذلك اذا لم ننظر سوى من جهة تطوره الايديولوجي وتاريخه السياسي وقضايا التنظيمية في مختلف المراحل التي مر بها . فليس هناك — حسب معرفتنا — من دراسات علمية متنوعة تشمل حركة البعث العربي بشيء من التفصيل والوضوح من جوانبها الايديولوجية أو التاريخية . فالكتب في اللغة العربية ، حول هذا الموضوع ، غالبا ما تكون اما مؤلفات او كتيبات نشرت في بعض الظروف والمناسبات ، ولها طابع الخلافات السياسية والايديولوجية والهدف منها التقليل من شأن الخصم أو القضاء عليه بأي ثمن . واما كتب اطراء ومديح وتبرير ، تغلب عليها الصفة الانشائية — البلاغية ، ومن الصعب أن توصف بالدراسات العلمية التاريخية أو الايديولوجية .

اما كتب « المذكرات » أو التي هي بالاحرى أقرب الى « السير الذاتية » لبعض قيادي البعث السابقين ، فهي تعبر في أغلب الاحيان عن وجهات نظر شخصية واتجاهات معينة . غير انه مع ذلك لها أهمية وفائدة ، بمعنى انها أوضحت لنا والقت بعض الاضواء على الاتجاهات السياسية العامة التي وجدت داخل الحزب وأعطت صورة عن الاجواء السياسية والايديولوجية التي كانت سائدة بين قيادات الحزب وكلياته وأعضائه وأظهرت بالتالي بعض بواعث مشاكل البعث الداخلية في المراحل المختلفة .

اذا كان الامر كذلك ، فلا نندهش اذا كانت نظرة المثقف العربي والمواطن العربي عموما الى حزب البعث على انه « لغز » شائك يصعب حله . ان سبب ذلك يعود بالدرجة الاولى الى ان معرفتنا به بقيت في أحسن الاحوال معرفة مجتزأة ، سطحية في أغلب الاحيان ، واهتماماتنا به آتية تزداد وتكثر في ظروف الازمات وحسب . ان ما ينقصنا ونفتقد اليه ليس فقط وجود تحليل تاريخي شمولي لنشوء هذا الحزب وتطوره على المستويين الايديولوجي والسياسي ، وانما كذلك لم تستقطب مشاكل الحزب الداخلية هي الاخرى انتباه الباحثين بصورة جدية متواصلة ومتكاملة وواضحة .

من هنا تأتي الصعوبة الكبرى ، وكذلك ايضا الاهمية القصوى لبحث يتعلق بموضوع يثير كثيرا من الجدل والخلاف ، ومن الحدية والانفعال كموضوع حزب البعث . لهذا ، فان الفكرة الاساسية ، الفكرة المسيطرة في ذهن المؤلف طوال هذه الدراسة ، هي تقديم حركة البعث كما هي وكما يراها البعثيون انفسهم وتعريفها بمجملها الى القارئ العربي . وقد حاولنا قدر المستطاع ان يكون البحث واضح الاسلوب والافكار . واننا رأينا أن ما يفي بهذا الغرض هو اعتمادنا المنهج التاريخي التحليلي في دراسة الحزب وتطوره السياسي واتجاهاته الفكرية .

هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى ، فقد رجعنا بشكل رئيسي واساسي الى وثائق البعث ومنشوراته وكتبه ونشرااته الداخلية . واننا اكملنا ذلك كله وسددنا

النقص فيه واغنيائه بالمناقشات الطويلة والمقابلات العديدة مع كثير من قيادي الحزب وكادراته وأعضائه ، الذين توفر لنا مقابلتهم والذين هم من مختلف الاتجاهات دون استثناء . وبالفعل فقد ساعدتنا هذه اللقاءات وعلى فترات زمنية طويلة لتكوين فكرة الى حد كبير صحيحة وواضحة عن الجو الايديولوجي والسياسي والتنظيمي داخل الحركة .

لذلك فاننا لا نجاني الحقيقة اذا اعتبرنا هذه الدراسة بمثابة عمل قام به البعثيون انفسهم ، سواء الذين تركوا الحزب أم الذين لا يزالون أعضاء فيه ، وسواء أذكرت أسمائهم أم لم تذكر . والمؤلف في كل ذلك لم يحاول أن يلعب دوراً أكثر من أن يسجل ويعرض ، ثم يحلل ويوضح . لقد امتنع قدر الامكان من أن يعطي أحكاماً شخصية ، أو أحكاماً تقييمية مجردة ونظرية ، تاركا الحرية للقارئ أن يستخلص ما يريد أن يستخلصه من نتائج . بكلمة مختصرة ، لقد أردنا أن يكون هذا الكتاب ، هو كتاب العرض والتوضيح . أما كتاب النقد ، سلبي أو ايجاباً ، فلا بد من أن يتبعه ، لا أن يأتي قبله .

من أجل ذلك كله ، فقد وجدنا من الاهمية أن نضع حركة البعث العربي في سياقها القومي والتاريخي السوري، وأن نبتدىء في الفصل الاول بالحديث عن الرواد والمهدين لها سياسياً وايدولوجياً وأن نتوقف عند الظروف التي أحاطت بولادة ونشأة هذا الحزب والعوامل الايديولوجية والسياسية التي لعبت دوراً كبيراً في تكوينه . هذه الظروف التي سوف تترك آثاراً لا تمحى في بنيته التنظيمية والسياسية والايديولوجية على حد سواء . وفي الفصل الثاني ، تحدثنا عن التكوين الفكري والثقافي والسياسي والصفات المميزة لشخصية ميشال عفلق ، مؤسس ومفكر حزب البعث . هذا ، وكما يدل عليه عنوان هذه الدراسة ، فاننا تطرقنا في الفصل الثالث والرابع والخامس ، الى ايدولوجية البعث من الجوانب الروحية والقومية والاشتراكية ، ثم حاولنا بعد ذلك ، في الفصول السبعة الباقية ، أن ندرس تاريخه في المراحل المختلفة من تطوره السياسي ، منذ نشوئه حتى استلامه السلطة (١٩٤٠ - ١٩٦٣) .

عبر ذلك كله ، لم يغيب عن انتباهنا حياة حزب البعث الداخلية وما يجري فيها من اتجاهات وتيارات وصراعات سياسية أو شخصية وأن نصف ، بقدر ما توفر لنا من معلومات ووثائق وبقدر ما تسمح به الظروف ، الاجواء السياسية والايديولوجية الداخلية وأن نتوقف أمام الصعوبات والازمات ونظهر أسبابها ودوافعها ، هذه الازمات التي هي بدورها تفسر الى حد كبير مواقف الحزب السياسية ، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو على الصعيد العربي .

واذا كنا قد توقفنا مبدئياً في دراستنا عند وصول الحزب الى الحكم ، فلان بعد هذا التاريخ ثمة مرحلة أخرى ، مرحلة جديدة تبدأ ، والتي يجب أن تخصص لها دراسة مستقلة ومكاملة ، تتعلق بتطور نظام البعث من جوانبه المختلفة في سوريا أو في العراق .

ولا بد في هذا المجال من الإشارة الى بعض الثغرات في هذه الدراسة ، وهي اننا لم نستطع أن نغير الانتباه الكافي والضروري لتكوين بنية الحزب الاجتماعية . ذلك لانه لم يكن من السهولة على الاطلاق معرفة عدد الاعضاء في بلد كسوريا مثلاً، والمناطق التي ينتمون اليها وأوضاعهم الاجتماعية الخ . . . في مرحلة معينة من المراحل التي مر بها الحزب ، أو لم يمكننا بطبيعة الحال أن نطلع على « أرشيف » حركة البعث ، هذا

الارشيف الذي لم يكن له ، فيما يظهر ، اي وجود في المرحلة التي نحن بصدد دراسه
بالاضافة الى ذلك ، فان شمولية الموضوع وكبره منعنا كذلك من ان نخصص مساهمة
لدراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية لكل من سوريا والعراق ، موطن نشوء ونزول
البعث . او ان نتوقف أكثر ونتوسع بشيء من التفصيل في دراسة تطوّر الحركة
السياسية في باقي البلاد العربية ، في لبنان والاردن على وجه الخصوص . هناك أيضاً
ثغرات أخرى في هذا البحث ، لم تغب عن ذهن المؤلف ، ولكن لم يكن بمقدوره ان
يتلافها .

اننا نعود ونكرر مرة أخرى بأن الفرض الاول والاخير لهذه الدراسة التي نحن
بصدها ، هو محاولة تريد أن تكون جديّة ومهدة لنقد الاحزاب السياسية (ككل
الاحزاب) في الوطن العربي ، وأن تساهم بقدر الامكان في الظروف الحالية ، في
الكشف وتوضيح معالم التطور السياسي والتاريخي لحركة التحرر العربي ، ولا شيء
سوى ذلك . فان أصبنا جانباً مما نريد ، نكون بذلك قد أسدينا خدمة متواضعة الى
الحركة العربية التقدمية الوحيدة ، وسددنا بعض النقص في المكتبة العربية . وإن
أخطأنا ، نكون على أية حال قد شققتنا الطريق وأوضحنا السبل . ويكون عذراً ان
المصادر والمعلومات التي حصلنا عليها واعتمدناها ، لم تكن كافية أو متكاملة كما هو
مطلوب ومرغوب . لذلك فاننا نتوجه الى كل من لديه بعض المعلومات والملاحظات حول
أي جانب من جوانب موضوعنا ، أن يمدنا بها حتى نأخذ ذلك بعين الاعتبار في المستقبل .
ونحن له سلفاً من الشاكرين .

واخيراً ، فلا يسعنا في هذا المجال الا وأن نتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان
الى جميع الذين أسهوا في مساعدتنا وقدموا لنا معلومات وايضاحات قيمة تتعلق بحزب
البعث أو بتجربتهم السياسية الشخصية ، نخص بالذكر منهم : أكرم الحوراني ،
صلاح الدين البيطار ، ميشال عفلق ، عبد البر عيون السود ، جلال السيد ، جمال
الاتاسي ، سامي الجندي ، أنطون مقدسي ، عبد الكريم زهور ، المرحوم صدقي اسماعيل ،
جلال فاروق الشريف ، المرحوم ياسين الحافظ ، جورج طرابيشي ، نسيم أسفرجلاني ،
والياس مرقص (غير بعثي) ، وجميعهم من سوريا) . المرحوم علي صالح السعدي ،
محسن الشيخ راضي ، هاني فكيكي (العراق) . يسار عسكر والمرحوم خالد بشرطي
(فلسطين) . جبران مجدلاني ، علي جابر ، غسان شرارة وعاصم قانصو (لبنان) .
حسان وظائفني (الاردن) .

كما واننا نتوجه كذلك بالشكر والتقدير الى استاذنا مكسيم رودنسون ، المشرف
« الصبور » على هذه الدراسة ، الذي — رغم ما وقع بيننا في السنين الاخيرة قبل
اجراء المناقشة ، من سوء تفاهم هامشي — الا أن نصائح وملاحظاته وانتقاداته كانت
لنا ذات فائدة وقيمة لا تنكر .

المؤلف

١٨ آب (اغسطس) ١٩٧٩

الفصل الاول

رواد حركة البعث

كان الاتجاه الغالب للحركة العربية يستهدف ، منذ البدء ، تكوين دولة موحدة . ولكن هذا التيار الوحدوي مني بالفشل اثر التدخلات المباشرة للدول الغربية . فبعد الحرب العالمية الاولى ، ظهرت في المشرق العربي عدة دول خاضعة لنظام الانتداب ؛ دخل العراق وفلسطين وشرقي الاردن في منطقة نفوذ بريطانيا ، ودخلت سوريا ولبنان في منطقة نفوذ فرنسا .

وهكذا أنشئت وحدات سياسية متميزة ، ووضعت كل واحدة منها في ظروف متباينة . ثم أخذ هذا التباين في الازدياد ، سواء على صعيد النظام السياسي ، أم على صعيد التنظيمات الاقتصادية والقانونية والادارية . ونتج عن ذلك ، بالطبع ، ظهور مصالح خاصة لكل دولة عربية ، وكذلك بروز فئات اجتماعية جديدة أخذت تسخر هذا الانقسام لمصالحها السياسية والاقتصادية .

في ظل هذه الظروف ، شهدت مرحلة ما بين الحربين ولادة حركات استقلالية مختلفة . فنشأت « الكتلة الوطنية » في سوريا ، و « حزب الاستقلال » في العراق ، و « الوفد » في مصر ، وغيرها من الحركات والاحزاب . وأصبحت المطالبة بالاستقلال ضمن الأطر السياسية التي تشكلت ، تحظى بالاهتمام الاول . حتى انها حلت محل المطالبة بالوحدة العربية ، على الاقل على صعيد العمل السياسي المنظم . ففي سوريا ، وابتداء من عام ١٩٢٨ ، كلما ازداد ميل « الكتلة الوطنية » لانتهاج خط سياسي معتدل يستهدف الوصول الى تسوية مع سلطة الانتداب ، ازداد المثقفون القوميون ، الملتزمون بالقضية الوطنية ، والرافضون للمساومة ، بعدا عن هذه الكتلة ، وقوي توجههم للبحث عن طريق خاص بهم .

عصبة العمل القومي

في ظل هذه الظروف السياسية نشأت « عصبة العمل القومي » (١) في بلدة

(١) محمد حرب فرزات ، « الحياة الحزبية في سوريا » بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥ ، دمشق ، منشورات دار الرواد ، (بدون تاريخ) ص ١٣٨ - ١٤١ وص ١٨٨ - ١٩١ . وأنظر كذلك مصطفى أمين : *Le Développement des Partis Politiques en Syrie entre 1936-1947*, Paris, Thèse de droit, 1950.

« قرنايل » من جبل لبنان في آب (اغسطس) ١٩٣٣ . ويمكن اعتبارها المحاولة الاولى لاعادة اعضاء الطابع الايديولوجي الوحدوي على الحركة القومية العربية . وكان مؤسسو هذه العصبة ، في غالبيتهم العظمى ، من المثقفين اللبنانيين والسوريين المنتمين الى « الطبقة البورجوازية » الصاعدة في المدن . وقد انشئ لهذه العصبة فروع في لبنان وسوريا . وأهم هذه الفروع كان في دمشق وحمص والاسكندرون . وانبثق عن هذه العصبة مجلس تنفيذي ، شغل منصب الامين العام فيه عبد الرزاق دندش ، وهو شخصية عربية بارزة ، امتدت اليها يد الاغتيال ، بعد تأسيس العصبة بوقت قصير . وكان من بين قادتها الرئيسيين : صبري العسلي ، وفهمي محاييري ، وفريد زين الدين ، وزكي الارسوزي .

هذا التنظيم الجديد كان يتميز بخط سياسي لا يهادن ، وبنزعة قومية رومنتيقية . ويتلخص برنامجه وعمله السياسي ، خصوصا في سوريا ، على النحو التالي : استقلال سوريا ولبنان بدون قيد أو شرط ، رفض أية مباحثات مع قوى الاحتلال ، تنظيم المظاهرات الطلابية ضد الحاق لواء الاسكندرون بتركيا .

بالطبع ، ليس من مهمة هذا البحث تناول تاريخ عصبة العمل القومي . ان أهمية هذه الحركة ، في الواقع ، لا تكمن في وزنها السياسي وتأثيرها على مجرى الاحداث ، بقدر ما تكمن في التأثير الايديولوجي الذي سوف تتركه في الاوساط القومية العربية خلال فترة من الزمن طويلة نسبيا . فهي من هذه الزاوية تعتبر حدثا مهما في التطور الايديولوجي للحركة القومية العربية .

وما يهمننا من « عصبة العمل القومي » هنا هو بعض العناصر التي ستكون لها علاقة مع تأسيس حزب البعث ، وبصورة خاصة ، بيانها الاول وشخصية زكي الارسوزي ، أحد قادتها ومفكرها .

عند اختتام مؤتمرها التأسيسي عام ١٩٣٣ ، اذاعت عصبة العمل القومي بيانا طويلا ، هو في الوقت نفسه برنامجه السياسي :

بعد ان تناول المؤتمر بشكل مسهب توضيح الظروف التي تم فيها الاحتلال الغربي ، الانكليزي - الفرنسي ، لآسيا العربية المجزأة الى دول مختلفة ، على اثر هزيمة الامبراطورية العثمانية ، استخلص المؤتمر حقيقة أولية وهي ان سياسة الاستعمار الغربي كانت تستهدف غرضين اثنين لا يمكن الفصل بينهما : فمن جهة استعمار البلدان العربية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، وكذلك ثقافيا وايدولوجيا . ومن جهة ثانية اعتبار هذه المنطقة من الشرق العربي كنقطة انطلاق لبسط النفوذ الغربي الاستعماري الى كافة انحاء آسيا وأفريقيا .

وعلى الرغم من ذلك فانه تقوم في وجه هذه السيطرة الغربية - كما ورد في البيان - أمة عربية واحدة لا تتجزأ . وعلى العرب وحدهم أن يوجهوا مصائرهم . وعلى الرغم من ضعف الأمة العربية في مجالات كثيرة ، الا أنها تتمتع بعناصر قوة ، أقلها الوضع الجغرافي المتميز الذي تحتله على ملتقى القارات الثلاث ، وحدودها الشاسعة التي يمكن أن تتيح لها ارساء سياسة اقتصادية شاملة . عدا عن أن مقومات كيائها الوحدوي ، تجد جذورا لها في وحدة التاريخ ، واللغة ، ومطامح المستقبل ، ووحدة

العادات والتقاليد ، وذلك على الرغم من التجزئة السياسية المصطنعة ، وبعض الفروقات القائمة .

على ضوء هذا التحليل وضعت « عصابة العمل القومي » نصب عينيها هدفين أساسيين متكاملين ، وكرست من أجل بلوغهما عملها السياسي ، الهدف الأول : سيادة العرب المطلقة على أراضيهم واستقلالهم الكامل ، والهدف الثاني : الوحدة العربية الشاملة .

هذان الهدفان يرتبطان فيما بينهما ارتباطا عضويا ، ويؤثر أحدهما على الآخر . فلا استقلال بدون وحدة ، ولا وحدة بدون استقلال كامل . لهذا السبب يعلن المؤتمر ان السيادة القومية هي حق طبيعي للامة ، كما ان الحياة هي حق طبيعي للانسان . ويصر في هذا المجال على أن أي تخل ، ولو بصورة جزئية عن الاستقلال ، هو موقف غير مشروع ، وتجب بالتالي محاربته . ولكن الكفاح الظاهر ضد الاستعمار ، والانتزاع العملي للسيادة والمحافظة عليها ، امر لا يمكن تصوره الا بقدر ما يحقق العرب تضامنهم الحقيقي ووحدهم . وبكلمة واحدة يعتبر المؤتمر ان السيادة والاستقلال الوطني هما جزء لا يتجزأ من الوحدة العربية التي تعتبر الهدف الاسمي .

بعد أن تحدد ذلك « كمثّل عليا للعصابة » او كاستراتيجية سياسية بعيدة المدى ، ما هي اذن الوسائل أو التكتيك الذي يتيح الوصول اليها ؟

بعد ان حلل المؤتمر طرق تغفل الاستعمار في البلاد العربية ، طالب بأن يكون هدف العمل السياسي في الحالة الراهنة تحريك مقاومة قومية عامة . وعلى الرغم من التباعد الظاهر بين مصالح القوى الغربية ، الا ان هذه القوى لن تقدم وسيلة للاتفاق فيما بينها ، وتنسيق مواقفها ، وتوحيد سياستها لمحاربة الحركة القومية العربية . ويتطلب ذلك بالتالي أن يتولى العرب انفسهم التنسيق أيضا بين أطراف حركة المقاومة العربية . وعليهم أن يعبئوا ، ويوحدوا ، وينظموا ، ويوجهوا كل قوى الامة في صراعها ضد الاحتلال الاستعماري ، ومن أجل بلوغ مثلها الوحدوي الاعلى .

ذلك يعني أن مشاركة جميع العرب في هذه النهضة القومية تعتبر أمرا أساسيا . ولهذا السبب أيضا ، كانت « العصابة » تميل في عملها السياسي الى اقامة متركزاتها السياسية على قاعدة شعبية . والواقع ان المؤتمر كان يؤكد على أن النهضة القومية لا يمكن أن تكون عمل شخص واحد ، بل هي مشاركة الشعب بأسره وبجميع طبقاته ، لان الشعب هو الخالد ، وهو في الوقت نفسه الوحيد القادر على الاستمرار في العمل حتى النهاية .

لهذا السبب تعتبر « عصابة العمل القومي » أنه من غير المعقول جعل آمال الامة ، وثمره جهدها وتضحياتها ، رهن ارادة انسان فرد .

ولكن هل يعني ذلك القول بأن اولوية النضال القومي على الصعيد العربي تقتضي التخلي عن النضال المحلي ؟ يؤكد المؤتمر على عكس ذلك تماما . ان تعدد الطرق والاساليب الاستعمارية تخلق ، في الواقع ، لكل بلد عربي ، وضعاً خاصاً تنبغي مواجهته تبعا للامكانيات الخاصة المتوفرة ، وتستدعي أيضا وضع برامج نضالية محلية ، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل بلد .

وبكلمة موجزة ، ان النضال القومي العربي ضد الاستعمار يستهدف — وفق ما يراه المؤتمر — خلق عدة مراكز للمقاومة ، تتكاتف فيما بينها ، وتوحد تنظيماتها ، وتتبع قيادة سياسية واحدة توجهها وتنسق فيما بينها . ويعني ذلك بعبارة أخرى ان المشكلات المحلية لكل بلد عربي لا يمكن النظر اليها الا من خلال « القضية العربية العليا » التي تحيط بجميع هذه المشكلات .

من ناحية ثانية ، يمكن تلخيص البرنامج الاقتصادي « لعصبة العمل القومي » ، كما حدده بيان المؤتمر نفسه ، بالنقاط التالية :

- تشجيع تنمية البلدان العربية بصفاتها وحدة اقتصادية متكاملة .
- محاربة الشركات الاجنبية ، وعدم الاعتراف بالامتيازات التي أعطيت لها .
- تشجيع تصنيع البلدان العربية .
- دمج رؤوس الاموال الصغيرة لاقامة مشروعات اقتصادية كبيرة .
- إلغاء الحواجز الجمركية لصالح الانتاج الزراعي والصناعي العربي .
- تأميم الثروات الاقتصادية الكبرى .
- التخلص من الاقطاعية وتحديد الملكية العقارية .
- واخيرا وضع خطة اقتصادية شاملة تصلح لمختلف المناطق العربية .

حول السياسة الاجتماعية « للعصبة » حدد المؤتمر لنفسه هدفا يقوم بالدرجة الاولى على رفع المستوى الثقافي للامة العربية ، وحفظ خصائصها القومية . وبما أن القومية العربية هي محور وروح كل تقدم اجتماعي ، فانه من غير المقبول تبني مذهب اجتماعي يكون من شأنه اضعاف الشعور القومي . وكذلك فانه من واجب كل عربي ان يحارب روح التعصب والطائفية و « الاقليمية » . وفيما يتعلق بالمرأة التي تشكل نصف المجتمع عدديا ، فقد وقف المؤتمر ضد أن تبقى في الواقع عضوا مشلولوا . لذلك فقد اتخذ قرارا يقضي بتهيئة السبل أمامها لتحسين وضعها ورفع مستواها الاجتماعي .

بالمقابل ، وبعد أن أشار المؤتمر الى التعارض بين السيادة القومية وأي شكل من أشكال السيطرة والتدخل الاجنبي ، أعلن تصميمه على عدم الاعتراف بالانتداب ، ونظام الحماية ، أو الحاق أي بلد عربي بالمستعمر . وكذلك أعلن انه لا يعترف بأية حكومة تحكم باسم سلطات الاحتلال ، أو تخضع لهذه السلطات ، أو تكون أداة تنفيذية بين يديه ، أو تنطق باسمه . وأعلن أيضا أنه يرفض أية معاهدة تبرمها حكومة من هذا النوع . واستنادا الى هذا المبدأ اتخذت « عصبة العمل القومي » فيما بعد ، في عام ١٩٣٦ ، موقفا معاديا من الاتفاقية الفرنسية السورية .

بالنسبة لهذا الموضوع ، ينص البند الثاني من النظام الداخلي « للعصبة » على أن « صفة العضوية يمكن أن تسقط عن أي عضو يقبل بالتعاون مع المستعمرين أو مع الحكومات التي تعمل لحسابهم » .

هذه النقطة بالتحديد ، هي التي ستؤدي ، فيما بعد ، الى نسف هذا التنظيم السياسي من الداخل . في الحقيقة ، ان الظروف السياسية الصعبة التي ولد فيها ، واقتارحه الى التجانس ، وضعفه التنظيمي ، وخصوصا طموح بعض قادته السياسي ، ان لم نقل انتهازيته ، كل ذلك لم يكن من شأنه أن يتيح « لعصبة العمل القومي » حياة مديدة . وعندما قبل أمينه العام ، صبري العسلي ، أن يتقدم الى الانتخابات عام

١٩٣٦ ، على قائمة الكتلة الوطنية بدأ عمليا عقد « العصابة » بالانفراط .

ومهما يكن من أمر ، فإن ما يمكن استخلاصه من بيان « عصابة العمل القومي » الصادر عام ١٩٣٣ ، على الأقل على الصعيد النظري ، يمكن أن ينحصر في ثلاث نقاط أساسية :

— أولا اعتبار الوطن العربي مجالا لعمل « العصابة » السياسي ، والنظر الى السياسة المحلية لكل بلد عربي ، من زاوية المصلحة العليا للامة العربية .

— ثم ربط النضال من أجل الاستقلال الوطني بالنضال من أجل الوحدة العربية بحيث يصبح هذان النوعان من النضال وجهين لعملة واحدة .

— وأخيرا انتهاج خط سياسي قومي متصلب ، والاصرار على الطابع الاخلاقي للحركة ، أي مراقبة أفعال « العصابة » ومواقفها بدقة ، سواء على الصعيد السياسي العام ، أم على صعيد السلوك اليومي .

هذه هي بالضبط المظاهر الثلاثة لخط « العصابة » السياسي التي سوف تترك آثارها على حركة البعث العربي ، خصوصا في مستهل نشأتها .

زكي الارسوزي : شخصيته وفكره

استطاعت « عصابة العمل القومي » كحركة سياسية معارضة ، في أول عهدها ، وفي وقت قصير نسبيا ، أن تمت نفوذها في أوساط المثقفين والطلاب ، وبعد ذلك بين الفئات الشعبية .

وعندما أصاب التفكك هذه الحركة ، أسرع فرعها في لواء الاسكندرون ، الذي يحرك نشاطه زكي الارسوزي ، الى الابتعاد عنها ، والتحول في انطاكية خلال عام ١٩٣٧ الى تجمع سياسي يحمل اسم « نادي العروبة » . وأنشئت في هذا النادي مكتبة أطلق عليها اسم « البعث العربي » . وحملت الصحيفة التي أصدرها النادي اسم « العروبة » . والحقيقة ان هذه الصحيفة لم تصدر الا اثناء اقامة المراقبين الدوليين التابعين لعصابة الامم في لواء الاسكندرون .

وهكذا فإن هذه المجموعة السياسية المنظمة الى حد ما ، والتي كان على رأسها زكي الارسوزي ، كانت تعتبر ، من قبل السكان على الأقل ، الناطق باسم الرأي العام العربي ، خصوصا في منطقة انطاكية . وكانت تنظم المظاهرات الشعبية ، وتقف ضد الاحتلال الفرنسي والمطامع التركية في سنجق الاسكندرون ، وتندد بالضعف المهين لحكومات الكتلة الوطنية .

ما يهمنا هنا في الدرجة الاولى هو شخصية وفكر زكي الارسوزي الذي اعتبر

« الاب الروحي » لحركة البعث (١) .

ولد الارسوزي حوالي عام ١٩٠٠ في مدينة اللاذقية . وبعد ولادته بقليل . استقرت عائلته نهائيا في انطاكية التي كانت آنذاك جزءا من سوريا . وهناك أنهى دراسته الابتدائية ومن ثم الثانوية في مدينة قونية (١٤ - ١٨) حيث تعلم التركية والفرنسية . ومنذ نعومة أظفاره حفظ القرآن عن ظهر قلب . وانطبعت فترة مراهقته بما كان والده نجيب الارسوزي يبديه من نشاط سياسي .

ما بين عام ١٩٢٧ و ١٩٣٠ انتسب زكي الارسوزي الى « السربون » ونال منها اجازة في الفلسفة . ولكنه كان في الوقت نفسه يولي عناية خاصة لدراسة التاريخ وفقه اللغة العربية . وقد صرح للصحافي الفرنسي « اريك رولو » انه قرأ أعمال الفيلسوف الفرنسي « برغسون » (٢) حوالي عشر مرات . وكان قد ذكر في كتبه « نيتشه » و « فخته » بعبارات تنطوي على شيء من المديح ، وكان يرجع أيضا الى « ديكرت » و « كانت » . ولكن مفهومه للامة العربية استقاه بالتأكد من « فخته » الذي تحظى اللغة عنده بالاهمية الاولى .

بالنسبة لهذا الموضوع ، كيف يتحدد فكر الارسوزي القومي ؟ وما هي الطريقة التي اتبعها في تحليلاته ؟

انطون مقدسي ، استاذ الفلسفة في جامعة دمشق ، قال لنا ان زكي الارسوزي يمكن اعتباره - في العصر الحديث - الفيلسوف الوحيد الذي عرفه العرب ، لانه يختلف عن الكثيرين من الفلاسفة العرب الذين قلدوا الغرب حرفيا . وان أصالته في هذا المضمار تبرز في كونه وضع نفسه ، فلسفيا ، على أرض الثقافة العربية . وبعبارة أخرى ، فقد كان يعيد الصلة ، بما له من معرفة عميقة باللغة العربية وبالثقافة العربية ، وبصفته ميتافيزيقيا ، مع تقليد الفلسفة العربية ، مع فارق واحد وأساسي وهو ان الامة العربية تحتل المركز الاول في فكره .

يتمتع زكي الارسوزي بأسلوب تقليدي (كلاسيكي) ، وبروح لا تنقصها الحيوية والخيال الخصب . واتسع مجال فكره للشعر الجاهلي ، ولتاريخ الشعوب السامية القديمة ، وللأمثال الشعبية ، مروراً بالاسلام وما يقوم عليه من قرآن وحديث . لهذا فان قراءة الارسوزي ليست سهلة ، لانها ، على الاقل ، تتطلب من القارئ دراسة عميقة في اللغة العربية وفي الفكر الاسلامي .

(١) حول شخصية زكي الارسوزي وفكره السياسي ، يمكننا أن نقرأ الصفحات الاولى من كتاب : سامي الجندي ، « البعث » بيروت ، دار النهار ، ١٩٦٩ ، ص ١٩ - ٣٢ . ولكن يمكننا أن نعتبر الان أن الدراسات الجيدة حول زكي الارسوزي هي الدراسات التي نشرتها مجلة « المعرفة » في العدد ١١٣ ، تموز (يوليو) ١٩٧١ ، من منشورات وزارة الثقافة بدمشق وكذلك وعلى وجه الخصوص مقدمات « المؤلفات الكاملة » في ٦ مجلدات ، ابتداء من ١٩٧٢ والى ١٩٧٦ .

(٢) انظر مقاطع مهمة من تصريح زكي الارسوزي الى الصحافي « اريك رولو » في :
Le Monde Diplomatique, septembre, 1967.

دون الدخول في التفاصيل ، يمكننا أن نتناول بإيجاز الفكرة الجوهرية للمفهوم القومي عند الارسوزي ، بذكر العنوان الذي يحمله أحد كتبه وهو « **العبقريّة العربيّة في لسانها** » (١). في الحقيقة إن وحدة الأمة العربيّة، برأيه، تمتد جذورها الى ما قبل ظهور الاسلام ، على الرغم من أن الاسلام كان مناسبة لتجليها الروحي . وهي من الفكر، ومن الفكر المتسامي حتى الالهوية، تستقي حاليا أسس وجودها وقيمها . وهي، في نظره، لا تتحدد على الصعيد الاجتماعي أو التاريخي فقط، بل قبل ذلك على الصعيد الروحي واللغوي (الفيلولوجي) . واللغة هنا ليست وسيلة تواصل ، بل هي أيضا وخصوصا نظام فكر وبنية ثقافية ، يصنعان وحدة الكائن والجماعة عبر العصور . وبما أن اللغة العربيّة استطاعت عبر التاريخ الاحتفاظ بتراكيبها الاساسية ، اذن ينبغي هنا البحث عن وحدة الأمة العربيّة .

في الواقع ان عددا كبيرا من الذين كتبوا في « القومية العربيّة » ان لم يكن كلهم، قد ركزوا على العامل الاساسي للغة في تكوين الأمة ، ولكن الارسوزي وحده ، على قدر ما نعلم ، هو الذي سعى الى البرهنة على أهمية هذا العامل متبعاً على امتداد كتبه منهاجاً وتحليلاً لغويين .

ولتوضيح الفكرة يمكن ايراد بعض الامثلة : اللغة العربيّة بالنسبة للارسوزي هي لغة بلاغة وفصاحة . ويعني ذلك ، في ذهنه ، انها تتمتع بنزعة فطرية وذاتية للتواصل والاتحاد ليس فقط مع الآخرين ، ولكن وبصورة خاصة مع الكائن الاسمي . ان كلمتي « أمة » و « الام » ترجعان الى فعل « أم » حيث تتشعب المعاني من هذا المصدر المشترك بينهما ويتجلى « الحدس العربي » وتصبح كلمة « الام » الوالدة أصل الشيء . وبهذا المعنى استعملت الكلمة في القرآن : « أم القرى » لتدل على مكة . وكلمة « امام » أي من يقتدى به والطريق الواضح وكلمة « الأمة » الجماعة، الطريقة . وهكذا فان « الأم » في أسرة... هي صورة الأمة الحية . فكما ان الام يصدر عنها ابناءؤها واليها يتجهون كمنهل للحياة ، فان الأمة أيضا مصدر الاخوة بين المواطنين ، وغاية ما يصبو اليه الاخوان من أمنية ... وتبدو الأمة في الحدس العربي كوجدان قومي تصدر عنه المثل العليا، وتقرر بالنسبة اليه قيم الاشياء » . ثم يضيف الارسوزي قائلا : « ولكن هل شط الذهن العربي اذا نحا المنحى المثالي في فهم الأمة؟ الا يتفق هذا الذهن في حدسه مع واقع الامر...؟ وبتعبير آخر، هل الأمة مفهوم يبنيه الذهن تلخيصا لعوامل (تاريخية طبيعية) ؟ أم هي آية Idée (٢) اصولها في الملا الأعلى وتجلياتها الطبيعية نظام مندرج في بنية الافراد وفي المؤسسات العامة » ؟ (٣) .

ومن جهة ثانية ، فان الارسوزي ، مستلهما بالتاكيد « فخته » ، وخصوصا كتابه « رسائل الى الأمة الالمانية » ، يصرح بأن « العرب هم المجموعة البشرية الوحيدة ،

(١) أنظر ، زكي الارسوزي ، « العبقريّة العربيّة في لسانها » ، دمشق ، دار اليقظة العربيّة (بدون تاريخ ، ولكن ربما طبع في ١٩٥٧) . وقد أعيد نشر هذا الكتاب في « المؤلفات الكاملة » المجلد الاول دمشق ، أيار (مايو) ١٩٧٢ ص ٤٥ - ٢٣٥ .

(٢) الكلمة الفرنسية في النص الاصلي .

(٣) أنظر ، زكي الارسوزي ، « الأمة العربيّة ، ماهيتها ، رسالتها ، مشاكلها » ، دمشق ، دار اليقظة العربيّة ، ١٩٥٨ ، ص ١٥ - ١٦ . لقد أعيد نشر هذا الكتاب في « المؤلفات الكاملة » ، دمشق ، ١٩٧٣ ، ص ٣١٧ - ٤٧٢ .

الباقية امينة على القيم الروحية التي أورثنا اياها ابو البشر ، آدم » . وهكذا فهم يتمتعون ، بفضل جذورهم الروحية ولغتهم المتسامية ، بالفضائل التي يمكن أن يقدر لها بعث الانسانية جمعاء من جديد . وبتعبير آخر ، فان رسالة الامة العربية ، بنظر الارسوزي ، هي رسالة « اشعاع الانسانية بأنوار الروح » (١) .

لقد كان اذن للارسوزي قناعة صوفية تامة بأن الامة العربية كان لها ولها على الدوام رسالة روحية تهدي بها العالم ، فهو يقول : « ان العروبة اذا ما تيسر لها ان تستكمل شروط نهضتها بجمع شمل أبنائها ، قامت دولة من مقياس روسيا وأميركا . وعندئذ يشهد العالم تحولا في مجرى حوادث العالم ، ومن ذلك زوال الاستعمار من الدنيا . فان الامة العربية ذات بنية أخلاقي ، لا تقبل المساومة » . وهو بعد ذلك يتساءل : « ما النبوة اذا لم تكن سبر أغوار الوجدان واستجلاء الحقائق الانسانية الخالدة ؟ وما الرسالة ؟ وقد كان اعلاننا منارة تهدي على هداها الاقوام . ما الرسالة اذا لم تنتظم الحياة الانسانية على ضوء الحقائق المتجلية لها » (٢) .

بالاضافة الى ذلك كان الارسوزي مشدودا بصفة خاصة الى المقارنات المليئة بالصور المجازية ، وكانت كتبه تزخر بهذه المقارنات . وعلى هذا النحو يعرف فكرة الزعيم بالعبارات التالية : « ان الزعيم من الجمهور كالام من بنيتها . فكما تسمع الام وهي في أعماق نومها استغاثة فلذة كبدها بجوارحها ، فكذلك الزعيم يتعاطف مع الجمهور فتستجيب نفسه لاماني امته فيصبح للآخرين بشيرا وهداية . واذا اشتق الذهن العربي كلمتي : رأس ورئيس من نفس المصدر ، فقد غطن الى ان الرئاسة من المجتمع بمثابة مجمع الحواس ومقر الرؤية معا » (٣) .

هذه هي بعض التعبيرات والمفاهيم القومية ، وكثير غيرها ايضا ، التي سوف نجدها ، ولو بصيغ أخرى ومختلفة بعض الشيء ، في كتابات المؤسسين الاوائل لحركة البعث .

بعد ضم « لواء الاسكندرون » الى تركيا ، غادر زكي الارسوزي مدينة انطاكية في نهاية ١٩٣٨ ليلتجئ الى دمشق حيث عانى من « جرح » في كرامته الوطنية ، ومن شعور عميق بالمرارة والغضب .

وكانسان متمرّد بطبعه ، ولكنه فردي ايضا ، وفوق كل ذلك واع لقيّمته الفكرية، لم يسلم من انتقاداته اللاذعة اي قائد أو نظام سياسي في سوريا من أية جهة كان .

(١) انظر

Le Monde Diplomatique, septembre, 1967.

(٢) انظر ، انعام الجندي في « ملحق النهار » ، ١٤ تموز ١٩٦٨ (أي بعد أقل من اسبوعين على وفاة زكي الارسوزي) .

(٣) انظر ، زكي الارسوزي ، « مشاكلنا القومية وموقف الاحزاب منها » ، دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٥٦ ، ص ١٢٥ . (أعيد نشر هذا الكتاب في « المؤلفات الكاملة » المجلد الثالث ، ١٩٧٤ ، ص ١٧ - ١٢٠) .

ولكن الجميع كانوا يكونون له تقديرا كبيرا ، وكانوا يَخصونه بلقب « المعلم » .
« وحده بين من تزعموا حركات النضال العربي ، برغم انحساره عن مواطن القيادة
العملية منذ بعيد ، ظل في نفوس العديدين أسطورة ونموذجا ، على الاقل في بعض
جوانب من شخصيته » (١) .

في دمشق ، قبل الحرب العالمية الثانية بقليل ، وفي أثناء هذه الحرب ، لعب
الارسوزي دورا بالغ الأهمية في الحركة القومية وفي التيار الفكري ، خصوصا بين
الشباب والجيل الجديد ، هذا الجيل الذي قدر له أن يدخل فيما بعد المسرح السياسي .
والتفت حوله حلقة من الطلاب والمثقفين ، وكان من بين المعجبين به في تلك الحقبة :
وهيب الغانم ، جمال الاتاسي ، علي حيدر ، عبد الحليم قدور ، سامي الجندي ، جلال
السيد ، صدقي اسماعيل ، سليمان العيسى ، محمد كساب ، نظام ضاهر ، يحيى
السوقي ، الخ ... وكل هؤلاء أصبحوا فيما بعد من المؤسسين الاوائل لحركة البعث
العربي .

ينبغي قبل انهاء الحديث عن الارسوزي أن نذكر أيضا أن دوره في تأسيس حزب
البعث كان مبالغا فيه كثيرا في بعض الاحيان ، ولكن في الوقت نفسه ، تنبغي الإشارة
الى أن البعث مدين له ، بالإضافة الى الجو « الروحي » الذي اشاعه حول فكرة
الامة العربية ، باسم الحزب : « البعث » وبتعبير « الرسالة العربية الخالدة » (٢) .

بعد ذلك ينبغي أن نتطرق الى شخصية أخرى لعبت دورا مباشرا في انشاء حركة
البعث ، هي شخصية ميشال عفلق .

ميشال عفلق : مفكر حركة البعث العربي ومؤسسها

يرجع الفضل في تأسيس حزب البعث العربي وقيادته الى ميشال عفلق (من
مواليد ١٩١٠) وصلاح البيطار (من مواليد ١٩١٢) . وكلاهما أنهما دراستهما الجامعية
في باريس (٣) ، الاول حصل على اجازة في التاريخ ، والثاني على اجازة في العلوم .
وهناك نما بالفعل تكوينهما الفكري ووعيهما السياسي .

واذا كان صلاح البيطار قد لعب ، في الواقع ، دورا مهما في تأسيس حركة
البعث ، الا أن ميشال عفلق ، الامين العام للحزب طيلة ربع قرن ، طبع الحزب بطابعه،
وأثر فيه تأثيرا عميقا ، ليس فقط على الصعيد الايديولوجي ، الامر الذي لا يمكن
نكرانه ، بل أيضا على صعيد التنظيم الحزبي والعمل السياسي واتخاذ المواقف .

(١) أنظر ، انعام الجندي في « ملحق النهار » ، ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٨ .

(٢) جميع المعلومات التي استقيناها عن زكي الارسوزي - بالإضافة الى بعض المراجع القليلة ،
هي عبارة عن ثمرة نقاشات طويلة مع كل من : أنطون مقدسي (لقاءات طويلة في باريس
وفي دمشق) سامي الجندي (باريس ، ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤) صدقي اسماعيل
(دمشق ، ١٤ اب (اغسطس) ١٩٦٥) جلال فاروق الشريف (دمشق ٧ اب ١٩٦٥) .

(٣) ميشال عفلق بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وصلاح البيطار بين ١٩٣٠ - ١٩٣٤ .

ويمكن القول : ان تاريخ الحزب ، اذا كان قد امتزج بتاريخ سوريا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، فان تاريخه قد تداخل أيضا بشخصية ميشال عفلق ، الى درجة يصعب عندها تفسير هذا الموقف السياسي او ذاك من مواقف الحزب ، اذا لم يكن لدينا مسبقا فكرة واضحة عن فكر مؤسسه وصفاته الشخصية .

من هنا كان لا بد من تتبع التكون الفكري والثقافي عند ميشال عفلق ، قبل الخوض في الظروف التي أدت الى ولادة حركة البعث . ولبلوغ ذلك يمكننا ان نتناول الموضوع بالتركيز على مظاهر ثلاثة : الاهتمامات الادبية لعفلق ، وعلاقاته مع الماركسية ، وأخيرا الملامح المميزة لشخصيته .

البدايات الادبية لميشال عفلق

لدى عودته الى دمشق ، بعد ان امضى قرابة اربعة اعوام في باريس (١٩٢٩ - ١٩٣٣) اظهر ميشال عفلق اهتماما كبيرا بالقضايا الادبية . وكان ينظر اليه في ذلك الوقت كقصاص وشاعر . وقد كتب عنه صديقه شاعر مصطفى واصفا اياه بأنه كان « سيفونية لم تتم في الادب العربي الحديث » وانه « ابرز أولئك الرواد الذين أقاموا الجسر بين الفكر العربي النامي في سوريا وبين القيم الانسانية في الفكر » (١) .

هذه الصفات تبدو في الواقع نوعا من المبالغة . وعلى جميع الاحوال ، فان الشاب المثقف ، ميشال عفلق ، كان في بداية ١٩٣٣ أحد مؤسسي مجلة « الطليعة » التقدمية مع كامل عياد وصلاح الدين المحاييري . وكان يشترك في تحرير هذه المجلة يوسف ابراهيم يزبك ، كامل عياد ، رشوان عيسى (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري) ، رثيف خوري ، الخ . وكان هؤلاء من بين الاعضاء الاوائل للحزب الشيوعي السوري . وفي هذه المجلة كان ميشال عفلق ينشر مقالاته واقاصيصه ، وكذلك في جريدة « الايام » التي يظلب عليها الاتجاه الشيوعي .

من جهة ثانية ، تجدر الإشارة الى ان ميشال عفلق قد تأثر تأثرا عميقا ببعض الكتاب الفرنسيين اثناء اقامته في باريس ، يأتي في مقدمتهم « اندريه جيد » و « رولان رولان » . والواقع ان صوفية كاتب « كرولان » المشوبة بالتشاؤم ، وانسانية مفكر « كجيد » قد تركتا آثارا واضحة على تفكير عفلق ، وهذا ما سنتحسسه فيما بعد في مجال تفكيره السياسي . وهكذا أمكننا ان نقرأ على غلاف أعداد كثيرة من « الطليعة » الاسبوعية مقاطع طويلة مأخوذة من مختلف أعمال « رولان » و « جيد » و « نيتشه » ، مترجمة الى العربية بقلم ميشال عفلق على الأرجح .

ردا على سؤال وجهته اليه جريدة « الايام » السورية يصرح عفلق : « قلما أقرأ القصص الغربية ، لاني لا أجد فيها ما يتجاوب مع نفسي ويروي ظمأ فكري . . . أما اذا اشتقت ان أسمع صدى نفسي ، فالغريب اني لا أنشده في قصة عربية بل في قصة روسية أو افرنسية . وهكذا تصور لي كتب « دوستوفسكي » و « جيد » نفسي بصدق وأمانة أكثر من الادباء الذين أعيش واياهم في بلد واحد وأشعر معهم

(١) أنظر ، شاعر مصطفى ، « محاضرات في القصة في سوريا حتى الحرب العالمية الثانية » القاهرة ، دار الرسالة ، ١٩٥٨ ، ص (٣٠١ - ٣٠٢) .

غير ان ميشال علق لم يكتب كثيرا في هذه الفترة . واذا ما قدر له ان يكتب ، فقد كان يعاني من ذلك الى درجة كان يفضل معها ان يملي افكاره املاء . وهذه المعاناة رافقته وترافقه دائما . أكثر من ذلك ، فقد كانت اندفاعا « الهامه » قصيرة للغاية ، ونادرا ما كانت كتاباته تتجاوز الصفحتين او الثلاثة .

يمكن تقسيم كتاباته الى فئتين متميزتين نوعا ما : المقالات والاقاصيص . بالنسبة للمقالات ، كتب عن تولستوي « فنان ونبي » (٢) وعن « ثروة الحياة » (٣) أي عن مفهومه للاشتراكية بصفتها « دين الحياة وظفر الحياة على الموت » وكذلك عن « سر باريس » (٤) وذكرياته أثناء اقامته فيها للتحصيل الجامعي . وفي « خواطر حول خرافة البؤس » (٥) يعبر عن مشاعر النعمة ازاء حالة البؤس والفقر والظلم التي تعيش فيها غالبية السكان في سوريا . ويشن فيها هجوما قاسيا على من يسميهم « بالشباب المريض » الذين يخلطون ، باسم التجديد السطحي ، بين الحرية والفوضى ، ويفهمون الثورة الاجتماعية على انها نوع من الانفلات ، وحرية الفكر على انها اطلاق الشكائم ضد الدين والاله . وهو يدلي « بآراء حول الماضي والحاضر » (٦) موضحا فيها ان عظمة الماضي عند العرب هي التي « تخنقهم » ، بينما المهم بالنسبة لشعب من الشعوب هو حاضره لا ماضيه ، « ان النهضة القومية ليست في احياء الماضي في الحاضر ، بل ان الحاضر هو الذي يعطي الحياة للماضي » .

وأخيرا في مقالته « نحو حياة مفجعة » (٧) التي تسودها نبرة مأساوية مؤثرة ، يعطينا الشاب الرومنسي ، علق ، فكرة عن طريقته في مواجهة الحياة الانسانية . ولعله متأثرا في ذلك بفكر « نيتشه » . فهو أولا يرفض اتباع نصائح « العقلاء الحكماء » الذين يعتبرون الحياة بدون أهمية كبيرة ويأخذونها كما هي . ويقول علق بأن هؤلاء « الناس يتكلمون هذه اللغة منذ أن تجسم فيهم الضعف فصار يدعى «عقلا» وتأصلت الجبائنة فسميت « حكمة » . ثم يهتف متسائلا : « أنتظر الى الحياة من جهتها المفجعة ؟ ولم لا ؟ نعم ! لم لا تكون الحياة فاجعة وتكون أنت بطلها وشهيدها ؟ ان ذلك على كل حال خير من أن تموت شهيد مرض المعدة أو الروماتزم . ان العقلاء يتبسمون لدى سماع هذه الالفاظ الضخمة : فاجعة ، بطل ، شهيد ، ويتساءلون : هل الحياة انن

(١) جريدة « الايام » الدمشقية ، اذار (مارس) ١٩٣٤ ، مقتطف من كتاب : شاعر مصطفى ، نفس المصدر ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) مجلة « الطليعة » السورية ، العدد ٣ السنة الثانية ، أيار (مايو) ١٩٣٦ .

(٣) مجلة « الطليعة » السورية ، العدد ٣ ، السنة الثانية ، حزيران (يونيو) ١٩٣٦ .

(٤) أنظر ، شاعر مصطفى ، نفس المصدر ، ص ٣٠٤ .

(٥) مجلة « الطليعة » ، العدد ٤ ، السنة الاولى ، ١٩٣٥ .

(٦) مجلة « الطليعة » ، العدد ١١ ، السنة الاولى ، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥ .

(٧) مجلة « الطليعة » ، العدد الاول ، السنة الثانية ، اذار (مارس) ١٩٣٦ .

رواية تمثيلية ؟ وإذا كان الامر كذلك ، فنحن نفضل التفرج ... » .

ان علق يسلم مع هؤلاء بأن « الحياة رواية للتمثيل من نوع الفاجعة . ولكن الصعب فيها ان تعرفها كذلك ، ثم تقوم بتمثيل دورك فيها بكل جد وحرارة دون شك او تردد . ان هذه الحقيقة القاسية لا تتحملها غير النفوس القوية » .

والاصعب من كل ذلك ايضا « ان تعلم انك ستمثل دورك وحيدا على المسرح والقاعة فارغة ، اي انك ستكون الممثل والمتفرج في آن واحد . هذه هي فاجعة الحياة ، والا كانت مهزلة وتهريجا » .

ان السادة « العقلاء » الذين آثروا التفرج على التمثيل والهدوء على النضال « يفكرون علق « بحمقى السياح الاميركيين الذين يزعمون في آخر حياتهم دورة حول العالم ويتسلحون لمعرفته بنظارات وآلة تصوير ودليل بأسماء الشوارع والمتاحف ... ما احقر الحياة اذا لم تكن سوى متحف من جملة المتاحف يتنقل الانسان بين صورها واشكالها ... نعم ، هي حقيرة ما دمت تعتبرها خارجة عنك وتعتبر نفسك خارجا عنها ، فتلعب بها كمن يقامر ولا يقبل ان يخسر شيئا . ولكنها لا تعود كذلك ... في الدقيقة التي تقبل فيها ان تدخل ضمن الدائرة في قلب الحياة وتجعل نفسك والحياة شيئا واحدا ، فتريح الصفة ، الصفة الاخيرة لانك عرضت في هذه المقامرة الالهية كل نفسك للخسارة » .

لذلك يدعوننا علق اخيرا الى ترك هؤلاء « الذين اغلقوا في وجه الحب قلوبهم لنلا يخانوا ، فاذا بكل حياتهم خيانة ... ولنتطلع دوما الى البطل الذي لا يحب الحياة فحسب بل يحترمها ، لا يشتم القدر بل يحاربه ، لا يخاف من الفشل بل يرى فيه سر بطولته ، ويرضى بالحياة المفجعة لا مقطبا جبينه بل مرتلا نشيد الظفر » .

هذه هي — حسب معلوماتنا — المقالات التي كتبها علق ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٦ حول مختلف المواضيع التي كانت تشغله في ذلك الوقت . ولا يستشف منها ما يوحي بأنه سيكون المدافع المتحمس عن القومية العربية . ولنكتف الآن بالقاء نظرة على ما كتبه من قصص قصيرة .

يحدثنا علق في « الرجل الجديد » (١) عن قصة أستاذ الفلسفة ، شاكر ، الذي تسيطر عليه فكرة نجهلها وتشغله طوال الوقت ، والذي فجأة وكنسوع من التحرر الداخلي وكسر طوق العبودية ، يضع حدا لحياته الماضية ، ويهرب في رحلة طويلة الى الجزر البعيدة ، تاركا وراءه عائلته وأولاده .

وفي « الصفة » (٢) يصف لنا ميشال علق الحالة النفسية لاستاذ الرياضيات عوني، المتزوج منذ تسع وعشرين سنة، والذي يمثل نموذج الانسان الضعيف، الخاضع لارادة امراته المستبدة . يعبر عوني عن تمرد ، قبل كل شيء ضد امراته التي تصفه كل يوم ، بطريقة ارادية بطيئة ، وذلك بتحطيم ذاته نفسيا وجسديا .

(١) « الايام » ، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٤ .

(٢) « الايام » ، ٣١ ايار (مايو) ١٩٣٥ .

وفي « رأس سعيد أفندي » (١) يضعنا علق امام رجل غريب ، يعاني من العذاب ، لان هناك ما يوحى بأن امراته تخونه . فنراه يتخذ من الظلمات وسيلة للهروب من نفسه ، ويبدأ بمعاقرة الخمر لينتهي في الحي المخصص لبنات الهوى حيث يشعر بالخلاص ...

ومن افضل ما كتبه علق في تلك الحقبة « موت السندباد » (٢) ، وهو حوار بين السندباد ، أشهر المسافرين الاسطوريين في الادب الشعبي العربي ، وبين بني قومه في بغداد . انه الصراع الابدي بين جيلين : الجيل الجديد والجيل القديم . الجيل الذي يسمى لمعرفة كل شيء ، والجيل الذي يهمله أن يحتفظ بكل شيء . وبما أن هذا النص يمثل أعماق التفكير عند علق في تلك الفترة ، ويعكس همه الفكري رأينا من المفيد أن نورده بصورته الكاملة تقريباً مع شيء من التنظيم .

بعد أن أصبح السندباد طاعنا في السن ، تساوره الكآبة ، وقد عاد من رحلته الاخيرة الى مسقط رأسه بغداد ، وليس في جعبته شيء . تفقد ذويه فوجدهم قد غارقوا الحياة ، وخرج على بيته فوجده مباعا . وبعد أن خارت قواه القى بنفسه على حجر قريب من البيت الذي لم يعد له ، فأحاط به الشيوخ والشبان وأمطروه بوابل من الاسئلة :

شباب بغداد — سندباد ! قص علينا أخبار البلاد . صف لنا البلاد التي رأيتها ، صف لنا الصعاب التي لقيتها .

الشيوخ — تكلم يا سندباد . قل لهؤلاء ما يحل بالذي لا يقنع بما قسم له الله ... قص على هؤلاء انفتية نصيب الذي يعبت بالتقليد والنظام ... أنكر حياتك وماضيك ، وانصح لهؤلاء الشبان أن يحترموا ما هو ثابت مضمون ...

السندباد — كلمة نافعة مني ؟ وكيف يستطيع النفع من قضى حياته هائلا بما ينفع ، مبددا كل ما يجمع ! تطلبون النفع حتى ممن تكرهون وتنبذون ...

الشيوخ — ماذا يقول ؟ هل يهزا بنا وقد فني في حب المال !

الشباب — لا تيأس يا سندباد ، بل قص علينا أخبار البلاد ، حدثنا عن الاموال التي جمعتها والاهوال التي قطعتها والدرر التي اصطدتها وبعثتها .

السندباد — لم تبل يداي من الجمع ، لكن ابلاهما العطاء ولم يفن المشي قديمي ، لكنه الشوق والقلق . لكي تتلامس يداي طوقت الارض بذراعي وسحت من قطب الى قطب لاسمع صدى صوتي وركبت أبعد البحار لانظر لون عيني .

الشيوخ — مت يا سندباد ، فخير لك وللناس أن تموت . وخير لهؤلاء الفتيان أن يعلموا أنك بؤت بالخسران . ان في عيونهم حنينا لما رأيت وشهدت وشوقا لا يقوون

(١) « الايام » ، (٢١ حزيران (يونيو) ١٩٣٥ .

(٢) « الطليعة » ، العدد الخامس ، تموز (يوليو) ١٩٣٦ .

على كتمانها لما خبرت وعلمت . فقل لهم انك لم تر شيئا . قل لهم ان الافق البعيد
يخبيء لهم غير الخيبة والانخداع .

السندباد — لقد عميت من وهج الحقيقة التي رأيتها .

الشباب — عمي من وهج الحقيقة ؟ وهل وراء الافق حقيقة وضاعة ؟ حدثنا يا
سندباد عن الحقيقة التي تعمي العيون .

السندباد — لقد كانت في عيني قبل ان تكون في الافق البعيد .

الشباب — اذن لماذا نشدتها وراء الافق ؟

السندباد — رحلت الى أبعد بقعة في الارض لاعرف اقرب نقطة مني ، لاعرف
نفسي .

الشيوخ — لتعرف نفسك وتنسى الآخرين ! وهل وجدت نفسك بينما كان اطفالك
يموتون من الجوع والبرد، و زوجك تبيع بيتها وجسمها للدائنين .

السندباد — ليس لي واجب غير واجب نفسي ، وليس لي غير افكاري بنون
وغير احلامي قرين ، وبيتي حيث يقودني شوقي وحنيني .

الشباب — حدثنا يا سندباد عن بيوتك التي رفعها الشوق وعمرها الحب .

السندباد — لقد اخذت من الحياة ما وسعت يدا انسان . لكنني اخذت ورميت
واخذت واعطيت ، حتى صافحت يدي كل الاشياء وضم صدري جميع الاحباء . ذهبت
أبحث عن عالم جديد ، مصنوع من الحرية والجمال .

الشيوخ — لكنك عدت راسفا في الاغلال .

السندباد — ذهبت أنشد في الارض كلمة سر جديدة ، تعيد لابنائها السعادة ،
وتعيد للناس الرجاء .

الشباب — ذهبت من الجنوب الى الشمال من أجل لفظة ؟

السندباد — من أجلها نزلت الى أعماق البحار وتسلمت وحيدا اعالي الجبال .
وصعدت ... راقصا فوق مهالك الاسرار .

الشباب — اذا كان الامر كذلك ، فقل لنا اللفظة التي تعيد للقلوب الرجاء وكلمة
السر الجديدة التي تفوق الاسرار .

الشيوخ — صه ! لا تفه بكلمة . لا تقل ما حرم الله ان يعلم .

والسندباد يهم بالكلام فيسقط على الارض بلا حراك وتخرج من فمه افعى
سوداء ...

عبر هذا الحوار القصير الذي جرى على لسان شخصية وهمية ، هي شخصية السندباد ، يحاول ميشال عفلق أن يعطينا صورة واضحة عن تمزقه الفكري في ذلك الوقت . فقد كانت تتنازع في الواقع قوة التقاليد المتعددة الاشكال والالوان ، والرغبة العارمة في التحرر . وهكذا وجد نفسه على «دروب الالم» . وكانت تلك الفترة بالنسبة له فترة البحث ، « البحث عن عالم جديد قائم على الجمال والحرية » وعن « السر الكبير الذي ينبغي أن يعيد السعادة للبشر » . ولكن عفلق لا يخبرنا شيئا عن تلك «الحقيقة» التي يستقي منها «الحل السحري الذي يعيد الى الناس الامل» . ومع ذلك ، فبالامكان اكتشاف هذا الحل من خلال كتاباته الأخرى التي سنخضعها للتحليل فيما بعد (١) ، انه الاشتراكية الانسانية . وتجدر الإشارة مرة أخرى الى أن ما كان يشغله حتى الآن ليس القومية العربية بل الانسان .

ومهما يكن من أمر فان القيمة الادبية لا قاصيص عفلق بحد ذاتها هي موضوع قابل للمناقشة . وبصورة عامة ، فان الاسلوب الذي كتب به ، اسلوب ثقيل على القارئ ولا يخلو من التكلف ، باستثناء « موت السندباد » حيث يزخر الاسلوب بالحيوية والنشاط ، وبالجمال والعفوية . كما أن الجو النفسي الذي يصوره لنا جو قائم يسوده التشاؤم . وجميع شخصياته تلفها الوحدة . وهي شخصيات معزولة عن الزمان والمكان ، ويستبد بها القلق أو هي تعاني من الهم والعذاب . بالتأكيد انها تفتش عن شيء ، ولكن هذا الشيء لا يستسلم الا بصعوبة فائقة : انه الهروب ، أو التمرد اذا اردنا ، ولكن على كل حال تمرد غريب .

يشير شاكر مصطفى في كتابه الذي سبقت الإشارة اليه « ان الاستاذ عفلق لا يكتب في الواقع قصصا ولكنه يكتب « اعترافات » . واذا كان الكثيرون من غيره يعكسون تجارب حياتهم المادية في انتاجهم ، فالاستاذ عفلق يعكس تجربته الفكرية ومغامراته فيما وراء الكلمة الحية » (٢) !

علاقاته مع الشيوعية

للتقليل من شأن ميشال عفلق في نظر البعثيين والايواساط القومية العربية، اشاع الشيوعيون السوريون واللبنانيون ، ما بين ١٩٤٠ و ١٩٥٤ ، انه قبل تأسيس حركته السياسية كان عضوا في الحزب الشيوعي ، وانه طرد من الحزب على اثر صراع احتدم بينه وبين خالد بكداش على مركز الامانة العامة للحزب .

هل يمكننا أن نأخذ ذلك على محمل الجد ؟ بالتأكيد لا . وعلى جميع الاحوال ، ما يمكننا الجزم به ، دون أن نخشى الوقوع في الخطأ ، هو أنه من خلال كتاباته في تلك المرحلة ، لم يبدر منه ما يجعلنا نستشف ولو شيئا قليلا من التقارب مع أفكر الماركسي . وجاء في مقاله الشهير « ثروة الحياة » الذي نشره في « الطليعة » ، وبالتحديد اثناء الفترة التي كان يلتقي فيها مع الشيوعيين ، « اذا سئلت عن

(١) أنظر ، فيما بعد ، مقال عفلق : « ثروة الحياة » .

(٢) أنظر ، شاكر مصطفى ، نفس المصدر ، ص ٣٢٤ .

تعريف للاشتراكية فلن انشده في كتب ماركس ولينين وانما اجيب : انها دين الحياة
وظفر الحياة على الموت » (١) .

عدا عن ذلك ، وكما رأينا في كتاباته الاولى ، فان الافكار البارزة عنده كانت عليها
مسحة من الانسانية والصوفية والفردية . وبالطبع فقد خص الانسان ، عبر هذه
الافكار والمفاهيم ، وعلى طريقته الخاصة ، بالمرتبة الاولى من الاهتمام . ولكن يبدو
لنا بوضوح انه فصل هذا الانسان ليس فقط عن بيئته الاقتصادية والاجتماعية ، وعن
طبقاته ، بل أيضا عن تاريخه .

في هذه الحالة كيف توصل ميشال عفلق الى « اكتشاف » الاشتراكية ؟ وما هي
علاقاته مع الشيوعية ؟

لتوضيح هذه النقطة ، ينبغي التعرض لعلاقات مؤسسي حركة البعث مع
الشيوعية : ميشال عفلق وصلاح البيطار . ففي عام ١٩٤٤ صدرت نشرة هامة تحمل
توقيعها ، وهي بعنوان : « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » (٢) . وما
يهمنا الآن من هذه النشرة التي سنحلل مضمونها في مكان آخر من هذا البحث ، هو
مدخلها (١٥ صفحة) الوارد تحت عنوان « نحن والشيوعية منذ ١٥ عاما » (٣) .

يقول المؤسسان العتيدان لحركة البعث العربي : انه في عام ١٩٢٨ ، عندما
كانا تلميذين في الصفوف الثانوية ، كانت لديهما فكرة بسيطة للفكاسة عن المشكلة
السياسية السورية . وكانت القضية الوطنية بالنسبة لهما تطرح من خلال نضال الامة
ضد الاستعمار . فالذين كانوا يتعاونون مع سلطة الانتداب ، أفرادا كانوا أم حكومات ،
تطلق عليهم صفات الرجعية والخيانة ، والذين كانوا يقودون حركة الاستقلال كانوا
يعرفون بالوطنيين .

بعد انتهاء دراستهما الثانوية سافرا الى فرنسا لمتابعة التحصيل الجامعي .
وبعد فترة قصيرة من الإقامة في باريس لاحظا أن التعاطف مع قضية بلدهما ، لم تكن
تأتي الا من جانب الشيوعيين وبعض النواب الاشتراكيين في البرلمان الفرنسي . وكان

(١) أنظر ، ميشال عفلق ، « الطليعة » العدد ٤ . السنة الثانية ، حزيران (يونيو) ١٩٣٦ .
لقد أعيد نشر هذا المقال مرات عديدة وفي فترات زمنية مختلفة . أنظر على سبيل المثال
كراس : « حول الاشتراكية العربية » ، دمشق ، منشورات حزب البعث ، الطبعة الثالثة ،
١٩٥٤ ، ص ١ - ٢ . وأنظر أيضا « في سبيل البعث » ، كتاب يضم مجموعة مقالات
ومحاضرات واحاديث متفرقة ، نشرت ما بين ١٩٣٥ - ١٩٦٠ ، بيروت ، دار الطليعة ،
الطبعة الرابعة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢ - ١٤ .

(٢) أنظر ، صلاح البيطار وميشال عفلق ، « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » . كراس
من الحجم الصغير (٦٤ صفحة) وهو عبارة عن « خلاصة الاحاديث التي ألقاها على جماعة
من الشباب والطلاب » مؤسسا حركة البعث العربي ، دمشق ، مكتب البعث العربي ،
حزيران (يونيو) ١٩٤٤ .

(٣) ان هذه المقدمة ستحذف من جميع الطبقات اللاحقة ابتداء من ١٩٥٠ .

ذلك هو السبب الوحيد الذي حبيبهم إلينا دون أن نعرف شيئا عن نظريتهم السياسية أو الاجتماعية .

وانكب طالبا السربون على قراءة بعض كبار الكتاب والمفكرين الذين عرفوا بصدق ونبيل أفكارهم . وباكتشافهما الاشتراكية وجدا نفسيهما أمام تفسير جديد، كامل وإخاذ ، لجميع المشكلات السياسية والاجتماعية التي كان يعاني منها العالم بشكل عام والعرب بشكل خاص .

وكان تعطشهما كبيرا لمعرفة هؤلاء المفكرين . وكانا يتتبعان ما ينشرونه . واسترعى انتباههما بشكل خاص « أدريه جيد » و « رومان رولان » اللذان كانا يصوران « المجتمع الانساني المنشود وقد زال منه الظلم والاستعباد والبؤس والفساد، وتحررت فيه الشعوب والأفراد من كل القيود والعوائق المصطنعة التي تعوقها عن إطلاق مواهبها وبذل قواها الكامنة ... » .

وتوصل ميشال عفلق وصلاح البيطار ، من خلال قراءتهما ، الى تحديد مشكلات بلدهما في مشكلتين اثنتين : مشكلة قومية ناتجة عن السيطرة الأجنبية ، ومشكلة اجتماعية متأية من خضوع المجتمع للاستغلال ، والجهل ، والكذب والاستبداد .

«فلنقل اذن اننا عدنا الى الوطن نحمل فكرة الاشتراكية كتعبير عن الغايتين اللتين وقفنا أنفسنا على تحقيقهما : مكافحة الاستعمار الاجنبي ومكافحة الرجعية الداخلية بكل اشكالها . وقد فهمنا عن طريق تلك الفكرة أن النضال ضد المستعمر لن يكون صادقا ، شاملا ، مجديا الا اذا كان نضالا شعبيا . أي أن الطبقة التي كانت تمثل الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت لا تستطيع أن ترتفع فوق مصالحها الاقتصادية وأنانيتها العائلية وفهمها الاحتكاري ... وبالتالي لا تستطيع أن تصمد في طريق النضال زمنا طويلا . وفهمنا أيضا أن هذا النضال مرتبط أوثق الارتباط بحالة الأمة الفكرية والاخلاقية وأنه لا بد لنجوع النضال ضد المستعمر من تهيئة انقلاب فكري يغير المفاهيم القديمة العقيمة ويهز النفوس الى الاعماق ... ويخلق لها نظرة أخلاقية جديدة ... » .

لقد كان من الطبيعي ، في هذه الحالة ، بالنسبة لعفلق والبيطار أن يوحدوا جهودهما مع الحركة التقدمية الممثلة في ذلك الوقت بالحزب الشيوعي السوري الناشئ . وكان هذا الحزب — على حد تعبيرهما — « يقتصر على بضعة شبان من الشعب لهم نصيب من الثقافة الابتدائية ، كانوا يعلنون عن فكرتهم بسذاجة ويهاجمون الاستعمار ويتعرضون لاضطهاده بجرأة تستحق الاعجاب . فنظرنا اليه من بعيد نظرة عطف وتقدير دون أن تجمعنا به أية رابطة ودون أن يخطر ببالنا أنه سيكون في يوم قريب ملتقى للشعوبيين وأعداء العروبة وركيزة من ركائز الاستعمار ... » .

« ... والحق اننا لم نسخ في يوم ما العقلية الشيوعية الضيقة ، حتى أثناء اقامتنا في الغرب ، لان اطلعنا على الاشتراكية كان عن طريق أدباء أحرار الفكر شرفاء النفس ، أمثال « أندريه جيد » و « رومان رولان » (١) هم أرفع من أن يكونوا

(١) عكس ما يؤكد البيطار وعفلق ، لقد انتسب « أندريه جيد » الى الحزب الشيوعي الفرنسي ما بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ و « رومان رولان » لم يكن بعيدا عنه في تلك الفترة أيضا ...

شيوعيين حزبيين (!!) لذلك لم يكن عطفنا على تلك الفكرة ليمنعنا من رؤية الحق في الفكرة المخالفة أو المعاكسة لها . ولا يجهل أحد من تلاميذنا وأصدقائنا أننا كنا نسمى دائما في تدريسينا وكتاباتنا أن نلقح فكر النشء العربي بأفكار الفيلسوف الألماني « نيتشه » عدو الاشتراكية الأكبر ... » .

اذن على الرغم من التحفظات التي أبدياها تجاه الشيوعية ، فإنهما كانا يوليانيهما اهتماما لسببين : أولا لأنها كانت توجه ضربة الى الاستعمار الاجنبي ، وثانيا لأنها كانت تلعب دورا في تحريك الفكر العربي الراكد .

استمر هذا الموقف لغاية عام ١٩٣٦ . ففي هذه السنة تكونت الجبهة الوطنية في فرنسا من الاشتراكيين والشيوعيين . وكان لقيامها على الصعيد السوري ، في نظر عفلق والبيطار ، بالغ الاثر على تحرك «الحزب الشيوعي السوري» ، فأصبح حزبا علنيا ونما وتوسع . ولكن الجبهة الشعبية أخلت بوعودها ، ولم تفعل شيئا هاما وجديا لاعادة الحقوق المهضومة ، وتمين الشعب السوري من حريته واستقلاله . « كذلك فان الحزب الشيوعي السوري تحول الى أداة تنفيذية بأيدي الحزب الشيوعي الفرنسي والحكومة الفرنسية بشكل عام » وهكذا — وفقا لما يراه عفلق والبيطار — نسي الحزب الشيوعي الهدفين اللذين حددهما لنفسه وهما : النضال ضد الاستعمار ، لانه كان يتعاون تعاونا وثيقا مع فرنسا المنتدبة ، والنضال من أجل الاصلاح الاجتماعي ، لانه كان يبذل قصارى جهده ليكون حليف الكتلة الوطنية السورية ، ملاذ الرجعية الاجتماعية والسياسية .

في أثناء ذلك نشر « أندريه جيد » الذي كان يستحوذ باعجاب عفلق والبيطار ، والذي كان عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي ما بين ١٩٣١ و ١٩٣٦ (١) ، كتابه « العودة من الاتحاد السوفياتي » في تشرين الثاني (نوفمبر) من هذه السنة الاخيرة ، ثم أعقبه بعد ثمانية أشهر بكتاب آخر هو «تعديلات على عودتي من الاتحاد السوفياتي» . ومن خلال هذين الكتابين اللذين جاءا على اثر رحلة الى الاتحاد السوفياتي دامت عشرة أسابيع ، عبر « أندريه جيد » عن خيبة أمله نتيجة للفارق الفاصل بين الصورة التي رسمها عن روسيا السوفياتية والواقع السياسي للنظام القائم .

ونظرا لخبية أملها من تجربتهما السياسية الخاصة مع الحزب الشيوعي السوري ، وتأثرهما بهذين الكتابين اللذين أصدرهما « أندريه جيد » ، شرع البيطار وعفلق ، وكانا ينظران أساسا الى الشيوعية من الزاوية القومية فقط ، في الابتعاد عن الايديولوجية الشيوعية، واظهار عداا شديد تجاهها .

لنسمع ما كانا يقولان بشأنها : « فقد بين بعض المفكرين الذين لا يشك في صدق نظرهم ونزاهة قصدهم بعد أن زاروا تلك البلاد ، ان روسيا لم تحتفظ بالشيوعية الاممية الا في دعايتها الخارجية ، وانها في الداخل أمة تمشي حثيثة الخطى نحو نظام خاص بها وتنتهي للتوسع ، شأنها شأن غيرها من الدول الكبرى » وكان الاتحاد السوفياتي ، برأيهما ، يهتم قبل أي شيء بخدمة « مصلحته القومية الخاصة » ، ولبلوغ مآربه هذا كان يستخدم الحركة الشيوعية العالمية .

(١) أنظر :

Claude Martin, *André Gide par lui-même*, Paris, Seuil, 1967, p. 166.

وقد كانت هذه الاحداث جميعها « بالنسبة الينا كافية لتحديث فينا أزمة روحية وفكرية عميقة استمرت عامين انقطعنا فيها عن كل كتابة وكل عمل » .

وفي مكان آخر أضاف البيطار وعفلق أن الفلسفة الالمانية ولعلهما بذلك يقصدان فلسفة « نيتشه » و « فيخته » أو حتى « هيجل » قد أثرت فيهما تأثيراً كبيراً . لقد وجهت تفكيرهما « نحو ما هو أعمق من الظواهر المادية والعلاقات الاقتصادية في تفسير سير التاريخ ونمو المجتمع . وانها كانت معدلة لاثّر الفلسفة المادية فينا وواقية لنا من الانخداع بالنظرة المجردة التي تقوم الاشتراكية عليها والتي هي نفي للقومية من أساسها » .

وفي ختام هذه المقدمة صرح البيطار وعفلق بأنه على الرغم من أن الحزب الشيوعي السوري كان ما بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ حزبا ضعيفا ومضطهدا ، إلا انه كان يلقي عندهما كل تعاطف ولكن « منذ عام ١٩٣٦ الى الآن (أي ١٩٤٤) ، أصبحت الشيوعية قوة سياسية لا يستهان بها ، يناصرها الاستعمار الفرنسي والهيئات الوطنية (أي الكتلة الوطنية) على السواء ، ويتباهى المثقفون وموظفو الدولة بالانتماء اليها ، كما تتلمقها بعض الاوساط الرجعية ... ومع ذلك ، أو من أجل ذلك ، لا نألو جهدا في مكافحتها وتحذير النشء العربي من خطرها » .

الملاح الميزة لشخصية عفلق

بعد هذه اللوحة السريعة عن الاهتمامات الادبية لميشال عفلق الشاب ما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٦ ، وبعد أن تحدثنا عن علاقاته مع الشيوعية ، من المهم الآن لاكمال اللوحة أن نستجلي صورته « المعنوية » ، أو بالأحرى أن نرسم بعض الملامح الميزة لشخصيته .

ولد ميشال عفلق عام ١٩١٠ في حي فقير ومحافظ هو حي الميدان بدمشق وأمضى فيه فترة طويلة من حياته (لغاية ١٩٥٥) . أما والده يوسف ، الذي سوف يذكره دائما باعجاب واحترام كبيرين، نظرا لما عرف عنه في وسطه من عداء للانتداب الفرنسي في سوريا ، فقد كان تاجر حبوب على رغد من العيش نسبيا ، وبحكم عمله هذا فقد كانت له علاقات وثيقة مع المزارعين والوجهاء في حوران وجبل الدروز (١) .

بعد أن أنهى دراسته الثانوية في مدرسة « التجهيز » ، حصل ، وهو في سن التاسعة عشرة ، على منحة لنيل اجازة في التاريخ من السربون . وبعد أن نال هذه الاجازة عاد الى دمشق في نهاية ١٩٣٣ ليعمل مدرسا لهذه المادة في المدرسة الثانوية التي تخرج منها .

بعد هذه النبذة عن نشأته كيف نحدد الملاح البارزة في شخصيته ؟ في الحقيقة يندر أن نجد بين قادة الحركات السياسية العربية قائدا محيرا ومثيرا

(٣١) مقابلة أجراها المؤلف مع جلال فاروق الشريف ، ٩ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، دمشق .

كما هو حال ميشال عفلق . لاول وهلة ما يلفت الانتباه عنده هو ذلك البطء المحير ، البطء في طريقته بالتفكير وبالحياة ، وهو كمفكر ومنظر لحركة البعث ، لم يظهر أبدا كرجل « عمل وممارسة » . لان ما ينقصه بالتحديد هو تلك الدينامية النضالية اللازمة خصوصا لقائد سياسي مثله .

نظراته يلقبها بخجل ، وحساسيته تبلغ حد الافراط . ويلاحظ انه يتجنب قدر الامكان الاجتماعات والمناقشات العامة . في داخل الحزب ، وضمن سلطاته العليا كاجتماعات القيادة القومية التي كان يتولى فيها دائما منصب الامين العام ، كان يتضايق لاقل الاسباب ، خصوصا عندما كان يوضع خطه او فكره السياسي موضع التساؤل ، وكان يقاطع اجتماعات الحزب ، وفي بعض الاحيان كان يلوذ بالسفر الى الخارج .

على العكس من ذلك فانه كان ينطلق نوعا ما عندما يشارك في اجتماعات ضيقة ، خصوصا اذا كانت تضم طلابا او مثقفين . في هذه الاجتماعات ، يشعر عادة بالارتياح ، ويطلق افكاره ، حول واقعة سياسية او مسألة عقائدية ، ببطء شديد ، وبطريقة واضحة ومتماسكة نسبيا . بكلمة موجزة ، يجب ان تتوفر للامين العام ، كي تنحل عقدة من لسانه ، ويتدفق وحيه ، حدث يثير مشاعره ، ووسط يحسه متعاطفا معه .

يعتبر ميشال عفلق انسانا مترددا ومتقلبا . والانطباع الذي يتركه هو انه يجد صعوبة فائقة ، ليس في اخذ المبادرات فقط ، بل ايضا لدى اتخاذ أي قرار مهما كانت اهميته . فهو يتردد وينتظر ويترك هكذا المجال للزمن كي يلعب دوره ، ويفعل فعله . وقد طبع هذا الجانب من شخصية عفلق باعتباره الامين العام ، النشاطات السياسية لحزب البعث وبصورة واضحة طيلة حياته قبل وصوله الى الحكم . وازاء مشكلة سياسية ما ، لا قدرة له على اخذ المبادرة بشأنها او حسمها ، تراه يترك القادة الآخرين يتصرفون ... واذا ما جاءت النتيجة مرضية ، فان ذلك سيضاف بالطبع الى رصيده . وفي حال الفشل ، فلا مجال لان يلام موقفه ، بل يتحمل الآخرون مسؤولية ذلك . وفي جميع الحالات يتحمل الحزب العواقب .

وهكذا فان ميشال عفلق يلوذ بالكتمان الى درجة يصعب فيها حتي على اقرب المقربين اليه ان يدركوا حقيقة نواياه . وفي الفترات الصعبة ، والازمات السياسية ، نادرا ما يأخذ موقفا ، اللهم الا اذا دفع الى ذلك او اجبر عليه . وكذلك فانه — فيما خلا كلمة الافتتاح الترحيبية — نادرا ما يتحدث في المؤتمرات القومية للحزب . وأحب الى نفسه ان يقف موقفا وسطا وأن يعد النقاط للمخاضمين ... ولم يحدث أن نشر تصريحاً حول القضايا السياسية المتنازع عليها باسم الامين العام للبعث . وعلى العكس ، عندما يتم الاجماع على شيء داخل الحزب او خارجه ، فانه سرعان ما يبرز كناطق باسم هذا الاجماع ، ليس فقط بصفته قائدا لحركة البعث بل بصفته الشخصية أيضا .

لهذه الاسباب مجتمعة ، ولاسباب أخرى غيرها ، نرى حاليا أن غالبية معارضي ميشال عفلق والد خصومه ، كانوا في فترة من الفترات ، من أنصاره وأتباعه المقربين اليه . وان انتقاداتهم العنيفة ضده اليوم ، هي على قدر « عباداتهم الشخصية » له بالامس .

وعلى الرغم من ذلك ، هناك بعض الجوانب الايجابية عند عفلق يمكن ان تضاف الى رصيده . وأبرز هذه الجوانب ما يتمتع به من ذكاء ، وقد حدثنا عن ذلك عبد البر

عيون السود (١)، أحد أنصاره الاوائل، وخصمه فيما بعد، قائلا عنه انه يتمتع « بذكاء خاص »، لان هذا الذكاء لا يتحسسه فورا، وبشكل خاص أولئك الذين لا يعرفونه . كذلك سامي الجندي (٢) فقد أكد بدوره أيضا أن ميشال عفلق واحد من السياسيين الأكثر ذكاء في سوريا خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية . لماذا ؟ لانه ببساطة عرف كيف يستمر على رأس حزب البعث طيلة خمس وعشرين عاما . ولكن اذا نظرنا الى الامور من داخل الحزب ، فان هذه الحجة ليست بحد ذاتها كافية مطلقا للتدليل على ذكائه . والذين تمكنا من مناقشتهم ، من مؤسسي الحزب الآخرين ، لم يذهبوا حول هذه النقطة مذهب سامي الجندي أو عبد البر عيون السود .

ومهما يكن من أمر ، فان هناك شيئا اكيدا هو ان ميشال عفلق يتمتع بمخيلة خصبة حتى في كتاباته السياسية . وما ينبغي أن نذكره عنه أيضا هو انه انسان متواضع للغاية، سواء في حياته الخاصة أم في حياته العامة . وهو يبدي عزوفا شبه صوفي عن المفريات . واقل ما يجذبه النفوذ والابهة . أما صدقه واخلاصه فلا ينازعه فيها منازع ، خصوصا على الصعيد الفكري . وكان يسري الى تلايذه ومناصريه الاوائل ما تعارفوا على تسميته « بنصيحة الكلمتين » وهي : « كونوا صادقين » (٣) .

انن يمكن القول : ان قدرته على التصور ، وتواضعه الجم ، وعزوفه عن البهارج ، وتفانيه من أجل القضية ، بالاضافة الى اسلوبه السذّي غالبا ما يزخر بالشاعرية وانتقاد العاطفة ، تلك هي الملامح الشخصية البارزة عند الاستاذ الشاب التي جذبت وفتنت حتى سيطرت على روح جيل سوري بأكمله في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

يبقى لنا ان نقول كلمة صغيرة حتى ننهي هذا الجانب وهي : كيف يمكننا أن نحدد تفكيره ؟ بادئ ذي بدء لم يعرف عن الاستاذ عفلق بأنه كان قراء مواظبا أو مكثرا في قراءته . وفي هذا الصدد يؤكد لنا عبد البر عيون السود بأن « فكر عفلق السياسي لم يفتن أبدا بالقراءات المتواصلة والمعقدة » (٤) كما أنه هو نفسه يصرح الى الصحافي « ايريك رولو » بأنه « فقد الصلة مع تيارات الفكر الغربي مع مطلع الحرب العالمية الثانية » (٥) .

(١) أحد مؤسسي حزب البعث العربي الاوائل ، خاصة في مدينة حمص (سوريا) . (مقابلة مع المؤلف ، ٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦) .

(٢) مقابلة مع المؤلف ؛ ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، باريس .

(٣) أنظر ، شاكّر مصطفى ، نفس المصدر ، ص ٣٠٥ .

(٤) مقابلة مع المؤلف في ٦ شباط ١٩٦٦ .

(٥) أنظر ،

ومهما يكن من أمر ، فإن فكر منظّر البعث يمت بالقراءة الى فكر الكتاب الانسانيين والصوفيين والمثاليين . ويتوافق مزاجه مع فكر « رومان رولان » و « اندريه جيد » و « تولستوي » وحتى « هيجل » الى حد ما . أضف الى ذلك انه لم يكن مفكرا او كاتباً منهجياً ، فهو لم يعمد أبداً الى وضع كتاب . أما مجموعة مقالاته وأحاديثه ، التي تدور بالطبع حول محور أساسي هو بعث الأمة العربية ، فانها تزخر بالافكار التي تبدو لأول وهلة مشتتة ومتناثرة ، والتي ينبغي ترتيبها وتوسيعها لتكتسب شيئاً من التماسك .

بالمقابل ، وحتى تتجسد افكار عفلق السياسية في الواقع العملي ، كان لا بد لها من مثل أو نموذج تستلهمه ، ولسوف يجد عفلق هذا النموذج في بداية الحرب العالمية الثانية فيما أسماه « الحركة التاريخية للاسلام » . والحقيقة أن الاسلام وحياة النبي قد جذبا نفسه بقوة وعمق . ولكن ينبغي توضيح هذه الناحية . فالامر بالنسبة له لا يعني اطلاقاً لا على صعيد الفكر ولا على صعيد الممارسة ، انه يتطلع الى تأسيس دولة اسلامية أو رؤية العالم العربي من الزاوية الدينية . فالاسلام ، خصوصاً خلال السنوات الاولى لظهوره ، هو بالنسبة له ، وبالنسبة للكثيرين غيره ممن تناولوا نظرية القومية العربية ، ظاهرة ثقافية وروحية عربية صرفة ، وحياة الرسول العربي هي « تجربة اخلاقية وانسانية » . هذه الظاهرة العربية ، ينبغي لها في عصرنا هذا ، أن تتجدد ثقافياً وروحياً ، وتشع في حركة سياسية جديدة هي حركة البعث العربي .

لقد اكد لنا عبد البر عيون السود بهذا الصدد قائلاً : في الحقيقة ، أن اعجاب ميشال عفلق كان يذهب الى التجربة الاولى للاسلام . وحركة البعث في يقينه ، خصوصاً في سنواتها الاولى ، ينبغي لها عند تحقيقها بعث الأمة العربية ، أن تعيد على نحو جديد ، هذه التجربة الانسانية . وبعبارة أخرى ، فانها تستطيع في أسسها أن تستلهم هذه التجربة العربية الضخمة (١) .

(١) مقابلة مع المؤلف في ٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ .

الفصل الثاني

نشأة وتكوّن حركة البعث العربي

البداية : عفوية ورومنطقية

لكي يأتي عرض الظروف التي رافقت ولادة وتكون حركة البعث العربي واضحا ، نجد انفسنا مضطرين الى تبسيط الامور كثيرا ، خصوصا فيما يتعلق بالمرحلة الممتدة ما بين (١٩٣٩ — ١٩٤٣) . أما ايراد بعض التواريخ والوقائع والاسماء والتجمعات السياسية فهو من قبيل التوضيح ، ومجرد اشارات سريعة . ذلك لان المعلومات التي تمكنا من جمعها حول الايام الاولى لظهور حركة البعث ، اما متضاربة فيما بينها ، واما مشوشة حتى في اذهان الداعين الى هذه الحركة . ويعود ذلك بلا ريب الى طبيعة تلك المرحلة التي تأسس اثناءها حزب البعث العربي ، والتي يشوبها بعض الغموض ، وكذلك الى غياب الوثائق والمستندات التي يمكن أن يعتمد عليها البحث .

لقد تعرضنا فيما سبق الى الاسباب التي حدثت بميثال عفلق وصلاحي البيطار الى الابتعاد عن التيار الشيوعي عام ١٩٣٦ . ولقد بلغت بهما خيبة الامل الى معاناة « أزمة نفسية وفكرية » ما يقارب السنتين (١) انقطعا اثناءها عن أي نشاط سياسي او ثقافي .

ولكن جميع الدلائل تشير الى أن عام ١٩٣٨ كان بالنسبة لهما عاما حاسما . والواقع أن تلك المرحلة شهدت سلسلة من الفشل (الفشل في عقد اتفاقية فرنسية — سورية ، وفشل نظام الكتلة الوطنية) انتهت بالحاق لواء الاسكندرون بتركيا ، نتيجة لمساومات دولة الانتداب الفرنسي . وقد أدى ذلك بالطبع الى اثاره اقوى مشاعر النقمة والسخط لدى الشعب السوري ، وساد جو من الغليان الوطني ، خصوصا في اوساط المثقفين ، واضطرم الشعور العربي الى اقصى الحدود .

في ذلك الوقت ، ونتيجة للوضع المستجد في اللواء ، اخذ « السناجقة » — أي

(١) انظر ، الفصل السابق : « علاقات عفلق مع الشيوعية » .

سكان سنجق الاسكندرون العرب — يتوافدون على مختلف أنحاء سوريا ، والتجا
الكثيرون منهم الى دمشق ، وكان على رأس هؤلاء زكي الارسوزي . ولم يمض وقت
قصير (١) ، حتى تشكلت حول هذا الاخير حلقة صغيرة من المعجبين . وظهرت في
تلك الفترة ، وبشكل متقطع ، نشرة كانت تكتب باليد ، عنوانها « البعث العربي » .
وهنا ينبغي الإشارة فورا الى أن زكي الارسوزي لم يكن شخصا يرغب في إنشاء
حزب أو حركة سياسية .

ومهما يكن من أمر ، فإن تلك المرحلة قد شهدت تحولا ملحوظا في الاختيارات
والتوجهات السياسية لميشال عفلق وصلاح البيطار . فلقد بدءا في ذلك الوقت الخروج
من « عزلتهما » و « اكتشاف » طريق العروبة . واثناء تعرفا على « الفيلسوف »
القومي العربي زكي الارسوزي . وكان هناك نوع من التقارب بين المفهوم « الغيبي »
(الميتافيزيقي) للامة العربية الذي كان يعتنقه الارسوزي ، وبين النزعات والميول
الصوفية التي كانت بادية عند ميشال عفلق بشكل خاص . وفي هذا الجو دخل عفلق
والبيطار الى اوساط المثقفين القوميين العرب ، وانخرطا بها عن قرب . وتتابع
المناقشات واللقاءات ، وجرت عدة محاولات ، لم تكل بالنجاح ، بغية ايجاد حركة
سياسية موحدة . بعد ذلك أنشأ عفلق والبيطار ، اللذان لم تدم علاقاتهما الطيبة فترة
طويلة مع الارسوزي بسبب الخلافات الشخصية ، « ندوة » صغيرة يغلب عليها الطابع
الادبي ، أطلق عليها اسم : « شباب الاحياء العربي » (٢) . ولكن سرعان ما اندلعت
الحرب العالمية الثانية ، وضرب الحظر على جميع النشاطات السياسية والثقافية في
سوريا . وبقيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ في العراق ، ضد الاحتلال
الانكليزي والاسرة الهاشمية ، تردد صداها العميق في سوريا ، وأثار على الفور حركة
وطنية عامة . وخلال هذه الاحداث اندمجت حلقة عفلق ومجموعة الارسوزي (٣) ،
الموجودتان اسميا ، في حركة واحدة هي حركة « نصره العراق » . والحقيقة أن عمل
هذا « التجمع » الجديد من المثقفين والطلاب كان يقتصر على تنظيم المظاهرات الطلابية
لدعم الانتفاضة في العراق . وعلى الرغم من أن هذه الانتفاضة لم تعمر طويلا ، فقد
استمر عفلق والبيطار بعدها ، في ممارسة نشاطهما السياسي ضمن هذا التجمع
العابر أو المؤقت .

وفي عام ١٩٤٢ قدم الاثنان استقالتهما من التعليم احتجاجا على القمع الذي كانت
تمارسه سلطات الانتداب الفرنسي ضد تلامذتهما . وفي الواقع فإن السنة التي أعقبت
هذه الاستقالة كانت نقطة الانطلاق لتأسيس حركة البعث . وفي تلك الفترة كان
الحلفاء ، الانكليز والفرنسيون الاحرار ، يحتلون سوريا ولبنان ، وكانت جيوشهم
معسكرة في مختلف أنحاء المشرق العربي . وكانت الكتلة الوطنية على رأس الحركة
المنادية بالاستقلال دون أن يكون لها مراكز سياسية وتنظيمية . وكان الحزب

(١) انظر الفصل السابق : « زكي الارسوزي ، شخصيته وفكره » .

(٢) مقابلة مع صلاح البيطار في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٦٥ في دمشق . وفي مقابلة أخرى مع
أنطون المقدسي ، أحد المقربين للبعثيين الاوائل ، أجريت في باريس في ١٦ شباط (فبراير)
١٩٧١ ، أكد لنا هذا الاخير « ان الفكرة الاساسية لعفلق كانت تستهدف تكوين نخبة من
المثقفين تستطيع يوما أن تحدث النهضة العربية » .

(٣) لم يشرك زكي الارسوزي نفسه في هذه الحركة .

الشيوعي في أوج انتشاره ، وكانت سلطات الانتداب تغض الطرف عنه . وكان الحزب السوري القومي ، حزب أنطون سعادة ، على الرغم من الحظر المضروب عليه ، يقوم بنشاط سياسي واسع ، وكانت حركة الإخوان المسلمين على وشك أن تؤسس على يد الشيخ مصطفى السباعي . في هذه الظروف تكونت « الحلقة » السياسية الجديدة التي كان من أبرز وجوهها ميشال علق وصلح البيطار ، واطلقت على نفسها اسم « شباب البعث العربي » .

في هذه السنة أيضا تقدمت هذه المجموعة من السلطة للحصول على ترخيص بإصدار صحيفة خاصة بها ، ولكنها لم توفق في ذلك . واقتصرت النشاطات الرئيسية للحركة في ذلك الوقت على الدعوة للفكرة العربية من خلال تنظيم الاجتماعات الصغيرة العدد ، وبإصدار البيانات المعادية للاحتلال الفرنسي ، والمطالبة بالاستقلال الكامل لسوريا ، بين الفينة والأخرى .

وحتى ذلك الوقت لم يكن يخطر ببال البعثيين الاوائل تأسيس حزب سياسي بمعنى الكلمة ، وكانوا يفضلون دائما استخدام عبارتي « الشباب » و « الحركة » ، وكانت هذه الأخيرة تعني بالنسبة لهم تعبئة وتوعية الأمة العربية كلها . ومهما يكن من أمر ، فقد كان ينبغي لهذه الحركة الفتية توفر مناسبة تساعد على رص صفوفها ، وتوضيح هويتها ، ولفت الانتباه الى وجودها . وسنحت هذه المناسبة في انتخابات تموز (يوليو) ١٩٤٣ التي خاضتها بشخص ميشال علق ، كمرشح مستقل ، بعد أن فشلت في التحالف مع الكتلة الوطنية (١) . ولم يكن البعثيون في ذلك الوقت غير نواة صغيرة من المثقفين والطلاب ، ولم يكن هدفهم الحصول على مقعد في البرلمان ، بقدر ما كان همهم التعريف بالاتجاهات القومية والسياسية لحركتهم .

من هذه الناحية ، يعتبر البرنامج الانتخابي الذي كتبه ميشال علق ، بمثابة المحاولة الاولى لبلورة بعض الاتجاهات الاساسية التي تمخضت عنها ايدولوجية حزب البعث العربي . وفي هذه المناسبة اطلق لأول مرة الشعار البعثي : « أمة عربية واحدة ، ذات رسالة خالدة » . وفي بيانه الى الشعب (٢) قال ميشال علق مرشح البعث : « ندخل الانتخابات ، لا باسم طائفة ، ولا مدينة ، ولا مصالح قريبة أو ظروف سياسية عاجلة ، بل باسم فلسفة قومية نريد أن تكون افصاحا صادقا عن الحياة العربية في حقيقتها الخالدة » .

— تمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية .

— تمثل التاريخ العربي الحي ضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع .

(١) ان محاولة علق في البدء أن يتقدم الى الانتخابات على قائمة الكتلة الوطنية ، قد أثارت الانشاقات الاولى ضمن النواة البعثية ، وقد وجه بعض الطلاب والمثقفين القوميون انتقادات قاسية الى ميشال علق .
(أنظر كتاب سامي الجندي ، « البعث » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٦٩ ، ص ٣٧) .

(٢) أنظر « نضال البعث » ، ج ١ ، ص ٣٣ - ٣٥ . وفي المناسبة نفسها وجه علق نداء الى اخوانه المسيحيين داعيا اياهم الى الانخراط في حركة القومية العربية والى اعتبار الاسلام ثقافة قومية مرتبطة ببيئتهم الطبيعية وتاريخهم .

— تمثل القومية التامة المعبرة عن حاصل الشخصية ضد القومية اللفظية التي لا تتعدى اللسان ويناقضها مجموع السلوك .

— تمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة .

— تمثل الجيل العربي الجديد .

ولكن على الرغم من النشاط المكثف ، الذي بذله شباب البعث المثقف ، أثناء انتخابات ١٩٤٣ ، لم يكن الفشل الذي مني به مرشحهم مفاجئا لاحد . ومع ذلك فإن هذه الانتخابات كانت بمثابة نقطة انطلاق حقيقي في سبيل تأسيس حركة البعث .

إذا كان ميشال عفلق وصلاح البيطار المؤسسين الرئيسيين لحركة البعث العربي ، إلا أن الأول كان يتمتع بتأثير قوي على الطلاب والشباب المثقف ، وكانت كلماته تلقى هوى في نفوسهم . وقد ساعده على ذلك ، كما أفاد بعض رفاقه القدامى ، شاعرية أدبية ورومنطيقية محببة في أسلوبه ، وبعض المزايا التي تتمتع بها شخصيته . وهكذا تحلقت حوله مجموعة من المعجبين به والمتعاطفين معه ، وكانت هذه المجموعة ترى فيه « المعلم والمفكر » . وكان معظم هؤلاء من طلبة المدارس الثانوية ، وخصوصا من « مدرسة التجهيز » التي كان فيها عفلق استاذا للتاريخ ، وصلاح البيطار استاذا للعلوم الطبيعية والفيزياء .

هناك نقطة تستحق أن نشير إليها ، نظرا لما لها من أهمية كبيرة في انتشار حركة البعث العربي . لقد كان معظم الطلاب المعجبين بعفلق والبيطار ينتسبون الى القسم الداخلي في مدرسة « التجهيز » ، وكان بعضهم من أبناء العائلات الكبيرة والاعيان ومن مختلف المناطق السورية (دير الزور ، جبل الدروز ، الخ . . .) ، وكان هؤلاء يفدون الى دمشق بقصد التحصيل الدراسي . وعند التخرج كان يدخل هؤلاء سلك التعليم كمدرسين ، والمحظوظون منهم كانوا يتجهون الى المهن الحرة . وهكذا كانوا يحملون راية البعث ، وينشرون أفكاره في مناطقهم المختلفة (١) .

في بادئ الامر لم يكن لهذه النواة الصغيرة ، وخلال فترة من الزمن ، طابع رسمي ، أو أسس تنظيمية . وكذلك لم يكن لها برنامج سياسي محدد . وكانت اجتماعاتها تنعقد حسب الظروف ، اما عند عفلق ، وفي أحيان كثيرة في أحد مقاهي دمشق .

اذن ، ابصر البعث العربي النور في هذا الوسط من الطلاب ، ومدرسي الريف ، والمثقفين ، وكان مؤسسا الحزب الرئيسيان عفلق والبيطار يزاويان نشاطهما السياسي في هذا الوسط . وقد صرح لنا صلاح البيطار في مقابلة أجريت معه بدمشق في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٦٥ : « من خصائص مرحلة تأسيس البعث أن العبء الأكبر في النضال ضد الاستعمار والرجعية معا ، قد تحمله الطلاب . لقد كانوا في ذلك الوقت يشكلون القوى الحية والمناضلة في سوريا . وكانوا يكونون أيضا العنصر المحرك للعمل القومي . لذلك كنا نعطي أهمية خاصة لدور الطلاب في النضال التحرري والوطني ضد الاستعمار الفرنسي » .

(١) مقابلات عديدة أجريت مع عدد من البعثيين الاوائل نذكر منهم على سبيل المثال : جلال فاروق الشريف ، صدقي اسماعيل ، عبد البرعيون السود ، جلال السيد ، الخ . . .

هذا الجانب ، الذي رافق تأسيس حركة البعث العربي ، كان له عميق الاثر في البنية النهائية للحركة ، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الايديولوجي .
ولسوف يطبع هذا الاثر ، المرتبط بظروف النشأة والتكوين ، مجمل حياة الحزب فيما بعد (١) . ان تكوين الحركة من فئة الطلاب والمثقفين كان وسيبقى الى فترة طويلة من السمات المميزة لهذه الحركة . وكان مجال عملها وتأثيرها مقتصرين على المدارس الثانوية ، ثم على الجامعة (٢) : منبت الزعماء السياسيين ، ومقل العروبة ، وموئل المعارضة ضد الاحتلال الاجنبي والقوى السياسية التقليدية .

وفوق كل ذلك ، كان من خصائص حركة البعث العربي انها لم تعط الا قدرا يسيرا من الاهمية لبنيتها السياسية والتنظيمية ، أو هي لم تول هذه الناحية اي قدر من الاهمية . ولم ينتبه مؤسسوها بصورة خاصة ، وبطريقة جدية ومستمرة ، الى بناء جهاز سياسي صلب . ولسوف يترك ذلك آثاره لفترة طويلة على الحزب خصوصا في سوريا . لقد كانت العفوية والحماس والرومنطيقية من أبرز مظاهر الحركة . وكذلك فان ايديولوجيتها لم تتبلور الا رويدا رويدا ، والى حد كبير من خلال التعارض مع الايديولوجيات والتيارات السياسية الاخرى .

لقد أرسيت القواعد الايديولوجية الاساسية لحركة البعث اثناء المرحلة الاولى من تأسيسها ما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٤ . في البداية كانت هذه القواعد غير متماسكة ، وكانت صياغتها تتم تحت ضغط الظروف السياسية ، ثم أخذت تتوضح قليلا أو كثيرا ، تبعا لعمل سياسي يومي ، أو خوض معركة من المعارك ، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الايديولوجي ، ضد جميع القوى السياسية التي كانت موجودة بدون استثناء : من الشيوعيين الى الاخوان المسلمين ، الى القوميين السوريين مرورا بالكتلة الوطنية وقوى الاحتلال .

العوامل الايديولوجية

في النهاية يمكن ارجاع هذه الاتجاهات الايديولوجية الاساسية الى ثلاثة عوامل رئيسية : العامل القومي ، والعامل الاخلاقي ، وعامل العداء للشيوعية .

العامل القومي أو « الاسطوري » .

بدأ ميشال عفلق محاضراته الشهيرة « ذكرى الرسول العربي » ، التي القاها في جامعة دمشق عام ١٩٤٣ ، برسم لوحة قاتمة عن الحالة الحاضرة للامة العربية ، مؤكدا على ان الكلمات فقدت معناها بالنسبة للعرب ، ولم يعد لها تلك « القدسية »

(١) حول تأثير نشاط حزب من الاحزاب على بنيته النهائية ، أنظر :

Maurice Duverger, Les partis politiques, Paris, Armand Colin, 1961, p. 8-16.

(٢) أنظر ، جلال السيد ، حزب البعث ، بيروت دار النهار ١٩٧٣ ، ص ٢٧ - ٣١ .

التي كانت لها في السابق ، وعلى أن الشخصية العربية عاشت ممزقة بين عظمة الماضي وانحطاط الحاضر .

ثم يقول : « نحن أمام حقيقة راهنة هي الانقطاع بل التناقض بين ماضينا المجيد وحاضرنا المعيب . كانت الشخصية العربية كلا موحداً ، لا فرق بين روحها وفكرها ، بين عملها وقولها ، أخلاقها الخاصة وأخلاقها العامة ، وكانت الحياة العربية تامة ، ريانة ، مترعة ، يتضافر فيها الفكر والروح ، والعمل وكل الفرائض القوية . أما نحن فلا نعرف غير الشخصية المنقسمة ، المجزأة ، ولا نعرف الا حياة فقيرة جزئية (. . .) كان انتسابنا لاجدادنا الابطال انتساباً رسمياً لا أكثر ، واتصال تاريخنا الحديث بتاريخنا انتساباً لا جدادنا الابطال انتساباً رسمياً لا أكثر ، ظللنا زمناً طويلاً نعيش في جو ثقيل خائق ، لأنه المجيد اتصالاً طفيلياً لا عضوياً (. . .) ظللنا زمناً طويلاً نعيش في جو ثقيل خائق ، لأنه كاذب : طلاق بين الفكر والعمل ، بين اللسان والقلب . كل لفظة نقولها تحدث جلبه الوعاء الفارغ ، ووقرا في الاذن والنفس ، لأنها مفرغة من معناها (. . .) فيجب أن نعيد الى الالفاظ معناها وقوتها ، مقامها وحرمتها (. . .) علينا ألا نقول الا ما نقدر على تحقيقه ، حتى يأتي يوم نقدر فيه أن نحقق كل ما نقوله » . ويضيف قائلاً : « ان أرواح ابطالنا لتجفونا وتهجرنا منذ زمن طويل ، لان البطولة لم تعد من مزايا العرب المألوفة (. . .) فقد بعد عهدنا بالبطولة حتى أمسينا ننظر اليها نظرة خوف ورهبة واستغراب كأنها من عالم غير عالمنا ، في حين أن التعظيم الحقيقي للبطولة إنما يصدر عن المشاركة فيها ، وتقديرها بعد المعاناة والتجربة ، فلا يقدر البطل الا الذي يحقق ولو جزءاً يسيراً من البطولة في حياته » (١) .

وهكذا تتلخص القضية بالنسبة لمؤسس البعث في بعث كافة الصفات والقيام بالاعمال التي من شأنها إعادة « الاصاله » الى الشخصية العربية . ولهذا السبب أيضاً نلاحظ أن مسألة الفارق بين ماضي العرب الذي يصل الى حدود الاسطورة ، وحاضرهم المفكك ، تعتبر من المسائل الأساسية في جميع الكتابات البعثية . ويقتصر الماضي العربي في نظر البعثيين ، وبصورة خاصة في نظر عفلق ، على مرحلة ظهور الاسلام وانتشاره . والاسلام بالنسبة لهم ذو دلالة قومية عربية وانسانية قبل أي شيء آخر . وكان يقوم الاتجاه الاساسي للبعثيين ، في حقيقة الامر ، على تجديد « الدور التاريخي » الانساني والموحد « لتجربة الاسلام » في مختلف مراحلها ، واعطائها اشكالا جديدة ، أي اشكالا قومية .

من هذا المنطلق ، اعتبرت حياة النبي « ممثلة للنفس العربية في حقيقتها المطلقة » (٢) . ولفهم هذه الحياة ينبغي تحسسها من الداخل ، والتعرف عليها « بالتجربة الحية » لا بالذهن . ويؤكد عفلق أن كل عربي ، في الوقت الحاضر ، يستطيع أن يحيا حياة الرسول العربي ولو بصورة جزئية ما دام ينتسب الى الامة التي أنجبت محمداً (٣) .

(١) أنظر ، « في سبيل البعث » ، طبعة ١٩٥٩ ، بيروت ، دار الطليعة ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٣) تشير المعلومات التي توفرت لدينا أن التفكير القومي عند عفلق كان يجد له « نموذجاً أصيلاً » « في الاسلام » وأكد لنا بعض مؤسسي الحزب (جلال فاروق الشريف ، صدقي اسماعيل ، عبد البرعيون السود) أن ميشال عفلق كان يهتم ان يقتدي الحزب ، خصوصاً في المرحلة الاولى لنشوءه ، بمراحل التطور والانتشار التي قطعتها « حركة الاسلام » . وأكد هؤلاء أيضاً ان شخصية الرسول كان لها وقع كبير في نفس عفلق الى درجة أنه كان يحلم بلعب دور مشابه للدور الذي لعبه الرسول .

وهكذا لم ينظر البعثيون الى الاسلام من زاوية طابعه الالهي والديني ، وانما اعتبروه مفصحا عن « عبقرية الامة العربية » . وان « تعريب » الاسلام على هذا النحو ، وما أثاره من ردود فعل ، يعتبر حدثا مهما في تاريخ الحركة العربية .

ان الامة العربية، باعتبارها « فكرة خالدة » ، تنحو دائما الى أن تعبر عن نفسها، وتتجسد واقعا. وما القومية العربية في وقتنا الحاضر الا تعبيراً حديثاً عن ذات الامة، ووعيا لحقيقتها . وهكذا تسمو هذه القومية الى درجة الاسلام ، على اعتبار أن الاثنين ليسا شيئا آخر سوى تجسيد واع للامة العربية في عصور مختلفة . ويتحدد ايديولوجيا مضمون الحركة القومية العربية في الوقت الحاضر « بالثالوث » المعروف : « الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » .

انطلاقا من ذلك ، كان في حركة البعث منذ نشأتها الاولى قناعة « أسطورية » بأنها الممثلة الوحيدة والحقيقية للقومية العربية . والدور « التاريخي » الذي اضطلعت به ، قبل أي دور آخر ، كان بالتحديد بلورة وتجسيد فكرة الامة العربية .

في هذه الحالة ، ليس من المستغرب أن نلاحظ ذلك الاصرار أو التركيز ، منذ الفترة الاولى لتأسيس حركة البعث العربي ، على طابعها القومي ، وكذلك على طابعها الروحي والصوفي . ويحق لنا ، والحالة هذه ، أن نتساءل عما اذا كنا فعلا أمام حزب سياسي بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . وحول هذه النقطة، كتب عفلق : « دعا البعث العربي الى مفهوم جديد للحياة القومية ، والحياة بصورة عامة ، قوامه الايمان بالقيم الروحية الانسانية ، وبقيمة الروح الاصيلية ، ومظهره الانفصال الحاسم عن مفاصل الواقع ، ومكافحتها في طريق صاعدة شاقة تسير فيها الامة ببطء وجهد نحو الاتصال بروحها من خلال هذا الصراع الدامي بينها وبين واقعها » (١) .

اذن ما كان يهم البعثيين هو تحقيق البعث القومي العربي ، وتحديد مستقبل حركتهم بما يتناسب مع ما أسموه « بالاصالة العربية » . وبذلك كان يعتقد البعث العربي أنه بالتأكيد يتكلم لغة يفهمها الشعب وتجد طريقها الى نفسه (٢) . وجاء في تصريح لعفلق « ما نريد أن نؤكد دوماً هو أن حركة البعث حركة قومية بمعنى أنها من داخل الامة ، ولهذا فهي تتمتع بحرية كبيرة لانها تستوحي أفكارها وخططها من حاجات الشعب العربي . فهذا الموقف يعطيها قوة معنوية ومادية معا (٣) . في أنها واثقة من تجاوبها مع حاجات الامة ومع ظروف البلاد (٤) . وهي اذن لعدم تقييد حريتها منذ البداية بحركة أو نظرة خارجية عن ظروف وحاجات الامة العربية ، أقرب بكثير الى الانسجام مع نفسها دوماً وأكثر جرأة في الاعلان عن أهدافها الثورية ...

(١) « في سبيل البعث » ، نفس المصدر ، ص ١٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، الطبعة الثانية ، ص ١٧٠ .

وبالتالي في تحريك القوى الثورية للمجتمع » (١) .

العامل الاخلاقي او الصوفي •

ما هو التعريف الذي اعطاه البعثيون الاوائل لحركتهم ؟ وما هو تحديد مفهومهم للسياسة ؟

لقد اشرنا فيما مضى الى ان مؤسسي البعث العربي لم يكن في نيتهم حقا انشاء « حزب سياسي كسائر الاحزاب » (٢) . فعبارات كالحزب والسياسة مثلا لم يكن من شأنها اطلاقا ان تجذبهم او تبعث فيهم الثقة . على العكس من ذلك ، لقد كانوا ينظرون اليها بعين الحذر والعداء . والذي كان يستأثر باهتمامهم بالدرجة الاولى ، هو بعث حركة تترجم عمليا « روح الامة العربية » . وتقع على كاهل هذه الحركة تنشئة جيل جديد قادر على تجسيد هذه الامة ، وخلق « نموذج جديد » من المناضلين ، « نوع جديد يختلف في كل شيء عن الواقع الذي نثور عليه ، ونريد التخلص منه . فامة الانقلاب التي هي الحزب يجب ان تبرهن ليس فقط في الاهداف المكتوبة ، ليس فقط فيما تصنعه على الورق من برامج ومناهج وأساليب التنظيمات ، بل تبرهن على عقلية جديدة ، على روح جديدة ، على خلق جديد ، لا تجمعه بالواقع الفاسد أية رابطة او جامعة » (٣) .

وكذلك فان الاصلاح في نظر البعثيين الاوائل ، أي الاصلاح الذي لا يصل الى الاعماق ، أي الى ما يسمونه « جوهر الامة » وأساسها القومي ، فلا يمكن الا ان يكون اصلاحا سطحيا محكوما بالفشل سلفا . وكانوا يعتبرون أيضا ان أية نهضة لا تأتي من « داخل الامة العربية » ومن داخل الواقع المنحط لا يمكن ان يكتب لها النجاح (٤) .

وهكذا منذ الايام الاولى لتأسيسه ، ارتضى البعث العربي لنفسه ان يكون « حركة أصيلة » ترفض التقليد أو المواقف المصطنعة (٥) . لذلك كان يتطلع الى ان يكون « نموذجا » و « مثلا » يحتذى به (٦) . من هذه الزاوية أيضا ، وانطلاقا من موقف مغرق في المثالية ، انكب البعثيون الاوائل ، ابتداء من ١٩٤١ ، على التعريف

(١) أنظر كراس ، « حول القومية والاشتراكية » ، ص ١١ - ١٢ .

(٢) تنبغي الإشارة هنا الى تداخل شخصية عفلق في حياة البعث . أفاد جلال فاروق الشريف ، عندما قابلناه في دمشق في ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٥ ، أن الحزب كان يعتبر نتاجا فكريا لعفلق و « موهبة » من مواهبه الشخصية . كما أن سامي الجندي اعتبر في كتابه « البعث » (صفحة ٣٥) ، أن الحزب كان بالنسبة لعفلق ابتكارا فنيا خاصا به . انه قصته هو ، وملحمته الخالدة . وكان حبه للحزب كحب الفنان لآعماله وانتاجه .

(٣) « في سبيل البعث » ، ص ٩٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦١ - ٦٧ .

(٥) أنظر « حول الاشتراكية العربية » ، ص ٤ .

(٦) أنظر « أحاديث البعث العربي » ، ص ٣ .

بدورهم ، وبدور حركتهم ، وبمفهومهم الاخلاقي للسياسة . نقرأ في كتاباتهم الاولى :
« نحن حملة الرسالة العربية الخالدة ... » ، « واجبنا أن نقول الحق ونعمل به ... » ،
« ان الجو الصادق الصافي الذي نخلقه حولنا ، هو وحده كاف لكي يهدي الناس ... »
ويطلعهم على الحياة الحرة السامية التي يحنون اليها منذ القديم . أن القدر الذي حملنا
هذه الرسالة حولنا أيضا حق الامر والكلام بقوة والعمل بقسوة » (١) .

اذن كي يميز مؤسسو البعث أنفسهم عن الآخرين ، كانوا يميلون بشكل واضح
الى الاعلان عن مفهومهم للسياسة ، أو ما كانوا يطلقون عليه اسم « المثالية السياسية » .
بإمكاننا هنا أن نضع أصبعنا على نزعة لا تخلو من الجدة والطرافة كانت قد تركت
تأثيرها على البعثيين الرواد . ففي مقال ظهر في جريدة « البعث » في ١٦ تموز (يوليو)
١٩٤٦ حاول بديع الكسم ، وهو حاليا استاذ الفلسفة في جامعة دمشق ، أن يحدد ما
تعنيه بالنسبة لحركة البعث « المثالية » في السياسة . يقول في هذه المقالة : « مثاليتنا
في السياسة هو أن نفهم السياسة كفرع من الاخلاق ، مبادئها مبادئ أخلاقية ،
والقائمون بأمورها أخلاقيون قبل كل شيء . لهذا أنكرنا أن يبرر أي مبرر عملا سياسيا
يخون مبادئ الاخلاق ، ولهذا لم نفرق بين الغاية والوسيلة » . ويضيف الكسم قائلا :
« نحن مثاليون في السياسة (...) ولاننا فهمنا السياسة على أنها أخلاق تعمل في مجالها
الخاص ، طلبنا منها أن تحقق الاشتراكية العادلة ، ذلك أن الاشتراكية كما نفهمها تطبق
لبدا اخلاقي ثابت يقدر كرامة الانسان ويقدر العدالة الاجتماعية » (٢) .

ان هذه النزعة الاخلاقية لحركة البعث كانت تنتمي بوضوح الى نوع من الصوفية .
ففكرة « التطهر الروحي » من خلال « الآلام الداخلية » كتمهيد للتمرد على الواقع
الفاقد وتغييره ، كانت في الواقع احدي الافكار الرئيسية عند عفلق ، وكان لها تأثير
عميق على الايديولوجية القومية لحزب البعث . واذا كانت حركة البعث قد وضعت
نصب عينيها منذ البداية هدفا هو « خلق جيل عربي جديد » ، فانه ينبغي على هذا
الجيل الجديد ، كي يؤدي « دوره التاريخي » أن يخرج من الواقع الفاسد ليكون
نقيضه ، وأن يولد منه لينفصل عنه . وهكذا يأتي هذا الجيل نتيجة الالم (٣) .

ان النضال ، وفقا لهذا المنظور ، لم يكن اذن بالنسبة لحركة البعث ، أو على
الاقل في بداية نشأتها ، مقتصر فقط على النضال السياسي أو الاجتماعي . انه قبل
كل شيء « نضالا داخليا » . فالمناضل البعثي ، كما كتب عفلق عام ١٩٥٠ ، هو
« الفرد الانقلابي الذي يصارع الواقع في نفسه قبل أن يصارعه في المجتمع والاضاع
المادية » (٤) . ولكي يتمكن هذا المناضل من تغيير الاوضاع المادية « يجب أن يكون
في نضال مستمر مع نفسه » (٥) .

(١) انظر « في سبيل البعث » ، ص ٣٧ .

(٢) انظر « أحاديث البعث العربي » ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) انظر « في سبيل البعث » ص ٦١ - ٦٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢١ وما يليها .

(٥) انظر « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٣٩ .

عامل العداء للشيوعية •

« نحن الجيل العربي الجديد ، نحمل رسالة لا سياسة ، ايماننا وعقيدة لا نظريات وأقوالا . ولا تخيفنا تلك الفئة الشعبوية المدعومة بسلاح الاجنبي ، المدفوعة بالحقن العنصري على العروبة ، لان الله والطبيعة والتاريخ معنا . انها لا تفهمنا ، فهي غريبة عنها ، (...) لا يفهمنا الا المؤمنون ، المؤمنون بالله (١) .

بهذه الكلمات أنهى ميشال عفلق خطابه « ذكرى الرسول العربي » الذي القاه في جامعة دمشق عام ١٩٤٣ ، والذي أشرنا اليه فيما سبق . فاذا كان مؤسسو البعث لم يدخروا وسعا في مهاجمة الاخوان المسلمين ، الا أنهم لم يوفروا اطلاقا الشيوعيين في هذا المجال . لقد كانوا على الصعيدين الايديولوجي والسياسي ، يحرصون على أن يكون البعث هو الصيغة القومية العربية التي تنتفي منها الحركة الدينية والشيوعية معا ، وتتجاوزهما على حد سواء . ولا يمكن تفسير ما كانت تبديه حركة البعث من الحاح عنيف أحيانا على طابعها القومي والروحي ، الا من خلال صدامها الدائم تقريبا مع الحزب الشيوعي . وفي وجه « المادية الشيوعية » انتهى البعث الى رفع راية « الروح والروحانية » .

وبالمقابل ، ينبغي أن نشير الى أن الخصومة السياسية ، التي غالبا ما كانت تصل الى درجة العنف ، بين الحزب الشيوعي وحركة البعث ، كان لها أهمية كبرى بالنسبة للبعث ، لان الحزب الشيوعي السوري ، على صعيد العمل السياسي كان بصورة غير مباشرة « مهمازا سياسيا » يدفع البعثيين الى تطوير عقيدتهم ، وبلورة شعاراتهم السياسية . ومن الملاحظ دائما أن حركة البعث بمجملها كانت تأبى على نفسها أن تكون على يمين الشيوعية ، في الوقت الذي كانت تخوض معركة ضارية ضدها . بل على العكس من ذلك كانت تطمح الى أن تتجاوز الحزب الشيوعي ، وتنتزع منه مبرر وجوده في العالم العربي . ولكي يتسنى لها ذلك ، اضطرت الى أن تأخذ شعاراته و « تكتيكه » السياسي ثم تضيف على هذا التكتيك وتلك الشعارات صبغة قومية ، ولهجة أكثر عنفا .

على أي حال ، لقد ظهر العداء للشيوعية في المنشورات والكتابات الاولى لحركة البعث ، وكان من أبرز هذه المنشورات « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » التي سبق ورود ذكرها ، والتي كان لها تأثير واضح على أيديولوجية البعث ، واعتبرها البعثيون « كتاب التعاليم » المناوئ للشيوعية . في هذه النشرة سجل عفلق والبيطار سلسلة من الاتهامات الكاملة ضد الماركسية ، وضد الحزب الشيوعي السوري بصورة خاصة . فقد بدأ الكاتبان بتنفيذ الماركسية باعتبارها « أيديولوجية غريبة » صرفة ، وبالتالي « غريبة » عن كل ما هو عربي . واعتبروا الشيوعية « رسالة » تتعارض مع « الرسالة الخالدة » ونهضة العرب الحديثة . أكثر من ذلك ، انها تربط العرب دوليا بما لا يتناسب اطلاقا مع مصالحهم .

بالإضافة الى ذلك لم يكن عفلق والبيطار يريان في الحزب الشيوعي السوري غير أداة تنفيذية لسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي والحكومة الفرنسية بشكل عام ، وتجمع « لكافة الاقليات العنصرية والطائفية المعادية لمطامح وتطلعات الامة العربية » .

(١) انظر « في سبيل البعث » ، ص ٥١ - ٥٢ .

وكانا لا يعتبرانه مجرد تيار سياسي يستقي تعليماته من الخارج فحسب ، بل كانا يأخذان عليه أيضا أنه « بعيد جدا عن الفكر الثوري ، وعاجز تماما عن القيام بدور ثوري في البلاد العربية » . وانه كذلك تغاضى عن الماركسية ، وبردت همته في النضال ضد الرأسمالية ، وحتى ضد مبدأ الملكية الخاصة . وكان كل جهده ينصب على مهادنة الدين ، والمفاخرة بأنه لم يعد يطالب « بالاشتراكية » (١) .

اذن لقد وجدت حركة البعث نفسها منذ البداية في صدام مع التيار الشيوعي (٢) ، فهذا التيار الذي كان يتلقى الدعم من جهات مختلفة ، وكان له نفوذ متزايد خصوصا في دمشق ، لم يكن يأخذ على محمل الجد تلك الجماعة الصغيرة والصاخبة من البعثيين . بل استمر ينتهج في علاقته معهم الطريق السهل ، متهما حركتهم « بالرجعية » ، وأنها تعمل « لحساب النازية » ، خصوصا عندما كانوا يسببون له الازعاج في سياسته المعتدلة التي كانت تستهدف اقامة « جبهة وطنية » مع جميع القوى التقليدية السورية ، وعقد اتفاق بين فرنسا وسوريا ، كانت تمليه ، على الصعيد العالمي ، ضرورة كسب المعركة الديمقراطية ضد الفاشية .

وفي عام ١٩٤٥ ، توترت العلاقات تماما بين الشيوعيين والبعثيين . وعندما أذنت سلطة الانتداب الفرنسي للحزب الشيوعي أن يقيم مهرجانا في إحدى دور السينما في دمشق بمناسبة أول أيار ، هب البعثيون الى اقامة مهرجان لهم تحت اسم « عيد العامل العربي » . اثر انفضاض المهرجانين ، حدثت اشتباكات دامية بين الفريقين المتخاصمين . وفي أعقاب هذه الاحداث ، وزعت حركة البعث بيانا عنوانه يدل عليه «الحزب الشيوعي دعاية الشعوبية ودعاية الاجنبي » . جاء في مطلع البيان « ان مكتب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن مكافحة الخط الشيوعي ، وتحذير الشعب العربي منه بالنشرات والاجتماعات ، يرى من واجبه أن يهيب بعرب سوريا مرة أخرى لينتبهوا الى هذا الشكل الجديد من الاستعمار ، الذي يخفي وراءه تأمر العناصر والطوائف الحاكمة على العروبة ، ويجمعوا كلمتهم للقضاء على هذا الخطر قبل أن يفوت الوقت ويتمكن الحزب الشيوعي من تسميم الروح العربية ... » .

في ذلك الوقت ، لم يكن هناك شيء يستثير الحساسية القومية والغضب عند البعثيين ، كما كانت تستثيرهم رؤية الشيوعيين ، وهم يرفعون في المظاهرات الشعبية، صور ديغول وستالين جنبا الى جنب ، احتفالا بالانتصارات السوفيتية ضد المانيا الهتلرية . لهذا ذكر البيان « ان الانتصارات الروسية تحرك في نفوس شرادم الشعوبية احقادا دفينه ، فيقدمون على تحدي الشعوب العربي في مدينة دمشق ، ويحتفلون

(١) اشارة الى تقرير خالد بكداش الذي قدمه الى مؤتمر الحزب في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ . يقول التقرير : « ان من يقرأ ميثاقنا الوطني سيجده خاليا من أي اشارة الى الاشتراكية . فهو لا يتضمن أي تعبير أو مطلب له صبغة اشتراكية » .
أنظر « الحزب الشيوعي في نضاله من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية » ، بيروت ١٩٤٤ ، ص (٧) وما يليها . ذكره مكسيم رودنسون في مقالته المنشورة في :

«Cahiers Internationaux», No. 93, Fév. 1958.

(٢) حاول عفلق والبيطار أن يميزا في النشرة السالفة الذكر بين موقفهما من الحزب الشيوعي السوري ومن الاتحاد السوفياتي . « فعلى الرغم من أن هذا الأخير له مصالحه الدولية الا أن ذلك لا يعني أن نكن له العداء ، لانه منذ قيامه أظهر تعاطفا مع نضال الشعوب » .

بانتصارات الاجانب في اجتماعات تنتهي بمظاهرات تنشد فيها الاناشيد الارمنية ، ويطلق بعض الشعوبيين من الارمن الرصاص على مواطن عربي ، ويطعنون آخر بمذبة . كما يتآمر نفر من الاعاجم ، بينهم المجرم شفيق بكداش ، أخو المجرم خالد بكداش ، أخو القاتل طلعت بكداش ، فينهالون بالضرب على شاب عربي ويجرحونه جرحا بليغا في رأسه . وفي النهاية يخلص البيان الى القول : « أيها العرب : افهموا هذه الفئة الشعبوية في وقت فخرها واعتدادها بانتصارات الاجنبي وقوة سلاحه ، أن الامة العربية لن تفخر بغير أمجادها وأبطالها ، ولن تؤمن بغير عبقريتها ، ولن تنتظر الخير والحق والفلاح الا من نفسها ، ومن أبنائها الخالص ، ومن وحي تاريخها ورسالتها الخالدة (. . .) . أيها الشعب العربي : تهيا للقضاء على هذا الحزب الاجنبي ، وأعد لافراده ما يستحقه الخونة والجواسيس من عقاب . . . » (١) .

على ضوء هذه المعطيات الاساسية ، يمكننا اذن أن نحدد العلاقات المقبلة بين البعثيين والشيوعيين . فالتصادم الذي كان يأخذ طابعا عنيفا في بعض الاحيان مع الحركة الشيوعية ، سيطر الى حد كبير على نشاط البعث منذ بداية نشأته . ونتيجة لذلك تطعمت ايدئولوجيته بالعداء للشيوعية . ولكن يهمننا أن نشير هنا الى أن هذا العداء للشيوعية ينبغي ألا يعتبر ببساطة مجرد موقف محافظ ، ورجعي ، ومعاد للتقدمية . اذ أن الأخطاء السياسية والتكتيكية للحزب الشيوعي السوري قد فتحت الباب هي أيضا أمام العديد من الانتقادات والتهجمات .

هذه التوجهات الايدئولوجية لحركة البعث تقوم — كما لاحظنا — على ثلاثة عوامل أساسية : قومية وأخلاقية ومناوئة للشيوعية . ولاستكمال هذه اللوحة المخصصة لمرحلة تكون البعث العربي ، ينبغي أن نبرز بشكل سريع جانبا أساسيا أيضا من جوانب حركة البعث ، هو العمل السياسي اليومي ، قبل أن نخصص الحديث عن انعقاد المؤتمر التأسيسي الاول للحزب .

في الممارسة السياسية .

في أعقاب الانتخابات التي جرت في سوريا عام ١٩٤٣ وصلت « الكتلة الوطنية » الى الحكم برضى سلطة الانتداب ، ووفقا لما أبدته بريطانيا من « نصائح » . وعاد الى المسرح السياسي نظام برلماني على الطريقة الغربية . فاعتلى سدة الرئاسة « الزعيم » شكري القوتلي ، وكان رجلا ضعيفا تحيط به حاشية من السياسيين الذين دخلوا المعمان بهدف الحصول على المراكز الرئيسية من دولة الانتداب .

ان النواة الاولى من المثقفين البعثيين ، ومنذ تكونها ، لم تدخر في هجومها أية قوة من القوى السياسية القائمة . لقد كانت تخوض المعارك ضد الاحتلال الاجنبي والنظام الكتلوي في آن معا . ومن خلال المنشورات والبيانات ، أو المظاهرات الطلابية ، كانت تطالب بالاستقلال الناجز ، والجلاء الكامل للجوش الاجنبية عن البلاد . والحق القوات الخاصة (الوحدات العسكرية التي كانت مكونة من العناصر المحلية ، ولكنها

(١) انظر « نضال البعث » ، ج ١ ، بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الاولى ، تموز (يوليو) ١٩٦٣ ، ص ٨٨ - ٩٠ .

كانت تحت إمرة ضباط فرنسيين بالجيش الوطني السوري (١) . ولقد خص مؤسسو البعث سياسة رئيس الجمهورية ، وشخصه أيضا بأعنف الانتقادات .

والحقيقة ، أن الحكومات المختلفة للكتلة الوطنية ، كانت تعمل منذ ١٩٤٣ ، على قيام نظام للأقلية الحاكمة ، والطغمة المالية (نظام أوليفارشي) . وكانت تخضع ، أو بالأحرى تخدم النفوذ الخارجي ، العربي أو الاجنبي ، على اختلاف تناقضاته . وقد عمدت الى خرق الدستور مرات عديدة ، وخلق أي صوت للمعارضة وهي في المهد . ونتيجة لذلك أخذت تعزل نفسها شيئا فشيئا عن الأوساط الشعبية . ومن جهة ثانية فإن رئيس الجمهورية شكري القوتلي ، كان يحيط نفسه بجماعة من « السماسرة » ، وكانت تنطلي عليه دعايتهم المنظمة حول دوره القيادي وزعامته . وهكذا أخذ ينحو نحو ديكتاتورية بالكاد مبطننة . حول هذه النقطة كتب صلاح البيطار في آذار (مارس) ١٩٤٥ « ولكنه — أي شكري القوتلي — منذ انتخابه لهذا المنصب الخطير كان مصمما على جعله أداة وملحقا لصفة أخرى اضطرت لابتداعها الهيئة السياسية التي يمثلها : الا وهي صفة الزعامة . ولقد كانت هذه الصفة اسلوبا مناسبا لكي يرجع الى حظيرة الوطنية عدد من محترفي السياسة ، اظهرت التجسرية في الماضي عجزهم أو عدم صلاحهم » . وكانت نتيجة ذلك تشويه اللعبة البرلمانية ، ومنع قيام سلطة دستورية حقيقية . « فالمجلس النيابي الذي أصبح منذ اليوم الاول ضمن دائرة الزعامة وتحت تأثيرها ، قد رأى نفسه عاجزا عن ممارسة حقه الاساسي في محاسبة الحكومات واسقاطها ... » (٢) .

في شهر ايار (مايو) ، واثناء الازمة الكبيرة التي كانت قائمة بين فرنسا وسوريا بسبب الحاق القوات الخاصة الى الجيش السوري ، وبعد قليل من قصف الطيران الفرنسي للمدن السورية ، أعلن البعثيون عن انشاء هيئة للدفاع الوطني . واستأجروا لهذا الغرض مكانا للتدريب على استعمال السلاح . وكانت تتكون هذه الهيئة من لجان للمقاومة والامن والنجدة الطبية . وبالمناسبة نفسها أعيد تكوين المكتب التنفيذي لحركة البعث ، فأصبح هذا المكتب مؤلفا من : ميشال عفلق ، صلاح البيطار ، مدحت البيطار (٣) ، وجلال السيد . وخلال هذه المرحلة استعمل مؤسسو البعث لأول مرة كلمة « الحزب » للتدليل على حركتهم (٤) . وبعد سنة ، أي في ٣ تموز (يوليو) حصلوا على ترخيص باصدار جريدة أطلقوا عليها اسم « البعث » . ونظرا لافتقار الحزب الى جهاز سياسي قوي ، أتاحت هذه الجريدة الفرصة للمثقفين البعثيين كي يبلوروا وينموا

(١) « نضال البعث » ، ج ١ ، ص ٤٤ و ٤٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٥٥ . على أثر نشر هذا البيان نفي صلاح البيطار الى قرية « الميادين » في شمال سوريا . وتعبيرا عن الاحتجاج ضد تصرف الحكومة نظم البعثيون مظاهرة طلابية في دمشق .

(٣) كان مدحت البيطار ما بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ أحد قادة تنظيم « القمصان الحديدية » التابع للكتلة الوطنية في دمشق ، أما جلال السيد فكان من بيئة قبلية ، ومن أنصار زكي الارسوزي ، وكان محاميا ، وسياسيا من منطقة دير الزور .

(٤) « نضال البعث » ، الجزء الاول ، من ص ٦٤ الى ٦٧ ، ومن ص ٩٤ الى ص ٩٧ ، ومن ص ١٠٤ وما يليها .

خطهم السياسي في مختلف الميادين . ومن خلالها توجهت حركة البعث الى « محاكمة النظام » الكتلوي » ، وخوض ما سمي « بمعركة الدستور » . وقد أفاد ذلك في عرض بعض الافكار المرتبطة بالحرية والديمقراطية والنظام البرلماني ، وفي بلورتها والدفاع عنها .

في افتتاحية بعنوان « وابدوا الاستقلال بالحرية » ، كتبها صلاح البيطار في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ ، نقرا الآتي : « لقد قامت حركة « البعث العربي » على أساس احترام الحرية لدرجة التقديس ، لانها اعتبرت ضمان الحريات شرطا لبعث الامة واساسا لانشاء الوطن العربي » (١) .

انطلاقا من هذا الموقف الاساسي ، هاجم البعثيون بشدة النظام البرلماني الذي اقيم في سوريا ، واعلنوا ان هذا النظام قد أفلس ، وبرهن عن عجزه في مختلف المناسبات (٢) . حول هذا الموضوع أكد صلاح البيطار في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ، ان ثلاث سنوات من تجربة الحكم « كانت كافية لأقناعنا ان هذا الحكم القائم ، بعيد كل البعد عن ان يتصف بأبسط أوصاف الحكم الدستوري ، وأنه كان حكم غثة من الافراد تلعب بالسياسة العابا خطرة ... » (٣) .

هل يمكننا القول ان حركة البعث كانت ببساطة تلفظ الديمقراطية البرلمانية على الطريقة العربية ؟ لا يمكننا ان نقول ذلك أبدا . لان ما وجهته من انتقادات وهجوم ، كان يقتصر فقط على طريقة سير النظام البرلماني ، وعلى التطبيق السيء للدستور ، من قبل الجماعات السياسية التقليدية ، ولكن لا يمس النظام البرلماني نفسه . وحول هذه النقطة ، هناك نصوص بعثية عديدة ، ترجع الى تلك الفترة ، وتدل على مدى تعلق البعثيين « بفضائل النظام البرلماني » (٤) . ولهذا السبب ، وبالتحديد ، نشط البعثيون في هذا المجال ، وكان هدفهم تطبيق الدستور « نصا وروحا » ، وتعزيز الفصل بين السلطات الثلاث ، وتأمين الحريات العامة ، وتغيير قانون الانتخابات .

والواقع أنه بعد استقلال سوريا ، لم تعر مطامح الشعب السوري أي اهتمام ، ولم تلب حاجاته الاساسية ، ولم يتم أي تغيير على مختلف الاصعدة السياسية والقانونية والادارية الخ . وعلى سبيل المثال ، فان قانون الانتخابات القديم ، الذي كان يقضي باجراء الانتخابات على درجتين ، والذي صدر في ظل الانتداب الفرنسي ، حافظت عليه مختلف الحكومات « الوطنية » وتمسكت به باصرار شديد . أكثر من ذلك ، لقد عمدت حكومة سعد الله الجابري ، منذ تكوينها في نيسان (ابريل) ١٩٤٦ ، الى نشر ما كان يسمى « بقوانين وزارة الداخلية » ، على الرغم من العداء العام الذي جوبهت به . ولم تكن هذه القوانين سوى محاولة مكشوفة لفرض نظام استبدادي على البلاد .

(١) صلاح البيطار ، « الفئة الحاكمة في طريق الانهيار » ، (مجموعة المقالات التي نشرت في جريدة البعث عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧) ، دمشق ١٩٤٩ ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

وكان من بينها المرسوم « رقم ٥٠ » الذي يجيز المراقبة على الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، والحد من نشاط الأحزاب .

أما حركة البعث فانها لم تتوان عن شن حملة كبيرة ضد قانون الانتخابات على درجتين ، وقوانين وزارة الداخلية . كتب صلاح البيطار في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ حول هذا الموضوع: « اذا نفذ ملك وزارة الداخلية، فلنشييع الحكم الدستوري، ولنودع النظام البرلماني » . وجاء أيضا في مقالته : « ونحن لا نجهل أن الحكم الدستوري لم يكن حتى اليوم محققا في مختلف العهود التي مرت على البلاد ، فلا الحكومة حكومة ، ولا المجلس مجلس . بل ليس ثمة من دولة (. . .) انهم يعجبون بل يتصنعون العجب من قولنا ان الحكم صائر الى الديكتاتورية ! ولكن هل الديكتاتورية غير هذا الحكم الذي تبغون ؟ انه لن يسمح بعد اليوم ، اذا نفذ هذا الملك لا سمح الله ، لاحد بالتعبير عن رأيه ، فلا أحزاب ولا جمعيات ، وحتى ولا صحف الا التي يرضى عنها وزير الداخلية » (١) .

ولمقاومة قيام أي نظام استبدادي ، عقد الحزب في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦، اجتماعا في مكتبه ضم عددا من النواب « الدستوريين وممثلي المعارضة في دمشق » . ونتج عن هذا الاجتماع انشاء لجنة أطلق عليها اسم « جبهة الدفاع عن الدستور والحريات العامة » . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، قامت مظاهرات ضخمة في جميع المدن السورية، حدثت خلالها اشتباكات دامية بين قوات الامن والمتظاهرين ، أسفرت عن قتل وعدد من الجرحى . وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) وتحت ضغط الاحتجاج العام ضد السياسة الحكومية ، اضطرت الحكومة الى الغاء مراسيم وزارة الداخلية . أما قانون الانتخابات فانه لم يتعدل الا في فترة لاحقة ، أي في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ وأصبحت الانتخابات وفقا للتعديل الجديد تتم بشكل مباشر وعلى دورتين .

لقد لعبت حركة البعث الفتية في هذه القضية دور المعبيء لتيار الاحتجاج ضد السياسة الداخلية للحكومة السورية . وكذلك فان دور طلاب جامعة دمشق في تعديل قانون الانتخابات كان دورا رئيسيا . والبعثيون يعتبرون أن ذلك انتصارا من انتصاراتهم . « لقد أحرز البعث العربي انتصارين (قانون الانتخابات والغاء المراسيم) وكان له شرف الدفاع عن الحرية والمساواة » (٢) .

ان هذا الانتصار الذي تحدثت عنه حركة البعث ، لم يكن يعني انها أصبحت « حزب الجماهير » . والحقيقة ان مركز قوتها بقي بشكل رئيسي في مدينة دمشق ، في مدارسها الثانوية وفي الجامعة ، على الرغم من تغلغل البعثيين في مختلف مناطق سوريا (حمص ، اللاذقية ، حلب ، الخ . . .) . وهي وان لعبت دورا قياديا ومحركا في هذه الاوساط، الا انها لم تكن قد نفذت بعد الى قلب الطبقات الشعبية في المدن والريف . وخير دليل على ذلك الفشل الذريع الذي مني به مؤسساها علقق والبيطار ، في الانتخابات التشريعية التي جرت في تموز (يوليو) ١٩٤٧ . وان دل ذلك على شيء ، فانما يدل على أن حزبها ، كان وسيبقى لفترة طويلة أيضا ، حزبا يغلب عليه أساسا طابع الطلاب والاساتذة والمثقفين .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢) « نضال البعث » ، ج ١ ، نفس المرجع ، ص ١٤٧ .

المؤتمر التأسيسي الاول للبعث العربي •

اذن خاضت حركة البعث ، منذ ظهورها وخلال المرحلة الاولى من تكونها ، اي ما يقارب السبع سنوات ، صراعا سياسيا يوميا ضد الاحتلال الاجنبي ، والحكومات المتعاقبة للكتلة الوطنية ، والقوى السياسية الاخرى القائمة ، سواء كانت هذه القوى يسارية ام يمينية . وكانت العنوية — كما اشرنا الى ذلك سابقا — هي الطابع المميز لنشاطاتها على الصعيدين الايديولوجي والسياسي .

ومنذ البداية ، لم تتوجه نحو اقامة تنظيم سياسي راسخ البنيان . وكذلك لم تسارع الى تحديد برنامجها السياسي والايديولوجي بوضوح . وفي الفترة السابقة لتكوين الحزب ، كان المثقفون البعثيون ، على قدر تطورهم في العمل ، يزدون من تصريحاتهم وبياناتهم ومواقفهم الايديولوجية والسياسية . ولكن نظرا لافتقار حركتهم الى التماسك التنظيمي ، فان الانطباع الذي تركوه هو أن حركتهم الفتية هذه ، كانت تلهث وراء الاحداث السياسية . لقد كانت تنقصهم النظرة الصارمة والتنظيم القوي ، والقدرة على التوقف لتقويم عملهم السياسي السابق .

كان ينظر اجمالا الى المقالات والمحاضرات التي يكتبها او يلقيها أي مثقف بعثي ، على انها ملزمة لسائر البعثيين ، وانها تعكس تفكيرهم السياسي والايديولوجي او الفلسفي . وخلال المرحلة الاولى من نشأة الحزب ١٩٤٠ — ١٩٤٧ ، كان من النادر صدور أي بيان عن أي موضوع ، بعد اخضاعه لمناقشة عامة ، او انبثاقه عن اجتماع رسمي لجميع المسؤولين . واذا كنا نبرز هذا الجانب من نشاطات حركة البعث العربي فليسبب بسيط هو انه طبع فيما بعد تصرفاتها السياسية ازاء المشكلات المختلفة التي واجهتها .

على اية حال ، فان هذه المرحلة الاولى من تكون البعث قد انتهت بعقد المؤتمر التأسيسي الاول في دمشق ما بين الرابع والسادس من نيسان (ابريل) ١٩٤٧ في مقهى الرشيد . ترأس هذا الاجتماع الرسمي الاول للبعث العربي ، جلال السيد ، وساده جو عام من الغبطة والارتياح . وكان الاجتماع مفتوحا لكل عضو في الحزب ، سواء كان سوريا ام لبنانيا ام غير ذلك . وبالكاد كان عدد المؤتمرين يتجاوز المئتين ، وكانوا جميعهم من المثقفين والاساتذة او من ذوي المهن الحرة الذين تقل أعمار معظمهم عن الثلاثين سنة .

وقد قدمت الى المؤتمر وثيقة محضرة سلفا ، اوبالاحرى وثيقتان كما يقول بعض مؤسسي الحزب (١) . وكانت هاتان الوثيقتان موضع مناقشة بالنسبة للمؤتمرين . الوثيقة الاولى ، وهي تعالج بشكل خاص قضايا الامة والقومية العربية ، كتبها ميشال عفلق وصلاح البيطار . والثانية كتبها وهيب الفانم ، وهي تركز دون أن تتناقض مع الاولى ، على الجانب الاقتصادي او الاتجاه الاشتراكي .

ضمن هذه الظروف ، ولاول مرة في تاريخ حركة البعث ، بدأت بعض الاختلافات الايديولوجية في الظهور بين أعضاء المؤتمر . وزيادة في التوضيح يمكن تصنيف هذه الاختلافات في تيارين كبيرين : تيار معتدل وتيار متطرف . التيار الاول ، وهو الاعم ،

(١) خصوصا عبد البرعيون السود ، جلال فاروق الشريف ، صدقي اسماعيل .

كان يدافع عنه بشكل خاص جلال السيد وصلاح البيطار ، والتيار الثاني كان يدافع عنه بعض البعثيين المتصلبين ، وكان من أبرزهم وهيب الغانم . أما ميشال عفلق فقد اكتفى على ما يبدو بموقف الوسط .

ولكن ما هي النقاط الرئيسية التي دار حولها الخلاف ؟ دون الدخول في التفاصيل يمكن إيجازها بما يلي :

- موقف حزب البعث من الدين والرجعية الدينية .
- مفهوم الوحدة والسياسة الخارجية على الصعيد العربي .
- فكرة الحرية الفردية .
- قضية تحرير المرأة .
- مفهوم الاشتراكية العربية .

حول هذه الموضوعات المختلفة ، كان هنالك بالفعل ، وعلى الرغم من عدم وجود فاصل واضح وقوي ، معتدلون ومتصلبون ، محافظون وراديكاليون (يدعون الى التغيير الجذري) . **لذلك ينبغي ألا ننفي على هذا الانقسام في الرأي أهمية قصوى في تلك المرحلة .** والواقع أن انعقاد المؤتمر الاول كان يعتبر بحد ذاته نجاحا كبيرا في نظر شباب البعث . وسرعان ما أعلن هؤلاء بفرحة بادية ، قيام حزبهم ، حزب البعث العربي بصورة رسمية . وفي هذا الجو المفعم بالغبطة والسرور ، تم الاجماع على انتخاب ميشال عفلق « عميد » الحركة ، وصلاح البيطار وجلال السيد ووهيب الغانم ، أعضاء في « اللجنة التنفيذية » . وعندما أنهى المؤتمر أعماله ، صدر عنه البرنامج السياسي والايديولوجي ، الذي يعرف عادة باسم «دستور » البعث العربي .

هذه الوثيقة المكثفة ، والمكتوبة بإيجاز ، وبعبارات حماسية ، خصوصا في الفصول المتعلقة بالايديولوجية القومية ، اعتبرت خلال حقبة طويلة جدا من الزمن بمثابة « كتاب التعاليم » البعثية . ولذلك كان الاعضاء يحفظونها عن ظهر قلب ، وكانت تفسر وتشرح باستمرار في خلايا الحزب ، وحلقات الانصار . وبهذه الصفة لعبت دورا رئيسيا في نمو الحزب وانتشاره ، ليس في سوريا فقط ، بل في البلدان العربية الاخرى أيضا . وكانت الانتسابات الى الحزب تتم على أساس قبولها والاقتران بها . وبكلمة موجزة ، لقد كانت هذه الوثيقة تتلاءم أساسا مع مستوى التطور السياسي للمشرق العربي ، ومع تطلعات فئة المثقفين المتأثرة بعمق بالفكرة القومية ، هذه الفئة التي تأتي من « الطبقات » المتوسطة في المدن أو الريف ، وكذلك من « البرجوازية الصاعدة » . وكانت تعبر أيضا هذه الوثيقة ، عن حاجات الجماهير الشعبية ، خصوصا فيما يتعلق بالاستقلال التام للبلاد العربية ، وتحقيق وحدتها السياسية الفعلية ، وكذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية . وكان برنامج عام ١٩٤٧ يجيب عن هذه الاهداف الشاملة والجوهرية .

لقد ركزنا بشكل كاف على ان حركة البعث كانت تعتبر نفسها منذ البداية وقبل كل شيء حركة قومية عربية . لذلك جاء في المبادئ الاساسية للدستور : « العرب امة واحدة لها حقها الطبيعي في ان تحيا في دولة واحدة ، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها » . وهي ذات شخصية خاصة و « تختص بمزايا متجلية في نهضاتها المتعاقبة ،

وتتسم بخصب الحيوية والابداع ، وقابلية التجدد والانبعاث « (١) .

وكما في الماضي ، فان للامة العربية في المرحلة الحاضرة « رسالة خالدة » عليها أن تؤديها . وهذه الرسالة « ترمي الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الامم » . اما القومية ، التعبير السياسي الواعي للامة العربية ، فانها بدورها « حقيقة حية خالدة » ، والشعور بها « حافظ على التضحية ، باعث على الشعور بالمسؤولية ، عامل على توجيه انسانية الفرد توجيهها عمليا مجديا » . والقومية في المرحلة الراهنة تعبر عن « ارادة الشعب العربي أن يتحرر ويتوحد ، وأن تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ » ، وأن يتعاون مع سائر الامم على كل ما يضمن للانسانية سيرها القويم الى الخير والرفاهية « (٢) .

من ناحية ثانية ، أعلن حزب البعث منذ تأسيسه أنه حزب اشتراكي أيضا . غير أن اشتراكيته فهمت على أنها منبعثة من القومية العربية . وتنص المادة الرابعة من دستور الحزب على أن « الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية ، لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته وتفتح عبقريته على اكمل وجه ، فيضمن للامة نموا مطردا في انتاجها المعنوي والمادي وتأخيا وثيقا بين أفرادها » .

ان جميع هذه الاهداف المتعلقة بتوحيد الامة العربية في دولة مستقلة واحدة ، واقامة نظام العدالة الاجتماعية أو « الاشتراكية العربية » ، لا يمكن بلوغها الا بتغيير المجتمع العربي تغييرا جذريا ، أي تغييره حسب تعبير البعث « عن طريق الانقلاب والنضال » . ولكي يصل هذا التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى هدفه ينبغي أن يعتمد على الجماهير الشعبية ، ويعبر عن ارادتها . وفي المادة الخامسة من دستور الحزب تأكيد على الصفة الشعبية للبعث .

بالنسبة للسياسة الخارجية ، فان الحزب ينظر اليها من زاوية المصلحة العربية العليا (٣) . وينص المبدأ الثالث من مبادئه الاساسية على أن « الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة ، وهم يسعون ضمن امكانياتهم المادية والمعنوية الى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها » . كما تنص المادة الثالثة والعشرون من دستور الحزب على أن « العرب يناضلون بكل قواهم لتقويض دعائم الاستعمار والاحتلال ، وكل نفوذ سياسي أو اقتصادي اجنبي في بلادهم » .

اما فيما يتعلق بالنظام السياسي للدولة العربية الموحدة، التي يصبو اليها البعث، في تلك الحقبة ، ويسعى الى تحقيقها في المستقبل ، فانه يعتمد برلمانية دستورية

(١) انظر « دستور » حزب البعث العربي الاشتراكي ، المبدأ الاساسي الاول والمبدأ الاساسي الثاني .

(٢) « المادة الثالثة » من دستور الحزب .

(٣) المادة الاولى والمادة ٢٢ من دستور حزب البعث .

قوامها الانتخابات العامة ، والفصل بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية (١) .

وتدعو السياسة الاقتصادية للحزب الى تأميم المشروعات الاقتصادية الكبيرة والشركات الاجنبية ، والى توزيع جميع الثروات الاقتصادية للوطن العربي توزيعاً عادلاً بين المواطنين ، والى منع استغلال جهد الآخرين ، والى تحديد الملكية الصناعية والزراعية وفقاً لتخطيط اقتصادي شامل تضعه الدولة . وينبغي أخيراً إلغاء الفوارق والتمييزات الطبقية ، والمحافظة على الملكية والارث في حدود المصلحة القومية (٢) .

ويسعى الحزب في مجال التربية الوطنية والثقافية الى اعداد جيل جديد ، مؤمن بوحدة الأمة العربية ، ومشبع بالتفكير العلمي ، ومتحرر من العوائق الناتجة عن الاوهام والخرافات والتقاليد البالية . وكذلك فإن الحزب يعمل على اشاعة الثقافة القومية العربية ، التقدمية والانسانية . وحتى يتسنى له ذلك عليه أن يولي أهمية كبيرة لحرية التعبير والنشر والاجتماع والصحافة . وباعتباره أساساً حركة فكرية ، فإنه من الطبيعي أن ينظر الى العمل الفكري نظرة لا تخلو من « التقديس » (المادة ٤١) .

هذه هي مجمل الاهداف الرئيسية لحركة البعث التي تبناها المؤتمر التأسيسي الاول في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ . وكانت هذه الاهداف، تستمد قوتها الجاذبة في الواقع من الطريقة التي اعتمدها الحزب للتوفيق بين القومية العربية الدافقة ، والنزعة الاشتراكية التي كانت تعتبر ثورية نسبياً في تلك الفترة ، مما يسر فيما بعد لكل بعثي أن يجد فيها ما يرضيه ، وأن يغرف منها ما يحلو له .

غير أن هذا النص الهام للدستور لم يكن خلواً من بعض الملاحظات . ففي خضم المناقشات التي دارت في المؤتمر ، لم يستحوذ **الهيكل التنظيمي للحزب** على اهتمام خاص من قبل المؤتمرين . وعلى العكس من ذلك ، لقد بقيت الناحية التنظيمية غير موجودة على الرغم من الإشارة بشكل أولي الى سلطات الحزب الثلاثة : الهيئة العامة ومجلس الحزب واللجنة التنفيذية . اضافة الى ذلك كان البعث العربي يعتبر بمثابة تنظيم واحد لا يقيم حدوداً بين أجزائه وفروعه ، وكانت قيادته في سوريا هي في الوقت نفسه قيادة سائر الفروع في الاقطار العربية .

وعلى الرغم من **الطابع العلماني** لحركة البعث ، الا انه لم يؤت على ذكر « العلمانية » ، ولم تحدد العلاقة بين الحزب والدين ولا بينه وبين الشيوعية . وكذلك فإنه لم يشر الى طبيعة النظام السياسي الذي يدعو اليه الحزب ، **هل هو نظام جمهوري أم نظام ملكي ؟** كل ما هنالك إشارة وردت في الدستور الى أن **النظام سيكون برلمانياً دستورياً** . وكان القصد من عدم التحديد في هذا المجال توخي انتشار الحزب وتغلغله بدون صعوبات في البلاد العربية ذات النظام الملكي .

حول هذا الموضوع يمكننا أن نجزم ، دون أن نخشى الوقوع في الخطأ ، بأنه كان يوجد في أوساط الحزب ، منذ تأسيسه ولغاية ١٩٥٤ ، اتجاه مؤيد للعراق الهاشمي

(١) المواد ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، من دستور حزب البعث .

(٢) المواد : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٢ .

ويعمل للاتحاد معه ، مثله جلال السيد (١) عضو اللجنة التنفيذية ، وربما تمثل أيضا
مدحت البيطار (٢) أحد المشاركين في انشاء الحزب . وقد وردت في الدستور الصادر عام
١٩٤٧ اشارة « بثورة » الشريف حسين التي ترجع الى عام ١٩١٦ ، وكانت هذه الثورة
فيما مضى تستثير بالفعل حماسة الاوساط القومية ، حتى ان البعثيين تبناوا علمها العربي
(المادة ٩) ، وزينوا لفترة طويلة مكتب الحزب بالتمثال النصفي « البرونزي » الذي يمثل
الملك فيصل الاول .

اذن من المفيد ان نلقي بعض الضوء على هذا الاتجاه الذي يمكن تسميته بأول
« اتجاه قومي يميني » داخل البعث ، وذلك على الرغم من تخلص الحزب من جميع
الوثائق الرسمية التي تحمل اسم جلال السيد ، زعيم هذا الاتجاه ، ونائب البعث الاول
عام ١٩٤٩ ، وكذلك على الرغم من تصفية مواقفه السياسية المتعددة .

من الامور المؤكدة ان الفكرة القومية الالمانية التي تفوح منها رائحة النازية ،
قبل الحرب العالمية الثانية ، وفي اثنائها ، وبعدها بقليل ، قد استهوت الاوساط
القومية العربية ومن بينها الاوساط البعثية . اما الاسباب العميقة لهذه
الظاهرة فانه ينبغي تقصيصها ضمن اعتبارات سياسية تتلخص في أن عدو أعدائنا
صديق لنا ، ذلك أن بريطانيا وفرنسا كانتا في ذلك الوقت ، ومنذ أكثر من ربع
قرن ، من الد أعداء العرب . ولقد أعلن البعثيون أنفسهم ، وبدون مواربة ، في
منشوراتهم أن تطرف نظرتهم القومية ، خلال المرحلة الاولى من تكون الحزب ، لم يكن
غريبا عن التأثير قليلا أو كثيرا بالجو الايديولوجي الذي اشاعته النازية في البلاد
العربية (٣) .

ولقد ذهب جلال السيد بعيدا في هذا الاتجاه ، وكان ينادي به بصوت مرتفع
وصريح . كان يؤكد (٤) على أن « العنصر » و « الدم » العربيين لم يعودا نقيين
الا في القبيلة العربية ، ولهذا السبب كان ينتقد كل سياسة من شأنها « تفكيك » القبيلة ،
اي حرمان الامة العربية من جوهر تكوينها على حد تعبيره .

في هذا الاتجاه نشر جلال السيد في جريدة « الاحد » البيروتية ، الصادرة في ٢١
تموز (يوليو) ١٩٦٤ ، بيانا مطولا وجهه الى اللواء امين الحافظ ، رجل سوريا القوي
في ذلك الوقت . وبالرجوع الى هذا البيان يمكننا أن نستخلص الخطوط الايديولوجية
العريضة للاتجاه القومي ذي الطابع المتطرف الذي كان موجودا داخل البعث حتى
١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

بادئ ذي بدء ، يأخذ جلال السيد على حزب البعث الموجود على رأس السلطة
في سوريا منذ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، موقفه المتسم « بالازدراء » والعداء حيال القبيلة
العربية . ثم يقول : « ليس من المصلحة القومية التعرض للقبيلة ، فانها ما زالت في

(١) انتسب الى الحزب سنة ١٩٤٥ ، وتركه سنة ١٩٥٥ ، اثر مؤامرة فاشلة اتهم بالاشتراك
فيها لمصلحة العراق .

(٢) ينبغي عدم الخلط بينه وبين صلاح البيطار . لقد كان مدحت البيطار أيضا من مؤسسي
الحزب ، ولكنه ابتعد عنه بعد فشل الانظمة العسكرية التي تعاقبت على سوريا .

(٣) « نضال البعث » ، الجزء الأول ، صفحة ١٦٩ .

(٤) مقابلة أجريت معه في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٦٥ بدمشق .

الواقع مؤتمنة على الاخلاق العربية والتقاليد العربية ... » ، ويقول أيضا : « في القبيلة فضائل ومثل سامية هي خلاصة الاخلاق العربية ... » ، ويقول كذلك : « ان تعبير العروبة كان يعني القبيلة وحدها ، في الوقت الذي ذاب فيه العرب في العالم الاسلامي ، وأصبحوا خاضعين للامبراطورية العثمانية . والواقع ان انسان المدن لا ي عنصر انتهى كان يسمى حضريا ، بينما كان يسمى عضو القبيلة عربيا » .

بعد ذلك وقف جلال السيد ضد سياسة الحياد بين المعسكرين الشيوعي — والراسمالي ، واعتبر هذه السياسة جزءا من لعبة الاتحاد السوفياتي . كما انه دافع عن بلدان العالم الاسلامي ، واعتبرها بالنسبة للعرب قوى احتياطية ومصدر نفوذ كبير ينبغي استثماره . وقد ناصب العداء لكل اتجاه ليبرالي وتقدمي او « غير ديني » يكون من شأنه القضاء على المشاعر الودية تجاه العرب من قبل المسلمين .

اما فيما يتعلق بالحيز الذي كانت تشغله « الوحدة العربية » في ايدولوجية البعث عند بداية تكونها ، فقد أكد جلال السيد في بيانه على ان « الوحدة العربية لم تكن مرتبطة في حزب البعث بأي شرط من الشروط . وكانت توضع فوق أي اعتبار . وكان شرطها الوحيد ان تتبع الطريق الذي يؤدي اليها ... » . هذه الاهمية الكبرى ، التي كان يحظى بها الاتجاه الوحدوي العربي ، كانت تفسر في نظره ، بضرورة الوحدة من أجل تحقيق « العبقريّة العربية » ، هذه العبقريّة التي لا يمكن ان تظهر وتأخذ كل مداها في نطاق أي قطر عربي بمفرده ، اذ أن مجال فعلها وازدهارها يكمن أولا وبشكل خاص في توحيد « الشخصية العربية » . لذلك فان حزب البعث ، منذ تأسيسه ، لم يكن أبدا يضع الوحدة العربية في المستوى نفسه الذي يضع فيه هدفه الآخرين . الحرية والاشتراكية (١) .

والواقع انه بالنسبة لهذين الهدفين الآخرين من أهداف البعث ، كانت الوحدة العربية — كما اثّرنا سابقا — تحظى بالاولوية المطلقة ، وتتسم بطابع شبه مقدس . لهذا السبب فقط ، كما صرح لنا جلال السيد ، أثناء المقابلة التي أجريت معه في آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، أن النظام الملكي ، وبعبارة أخرى العراق الهاشمي ، لم يكن ليشكل أمام الحزب عقبة كأداء في سبيل تحقيق هدفه الاساسي المتمثل بالوحدة العربية . ووفقا لهذا المنظور ، فقد أغفلت كلمة **الجمهورية** في نص الدستور . ويوضح جلال السيد هذه النقطة قائلا : « ان الراي العام داخل الحزب كان بالطبع جمهوريا ، ولكن البعث العربي ما كان له ان يجعل من النظام الجمهوري سببا لاستمرار تجزئة الاقطار العربية . ومن الجائز الا تتحقق الوحدة العربية الا في نظام ملكي . وهكذا ، فليس من باب الصدفة الا يشار الى النظام الجمهوري في الدستور » .

بعد ذلك بفترة طويلة ، وعندما أخذت المنشورات الرسمية للحزب تفضح الاتجاه القومي المتعصب (الشوفيني) والمحافظ الذي كان موجودا داخل البعث ، فان جلال السيد كان هو المقصود بشكل أساسي . ولكن وفي الوقت نفسه عندما كانت تشير هذه

(١) أكد لنا جلال السيد في المقابلة التي أجريناها معه في آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، أن حزب البعث منذ قيامه كان في تفكيره وعمله يعتبر الوطن العربي بأسره بمثابة اطار لتحقيق اشتراكيته . وكان في الواقع داعيا على أنه ليس ممكنا اقامة الوحدة العربية بعد انتهاء طريق الاشتراكية . وهكذا فان النظام الاشتراكي يصبح وسيلة لزراعة الشقاق بين العرب وعقبة في طريق الوحدة .

المنشورات الى « تأثير الافكار الشيوعية والتكتيك الشيوعي » على بعض العناصر البعثية « المتطرفة » (١) فان المقصود هنا كان وهيب الغانم دون التعرض الى نكر اسمه صراحة . ولكن هل بإمكاننا حقا ان نطمئن الى هذه البساطة في الطرح ؟

الحقيقة انه ليس بإمكاننا ذلك . ولهذا السبب ، ينبغي ان نأخذ بتحفظ ما صرح به وهيب الغانم الى الصحفي الفرنسي « ايريك رولو » من أن ولادة البعث كانت ثمرة اندماج المجموعات السياسية التي كان يتزعمها من جهة ميشال عفلق وصلاح البيطار ، ومن جهة ثانية زكي الارسوزي ، وانه « لا عفلق ولا البيطار تمنيا أساسا ادخال أهداف ذات طابع اشتراكي في برنامج الحزب » . وكذلك أن نأخذ بتحفظ قول الغانم ، « كنت ادعو في ذلك الوقت الى أفكار اشتراكية ذات صبغة ماركسية ، كنت قد عكفت على دراستها منذ الانتصار السوفياتي في ستالينغراد ، وأني كنت حريصا على ان يأخذ الحزب اتجاهها يساريا » . وذكر الغانم أن مؤسسي البعث ، عفلق والبيطار ، قصدها في اللادقية في بداية عام ١٩٤٧ ، وخلال الزيارة تبين له « أن البيطار على وجه الخصوص كان يعارض بشدة الافكار الاشتراكية مؤكدا على أن البعث ينبغي أن يكون قوميا فقط . وبعد مناقشات استمرت حوالي أربعين ساعة ، كان عفلق هو البادئ بتقبل هذه الافكار رغبة منه في انشاء حزب موحد . وهكذا أمكن للمؤتمر التأسيسي للحزب أن ينعقد في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ ... » (٢) .

ان تصريح وهيب الغانم هذا يستدعي شيئا من التحديد . أولا ان ما يطلق عليه اسم مجموعة زكي الارسوزي لم يكن له وجود حقا . وقد سبق وبيننا ذلك (٣) . ثم انه مما يجافي الحقيقة ان نؤكد ، كما فعل الغانم ، على أن هذا الاخير هو الذي فرض الخط الاشتراكي داخل البعث . أما أن يكون وهيب الغانم ، قد حاول مع بعض المثقفين البعثيين الآخرين ، أن يعطي لفكرة الاشتراكية العربية طابعا جذريا ، فربما يكون ذلك فيه شيء من الصحة .

لقد كانت حركة البعث ، منذ عهدها الاول في عام ١٩٤٤ ، ومن خلال صراعاتها مع الحزب الشيوعي السوري ، تدعو الى « الاشتراكية العربية » . وكذلك فان مقالة عفلق الشهيرة « معالم الاشتراكية العربية » كانت قد حددت منذ ١٩٤٦ المفهوم البعثي للاشتراكية العربية . لقد كانت هذه الاشتراكية بالطبع مفهومة من قبل البعثيين على انها تلبية للحاجات ، وموضوعة في خدمة « بعث الامة العربية » . حول هذا الموضوع تنبغي الإشارة الى المقابلة التي أجرتها جريدة « النضال » السورية في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ . في هذه المقابلة وضع عفلق الخطوط العريضة لبرنامج حزب البعث العربي وأكد على أن « الحركة القومية ينبغي أن تكون شعبية واشتراكية » . وينبغي ان تواصل « النضال ضد الرجعية » و « تحدث تحولا شاملا في الحياة العربية الحديثة ... » ، وذلك بتبني الاشتراكية العربية التي « تستمد من روح الامة العربية ،

(١) أنظر « نضال البعث » ، ج ١ ، نفس المرجع ، ص ١٦٨ .

(٢) أنظر صحيفة « لوموند ديبلوماتيك » الفرنسية ، أيلول ١٩٦٧ .

(٣) في الاونة الاخيرة ارتفعت بعض الاصوات وأخذت تبالغ كثيرا في تصوير الدور الفعلي للارسوزي في تأسيس حركة البعث . ان ما تستهدفه في الواقع ، هو التقليل من دور كل من ميشال عفلق وصلاح البيطار .

وحاجاتها العميقة ، وأخلاقتها الأصيلة ، وتزود أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب العربي بكل الوسائل والفرص ، ليستطيعوا تحقيق عروبتهم على أكمل صورة » (١) .

أما فيما يتعلق « بالافكار الاشتراكية ذات الصبغة الماركسية » ، التي كان يدعو اليها الغانم ، فإننا لا نملك الا أن نبدي حيالها الكثير من التحفظ . ويكفي أن نقرا محاضراته حول « الاشتراكية والحرية الانسانية » التي ألقاها عام ١٩٥٢ . في هذه المحاضرة ، اقترح الغانم « تأليفا بعثيا » ، وبعبارة أخرى ، نوعا من التوفيق بين الرأسمالية والشيوعية أطلق عليه اسم الاشتراكية العربية . وهذه الاشتراكية تمتاز عن الشيوعية — في نظره — بالحق في الملكية الخاصة وبالحرية . وهذه الحرية بدورها تعتبر « جوهر الانسان » و « مصدرا لكل نظام اقتصادي » (٢) .

انه لمن قبيل المجازفة العلمية أن نبحت في كتابات البعث العربي ، السابقة عن المؤتمر التأسيسي نيسان (ابريل) ١٩٤٧ ، عن مفهوم « للاشتراكية العربية » متماسك ودقيق . ولفترة طويلة ، بقي هذا المفهوم أقرب الى النزعة واليول منه الى « العقيدة » المحكمة البناء . والحقيقة أن الاهتمامات الايديولوجية الملحة ، التي كان لا بد من أن يلتقي حولها مؤسسو البعث ، كانت في جوهرها اهتمامات قومية .

وكما اشرنا سابقا ، تكونت جماعة البعث أساسا من فئة المثقفين المنتمين في غالبيتهم الى « البرجوازية الصغيرة » و « الطبقات المتوسطة » في المدن والارياف . هذا مع عدم التشدد ، من ناحية علمية — اجتماعية ، في تحديد معنى « الطبقة الاجتماعية » . وكانت هذه الفئة من المثقفين تشكل موضوعيا عنصرا واعيا بالنسبة لاماني وتطلعات الجماهير الشعبية . والواقع أن الدعوة الى الوحدة العربية ، والعدالة الاجتماعية ، وبناء المجتمع العربي الجديد ، كانت حكما تلقى صدى في نفوسهم ، وتثير حماسهم ، وتبعث فيهم الثقة في المستقبل . واذا لم نلتفت الا الى هذه القوى الحية في حركة البعث ، والى ديناميتها الداخلية ، لا يسعنا الا أن ندرك ما لها من دور حافز على الصعيدين الايديولوجي والسياسي ، وهو دور آخذ في الازدياد في المشرق العربي في تلك الحقبة من الزمن . بهذه الصفة ، ومن هذا المنطلق ، تمكن البعث العربي من أن يبني « دعامة ايديولوجية » تركت أثرها الواضح في الحركة القومية العربية . ثم ان محاولة الربط ، ولو نظريا في البداية ، بين الاشتراكية والقومية ، أي محاولة اعطاء مضمون اجتماعي تقدمي نسبيا للقومية العربية ، كانت بحد ذاتها ميزة من ميزات حزب البعث . وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن الجهد النظري الذي بذل لربط الثورة الاجتماعية بالثورة القومية ، يمكن اعتباره منعطفا في تطور الحركة القومية العربية .

لقد حدد البعث نفسه ، منذ البداية ، كحركة قومية ، عربية ، شعبية ، وثورية ،

(١) أنظر « نضال البعث » ، ج ١ ، نفس المرجع ، ص ١١٣ - ١١٦ .

(٢) أنظر « الاشتراكية والحرية الانسانية » في (دراسات في الاشتراكية ، مجموعة من الدراسات والمحاضرات لبعض مثقفي البعث) ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ ، ص ١٣٨ - ١٥٩) .

تناضل من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية (١) . بعد بلورة هذه
الاهداف على هذا النحو ، يصبح بعد ذلك ممكنا بالنسبة لاية حركة أو تيار سياسي
عربي جديد أن يأخذ هذه الاهداف ويغير فيها أو يعمقها سواء على صعيد الشكل أم
على صعيد مضمونها ومحتواها .

(١) انظر دستور الحزب الصادر عام ١٩٤٧ .

الفصل الثالث

مناهل الروح والرسالة الخالدة

• المظهر الروحي

تقوم ايدولوجيا حزب البعث على نزعة « مثالية » و « روحية » واضحة، غير أن هذه النزعة لم تتوفر لها صيغة محددة فلسفيا أو منهجيا . ففي الكتابات البعثية ، تسود تعبيرات « كالروح » و « الفكرة العربية المطلقة » ، و « الاخلاق » و « القيم الروحية » ، و « الانقلاب » . وهي على غموضها تؤكد اهتماما بالغا « ببعث الامة العربية » لدى مؤسسي الحزب .

وتجدر الإشارة أيضا الى أنه لم يكن في نية البعثيين الاوائل انشاء « حزب كبقية الاحزاب » . على العكس ، كانوا يعلنون ، انطلاقا من مواقف رومنطيقية ، عن ازدرائهم الكلي لكل « عمل سياسي تقليدي » . والذي كان يعينهم في الاصل أكثر من أي شيء آخر هو « الدعوة للفكرة العربية » . لهذا السبب أخذوا على عاتقهم مهمة ايجاد حركة « روحية » قادرة على استقطاب « النفوس الصافية والخيرة » (١) .

من ناحية ثانية ان الحديث عن المفهوم القومي وعن المفهوم الروحي والديني لحزب البعث، هو في الواقع حديث عن مفهوم ميشال عفلق، باعتباره المنظر الاساسي في الحزب . ولعل الجدة والطرافة في تفكير عفلق هي أكثر ما تكون في طريقته المؤثرة في التعبير عن آرائه وأحاسيسه . وتنبغي الإشارة أيضا الى أنه كان من بين البعثيين، الوحيد الذي يشدد دائما على الطابع الروحي لحزبه، ويحدد علاقته مع الدين بصورة عامة ، ومع الاسلام بصورة خاصة . وحول هذه الناحية يكفي أن نلقي نظرة على كتاباته لنذكر كم كان للاسلام كحركة روحية، ولحياة النبي كتجربة أخلاقية، من تأثير عميق عليه . وبالإمكان اعتبار هذه الكتابات كأحد المفاتيح ان لم تكن المفتاح الوحيد ، للدخول الى عالمه الفكري وللدخول أيضا وبقدر كبير نسبيا الى الفكر الرسمي للبعث .

(١) أنظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٩ ، ص ٨٨ - ٨٩ (أننا سنعتمد على هذه الطبعة الاولى في الصفحات التالية ، الا اذا حددنا الطباعات الاخرى (٠٠٠) .

لهذا كان من المناسب أن نتعرض ، في سياق الحديث عن المقومات الايديولوجية لحركة البعث ، الى المظهر الروحي لهذه الحركة ، والى موقفها من القضية الدينية قبل الخوض في المفهوم القومي .

في مقال يرجع الى عام ١٩٤٤ ، عنوانه « الارض والسماء » ، حدد ميشال عفلق تفكيره آنذي كان يغلب عليه طابع التصوف . كان يقابل بين عالم الروح وعالم المادة . وكان يرى أن لا شيء أقرب الى الحقيقة من هذا التعارض بين ما هو أساسي وجوهري وما هو مؤقت وعابر . فالسماء ، حاجة النفس الروحية ، لا يمكن ادراكها الا من خلال التضحية بالارض التي تمثل الحاجة المادية للجسم . وإذا كانت قوانين الطبيعة — وهي شيء محسوس — قد اكتشفت مرة واحدة ، فان قوانين الحياة البشرية ، على العكس من ذلك ، ينبغي أن تكتشف ، ويعاد اكتشافها من قبل الفرد مرات عديدة . ووفقا لهذه القوانين البشرية « فانه لا ربح بلا خسارة ، ولا ربح الا على قدر الخسارة » ، الى حد ان الذي يقبل بأن يخسر كل شيء (الارض) يستطيع وحده أن يأمل بالربح الاكبر (السماء) « (١) .

وهكذا فان مفكر حزب البعث كان يهيب بالشباب العربي أن يعطوا الاهمية الاولى للقيم الروحية . وماضي العرب ، الذي يرجع اليه علق دائما ، يعطينا ، من هذه الناحية ، نموذجا يستحق التفكير والتأمل : « انظروا الى العرب كيف كانوا قديما . لقد طلبوا السماء فملكوا الارض . وعندما اقتصروا على طلب الارض أضاعوها والسماء أيضا » (٢) . ومعنى ذلك أن « الوضع المنحط » الذي يحيط بالامة العربية حاليا ، ومنذ فترة طويلة ، ليس سوى نتيجة لانقطاعها عن « **الحياة الروحية** » . ومنذ البدء ، كان خاطر الالحاد يراود نفوس مؤسسي البعث أكثر من أي خطر آخر . وكان من الواجب ان « انتقاذ الامة من **التفكير المادي** » . ولن يكون ذلك ممكنا الا بالعودة الى ينباع الروحية عبر نضال داخلي عنيف ، نضال يؤدي في الوقت نفسه الى تحقيق الانقلاب (٣) .

ولكن ماذا يعني الانقلاب؟ في لغة البعث السياسية، يدل هذا التعبير على التحول الجذري للمجتمع والانسان . وتنص المادة السادسة من «دستور» الحزب ١٩٤٧ على أن البعث حزب « انقلابي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية ، وبناء الاشتراكية ، لا يمكن أن تتم الا عن طريق الانقلاب والنضال » . والواقع أن عفلق ، خصوصا في كتاباته ما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٧ ، قد انكب على تعريف هذه الكلمة ، واعطائها دلالة روحية خالصة . وأصبح الانقلاب يعني يقظة «الروح العربية» . انه «دفقة روحية» قبل ان يكون برنامجا سياسيا واجتماعيا . وفي عام ١٩٥٠ كتب عفلق : ان العرب اذا توصلوا بمعجزة ، في يوم من الايام ، الى تحرير أنفسهم من كافة المظالم الاجتماعية

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) انظر « حول الاشتراكية العربية » ، ص ٢٨ .

(٣) انظر « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، (مجموعة مقالات لعفلق ،) القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٧ - ١٢ .

والاقتصادية ، فان الانقلاب لا يكون بالضرورة قد تحقق . والواقع ان كل تحول للمجتمع لا يبدأ قبل اي شيء آخر بالتحول الروحي ، لا قيمة له .

وهكذا فان حركة البعث العربي منذ أيامها الاولى ، تعتقد اعتقادا جازما ، على لسان مؤسسها و « فيلسوفها » ميشال عفلق ، « بأن الروح هي الاصل في كل شيء ، الدافع الروحي العميق لا يسيطر على المادة فحسب ، وانما يخلقها أيضا . الانقلاب يجب ان يتناول الروح مباشرة وأن لا ينحصر أو يتوقف عند حدود الاشكال والمظاهر » (١) .

ولكن كيف نحدث هذا الانقلاب الروحي في الامة العربية ؟ وما هو مجال تحقيقه ؟ وما هي وسائله ؟ بالاجابة عن هذه الاسئلة نصل الى عمق تفكير عفلق الذي يمكن ايجازه كما يلي :

بعد مرحلة طويلة من الانحطاط ، وعلى اثر انطفاء في كل حياة روحية عميقة ، حدث انقطاع بين مضمون الامة العربية وشكلها . ولكي تصبح هذه الامة هي نفسها ، عليها أن « تهز » « روحها » بعمق وبشكل عنيف ، وعليها في الوقت الحاضر أن تناضل ضد المظاهر الخارجية والتشويهات التي علق بها ، وتخوض معركة داخلية لاستعادة « جوهرها » وتنزع أصالتها ، وتحرر من ضياعها وغربتها . ويتساءل عفلق : « كيف نحقق من جديد أمة واحدة ، نتعارف وتتآلف ، اذا لم يكن ذلك في طريق نضال لاهب ، وعر وشاق ، يضطر كل فرد من أفراد الامة العربية الى أن يعود الى نفسه ، أن يغوص في أعماقه ، ويكتشف نفسه من جديد بعد التجربة والالام » . ويضيف بأنه يجب أن « ننظر الى أمتنا هذه النظرة ، ونؤمن بأنها أمة واحدة . وهذا الايمان نفسه يدعونا الى اعلان الانقسام فيها ، لانها لن تسترد وحدتها ، لن تبلغ هذه الوحدة المثالية التي هي الآن نظرية مبدئية الا اذا انقسمت على نفسها » (٢) .

بعبارة أخرى ، ان هذا النضال ينظر اليه عفلق كوسيلة تطهير ، وكغاية في حد ذاتها . وهو بالاضافة الى ذلك القوة المحركة لتحقيق الانقلاب البعثي ، وبالتالي إعادة بناء « الوحدة الحقيقية » . **وهذه الوحدة التي هي روحية قبل كل شيء تشكل بذلك أساسا لكل وحدة سياسية .** ولكن الوعي لضرورة الانقلاب لا يتبلور في البداية الا عند « جيل عربي جديد » يتكون في هذا النضال الداخلي ، ويستقي « قيمه من المجتمع المثالي وليس من الواقع الفاسد » (٣) .

وقد كتب ميشال عفلق في هذا الصدد في عام ١٩٥٠ أن هذا الجيل الجديد على الرغم من انه لا يزال أقلية في الوقت الحاضر ، فانه يكون « صورة الامة في مستقبلها » . وهكذا يحق له التحدث باسمها قبل أن تلتحق به بشكل ظاهر . وباختصار فان هذا الجيل العربي الجديد ليس شيئا آخر سوى تلك الجماعة من البعثيين . ولكن هذه الجماعة ، على صغر حجمها في البداية ، وكما يبدو في الظاهر ، الا انها تتمتع بقوى

(١) انظر « في سبيل البعث » ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) انظر « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٢٧ .

عديدة وغير محدودة ، أقلها انها الممثلة الاصلية للامة العربية (١) . وللتدليل على هذا القول يورد عفلق معنى الآية كريمة هو « ان العرب المسلمين في زمن ظهور الدعوة كانوا ينتصرون بعدد قليل لان الله يمدهم بجنود لا ترى ولا يراها أعداؤهم » ، ويستنتج من ذلك ان هذا المعنى يتفق تماما مع الحالة الراهنة لجماعته القليلة العدد ، ذلك انهما تستمد قوتها الكامنة من دفاعها عن مصالح الامة العربية (٢) .

البعث والقضية الدينية .

حركة البعث اذن ، ظهرت في الاصل كحركة روحية بالدرجة الاولى . وكان مؤسسوها ، خصوصا ميشال عفلق ، على قناعة تامة بانهم مدعوون من قبل الامة لتحقيق الانقلاب العربي الشامل . ولكي ينجحوا في ذلك فانه بالضرورة ينبغي توفير عدد من الشروط يأتي في مقدمتها « الايمان » . ولهذا السبب فان الايمان الديني كان يشغل حيزا بارزا في الايديولوجيا البعثية . وكما سبقت الإشارة ، فان الحديث عن موقف البعث من الدين عموما والاسلام خصوصا ، هو في حقيقة الامر حديث عن عفلق ، لانه الوحيد الذي خاض في هذا الموضوع . كيف نفسر ذلك ؟

في الحقيقة اذا تبينا الموضوع عن قرب ، نلاحظ ان موقفه حول هذه النقطة ينبعث من ايمان عميق . ولكن هناك شيء آخر يمكن ان يفسر ذلك التعلق الذي كان يظهره عفلق تجاه الدين ، وهو ان الانسان بشكل عام ، عندما ينتقل من موقف الى نقيضه ، يحاول أحيانا ان يدافع بجرارة عن موقفه الجديد ، اما كردة فعل ، واما كتعبير عن حاجة لتبرير هذا الموقف .

في محاضراته حول « ذكرى الرسول العربي » التي ألقاها في جامعة دمشق عام ١٩٤٣ ، يشير عفلق ضمنا ، ولكن بوضوح ، الى أنه مر ، ربما في شبابه ، بفترات شك . ونقرأ في هذه المحاضرة : « لا يفهمنا الا المؤمنون ، المؤمنون بالله . قد لا نرى نصلي مع المصلين ، أو نصوم مع الصائمين ، ولكننا نؤمن بالله لاننا في حاجة ملحة وفقر اليه عصيب (...) ونحن وصلنا الى هذا الايمان ولم نبدا به ، وكسبناه بالمشقة والالام ، ولم نرثه ارثا ولا استلمناه تقليدا » (٣) . وقد عاد عفلق غيما بعد (١٩٥٦) الى هذه النقطة حين تحدث عن « مراحل اليأس (...) والحقد » التي مر بها قبل أن يتوصل الى « منابع الحب والاخاء » اي بكلمة أخرى الى الدين . ولهذا فان الايمان بالله كما يؤكد عزيز على قلبه لانه على الأقل يشكل نقطة وصول لا نقطة انطلاق (٤) .

ومنذ ذلك الوقت لم يفارق الايمان تفكيره واحتل فيه مكانا مرموقا . ولكي نتبين ذلك يكفي أن نقرأ مقطعا ، له دلالتة من هذه الناحية ، ورد في مقال له يرجع الى

(١) « في سبيل البعث » ، أنظر مقال « الجيل العربي الجديد » ص ٥٩ - ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠٠ وما بعدها .

عام ١٩٤١ : « ولو اعطونا ملك الارض ، ولو اعطونا اليوم أو في أي وقت الدولة العربية التي تتحقق فيها أهداف البعث (وحدة ، حرية ، اشتراكية) وقالوا أن الإيمان (الديني) سيكون مفقودا من حياة البشر الذين يكونون هذه الدولة المثلى ، لقلنا اننا نفضل أن نبقي أمة مجزأة ، وأمة مستعمرة ومستغلة ، مظلومة ومستعبدة ، حتى نصل من خلال الآلام ، من خلال الصراع بيننا وبين قدرنا ، بيننا وبين أنفسنا ، إلى استكشاف حقيقتنا الانسانية التي لا تقاس بالمادة ولا بالتعبير عنها » . فالإيمان هنا يتضمن الإيمان بالله ، وهو في « أعماق كل انسان ، وفي أعماق كل انسان عربي » (١) .

في مرحلة تالية ، وبعد أن حدد تفكيره بشكل أدق ، استمر عفلق في النظر إلى الدين كظاهرة أساسية في حياة الانسان والأمة . فهو « التعبير الصادق عن جوهر الانسان » ، وهو « الحاجة العميقة للنفس » (٢) . وينبغي بالتالي أن يشكل أساسا ثابتا ، لا غنى عنه ، في أيديولوجيا البعث .

بعد أن يطرح القضية على هذا النحو ، يسارع الأمين العام للحزب في الوقت نفسه ، إلى التمييز بين الدين بجوهره وغاياته والدين بمظاهره وأشكاله المباشرة . وهذا التمييز مهم في نظره . وهو يرى أن الحكم على الدين من خلال مظاهره الخارجية ، في هذه المرحلة أو تلك من مراحله ، يؤدي حكما إلى موقف ووجهة نظر خاطئين (٣) . وفيما يتعلق بحزب البعث فإنه يفاخر بكونه « حركة روحية أصلا » وهو يرفض أن يتوقف في أحكامه على المظاهر الخارجية للدين . بل على العكس من ذلك ، يريد أن ينفذ إلى عمق الأشياء ويستقي مفهومه مباشرة من « جوهر الدين » . وبهذا « الموقف الجذري » فقط ، تستعيد الأمة العربية شخصيتها . أما الاعتقاد الديني الشائع فإنه على العكس ، بما يرافقه من نفعية ونفاق وجهل ، يخلق باسم الدين كل اندفاع روحي ، وبالتالي كل يقظة للشخصية القومية (٤) .

لهذا السبب يعتبر ميشال عفلق ، انطلاقا من الوضع الراهن للأمة العربية أن الرجعية الدينية تكون مع الرجعية الاجتماعية معسكرا واحدا يدافع عن المصالح ذاتها ويهدد الدين بخطر كبير . وهكذا توصل إلى التسليم بصحة الأساس الذي تقوم عليه الحملة ضد « المظاهر الخارجية للدين » ، كي يستعيد هذا الأخير « صفاء الأول » (٥) .

ولكن الحكمة تقضي من ناحية ثانية أن يمارس النقد حول تشويه الدين وممثليه الرسميين بليوننة متناهية ، لأن جمهور الشعب ما زال في نظره « متأخرا و خاضعا لتأثير رجال الدين ولكافة المذاهب والطوائف » . وينبغي أيضا ألا نقدم إلى هذا الجمهور

(١) المرجع السابق ص ٣٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٠ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

« افكارا فجة » ، او ننتقد امامه الدين بطريقة عنيفة ، والا فان السبيل الى « روحه » يصبح مغلقا (١) .

اذن ، غاية الامر بالنسبة لعفلق هي معالجة التشويه في القيم الروحية ، وفي الاخلاق الشائعة ، وفي الاعتقاد الرائج ، واعطاء هذه النواحي دلالة جديدة تتناسب مع الحالة الراهنة للنهضة العربية . ويبدو ذلك ضروريا خاصة وان الامة العربية تواجه مفهوما يشكل خطرا عليها ، هو « المفهوم المادي » و « الالحادي » .

والواقع ان عفلق لم يتوقف ابدا عن تفنيد ودحض المفهوم الماركسي الذي يعتبر الدين بمثابة « أفيون للشعب » . ولكن الدين « الحقيقي » في تقديره ، لا يمكن أن يكون في النهاية الا مع المضطهدين ومع المتمردين على الفساد . ويضيف : « نحن لا نرضى عن الالحاد ، ونعتبر الالحاد موقفا زائفا في الحياة ... موقفا باطلا وضارا وكاذبا » . ويخلص أخيرا الى القول : « لو لم توجد حركتنا ، ونوجد نحن ، لاصبحت الامة العربية بالتاكيد مهددة بالالحاد » (٢) .

البعث والاسلام

الاسلام : دين وثقافة .

الاسلام ، كما يراه مفكر البعث ، ينطوي على جانبين اثنين : جوهر ومظهر ، او مضمون وشكل . وهو يحارب تشويه الدين على جبهتين : جبهة الالحاد ، وجبهة الرجعية الدينية ، ويدعو أخيرا الى مفهوم روحي ينهل مباشرة من جوهر الدين . بعد ذلك ، وفي ضوء ذلك ، يبرز سؤال هام : كيف يحدد عفلق العلاقة بين الحزب وبين الاسلام بصورة خاصة ؟

هنا أيضا يتناول الاسلام من ناحيتين : الناحية الدينية الصرفة ، والناحية الثقافية . فمن الناحية الاولى ، أي من حيث هو مجموعة من الممارسات الدينية والعبادات ، ونمط من العلاقة بين الانسان والله ، فانه يتساوى مع غيره من الاديان في دولة البعث المقبلة . والحزب كحركة قومية فانه يتوجه الى جميع العرب دون التمييز بين اديانهم ومذاهبهم ، وهو ينظر الى جميع الاديان نظرة واحدة من حيث التكريم والاحترام ، ويعتبر حرية الاعتقاد الديني شيئا مقدسا (٣) . ومن الناحية الثانية ، أي من حيث هو مظهر قومي وثقافي ، فانه على العكس يرتبط ارتباطا وثيقا بتراث العرب الروحي وبعقريتهم . « الاسلام من حيث هو حركة روحية امتزجت بتاريخ العرب ، واضطبغت ببعقريتهم ، وأتاحت ظهور نهضتهم الكبرى ، له مكانة خاصة في روح القومية العربية وثقافتها »

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٢ - ١٣٤ .

(٢) انظر حول هذا الموضوع ، نص الحديث الذي القاه ميشال عفلق ، على ليفيف من الشباب العربي عام ١٩٥٦ . حول : « نظرتنا الى الدين » في « سبيل البعث » ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٣ وما بعدها .

وحركة انبعاثها ، الا ان هذه المكانة لا تفرض فرضا ، بل تولد من الحرية ، وتستمد من قوة الروح ، ومن مدى اتصال العرب بروحهم ، وتجاوبهم الحر العميق معها « (١) .

الإسلام والعروبة .

والسؤال المطروح اذن هنا هو : هل هناك تعارض بين القومية العربية والدين ؟ وهل العروبة كتيار سياسي مناقضة لروح الاسلام ؟

في مقال نشر عام ١٩٤٠ بعنوان « في القومية العربية » . لا يتصدى عفلق فقط للنزعات التي تعارض القومية العربية بالدين ، بل يقف أيضا في وجه كل محاولة للمقارنة بينهما ، او لجعل القومية العربية وكأنها شيء مستقل عنه . اذ ان المقارنة — في نظره — لا تستقيم عموما ولا تقوم الا بين شيئين من طبيعة مختلفة ، وهذا ما لا ينطبق على حالة القومية العربية والاسلام . وبما ان الدين كان أصلا غريبا عن طبيعة أوروبا وتاريخها ، فان الفكر القومي الغربي كان منطقيا عندما قارن بين القومية والدين . اما بالنسبة للامة العربية فان القضية تطرح بشكل مختلف تماما . لنقرأ ما كتبه عفلق في هذا المقال : « لنهجر اللفظ قليلا ولنسم الأشياء باسمائها وصفاتها المميزة ، فنستبدل بالقومية « العروبة » ، وبالدين « الاسلام » ، تظهر لنا المسألة تحت ضوء جديد . فالاسلام في حقيقته الصافية نشأ عن قلب العروبة ، وأفصح عن عبقريتها أحسن إفصاح ، وسائر تاريخها ، وامتزج بها في أمجد أدواره . فلا يمكن ان يكون ثمة اصطدام » (٢) .

اذن الاصطدام — في نظره — بين القومية والدين ، بين العروبة والاسلام ، غير وارد لانهما من طبيعة واحدة . غير أننا نلاحظ ان ممثلي النزعة الدينية المناوئة للقومية العربية ليسوا على ما يبدو من هذا الرأي . فالقومية العربية في نظرهم تتعارض مع تعاليم الاسلام . أولم يوحد هذا الدين الشعوب المختلفة ، ويجعل من المؤمنين أخوة ؟ ويورد هؤلاء المعارضون و « الاخوان المسلمون » ، بعض الاحاديث التي تنبذ العصبية والتفرقة ، وتدعو الى المساواة بين العرب وغير العرب ، وبين البيض والسود . وبالمقابل ، فان بعض المدافعين عن القومية العربية ، يستندون بدورهم على حجج دينية لدعم موقفهم ، ويستشهدون ببعض الآيات الواردة في القرآن الكريم التي ترفع من شأن العرب واللغة العربية والنبي العربي .

وكان عبد الرحمن الكواكبي ، الذي يعتبر رائدا من الرواد الاوائل للقومية العربية ، يهاجم بعنف شديد جميع الذين كانوا يدافعون عن الخليفة العثماني . فالعرب بالنسبة له هم الشعب المؤهل كي يكون مرشدا وهاديا في الدين ، ومبعث قوة للمسلمين (٣) .

(١) المرجع السابق :

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣) توفيق برو ، « القومية العربية في القرن التاسع عشر » ، دمشق وزارة الثقافة والارشاد القومي ، بدون تاريخ ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

ويعبر علق في محاضراته الشهيرة « ذكرى الرسول العربي » عن فكرة الكواكب هذه بطريقة مختلفة . فهو يقول : « ان أوروبا اليوم ، كما كانت في الماضي ، تخاف على نفسها من الاسلام . ولكنها تعلم الآن ان قوة الاسلام (التي كانت في الماضي معبرة عن قوة العرب) قد بعثت وظهرت بمظهر جديد هو القومية العربية ... لذلك فهي توجه على هذه القوة الجديدة كل أسلحتها ، بينما نراها تصادق الشكل العتيق للاسلام وتعاضده . فالاسلام الاممي الذي يقتصر على العبادة السطحية والمعاني العامة الباهقة آخذ في التفرنج ، ولسوف يجيء يوم يجد فيه القوميون انفسهم المدافعين الوحيدين عن الاسلام ، ويضطرون لان يبعثوا فيه معنى خاصا اذا ارادوا ان يبقى للامة العربية سبب وجيه للبقاء » (١) .

لقد برز في هذه المحاضرة بروزا خاصا الطابع القومي والثقافي والاخلاقي للاسلام ، مما اثار حفيظة « الاخوان المسلمين » في سوريا ضد البعثيين . واكثر مما هو دين ، تجلى الاسلام فيها كتجسد تاريخي وتجربة اخلاقية للامة العربية . رجل من العرب بلغ رسالة سماوية ، ولم يكن من حوله غير العرب ، هذه الرسالة نزلت باللغة العربية ، والفضائل التي عززتها ، والعيوب التي حاربتها ، كانت فضائل وعيوب عربية . والاسلام كان صورة للقسم الاكبر من آداب العرب وتاريخهم . بكلمة مختصرة « الاسلام كان اذن حركة عربية ، وكان معناه : تجدد العروبة وتكاملها » .

وهكذا فان العلاقة بين الاسلام والعروبة — في نظر علق — هي علاقة حميمة ، وفريدة من نوعها . اكثر من ذلك ، فان الاسلام يشكل بالنسبة للقومية العربية ضمانة تعصمها من الانحراف . حول هذه النقطة يقول : « ما دام الارتباط وثيقا بين العروبة والاسلام ، وما دمنا نرى في العروبة جسما روحه الاسلام ، فلا مجال اذن للخوف من ان يشتط العرب في قوميتهم . انها لن تبلغ عصبية البغي والاستعمار » . وفي غمرة الاندفاع الرومنطقي والوجداني ، ينتهي علق الى مناشدة المسيحيين العرب ان ينتسبوا الى الاسلام باعتباره عاملا ثقافيا ، يشكل جزءا هاما من تراثهم القومي . ويتوجه اليهم قائلا : « وسوف يعرف المسيحيون العرب ، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم يقظتها التامة ، ويسترجعون طبعهم الاصيل ، ان الاسلام هو لهم ثقافة قومية يجب ان يتشبعوا بها فيحرصوا على الاسلام حرصهم على ائمن شيء في عروبتهم » .

ثم يستخلص علق اوجه الشبه بين الاسلام في ماضيه ، والقومية العربية في حاضرها . الاسلام — بالنسبة له — كان « القوة المحركة » للعرب المسلمين ، فالت الى تحقيق الانقلاب الشامل في حياتهم . ولكن القومية العربية اليوم ، هي التي تحتل هذا المكان ، ومنها تستمد القوة الاساسية لاحداث التحول في المجتمع العربي . ويؤكد علق اخيرا ان الاسلام ، ما هو الا وليد الآلام ، آلام العروبة ، وان هذه الآلام قد عادت الى ارض العرب بدرجة من القسوة والعمق لم يعرفها عرب الجاهلية ، فما احراها بأن تبعث فينا اليوم ثورة مطهرة مقومة كالتى حمل الاسلام لواءها (٢) .

(١) « في سبيل البعث » ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) أنظر ، « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ص ٥٢ - ٦١ .

الاسلام تجربة اخلاقية

لم ينظر علق اذن الى الاسلام باعتباره مظهرا دينيا فقط . فهو حركة ثقافية عربية بكل معنى الكلمة . وهو ليس فقط مجرد حدث تاريخي ، ينتج عنه تحول في حياة العرب في الجاهلية ، ويتحدد بالتالي في الزمان والمكان ، بل انه ايضا وخصوصا ، باعتباره منصحا عن « طبيعة النفس العربية » ، انه « تجربة اخلاقية » مستمرة ومتجددة ، و « رمزا تاما وخالدا » .

ان هذه التجربة الاخلاقية للذات العربية ، التي عبر عنها الاسلام ، تقوم اولا على اكتشاف النفس والسيطرة عليها ، للتغلب على صعوبات الوجود وسيئاته . وهي تتجلى في الوعي « في كل وقت تسيطر فيه المادة على الروح ، والمظهر على الجوهر » ، كي تبلغ في النهاية « الوحدة العليا » للفرد والجماعة ، التي تعتبر شرطا اوليا لاية وحدة سياسية . « فالعرب عرفوا بواسطة هذه التجربة الاخلاقية العصبية كيف يتمرّدون على واقعهم (. . .) في سبيل تجاوزها الى مرحلة يحققون بها وحدة عليا ، وبلوا فيها نفوسهم ليستكشفوا إمكاناتها ويعززوا فضائلها . وكل ما اثمر الاسلام فيما بعد من فتوح وحضارات ، انما كان في حالة البذور في السنوات العشرين الاولى من البعثة . فقبل ان يفتح العرب الارض فتحو انفسهم ، وسبروا اغوارها ، وخبروا خائنها ، وقبل ان يحكموا الامم حكموا ذواتهم ، وسيطروا على شهواتهم ، وملكوا ارادتهم » .

ومن جهة ثانية، فان الوقت الذي استغرقه النصر النهائي للاسلام كان مقصودا، حتى يتسنى للعرب المسلمين اكتشاف الحقيقة بجهودهم الخاصة ، « وبنتيجة اختبارهم لانفسهم وللعالم ، وبعد مشاق وآلام ، ويأس وأمل ، وفشل وظفر » . وهكذا يصبح الايمان نوعا من الافصاح عن أعماق ما في نفوسهم . ومعنى ذلك ، ان هذه التجربة الاخلاقية ، التي جسدها الاسلام ، تبدو كنموذج روحي قابل للتجدد في جوهره ومعناه، لا في شكله ونتائج المباشرة . وعلى هذا الاساس ، تستطيع هذه التجربة ، او ينبغي لها حاليا ، ان تخدم الامة كي تنصرف على واقعها المنحط (١) .

حياة الرسول : تجربة اخلاقية معاشة

من الملاحظ اذن ان تأثير الاسلام على تفكير ميشال علق كان كبيرا ، خصوصا في السنوات الاولى من عطائه الفكري . ومن المؤكد ايضا ، ان العديد من مؤسسي البعث ، كانوا ينوون « بصدق واخلاص » اعادة التجربة الاخلاقية للاسلام روحا لا شكلا . والواقع ان حياة النبي محمد ، هي بالنسبة لهم مصدر للالهام ، ونموذج يأخذ بالالباب ، ويستحق كل اعجاب .

في ضوء ذلك ، نرى ميشال علق يقف بقوة ضد أولئك الذين لا يرون في الرسالة الالهية للرسول العربي سوى مجرد حدث تاريخي أو ديني ، مهما كان هذا الحدث ضخما ، يحتفلون بأحداثها في ادق التفاصيل دون ان يعيشوها .

(١) انظر المرجع السابق .

أما حياة الرسول بالنسبة لعفلق « فهي ممثلة للنفس العربية في حقيقتها المطلقة ، وهي لا يمكن أن تعرف بالذهن ، بل بالتجربة الحية » . وبعبارة أخرى فإن الأهمية الأولى يجب أن تعطى لفهم حياة محمد من الداخل ، أي من خلال التجربة المعاشة . أكثر من ذلك ، فإن كل عربي — كما يؤكد عفلق — يستطيع أن يحيا حياة الرسول ولو بصورة جزئية على الأقل ، طالما هو على علاقة وثيقة بالامة التي أنجبت محمدا . من هنا كان الشعاع البعثي الذي هز مشاعر جيل بأكمله خلال فترة طويلة من الزمن : « كان محمد كل العرب فليكن كل العرب اليوم محمدا » . بعبارة أخرى لقد كان محمد موحد الامة العربية ، واليوم لن يبلغ العرب هذه الوحدة المفقودة الا بتجديد التجربة الاخلاقية والروحية لحياة محمد في هذا العصر ، مع ما يتضمن ذلك من آلام وحرمان وايمان عميق (١) .

البعث والعلمانية (٢)

اذن هناك علاقة وطيدة بين الاسلام والعروبة في مفهوم حزب البعث . ولكن الا يدعو الحزب الى فصل الدين عن الدولة ؟ وفي هذه الحالة كيف يمكن التوفيق بين المكان الخاص الذي يحتله الاسلام في البعث وبين دعوته عمليا الى العلمانية ؟

هنا تبرز فروقات دقيقة ، يشوبها الالتباس أحيانا ، عند التمييز بين الاسلام كمظهر ديني ، والاسلام كثقافة عربية . والواقع أن ما يفصل الاول عن الثاني خطوة واحدة ، وما أيسر اجتيازها . وعلى كل حال فإن الدولة البعثية المقبلة ستوضع جميع الاديان على قدم المساواة . ولكن الامة العربية في الوقت نفسه ، ممثلة بدولة البعث لا يمكنها الا أن تبقي وتدعم علاقتها مع تراثها الثقافي الذي يعتبر « الاسلام المعرب » منبعه الاول . ومهما يكن من أمر ، فإنه ينبغي الا يستنتج مطلقا من المفهوم الرسمي والضماني لعلمانية البعث ما يدعو الى التقليل من أهمية الدين في حياة الفرد والمجتمع ، أو ما يوحي بعدم الاكتراث تجاه الفكر الاحادي . على العكس من ذلك تماما ، فقد حدد ميشال عفلق ، الأمين العام للحزب ، عام ١٩٥١ ، قواعد الدولة البعثية بنقطتين أساسيتين هما : القومية العربية والاساس الروحي . فهذه الدولة — كما يراها — ستكون « نقيض الاحاد والفساد وكل ما هو سلبي هدام » . وبما أن الدين يشكل بالنسبة للنفس معينا روحيا لا ينضب ، فإن العلمانية البعثية التي يطلبها « هي التي بتحريرها الدين من ظروف السياسة وملابساتها ، تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الافراد والمجتمع ، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الاصلية التي هي شرط من شروط بعث الامة » (٣) .

هذا هو المكان الذي تشغله القضية الدينية في تفكير عفلق ، وإلى حد كبير في تفكير البعث . فالاسلام كحركة روحية وثقافية عربية ، وحياة الرسول كتجربة أخلاقية

- (١) أنظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٣ ، ص ٥٢ - ٦١ .
- (٢) تجدر الإشارة الى أن هذه المسألة لم ترد في دستور الحزب عام ١٩٤٧ وكذلك الامر بالنسبة للاسلام ولكننا نكتشف ذلك من خلال بعض الكتابات النادرة .
- (٣) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ١٤٤ .

حبة، هما مصدرا الهام للنهضة العربية لا ينضب. ولكن هل يمكننا في الواقع ان نتحدث
حقا عن خاصية يتفرد بها حزب البعث في هذا المجال ؟ اغلب الظن لا . فالمظهر الروحي
او الصوفي للقومية العربية ، وبالتالي علاقة هذه القومية بالاسلام كاندائهما يحتلان مكانا
بارزا في تفكير رواد ومنظري القومية العربية منذ نشأتها الاولى . ودون ان نذهب
بعيدا ، نذكر كتاب « الوعي القومي » الذي كتبه مفكر آخر من مفكري القومية العربية
هو الدكتور قسطنطين زريق . والكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات والمحاضرات .
نشرت في بيروت عام ١٩٤٠ ، اي قبل تأسيس حزب البعث . ولدى قراءة هذا الكتاب ،
يستوقف انتباهنا بشكل خاص أن افكار الكاتب ، وحتى في بعض الاحيان ، التعبيرات
والصور التي يستخدمها هي نفسها وردت عند عفلق . ولكن مع فارقين اثنين يستحقان
الاشارة والتفويه . الفارق الاول ، هو في اسلوب التعبير . فاسلوب مفكر البعث
لا يتقيد بمخطط مسبق ، ويغلب عليه الطابع الخطابي والوجداني الذي لا يخلو من
جمال ادبي . اما قسطنطين زريق ، فانه يكتب بأسلوب علمي ووفق خطة منهجية .
الفارق الثاني هو أن افكار عفلق كان لها من يدافع عنها وينشرها سياسيا ، وهذا ما
كانت تفتقر اليه افكار زريق .

بعد هذا التوضيح ، لنحاول أن نرى بايجاز وعلى سبيل المقارنة مدى الاهمية التي
بوليها الدكتور زريق الى الصراع الروحي ، ونوع العلاقة التي يقيمها بين هذا الصراع
والعمل السياسي ، وكيف يحدد أخيرا الصلة بين القومية العربية والدين .

على الرغم من أن العمل السياسي يحظى بأهمية كبيرة في المرحلة الراهنة من
تطور الأمة العربية ، الا أنه لن يبلغ غايته المنشودة « دون أن يرافقه صراع آخر ،
اعنف وأعمق ، صراع داخلي وروحي » . والواقع أن هذا الصراع الداخلي هو الذي
يطلق الروح العربية ويسمو بها الى المستوى الرفع . وإذا كان النضال السياسي في
نظره وسيلة لتحرير الأمة العربية من العوائق الخارجية ، فإن النضال الروحي هو
« عامل وشرط أساسي للنجاح » . وبعبارة أخرى أن نضال الأمة العربية السياسي
لن يحقق هدفه الا اذا كان قائما على النضال الروحي . ويضيف الدكتور زريق : في
فجر النهضة القومية للعرب ، ارتفع صوت رئيسهم وموحدهم يدعواهم لوصول جهادهم
العسكري بجهاد أسمى ، وهو جهاد الروح . هذه الدعوة نفذت حينئذ الى
قلوب العرب الذين بذلوا جهدهم وصفوا نفوسهم من الشوائب المادية والجشع ،
وضحوا بها أعظم تضحية . وهكذا فقد استطاعوا أن يمتدوا وينشروا سيطرتهم على
جميع أمم العالم قاطبة . انهم لم يكونوا ليستطيعوا أن يصلوا الى هذا المستوى من
القوة والتحضر ، اذا لم يعمدوا سابقا الى السيطرة على نفوسهم ويقطفوا ثمار
جهادهم الداخلي .

بعد ذلك يحاول قسطنطين زريق أن يحدد العلاقة بين القومية والدين . وأول ما
يلاحظه هو أن البعض يربط قوميته بدين خاص ، هو الاسلام ، بحيث يطفى الطابع
الطائفي على فكرة القومية . والبعض الآخر ، على عكس ذلك ، يرى وجود تناقض
في الاصل بين القومية والدين . وبين هذين الموقفين المتطرفين ، تتذبذب المواقف الاخرى .
ومرد ذلك ، في نظره ، هو الخلط بين روح الدين والتعصب الطائفي . ويؤكد الاستاذ
زريق أن الاسلام في الواقع قد طبع الثقافة العربية بطابعه في كافة المجالات ، بحيث
لا يمكننا في الوقت الحاضر أن نفهم التراث العربي ، سواء على الصعيد الفلسفي أم على

الصعيد العلمي او الفني ، الا بالعودة الى دراسة نصوص الاسلام وتعاليمه دراسة واعية . لذلك فهو يرى أن « من واجب كل عربي ، الى أية طائفة انتمى ، أن يدرس الاسلام ويفهم جوهره » . وكذلك فان من واجب القوميين العرب « أن يعودوا الى منابع دينهم ليستقوا منها سموا روحيا » .

واخيرا يعرف قسطنطين زريق القومية العربية بأنها « حركة روحية » . هذه الحركة تستهدف اثاره القوى الداخلية للامة ، وتحقيق قدراتها الذهنية والروحية . وهي في ذلك تلتقي مع الدين وتستمد منه القوة والحياة .

وهكذا فان القومية العربية اذا اخذت من جانبها الحقيقي ، لا تتعارض مع اي دين من الاديان ، ولا تشكل نفيا له . وهي لا تتناقض مع الروح الدينية بل مع التعصب الطائفي الهدام ... (١) .

ماضي العرب وتاريخهم

ان الحديث عن علاقة البعث بالاسلام يفترض أيضا الحديث عن ماضي العرب وتاريخهم . يقول « جاك بيرك » في كتابه « العرب » : « الماضي (ماضي العرب) لا يمكننا أن ندرسه ككل مكتف بذاته وانما على أساس الحاضر . فهو لا يبلغ هذا الحاضر من اي انحطاط أو تقهقر . وبقدر ما يكون الماضي بعيدا ، بقدر ما يكون تألقه اكبر . فقيم وجوده تتناسب عكسا مع قربيه (....) . علينا إذن ألا ندرس هذا الماضي كثيرا من حيث صحته الاثرية (الاركيولوجية) بل من حيث توافقه مع المعركة الحديثة ، وكعنصر من الحاضر (....) . وهكذا لا تعود المسألة الكبرى في نظرنا مجرد اعادة تكوين للماضي بل هي وصف الدور الذي يضطلع به اليوم ، وعراكه مع الاحداث الراهنة (....) . هذا الماضي الثقيل والمعين ، هذا الماضي الذي يقدم الدعم والمجد ، ولكنه أيضا يحمل على الهروب أو الخلق والابداع ... » (٢) .

الواقع أن هذا الماضي كان موضع تسام كبير بالنسبة للعرب ، وهو ان اعطاهم ثقة في انفسهم ، الا أنه أيضا أخفى عن أعينهم واقع الحاضر المحسوس . وبين الماضي المجيد ، والتطلع الى مستقبل وضاء ، بقي العرب تائهين تماما أمام أضعف حلقة ، اي أمام الحاضر .

ولكن ما هو الماضي العربي ؟ وعلى أي نحو فهمه ميشال عفلق ؟ تجدر الإشارة أولا الى أن هذا الماضي — كما عبر عنه — يقتصر بشكل رئيسي على العقود الاولى التي أعقبت مولد الاسلام . لقد جذبت هذه الفترة تفكير عفلق بل ملكت عليه مشاعره

(١) أنظر قسطنطين زريق ، « الوعي القومي » ، بيروت ، ١٩٤٠ ، ص ١١٣ - ١٣٢ .

(٢) أنظر كتاب :

دون ان يعني ذلك بالتاكيد نفيا للمراحل التاريخية التي سبقت هذه الفترة او تلتها .

لقد دافع ميشال علق بحماس عن هذا الماضي العربي ، واعتبره شيئا « أصيلا في حياة الامة العربية » ، اي انه كان « مستوى روحيا حرا » حققت فيه « النفس العربية » ذاتها تحقيقا كاملا . وهو عصر حقق فيه الفكر العربي حريته بحيث انطلقت الشخصية العربية الى القيام بأعمال حرة وبطولية (١) . غير ان هذه الحقبة التي تمت فيها الاندفاع الروحية والشخصية العربية ، كانت قصيرة جدا . اذ ما لبث العرب ان طغت عليهم « **مختلف الشعوب الغريبة** » . وابتدا عهد الانحطاط بالضبط في اللحظة التي فقد فيها العرب تجانسهم وهويتهم القومية ، بسبب التغلغل والغزو الاجنبيين (٢) . في هذه الحقبة كانت الامة العربية ممزقة بين عظمة الماضي وانحطاط الواقع . وادى بها ضياع شخصيتها الى اضطراب عميق ، والى تدهور القيم الروحية والاخلاقية (٣) . ولكن على الرغم من هذا التفكك ، الذي لم يكن في نهاية الامر ، سوى حالة غير طبيعية ، خادعة وظاهرية ، فان الامة العربية استطاعت ان تحتفظ « بجوهرها » سالما عبر التشويهاات الكثيرة التي أصابتها . وبالتالي فانها لم تنقطع عن التصدي لوضع لم يكن متناسبا مع حقيقتها (٤) .

يرى علق أيضا ان الماضي العربي العظيم لا يمكن ان يعود ، بل على العكس ينبغي الصعود اليه ، والارتقاء بالحاضر الى مستواه عبر نضال شاق ، هو في جوهره نضال روحي ، حتى نتمكن من اكتشاف أنفسنا ، ومن اكتشاف الفضائل والصفات والقوى التي تجعلنا جديرين بفهمه . وهو في نهاية الامر انقلاب حقيقي ، انقلاب في الحاضر ، ولكنه يتيح للعرب ان يبلغوا مستوى تاريخهم (٥) .

لهذا السبب كان ميشال علق يهيب بالشباب العربي ان يستوعبوا الماضي ، واعتبر ذلك واجبا من الواجبات ، لا ان ينقطعوا عنه ، لان ذلك لن يكون ممكنا ولا مفيدا . فالتجربة الماضية ينبغي الاستفادة منها ، لا للعودة اليها ، بل لتحديد القواعد التي سينبئ عليها المستقبل (٦) .

-
- (١) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ١٧٨ .
 - (٢) أنظر المرجع السابق ، ص ١٤٢ .
 - (٣) أنظر المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .
 - (٤) أنظر ، « البعث العربي هو الانقلاب » ، نشرة تقع في ٢٢ صفحة من منشورات المكتبة الثقافية للحزب ، (تاريخ ومكان الصدور غير محدد) ص ١٤ - ١٦ .
 - (٥) أنظر المرجع السابق ، ص ٦ . أنظر أيضا « في سبيل البعث » ، ص ١٧٨ .
 - (٦) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

وكما في الماضي ، فان هذا المستقبل سيكون المجال الزمني الذي تتحقق فيه من جديد « الروح العربية الاصيلية » . وبعبارة أخرى ، فان الماضي العربي يصبح في مسيرة الزمن « كاشعاع ينير الطريق » ، وبالتالي يحدد المستقبل (١) .

ومن ناحية ثانية ، فان ميشال عفلق ، ومعه حزب البعث ، ينظران الى التاريخ العربي من زاوية خاصة و ذاتية . فهما ، على الرغم من الفتوحات العربية المتتالية ، التي اوصلت الامة العربية الى اوج تاريخها في فترة التوسع الاسلامي ، يعتبران ايضا الحضارات القديمة للشرق الادنى جزءا من « التاريخ العربي الطويل » . ويؤكد عفلق أن الامة العربية اليوم هي وريثة حضارة غنية ، وممتدة في التاريخ . وقد امتزجت هذه الحضارة بمختلف الحضارات المصرية والاشورية والبابلية والفينيقية ، وتمكنت من استيعابها . وهي بالطبع وريثة النهضة العربية المتتالية التي ظهرت بعد التوسع الاسلامي ، في دمشق وبغداد ودولة الفاطميين والاندلس الخ ... كل ذلك يعتبره عفلق جزءا لا يتجزأ من تاريخ الامة العربية .

لدى قراءة ما كتبه عفلق حول هذا الموضوع ، لا يمكننا الا أن نخرج بانطباع وهو أن الاستاذ ميشال « المتخصص في التاريخ » قد بنى تحليله التاريخي على عجل . وهنا لا نشعر في الواقع اننا أمام « مؤرخ » ، بل أمام قومي عربي ، جل ما يسعى اليه هو الهاب النفوس العربية الشابة . والنظرة الى التاريخ تأتي لتخدم هذا الغرض .

ومهما يكن من أمر فان ما كان يؤكد عفلق هو أن تاريخ الامة العربية الطويل ينطوي على « بعض الحقائق » أهمها ، أنه لم يعش مرة واحدة ، ولم يفصح عن نفسه من خلال نهضة واحدة ، كما كان الحال بالنسبة للشعوب الاخرى كاليونان والرومان والفرس مثلا . فالتاريخ العربي على عكس ذلك يتكون من « مجموعة من القفزات » ، أي من تتابع النهضات والفشل . وهكذا فان أقول نجم العرب ، في أية مرحلة من المراحل ، كان يحمل في طياته أيضا « بذور حياة جديدة » ، أي اندفاعا جديدا ، وقفزة جديدة .

هذا التعاقب المستمر بين الضعف والقوة ، بين الانحطاط والنهضة ، بين التقهقر والتقدم ، هو الذي كان يميز تاريخ الامة العربية . وعندما « كانت الافكار تتحجر في مرحلة من مراحل التطور كان الانبياء يأتون ويبشرون بحياة جديدة ... » الى حد أمكن فيه « وصف التاريخ العربي بتاريخ الانبياء » .

وهنا كان ميشال عفلق يشير بشكل صريح تقريبا الى المهمة التي كان يسعى الى أن يضطلع بها مؤسسو حركة البعث العربي وهو في مقدمتهم ...

وعلى كل حال فان الخلاصة التي أراد أن يتوصل اليها مفكر البعث من هذا « التحليل التاريخي » ، هي أن الامة العربية تجد نفسها ، في العصر الحديث ، على عتبة « نهضة كبرى » ، وهي في وضع يشبه في كثير من النواحي وضع العرب في الجاهلية : أولم تحتوي هذه الجاهلية في داخلها على بذور ثورة عظيمة هي ثورة الاسلام ؟

(١) أنظر « المرجع السابق » ، ص ١٧٩ .

الرسالة العربية الخالدة

لقد كان البعثيون اذن ، ينظرون الى الماضي العربي ، وكأنه مستوى روحي بالغ الرفع تحققت فيه **الفكرة العربية** او بعبارة أخرى حققت فيه الامة العربية ذاتها تماما . وهذا التحقق الكامل للشخصية العربية في التاريخ رافقته في الوقت نفسه رسالة سماوية تمثلت بالاسلام . هنا أيضا نتساءل عما تعنيه الرسالة العربية في مفهوم البعث .

قال احدهم : « ان تأثير البعث في الشباب العربي يرجع الى ان الحزب قد نجح نجاحا رائعا في صياغة شعاره الرئيسي : « أمة عربية واحدة ، ذات رسالة خالدة » . هذا القول على ما فيه من تسرع ينطوي على جزء من الحقيقة ، لان هذا الشعار يتضمن ، بالإضافة الى شاعرية اللغة ، صدى شعوريا عميقا ، هذا الصدى الذي نلمس اثره في ثنايا الايديولوجيا البعثية كلها . وكان هذا الشعار يثير في الواقع احساس المثقفين والجهاهير معا . وبه كانت تفتتح وتختتم الاجتماعات الرسمية للحزب في كافة المستويات . وهو يأتي في مقدمة المراسلات الداخلية ، كما أن خاتمة هذه المراسلات كانت تذيل بعبارة أخرى لا تقل رومنتيقية هي : « والخلود لرسالتنا » .

اذن « الرسالة العربية الخالدة » هي أيضا أحد الموضوعات المركزية في ايديولوجيا البعث . وقد أعطاها علق معنى صوفيا كانت تشوبه ، في البداية على الأقل ، نزعة تعصبية (شوفينية) تضمنت شعورا بالاستعلاء . لهذا ولاسباب أخرى ، فان المناوئين لحزب البعث كانوا يأخذون عليه اشاعة مفهوم تعصبي ، ان لم يكن عنصريا ، للقومية العربية .

في فترة تكوين الحزب ، كان الاستاذان علق والبيطار يشنان هجوما قويا ضد الماركسية باعتبارها « رسالة » وعقيدة غريبتين عن الامة العربية . وقد ظهر ذلك في كتيب صادر عام ١٩٤٤ بعنوان « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » (١) . في أحد المقاطع التي كتبها علق تأكيد على أن « الامة العربية ليست أمة صغيرة » حتى تتبنى « رسالة غير رسالتها الخاصة ، وأن تسير في ركاب أمة أخرى وتعيش من فضلاتها » . على العكس من ذلك انها أمة عظيمة « شغلت ثلث التاريخ البشري ، وأبدعت إحدى حضارات العالم الرئيسية الثلاث ، وحملت الى الانسانية جمعاء رسالة الهية لا تستطيع أن تستبدل بها رسالة ماركس ، أو تلحق بحضارة الروس والفرنسيين » . لذلك فان النهضة العربية الجديدة ، لا يمكن أن تتم في نظره الا من خلال ايديولوجيا قومية ، أساسها الايمان بالرسالة الخالدة (٢) .

اما موقف علق من الشعوب الاخرى فقد ظهر بوضوح أكثر ، في مقالة « حول الرسالة العربية » صدرت عام ١٩٤٦ . فهو يسلم بأن **الرسالة** شيء ملازم للامة ، وبأنه من حق كل أمة « أن تطمح في أن تكون لها رسالة » ، ولكنه يعود الى القول : « الامم ليست كلها على السواء ذات رسالات ، أو ليست رسالاتها متساوية في درجة

(١) لقد أتينا على ذكر هذا الكتيب في الصفحات السابقة ...

(٢) أنظر المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

النضج وفي مدى التحقيق والشمول « (١) .

من ناحية ثانية نلاحظ أن « دستور البعث » أي البرنامج السياسي والعقائدي للحزب الصادر ١٩٤٧ ، اكتفى بالقول : « الأمة العربية ذات رسالة خالدة ، تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ ، وترمي الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشري ، وتنمية الانسجام والتعاون بين الامم » (٢) .

نستخلص مما تقدم أن الأمة العربية أمة عظيمة . لقد حملت ، وتحمل الآن ، رسالة تسمى الى تحقيقها . ولقد تجلت هذه الرسالة عبر التاريخ بأشكال مختلفة . ولكن ذلك لا يحل المشكلة المطروحة ، ولا يحدد « ماهية الرسالة » . هنا يجيب مفكر وفيلسوف البعث بأن الرسالة ، بالنسبة لأمة عظيمة ، تقوم أولا على « أن تخرج » هذه الأمة من نطاق النشاط المادي والانانية الضيقة وترتفع الى مستوى التوجيه الانساني والاشعاع على غيرها من الامم (٣) .

أما بالنسبة للرسالة العربية الخالدة فإن الاسلام ، وهو المرجع الثابت في تفكير علق ، يستطيع بشكل خاص أن يعرفنا على مضمونها ، ويعطينا عنها مثلا ونموذجا . لقد كان الاسلام ، بصفته تعبيرا عن نزعة روحية وعن العبقرية الخاصة للأمة العربية ، أوضح وأروع تجليات الرسالة ، هذه الرسالة التي تضمنت قيما انسانية وروحية شاملة (٤) .

ثم أن هذه القابلية الطبيعية ، أو النزعة الروحية للأمة العربية لم تختف أبدا ، وهي وإن مرت بمراحل ضعف ، إلا أنها كانت تبقى كامنة ومستعدة دائما للانطلاق من جديد ، وبشكل جديد ، وفقا لمقتضيات الزمان والمكان .

ولكن كيف يمكننا أن نتحسس تلك النزعة لدى الأمة العربية ؟ يمكننا ذلك بالشعور العميق وبالحدس . وهي لا تصدر إلا عن « إيمان قبيل أي شيء آخر » (٥) . أما صفة الخلود التي تقترن بها الرسالة فإنها — في نظر علق — للتشديد على الاستمرار والتجدد ، ذلك لأن المقصود من الرسالة الخالدة هو « أن هذه الأمة لا تعترف بواقعها السيء ، وموقفها المنفعل ، ولا تتنازل عن مرتبتها الاصيلية بين الامم ، بل تصر على أنها هي في جوهرها ، تلك الأمة التي بلغت في أزمان متعددة ومختلفة من التاريخ درجة تبليغ رسالتها ، فهي إذن بصلتها بماضيها لا تزال واحدة ، ولا تزال فيها الكفاءة لاسترجاع تلك المرتبة التي فقدتها مؤقتا » (٦) .

(١) أنظر في سبيل البعث ، ص ٧٦ .

(٢) أنظر المبدأ الثالث من المبادئ الاساسية لدستور الحزب .

(٣) أنظر المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٤) أنظر المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٥) أنظر المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٦) أنظر المرجع السابق ، ص ٧٧ .

وإذا ارادت « الرسالة العربية » أن تنجح كسالف عهدها فينبغي أن تتكوّن في المرحلة الراهنة ، عبر ما يسميه عفلق « بالتجربة الروحية والاخلاقية والنفسية » ، لأنه قبل التعرف على المجتمع الذي نرغب في تطويره ، ينبغي التعرف على الذات ، وقبل السيطرة على هذا المجتمع ينبغي التحكم بالنفس . فهذه التجربة الروحية والانسانية ، التي تبلغ حد التصوف ، هي تجربة شاقة ، ولكنها تسمو بنا الى مستوى رفيع . « الرسالة العربية الخالدة هي أن نقبل بتجربة لهذه الحياة ، بتجربة عميقة صادقة ، ضخمة ، جسيمة ، متكافئة مع عظمة الامة العربية ، متكافئة مع عمق الآلام التي يعانها العرب » (١) .

الرسالة العربية اذن لا تحبس نفسها في الماضي ، وان كانت تستلهمه . وهي ليست كذلك للمستقبل ، وان كانت تصبو اليه . بل هي للحاضر ، والحاضر مجال تحقيقها . وبكلمة موجزة فانها ليست ، كما قد يتبادر الى الذهن ، مجموعة من المبادئ التي احكم تحديدها . وقد وضح ذلك ميشال عفلق عام ١٩٥٠ حين كتب : « ان الرسالة العربية الخالدة بادئة منذ الآن ، فهي ليست شيئا منفصلا عن العرب في هذه المرحلة القاسية المملوءة بالامراض . الرسالة العربية بدأت منذ ان بدأ العرب ، وخاصة منذ ان بدأ الجيل الجديد يدرك بجرأة ووعي أن حياة الامة العربية لا يمكن أن تستمر في هذا الطريق المعوج المنحدر (...) عندما بدأ العرب يواجهون مشكلاتهم بجرأة وصدق وصراحة ووثقوا بأن حل هذه المشكلات سوف يأتي من داخلهم ، لا من معجزة أو من دولة خارجية ، وانما بتعبهم وثباتهم ، عندها بدأت الرسالة الخالدة تتحقق على الارض العربية » (٢) .

ان هذه « التجربة الصادقة والعميقة » هي التي تحدوا بالعرب أن يكافحوا ضد كافة الاوضاع الشاذة في مجتمعهم : كالظلم الاجتماعي ، والاستغلال الطبقي ، والاستبداد ، والتجزئة (٣) . وإذا سار العرب في هذه التجربة الروحية الداخلية حتى نهاية الشوط ، فانهم لن يتوصلوا الي تحقيق كيانهم القومي فقط ، بل الى تقديم خدمات جلى للانسانية جمعاء . وهم في هذه التجربة « سيعرفون من جديد ما معنى الحق ، ما معنى الصدق ، ما معنى الاخلاص ، ما معنى العمل والتضحية ، ما معنى التفكير السليم المستقل الذي لا يخاف ضغط الغوغاء ، ما معنى الخلق الحر الذي لا يستطيع التقليد . في هذا الحاضر الذي يبدو أسود قاتما بشعا فقيرا ، تكمن الكنوز الروحية والخلقية والفكرية للنوع السليم من العرب ، وفي كل عربي بذور السلامة والصحة » (٤) .

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) أنظر المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٣) أنظر المرجع السابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٤) أنظر المرجع السابق .

الفصل الرابع

ايدولوجية البعث القومية

الامة العربية

مرة أخرى نعود الى كتاب « العرب » « لجاك بيرك » . في هذا الكتاب يحدد « بيرك » العروبة بأنها « اسلوب وطريقة في الوجود ، أكثر من ذلك انها رمز » ، وهذا الرمز ينطوي على « قوة تقارب السحر، وجاذبية لا تناسب بينها وبين الواقع المادي (...) ومما لا ريب فيه أن هذه الاسباب تكمن في ماض يضم الى جانب المجد العسكري عراقة اللغة والصدق في تأكيد وجود الله » (١) .

في الواقع يندر أن نصادف أفكارا ومفاهيم حركت المشاعر، وأثارت الحماس ، كما هو الحال بالنسبة لفكرة القومية والعروبة . لذلك فان هذه الفكرة كانت وما زالت مركزا من المراكز الرئيسية في التطور التاريخي للعالم العربي . وبفضلها يمكننا أن نتحسس مواطن القوة أو الضعف في الحركة القومية العربية . ولكن مما يدعو الى الاستغراب أن نلاحظ أن البعث كحركة قومية ، وميشال علق كمنظر لهذه الحركة ، لم يسعيا في فترة زمنية طويلة الى وضع تحديد دقيق يوضح ما هو المقصود بالامة والقومية ، على غرار ما فعله مثلا الحزب السوري القومي الاجتماعي وزعيمه أنطون سعادة بالنسبة للامة السورية ، أو ما فعله الكثيرون من منظرّي العروبة كساطع الحصري وقسطنطين زريق وغيرهما .

لقد كانت مواقف البعث حول هذا الموضوع أقرب الى النزوع منها الى التنظير . والواقع أنه منذ البداية لم يكن تعريف الامة والقومية بصورة منهجية ، يشغل أذهان

(١) انظر ، جاك بيرك ، نفس المرجع .

مؤسسي الحزب . بل على العكس من ذلك ، فان مثل هذا التعريف يؤدي الى حصرهما « في اطار جامد من المعرفة » او « في ساحة محدودة من الوعي » ، ذلك لان مجال القومية اوسع بكثير ، ولا « يسجن في تعريف ، كما فعل علماء الكلام بالدين قديما » . وكذلك فان البعثيين — كما يظهر من كتابات عفلق — كانوا يقابلون بخشيشة وحذر المفاهيم الغربية المختلفة حول الامة التي كانت ترد الى العالم العربي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها (١) .

لذلك فانه من العسير ان نتبين مفهوم الامة والقومية عند حزب البعث ، نظرا لوجود عدة مفاهيم ، او بصورة ادق عدة اجتهادات تختلف فيما بينها تبعا للثقافة والميول والبيئة الاجتماعية . وكذلك تبعا لاختلاف مراحل التطور السياسي نفسه . غير ان ذلك لا ينفي بالطبع وجود قواسم مشتركة ، وحالة نفسية متشابهة ، وهدف مشترك بين اصحاب هذه الاجتهادات من مثقفي البعث . ولكن طريق الوصول الى هذا الهدف بقيت حرة امام هؤلاء ، وكذلك فان اجتهاداتهم الفكرية لم تعترضها عقبات كثيرة . وبكلمة موجزة ، فان الامر لا يتعلق باثبات وجود شيء موجود : هو الامة العربية ، بل بتحويل هذا الوجود المبعثر والمستضعف الى وحدة قوية . هذا هو الاساس ، والباقي مجرد تفاصيل صغيرة .

بعد هذا التوضيح ، يهمننا ان نستخلص الخطوط العريضة التي تعكس اعماق الايديولوجية القومية للبعث . غير ان الحديث عن هذه الايديولوجية ، يكاد هنا ايضا يقتصر على ما كتبه عفلق ، لان البعثيين الآخرين الذين تطرقوا لهذا الموضوع لم يضيفوا اليه عناصر جديدة ، بل اخذوا افكار عفلق وعالجوها مع شيء كثير او قليل من النجاح . حول مفهوم الامة العربية ، تجدر الاشارة ايضا الى أن ميشال عفلق قد اتبع نهجا فكريا مستوحى من « هيجل » في بداية الامر على الاقل ، ولكنه لم يستمر في هذا النهج ولم يكن على المستوى نفسه من الدقة والصرامة .

مرء معنا فيما سبق ان الامة العربية — في نظر عفلق — تحتفظ دائما « بجوهرها » و « روحها » ، على الرغم من جميع المظاهر والتشويهات الخارجية . وهي في أعماقها ما زالت كما كانت ، ولم تتخل ابدا عن مكانتها الاصلية في مصاف الامم . وها هي الآن تستيقظ بعد سبات دام قرونا عديدة ، وتتحفز للشروع في نهضة عظيمة . انها ليست بنت اليوم ، بل هي في جوهرها الثابت الاصيل ، بنت القرون الغابرة ، وستبقى دائما وابدا .

ولكن ما هي هذه الامة ؟ انها حسب تعبير عفلق « فكرة خالدة » (٢) . وانها

(١) انظر « في سبيل البعث » ، ص ٢٥ .

(٢) انظر « حول القومية والاشتراكية » ، (مجموعة مقالات لعفلق والهوراني والرزاز والاتاسي) ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٤ - ١٥ .

كيان روحي صرف ، كلي الوجود ، وفائق القوة والابداع . وهي التي تحثنا على العمل والتضحية عندما نرتبط بها ونعيناها بعمق . ولكنها في الوقت نفسه لا تدرك بالفكر ، لانها تنبع من القلب وعميق الشعور (١) ، ولا تكشف أبعادها ومعانيها الا عن طريق الحدس والوجدان .

هذه الفكرة الخالدة تمر بمراحل ضعف وفشل . ولكنها لا تموت . واذا ما فشلت فان فشلها يعود الى عوامل خارجية . غير انها في الوقت نفسه مستعدة دائما ، وقادرة على الانصاح عن نفسها بأشكال مختلفة ، للتغلب على الاوضاع والظروف التي تحول دون ظهورها . وهكذا فانها تبقى بشكل أساسي هي نفسها ، دون أي تفريط بالقيم الروحية ، ودون أن تنهون في التصدي للواقع الذي يقف حجر عثرة في طريق ظهورها وتجسدها . ومصارعة هذا الواقع وأن بدت في بعض الاحيان بطيئة الحركة ، الا انها ثابتة الخطى واكيدة .

من جهة ثانية فان هذه الفكرة تسعى للتعبير عن نفسها في التجسد . ولا تصبح قوتها الاخلاقية حقيقية ومادية ، الا اذا تجسدت في الفرد . في عام ١٩٤١ كتب علق : « العمل القومي القابل للنجاح ، لا يقوم على فكرة مجردة ، بل على فكرة تتمثل في اشخاص ، فتحيا فيهم ويحيون من أجلها الى درجة العبادة والتضحية الكلية (٢) . » . فالفكرة وحدها وهم ليس له وجود ، ولا توجد الا متجسمة في شخص ، وهذا يتعلق بالاشخاص وحده ينفخ الحياة في الفكرة » (٢) .

وهكذا فان ميشال علق يهيب بالشباب أن يسمو بالامة العربية الى المستوى الاعلى ، وأن يخضع لارادتها من خلال الخضوع للقادة . وهو بهذا الصدد يصرح : « لنؤمن دوما بأن ما نعمله ، وما نفكر به ، وما نستطيع تحقيقه في نفوسنا وفي المجتمع ليس الا صدى باهتا ، وليس الا حقيقة ناقصة بالنسبة الى حقيقة أمتنا الخالدة . لنضع أمتنا المثالية فوق كل اعتبار ، وفوق كل شخص . وما قيمة الاشخاص الا بمقدار ما يتمثلون هذه الفكرة ، وبمقدار ما يكونون صورة قريبة منها ، وتعبيرا صادقا منسجما معها ، اي بمقدار ما يطيعونها » (٣) .

ولكي يضفي على تعليقاته قيمة تاريخية اكيدة ، يلجأ علق كعادته ، وعلى طريقته الخاصة الى الماضي . في مقال كتبه عام ١٩٤٤ جاء فيه : « في وقت من الاوقات ، وقبل البعثة ، كانت الامة العربية مجرد فكرة ومثال لا يقابلها في عالم الواقع شيء ، ولا يحققها شخص حي ، لذلك كانت قوية لانها رفضت أن تتساهل وتقبل بواقع لا يلائمها » . ثم يضيف انها انتظرت حتى أبدعت مع ظهور الاسلام واقعتها من فكرتها ، وجسدت نفسها في رجل واحد هو النبي محمد . ويخلص بعد ذلك الى القول : ان

(١) أنظر ، « في سبيل البعث » ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) أنظر المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) أنظر المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

الامة العربية في واقعها الراهن « ليست مجموعا عدديا بل فكرة تتجسد في هذا المجموع كله أو بعضه » ، وهي اليوم ، كما كانت في الماضي ، تحاول أن تعبر عن نفسها وتلمس طريقها الى الوجود . وهي موجودة في حالة البذور في كل فرد من افراد الامة ولكنها لا تتمثل في جميع هؤلاء الافراد . بل ان هؤلاء يتجهون بأبصارهم الى « الاشخاص الذين تتجسد فيهم هذه الفكرة » (١) . « لذلك يحق للذي تتمثل فيه ان يتكلم باسم المجموع » .

هنا يصل علق الى تحديد اولى خصائص الزعيم فيقول : « والزعيم في حالات ضعف الفكرة وتقلصها ليس هو الذي يحظى بالاكثارية أو الاجماع ، بل بالمعارضة والخصومة ، وليس هو الذي يستعيز عن الفكرة بالعدد ، بل يحول العدد الى فكرة . وليس المجمع بل الموحد » . وتعود اسباب هذه الخصومة الاولى الى ان الشروط الواقعية لم تنضج بعد لتلقي الفكرة التي يجسدها الزعيم .

هنا تجدر الاشارة الى ان الامين العام لحزب البعث ، سوف يجد في شخصية عبد الناصر ، خصوصا من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ ، ما يجسد فكرة الامة العربية . غير ان تتابع الاحداث فيها بعد قد غير تلك النظرة عنده . وعلى كل حال ، فاننا لم نصل بعد الى ١٩٥٦ - ١٩٥٨ .

اننا ما زلنا في عام ١٩٤٤ ، أي في فترة تأسيس حركة البعث . وفي تلك الفترة لم يكن حديثه عن الزعامة يعني حركة أخرى غير حركة البعث . لهذا السبب كانت ترد في كتاباته ، وبكثرة ، عبارات كانت مفضلة لديه « كالعدد الصغير » مقابل « العدد الكبير » من افراد الامة ، و « والخميرة الروحية » ، و « الجيل العربي الجديد » . الخ وهي عبارات مستوحاة ، على ما يبدو ، من العهد الاسلامي الاول ، عندما كان الرسول واصحابه لا يشكلون سوى جماعة صغيرة لا يتعدى عدد أفرادها عشرة أشخاص . ومن باب التشبيه فان « العدد الاصغر » و « الخميرة الروحية » كانا طليعة المؤمنين الذين دخلوا في دين الله ، بينما لم يكن « العدد الاكبر » سوى اهل قريش الذين حاربوا النبي .

ولكن ما معنى ذلك في لغة البعث ؟ أول ما يعنيه ذلك هو ان « العدد الاصغر » و « الخميرة الروحية » لم يكونا شيئا آخر غير البعثيين أنفسهم ، أولئك الرواد الأوائل الذين آمنوا بفكرة الامة العربية . ويرى علق ان هذه الفكرة ، كما كان شأنها في الماضي ، تسعى في المرحلة الحاضرة الى الانفصاح عن نفسها من خلال عدد صغير من المناضلين الذين تكونوا في كفاح مرير ، وصمموا على محاربة الوضع المنحط الذي تعاني منه الامة العربية ، وتحقيق الانقلاب العربي الشامل .

يؤكد علق أيضا ، ان هذه « الخميرة الروحية » التي تنبثق من أعماق الواقع

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الفساد لا يمكن الا أن تكون « وليدة الالم » ، الالم الداخلي والروحي . « ولا يحس احد بالفساد ان لم يعيش فيه دون أن يحيا منه » . وبهذا المعنى يمكن للالم أن يرهف الإحساس ، ويظهر النفس ، ويبعث على الإبداع ، ويحمل دلالة عظيمة . ونتيجة لذلك فإن هذه الخميرة الروحية ، أي تلك الجماعة الصغيرة من البعثيين ، تجد نفسها لاداء رسالتها مجبرة على اصدار «حكم حي » على واقع العرب ، أي على الوقوف موقف الرفض القاطع لهذا الواقع . ذلك لان الانفصال عن الواقع المادي المريض يحمل في طياته ويولد فيما بعد الحاجة الى الوحدة .

فالحكم على الجاهلية ، في تقدير علق ، يمكن أن يكون اليوم « حكما تفسيريا » يكشف فيها بعض الفضائل ، ويجسد لعيوبها بعض التبريرات والاعذار . ولكن الاسلام على العكس من ذلك . أولم يأت ليعطي « حكما حيا » اساسه رفض الواقع في ذلك العصر ؟ كذلك الشأن بالنسبة للمرحلة الراهنة ، فإن الدور التاريخي الذي يجب أن يضطلع به هذا « العدد الصغير » من البعثيين لا يمكن الا أن يقوم على رفض المظاهر والتشويهات والجوانب الخاطئة في حياة الامة العربية . وعندما ينخرط الجيل العربي الجديد في النضال فانسه لا يأخذ باعتباره فقط قوته المادية ، بل القوى المعنوية غير المحدودة للفكرة العربية التي يمثلها . وبفضل عمله ونضاله تنقسم الامة على نفسها وتنفصل عن مظاهرها الخارجة لتكشف ذاتها من جديد ، وتنفذ الى « جوهرها » ، وتعود مرة أخرى « الامة العربية الخالدة » (١) .

واخيرا لا بد من كلمة توضيحية . بصرف النظر عن موقف علق هذا ، ودون أن نضع هذا الموقف موضع التساؤل ، تنبغي الإشارة الى أن حركة البعث في مجملها قد شهدت خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ انعطافا بالنسبة لهذا الموضوع . وازاء الاتجاهات المختلفة المناوئة للعروبة (كالاخوان المسلمين ، والحزب السوري القومي الاجتماعي الذي ينفي حتى مبدأ وجود أمة عربية ، والاتجاهات الاقليمية الضيقة) وجدت حركة البعث نفسها ملزمة باعطاء تعريف خاص بالامة العربية . وفي عملية البحث عن هذا التعريف عادت فتبنت مع بعض التغيير تعريفا للامة كان قد صاغه منذ أمد بعيد ساطع الحصري . وهكذا أصبحت كتب الحصري مرجعا تعتمده قيادة البعث وتنصح أعضاء الحزب بقراءته .

وبصورة موجزة يمكن القول : أن الامة العربية جماعة من الناس تكونت بفعل عوامل أساسية أبرزها اللغة والتاريخ المشترك ، وبفعل عوامل أخرى تأتي في المقام الثاني كروابط الثقافة والتقاليد والسلوك والدفاع والمصالح الاقتصادية المشتركة . جميع هذه المقومات والعوامل ، بالإضافة الى الوحدة الروحية قد خلقت عبر عملية التطور التاريخي وعيا عربيا مشتركا يشدد حيناً ويخبو في حين آخر ، ولكنه يبقى حقيقيا على الدوام . هذا الوعي يظهر في الوقت الحاضر ويعبر عن نفسه بالقومية العربية (٢) .

(١) أنظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ص ٦٩ ، ٧٥ ، ١٦٦ .
(٢) أنظر شرح « دستور البعث » ، (نشرة داخلية ربما يعود تاريخها الى ١٩٥٤ - ١٩٥٥) ، ص ٦ و ٢٥ وما يليها .

القومية العربية

بالإمكان تلخيص ما ورد في الصفحات السابقة بما يلي : الأمة العربية فكرة خالدة ، قيمة مطلقة وبكلمة واحدة انها روح . ولقد أفصححت هذه الروح عن ذاتها فيما مضى أفصاحا باهرا من خلال رسالة سماوية هي الدين الاسلامي وتجسدها في انسان : هو النبي محمد . غير ان هذه الروح أصابها الانحطاط أو الهبوط ، وتأثرت بصروف الزمن ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى تفاعل عدة عوامل خارجة عن ارادتها . ولكنها على الرغم من ذلك لم تتخاذل ، ولم تتخل عن دورها الرائد الاصيل ، ولم تتوان عن استثارة اعماق الطاقات الروحية في داخلها كي تعود الى دورها الفاعل في التاريخ . لقد تحولت هذه الروح عبر الازمنة ، واخذت اشكالا مختلفة ، ولكنها من حيث الجوهر بقيت دوما على حالها الى ان برزت بصورتها الحديثة من خلال القومية العربية . ويمكن القول ان هذه القومية العربية قد ارتفعت الى مستوى الروح العلوية بالقدر الذي كان للدين .

في احد النصوص القديمة التي كتبها علق عام ١٩٤٦ نقرا حول هذا الموضوع ما يلي : « لكل أمة في مرحلة معينة من مراحل حياتها محرك أساسي يهز فيها انتباه الأمة ، وتكون مفصحة عن أعماق حاجاتها في مرحلة ما . فاذا نظرنا الى العرب في الماضي ، وجدنا ان هذا المحرك الأساسي كان في وقت ما عند ظهور الاسلام هو الدين . فقد قدر وحده على استثارة كوامن القوى في النفس العربية ، واستطاع ان يحقق الوحدة والتضامن ، وان يلهب النفوس ، ويفتح القرائح ، وأن يحقق بالتالي تلك النهضة . في ذلك الوقت ، دعي العرب الى الايمان بالله واحد ، فقادهم ذلك الايمان الى تحقيق الانقلاب الاجتماعي والاقتصادي الذي كانوا بحاجة اليه (. . .) أما اليوم انسر التي تستطيع وحدها ان تحرك أوتار قلوبهم ، وتنفذ الى أعماق نفوسهم ، وتتجاوب فان المحرك الأساسي للعرب في هذه المرحلة من حياتهم هو القومية ، التي هي كلمة مع حاجاتهم الحقيقية الاصيلية (. . .) . وكما استجاب العرب في الماضي لنداء الدين فاستطاعوا ان يحققوا الاصلاح الاقتصادي ، فانهم يستطيعون اليوم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين ، وضمان الحرية بين العرب جميعا نتيجة للايمان القومي وحده » (١) .

اذا كانت الفكرة الخالدة ، أو الأمة العربية تبرز اليوم تحت راية القومية العربية ، فان وعيها وتجسيدها عمليا وتنظيما يكمنان في حركة البعث . والواقع ان البعثيين كانوا يعتبرون انفسهم ، خصوصا في فترة تأسيس الحزب ، الممثلين الوحيدين والحقيقيين للقومية العربية . وكانوا بقناعة صوفية تامة يؤكدون على انهم حملة رسالة ، لا دعاة سياسة . وكانوا يرون ان دورهم التاريخي هو تجسيد الفكرة العربية مع ما يقتضي ذلك من تضحيات وتفان ونكران الذات .

قبل التعرض بالتفصيل لموقف البعث من القومية العربية ، هناك ملاحظة تستحق

(١) انظر ، مقال « معالم الاشتراكية العربية » في كتاب « في سبيل البعث » نفس المرجع ، ص ٨٧ - ٨٨ .

ان نتوقف عندها ، وهي ان الايديولوجية القومية الالمانية كان لها في ذلك الوقت بعض التأثير على عدد كبير من المثقفين القوميين في البلاد العربية ، وبالتالي على عدد لا بأس به من مثقفي البعث وقادته . ولم يكن هؤلاء يخفون ذلك أصلا . ولتلمس هذا التأثير يكفي ان نقرأ كتاب « في سبيل البعث » الذي يضم مجموعة مقالات لعفلق ، وان نلقي نظرة سريعة على بعضها خصوصا تلك التي كتبها ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٦ . ولكن الانطلاق من هذه المقالات فقط لتفسير المفهوم القومي للبعث من مختلف جوانبه لا ينم ذلك عن رصانة بقدر ما يعكس رغبة في المجادلة ، ولا يساعد على طرح الموضوع بطريقة علمية بقدر ما يضعه على قاعدة خاطئة (١) . فاذا كان هنالك من تأثير ، وهذا شيء اكيد ، فان هذا التأثير يبقى ثانويا وغير جوهري . وهنا ينبغي التمييز بين العوامل التي يطغى عليها الجانب السياسي اكثر بكثير من الجانب الايديولوجي . وعلى كل حال فان أساس ايديولوجية حزب البعث ، والنقاط البارزة في هذه الايديولوجية ، نجدها أصلا وقبل أي شيء في تلك النزعة الروحية والمثالية . واذا كان لا بد من تلمس التأثيرات الخارجية على هذه الايديولوجية ، فاننا على سبيل المثال نجد ان اعلاما كـ « نيتشه » و « فخته » و « رولان » و « جيد » وحتى « هيجل » قد تركوا فيها أثارا اوضح وأبلغ بكثير . ولقد سبق أن وضحنا هذه النقطة بما فيه الكفاية .

وعلى أي حال فانه من المعروف تماما أن مختلف الافكار القومية الغربية ، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، كانت تستهوي الاوساط القومية العربية وتشكل بالنسبة لها مصادر وحي والهام . وكانت هذه الافكار في نظرها نماذج يحتذى بها في التحليل والتعريف ، وتستخدم لاثبات وجود أمة عربية ، وقومية عربية .

اما ميشال عفلق ، فقد وقف منذ الايام الاولى لتأسيس الحزب ، موقفا معاديا من ناحية ضد أي تعريف للقومية العربية ، ومن ناحية ثانية ضد أي تقليد وتبن للافكار القومية الواردة من الغرب . وكان يرى أن القومية العربية كالدين لا يمكن أن يستوعبها تحليل نظري جاهز . وكما أن علماء الكلام ، عندما شرعوا في تحديد الدين وادراكه عقليا قد زجوه في اطار ليس له أساسا ، كذلك الشأن بالنسبة للقومية العربية ، فانه من الخطورة بمكان تحديد وعيها ومجال عملها في تعريف من التعريفات ، لانها في حقيقتها تعبير عن الروح . وهل من الممكن تعريف ماهية الدين ، تلك الرغبة الروحية العميقة والعفوية الصادرة عن النفس البشرية والمتطلعة نحو المطلق ؟ لذلك فان مفكر البعث أورد في مقال كتبه عام ١٩٤٠ بعنوان « في القومية العربية » هذا التساؤل : « أنجعل قوميتنا وهي أساس حياتنا نظرية من النظريات ، فنتركها عرضة لتقلبات المنطق والذوق والهوى ، فننادي بها اليوم ، ونؤثر عليها الاممية والشيوعية غدا ، ونعنتق الدعوة الدينية بعد غد ؟ (. . .) انحصرها في ساحة محدودة من الوعي ، ونسجنها في تعريف كما فعل علماء الكلام بالدين قديما ، فنحكم عليها بالهزال والفقر ، والتضروب

(١) أنظر على سبيل المثال مقال محمود صبري « العفلقية وقضية الانقلاب » ، في مجلة « الغد » الشيوعية النزعة التي كانت تصدرها في لندن « حركة الدفاع عن الشعب العراقي » ، العدد الاول ، شباط (فبراير) ، ١٩٦٤ ، ص ٢٠ - ٢٤ .

والعقم ، ونقضي على جنورها المستترة في ظلام الارض ، وبراعمها الخبيثة في وجه
النور ؟ ان هذه القومية التي تاتينا من أوروبا مع الكتب والمجلات تهددنا بخطر مزدوج .
فهي من جهة تنسينا شخصيتنا وتشوهها ، ومن جهة أخرى تسلبنا واقعنا الحي وتعطينا
بدلاً منه الفاظاً فارغة ورموزاً مجردة » .

أما لماذا لا يسلك العرب السبل ذاتها التي سلكتها الشعوب الأخرى ، ولا يعتمدون
المبادئ ومناهج التطبيق نفسها التي اعتمدتها هذه الشعوب ، فان علق يجب عن
هذه الناحية بقوله : « كثيراً ما نسمع — أنتم أفضل من هذه الأمة أو تلك ! أنها مرت
على هذه المراحل ، ونجحت بهذه الأساليب ! لسنا ندعي أننا أفضل من غيرنا ، لكننا
مختلفون عنهم : وهذا الاختلاف هو الذي يجعلنا عرباً ويجعلهم غير عرب » .

وهكذا فان أي تعريف للعروبة — في نظره — لا ينبثق من خصائصها ومن وجودها
الخاص في الماضي والحاضر لا يعدو أن يكون تعريفاً خاطئاً ، وتفسيراً « ضالاً جامداً
ميتاً » . ويضيف : « كل نظرية عن العروبة يصح أن يقال على السواء عن فرنسا القرن
الثامن عشر ، وعن اليونان في عهد أفلاطون ، نظرية زائفة آلية ، لأنها لا تنبئ عن
خصائص المكان ، ولا يستشف منها انسياب الزمن . (. . .) لا يحتاج العرب الى تعلم
شيء جديد ليصبحوا قوميين ، بل إهمال كثير مما تعلموه حتى تعود اليهم صلتهم المباشرة
بطبعم الصافي الاصيل » .

بالإضافة الى ذلك فان القومية العربية ، كما اشرنا سابقاً ، هي في نظر علق غنية
بذاتها ، وتظهر في عالم الواقع بأشكال متعددة . انها حية وفاعلة ، وتبرز في كافة أعمال
الشعب العربي ومطامحه ، وتحقق وتنمو في مجالات الثقافة والعلم والفنون ، وعلى
مستوى مقدرات الأمة وما تتعرض له من أحداث سياسية . ويخلص علق الى القول :
« ان القومية العربية ليست نظرية ولكنها مبعث النظريات ، ولا هي وليدة الفكر بل
مرصعته ، وليست مستعبدة الفن بل نبعه وروحه ، وليس بين الحرية وبينها تضاد ،
لأنها هي الحرية ، اذا ما انطلقت في سيرها الطبيعي ، وتحققت ملء قدرتها » (١) .

يضيف علق اذن على القومية العربية قيمة مطلقة نابغة من ذاتها ، وقوة
لا يحدها قياس . انها ذلك الشعور النفسي الصوفي العميق الذي يربط الانسان بأمنته ،
وتلك القوة الغريبة التي تجذب المرء وتأسره في آن . وفي هذه الحال فانه من المستحيل
التعرف على القومية من خلال التفكير والمعرفة النظرية فقط . وبما انها تنبثق عن
الوعي والوجدان فانه تستدعي أن نؤمن بها قبل أي شيء .

في مقاله الشهير « القومية حب قبل كل شيء » والذي يطرب له البعثيون ،
يتحدث ميشال علق عن القومية كما يتحدث الشاعر عن الحب . وهنا يرى بعضهم
أن التركيز على محتوى « الحب » في القومية العربية ، لا يمكن أن يكون مجرد صدف :
الا ينبغي هنا أن نلاحظ أثر بعض التفكير الصوفي عليه ؟ على أي حال فان القومية

(١) أنظر « في سبيل البعث » ، نفس المرجع ، ص ٢٥ - ٢٨ .

العربية بالنسبة له هي احساس روحي لا يعرف الحقد ، ولا يتعلق بإرادة البشر . وهكذا فان من يعي « الطابع المقدس » لقوميته يصل في الوقت نفسه الى احترام هذه القومية عند الشعوب الاخرى (١) . وكما انه لا يوجد حب بدون تضحية ، كذلك لا توجد قومية بدون تضحية وتфан يؤديان بالتالي الى البطولة . وكما ان المحب لا يبحث عن اسباب لحبه ، لانه اذا وجد لذلك سببا فان ذلك يعني ان حبه بات فائرا او ميتا ، كذلك الحال بالنسبة للقومية : اذا حددناها في تعريف قبل الايمان بها ، فان ذلك يعني انها ضاعت قوة الايمان وحرارة العاطفة .

وهكذا فان عفلق يتوجه الى الشباب مخاطبا اياهم : « الحب اياها الشباب قبل كل شيء . الحب أولا والتعريف يأتي بعده . اذا كان الحب هو التربة التي تتغذى قوميتم منها ، فلا يبقى مجال للاختلاف على تعريفها وتحديدتها ، فتكون روحية سمحة (٠٠٠) ولا خوف أن تصطدم القومية بالدين ، فهي مثله تنبع من معين القلب ، وتصدر عن ارادة الله » (٢) .

ومع ذلك نلاحظ في برنامج الحزب لعام ١٩٤٧ بعض التغير في تفسير القومية العربية وان كان مضمونها الاساسي لم يتغير . فالقومية بالنسبة لمؤسسي البعث تبقى بالتأكيد « حقيقة حية وخالدة » . وهي في جميع الاحوال « شعور مقدس زاهر بقوى الخلق والابداع » . غير أن أهمية خاصة قد أعطيت في هذا البرنامج الى ارادة التحرر والتوحيد واستعادة الشخصية العربية . في المادة الثالثة من « دستور الحزب » نقرا ما يلي : « الفكرة القومية التي يدعو اليها الحزب هي ارادة الشعب في أن يتحرر ويتوحد ، وأن تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ . وأن يتعاون مع سائر الامم على كل ما يضمن للانسانية سيرها القويم الى الخير والرفاهية » .

هذه هي بشكل عام الخطوط العريضة والجوهرية لموقف البعث بمجموعه ، وموقف امينه العام بشكل خاص ، من القومية العربية في مطلع الخمسينات . ولكن المجتمع العربي ما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ لم يبق كما كان في السنوات السابقة . الواقع ان التيار القومي العربي ، ممثلا بالبعث ، لم يعد بمقدوره الاكتفاء بالتأكيدات النظرية المجردة التي اتسمت بها المرحلة السابقة ، خاصة بعد انعقاد مؤتمر باندونغ ، وبرزو نضال الحركات القومية المعادية للاستعمار في العالم الثالث ، والتزام النظام الناصري بمواقف أكثر تقدمية عن السابق .

- (١) يهمننا أن نشير هنا الى وجود تناقض في تفكير الاستاذ ميشال عفلق . ففي الفترة نفسها ، وفي مقال آخر كتبه عام ١٩٤١ بعنوان : « الافكار الحية » ، فهو يقول : « العمل القومي القابل للنجاح هو الذي يدفع الى الكره الشديد حتى الموت نحو الاشخاص الذين تتمثل فيهم الفكرة المعاكسة لفكرته (٠٠٠) ان النظرية المعادية لا توجد وحدها وانما تتجسم في أشخاص يجب أن يبيدوا حتى تبديد هي أيضا » . (أنظر ، « في سبيل البعث » ص ٤٠ - ٤١) .
- (٢) في مقال آخر بعنوان « القومية قدر محبب » نشر عام ١٩٤٠ يحاول عفلق أن يبين فيه أن القومية ملازمة للانسان كاسمه وملامحه . وهي في هذا العصر المقرون بالضعف والمذلة قدر قاس ولكن محبب . « يريد الله أن نكون كلنا أبطالا ولا راد لارادة الله » ، (أنظر « في سبيل البعث » ، ص ٣١ - ٣٢) .

في ظل هذه الظروف ، أصبح الاستمرار في عدم اعطاء اي تعريف للقومية العربية .
او اي تحديد نظري على الاقل بالنسبة لمضمونها ، نوعا من العبث غير مقبول اساسا
من البعثيين انفسهم ، وغير ملائم بالنتيجة لطبيعة النضال الجديد الذي يخوضه العرب .
واذا كان ذلك مفهوما ومبررا في مرحلة معينة لالهاب العواطف واشاعة الثقة ، الا ان
الاستمرار في هذا السبيل ، في مرحلة تالية متقدمة ، يشير الى نقص في التكيف مع
الامور الجديدة . وهكذا انتقل علق من الموقف الرفض لاي تعريف يعطى للقومية
العربية الى موقف آخر يدعو الى صياغة مفهوم شامل لها . واصبح يرى ان القومية
العربية ، كي تضطلع بمهمتها في هذه المرحلة ، ينبغي ان تكون « نظرية للحياة ونظاما
للمجتمع لها رايها الصريح في الاقتصاد والدين والنظام والاخلاق والانسانية ، لكي تتمكن
من مواجهة الفلسفات الجديدة التي تعيش في أوروبا » (١) .

بالمقابل يبقى هناك تناقض بين التأكيد الدائم على خلود فكرة القومية العربية ،
وضرورة تكيفها مع الوضع السياسي للموس والمتغير .

في الواقع لم يكن هناك اي انقطاع في تفكير علق . هذا التفكير أصابه بعض
التطور بكل تأكيد ، ولكنه في الوقت نفسه حافظ على خط موجه بقي صامدا امام
التجارب . ومنذ ١٩٤٤ ميز علق بين جانبين في القومية العربية : جانب ثابت على
صورة « فكرة خالدة » ، وجانب متغير هو مضمونها (٢) . يعود علق الى الإنكار
ذاتها في مقال نشره عام ١٩٥٧ ، حول « القومية العربية والمفهوم القومي » . في هذه
المقالة يوسع هذه الافكار ، ولكن القومية العربية تبقى بالنسبة له تعبيرا عن « الفكرة
العربية الخالدة » ، وتبقى كذلك وفقا لتعبيره « حقيقة بديهية » ، وهي بهذا المعنى
لا تحتاج الى اي برهان نظري ، لانها على الاقل مرادفة للوجود العربي المتصل ،
ولا جدوى من نفيه او ملاحظة وجوده . ومن ناحية ثانية فانها في الوقت ذاته ذات
محتوى متطور يستدعي تعريفا متلائما مع كل مرحلة . هذا المستوى الذي يعبر عن
القومية العربية في شروط الزمان والمكان هو ما يطلق عليه ميشال علق اسم النظرية
القومية .

اذن القومية هي من ناحية مظهر من مظاهر الفكرة العربية الخالدة ، وهي من
ناحية ثانية المضمون المحدد حاليا « بالوحدة والحرية والاشتراكية » .

ويصرح علق انه وفقا لهذا التمييز « تتسع القومية العربية لكل هذا الواقع
الغني الممتد عبر عصور التاريخ في جميع اقطارنا . فهي تحتضن هذا التاريخ وتتغذى
به ، وتؤلف من عناصره المختلفة تجسيرة واحدة موحدة » ، و « ان الصفة العربية
المشتركة التي وحدت بين هذه العناصر جميعا استمرت دون انقطاع . وكانت اللغة
العربية أبرز عنوان لهذا الاستمرار بما تتضمنه اللغة عادة من وحدة في التفكير وفي

(١) أنظر « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٣٣ .

(٢) أنظر ، « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » ، ص ٢٣ .

المبادئ والمثل « . ولا يعبر عفلق سوى اهتماما ثانويا الى تأثير « العنصر والدين والتاريخ » في تكوين القاعدة الاساسية للوعي القومي العربي . المهم في نهاية الامر هو « المعنى الذي نستخرجه من كل ذلك في مرحلتنا الحاضرة ، مرحلة انبعاث وخلق المستقبل العربي » . وهذه المرحلة تدع في المقام الثاني معظم المظاهر السلبية وحتى الايجابية للقومية و « ترتقي بنا بمعنى من المعاني الى ما هو اعلى من المفهوم العنصري والديني والتاريخي ، وكذلك الى ما هو اسمى من المفهوم الاممي المجرد » .

بهذا التمييز تتوفر للقومية العربية ما هو عام وخاص في الوقت ذاته . وهذه القومية لا تنطوي مثلا على أي نفي للتراث الفرعوني أو أي نزعة انعزالية بالنسبة للحضارة الانسانية . بل على العكس من ذلك انها تنطوي على « الحد المعقول من التجريد الذي يجعل المصري والسوري واليمنى عربا » . ولكن ذلك لا يمنع العربي من ان يكون انسانا ، وأن يساهم في رسالة مشتركة مع بني جنسه . وعلى الرغم من هذه العمومية فان القومية العربية تتمتع بشخصية خاصة . وهي لكي تتمثل التراث المتنوع ، وتتفاعل مع الحضارة الانسانية ، ينبغي أن تعيد تكوين كيائها القومي في الدرجة الاولى ، وعلى هذا الاساس يمكنها أن تقيم علاقاتها وترسي تعاونها مع الامم الاخرى (١) .

اما منيف الرزاز ، الامين العام الثاني للحزب بعد عفلق ، فانه حول هذه النقطة ينطلق من افكار هذا الاخير ليشدد على مضمون القومية العربية . هذه القومية تنطوي في نظره على ناحيتين : « الشكل والمضمون » . الشكل هو « الوجود العربي » ، هذا الوجود الذي يشكل أمة واحدة تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي ، ويؤلف حضارة مشتركة ساهمت في صنعها اللغة وكذلك التاريخ والدين والثقافة . اما المضمون فانه في المرحلة الراهنة مرتبط بالنضال ضد الامبريالية ، وبالنضال من أجل الاستقلال الوطني والحياد الايجابي . ولكي يتحقق هذا المضمون ينبغي أن يكون على مستويين : مستوى أفقي ومستوى عامودي . يشير المستوى الاول الى توحيد البلدان العربية سياسيا واقتصاديا في دولة واحدة ، ويركز المستوى الثاني على المعركة التي ينبغي أن تخاض ضد الطائفية والعنصرية والقبلية (٢) .

القومية والعروبة والانسانية

قبل انهاء هذا العرض عن القومية العربية ، من المفيد اضافة كلمة عن علاقتها بالانسانية . كثيرا ما نصادف في كتابات البعث تعابير مثل : « القومية العربية هي الانسانية » و « القومية الحقيقية هي في الانسانية الحقيقية » وغيرها من التعابير . وهناك مقالات عديدة تحاول أن تصل بين التيار القومي والتيار الانساني ، وتبرهن بالتالي على أن الصفة الانسانية ملازمة للقومية العربية . ويبرز في هذه الكتابات

(١) أنظر مقال « القومية العربية والنظرية القومية » في « حول القومية والاشتراكية » ،

ص ١٤ - ١٩ .

(٢) أنظر « القومية العربية : اطارها ومحتواها » ، المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٣١ .

تفاؤل مبالغ فيه بعض الشيء . واذا ما حاولنا ان ننظر الى الموضوع عن قرب يساورنا شعور بأن البعثيين عندما يؤكدون على الطابع « الشامل والانساني » لقوميتهم ، انما يقصدون شيئا آخر في منظورهم . ولقد لاحظنا أن ميشال عفلق بعد أن رفض أي ميل لتحليل القومية العربية وتعريفها ، قد حاول فيها بعد أن يجعل منها نظرية عامة للحياة ونظاما للمجتمع حتى يمكنها ان تواجه « الفلسفات الغربية » . ولكن ما هو المقصود بهذه الفلسفات ؟ الفلسفة المعنية هنا هي الماركسية . ولاعتراض مسيرة هذه الفلسفة ، وتأثيراتها على الشباب ، ينبغي أن تقوم في مواجهتها فكرة لا تقل عنها « كونية وشمولية » وكانت الانسانية . وهكذا فان انسانية القومية العربية لا يمكن أن تفهم الا من خلال معارضتها وصراعها ضد المفهوم الاممي للشيوعية . وفي كل مرة يرد فيها الحديث عن المظهر الشمولي أو الانساني للقومية العربية ، فان ذلك يعني عمليا الوقوف ضد ذلك « المفهوم الخطر » للماركسية ، واثبات أن القومية العربية ليست معادية للانفتاح على العالم الخارجي . يضاف الى ذلك بالطبع الوضع السياسي والتاريخي للعرب وما يتضمنه من الاحتلال والسيطرة الاجنبية . ولطالما ردد حزب البعث أن العرب اذا كانوا اليوم يصرون على ألا تكون قوميتهم قومية عنصرية ، فان ذلك يعود بالتحديد الى طبيعة تجربتهم الخاصة والمرة . ولكم عانى العرب من العنصرية والاضطهاد والاستبداد (١) !

لهذا السبب فان حركة القومية العربية لا يمكن أن تكون ، كما يتصورها البعث ، الا « حركة ايجابية » ، حركة تحرر تتنافى مع التمييز الاجتماعي والاستعلاء الطبقي او السيطرة السياسية . ومن ناحية ثانية ، فان العودة الى « الاصاله » ، والى « النفس » العربيتين ، تأخذ في مفهوم البعث أهمية رئيسية . ولكن هل يعني ذلك ضرورة قطع اية علاقة مع العالم الخارجي ؟ على العكس من ذلك ان استعادة الشخصية العربية بالنسبة للبعث هي الطريق الوحيد للانفتاح على العالم . ولا يمكن ان تقوم علاقة الانسان العربي مع « الآخرين » بطريقة خصبة وفاعلة الا بقدر ما يزيد من تعميق وحدته الخاصة وكيانه القومي . وهكذا فان أي حل للمسألة القومية مثلا ، ووفقا لما يراه البعث ، ينبغي أن يبحث عنه في عمل منبثق من الداخل ، ومتجه نحو الخارج ، وليس العكس . وعندما تعي الامة العربية فعليا شخصيتها الخاصة ، وتسعى بالتالي الى تحقيق ذاتها ، فانه في تلك الفترة فقط تتوثق صلاتها مع الامم الاخرى .

اما فيما يتعلق بمفهوم الامة ، فان النظرة الشيوعية تعتبرها مرحلة من المراحل التاريخية ، تنتج بالدرجة الاولى عن التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع . غير ان ميشال عفلق يجيب عن ذلك قائلا : « لم يظهر لنا التاريخ الانساني بعد أن القومية شيء طارئ ، عابر ، سطحي ، يمكن أن يتلاشى تبعا لتبدل الظروف السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية ، بل ان ما يرينا اياه التاريخ هو أن القومية تتغلب على شتى التبدلات السياسية والاجتماعية وغيرها ، وتظل حية حتى في حالة ضعفها وتراخي

(١) انظر المرجع السابق ، ص ١٧ .

روابطها وغموض وغيها النفسي . والنظرة المدققة المتعمقة ترينا ان القومية وان كانت تتأثر وتتغذى بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، الا انها تظل اعمق من هذه العوامل ، وارسخ قدما ، وابعد غورا في التاريخ ... » .

وهكذا فان الامة ، والوعي القومي ، لا ينبغي أن يفهما — وفقا لما يراه علق — كمرحلة من مراحل التطور التاريخي ، أكثر رقيا وانسانية . والانسانية ، ماذا تعني ان لم تكن مكونة من مجموع الامم ؟ وكلما وعت هذه الامم شخصيتها الخاصة كان اسهامها في الحضارة الانسانية أكبر ، وتعاونها فيما بينها أقوى . ما يقوله علق ويؤمن به هو « ان وجود شخصية للامة ، واضحة متميزة ، نامية وناضجة ، هو الشيء الايجابي المثير الخيّر الذي يساعد على التعاون بدلا من أن يعوقه ، (...) اذ أن الذي لايعرف نفسه لا يستطيع أن يعرف غيره ، والشعب الذي لا يحس بشخصيته ، وبالروابط التي تربط افراده بعضها الى بعض ، من العبث أن يشعر بروابط تتطلب جهدا أكثر وتعمقا أكثر » (١) . وعبر هذا الوجود الواعي للذات ، يمكن أن يتم الانفتاح على « الآخرين » واعطاؤهم أفضل ما فيها .

ولكن تاريخ القوميات يثبت عكس ذلك تماما . فالكوارث التي تعرضت لها الانسانية تجد تفسيراً لها في الصراع حول النفوذ ، وسيطرة الامم بعضها على البعض الآخر . هذه النقطة يوضحها علق على النحو التالي : هناك نوعان من القومية : النوع الجيد ، والنوع السيء « وكل ما ظهر في تاريخ القوميات ، بفعل التعصب والاضطهاد والاستعمار ، نتج عن التسليم منذ البدء بفصل القومية عن الانسانية ، أو عن البدء بالقومية للوصول في مرحلة لاحقة الى الانسانية » (٢) .

اما حزب البعث فانه ينبذ القومية المتعصبة والشيوعية الاممية في آن معا . وهو منذ انطلاقة يربط « بين القومية والانسانية حتى لتكاد تصبح احداها مرادفة للآخرى » (٣) . وهكذا فان صلة وثيقة تقوم بين القومية العربية والانسانية . ووفقا لهذا المنطلق لا تعود الانسانية مرحلة أرقى من القومية ، ولا تعتبر هذه مجرد مرحلة نمو الانسانية . فالانسانية تكمن في القومية ، وهي ليست قبلها ولا بعدها ، ولا انفصال بين الاثنين ، بل هناك قومية انسانية من ناحية ، وقومية منحرفة ومشوهة من ناحية أخرى (٤) .

هذه الافكار ، أو ما يشابهها ، نجدها أيضا عند مثقف بعثي آخر هو عبدالله عبد الدائم ، وقد تضمنتها مقالات ثلاث صدرت في آب (اغسطس) ١٩٤٦ في جريدة

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢٤ .

(٢) أنظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ص ٢٥٨ .

(٣) أنظر ميشال علق ، « معركة المصير الواحد » ، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٥٩ ص ٥٠ - ٥٣ .

(٤) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ٢٥٨ .

« البعث » وحملت العناوين التالية : « فكرتنا مطلقة » ، « فكرتنا حية » ، « فكرتنا حية ومطلقة » . ولكن ما هو المقصود بهذه الكلمات الثلاثة : فكرة ، مطلقة وحية ؟

الفكرة هنا هي القومية العربية . وعندما نقول أن هذه الفكرة هي مطلقة فمعنى ذلك أن هذه القومية تكافح ضد كافة « القوميات الاقليمية » من سورية ولبنانية ومصرية الخ . . . وهي في الوقت نفسه ليست انكفاء على النفس ، واعتصاما بالرغص . بل انها تنزع الى المستوى الكوني ، وتطمح الى الانسانية . أما كلمة « حية » فانها تدل على أن هذه القومية تضاربة الجذور في الواقع المادي المحسوس ، وهي بالتالي تلبى تماما حاجاته ومطامحه . وبهذا المعنى فانها تجد نفسها في مواجهة « نزعة أممية خاطئة » ، اذ ان الاممية الشيوعية ، بمواقفها المجردة ، لا تستطيع أن تتلمس الحاجات الحقيقية والتطلعات القومية للمجتمع العربي (١) .

الوحدة العربية

ان هناك أمة عربية واحدة . وهي حقيقة قائمة ينبغي أن تكون موضعاً لإيماننا ، موضوعاً للمناقشة والتعريف . وينص المبدأ الاول من « دستور الحزب » على أن « العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في مقدراتها » . والقومية العربية ، كتيار روحي بالدرجة الاولى ، يعبر عن وعي هذه الأمة ، وتنزع الى استعادة الشخصية العربية الموحدة .

ويشكل الوطن العربي ، على الرغم من تجزئته الى دول مختلفة ، وحدة ثقافية وسياسية واقتصادية لا تتجزأ . ولا يمكن لأي بلد عربي أن يستكمل شروط حياته الخاصة بمعزل عن البلدان العربية الاخرى . وجميع الفروقات القائمة حالياً ، على مختلف المستويات ، بين هذه البلدان تحمي وتزول بيقظة الوجدان العربي . على هذا النحو الجازم القاطع طرحت قضية الوحدة العربية في دستور الحزب الصادر عام ١٩٤٧ (المبدأ الاساسي الاول) . ولالقاء مزيد من الضوء على هذه الناحية ينبغي الرجوع ايضا الى كتابات البعثيين حول هذا الموضوع ، وبشكل خاص كتابات ميشال عفلق .

الواقع ، ان الوحدة العربية ترتدي أهمية خاصة في أيديولوجية البعث . أكثر من ذلك ، انها تنطوي بحد ذاتها على قيمة جوهرية . وهي « فاعلة خلاقة » و « ثاني لتزليل التشويه ، وتغير الواقع وتكشف عن الاعماق ، وتطلق القوى الحبيسة ، والنظرة السليمة » (٢) .

في عام ١٩٥٢ ، وفي مقال يحمل عنواناً له دلالة : « الوحدة العربية هي الصفة

(١) انظر « أحاديث البعث العربي » ، ص ٩٣ - ١١٢ .

(٢) انظر « حول القومية والاشتراكية » ، ص ٤٤ - ٤٥ .

الميزة للبعث العربي « يحذر ميشال عفلق البعثيين من عدم ادراك الاهمية الرئيسية للوحدة العربية . لانهم بذلك يجدون أنفسهم منجرفين في تيارات عقائدية وسياسية لا علاقة لها مع تفكير البعث العربي . اذن الصفة الوحدية هي الميزة للحزب ، « ولئن كان قد تسمى بالبعث العربي فليس ذلك لانه اول حزب آمن بالوحدة العربية فكرا وعملا ، وجعل تنظيمه على أساس عربي شامل فحسب ، بل لانه آمن منذ البدء ان كل نظرة ومعالجة لمشاكل العرب الحيوية في أجزائها ومجموعها لا تصدر عن هذه المسئلة : « وحدة الأمة العربية » تكون نظرة خاطئة ومعالجة ضارة » (١) .

وانسجاما مع تفكيره « المثالي » حول هذه النقطة ، يذهب عفلق الى ما هو أبعد من ذلك . فهو يرى ان التمزق السياسي للعالم العربي يرجع أساسا الى فقدان « الوحدة الروحية » والى الجمود الذي أصاب « الشخصية العربية » منذ زمن بعيد . من هنا كانت « الوحدة الروحية » ذات أهمية قصوى في نظر البعث ، وهي تشكل حجر الزاوية في تجديد الوحدة القومية والسياسية . ويضيف عفلق : « لا يمكن تحقيق الوحدة العربية تحقيقا جديا ومتينا صامدا للزمن الا اذا حدث انبعاث روحي في المجتمع العربي » . غير ان حزب البعث ، من ناحية أخرى ، ووفقا لهذا المنطق ، لا يستهدف من وراء تحقيق الوحدة العربية احراز القوة « المادية » أو « العسكرية » . على العكس ، ان هذه الوحدة لا تنطوي « على أية مصلحة مادية على الاقل في المدى القصير والمتوسط » . انها « ايجابية كلها ، وروحية قبل ان تكون مادية (...) تخاطب العقل والايمان العميق ، وتطلب التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل » .

بهذه اللهجة « الصوفية » يدعو مؤسس البعث ومفكره كل قطر عربي أن يتصرف لا على أساس أنه كيان سياسي مستقل ، بل على أساس أنه من الناحية المعنوية والروحية جزء مندمج في كل . وهو يؤكد على أن « النظرة الصحيحة الى الوحدة هي ان يكون أساس النهضة العربية الجديدة ... أساس الانقلاب العربي المنشود قائما على هذا المبدأ الذي لا يجوز التفريط أو التهاون فيه : بأن العرب أمة واحدة ، وبأنهم في أي جزء من أجزائهم ... في أية مشكلة تعترض أي جزء ، يجب أن يشعروا ويفكروا ويعملوا بهذا المبدأ ... بهذا التصور ... بأنهم ان لم يكونوا عمليا موحدين فانهم روحيا موحدون ، وانهم يعالجون مشاكلهم على أساس انهم سائرون نحو الوحدة ويعملون بجد وبنضال » (٢) .

ولكن هل ستؤدي الوحدة العربية الى أن يفقد كل قطر عربي شخصيته الخاصة؟ الجواب في نظر عفلق هو أن أي قطر عربي اذا بقي منفصلا ومعزولا عن الاقطار الأخرى ليس له ، ولا يمكن أن يكون له « شخصية خاصة » ، بل ان شخصيته في هذه

(١) انظر « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٢) انظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ص ٢٢٩ وما يليها و ص ١٣٨ - ١٤٠ .

الحالة تكون مشوهة . فالوحدة تؤكد شخصية كل قطر عربي وتعمقها ، وتعيد اليها « اصلتها » ، وتصهرها في بوتقة الكل (١) .

لقد عرف العالم العربي تيارات مختلفة تدعو للتجمع السياسي ، وكانت هذه التيارات تظهر من وقت الى آخر ، ولكنها لم تكن تخلو من روح السيطرة في هذا البلد العربي أو ذاك ، وسواء كان هذا البلد خاضعا للنفوذ الغربي أو متحررا منه . هذا النوع من الوحدة العربية رفضه حزب البعث بعد شيء من التردد . غير ان التيار الاخطر في نظر عفلق هو التيار الشيوعي ، وعلى الاخص تيار الحزب الشيوعي السوري - اللبناني . ففي اعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٤ احتدمت المناقشات والخلافات حول الوحدة العربية وطريقة تحقيقها بين البعثيين والشيوعيين . وكان هؤلاء يعتبرون ان حزب البعث ، على الاقل في تلك المرحلة ، يلعب عن وعي أو غير وعي لعبة الاستعمار ، نظرا لما كان يبديه من الحاح متشنج على الوحدة العربية . لقد كان البعث في نظرهم يحول انتباه الجماهير العربية عن مشكلتها الاولى وهي تعزيز الاستقلال السياسي للبلدان العربية ، والنضال ضد النفوذ الامبريالي في المنطقة . فالشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن تتوفر - في نظرهم - الا بعد ان ينتزع كل قطر عربي استقلاله ، ويتخلص من النفوذ الاستعماري . وبعبارة أخرى فان وحدة البلدان العربية هي مرحلة أعلى من مراحل النضال ضد الامبريالية .

لم يكن ميشال عفلق ولا البعث من وجهة النظر هذه على الاطلاق ، على الاقل في تلك الفترة . فهما على العكس من ذلك تماما ، ينظران الى الوحدة العربية باعتبارها فكرة وعملا في آن معا . وبالتالي فانها ليست محصلة نضال البلدان العربية من اجل الاستقلال والحرية أو من اجل تطبيق الاشتراكية . بل هي فكرة جوهرية ، اولية ، تبعث على النضال وتوجهه من اجل الاستقلال والحرية والاشتراكية .

يقول عفلق : « كما ان الوحدة العربية فكرة جوهرية لها وعيها الذي يجب ان يوضح ويعمم حتى يلهب النفوس ويقوم التفكير ، فهي كذلك عمل له تنظيمه الذي يجب ان يحكم ويتسع حتى يسيطر على الظروف ويقلب الاوضاع . اذن فليست الوحدة عملا آليا تتم من نفسها نتيجة للظروف والتطور ، فالظروف لا تخدمها ، والتطور قد يسير معاكسا لها نحو تبلور كاذب للتجزئة » (٢) .

ولكن في الحالة الراهنة للبلدان العربية ، الا يوجد عقبات تعترض اقامة الوحدة العربية ؟ واذا كان الامر كذلك ، ماذا يقترح عفلق لتجاوز هذه العقبات ؟

حول هذه النقطة ، كما هو الحال بالنسبة لنقاط أخرى كثيرة ، يبالغ عفلق في التفاؤل . انه يعترف بالطبع بوجود مشكلات عديدة تقف حجر عثرة امام تحقيق الوحدة

(١) انظر « حول القومية والاشتراكية » ، ص ٤٥ .

(٢) انظر « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٢٦ - ٢٨ .

العربية ، وبوجود فروقات بين الاقطار العربية تتعلق باوضاعها الخاصة ، وظروفها الخارجية والداخلية . ولكن على الرغم من ذلك ينبغي عدم النظر الى هذه المشكلات وكأنها صعوبات لا يمكن تجاوزها . والمخرج من ذلك كله هو بكل بساطة ان يقتصر عمل كل قطر لحل مشكلاته الخاصة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالنضال من أجل الوحدة العربية . ومعنى ذلك ، بعبارة أخرى ، ان العمل من أجل هذه الوحدة ينبغي ان يبدأ « منذ البدء ومع وجود الاستعمار والاستغلال الاقطاعي والانظمة الرجعية » . وبما أن الوحدة العربية « فكرة فاعلة وخلاقة » فان تحقيقها يتطلب شرطين اثنين : الشرط الاول هو التوحيد التنظيمي للنضال الوحدوي على صعيد الوطن ككل . والشرط الثاني هو ان الوحدة قبل ان تصل الى مرحلة البناء السياسي ينبغي ان تتم في « جو نفسي وروحي » (١) .

هذه هي الخطوط العريضة الاساسية لمفهوم حزب البعث للوحدة العربية في ١٩٥٢ - ١٩٥٥ . ولكن بعد هذا التاريخ نلاحظ بوضوح بعض التغير في أسلوب ومضمون الايديولوجيا الوحدوية للبعث . وهنا يمكننا أن نلاحظ التأثير الحاسم لثلاثة تيارات سياسية : الحركة الشيوعية التي أخذ عنها البعث في صراعه معها بعض الشعارات وصبغها بالصبغة العربية الوحدوية ، والصعود المتسارع للنظام الناصري ، واخيرا تيار باندونغ ، وظهور الحركات الوطنية في أفريقيا وآسيا على مسرح الاحداث .

على صعيد الوحدة العربية لم يعد انجازها رهنا « بالانقلاب الروحي » بل بفعل الجماهير الشعبية والنضال ضد الاستعمار . في مقال لعفلق صدر عام ١٩٥٧ بعنوان : « نضال الوحدة هو نضال الجماهير » تبقى الوحدة ذات أهمية رئيسية في نظره ، ولكنه هذه المرة يشدد على ضرورة أن تكون تعبيرا عن نضال العرب في المرحلة الراهنة من أجل الحرر الكامل من الاوضاع السياسية والاجتماعية المتأخرة والجائرة . في هذا المقال يقول عفلق : « الوحدة ينبغي ان تكون تعبيرا عن النضال ضد الاستعمار ، والاضطهاد الداخلي ، والاستغلال الطبقي ، والتخلف ، والجمود الفكري » . ويضيف : اذا كان التيار الوحدوي العربي في الاعوام الاخيرة قد أظهر « جانبه الحر والتقدمي والانساني » فان ذلك يعود الى تأثير الجماهير الشعبية . وبما أن الدسائس والتدخلات « الامبريالية » تشكل العائق الرئيسي امام الوحدة العربية ، فان تحقيق هذه الوحدة يمر بالضرورة عبر النضال ضد هذه القوى وضد مرتكزاتها على الصعيد الداخلي . ويتابع عفلق قائلا : « ان كل خطوة يخطوها شعبنا على طريق التحرر من الاستعمار يقوي ذلك الاندفاع نحو الوحدة » .

وجاءت حرب الجزائر في تلك الفترة لتدعم وجهة نظر عفلق وتعطي من هذه الناحية مثلا واضح الدلالة . « كذلك وبنفس الدرجة من القوة والحياة نرى نضال

(١) أنظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ص ٢٢٩ وما يليها .

شعبنا في الجزائر ، الذي انعدمت كل البراهين على مقومات القومية العربية ، فسر وحده برهان كاف على حيوية هذه الامة ، وهذا البرهان حمل معه بطبيعة الامر ويدور تعمد فكرة الوحدة . وكلما سجل خطوة الى الامام قويت فكرة الوحدة العربية » .

باختصار ، بمجرد أن تكون الوحدة العربية استجابة « للحاجات الحيوية للشعب العربي » ، وتعبيرا عن نضال الجماهير الشعبية ضد الاستعمار ، يبتعد « نهائيا » التيار الوحدوي عن كل موقف « تعسبي وانعزالي ورجعي » (١) .

ولكن اذا كان عفلق يصرح بأن الجماهير الشعبية هي التي تشحذ النضال من أجل الوحدة العربية ، الا أنه لا يتعرض اطلاقا الى الكيفية والاسلوب الذي ينبغي اعتماده لتشييد الوحدة .

ومهما يكن من أمر فانه بالامكان ايجاز تطور المفهوم البعثي للوحدة العربية بمرحلتين متميزتين : في المرحلة الاولى (١٩٤٠ - ١٩٥٠) يتحدد هذا المفهوم بهذه الكلمات : لنحقق الوحدة العربية بأي ثمن . في المرحلة الثانية (١٩٥٥ - ١٩٥٨) يركز هذا المفهوم على النضال ضد الاستعمار ودور الجماهير الشعبية . ولكن بعد فشل الوحدة بين سوريا ومصر التي تحققت عام ١٩٥٨ أخذ شعار البعث : التحقير الديمقراطي والشعبي للوحدة ، يشق طريقه ...

البعث ومسألة الاقليات القومية والدينية

في البدء تجدر الإشارة الى أن هذه المسألة لم تستأثر باهتمام البعث حتى فترة قريبة ، كما أن كتاباته حول هذا الموضوع نادرة للغاية . ولكن في مقاله « القومية حب قبل كل شيء » الذي يعود الى عام ١٩٤٠ ، ألم يصرح ميشال عفلق بأن القومية ظاهرة طبيعية ، وأن « الذي يشعر بقديسيته ينقاد في الوقت نفسه الى تقديسها عند سائر الشعوب » (٢) ؟

الحقيقة أن ذلك يعني ، في أحسن الحالات ، الحركات القومية الخارجية أكثر مما يعني الاقليات القومية المختلفة في العالم العربي . أن الوطن العربي الذي حدده البعث هو في الواقع موطن لاقليات قومية ودينية متعددة . فالعراق وسوريا ولبنان والمغرب اقطار عرفت في عصور مختلفة ، وتعرف الآن ، توترات ونزاعات من النوع القومي والطائفي ، وتكفي الإشارة الى أن الحركة الاسلامية مثلاً قد أثارت القلق لدى الطوائف الدينية الأخرى . وكذلك فإن القومية العربية المتعصبة قد أثارت ردود فعل عدائية وأحيانا عنيفة عند الاقليات القومية الأخرى .

(١) أنظر « حول القومية والاشتراكية » ، ص ٣٩ - ٤٥

(٢) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ٢٩ .

وهما يكن من أمر فان علق لم يتناول هذه المسألة الا بعد ١٩٥٥ ، اي قبل وصول الحزب الى السلطة ، في مقال عنوانه : « قوميتنا المتحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية » . في هذا المقال يحاول الاستاذ ميشال أن يحدد موقف البعث من هذه المسألة ، ويحاول أن يقترح بشأنها بعض الحلول .

في البدء يتصدى مفكر البعث ، على الصعيد النظري ، لمفهوم القومية « المتعصبة والرجعية » ويعتبره « خطرا كبيرا » على الأمة العربية . لان مفهوما كهذا يغذي مختلف انواع الاختلافات بين الشعوب بدلا من أن يلغيها . والعروبة اذا ما فهمت على انها تأكيد على تفوق العنصر العربي ، فانها لن تؤدي الا الى اثاره ردود فعل متلاحقة في اوساط الاقليات القومية المختلفة . وهكذا فانه يصبح من الطبيعي أن يتخذ الاكراد والاشوريون والارمن ، على سبيل المثال ، موقفا معاديا من القومية العربية المنفلقة والمتعصبة .

ويؤكد منظر البعث ، فيما بعد ، على أن القومية « الاستبدادية والتعصبية » ، وكذلك الدعوة الى الوحدة الاسلامية ، والتيارات الطائفية الاخرى قد منيت بالفشل . ولكن على الرغم من ذلك تبقى مسألة الاقليات القومية والدينية مطروحة وبحدة في العالم العربي . فالمشكلة الكردية ومشكلة البربر والمشكلة الطائفية في لبنان ، حتى لا نذكر سوى أهم المشكلات ، تستدعي حولا مستعجلة وجذرية .

كيف تحل « عروبة » البعث هذه المشكلات وفقا لما يراه علق ؟ هذه المشكلات تجد حولا لها في اعطاء القومية مضمونا اشتراكيا وديمقراطيا . فالاشتراكية والديمقراطية هما « ضمانتان » لمنع القومية من الانحراف . وبمجرد أن تسلك القومية طريق الاشتراكية فان ذلك يدل أيضا على انها تنبذ كل مفهوم تعصبي ، وتنظر الى الشعب بمجموعه « دون تمييز بين المسلم والمسيحي ، والعربي والكرد ، أو البربري » لان القومية لا يمكن أن تكون تعصبية واشتراكية في الوقت نفسه . فالاشتراكية ، كما كتب علق ، من حيث مضمونها الفلسفي تقوم في الواقع على الغاء اي تمييز واستغلال وسيطرة جماعة على أخرى .

وجوابا عن سؤال حول الاسباب التي تدفع الاكراد الى اظهار حذر وحتى عدااء للعروبة ، يؤكد ميشال علق أن ذلك يعود الى حد كبير الى « الدعاية الاستعمارية » المركزة التي تسعى منذ أكثر من نصف قرن الى زيادة الشقة ، ليس فقط بين العرب انفسهم ، بل بينهم وبين السكان الآخرين من غير العرب ، أي منذ أن كانت آسيا العربية موزعا للخلاف بين الانكليز والفرنسيين .

ويتساءل علق ، ألم يعيش الاكراد منذ مئات السنين جنبا الى جنب مع العرب ؟ أكثر من ذلك ألم يلعب الاكراد دورا بارزا في التاريخ العربي ، ويدافعوا عن الارض العربية ضد الغزاة ؟ (يشير بذلك الى دور صلاح الدين الايوبي الكردي الاصل) . والحقيقة ان ما يصبو اليه الشعب الكردي ، في تقدير علق ، هو تأمين « حياة كريمة » والحصول على حقوقه المدنية وكذلك القيام بواجباته . وهذا ما يصبو اليه أيضا الشعب العربي .

أما بالنسبة لقضية البربر في المغرب ، فإن عفلق يقر بالتأكيد بوجود « عنصر بربري » ، ولكن هذا العنصر يرتبط ، منذ فتح العرب المغرب على الأقل ، بروابط متينة وحميمة مع العرب ، خاصة وأن المغرب العربي يجمعه « دين وثقافة ولغة مشتركة » ، وكذلك مصالح مشتركة . وإذا طغت على العلاقات بين العرب والبربر بعض الخلافات والتوترات فإن ذلك قد أوجدته بصورة مصطنعة فرنسا الاستعمارية أثناء احتلالها لشمال أفريقيا . ويؤكد عفلق أن عروبة البعث في المرحلة الراهنة هي التي تستجيب لمطامح البربر ، وتتيح لهم العيش بحرية وكرامة . وكذلك فإنهم لن يصبحوا أقلية صغيرة بل « جزءا من أمة واسعة منتشرة في الشرق والغرب » تضمن المنفعة والرغاهية .

أما فيما يتعلق بلبنان فإن مفهوم العروبة يبقى لسبب أو لآخر ملتبسا مع فكرة الاسلام . هنا يصب الامين العام لحزب البعث هجومه على بعض « المسيحيين المتعصبين » الذين يستغلون الانقسام الطائفي ، ويحاربون تيارات الفكر العربي . بحجة أن العروبة تعني سيطرة الدين الاسلامي . يهاجم عفلق هؤلاء ويمر مرّاً الكراه على الاخطاء التكتيكية والايديولوجية الخطيرة التي وقعت فيها التيارات القومية العربية المختلفة ، ودون أن يشير الى الجماعات الاسلامية الصغيرة المعروفة بتعصبها . ويتساءل أخيرا : « هل ينبغي أن نستنتج أن لبنان ليس عربيا لأن فيه مسيحيون غدام الاستعمار بالافكار الخاطئة ؟ » على العكس ، ان واجب البعث ، كما يراه عفلق ، هو أن يفسر العروبة للبنانيين المسيحيين باعتبارها تؤدي إلى ما يطمحون اليه من أهداف . أي الى التخلص من الاضطهاد الديني .

وفي التحليل الاخير يطرح عفلق مسألة الاقليات القومية أو الدينية في سياق الصراع بين المضطهد (بكر الهاء) والمضطهد (بفتح الهاء) ، والمستغل (بكر الغين) والمستغل (بفتح الغين) . والحقيقة أنه لم يكن يركز على وجود أقليات قومية أو دينية مغلوبة على أمرها ، بل على وجود أقلية ضئيلة مضطهدة ومستغلة من جهة ، ووجود غالبية ساحقة يقع عليها الاضطهاد والاستغلال من جهة أخرى . لذلك فإن حل المشكلات التي تعاني منها الاقليات ينبغي البحث عنه في القضاء على كل أنواع الاضطهاد والاستغلال . وبذلك تزول أسباب الفرقة العنصرية أو الدينية بين المواطنين . فالأكراد بإمكانهم تعلم لغتهم القومية شرط ألا يشكوا « خطرا على الدولة العربية » ، وكذلك الشأن بالنسبة للطوائف المسيحية فبإمكانها أن تمارس شعائرها الدينية ، وذلك في إطار الثقافة العربية العامة » (١) .

غير أن الأمور ليست من البساطة على النحو الذي تصوره الاستاذ عفلق . فهذه المشكلات معقدة للغاية ، ولا يمكن حلها بالمواقف النظرية والتحليلات المجردة . ولقد جاءت التطورات السياسية في العالم العربي فيما بعد لتتفي هذا النوع من التحليلات النظرية . ولقد تنبه البعث نفسه الى ذلك .

(١) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ١٦٣ - ١٧١ .

الفصل الخامس

مفهوم البعث للاشتراكية العربية

لمحة خاطفة عن نشأة الحركة الاشتراكية في العالم العربي

بصورة مبسطة جدا ، يمكن تقسيم تغفل الفكر الاشتراكي في العالم العربي ، وتكوين المجموعات والاحزاب الاشتراكية فيه ، الى ثلاث مراحل كبيرة . تمتد المرحلة الاولى من نهاية القرن التاسع عشر الى العشرينات ، وتضم المرحلة الثانية فترة ما بين الحربين بما في ذلك فترة تأسيس الاحزاب الشيوعية ، وأخيرا تبدأ المرحلة الثالثة مع الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تظهر الاحزاب الاشتراكية القومية .

المرحلة الاولى او تأثير النزعة الانسانية الغربية

في هذه المرحلة أثرت الاحتكاكات مع الحضارة الغربية خلال القرن التاسع عشر ، وبشكل خاص في بداية القرن العشرين ، على الفكر العربي بصورة عامة ، وأثارت فيه وعيا على التيارات العلمية والسياسية والثقافية المزدهرة في أوروبا (١) .

لقد تأثر المثقفون العرب الشبان أثناء تلقيهم العلم والمعرفة والافكار الجديدة في الغرب بالتيارات الاشتراكية ، وبشكل خاص بالاشتراكية الانسانية او « المثالية »

(١) أنظر ،

وأنظر أيضا للكاتب نفسه الترجمة العربية « المثقفون العرب والغرب » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧١ ، (وخصوصا الفصل الرابع من ص ٦٤ الى ص ٧٥) . أنظر أيضا رفعت السعيد ، « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ » ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٢ ، من ص ٦١ الى ص ٧٤ .

(اليوتوبية) . وبعد عودتهم الى بلادهم شرعوا في نشر افكارهم الانسانية والاشتراكية . سواء عن طريق المنشورات الثقافية أم عن طريق عملهم السياسي . وشهدت مصر بشكل اساسي النشأة الاولى لهذه الافكار . وكان شبلي الشميل ، اللبناني الاصل ، والمقيم في مصر منذ ١٨٨٥ ، من اوائل العرب ، ان لم يكن اولهم في نشر الافكار الاشتراكية (١) . وفي الفترة نفسها ظهر « الحزب الاشتراكي المبارك » في مصر عام ١٩٠٨ . وكان رئيسه الدكتور محمد جمال الدين يطالب منذ عودته من فرنسا بتحسين اوضاع الفلاحين . واخيرا فان المفكر الشهير ، والكاتب الاشتراكي الرائد ، سلامة موسى ، كان ينتمي الى الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تنهل من « الجمعية الغابية » (٢) . ومن خلال كتابه عن الاشتراكية عام ١٩١٢ ، وتأسيسه الحزب الاشتراكي عام ١٩٢٠ ونضاله السياسي من أجل الديمقراطية ، طبع فكره عمر الاشتراكية الانسانية في العالم العربي (٣) .

المرحلة الثانية او التأثير الماركسي

تبدأ هذه المرحلة منذ نجاح ثورة اكتوبر في روسيا ١٩١٧ وتأسيس « الكومنترن » . وفي اثنائها كان نشر الافكار الماركسية او شبه الماركسية ، يتم من خلال المثقفين . الذين جذبتهم هذه التجربة الثورية الجديدة ، واثارت حماسهم . وهكذا فقد شهدت مرحلة ما بين الحربين ، تأسيس عدد كبير من الجمعيات والحلقات والمجلات الادبية ، في مختلف المناطق ، بواسطة المثقفين الماركسيين او التقدميين . مما ساعد فيما بعد على نشأة الاحزاب الشيوعية (٤) . وضمن هذا السياق تم تكوين الاحزاب الشيوعية العربية . مثلا في سوريا ولبنان تم تأسيس الحزب رسميا عام ١٩٣٠ وفي العراق عام ١٩٣٤ (٥) .

ان مرحلة ما بين الحربين شجعت بشكل خاص قيام الحركات « الوطنية » المطالبة بالاستقلال ، والتي تزعمتها الفئات « شبه الاقطاعية وشبه البرجوازية » . فكان حزب الوفد في مصر ، والكتلة الوطنية في سوريا . وشهدت المرحلة كذلك انتفاضات عسكرية او شعبية متتالية في العراق وسوريا وفلسطين الخ . . .

- (١) أنظر ، رفعت السعيد « ثلاثة لبنانيين في القاهرة ، شبلي الشميل ، فرح انطوان ، رفيق جبور » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١١ - ٦٨ . وحول شبلي الشميل يمكن الرجوع أيضا الى منير موسى ، « الفكر العربي في العصر الحديث » - سوريا من القرن الثامن عشر حتى العام ١٩١٨ ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧٣ ، ص ٦٤ وما بعدها .
- (٢) أنظر رفعت السعيد « تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر » ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٣ - ٢٦٠ .
- (٣) أنظر ،
- (٤) أنظر ، رفعت السعيد « اليسار المصري » ، ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٢ ، ص ٥٦ - ٧١ .
- (٥) مالك سيف (الامين العام للحزب الشيوعي سابقا) ، « تجربتي مع الحزب الشيوعي » ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠ وما بعدها .

المرحلة الثالثة أو مرحلة الاشتراكية القومية

توافدت على الشرق الاوسط ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، مذاهب سياسية مختلفة . وقد فتحت هذه المذاهب أعين العرب ، ليس فقط على العالم الخارجي ، بل على وضعهم الخاص أيضا . كما انها شهدت تأسيس احزاب سياسية في مختلف أنحاء انبلاد العربية ، ذات صبغة اشتراكية كالحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه كامل الجادرجي في العراق ، والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط في لبنان ، والحزب العربي الاشتراكي الذي أنشأه اكرم الحوراني ، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا . والى جانب هذه الاحزاب كان هناك جماعات واحزاب سياسية أخرى محافظة او حتى اقطاعية رفعت بدورها راية « الاشتراكية » ، « كحزب التعاون الاشتراكي » الذي أنشأه عام ١٩٤٨ فيصل العسلي و « حزب الشعب » عام ١٩٤٨ أيضا في سوريا ، و « حزب الامة الاشتراكي » الذي تزعمه صالح جبر في العراق . وحتى « الاخوان المسلمون » كانوا يدعون لانفسهم الاشتراكية أساسها الاسلام . واذا كان البعث قد ربط مفهومه الاشتراكي بمفهوم الوحدة العربية ، فإن الحزب الوطني الديمقراطي والحزب التقدمي الاشتراكي اكتفيا بالعمل من أجل الإصلاح الاجتماعي في نطاق العراق أو لبنان .

انبثق « الحزب الوطني الديمقراطي » من جمعية الاهالي ، التي كان يغلب عليها الطابع الماركسي ، والتي تكونت عام ١٩٣١ . وبمبادرة من رئيسه كامل الجادرجي تم تأسيس الحزب عام ١٩٤٦ . ولكنه لم يكتسب الصفة الرسمية الا في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٠ أثناء انعقاد مؤتمره الاول (١) . وفي هذا المؤتمر تبنى الحزب للمرة الاولى مبدأ الاشتراكية الديمقراطية . وفي الخطاب الذي القاه الجادرجي أمام المجتمعين صرح قائلا : « اذا كنا قريبين جدا من حزب العمال البريطاني من حيث فلسفته الإصلاحية والتقدمية ، الا اننا لا نوافق على سياسته الخارجية القائمة على المطامع الاستعمارية » .

أما كمال جنبلاط ، الذي ينتمي الى عائلة ارسنقراطية في لبنان ، فقد أسس في ايار ١٩٤٩ « الحزب التقدمي الاشتراكي » . وتعكس الفلسفة السياسية لهذه الحركة ثقافة قائدها ، هذه الثقافة التي تحتل مكانا لها بين صوفية الشرق وعلمانية الغرب . وهو في نظره الإصلاحية ونزعته الانسانية والروحانية ، كان يتطلع الى أن يجسد فيه ، شخصية غاندي وشخصية « روبرت أوين » (٢) .

(١) أنظر كامل الجادرجي ، « أوراق كامل الجادرجي » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) أنظر الياس فرح ، « تطور الحركة الاشتراكية في الوطن العربي » في كتاب (دراسات في الاشتراكية ، (وهو مجموعة مقالات طويلة ومحاضرات أو كتابات مترجمة الى العربية عن الاشتراكية لبعض قادة ومثقفي البعث) ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ ، من ص ١٧٩ الى ص ٢١٢) .

منشأ اشتراكية البعث

حتى عهد قريب ، لم يكن من السهل التحدث عن الاشتراكية في العالم العربي . لقد عبرت هذه الاشتراكية ، خلال فترة طويلة من الزمن ، عن تطلع وطموح ، أكثر مما عبرت عن مفهوم محكم البناء والتماسك . ولا يستثنى من ذلك حزب البعث الذي يمثل الواقع السياسي العربي بكل تعقيداته ، وكذلك بكل امكانياته التقدمية ايضا . وانحقيقة أن كتابات البعث حول الاشتراكية لم تكن سوى أحاديث وجدانية تحذوها تطلعات انسانية واصلاحية . وكان الحزب يعرف نفسه أصلا كحركة « قومية عربية » ويرى في وحدة « الأمة العربية » قاعدة أساسية لايديولوجيته . لهذا السبب كانت الاشتراكية بالنسبة اليه مجرد عامل مساعد وملحق بالقضية العربية : الهدف القومي الاعم . وكان عليه قبل كل شيء تدعيم الأمة العربية في هذه المرحلة الراهنة من تاريخها ومساعدتها على تحقيق نهضتها القومية . لذلك ينبغي النظر الى النزعة الاشتراكية في البعث ، من زاوية مفهومه للقومية العربية . وبدون ذلك ، نتعرض في فهمنا لهذه الناحية ، الى الالتباس والخطأ . وبالاساس فان الاستاذ عفلق يؤكد حول هذه الناحية ان البعث ليس « حزبا اشتراكيا فحسب ، ولم تكن الاشتراكية اول صفة له . فهو حزب عربي ، حزب بعث عربي » (١) .

إذا كان البعث حركة قومية قبل أي شيء ، فكيف توصل اذن الى الاشتراكية ؟ وهل يصح القول ان مؤسس البعث ، ميشال عفلق وحزبه اكتشفا « التعايش السعيد بين القومية والاشتراكية » بتأثير من القومية الاشتراكية لالمانيا الهتلرية ، كما يدعي وهيب الغانم ، احد مؤسسي الحزب (٢) ؟ في هذا الموضوع ربما يكون الاقرب الى الحقيقة ، ان اتجاه حزب البعث الى الاشتراكية في مجمله يرجع الى أسباب أخرى ، ابرزها ما يلي :

السبب الاول : من الملاحظ أن عفلق تبنى الاشتراكية قبل تأسيس الحزب بفترة طويلة . ففي حزيران (يونيو) ١٩٣٦ كتب في مجلة « الطليعة » السورية التقدمية مقالا بعنوان « ثروة الحياة » ، يعطي فيه تعريفا انسانيا لمفهومه الاشتراكي . ويمكن اعتبار هذا النص ، الذي أعيد نشره مرات عديدة (٣) ، القاعدة الاولى ونقطة الانطلاق ، للاشتراكية العربية عند البعث . ويتضمن المقال ، من هذه الناحية ، عددا من الافكار صيغت بأسلوب وجداني ، وتميزت بنزعة روحية شديدة الوضوح . يستهل عفلق مقاله بالاشارة الى الهوة التي تفصل بين « الشباب الثوري » من جهة ، وبين غالبية المثقفين السوريين من جهة ثانية . وتعود هذه الهوة الى أن هؤلاء الثوريين لم يحسنوا

- (١) أنظر ، ميشال عفلق « معركة المصير الواحد » ، (مجموعة مقالات وأحاديث) ، بيروت ، دار الآداب ، ط ٢ ، ١٩٥٩ ، ص ٣٩ .
- (٢) أنظر
- (٣) أعيد نشره آخر مرة عام ١٩٧٠ . أنظر كتاب « في سبيل البعث » ، بيروت ، دار الطليعة الطبعة الرابعة ١٩٧٠ ، ص ١٢ - ١٤ .

حتى الآن « التعبير بوضوح عن أفكارهم وجعل أقوالهم مفهومة » ، وهم يدركون بالطبع أن « أحلامهم صعبة التحقيق » وأن بلوغ « مطامحهم الكبيرة » ليس قريبا . ولكن الشباب السوري ، الباحث عن نهج جديد ، لم يكن شيء يرضيه ، في الوقت نفسه ، سوى توجيه « اللعنة » لفظيا الى المجتمع البرجوازي وامتداح الفردوس الارضي . ثم يهتف عفلق قائلا : « أجل ! نحن ثوريون ، واننا ندعو الى شكل جديد للمجتمع ، شكل نعتقد ان الرفاهية والازدهار يحلان فيه » .

يميز عفلق أساسا بين عالمين : العالم الروحي والعالم المادي . وهو يعتبر العالم الثاني تابعا للعالم الاول . وهكذا فان الاشتراكية ، بالنسبة له ، لا ينظر اليها على انها نظام اجتماعي يتعارض مع النظام الرأسمالي ، ويحقق « المساواة بين البشر في توزيع الثروة الاقتصادية » ويلغي استغلال الانسان للانسان . كل ذلك في نظره مظهر مادي للمجتمع ، ينبغي الا يشغل ، في أحسن حالاته ، الا حيزا ثانويا .

كتب الأستاذ ميشال في هذا السياق قائلا : « قد لا يرى العامل الراح تحت يؤسه ، من الاشتراكية الا وعدا بأن يأخذ ما هو محروم منه » . على العكس من ذلك ، يرى عفلق أن الاشتراكية ، باعتبارها تؤمن العمل للجميع ، هي بالاضافة الى ذلك ، وبصورة خاصة ، وسيلة تتيح « لكل فرد أن ينمي مواهبه وقدراته » ، وتفسح المجال أمام انبثاق « ثروة الحياة » ، أي ظهور القيم الروحية والمواهب الدفينة في المجتمع . وانه لشيء يبعث على التمرد والغضب ، بالنسبة لشباب مثالي كعفلق « أن القرن الكامل من السنين يعجز عن انتاج أكثر من فرد أو فردين ، أو عشرة أفراد ، يليق أن يمثلوا الانسانية ، وأن نقول في الواحد منهم : هذا هو الانسان » .

وهكذا فان الحياة — كما يراها عفلق — كانت في نظر البشر « فرنا وحشيا هائلا توفد فيه الملايين منهم لاستخراج حبة من الذهب . وما أحرهم أن ينظروا اليها كحقل واسع مديد يتفتح فيه الورد والازهار من كل جانب بشتى الالوان والأشكال » . لذا فان نزوع عفلق الى الاشتراكية يستهدف بالضبط وبشكل أساسي « لكي لا تحرم الحياة من مواهب هذه النفوس وقواها الدفينة » . ويضيف : « ما نظرت الى الاشتراكية في يوم من الايام كواسطة لاشباع الجوع والبأس العراة فحسب ، ولا يهمني الجائع لجرد كونه جائعا ، بل للممكّنات الموجودة فيه التي يحول الجوع دون ظهورها » .

وفي نهاية المقال يرفض عفلق فكرة أولئك الذين يرتبط مفهومهم للاشتراكية بنوع من « الشفقة » ، ثم يضيف : « وما نحن رهبان نلوذ بالرحمة لنطمئن وجدانا أقلقسه مرأى البؤس والشقاء حتى نعظم في عيون أنفسنا وننام هادئي البال . اننا في دفاعنا عن الجماهير المحرومة ، لا نطلب لهم صدقة بل نطلب لهم حقا ولا يهمننا تخفيف البؤس اذا لم يكن ذلك لزيادة ثروة الحياة » .

اذا كان الامر كذلك ، فان مفهوم عفلق الخاص للاشتراكية لن ينشده اذن في كتب ماركس ولينين ، كما يقول ، وانما يرى « انها دين الحياة وظفر الحياة على الموت ، فهي بفتحها باب العمل أمام الجميع وسماحها لكل مواهب البشر وفضائلهم أن تتفتح ... »

تحفظ ملك الحياة للحياة ولا تبقى للموت الا اللحم الجاف والعظام النخرة » (١) .
يعتبر هذا المقال نقطة الانطلاق الفعلية للنزعة الاشتراكية في حزب البعث .
وتكمن اهميته في التأثير على اجيال باكملها ايدولوجيا . ولكم حفظه البعثيون الشباب
عن ظهر قلب ! وعلى الرغم من التطور الذي لا يمكن التقليل منه ، فان اساس هذا
التفكير لم يطرأ عليه تغيير مهم . فالاشتراكية هنا لا تعدو ان تكون وسيلة لاستئثار
القيم الروحية للمجتمع وللانسان بصورة عامة ، وللأمة العربية والانسان العربي
بصورة خاصة .

السبب الثاني : والسبب الثاني لاتجاه البعث نحو الاشتراكية يكمن في معارضته
للتأثير المتزايد للحركة الشيوعية السورية - اللبنانية ، وبصورة خاصة أثناء الحرب
العالمية الثانية وفيما بعدها . الواقع ان قسما مهما من مؤسسي البعث كان ينتقد بشدة
سياسة الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ، وكان يأبى ، في الوقت نفسه ، ان يكون
على يمينه . وكان هؤلاء ، على العكس ، يطمحون في تجاوزه والحلول محله .
وبالمقابل فان الحزب الشيوعي لم يكن يستثني من انتقاداته البعثيين ، ولقد اثرت
هذه الانتقادات بالتأكيد في عدد منهم . ومن خلال المناقشات واللقاءات التي كانت تتم -
خصوصا في الجامعة وفي خارجها - بين الشيوعيين والبعثيين ، تأثر هؤلاء ، كما تأثروا
ايضا من الناحية الايدولوجية بالانتصارات العسكرية التي حققها الاتحاد السوفياتي
أثناء الحرب العالمية الاخيرة .

وليس من قبيل الصدفة ان يطلق ميشال عفلق وصلاح البيطار ، لأول مرة .
شعار « الاشتراكية العربية » في منشور معاد للشيوعية ، كتب في حزيران (يونيو) عام
١٩٤٤ . وفي مقطع من هذا المنشور كتبه عفلق ، ويحمل دلالة واضحة في هذا المجال ،
يمكن ان نقرأ : « الشيوعية تمنع العرب من التفكير في اشتراكيتهم والاهتداء اليها ، لانها
بادعائها ان الاشتراكية هي الماركسية (...) قد شوهدت الاشتراكية الصحيحة التي
يحتاجها العرب . والماركسية (...) نظام كلي أممي يتجاوز السياسة والاقتصاد الى
الاخلاق والدين وكل ناحية من نواحي الحياة في حين ان الاشتراكية ليست أكثر من
نظام اقتصادي مرن متكيف مع حاجات كل أمة . وليس بعسير على العرب ، اذا ما
تخلصوا من كابوس الشيوعية ، ان يهتدوا الى اشتراكية عربية مستمدة من روحهم
وحاجات مجتمعهم ونهضتهم الحديثة ، تقتصر على ايجاد تنظيم اقتصادي معقول وعادل
يحول دون الاحقاد والنزاعات الداخلية ودون استثمار طبقة لاخرى وما ينتج عنه من
فقر وجهل (...) . وهكذا تكون هذه الاشتراكية خادمة للقومية العربية ، وعنصرا
هاما في بعثها وتحقيقها » (٢) .

(١) أنظر النص الاصيل في مجلة « الطليعة » ، دمشق ، حزيران (يونيو) ١٩٣٦ . وانظر أيضا
« في سبيل البعث » الطباعات المتعددة .

(٢) أنظر « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » ، نفس المرجع ص ٣٢ - ٣٣ . أنظر أيضا
الجزء الثاني من « موقفنا من النظرية الشيوعية » في كتاب « في سبيل البعث » ،
ص ٧١ - ٧٥ .

هذه هي مقدمات النزعة « الاشتراكية العربية » التي ستثير فيها بعد ضجة كبرى في العالم العربي . والحقيقة أن الكتابات الأخرى التالية حول هذا الموضوع ، لن تكون في الواقع سوى مجرد تفصيلات إضافية لهذا الموقف المبدئي الأساسي .

السبب الثالث : وهو يكمن في الرغبة في معالجة التفاوت والظلم الاجتماعي الصارخ في مختلف أرجاء العالم العربي . لقد دفعت حالة البؤس التي يعيشها الشعب وهنا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن عددا كبيرا من هؤلاء كانوا ينتمون إلى طبقات اجتماعية متوسطة أو متواضعة ، والاشتراكية بالنسبة اليهم لم تكن سوى ردة فعل ، أو نوعاً من الانتفاضة ضد « الأوبئة الاجتماعية » التي يمكن تلخيصها « بالفقر والجهل والمرض » (١) . ويجدر بنا أن نشير هنا أيضاً إلى أن مسألة « الاشتراكية »، لم تكن مطروحة بحدّة قبل الحرب العالمية الثانية ، وبعد استقلال سوريا . وكان تحقيق الاستقلال هو الذي يستحوذ بالاهتمام . وباختصار يمكن القول بأن **الاستقلال السياسي والوحدة العربية** كانتا في مركز الصدارة بالنسبة لحركة البعث .

النزعات المختلفة لاشتراكية البعث

عند النظر في طريقة فهم الاشتراكية داخل الحزب وبشيء من التبسيط ، نتبين وجود تيارين كبيرين : الأول ، وهو المعتمد رسمياً والأكثر انتشاراً ، كان يعتبر الاشتراكية كنظام اقتصادي فقط ، يتولى تنظيم الاقتصاد الوطني ، والحد من الفوارق الاجتماعية ، وإدخال إصلاحات اقتصادية ، وأخيراً تحسين أوضاع الطبقات الشعبية . والتيار الثاني كان بدوره يشتمل على ثلاثة اتجاهات متميزة نسبياً . وكانت هذه الاتجاهات تتمثل « بالأطباء الثلاثة » وهيب الغانم ، وجمال الاتاسي ، ومنيف الرزاز .

وهيب الغانم : الاشتراكية توفق إلى الحرية

في محاضرة القاها عام ١٩٥٢ ، تساءل وهيب الغانم عن كيفية الوصول إلى إلغاء التفاوت بين إيمان العرب الذي لا يتزعزع بالحرية وبين شعورهم العميق بالاستعباد . وخلص إلى القول : بأن الأمة المحرومة من حريتها ، والمكونة من المرضى والجهلة والمستعبدين « هي أمة ليس بإمكانها أن تحيا وجودها بكل عظمتها ، بل هي معرضة شيئاً فشيئاً إلى الانقراض » .

وبعبارة أخرى إن أية فكرة للحرية تبقى كلاماً فارغاً من أي معنى ، أو نوعاً من التضليل ، إذا لم يرافقها « نظام اقتصادي عادل » . غاية الأمر هنا أن ، البحث عن نهج يؤمن الانسجام بين حرية الفرد والأمة والإنسانية .

(١) أنظر كتيب « حول الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٣ .

قبل كل شيء يرفض الغانم النظام الرأسمالي ، أو ما يطلق عليه اسم « النظر الفردي » . والواقع أن هذا النظام يفسح المجال أمام الحرية الفردية المطلقة . وعلى الصعيد الاقتصادي يقوم على التطرف في تراكم رأس المال ، وعلى وجود أقلية ضئيلة من المالكين ، وعلى زيادة الفقر . أما الشيوعية التي يسميها « بالنظام الجماعي » فهي بالنسبة له ردة فعل متطرفة ضد النظام الفردي ، وهي بالتالي نقية هذا النظام .

ولكن هل يكمن الحل في هذا النقيض ؟ ألا يتضمن هذا النقيض خطرا على الحرية ؟ ان النظام الجماعي حسب رأي الغانم ، قد قوى حقا سلطة الدولة الى حد بعيد . وديكتاتورية الطبقة العاملة لم تكن في الواقع سوى ديكتاتورية الدولة الشيوعية . أكثر من ذلك ، ان الشيوعية اذا حلت في جميع البلدان ، فانها بالتأكيد ستعاني من تناقض جديد . ومثل الدولة اليوغسلافية ، وتدهور علاقاتها مع « الكومنفورم » يعبر عن هذه الناحية بشكل واضح . وخلاصة القول ان العامل القومي سوف يستيقظ حتى في البلدان الشيوعية .

بعد طرح الموضوع على هذا النحو ، ماذا يقترح الغانم للمجتمع العربي محلا هذين النظامين ، الرأسمالي والشيوعي ؟ ما يقترحه هو بالطبع نوع من التآليف بين الاثنين ، تعبر عنه « الاشتراكية العربية » أبلغ تعبير . ومن أبرز الخصائص التي تميز هذه الاشتراكية في الواقع : **الملكية الخاصة والحرية** ، وهاتان الخاصيتان تنبعان من ميل طبيعي وعميق لدى الانسان . فالملكية الخاصة هي ، في نظره ، التعبير المباشر عن ارادة الاستمرار ، وهي بعد ذلك وعي على الحرية . ومع ذلك فانه لا ينبغي ان تتحول الى وسيلة « لايذاء الآخرين » ، أي الى وسيلة للاستغلال والاضطهاد . أما الحرية فانه حجر الزاوية في كل نهضة ، أو هي « جوهر » الانسان نفسه . لذلك ينبغي ان تكون « مصدرا ينبثق عنه كل نظام اقتصادي » . وهي تحرر الانسان « من سيطرة رأس المال ومن سيطرة الدولة » ، **وتجد تعبيراً سياسياً لها في اطار نظام ديمقراطي برلماني وجمهوري (١) .**

جمال الاتاسي : الاشتراكية نزعاً انسانية

مما يلفت النظر في كتابات الاتاسي عن الاشتراكية ، تكراره الى حد الافراط ، لبعض العبارات ، كالانسانية والمذهب الانساني الخ . . . بالطبع فان وجهة نظره حول الاشتراكية كانت تتمشى في حقيقتها حتى ١٩٦٣ ، مع الخط الاساسي للمفهوم البعئي . ولكنه يركز بشكل خاص على الناحية الانسانية في الاشتراكية . وهو أكثر من أي مثقف بعني آخر ، متأثر بالتيار الاشتراكي الانساني الوافد من الغرب ، وخصوصاً من فرنسا .

(١) انظر وهيب الغانم ، « الاشتراكية والحرية الانسانية » ، محاضرة أقيمت عام ١٩٥٢ ، ونشرت في (« دراسات في الاشتراكية ») ، نفس المرجع ص ١٣٨ - ١٥٩ .

يعرف جمال الاتاسي الاشتراكية بأنها « اتجاه جديد للإنسانية » . انها ارادة الانسان في أن يحرر نفسه من الاوضاع الاقتصادية التي تضطهده وتجعل منه « مجرد تابع للمادة » . ثم ان النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في المجتمع العربي هو نظام غير انساني ، « مادي » ، أساسه المصالح الخاصة والانانية والاستغلال . فالاشتراكية إذن تقوم ، في نظره ، على قلب هذه الاوضاع الاقتصادية ، وتغيير نمط العلاقات بين « افراد المجتمع » ، وتحويلها الى صلات ترتكز على « الاخوة والتعاون والتضامن » . وبكلمة واحدة انها ترسي مبدأ « من كل حسب قدراته ، ولكل حسب مجهوداته » .

ولكن ، ما هو أهم من كل ذلك بالنسبة اليه ، ليس فقط التقيد بأحكام العدالة في توزيع الثروات . فالاشتراكية ليست ولن تكون « نظرية في الرحمة والاحسان » (١) وهي لا تقتصر أيضا على تحديد الملكية ، واعادة توزيع الاراضي ، ولا على تأميم المصالح ذات المنفعة العامة . بل هي ترمي الى ما هو أبعد من ذلك بكثير . انها تعني له « المجتمع العربي الحديث القائم على أسس ثابتة من الوحدة والعدالة والحرية ضمن مفهوم انساني علمي حديث ، وفي ظل حكم شعبي ديمقراطي سليم » . باختصار انها لا تستهدف فقط اقامة العدالة في المجتمع ، بل وبصورة خاصة تحقيقها في « حياة الانسان وفي نفسه وأخلاقه » .

وهكذا فان الاشتراكية ، كما يراها جمال الاتاسي ، تستند الى موقف أخلاقي . وهي في أساسها انسانية أي « تتطلع الى الانسانية في كل انسان ، وتتناولها في كل ما هو عام مشترك بين الناس » . وهي وان كانت تنظر الى الانسان كهدف ، الا انها لا تنظر اليه خارج سياقه التاريخي وظروفه القومية . وانطلاقا من هذه النظرة يصبح الانسان « لا كفردية وأنانية بل كحرية وكرامة وابداع » (٢) .

منيف الرزاز : الاشتراكية مذهب للحياة ومذهب للفهم

بصورة عامة، لم يكن ينظر الى الاشتراكية العربية في البعث الا من جانبها الاقتصادي الاصلاحى . أما منيف الرزاز فقد كان أول بعثي حاول أن يأخذ من الاشتراكية موقفا مغايرا ، وأن ينظر اليها « كمذهب للحياة ومذهب للفهم » ، وذلك في محاضراته : « لماذا الاشتراكية ... الآن ؟ » ، التي القاها عام ١٩٥٦ . وقد تركت هذه المحاضرة تأثيرا كبيرا على البعثيين .

الاشتراكية في نظر الرزاز ليست مذهبا اقتصاديا . بالطبع انها تقدم حولا لكثير

(١) يعبر الاتاسي هنا عن الفكرة نفسها التي عبر عنها ميشال عفلق عام ١٩٣٦ في مقالته

«ثروة الحياة» التي ورد ذكرها سابقا .

(٢) أنظر جمال الاتاسي ، « الاشتراكية بين ماضيها ومستقبلها » ، و « الاشتراكية تحرر

بالنضال » ، و « اشتراكية أخلاقية » ، في كتاب (دراسات في الاشتراكية ، نفس المرجع

ص ٩٥ - ١٠٤ ، و ص ١٠٥ - ١١٦ ، و ص ١٦٨ - ١٨٧) .

من المشاكل المتعلقة بالانتاج ، واعادة توزيع الثروات ، والملكية الخ ... غير ان جميع هذه الحلول ليست سوى مظاهر للاشتراكية . ويضيف : ان النظر الى الاشتراكية من ناحية اقتصادية فقط يؤدي الى « فهم خاطيء لا ينفذ الى الاعماق » . فهي كالراسمالية والاقطاعية لا يمكن تقليصها الى مجرد اوضاع اقتصادية معينة . انها « اوضاع حياة لا اوضاع اقتصاد فحسب » .

واذا كانت اشكال الانتاج هذه قد أعطيت تسميات اقتصادية فلان العلوم الاجتماعية قد اكتشفت اهمية العلاقات الاقتصادية بالنسبة للمجتمع ، وهي علاقات تؤثر على المظاهر الاخرى للحياة : تاريخيا وأدبيا وقانونيا . ويضيف أيضا : « ان الاقتصاد وان شغل مركزا مهما جدا ، لم يكن ليبدو انه يشغله من قبل ، ليس سببا وباقى الوان الحياة نتيجة (...) وانه قد يكون سببا ، وقد يكون نتيجة . فكما ان الاقتصاد يصنع التاريخ ، ويلون الادب ، ويصيف الاجتماع ، فكذلك التاريخ والادب والاجتماع تصنع الاقتصاد » .

من جهة ثانية ، ان تكون اشتراكية ، فان ذلك يعني بالنسبة للرزاز ان تفهم التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمع معين استنادا الى فهم اشتراكي . وهذا الفهم يعرفه بأنه « ايمان بالشعب العامل » ، ووعي على « حق كل انسان في الحياة ضمن شروط انسانية » . وهو يقوم أيضا على اعتبار « صراع الطبقات ومصالح الطبقات قد شاركت في خلق التاريخ » ، وان النظام الحالي القائم على اساس الاستغلال ينبغي ان يزول . وهكذا فان « الخطوة الاولى نحو الاشتراكية ليست في تطبيق نظام اشتراكي ، ولكن في الوعي على القوى التاريخية التي توجه كل مجتمع » .

انطلاقا من هذا المفهوم ، فان القوى التاريخية التي تحدد تطور المجتمع العربي في المرحلة الراهنة تتلخص في نضال العرب من أجل « الوحدة والحرية والاشتراكية » ، وهو نضال سوف يسير في « الاتجاه الحقيقي للتاريخ » . وهكذا فاننا من خلال رؤيا اشتراكية ، نستطيع ان نفسر جميع المصائب التي نزلت بالعرب ، في مرحلة ما بين الحربين ، وفي المرحلة التالية . ثم ان « مجرد القول بالضعف العسكري ، او بمؤامرات الدول الاستعمارية ، او بجهل الغرب لقضيتنا ، او بخيانة الحكام ، لا يفسر في الواقع شيئا ، ولكنه يعد من النتائج ، وهذه كلها موجودة ، او كانت موجودة فعلا ، ولكنها ليست اسبابا ، بل هي نتائج لوضع اقتصادي وسياسي واجتماعي معين فيه تقبع الاسباب الحقيقية ، وفيه يجب ان نفتش وأن نعرف » (١) .

البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لحزب البعث

هناك نقطة يجب التوقف عندها ولفت النظر اليها بشكل كاف ، وهي ان حزب

(١) منيف الرزاز ، « لماذا الاشتراكية ... الان ؟ » ، محاضرة ألقيت في القاهرة عام ١٩٥٦ .

البعث لم يكن يشكل على الصعيد الايديولوجي — خلال المرحلة التي سبقت وصوله الى الحكم عام ١٩٦٣ ، وربما بعد هذه المرحلة — كتلة متجانسة وموحدة الراي . ومن المؤكد ان فكرة القومية والوحدة العربية كانت في اساس ايديولوجيته ، وقد انكت روح قاداته ومناضليه . غير ان بعض الفروقات والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بدأت تظهر في صفوفه كلما ازداد التطور السياسي للمجتمع العربي . واذا عدنا الى المؤتمر التأسيسي الاول للحزب ، الذي انعقد في دمشق في نيسان (ابريل) عام ١٩٤٧ ، نلاحظ ظهور تيارين : تيار « محافظ » وتيار « متطرف » ، كما كان يطلق عليهما في ذلك الوقت . وقد احتدم النقاش في ذلك المؤتمر حول البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحزب ، او بعبارة أخرى حول مسألة الاشتراكية العربية . فالتيار المحافظ ، الذي كان يتزعمه جلال السيد ، كان يدافع بقوة عن « ان الاشتراكية ينبغي الا تحد من حرية الانراد ، وان صاحب المعمل مثلا ليس هو دائما ذلك الوحش المستغل لجهود العمال . بل قد يكون شخصا مبدعا مخترعا في الصناعة . يعود ابداعه على الوطن بالخير والتقدم . وانه لا محل لمثل هذا الشخص في نظام لا توجد فيه حرية » (١) .

اما التيار الثاني فانه كان بدوره يعلق أهمية كبيرة على فكرة الحرية ، ولكنه كان يرى ان هذه الفكرة يجب الا يخلط بينها وبين حرية الاستغلال . وكان يرى أيضا ان التقدم الاقتصادي والصناعي في ظل نظام قائم على مبدأ الحرية المطلقة للمبادرة الفردية لا يتم الا على حساب « الكرامة الانسانية للانسان العامل » . فمن الضروري ان لا تضع الاشتراكية العربية حدا لحرية « الطبقات الاقطاعية والبرجوازية » ، وأن تولي في الوقت نفسه اهتماما كبيرا بمصالح وحاجات الشعب (٢) . لهذا فان « انتيار المتطرف » كان يطالب برقابة الدولة وتدخلها في جميع الميادين و « الى أبعد مدى » (٣) . ودعا هذا الموقف الى القول : « بين المتطرفين كان يظهر تأثير بالتفكير والاسلوب الشيوعيين — على الاقل من بعضهم » (٤) .

ومهما يكن من أمر ، فان مؤسسي الحزب كانوا يحرصون بشكل خاص على

-
- (١) أنظر ، « نضال البعث » (وهو يضم بعض مقالات ونشرات وبيانات حزب البعث الرسمية التي نشرت من ١٩٤٣ الى ١٩٤٩) ، بيروت ، دار الطليعة الجزء الاول الطبعة الاولى ، تموز (يوليو) ١٩٦٣ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .
 - (٢) مقابلات أجراها المؤلف مع عدد من مؤسسي الحزب ، خاصة مع جلال فاروق الشريف (دمشق ، في ٩ اب (أغسطس) ١٩٦٥) ، ومع صدقي اسماعيل (دمشق ، في ١٤ اب (أغسطس) ١٩٦٥) ، ومع عبد البرعيون السود (في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦) .
 - (٣) أنظر « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ١٧٠ .
 - (٤) أنظر المرجع السابق ص ١٦٨ .

التفريق بين « الاشتراكية القومية » و « الاشتراكية الاممية » (١) . وكان السبب في ذلك يعود الى الخلط الذي كان شائعا في ذلك الحين بين هذين التعبيرين في الرأى العام . وهكذا كانوا واعين على خطر تسمية البعث بالاشتراكي . فالاشتراكية كانت بالفعل شبحا مرعبا ، واختلط مفهومها مع « مفهوم الشيوعية والاحاد والعداء للقيم الروحية » (٢) .

ان الذين شاركوا في هذا المؤتمر ، حرصا منهم على عدم افشال محاولتهم الاولى لانشاء الحزب ، اتفقوا في نهاية الامر على تسوية وردت بنودها في « دستور » ١٩٤٧ الذي تضمن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والاسس الايدولوجية للحركة .

بادئ ذي بدء ، يقوم البرنامج الاقتصادي للحزب على اساس مبدأ وحدة الامة العربية ، التي لا تعني فقط الوحدة السياسية والثقافية بل تعني كذلك الوحدة الاقتصادية . وهذا يعني ان البرنامج الاقتصادي لاشتراكية البعث لم يكن يقتصر على بلد عربي واحد . على العكس من ذلك فان مجال العمل من اجله ومن اجل تطبيقه كان يشمل كل الوطن العربي الذي يكون « وحدة اقتصادية وسياسية لا تتجزأ » . لهذا السبب فان أي حل اقتصادي ملائم لا يمكن التوصل اليه لعلاج حالة التأخر في الامة . اذا بقي كل بلد عربي معزولا عن البلاد الاخرى واسير حدوده التي خلقتها القوى الاجنبية (المبدأ الاساسي الاول) .

يعتقد الحزب بأن جميع الثروات الاقتصادية في البلاد العربية هي ملك للامة العربية . وهو يرى ان « المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبير ووسائل النقل ملك للامة تديرها الدولة مباشرة » . وقد أعطى الحزب للدولة ، الممثلة الفعلية للامة ، حق الاشراف على التجارة الداخلية والخارجية لالغاء الاستغلال بين المنتج والمستهلك ، ولحماية الانتاج الوطني من المزاومة الاجنبية ، واقامة التوازن بين الصادرات والواردات . وهي المسؤولة عن وضع خطة لتصنيع البلاد وتنميتها اقتصاديا وفقا لما يتوفر في كل بلد عربي من مواد اولية (٣) .

من جهة ثانية ، ان التوزيع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ، لذلك يعاد النظر في أمرها ، وتوزع بين المواطنين توزيعا عادلا . وبما ان المواطنين جميعا متساوون بالقيمة الانسانية فان الحزب يمنع استثمار جهد الآخرين . وهو يدعو الى تحديد الملكية الزراعية والصناعية ، والى اشتراك العمال في ادارة المعمل ، ويمنحون عدا أجورهم التي تحددها الدولة نصيبا من أرباح العمل تحدد الدولة نسبته (٤) .

(١) أنظر المرجع السابق ص ١٦٩ .

(٢) أنظر ، الياس فرح ، « دراسات في الاشتراكية » ، نفس المرجع ، ص ١٩٢ . لذلك فان الحزب

لغاية ١٩٥٥ كان يوصي أعضائه باستخدام تعبير « العدالة الاجتماعية » محل تعبير الاشتراكية .

(٣) أنظر مواد الدستور : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، .

(٤) أنظر مواد الدستور : ٢٧ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - .

التملك والارث حقان طبيعيان في نظر الحزب . وهما مصونان في حدود المصلحة القومية (مادة ٣٤) . وحول هذه النقطة كتب علق معارضا النظرة الشيوعية: « وحرصنا على أن تبقى اشتراكيتنا استقلال الفرد ، وشعوره باستقلال شخصيته » . ثم يضيف « التملك عندما يكون في حدود ضيقة جدا يساعد من الناحية النفسية على الشعور بالحرية ، وكذلك الارث في مثل هذه الحدود تماما ، يبقى على الجو النفساني الذي ألفه الانسان ، وعلى روابطه العاطفية » (١) .

أما فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية للحزب ، فانه يرى في الاسرة « خلية الامة الاساسية » ، وعلى الدولة حمايتها وتنميتها واسعادها . ويرى في الزواج واجبا قويا على الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته ، وفي النسل امانة في عنق الاسرة أولا والدولة ثانيا ، وعليهما العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته . وهو يؤمن بتأمين الخدمات الصحية لجميع المواطنين مجانا ، وبأن يكون العمل الزاميا على كل من يستطيعه ، وبأن يكفل مورد العمل لعامله مستوى لائقا من الحياة . ويدعو الى سن تشريع عادل للعامل يحدد ساعات العمل اليومي ، ويمنحه عطلة اسبوعية وسنوية مأجورتين ، ويصون حقوقه ، ويكفل التأمين الاجتماعي في الشيخوخة ، وتعويض العطل الجزئي أو الكلي أثناء العمل . ويدعو كذلك الى تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين ، وتشجيعها لتصبح أداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم . وتأليف محاكم خاصة للعمل تمثل فيها الدولة ونقابات العمال والفلاحين ، وتفصل في الخلافات التي تقع بينهم وبين مديري المعامل وممثلي الدولة . وأخيرا فان الحزب ينظر الى التفاوت الطبقي كنتيجة لوضع اجتماعي فاسد . لذلك فهو يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة من المجتمع حتى يزول هذا التفاوت والتمايز ، ويستعيد المواطنون جميعا قيمتهم الانسانية كاملة ، وتتاح لهم الحياة في ظل نظام اجتماعي عادل لا ميزة فيه لمواطن عن آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد .

أما السياسة الثقافية للحزب فانها تستهدف خلق جيل جديد مؤمن بوحدة امته ، وطلب من قيود الخرافات والتقاليد الرجعية . لذا فان العمل الفكري من أقدس أنواع العمل وعلى الدولة أن تحمي المفكرين والعلماء وتشجعهم ، وأن تصون حرية القول والنشر والاجتماع والاحتجاج والصحافة ، وأن تعمل على أن يكون التعليم بكل مراحله مجانيا للمواطنين جميعا ، والزاميا في مراحله الابتدائية والثانوية (٢) .

هذه هي أهم بنود البرنامج الاقتصادي والاجتماعي كما وردت في الدستور عام ١٩٤٧ ، وهي ما أطلق عليها اسم « الاشتراكية العربية » . وعلى الرغم من عموميات هذا البرنامج ونواقصه ، فانه يمكن اعتباره في تلك الفترة عملا وموقفا ثوريين نسبيا . وإذا لم يعمد الحزب الى تحديد مذهبه الاقتصادي والاجتماعي تحديدا علميا دقيقا الا أنه

(١) أنظر كتيب ، « حول القومية والاشتراكية » ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) أنظر مواد الدستور : ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٦ .

يمكن استخلاص خطه العام من خلال مواقفه من العديد من المشكلات التي كانت مطروحة في تلك الايام .

وانواقع ان الحوار بين التكتلات السياسية كان محتدما ، في اعقاب سقوط نظام الشيشكلي واثناء انتخابات ١٩٥٤ ، حول المرتكزات الاقتصادية والسياسية التي ينبغي ان يقوم عليها النظام الجديد . وحول هذا الموضوع عبر صلاح البيطار ، احد قادة الحزب والمرشح للانتخابات في ذلك الوقت ، عن وجهة نظر البعث في خطاب القاء في احد الاجتماعات العمالية . في هذا الخطاب تولى الدفاع عن « الرأسمالية الوطنية » مبينا وجود « تمايز واضح » بين هذه الرأسمالية والرأسمالية الاجنبية وصرح « ان المرحلة الراهنة تستدعي الاستفادة من الرأسمالية الوطنية لترسيخ دعائم الانتاج الوطني وبالتالي زيادة التصنيع ... » . وكان يعتبر التصنيع السياسة الوحيدة التي بإمكانها اخراج البلاد من حالة التخلف . ولكن في الوقت نفسه ينبغي على راس المال الوطني ان ينطلق من وجهة نظر « واقعية » ، وأن يسعى الى توطيد الاستقلال الاقتصادي ، واشراك العمال في ادارة المصنع . والافانه من المستحيل اشاعة « جو من التعاون بين العمال وأصحاب العمل » (١) .

باختصار ، ان ما كان يعمل من اجله حزب البعث هو نوع من الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي يتم على ايدي « رأسمالية مستنيرة » . ويمكن تحديد الخطوط العريضة لهذا الاصلاح في النقاط التالية :

- الغاء الاقطاعية وآثارها .
- حماية الانتاج الوطني حتى يتمكن من مزاحمة الاقتصاد الاجنبي .
- تأميم الامتيازات المعطاة للشركات الاجنبية (الماء ، الكهرباء ، النقل ، الخ) .
- تشجيع تصنيع سوريا .
- وضع نظام للضريبة التصاعدية .
- وضع تشريع عادل للعمل .
- اعادة توزيع اراضي الدولة على صغار المزارعين .
- انشاء وزارة للزراعة (٢) .

غير ان هذه النظرة الاصلاحية ، اخذت بعد مضي عام واحد تتحدد بدقة اكثر من السابق . فالفترة كانت فترة « باندونغ » ، وفترة المطالبة بالديمقراطية والاقتصاد الموجه للدولة الوطنية المستقلة .

في عام ١٩٥٥ ، واثناء مناقشة للميزانية في البرلمان السوري ، تدخل النائب

(١) أنظر ، « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) أنظر ، « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ١٥٩ - ١٦٣ و ص ١٨٢ - ١٩٢ .

البعثي صلاح البيطار في النقاش ، وتحدث بصورة مسهبة ، عن ضرورة انتهاج سياسة مالية واقتصادية « متطورة » بالنسبة لسوريا ، بغية اشاعة « العدالة الاجتماعية والحرية الفردية » ، وتحقيق « النهضة الاقتصادية والتحرر من السيطرة الاستعمارية » . ولبلوغ ذلك ينبغي على هذه السياسة « أن تنمي الثروة الوطنية ، وتزيد الانتاج ، وتوزع الدخل الوطني توزيعا عادلا ، وترفع المستوى المادي والفكري والروحي للشعب » . وعلى وجه الاجمال ، فان ما اقترحه النائب البعثي بالنسبة لسوريا ، لا يعدو ان يكون تطبيق نظام اقتصادي موجه ، او بشكل اصح تطبيق « رأسمالية الدولة » . فالاقتصاد في المرحلة الراهنة لا يمكن ان يكون — في نظره — وطنيا الا اذا كان موجها ، والا اذا تدخلت فيه الدولة ، بصفتهامثلة للامة ، كمالكة للمشاريع العامة ، ومساهمة في المشروعات الخاصة ، وشريكة ضامنة للمشروعات الفردية (١) .

على هذا النحو كانت السياسة الاقتصادية لحزب البعث ، في خطوطها العامة والعريضة ، وبشكلها الاساسي ، واستمرت كذلك الى حين اقامة الوحدة السورية المصرية في عام ١٩٥٨ .

البعث والمسألة الزراعية

لاتمام الصورة حول « الاشتراكية العربية » يجدر بنا ان نقول كلمة عن موقف حزب البعث من المسألة الزراعية . وما ينبغي ان نلاحظه على الفور ، هو ان هذه المسألة لم تستحوذ بشكل خاص على انتباه مؤسسي الحزب ، مع ان الفلاحين يؤلفون ما بين ٧٠ و ٧٥ ٪ من سكان سوريا .

الحقيقة ان كتابات البعث حول هذا الموضوع ، طيلة الفترة التي سبقت استيلاءه على السلطة في العراق وسوريا (في بداية ١٩٦٣) لم تتجاوز ، في احسن الحالات ، عدد اصابع اليد . وينبغي ان نحذف من هذه الكتابات ايضا ما كان منها اقرب الى الشعارات منه الى التحليل . وتجدر الاشارة ايضا الى ان تعبير « فلاح » لم يرد في برنامج ١٩٤٧ الا مرة واحدة ، وفي سياق تشجيع الحزب لانشاء « نقابات حرة للعمال والفلاحين » (المادة ٤٠ من الدستور) . صحيح ان المادة ٣٠ تنص على ان الملكية الزراعية ستكون في دولة البعث محددة بمقدرة المالك وحده على استغلالها بأكملها من دون اللجوء الى عمل الغير ، الا ان ذلك بقي فيما بعد بدون اي تحديد .

وبالمقابل فان البعثيين في عملهم السياسي اليومي هاجموا بشدة التركيب « الاقطاعي » للبلاد ، وطالبوا بتحسين الوضع البائس الذي كان يعاني منه الفلاحون . وانه لمن النادر الا نجد في بيانات البعث ما يمكن اعتباره تنديدا بالاقطاعية . وكان من بين الشعارات الاولى التي اطلقها الحزب : « الارض لمن يزرعها » . ومما لا شك فيه

(١) انظر ، « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٤٣ وما يليها .

ان العنصر الفلاحي قد دخل بشكل واسع في صفوف الحزب على اثر اندماج الحزب العربي الاشتراكي (حزب اكرم الحوراني) بحزب البعث في نهاية عام ١٩٥٢ ، ولكن ذلك لم يكن له تأثيرات ايدولوجية ملحوظة ، اذ ان اتخاذ المواقف حول هذه النقطة بقي على مستوى العموميات والتبشير .

ومهما يكن من امر ، فان المحاولة الاولى لسياسة الحزب الفلاحية يمكن ارجاعها الى عام ١٩٥١ . وكانت مستوحاة من شعار « الارض لمن يزرعها » الذي ورد ذكره سابقا . وأهم ما فيها الانطلاق من أن « دولة البعث المقبلة » ستضع يدها على الاراضي، وأنه سيحظر على المالكين استغلال بعضهم بعضا . على انه سيعاد توزيع هذه الاراضي المصادرة على الفلاحين، وغيرها من أراضي الدولة ، التي كانت حتى عام ١٩٢٠ ، ملكا للسلطات و « الاقطاعيين » الاتراك ، والتي لم تكن تستثمر بشكل كاف . كل ذلك لم يطرح بشكل دقيق من حيث طرق التنفيذ ووسائله ، باستثناء أن الدولة ستنشئ تعاونيات زراعية ، وانها عن طريق مصرف زراعي مخصص لهذه الغاية ستوفر للفلاحين الآلات الزراعية والمساعدات المالية والتقنية اللازمة .

على جميع الاحوال ، لقد كان ذلك ، الى حد ما ، هدفا بعيد المدى . وكان يهيم حزب البعث في تلك المرحلة من تطور سوريا عام ١٩٥١ ، أن يحدد مطالبه الفلاحية . ويمكن تلخيص هذه المطالبات بالنقاط التالية :

- تنظيم العلاقة بين الفلاح والمالك على أساس مرسوم اشتراعي يحمي الاول من أي تصرف قمعي أو تسريح تعسفي .
- حماية العامل الزراعي المياوم بتحديد أجرة وساعات عمله ، واعطائه كاتة حقوق عمال الصناعة .
- تحديد الملكية الزراعية بشكل يحد من سيطرة « الاقطاعي » .
- توزيع أراضي الدولة على الفلاحين الفقراء .
- تحقيق مشاريع الري .
- وأخيرا تعميم المستشفيات والمدارس في الارياف (١) .

في ختام هذا الفصل من اشتراكية البعث ، لعلنا من المفيد ايراد هذه الشهادة ليشال علق . بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس البعث ، صرح الامين العام في سنة ١٩٦٠ : « ان المجال الذي قصر فيه الحزب هو البحث الاشتراكي المنظم ، ووضع نظرية مفصلة للاشتراكية العربية . فلقد كان يكفي الحزب في السنوات الاولى لتأسيسه أن يعلن عن مبدأ استقلال الطريق العربي الاشتراكي ، وأن الامة العربية تبني لنفسها اشتراكية مستمدة من روحها وحاجاتها وظروفها . الا أنه كان من الواجب

(١) أنظر جريدة « البعث » ، ١٨ اب (أغسطس) ١٩٥١ ، نص ورد في « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

ان نتجاوز هذه المرحلة الابتدائية ، ونطور فكرتنا ونعمقها ونغنيها بتجارب البلدان الأخرى » (١) .

الاشتراكية والوحدة العربية

لخص حزب البعث اهدافه الاساسية منذ نشأته بالوحدة والحرية والاشتراكية . وفي مختلف المناسبات كان يؤكد على ان هذه الاهداف لها أهمية متساوية سواء على الصعيد الإيديولوجي أم على صعيد العمل السياسي . لذلك ينبغي عدم الفصل بينها . ولكن فكرة القومية العربية والوحدة العربية كانت في حقيقة الامر هي الغالبة الى درجة ان البعث كان يسمى من الجميع ، وخصوصا من البعثيين أنفسهم ، بأنه حزب الوحدة العربية . لذلك فان العلاقة بين القومية العربية والاشتراكية ليس لها في الواقع سوى أهمية نظرية . اضاف الى ذلك ان الاشتراكية من حيث هي شعارات ومطالب واسعة الانتشار لم تظهر في العالم العربي قبل عام ١٩٥٥ . أما مركز الاهتمام بالنسبة لعمل الحركة البعثية قبل هذه المرحلة فقد كان انتزاع الاستقلال الكامل ، واعطاء الاولوية لتنشيد الوحدة العربية . أما المفهوم الاشتراكي ، حتى في معناه العام ، فلم يكن يشكل مطلبا ملحا على الصعيدين الإيديولوجي والسياسي . وكانت القضية المسلم بها بشكل عام حتى تلك الفترة هي أن تطبيق « الاشتراكية » لا يمكن أن يتم إلا عبر تحقيق الوحدة العربية . وطالما أن هذه الوحدة لم تحقق بعد تقدما محسوسا فلن العمل من أجل « الاشتراكية » ينبغي أن يكون ملحقا بالعمل من أجل الوحدة .

والواقع أنه خلال المؤتمر التأسيسي الاول عام ١٩٤٧ اتخذ بعض مؤسسي البعث - جلال السيد بشكل خاص - موقفا واضحا من حيث العداء لنزعة الحزب الاشتراكية . ان القضية الاشتراكية بالنسبة للبعض (٢) - وهذا ما اكده عفلق دون ان يتعرض للاسماء - يجب ألا تطرح على الأمة العربية حاليا ، طالما ان هذه الأمة لم تنجز بعد وحدتها السياسية . ففي هذه المرحلة ينبغي ان تعطى الاهمية والاولوية للعمل الوحدوي على ما عداه ، سواء على الصعيد السياسي أم على المستوى الإيديولوجي . وقد بين جلال السيد أن تعبير « الاشتراكية » كان قد « أدخل » في برنامج ١٩٤٧ بضغط من البعثيين المتطرفين . و اضاف « على الرغم من ذلك فقد كان واضحا ان الاشتراكية تأتي في المرحلة الثانية بعد تحقيق الوحدة العربية » (٣) .

حول هذا الموضوع عبّر ميشال عفلق عام ١٩٥٠ عن وجهة نظر الحزب الرسمية، وبين أن الحزب ، اذا ما وصل الى السلطة في بلد عربي ، كسوريا مثلا ، فإنه سيسعى

(١) أنظر ميشال عفلق ، « الدور التاريخي لحركة البعث » ، نيسان (أبريل) ١٩٦٠ ، « في أحاديث

البعث العربي » ، ص ٨ - ١٤ و ص ١١ .

(٢) أنظر : نص الخطاب الذي ألقاه الاستاذ ميشال عفلق عام ١٩٥٠ في أحد الاجتماعات العمالية ،

في كتاب « دراسات في الاشتراكية » ، نفس المرجع ، ص ١٨ .

(٣) مقابلة مع المؤلف ، في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٦٥ ، بدمشق .

الى تطبيق « بعض الاصلاحات » داخليا ، ولكنه سيكرس معظم جهوده لاقامة الوحدة العربية . وقد كتب في هذا الصدد قائلا : « ربما لا نعطي الشعب كل ما يريد . بل ربما اخذنا من حاجاته لتقوية الجيش وتحقيق الانقلاب في البلاد العربية كلها . ولا يمكن تحقيق الاشتراكية في سوريا وحدها لانها صغيرة وامكانياتها محدودة ، ولان الاستعمار والضغط في البلاد العربية كلها لا تجعل تحقيقها تاما ومعقولا . ولهذا لا نتحقق اشتراكيتنا تحقيقا تاما الا في الدولة العربية الواحدة ، اي عندما يتحرر كل الشعب العربي ، وتزول جميع الحدود التي تقف في وجهه ، وهي الاستعمار الاجنبي والحكم الاقطاعي والتجزئة السياسية القائمة » (١) .

ما تقدم نلاحظ ان اشتراكية البعث العربي كهدف كانت ملحقه بهدف آخر هو الوحدة العربية . وغيب هذا الهدف كان يعني في الوقت نفسه استحالة تحقيق « الاشتراكية العربية » في بلد واحد تحقيقا تاما وكاملا . ولكن هذا لا يمنع ان تبدا بعض الاقطار قبل البعض الآخر بتطبيق جزئي لهذه الاشتراكية .

ابتداء من عام ١٩٥٦ بدأ تركيز الحزب على أهمية العلاقة الوثيقة بين الوحدة العربية والاشتراكية . وكانت بعض الاوساط القومية في تلك الفترة ، خصوصا « حركة القوميين العرب » ، تقف موقف العداء الشديد لاية نزعة اشتراكية . ولاظهار مغارضتها لحزب البعث اطلقت هذه الحركة ، منذ تكوينها في بداية الخمسينات ، ثالوثها الشهير : « وحدة ، تحرر ، ثار » . واحلال الثار محل الاشتراكية كان يعني اعطاء الاولوية للقضية الفلسطينية ، واعتبار الاشتراكية ضارة وخطرة في المرحلة الراهنة . ولان ذلك لا يعني فقط الوقوع في لعبة الشيوعيين (!!) بل يعني ايضا الانقسام والتفرقة . فالمطلبان الاساسيان في نظر الحركة هما : توحيد الامة العربية المشتتة الاوصال ، وتحرير فلسطين المغتصبة ، وما الدعوة الى الاشتراكية الا عامل شقاق في صفوف الامة العربية .

من خلال المقالات والمظاهرات ، كان البعثيون يظهرون حماسا واندفاعا للرد على « القوميين العرب » وتوضيح أهمية « اشتراكيته ذات الطابع القومي » . وانه لئلا دلالة خاصة ان يشدد الاستاذ عفلق على الصلة « العضوية » بين القومية والاشتراكية . ففي عام ١٩٥٧ كتب : « قلنا دائما ان الاشتراكية ليست طائفة على القومية العربية ، فالقومية العربية عندما تعي ذاتها وعيا عميقا وصحيحا ، وعندما تنتهي الشروط لكي تنضج النضج الصحيح ، وتعبر عن نفسها ، تجد ان الاشتراكية شيء اصيل فيها » . ثم يؤكد على « ان هناك ، بين قوميتنا واشتراكيتنا ، ترادفا وتمازجا وتفاعلا ، وانه ليس هناك قومية واشتراكية تجمع بينهما لنصل الى صيغة جديدة للقومية ، وانما هناك قومية هي اشتراكية بمجرد وجودها ، وانها اذا لم تكن اشتراكية فانها تفقد وجودها ذاته » (٢) .

(١) أنظر ميشال عفلق ، « حول الاشتراكية العربية » ، ص ٦ - ٧ .

(٢) أنظر ، « حول القومية والاشتراكية » ، ص ٥٨ .

بالطبع لقد كان ميشال عفلق يعلن دائما ان الوحدة العربية اعلى وارقى في مراتب القيم من الاشتراكية ، ولكنه في الوقت نفسه كان يرى ان الوحدة العربية بدون الاشتراكية تفقد مرتكزاتها الشعبية ، وتتحول الى وسيلة من وسائل الاستغلال ، ولفظ مجرد خداع ومؤذ . وقد عبر عن ذلك تعبيرا قائما على التشبيه والصورة حين قال : « نوحينا ان بين الوحدة والاشتراكية هو مثل اعطاء جسم لفكرة الوحدة . الاشتراكية هي الجسم ، والوحدة هي الروح » (١) . وبعبارة أخرى ، فان ربط الوحدة بالاشتراكية ، في مفهوم الحزب ، هو الوسيلة الكفيلة بتحويل التيار الوحدوي الى « واقع حي » . وهكذا تصبح الوحدة العربية « مطلبا للعامل عندما يطالب بخبزه ، وزيادة أجره ، او العناية الطبية بأطفاله . ومطلبا أيضا للفلاح الفقير عندما يناضل من أجل استعادة حقوقه في الانتاج ، ومن أجل أن يرفع عن كاهله أعباء الظلم والعبودية » . وبكلمة موجزة تصبح الوحدة العربية « هدفا واقعيا » « يدخل في الحياة اليومية للشعب العربي ، وفي أكثر الأشياء بدائية ألا وهي حاجاته المادية » (٢) .

بعد هذا يبقى أن نعرف ما هو المقصود بالصفة العربية للاشتراكية البعثية . الحقيقة ان حزب البعث كان يردد دائما — وهو على حق في ذلك — أنه أول من أطلق شعار « الاشتراكية العربية » . ولكنه كان في مناسبات عديدة يؤكد على أنه لم يبتدع نظرية جديدة في الاشتراكية . وكان ميشال عفلق ، منذ ١٩٤٦ ، قد تعرض لهذه الناحية في إحدى مقالاته (معالم الاشتراكية العربية) مشيرا الى أن مفهوم الاشتراكية العربية في البعث ليس سوى محاولة لتفهم ظروف العرب الخاصة ، والتكيف مع هذه الظروف . ومعنى ذلك أن الاختلافات لم تكن حول مبدأ الاشتراكية — بمعناها الاصلاحي والانساني — بل كانه حول طريقتها ووسائلها (٣) .

بالنسبة لجمال الاتاسي ينبغي أن تفهم الصفة « العربية » للاشتراكية ، كحالة خاصة لطرح مجموعة من القضايا كانت تطرح بالامس ، وهي تطرح اليوم حول الاشتراكية في العالم ، ومعالجة هذه القضايا وفقا للتطور التاريخي والاجتماعي والانساني للامة العربية . وهي على هذا النحو ، تدلنا على نهج خاص للتحرر ، وتوحيد واقامة المجتمع العربي الجديد . حول هذه النقطة يقول الاتاسي : « الاشتراكية في اساسها انسانية ، أي تتطلع الى الانسانية في كل انسان (...) ولكن هذا الانسان النائر والمطالب بحريته الانسانية ، انما هو انسان قومي مشروط بظروف مجتمعه ونشأته » (٤) .

-
- (١) أنظر ، « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٤٠ - ٤١ .
 - (٢) أنظر « في سبيل البعث » ، ص ٢١٧ .
 - (٣) أنظر « في سبيل البعث » ، الطبعة الثانية ، ص ١٩٨ - ٢٠٦ .
 - (٤) أنظر ، جمال الاتاسي ، « ما هي الاشتراكية ؟ » ، في « حول القومية والاشتراكية » ، ص ٤٩ - ٥٦ .

ان الصفة « العربية » للاشتراكية كانت اذن بالنسبة للبعث تشتمل على معنيين:
لقد كانت تشير اولا الى ان الاشتراكية ينبغي ان تتلاءم مع المجتمع العربي ، وتستجيب
لوضعه الخاص . وكانت بعد ذلك تشدد بصورة خاصة على « الصلة الحميمة » بين
الاشتراكية والقومية (١٥)

في الحقيقة ان اصرار البعثيين ، بشكل سحري احيانا على الطابع العربي
للاشتراكية يفسر قبل أي شيء آخر بالرغبة في الابتعاد عن المفهوم الاشتراكي
للشيوعيين ، خصوصا في سوريا ، الذين لم يكونوا — حسب رأي عفلق — يقبلون
ابدا ولغاية ١٩٥٥ — ١٩٥٦ بفكرة « خصوصية » المجتمع العربي (١) .

(١) انظر المرجع السابق ص ٥٧ وما يليها .

الفصل السادس

المرحلة الثانية من نمو الحزب

١٩٤٧ — ١٩٥٤

في فصل سابق ، حاولنا ان نلقي الضوء على الظروف التي رافقت نشأة البعث العربي ، والعوامل السياسية والايدولوجية التي لعبت دورا حاسما في تكوينه . وسننتقل في هذا الفصل الى توضيح المرحلة الثانية من نمو الحزب ، مرحلة ترسيخ دعائمه وانتشاره ، التي امتدت من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٤ ، والتي شهدت ظهور الانقلابات العسكرية المتتالية ، من انقلاب حسني الزعيم الى انقلاب اديب الشيشكلي ، مرورا بانقلاب سامي الحناوي ، والتي شهدت ايضا اندماجه مع الحزب العربي الاشتراكي الذي كان يتزعمه اكرم الحوراني (١) .

ولكن قبل الخوض في هذه المرحلة ، ونظرا لما للمسألة الفلسطينية من اهمية كبرى في الحياة السياسية العربية ، من المفيد ان نتوقف قليلا لبحث هذه المسألة ، والتعرف بصورة عامة على موقف حزب البعث العربي منها .

البعث والقضية الفلسطينية (٢)

القضية الفلسطينية ، باعتبارها اصلا قضية قومية كان لابد لها ان تشغل حيزا

١ - حول التطور السياسي لسوريا انظر كتاب : Patrick Seale, *The Struggle for Syria, a study of Post - War arab politics*, 1945 - 1958, London, Oxford University Press, 1965.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول موقف البعث من المسألة الفلسطينية ما بين ١٩٤٠ و ١٩٦٤ ، انظر ناجي علوش في كتابه « المسيرة الى فلسطين » ، بيروت دار الطليعة ، ١٩٦٤ ، ص ٩٩ - ١٢٨ .

كبيراً في تفكير الحزب وعمله ، بل حتى انها كانت تعتبر احد الموضوعات المركزية في سياسته . هذه القضية ، اعتبرتها حركة البعث ، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ما بعد الازمة الكبرى في عام ١٩٤٨ ، « قضية حياة او موت بالنسبة للامة العربية » (١) ، ورات في انشاء دولة اسرائيل خطراً مزدوجاً على الصعيدين القومي والاقتصادي : على الصعيد القومي لان « فلسطين تقع في قلب البلاد العربية » ، ولان « تاريخ العرب امتزج بتاريخها ، وكذلك فان مستقبلهم ارتبط بمستقبلها » ، وسلخها عن الامة العربية يعني اذن « صعوبة او حتى استحالة بناء الكيان القومي العربي » ، وهذا بالاضافة الى ان فلسطين في برنامج اليهود ليست الا رأس جسر لاقامة الوطن الصهيوني من الفرات الى النيل .

اما على الصعيد الاقتصادي فان هذا الخطر ينجم عما للصهيونية دولياً من قوة اقتصادية ومالية هائلة . فهي تستطيع بسهولة تحويل فلسطين الى مصنع يفرق انتاجه الاسواق العربية . ولن يمر وقت طويل حتى يدخل رؤوس الاموال الصهيونية البلدان العربية ، وتؤسس فيها مؤسسات وشركات ممهوه او معلنة يمكنها ان تتوصل عن طريق السيطرة الاقتصادية الى خنق الاستقلال السياسي للبلاد العربية ، وبالتالي اخضاعها تماماً (٢) .

انطلاقاً من هذا التحليل ، ومن هذا الخطر المزدوج ، وقف حزب البعث العربي في وجه الصهيونية ، وضد قيام دولة اسرائيل . وقد استخدم في ذلك مختلف الوسائل : من توزيع المنشورات والبيانات ، الى اقامة المهرجانات وتنظيم الاضرابات والمظاهرات ، لتنبية السكان الى خطورة القضية الفلسطينية ، والمطالبة برسم سياسة جذرية وشاملة لمواجهة . وكان يدين بشدة متناحية الحكومات العربية عموماً ، والحكومة السورية خصوصاً ، لقصورها وعجزها ومواقفها المشبوهة من هذه القضية . وكان يدعو الى استخدام سلاح البترول للضغط على المعسكر الغربي ومنع تحقيق المشروع الصهيوني . وفي ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ ، اي بعد اقل من شهر من التصويت الذي جرى في الامم المتحدة على تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية ، كتب صلاح البيطار في جريدة « البعث » : لو صمم الزعماء العرب على طرح مسألة مصالح البلدان الغربية التي لا تفهم غير لغة المصلحة ، ولو هددوا بالتالي هذه البلدان بقطع البترول عنها ، وقطع العلاقات الاقتصادية والثقافية معها ، لما حدث التقسيم ، ولما كان العرب يخوضون معركة حياة او موت .

١ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ٢٣٨ .

٢ - صلاح البيطار ، « انقاذ فلسطين والتعبئة الجماعية » ، مقال ظهر في جريدة « البعث » بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ .

في الواقع لقد تنبأ حزب البعث ، في مقالات مختلفة صدرت سابقا ، بهزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ . ولكنه على الرغم من ذلك ، وقبل اندلاع الحرب اتخذ قرارا باستنفار جميع أعضائه وتدريبهم على استعمال السلاح . وفي ١٥ و ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ عقد الحزب اجتماعا في حمص ، صدر على أثره في ٢٣ من الشهر نفسه ، بيان بعنوان « الشعب العربي لن يكتفي بالغناء مشروع التقسيم بل يعترم القضاء الأبدي على الصهيونية في فلسطين » . جاء في هذا البيان أن الحزب قد الاشتراك في المجهود الحربي ، وأرسال أول كتيبة الى الجبهة بقيادة لجنته التنفيذية ، وبالفعل اشترك قسم من أعضائه مع مجموعة من الاطباء البعثيين في الاشتباكات العسكرية ضد القوات الصهيونية ، وكان شهادته الاوائل : محمد جديد ، فتحي الاتاسي ، مأمون البيطار ، ومحمد الصقال (١) .

من المهم ان نشير هنا الى ان حركة البعث وجدت نفسها للمرة الاولى ، من خلال ما أسمته «بمعركة فلسطين»، مدفوعة الى رسم وتحديد سياستها «المعادية للامبريالية»، واكتشاف العلاقات المباشرة والعضوية بين الرجعية العربية والقوى الغربية . وتنبهت بالفعل ، وهي في خضم المعركة ، الى ذلك «القضامن الموضوعي» القائم بين الامبريالية والصهيونية والاقطاعية العربية ، والى ان أي موقف دفاعي للموقف في وجه العدوان الصهيوني بالاعتماد على الامبريالية ما هو الا موقف وهمي وكاذب ومضلل (٢) . كما ان الهزيمة الفلسطينية أظهرت لحركة البعث ايضا ، وبشكل واضح ، ان تحرير فلسطين ليس ممكنا الا من خلال التحرير الكامل للمجتمع العربي ، سواء في المجال الداخلي أم في المجال الخارجي ، وذلك من خلال توحيد النضال الشعبي (٣) .

من ناحية ثانية ، يهمننا ان نتعرف على مفهوم الصهيونية في نظر حزب البعث ، وعلى ما اقترحه من حل بالنسبة للقضية الفلسطينية . حول هذه النقطة بالذات ، طرح الحزب أفكارا ، هي في أعماقها ، على تناقض بيّن مع جو أقل ما يقال فيه انه غوغائي ومضلل . ففي مقال نشره عفلق في جريدة «البعث» بتاريخ ٦ آب (أغسطس) ١٩٤٦ ، يحمل عنوانا له دلالة « لا ينتظرون العرب ظهور المعجزة ، فلسطين لا تنقذها الحكومات بل العمل الشعبي » . في مستهل هذا المقال يدين عفلق سياسة الانظمة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، ويرى ان هذه السياسة خطرة للغاية خاصة « اذا عرفنا ان للصهيونية والدول التي تناصرها عقلية سياسية في غاية النضج والحنكة ، وأساليب في التضليل والاغراء لا يقيدتها شرف ، ولا يردعها ضمير » . وحول الطريقة التي تعالج بها هذه القضية يضيف عفلق : « يمكن تلخيص هذه الطريقة في ناحيتين بارزتين : الاولى هي تحويل مشكلة فلسطين الى وجهة عاطفية عقيمة بأن لا نرى فيها

١ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ٢٣٩ .

٢ - « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٨٠ .

٣ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ١٥٧ ، والجزء الثاني ، ص ٨٢ و ص ١٣٢ .

الا صورة لغدر الدول الغربية بنا (٠٠٠) وندعو الى الحذر من هذه الدول الساكرة
٠٠ وان شعبنا لم يكن في يوم من الايام الا حذرا منها ، مرتابا فيها ، ونشجعه على
الوقوف موقف المتشائم اليائس الذي لا يرى حوله الا المؤمرات (٠٠٠) . اما الناحية
الثانية فهي ان نسرف في الاطمئنان والتفاؤل ، بعد اسرافنا في الارتياب والتشاؤم ،
فنعتمد على خطب الزعماء ، وتصريحات الوزراء ، وعود رؤساء الدول العربية ،

وهكذا يتوصل مؤسس البعث الى طرح السؤال حول ماهية الصهيونية، ثم يجيب
عن هذا السؤال قائلا : « ان تكن الصهيونية بالنسبة الى بلادنا حركة عدوان، فانها
بالنسبة الى اصحابها حركة ايمان » وان يكن وراء الصهيونية رأسماليون يفتنونها
ويستغلونها ، ودول استعمارية تجد في مؤازرتها ربحا لها ، وتثبيتا لاستعمارها في
بلاد العرب ، فذلك لا يمنع الصهيونية ان تكون في صميمها حركة شعبية ، وان تحصل
على التأييد الفعال من جميع يهود العالم ! ونرى أيضا أن الدول الغربية التي تناصر
الصهيونية لا تفعل ذلك مختارة بل مكرهة بدافع المصلحة لانها تجد في مناصرتها من
الريح أكثر مما تلاقى في معاداة العرب من الخسارة ٠٠٠ » .

ومهما يكن من امر ، فان الصهيونية كحركة سياسية ، ومن حيث الاصل ، تبقى
في نظر البعثيين وثيقة الصلة بايديولوجية تقوم أساسا على السدين . ولهذا فان
خطرهما ليس اذن مجرد غزو اقتصادي يحركه المال والطمع ، وانما هو بالدرجة الاولى
« غزو ديني لا يشبهه في التاريخ الا الحروب الصليبية » ولا يقوى على دفعه الا يقظة
الايمان في نفوس العرب ، وتجسد هذا الايمان بشكل عملي فعال (٠٠٠) . فكما ان
السر في نجاح الحركة الصهيونية هو كونها حركة شعبية ، كذلك لا تحبط مساعي هذه
الحركة الاجرامية الا متى اصبحت مقاومة العرب لها شعبية حقة » (١) .

في الحقيقة ان خلق دولة اسرائيل ، هو في نظر جميع الاوساط القومية العربية ،
ثمرة زواج قائم على المصلحة بين «الصهيونية العالمية» و «الامبريالية الدولية» . ولذلك
اعتبرت الامبريالية العدو رقم (١) ، واعتبرت دولة اسرائيل نتيجة لها . غير ان حزب
البعث ، من غير ان يبتعد عن هذا التفسير ، قد أدخل في الموضوع ناحية مهمة حين
أكد على لسان عفلق : « ولكن لا حاجة الى تنبيهكم بأن هذا لا يجوز ان يؤخذ بالشكل
الحرفي ، وأن تظنوا أن اسرائيل تأتمر بالاستعمار بكل شيء . هي حليفة للاستعمار،
ولكنها ليست أداة بالمعنى العادي » . لها كيائها ، ولها خططها ، ولها مصالحها، ولها
قوتها ونكاؤها وسياستها ، (٢) .

١ - جريدة « البعث » ، ٦ اب (اغسطس) ١٩٤٦ ، ورد هذا المقال ايضا في « احاديث البعث
العربي » ، ص ١٤٨ - ١٥٢ .

٢ - ميشال عفلق ، « ما هي العلاقة بين دولة اسرائيل والاستعمار » ، (في سبيل البعث) ،
الطبعة الثانية ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وعلى هذا النحو ، حاولت حركة البعث أن تحلل الاسباب التي أدت الى هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وأن تتجاوز الاتجاهات والمواقف الغوغائية والسهلة التي رافقت هذا الموضوع . لقد ألفت بالطبع التبعية والى حد كبير ، على القوى الغربية ، وعلى الزمرة « الاقطاعية والبورجوازية » العربية ، وعلى المعسكر الشيوعي الذي اعترف باسرائيل كأمر واقع . . . ولكنها أيضا ألفت التبعية على العرب الذين « ادركوا بشكل مباشر محسوس ان السبب الاساسي لهزيمتهم لم يكن في تأمر الدول الأجنبية عليهم ، ولا في نقص استعدادهم للمعركة فحسب ، بل هو في نظام مجتمعهم الرجعي الاقطاعي المتأخر » (١) . فالمأساة الفلسطينية اذن ليست الا نتيجة طبيعية لوضع المجتمع العربي ، القائم على الظلم والجهل والاستغلال والاستبداد . والحل الوحيد للمشكلات العربية ، بما في ذلك المشكلة الفلسطينية ، لا يقوم الا على اطلاق الحركة الشعبية في طريق ثوري تقدمي منظم .

لهذا السبب خلص حزب البعث الى ضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني ضمن جبهة تحرير فلسطين ، ودعا بالحاح الى أن تكون هذه الجبهة « مستقلة في تنظيمها ، وفي عملها ونضالها ، عن جميع الحكومات العربية » (٢) .

من جهة ثانية « ان ما يشكل خطرا على الامة العربية هو كيان اسرائيل كدولة ، لا وجود أقلية يهودية في الوطن العربي » . وما يهم البعث أولا هو محاربة « النفوذ الاستعماري » في البلاد العربية ، واجراء تحولات جذرية وثورية في المجتمع العربي بتطبيق النظام الاشتراكي ، مما يؤدي الى اضعاف المخاوف اليهودية بالنسبة لامكانية العيش بسلام مع العرب . « وأخيرا فان اصرار العرب على اتجاهاهم الانساني في المجال الدولي ، وتعاونهم مع الشعوب الاخرى في سبيل توطيد السلم والتقدم الاشتراكي لجميع الشعوب ، وسياسة الحياد الايجابي ، كل هذا يساهم في ازالة اسباب التعصب العنصري والديني ويساهم الى حد ما في حل هذه المشكلة » (٣) .

-
- ١ - « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٤ .
 - ٢ - « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٣٦ - ٣٧ .
 - ٣ - ميشال عفلق ، « ما موقف البعث من اسرائيل ؟ » (حول القومية والاشتراكية) ص ٤٦ - ٤٧ .

البعث العربي والانقلاب العسكري الاول في سوريا (٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩)

أدت هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ الى زعزعة عميقة في وجدان الجماهير الشعبية ، والى فقدان الثقة في جميع الانظمة العربية بدون استثناء . وابتداء من هذا التاريخ بات من غير المناسب تحليل التطور السياسي للمشرق العربي دون الرجوع الى هذه الهزيمة باستمرار ، واستخلاص ما فيها من عناصر ديناميكية أدت الى زعزعة المجتمع العربي بصورة جذرية . وما فتىء هذا الجانب مثار دهشة المراقب الأجنبي، عندما يلاحظ أن العالم العربي قد حقق قفزات الى الامام من خلال ما تعاقب عليه من فشل (١) . وبالفعل فإنه في هذا الجانب تكمن القضية برمتها ، هذه القضية التي سوف يرتبط بها المستقبل السياسي للمشرق العربي .

فيما سبق ، مر معنا أن حركة البعث تناولت المسألة الفلسطينية في سياقها القومي العربي ، ولم تكن ترى الحل الا من خلال تحقيق الثورة العربية . ومن خلال « المعركة الفلسطينية » توصلت الى تبين العلاقات « الموضوعية » القائمة بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية . وبما انها ركزت نشاطها السياسي على القضية الفلسطينية، فقد وجدت نفسها في موقف الناقد اللاذع للانظمة العربية عموماً، وللنظام السوري خصوصاً .

لذلك يمكننا أن نؤرخ الدخول الفعلي للحزب الى المسرح السياسي ابتداء من حملته الفلسطينية ، خاصة وأن نظام شكري القوتلي كان في أيامه الاخيرة أشبه ما يكون « بسيرك كبير » وكان « بهلواناته » ضمن البرلمان ، يؤدون أدوارهم بجلبة وضوضاء . وكان زعيمهم لا هم له الا التربع في قمة السلطة . ولكن النظارة ، أي الشعب السوري ، كانوا في غاية التعب ، وينتظرون النهاية بفارغ الصبر . ولم تكن هذه النهاية بعيدة ، ولعلها ابتدأت منذ الانتخابات التي جرت في تموز ١٩٤٧، والتي

١ - في فترة لاحقة ادرك حزب البعث « ان النكبة دفعت العرب الى التحرر الجذري في الداخل والخارج » ، انظر « اتحاد مصر وسوريا » ، (وهو مجموعة من المقالات والخطابات لعفلق والبيطار والهوراني) ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

جهت تزويراً فاضحا لاتجاه موشحي « الزمرة السياسية في السلطة » (١) من اتباع الكتلة الوطنية بصورة أساسية . وحتى تتمكن هذه الزمرة من تحقيق مأربها أوعزت إلى تكتل سياسي يميني هو « حزب التعاون الاشتراكي » الذي كان يتزعمه فيصل المسلي للقيام بأعمال إرهابية ، وكانت هذه الزمرة تتولى تغطية هذه الاعمال .

في هذه الظروف ، كما كتبت جريدة « البعث » آنذاك ، بدأ رجال الحكم في التآمر على الحريات « كيلا يبقى في سوريا من الديمقراطية والجمهورية سوى لفظين ميتين لإراداتين للتضليل والخداع » ، وبدأ الحديث عن « أزمة الحكم » في سوريا التي « بلغت ذروتها » (٢) . وفي ١٨ تموز (يوليو) ، نشرت « البعث » بيانا عنوانه يدل عليه : « على الشعب أن يثار لكرامته فيلغي هذه الانتخابات المزورة التي جرت في ظل الحراب والبنادق » . وهو يدعو الشعب إلى عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات و « إلى خوض معركة جديدة من معارك تحريره لمحو هذا العار الذي ألحقته به حكومة الإرهاب والتزوير » (٣) .

حتى ذلك الوقت ، كان البعث كمن يصرخ في الصحراء . وكانت « المهزلة » قد بلغت أوجها . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه كان أعضاء الحكومة وأنصار شكري القوتلي ينشطون لتهيئة الأجواء المناسبة لتعديل الدستور وتجديد انتخاب رئيس الجمهورية خمس سنوات أخرى ، لأن ولايته ستنتهي في نيسان (أبريل) ١٩٤٨ . وقد تشكلت لجنة دستورية لدراسة التعديلات اللازمة من ممثلي « حزب الشعب » و « الحزب الوطني » والمستقلين . وتم بالفعل تعديل المادتين ٦٨ و ٨٥ ، أما المادة ١١٥ التي تمنع إعادة انتخاب رئيس الجمهورية بعد انتهاء ولايته ، فقد ألغيت من الدستور .

في الوقت نفسه ، كانت قد طرحت القضية الفلسطينية بحدة ، وكان تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ، وأخرى عربية قد « صوت عليه في الأمم المتحدة » ، فانتفض الزعماء السوريون هذه الفرصة لخلق كل صوت للمعارضة الداخلية بحجة الخطر الخارجي ، والوقوف في وجه أي اتجاه مناوئ لتجديد ولاية القوتلي .

وهكذا وجدت حركة البعث نفسها ، باعتبارها قوة سياسية قليلة العدد ولكنها قوية التأثير ، محاطة بجو إرهابي وقمعي . فمنعت جريدتها ثلاث مرات من الصدور ،

١ - حسب تعبير البعث في ذلك الوقت .

٢ - « نضال البعث » ، الجزء الأول ، ص ٢١١ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

وأوقف مناضلوها ، وخربت اجتماعاتها .

في ٤ آذار (مارس) ١٩٤٨ ، دعا الحزب الى محاضرة يلقيها صلاح البيطار وميشال عفلق حول « الدستور والحرية » ، وما أن بدأ البيطار حديثه حتى سمع صوت انفجار في ساحة مركز الحزب ، واحتل على الفور عدد من المسلحين قاعة الاجتماع . وعندما حضر رجال الامن الى مكان الحادث ، لم يكن منهم الا أن أوقفوا حوالي خمسين عضوا من أعضاء الحزب . في أعقاب ذلك أصدر الحزب بيانا بعنوان « على الشعب أن يختار بين الحرية والاستبداد ، تعديل الدستور فاتحة الدكتاتورية » (١) . وفي أيلول من العام نفسه ، صدر بحق ميشال عفلق ، « عميد » الحزب ، حكم يقضي بسجنه ستة أشهر ، ثم خففت هذه المدة الى شهرين ، وذلك بتهمة توزيع بيانات تتضمن تهجما شخصيا على وزير الداخلية (صبري العسلي في ذلك الوقت) وتحريضا على أعمال الشغب . وبهذه المناسبة ، أصدر الحزب في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) بيانا بعنوان « حاكموا الخونة والقتلة والمختلسين قبل أن تحكموا على الاستاذ ميشال عفلق ، مؤامرة وضيفة تحاول تنفيذها الوزارة القائمة » (٢) .

في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ ، وبفضل حرب فلسطين ، أعيد انتخاب شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية ، وترجع معه في السلطة رهط من السياسيين التقليديين . وكلف جميل مردم من جديد بتشكيل الحكومة . وبعد ذلك بأقل من شهر لاح ظل دخول الجيوش العربية الحرب في فلسطين ، وعين حسني الزعيم رئيسا للاركان في الجيش السوري .

بعد الهزيمة العسكرية للانظمة العربية ، استبدت بال جماهير السورية مشاعر عنيفة وعميقة ، هي مزيج من الاستغراب والمرارة والكبت . فتوجهت التهم الى كافة الزعماء ، وانفضح أمرهم . ومما لا مراء فيه ، أن حزب البعث قام في تلك الفترة بدور محرك فائق الاهمية . وبالامكان القول انه كان على رأس المعارضة ، وان الجماهير السورية أخذت تنقاد اليه ، وتتبع خطواته أكثر فأكثر . وحول هذه النقطة ينبغي ألا يغرب عن بالنا أنه على الاقل كان يملك سلاحا سياسيا لا يستهان به ، ولم يكن متوفرا لغيره من الاحزاب بنفس الدرجة ، ألا وهو الحركة الطلابية في ثانويات دمشق وفي جامعتها . ومن هذه الثانويات والجامعة ، كانت تنطلق دائما أية حركة للمعارضة أو الرفض . وكان طلاب سوريا في ذلك الوقت في طليعة القوى الحية في المجتمع ، وكانوا بسبب تمركزهم النسبي ، يلعبون دورا شبيها بالدور الذي كانت تلعبه « الطبقة العاملة » الاوروبية فيما مضى . وهكذا كانوا يقيمون فيما بينهم وبين السكان ، في

١ - المرجع السابق ، ص ٢٤٥ ، وص ٢٥٢ .

٢ - اشارة الى مواقف ومسؤوليات الزعماء السوريين في هزيمة العرب بفلسطين .

المدن خصوصا ، نوعا من الجدل المتعاطف . وعلى هذا النحو ، أصبحت « المدرسة » أقرب ما تكون الى بؤرة للتحريض الثوري .

في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ - وهو تاريخ مهم في مرحلة تردي وامتراء النظام البرلماني ، ثم اسقاطه من قبل الجيش السوري - وبمناسبة الذكرى الاولى لتقسيم فلسطين ، دعا حزب البعث الى اضراب عام ، خصوصا في ثانويات دمشق وجامعتها ، ودعا المواطنين الى التجمع بأكبر عدد ممكن . وانطلقت تظاهرة من اكبر التظاهرات التي عرفت في العاصمة ، تطالب باستئناف الحرب في فلسطين ، وبمحاكمة المسؤولين عن « النكبة » الفلسطينية ، الى أية جهة انتموا ، وسواء كانوا من المدنيين أو العسكريين ، وباستقالة حكومة جميل مردم .

لقد بلغ التوتر حدا كبيرا ، وحصلت اشتباكات دامية بين المتظاهرين وقوى الامن ، اسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى بين المواطنين . وعمت المظاهرات خلال ثلاثة ايام كافة المدن الكبرى في سوريا .

في ظل هذه الظروف ، واثناء استقالة الحكومة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ، تدخل الجيش بشكل مفاجيء للجميع ، وسيطر على العاصمة « لاعادة النظام » . ثم صدر القانون العرفي وقانون منع التجول . وخرج رئيس الاركان حسني الزعيم على المسرح السياسي للمرة الاولى ، مصرحا بأن أمن البلاد أصبح من الآن فصاعدا بيد الجيش . ومنع حمل السلاح ، وكذلك أي نوع من أنواع التظاهر ، ودعا المواطنين الى الاخلاص الى السكينة . وقد حدا ذلك ببشير العوف ، وهو أحد المتحمسين لحسني الزعيم ، الى أن يكتب « يحق لنا منذ اليوم أن نقول ان حسني الزعيم للمرة الاولى قد فكر في مقدرات بلده ٠٠٠ » (١) . وبعبارة أخرى قد قرر أن يمسك صراحة بزمام السلطة . غير ان الامر لم يكن قد انتهى بعد الى هذه النهاية ، على الرغم من ان الوضع السياسي قد سار في منعطف خطير يفتح الباب بمصراعيه الى الديكتاتورية العسكرية . واذا كان الهدوء النسبي قد عاد بعض الشيء ، الا أن الازمة الوزارية ، التي لم تعرف سوريا مثيلا لها بعد الاستقلال ، لم تستمر سوى ثلاثة عشر يوما ، استدعي على أثرها سفير سوريا في باريس خالد العظم ليشكل حكومة جديدة من خارج البرلمان (٢) .

تشكلت الحكومة الجديدة ، وبقي التساؤل قائما حول امكانية هذا النمط من

١ - بشير العوف ، « الانقلاب السوري : استمراره ودوافعه ٠٠٠ » ، دمشق ، ايار ١٩٤٩ ، صص ١١ - ١٢ .

٢ - حول هذا الموضوع انظر خالد العظم في « مذكراته » ، بيروت ، دار المتحدة ، الجزء الاول ، ١٩٧٢ ، ص ٣٦٦ وما يليها .

الحكم التقليدي ، ، الممثل لمختلف الفعاليات الاقتصادية في البلاد ، وبشكل خاص ،
« للشركة الخماسية » ، في التصدي لازمة النظام نفسه . لقد كانت هذه الحكومة ،
التي تضم عددا من رجال الاعمال والاموال ، عاجزة عن رؤية التغيرات العميقة التي
حدثت في نفوس الناس وفي الواقع السياسي في سوريا .

في شباط (فبراير) ١٩٤٩ ، عقدت حكومة العظم اتفاقين : الأول مالي مع
فرنسا ، والثاني مع « شركة التابليين الاميركية » حول مرور انابيب النفط الآتية من
السعودية الى البحر المتوسط عبر الاراضي السورية . ولكن سرعان ما اثار ذلك موجة
من الاستنكار العام في سوريا .

حول هذه القضية نسجل لحزب البعث ، الذي كان من أكثر قوى المعارضة حركة
ونشاطا ، ما أعلنه من عدااء صريح لمثل هذه الاتفاقات التي تفسح المجال للتدخل
الاستعماري في الشؤون الداخلية ، وتمس السيادة الوطنية . ثم ان الرأي العام
السوري كان يضيق ذرعا بما كانت تقدمه حكومة العظم من تسهيلات اقتصادية تخدم
الى حد كبير مصالح الشركات الاميركية . وبهذه المناسبة وزعت حركة البعث في
٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ بيانا بعنوان : « مؤامرة الاتفاق مع « التابليين » بعد الكارثة
الفلسطينية » ، تضمن هذا البيان دعوة الشعب الى « النضال من أجل تخلص البلاد
من خطر هذه الاتفاقية التي تفتح الباب امام الاستعمار الاميركي » (١) .

في هذه الظروف عادت الثانويات والجامعة الى الهياج ، وازدادت الروح القتالية
في المظاهرات الطلابية . وكان البعثيون على رأس هذه المظاهرات ، كما هو الحال
دائما . وحمل بيان صدر عن الحزب في ٥ آذار (مارس) العنوان التالي : « الحكومة
المجرمة تعتقل رئيس فرع دمشق الدكتور مدحت البيطار ، بعد مظاهرة قام بها شباب
البعث العربي ضد « اتفاقية التابلايين » (٢) . وخوفا من أن تتحول المظاهرات من
جديد الى هياج شعبي عام ، قرر وزير التعليم ، محسن البرازي ، اغلاق المدارس
الثانوية بحجة « عطلة الربيع » التي «مددت حتى نهاية آذار (مارس) . وبهذه
المناسبة لم يتورع الوزير من أن يصرح : « لقد عمدت عناصر الشغب التي تعمل بتوجيه
من الخارج ، الى استغلال العودة الى المدارس حتى تثير الاضطرابات » (٣) .

وسط هذا الجو الهائج ، كان السياسيون يلقون بمسؤولية الهزيمة في فلسطين
على اكتاف العسكريين حتى يبرئوا ساحتهم . وكانوا يوجهون اليهم بصراحة متزايدة

١ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ٢٧٩ - ٢٨٤ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

٣ - جريدة L'Orient ، ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٩ .

انفس التهم ويتطرفون في المزايدة عليهم ، وهم قابعون في البرلمان حيث كان بعض النواب ، وبشكل خاص فيصل العسلي ، ينتقدون بعنف تدخل الجيش في الشؤون السياسية الداخلية اثناء احداث تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ . اكثر من ذلك لقد اوقف بعض الضباط ، كفؤاد مردم وعبد الله عطفه ، بتهمة الغش .

اما الجيش فلم يبق واقفا مكتوف الايدي ، بعد حرب دخلها دون ان يعد لها اعدادا كافيا ، ويجهز من اجلها تجهيزا حسنا ، وخرج منها بالذلة والهوان ، والصدمة والخيانة . فلم يكن امامه الا ان يصب جام غضبه على الاحزاب التقليدية القديمة التي كانت تدبر دفة البلاد . وكان يرى في هؤلاء السياسيين ، الذين قادوا سوريا الى الخراب الفوغائية والمنازعات والعجز والفساد والخيانة .

ومما زاد حدة التوتر بين السلطة المدنية والجيش تصميم الحكومة على اجراء حركة تصفيات وتعديلات داخل الجيش من بينها احالة حسني الزعيم رئيس الاركان على التقاعد (١) . ولمواجهة هذه الحملة العدائية من قبل السلطة المدنية ، اجتمع الرؤساء العسكريون في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ في القنيطرة . وفي ٣٠ منه ، عند الفجر ، قام الجيش السوري ، بأمرة رئيسه حسني الزعيم ولاول مرة في تاريخ البلاد بانقلابه الاول . وقوبل ذلك بحماس شديد من قبل المواطنين . وكان يبدو بوضوح من البلاغات الاولى التي نقلتها الاذاعة ان هذا الانقلاب العسكري كان قد قرر ونفذ على عجل ، وانه كان يقتصر الى الاعداد الدقيق ، وبشكل خاص الى برنامج سياسي محدد . وبعد وقت قليل من حدوث الانقلاب ، صرح قائد القوات المسلحة ان حالة الفوضى والضياح ، والفساد والخيانة ، التي كان يتخبط فيها النظام القديم ، وكذلك الغاء الديمقراطية ، والامعان في خرق الدستور والقوانين . كل ذلك دفع الجيش الى ان يتدخل « ليضع الامور في نصابها » . واختتم حديثه قائلاً : « اليوم الطريق مفتوحة امام الشعب العربي في سوريا ليسيير قدما نحو تحقيق رسالته الخالدة » .

وضَّح البلاغ رقم (١) ان الجيش « اضطر الى تولي السلطة بصورة مؤقتة » ، و « دون ان تكون لديه الرغبة في البقاء فيها » ، وان الهدف من هذا العمل كان فقط « التحضير لاقامة نظام ديمقراطي حقا » . أما السبب المباشر الذي حدا بالجيش الى القيام بالانقلاب ، فقد وضحه البلاغ رقم (٩) وهو « التهمات الشنيعة والمتكررة على الجيش » ، داخل البرلمان وخارجه ، وذلك في أعقاب توقيف بعض الضباط بتهمة الاختلاس والفساد . وفي ٤ نيسان (ابريل) أعرب قائد الجيش حسني الزعيم في اول خطاب له عن رغبته في تطهير الادارة ، ومحاكمة المسؤولين عن النظام

القديم ، و « ارساء قواعد نظام جديد ، تقديمي ، قائم على أساس حاجات الشعب ، واكد بالنسبة للعمال والطبقات الكادحة رغبته في « تحقيق العدالة الاجتماعية ، واعادة النظر في توزيع الاراضي ، ووضع قانون يحدد الثروات الكبيرة » ، واخيرا العمل على رفع مستوى الطبقات الشعبية (١) .

بناء على ما تقدم ما هو الموقف الذي سيتخذه حزب البعث من الانقلاب العسكري الذي قام به حسني المزعيم ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، ينبغي ان نذكر أولا ، ان الانقلاب العسكري يمكن اعتباره أساسا كنتيجة لتضافر ثلاثة عوامل رئيسية : الحركة الطلابية التي يحركها بشكل أساسي حزب البعث ، والتململ العميق في أوساط الطبقات المتوسطة في المدن التي طعنت في شعورها القومي في اعقاب الهزيمة الفلسطينية والتي كانت تتأثر سياسيا ، وبصورة متزايدة ، بالبعث والحركة الطلابية ، وأخيرا الجيش باعتباره القوة الوحيدة المنظمة .

لم يكن مستغربا ، والحالة هذه ، ان يسارع البعث قبل سائر الحركات السياسية الى تأييد الانقلاب العسكري ، والاستبشار به . أضف الى ذلك ما ظهر فيه من ميل واضح الى اعتبار هذا الانقلاب عملا كان يمكن أن يصدر عنه . ومنذ الساعات الاولى أحس بأنه ليس بعيدا عن التأثير في التصريحات الرسمية . فعبارات كالرسالة الخالدة ، والعدالة الاجتماعية ، واقامة ديمقراطية برلمانية حقيقية ، لا يمكن أن تكون في نظره وليدة الصدفة . ومن هنا اختياره صراحة لموقف الناصح الأمين في علاقاته مع قادة البلاد الجدد . وكان ذلك بمعنى من المعاني تعبيرا عن ذهنية المثقف في تعامله مع الجندي ، خصوصا في بلد متخلف كسوريا . ولكن ينبغي ان نضيف الى ذلك ان الدعم الذي قدمه البعث للانقلاب لم يكن خاليا من التحفظات . وقد بدا ذلك بوضوح في رسالة التأييد الاولى التي وجهت الى حسني المزعيم رئيس الاركان والقوات المسلحة . ففي مستهل هذه الرسالة ركزت اللجنة التنفيذية للحزب على « النضال الجريء والحازم ، للشعب السوري ضد النظام السابق ومن اجل الغائه ، واعتبرت الجيش « الأداة الامينة التي نفذت رغبة قومية وارادة عامة » . وهكذا فان الشعب ، في التحليل الاخير للبعث ، هو « العامل الرئيسي في الحادث العظيم » ، وهو الذي « أعطى المبرر الاول » للانقلاب العسكري . وجاء في الرسالة أيضا : « ولكي يستطيع الشعب ان يحمي انقلابه ويثبت دعائمه على الاسس الصحيحة المتينة ، عليه ان يكون هرا في التعبير عن ارادته ورغباته ، وان يشارك عمليا في رسم منهاج العهد الجديد وتطبيقه » .

ويبرز الجانب الإيموي ، ان لم نقل الجانب الأمر ، في موقف البعث من القيادة العسكرية ، بروزا واضحا فيما خلصت اليه الرسالة من مطالب : « فالحزب يرى ان تبنى السياسة على الاسس التالية :

- ١ - تشكيل حكومة مؤقتة حائزة على ثقة الشعب .
- ٢ - تطهير الجهاز الحكومي من جميع صنائع العهد البائد، ومحاكمة المسؤولين عن فضائحه
- ٣ - تأمين الحريات العامة التي نص عليها الدستور .
- ٤ - اجراء انتخابات حرة في المدة المحددة في الدستور ، وعودة الحياة الدستورية الجمهورية الى مجراها الطبيعي ، (١) .

ان التأييد الذي أظهره حزب البعث لأول حركة عسكرية في البلاد كان اذن تأييدا مشروطا . حتى انه كان على جانب من السذاجة في النهج الذي سار عليه لتحديد علاقاته بالقيادة الجدد . وحتى ذلك الحين لم يكن بمقدوره ان يجيب عن السؤال : لماذا ولمصلحة من ينبغي ان يتخلى العسكريون عن السلطة ؟ واذا كانت الظروف السياسية قد اوصلتهم اليها ، فانهم فيما بعد تمسكوا بها معتمدين في ذلك مختلف الوسائل . والادى من ذلك انهم ايضا كانوا ينظرون الى انفسهم كحملة « رسالة تاريخية » . والحقيقة انهم كانوا يطمحون الى لعب دور سياسي، وهم القوة المتجانسة نسبيا والمنضبطة ، والحلول محل الفئة الحاكمة التي فشلت فشلا ذريعا .

على كل حال ، كان البعثيون ، في جو الغبطة والارتياح الذي عرفته سوريا بعد قلب النظام البرلماني ، يميلون الى التفكير بأن اهدافهم باتت وشيكة التحقيق . وفي ٧ نيسان (ابريل) نظموا تظاهرة ضخمة تأييدا لانقلاب ٣٠ اذار . في هذه التظاهرة القى ميشال عفلق ، « عميد » الحزب ، كلمة قال فيها : « ايها الاخوان ، ليس ما حدث في سوريا انقلابا ، وهو في الواقع خطوة نحو الانقلاب . اننا نستبشر بهذا الحادث ونعلق عليه الامل ، ولكن علينا أن نوسع أفقنا ، وننظم صفوفنا ، وان ننظر دوما الى الامام ، الى العلاء . فالانقلاب الذي يطمح اليه الشعب العربي هو انقلاب شامل (٠٠) . الانقلاب الذي يحقق للشعب العربي في جميع أقطاره الاشتراكية العربية والوحدة العربية ، (٢) .

١ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان حزب البعث يتبع بشكل غريزي خطا سياسيا مزدوجا في علاقته مع نظام حسني الزعيم العسكري . فمن جهة ، كان يدعو الى مساندته ، ومن جهة أخرى كان يكرر تحذيراته حياله . وفي هذا الاتجاه طلب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب مقابلة الرئيس الجديد للبلاد في ٦ نيسان (ابريل) ، بهدف تسليمه مذكرة يطالبون فيها بعدم ابرام الاتفاقية مع القابلاين . وركزوا فيها بشكل خاص على المضاعفات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المترتبة على هذا المشروع الذي يمس استقلال سوريا (١) .

ولكن هذه الجهود كانت تذهب أدراج الرياح . وكان من المستغرب الا يكون الامر على هذا النحو ، لان سوريا كانت الى حد بعيد محط الاطماع ، وموضع خلاف بين القوى الخارجية . وفي حينه خضعت الدكتاتورية العسكرية الى محاولات ههيدة خارجية وداخلية من أجل التقرب منها وكذلك الى اغراءات متناقضة . ولكي يعطي لنظامه شكلا شرعيا ، سعى حسني الزعيم ، الحاكم الجديد لسوريا ، الى كسب ود النواب وتعاونهم في مشروعه . وعندما لم يوفق في مسعاه ، أعلن حل المجلس النيابي وحول السلطتين التنفيذية والتشريعية الى ظل باهت . وبدأ يمارس مختلف انواع الضغوط حتى يستقيل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بصورة رسمية ، وقد تم له ذلك في ٦ و ٧ نيسان (ابريل) على التوالي .

ظن الديكتاتور الجديد أن العناية الالهية قد خصته بحكم الرعاية ، حتى انه مر نفسه قد فوجيء بالسهولة التي استولى بها على السلطة : دون طلقة نار ، ووسط المظاهرات الحماسية وتأييد الشعب له . ولكنه في غياب برنامج سياسي محدد، ودون ان يكون لديه فكرة واضحة عن السلطة ، شرع في انتهاج سياسة آنية ، وفتح المجال بالتالي أمام القوى الخارجية المتناقضة ، التي كانت تتودد اليه وتتملقه .

في هذا الاطار وصل الى دمشق، في اليوم الاول من الانقلاب، وفد عراقي، عرض على الزعيم تأمين كل مساعدة يحتاج اليها . وبعد فترة وجيزة ، في ١٦ نيسان (ابريل) حضر وفد آخر برئاسة نوري السعيد نفسه . وكان هذا الاخير ، المدعوم سرا من بريطانيا يعتقد جازما بأن دخول سوريا في ظل الهيمنة الهاشمية ما هو الا قضية أيام ، ان لم تكن قضية ساعات . والواقع أن حسني الزعيم كان أساسا يميل الى عقد اتفاقية عسكرية مع العراق ، حتى يكون في موقع القوة اثناء محادثاته مع العدو الاسرائيلي حول مسألة الهدنة .

غير أن مصر والسعودية ، كانتا من ناحيتهما ، تعملان للحؤول دون قيام وحدة

١ - « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

بين سوريا والعراق ، كخطوة أولى نحو تحقيق مشروع الهلال الخصيب ، بزعامة الملكة الهاشمية ، وحتى أنهما كانتا تسميان لتلافي أي تقارب بين حسني الزعيم ونوري السعيد . وكذلك فإن فرنسا من ناحيتها ، لم تكن في هذه القضية غير مبالية ، بل على العكس ، كانت ترى في تحقيق هذا المشروع ، الذي يحظى بمباركة بريطانيا ، تهديدا لمصالحها في المنطقة .

لقد كان التنافس اذن على أشده منذ البداية بين الدول الكبرى للهيمنة على سوريا . وكان الصراع فيما بينهما على النفوذ قد بلغ شأوا بعيدا ، قبل أن يختار الكتاتور السوري محور القاهرة - الرياض مدعوما من فرنسا والولايات المتحدة ضد الهاشميين المدعومين بدورهم من الانكليز . وتكرست القطيعة النهائية بين العائلة الهاشمية في العراق وحسني الزعيم ، بعد أن قام هذا الأخير في ٢١ نيسان (ابريل) بزيارة سرية الى مصر قابل خلالها الملك السابق فاروق في « أنشاص » . ومنذ ذلك الحين ، تخلى حسني الزعيم عن مشروعه وبدأ يهاجم علنا أية فكرة تتعلق بسوريا الكبرى أو وحدة الهلال الخصيب . وفي هذه الفترة وقع الاتفاق النقدي بين فرنسا وسوريا وكذلك اتفاقية التابلاين في ٢١ نيسان (ابريل) و ١٦ أيار (مايو) على التوالي .

وفي مجال السياسة الداخلية بدأ الزعيم يشيع جوا من القمع السياسي الرهيب ، بفرض الرقابة على الصحف ، والغاء أي نوع من أنواع التظاهر الشعبي . وأكثر من ذلك ، فإن شخصيته أخذت توتدي ، أكثر فأكثر ، طابعا غريبيا ومضحكا ، بشكل يأباه الشعب السوري . وسرعان ما بعدت الشقة بينه وبين تصريحاته الأولى المليئة بالنوايا الطيبة . وهكذا وجد نفسه معزولا في برج العاجي ، لا يرى من السلطة الا المغامرة والأبهة الشخصية . وفي ٢٥ حزيران (يونيو) أجرى استفتاء في البلاد ونصب نفسه بنتيجته رئيسا للجمهورية ، ثم رقى نفسه الى رتبة مشير (مارشال) . ومن جديد ، شكل محسن البرازي الحكومة ، وهو من الشخصيات السياسية « الاقطاعية » في حماه ، ومن الذين تعاقبوا على مناصب وزارية عديدة في العهد الماضي ، وعرفوا بعلاقاتهم الطيبة مع السعودية .

قبيل حل الاحزاب ، ومنع أي نشاط سياسي في البلاد ، كان حزب البعث ما زال يروج خيرا من حسني الزعيم ، وكان في علاقاته معه يتصرف وكأنه يملك الحق في اسداء النصيحة مذكرا بدوره في تهيئة الاجواء السياسية لانقلاب ٣٠ آذار (مارس) . وفي ٢٤ أيار (مايو) قدم للمرة الثالثة بيانا الى حسني الزعيم يحمل توقيع ميشال عفلق ، تضمن هذا البيان تذكيرا بالاسباب التي دعت البعث الى تأييد الانقلاب العسكري ، وهي الاطمئنان الى التصريحات الأولى والبيانات الصادرة عن قيادة الجيش ، والى « ذلك العدد من ضباط الجيش الذين كانوا في طليعة الانقلاب ، والذين

نعرف فيهم العقيدة القومية الصادقة وتقدير المسؤولية ، . وتضمن أيضا احتجابا على ملء الوظائف الكبرى بأشخاص كانوا من أبرز دعائم العهد الماضي ، وعلى تشكيل حكومة مبنية على أساس تجاهل كل النزعات السياسية التي تحملها وتمثلها الأحزاب ، وأخيرا على إلغاء امتيازات الصحف ولا سيما صحف الأحزاب التي مثلت المعارضة في العهد السابق (١) .

بعد هذه المذكرة ثارت ثائرة الديكتاتورية العسكرية ضد حزب البعث وضد حزب الشعب الذي بدأ يرفع رأسه هو أيضا . وجرت اعتقالات واسعة في صفوف البعثيين وغيرهم . كما أوقف ميشال عفلق وتعرض للتعذيب على حد تعبير أنصاره . وفي ١١ حزيران (يونيو) وجه عفلق رسالته الشهيرة الى « دولة الزعيم » ، تلك الرسالة التي اعتبرت ضمن الحزب ضربة قاصمة « للمثالية البعثية » .

في هذه الرسالة يعترف عفلق بأخطائه وأخطاء حزبه ازاء « نظام البناء والعمل الايجابي » ، ويعلن : « انني قانع كل القناعة بأن هذا العهد الذي ترعونه وتنشئونه يمثل اعظم الآمال وامكانيات التقدم والمجد لبلادنا ، فاذا شئتم فنكون في عداد الجنود البنائين واذا رغبتم ان نلزم الحياد والصمت فنحن مستعدون لذلك .

« سيدي دولة الزعيم ، ان هذه المجموعة من الشباب الذي يضمها البعث العربي قد عملت كثيرا في الماضي لتكون قدوة في الفزاهة والوطنية الصادقة وان ماضيها ليسفح لها عندهم يا سيدي لكي تعذروا ما ظهر منها من تسرع بريء وان وراء مظهرها النزق نفوسا صافية ومؤهلات ثمينة للخدمة العامة ، ما أجدر عهدكم أن يفسح لها مجال التفتح والانتاج . أما أنا ، يا سيدي الزعيم ، فقد اخترت أن أنسحب نهائيا من كل عمل سياسي بعد ان أنتبهت بمناسبة سجنني الى أخطاء في اورثتني اياها سنين طويلة من النضال القومي ضد الاستعمار والعهد السابق . واعتقد ان مهمتي قد انتهت وان أسلوبني لم يعد يصلح لعهد جديد ، وان بلادي لن تجد من عملي السياسي أي نفع بعد اليوم .

« سيدي دولة الزعيم ، انتم اليوم بكمكان الأب لابناء البلاد ولا يمكن ان تحملوا حقدا لابنائكم ، ولقد كان لنا في هذه التجربة تنبيه كاف ومفيد وتركوا لنا المجال كي نصحح خطأنا ونقدم لكم البرهان على وفائنا وولائنا » (٢) .

١ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ٢٩٢ - ٢٩٧ .

٢ - انظر النص الحرفي لهذه الرسالة في : « الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب » ، ودور اليمين التخريبي ، دمشق ، القيادة القومية ، سلسلة التوجيه الحزبي ، بدون تاريخ ولكن بكل تأكيد بعد ١٩٦٦ ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

يستنتج من هذه الرسالة أن ميشال عفلق تنكر لصحة المواقف السياسية التي كان يقفها حزبه ، وأنه تنكر لنفسه أيضا ، عند أول مجابهة مع النظام . وقد أدى ذلك إلى تغير نظرة مؤيديه وأنصاره إليه . كما أنه نتج عن هذه الرسالة مضاعفات خطيرة على الصعيد الداخلي للحزب . فكانت مناسبة وحجة لظهور تباين بين قادة الحزب ، بين البيطار والسيد من جهة ، وعفرق من الجهة الثانية . وقد أسر لنا عبد البر عيون السود أنه على أثر هذه الرسالة تعرض عفلق « لأزمة نفسية حادة » دفعته إلى العزلة خلال فترة من الزمن . ولعل ما كان خطيرا بالنسبة إليه هو تعرض الهالة التي كان يحاط بها في سوريا إلى الشحوب والتلاشي . وبالفعل أصيب شباب البعث الرومانطيقيون بخيبة أمل كبيرة لدى رؤية « مثلهم الأعلى » و « معلمهم » ينهار بسرعة أمام أول تجربة عنيفة له . ومنذ ذلك الحين بدأ يخف تدريجيا نفوذ عفلق في بعض أوساط المثقفين والاطارات الحزبية الشابة في سوريا (١) .

فها هو سامي الجندي ، أحد الشباب البعثيين الأوائل ، يدلي بشهادته عن ردة فعل المثقفين البعثيين في أعقاب نشر الرسالة التي وجهها عفلق إلى حسني الزعيم . يقول الجندي : « عندما خرج الاستاذ من السجن جوبه بثورة من الحزبيين وحملة شعواء ، رفضوا جميعا كل تعليل أعطي لهم . كانوا مجمعين على أن الموت أفضل ، وأن المهم أن يبقى شرف الحزب ورسالته ، وأن شهيدا ينقلها للأجيال خير من أحياء تراجعوا أمام التهديد بالتعذيب » . ثم يضيف الجندي بعد ذلك قائلا : « أن القائد ميشال عفلق قد أنتهى وحل محله الاستاذ الذي ظل الحزب على ولائه له واحترام فكره ، دون الإيمان بقدرته على الزعامة » (٢) .

١ - انظر جلال السيد ، « حزب البعث العربي » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٣ ، ص ٦٢ - ٦٧ .
٢ - انظر سامي الجندي ، « البعث » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٦٩ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

البعث العربي في عهد سامي الحناوي

من قبل أن يعتلي سدة الرئاسة على اثر « الاستفتاء » ، كان الديكتاتور السوري حسني الزعيم بارعا في تحويل مَنْ كان يفترض أن يكون له مؤيدا ونصيرا الى خصم.

ولم تكن سياسته الداخلية او العربية او الدولية الا سلسلة من الاخطاء التي كانت تثير حنق الجميع ، وتدفع بالتالي كافة القوى السياسية الى صفوف المعارضة. ثم ان ما اقامه من سلطة بوليسية وحكم فردي ، وتعاون مع الفئات « الاقطاعية » والبرجوازية ، التي يرتبط بها رئيس الحكومة نفسه ، قد افقده تأييد القوى التقدمية المدنية والعسكرية على حد سواء .

تعرضنا فيما سبق للأسباب التي حدث بحركة البعث الى اجراء انعطاف في موقفها من حسني الزعيم ونظامه العسكري . أما اكرم الحوراني ، زعيم حماة الاشتراكي ، فقد كان في البداية يشكل مع اصدقائه العسكريين ، بهيج الكلاس واديب الشيشكلي وسواهما ، احدى القواعد الصلبة لانقلاب ٣٠ آذار . ولكنه بعد فترة وجيزة ، اخذ يرقب بحذر التقارب المتزايد والوثيق بين حسني الزعيم والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا على الصعيد الدولي ، وبينه وبين محور القاهرة - الرياض في المجال العربي ، ومع « الاقطاعية » السورية ، وخصوصا في منطقة حماة ، في مجال السياسة الداخلية . وسرعان ما ابتعد عن ديكتاتورية الزعيم ، وقد كلفه ذلك احالة اثنين من انصاره العسكريين الى التقاعد في بداية آب (أغسطس) ١٩٤٩ .

بامكاننا القول ان التحول في موقف الحوراني ، وكذلك في موقف حزب البعث يمكن اعتبارهما اشارة البدء في ظهور معارضة شعبية منظمة الى حد ما . وعلى صعيد الجيش فان التملل عاد يظهر بوضوح الى درجة أن أكثر المتحمسين لحسني الزعيم من الضباط قد تخلوا عنه .

من جهة ثانية ، فان تطور السياسة الخارجية لسوريا تحت حكم الزعيم ، كان يثير قلق الهاشميين ونوري السعيد في العراق الذي لم يكن يخفي مطامعه حيال سوريا . وشرع يعمل ايضا في مجال لم يكن غريبا عنه . وكثف اتصالاته مع مختلف الاوساط السورية المدنية والعسكرية ، وبشكل خاص مع حزب الشعب ، ومع عدد من العسكريين أبرزهم اللواء سامي الحناوي ، والنقيب عصام مريود ، محمد دياب ، حسين حكيم ، وفضل الله أبو منصور .

وإذا كان الاختيار قد وقع بالفعل على سامي الحناوي ليكون على رأس الحركة ضد الزعيم ، فلأنه كان يقود أهم قوة عسكرية ضاربة في الجيش ، وهو اللواء الذي كان مرابطاً على الحدود السورية - الفلسطينية . غير أن الحناوي ، طيلة وجوده في وظيفته ، لم يكن معروفًا بأية صفة من الصفات التي تؤهله للقيام بأي دور قيادي . وقد وصفه الصحافي اللبناني ، ادوار صعب ، على النحو التالي : « الرجل . . . ليس عنده بالفعل ما ينم عن شخصية بارزة ، ولا عن مزايا إنسان قسوي ومصمم . فهو بدين ومتزل ، وأمّي تقريباً ، وهو أعجز من أن يصمد في مناقشة ، وتراه باستمرار يغير من أفكاره وقناعاته ، إذا ما وجد نفسه أمام متحدث مقتنع ومتحمس . وكان يقال في دمشق إن الحناوي ولد ليكون عميلاً ، (١) » .

وبهما يكن من صحة ذلك ، فإن اللقاء مختلف التيارات السياسية المعارضة ، الداخلية والخارجية ، وعلى اختلاف دوافعها وأسبابها ، قد وجه الضربة الأخيرة إلى نظام حسني الزعيم ، وأتاح إلى اللواء سامي الحناوي ورفاقه الضباط ، وكذلك لحزب الشعب ، القيام في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، بالانقلاب العسكري الثاني في سوريا . وبعد أن بوغت حسني الزعيم في منزله ، وكذلك رئيس وزرائه محسن البرازي ، حوكم الاثنان ونفذ فيهما حكم الإعدام فوراً في سجن المزة الشهير ، قرب دمشق ، وذلك قبل أن تصدر من الإذاعة البلاغات الأولى للانقلاب الجديد .

حدد الانقلابيون أهدافهم ، على الأقل ما أعلن منها في الساعات الأولى ، بالنقاط التالية : تخليص البلاد من الاستبداد والمستبدين ، إبقاء الجيش بمنأى عن التدخل في الحياة السياسية وإعادة إلى الثكنات ، وأخيراً إعادة مقاليد الشؤون السياسية إلى المسؤولين والزعماء المدنيين (٢) .

وهكذا أطلق سراح المعتقلين السياسيين ، ودعا القائد الجديد للجيش ، باسم المجلس العسكري الأعلى ، في اليوم الأول للانقلاب ، وفي مناسبتين ، للاجتماع ببعض

La Syrie ou la révolution dans la rancœur, Paris, Julliard, 1968, p. 54.

١ - ادوار صعب

٢ - حول هذا الفصل والبيانات الصادرة عن الانقلابات العسكرية المتتالية في سوريا ، انظر كتاب غالب عياشي «الإيضاحات للسياسية» ، وامرار الانتداب الفرنسي في سورية ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٥٩٢ - ٦٠٩ .

القادة والسياسيين ، أبرزهم : فارس الخوري ، حسن الحكيم ، منير العجلاني ، صلاح البيطار ، أكرم الحوراني ، معروف الدواليبي . وكان الهدف من الاجتماع ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأليف حكومة تحكم بالعدل وتحترم القانون والحريات الشخصية . وفي أعقاب ذلك كلف هاشم الاتاسي بتشكيل حكومة ائتلافية تتمثل فيها مختلف الاتجاهات السياسية . وعلى الرغم من اشتراك ميشال عفلق كوزير للتربية الوطنية ، وأكرم الحوراني كوزير للزراعة ، في هذه الحكومة ، الا أن السيطرة كانت فيها الى حزب الشعب . وباستثناء الحزب الشيوعي السوري وحزب التعاون الاشتراكي (حزب فيصل العسلي) ، فإن الاحزاب السياسية عادت الى الظهور ، وكذلك الصحف التي اغلقت في عهد حسني الزعيم . وأعطيت الحكومة صلاحيات رئيس الجمهورية ، وسلطات تنفيذية وتشريعية ، الا انها كانت تعتبر حكومة انتقالية مهمتها ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة النظام الدستوري الشرعي الى البلاد ، وذلك في اقرب وقت ممكن .

لذلك دعت هذه الحكومة الى تنظيم الانتخابات ، واختيار هيئة تأسيسية . وتحدد موعد ذلك في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، بعد تعديل القانون الانتخابي الذي منح المرأة حق التصويت لأول مرة في تاريخ سوريا ، شرط أن تكون حاملة للشهادة الابتدائية على الأقل .

خلال هذه الانتخابات ، حاول حزب الشعب بالطبع ان يستغل الى أقصى الحدود وضعه القوي في الحكومة والجيش ، ويضغط بمختلف الوسائل لانجاح مرشحيه . فانطلقت الاحتجاجات من كل حذب وصوب ، وانسحب الحزب الوطني ، الخصم التقليدي لحزب الشعب ، في اخر لحظة ، من معركة انتخابية اعتبرها غير متكافئة . أما حزب البعث فقد دخل البرلمان لأول مرة بشخص جلال السيد ، أحد أعضاء لجنته التنفيذية ، ومرشح منطقة دير الزور ، ومن خلال اثنين من أنصاره هما الشيخ دحام الدندل وعبد العزيز حروابل ، الاول مرشح منطقة بوكمال ، والثاني مرشح منطقة دير الزور ، واللذان انتسبا بعد فترة قصيرة الى الحزب . ويبدو أن نجاح هذين النائبين يرجع بالاضافة الى زعامتهما القبلية ، الى المساعدة التي قدمها الجيران الهاشميون في العراق ، نظرا لما لهؤلاء من نفوذ سياسي واقتصادي كبير في هاتين المنطقتين المجاورتين للحدود العراقية . وعلى كل حال فإن جلال السيد نفسه قد أكد لنا بشكل صريح بأن نجاحه في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ لم يكن بقوة الحزب ، بل لما كان له من نفوذ شخصي . ويمكننا أن نضيف الى ذلك ايضا ، ما مارسه العراقيون من ضغوط انتخابية مختلفة لمصلحته . وأشار جلال السيد الى أن

عدد اعضاء الحزب في تلك الفترة لم يكن يتجاوز المئة (١) .

أما فيما يتعلق بزعيم البعث ميشال عفلق ، فقد فشل في الدورة الانتخابية الاولى بدمشق ، وانسحب قبل اجراء الدورة الثانية . وفي المناسبة نفسها استقال من الحكومة احتجاجا على التجاوزات الفاضحة التي تميزت بها هذه الانتخابات . وجاءت النتائج لتؤمّن لحزب الشعب الاغلبية في الهيئة التأسيسية . وبذلك أصبح هذا الحزب سيد الموقف على المسرح السياسي في سوريا ، ووضع يده على السلطات التنفيذية والتشريعية بعد تحويل هذه الهيئة الى جمعية وطنية ، وتشكيل حكومة له فيها حصة الأسد .

ضمن هذه الظروف أصبح الوضع ملائما لقيام وحدة بين سوريا والعراق، خاصة وان الحزب الوطني ، الذي كان يناوئ بشدة قيام مثل هذه الوحدة ، قد غير موقفه بشكل مفاجيء وغوغائي ، وأصبح على رأس الداعين الى الوحدة التي طالما استنكرها في الماضي . وفي اختتام مؤتمره الذي عقده في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ بدمشق، طلع الحزب الوطني على الرأي العام بتوصية تعتبر غاية في الاهمية !! وتعتبر عن اتجاهه الجديد . تنص هذه التوصية على « أن الوحدة الكاملة مع العراق ، وحدها فقط تستطيع انقاذ البلدين من الخطر الصهيوني الجاثم » ، أما الاتفاقية التي تربط العراق ببريطانيا فانها لم تثر الا قليلا من الاعتراض بين اعضاء المؤتمر الذين أبدوا ارتياحا لقواعد اتفاقية بورتسموث ، (٢) .

بعد هذه المعطيات لنرّ عن كثب ما سيتخذه حزب البعث من موقف حيال هذه القضية التي أثارت في تلك الفترة مناقشات واسعة اشتركت فيها كافة الاوساط والحلقات السياسية في سوريا .

تنبغي الاشارة أولا الى أن البعث في تلك المرحلة كان قد نما وانتشر بقوة في مختلف انحاء سوريا ، وفي خارجها . وكان يعتبر آنذاك قوة سياسية لا يستهان بوجهة نظرها ، أو بتأثيرها المتزايد على قسم هام من الرأي العام . وخير برهان على ذلك استدعاء ممثل الحزب صلاح البيطار مع أبرز الزعماء السياسيين للاجتماع مع المجلس العسكري الذي كان وراء الانقلاب ، وكذلك وجود ممثل آخر للحزب هو ميشال عفلق في الحكومة التي تشكلت بعد ذلك . والشيء الثاني ، الذي يعتبر في غاية الاهمية، هو أن الحزب بدأ يحظى باعجاب الضباط الشباب ، ويستحوذ على نفوسهم . فكانت شعاراته تنتشر بسرعة بينهم ، وخطه السياسي يلقي أرضا خصبة في صفوفهم . أكثر

١ - مقابلة مع المؤلف في دمشق بتاريخ ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

٢ - جريدة L'Orient بتاريخ ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ .

من ذلك ، كان العديديون منهم ، وقبل ان يلتحقوا بالمدرسة العسكرية في حمص ، قد ارتبطوا بالحزب منذ دراستهم الثانوية .

حزب البعث ومشروع الوحدة السورية - العراقية سنة ١٩٥٠

كنا قد ركزنا كثيرا على ما لفكرة الوحدة العربية من أهمية أساسية في ايدولوجية حركة البعث . فعلى ضوء هذا المبدأ الاساسي ، والمسلمة الاولى ، كانت الحركة تحدد موقفها بالنسبة لأي مشروع وحدوي ، فتحكم عليه سلبا أم ايجابيا بقدر ما يحقق عمليا أم لا اندماج الدول العربية فيما بينها (١) . ومن هذا المنطلق كانت ايجابية الموقف الذي وقفته حركة البعث من مسألة الوحدة بين سوريا والعراق عندما طرحت للبحث في اعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وهنا تجدر الاشارة الى البيان المستفيض الذي صدر عن الاجتماع الموسع للحزب في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ ، والذي اعتبر مسألة « توحيد سوريا الطبيعية بمثابة انتزاع لحق » هو أيضا طبيعي . اذن لم يكن الحزب يبدي أي تحفظ بالنسبة لهذه المسألة . ولكنه كان بالمقابل يشترط أن يخضع أي مشروع وحدوي الى « موافقة الشعب العربي » ، وأن يتوافق مع « المصالح العربية العليا » . وقد حددت هذه المصالح فيما بعد باقامة « نظام دستوري » . أما النظام الجمهوري فقد كان « هدفا » ، بعيدا ، ومن غير المعقول أن يشكل عقبة أمام توحيد سوريا والعراق الذي اعتبر « خطوة جدية وحاسمة على طريق الوحدة » (٢) . وبعبارة أخرى ، فإن الوحدة يمكن أن تقوم بين نظامين أحدهما جمهوري والثاني ملكي .

ولكن عندما اثبتت هذه القضية مجددا ، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي نفذته سامي الحناوي في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، أما كان على حزب البعث انطلاقا من بيانه الصادر عام ١٩٤٥ ، أن يقبل على وحدة سوريا والعراق دون تردد؟ مما لا شك فيه ان ميشال عفلق وصلاح البيطار وجلال السيد ، اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب آنذاك ، لم يكونوا معادين لهذه الخطوة ، بل كانوا من مؤيديها . وقد أعلن عن ذلك صراحة ميشال عفلق ، الامين العام للحزب ، في محاضرة ألقاها أمام الحزبيين والانصار عام ١٩٥٧ في بيروت . وجوابا عن سؤال حول كيفية تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، اجاب عفلق بان ذلك سيتم على مراحل ، وان توحيد بلدين عربيين او اكثر يعتبر خطوة ستتبعها خطوات . لذلك وافق الحزب منذ سبع سنوات

١ - يجب الرجوع دائما الى هذه الفكرة عند مناقشة السياسة الوحدوية للحزب في قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ . وهي مفتاح لفهم الاتجاهات اللاحقة ، وبدونه تبقى هذه الاتجاهات مستعصية على الفهم .

٢ - « نضال البعث » ، الجزء الاول ، ص ١١٧ - ١٢٧ .

على مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق ضمن شروط (١) . غير ان جلال السيد قد وضع بصراحة اكثر ، رأي زملائه في قيادة الحزب حول هذه القضية ، عندما صرح لنا : « البعث حزب وحدوي . وتشكل الوحدة العربية اساسا لوجوده . وهكذا لم يكن بمستطاعه ان يقف غير عابئ بهذا المشروع (اتحاد سوريا والعراق) . بل على العكس من ذلك ، كان عليه ان يبذل كل ما في وسعه لتحقيقه . بالطبع ، الرأي العام في الحزب يميل الى الجمهورية . ولكن ذلك ما كان له ان يجعل من الجمهورية سببا لاستمرار التجزئة العربية اذ ربما لا تتحقق الوحدة العربية الا في نظام ملكي . وليس صدفة الا بشار الى النظام الجمهوري في نص الدستور (دستور الحزب ١٩٤٧) . ان وجود نظام ملكي ينبغي الا يمنع اقامة الوحدة العربية ، فمع مرور الوقت يمكن التخلص من هذا النظام » (٢) .

وينكر السيد انه في اواخر ١٩٤٩ ، وصل الى دمشق وفد من حزب الاستقلال العراقي ضم كلا من : فائق السامرائي ، صديق شنشل ، وسليمان الصفواني . ثم اجري هذا الوفد مباحثات مع قادة الحزب الرئيسيين (عفلق ، البيطار ، السيد ، الغانم) لاصدار بيان مشترك ، كان الوفد قد جملة معه ، يتضمن المطالبة بتحقيق اتحاد بين سوريا والعراق . وقبل ان يتفق الطرفان على الفائدة المرجوة من هذا البيان ، اوشك ميشال عفلق ، رئيس الحزب ، على توقيع هذه الوثيقة ، وبالتالي ربط مجموع الحزب بها . وعندما سئل ، بعد فشل المحادثات ، عن تسرعه على توقيع الوثيقة دون ان يأخذ مهلة للتفكير فيها ، اجاب : « الوحدة العربية لها على نفسي تأثير سحري لا أقوى على مقاومته » . ويعلق على ذلك جلال السيد قائلاً : « في الواقع كنا على اتفاق تام بالنسبة لهذه القضية . فالنظام الملكي والنفوذ الانكليزي في العراق لم يحدثا في نفوسنا خشية كبيرة . النظام الملكي والوجود الانكليزي لم يكونا في ذلك الوقت عقبة تمنع قيام الوحدة » (٣) .

اذن ، لقد كان موقف أغلبية القادة البعثيين من هذه القضية واضحاً للغاية . والشيء الذي كان واضحاً ايضاً هو ان البعث في مجموعه ، وبسبب تواجده القوي بين الاجيال الشابة المتمردة ، لم يكن في هذا الموضوع يشاطر القيادة نظرتها ويلتزم بخطها السياسي . لقد نوقشت مسألة توحيد سوريا والعراق باسهاب داخل الحزب ، ثم رفضت في النهاية . وينبغي ان نشير الى ان المظاهرات الطلابية كتلك التي نظمها البعثيون في حمص ، كانت تعلن تأييدها الثابت للنظام الجمهوري ، وتدين « كل مشروع استعماري يحاول أن يفرض التاج على الجمهورية السورية » ، وتعتبر هذا النظام

١ - « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، ص ٤٧ .

٢ - مقابلة مع المؤلف في ١٦ اب (اغسطس) ١٩٦٥ بدمشق .

٣ - انظر جريدة « الهدف » ، البيروتية ، ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٤ .

الجمهوري « الطريق الحقيقي الى حرية العرب ووحدتهم واشتراكيتهن » (١) .

أما فيما يتعلق بقيادة الحزب ، فقد كانوا في حيرة من امرهم . ففي اعماق انفسهم يقبلون بالاتحاد مع العراق . ولكنهم يخشون مضاعفات ذلك داخل الحزب وخارجه (٢) . ويهمننا في النهاية ان نوضح موقف البعث ، فالقيادة في بيان اصدرته بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ ، لم تزد الامر الا غموضا مما عكس حالتها الداخلية ، وتخطب موقفها .

يبتدىء هذا البيان بعنوان « حول اتحاد سوريا والعراق » ، بالتأكيد على ان « الاتحاد يجب ان يضمن بقاء النظام الجمهوري في سوريا باتجاهه التقدمي الاشتراكي » ، مما يوحي بأن القيادة موافقة ضمنا على الاتحاد بين البلدين . وكذلك فان في مضمون هذه الوثيقة وروحها ما يبين قيمة ومزايا وأهمية هذا الاتحاد ، دون ان يكون هناك تأييد صريح بشأنه . فبعد الاعلان عن ايمان « اسطوري » بالوحدة على النحو التالي : « ان الدول الاستعمارية لا تجهل ان حيوية الشعب العربي كفيلة بتحويل أي اتحاد مهما يكن شكله الى نواة حية للوحدة الكبرى ، والى قوة تزداد مع الزمن ، ترى اللجنة التنفيذية للحزب في تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق « خطوة نصر الوحدة العربية نظرا لتوافر الشروط الجغرافية والاجتماعية والقومية من جهة ، ونظرا للضرورة القومية التي يفرضها خطر الدولة اليهودية من جهة اخرى » . الى هنا والموقف في غاية الوضوح ، الا ان اللجنة التنفيذية تعود فتستدرك الموقف مخافة ان تصطدم بالرأي العام داخل الحزب ، وتعتبر ان « تحقيق هذه الخطوة الاولى العملية » لن يصل الى النتيجة المرجوة الا اذا توفرت فيه ضمانتان :

الاولى : قومية ، بأن يطمئن الشعب الى أن الاتحاد لن يفقده السيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية والعسكرية لمصلحة دولة أجنبية . لذلك يشترط الحزب ان تعدل المعاهدة البريطانية العراقية بشكل يستكمل فيه العراق اسباب استقلاله ، وان يقتصر مفعول المعاهدة على العراق فلا يتعداها الى سوريا ، وان لا يؤدي التعاون العسكري الى تهديد استقلال الجيش السوري وسلامته .

الثانية : تقدمية ، بان يطمئن الشعب الى ان الاتحاد لن يكون وسيلة لاستثماره واخضاعه لسيطرة الطبقات الرجعية الاقطاعية . لذلك يشترط الحزب بأن يضمن بقاء النظام الجمهوري في سوريا باتجاهه التقدمي الاشتراكي بشكل نهائي ثابت ، لا ان

١ - « البعث » ، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ .

٢ - جلال السيد ، المرجع السابق ، ص ٧١ وما بعدها .

يكون مرحلة مؤقتة توصل الى الملكية بعد حين ، وهذا يستتبع ان تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين سوريا والعراق ، (١) .

مما تقدم يمكننا ان نخرج باستنتاج هام ، وهو ان حزب البعث لغاية تحقيق الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ ، لم يكن يعير كبير اهتمام الى المرتكزات السياسية للوحدة ، ولا الى الطريقة التي ستقام بها هذه الوحدة . بالطبع نجد في مختلف التصريحات الرسمية للحزب ، ان أي اتحاد ينبغي ان يكون بعيدا عن النفوذ الاستعماري والسيطرة الرجعية ، وان يحظى بتأييد ودعم الجماهير الشعبية . ولكن ذلك بقي في الواقع ضمن حدود الاعلان عن النوايا الحسنة ، وكان في احسن الحالات مفتقرا الى دلالة عملية . ولم يتخل البعث علنا عن مشروع الاتحاد السوري العراقي الا بعد الاجتماع الموسع الذي عقده مجلس الحزب ما بين ٦ و ٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ، ونتيجة للضغط الذي مارسه اعضاؤه وكوادره ، خصوصا في اللاذقية وحمص ، على اثر تدخل الجيش مرة اخرى في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ . واتخذ مجلس الحزب قرارا يقضي بان يستمر الحزب في موقفه النضالي ضد الاستعمار ، وان يبذل كل قواه في هذا النضال ، ويقاوم « انحياز الفئات الحاكمة في البلاد العربية الى طرفي المعسكر الاستعماري الانكليزي الاميركي تحت ستار الوحدة والاتحاد او التجزئة والانفصال » (٢) .

وحتى تأخذ حركة البعث موقفا رسميا واضحا ضد اتحاد سوريا والعراق ، علينا ان ننتظر لغاية ١٩٥٥ . ففي هذه الفترة ندد صلاح البيطار بالفعل بدعاة الاتحاد بين البلدين ، ووصفهم بأنهم « جهلون او يتجاهلون التناقض القائم بين وجود الاستعمار وامكانية الوحدة » (٣) . اذن لا مجال للاتحاد مع العراق لوجود الاستعمار الانكليزي فيه ، مع ان ذلك لا يعتبر حدثا جديدا !!

- ١ - « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٣٣ - ٣٨ .
- ٢ - « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٤٧ وما يليها .
- ٣ - صلاح البيطار ، « السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ ، ص ٤٥ .

الفصل السابع

البعث العربي في عهد الشيشكلي

في عهد سامي الحناوي ونظامه العسكري ، احتدم الجدل اذن حول تحقيق مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق . وكانت انتخابات الهيئة التأسيسية التي جرت في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، قد امنت الاغلبية لحزب الشعب . ولم يكن خافيا على احد وجود مؤيدين للهاشميين ضمن هذا الحزب . وبعد اجتماع الهيئة التأسيسية وجد « الشعبيون » ، بالاتفاق مع قائد الجيش سامي الحناوي ، ان الظروف مواتية للقيام بخطوة حاسمة باتجاه تحقيق الاتحاد السوري العراقي ، او على الاصح ، حسب تردد الاشاعات ، تقديم سوريا لعبد الله ، الوصي على العرش العراقي .

ولبلوغ هدفهم ، اراد « الشعبيون » اضافة طابع شرعي على مشروعهم ، ظاهريا على الاقل . فمن جهة قدموا مذكرة الى رئيس الجمهورية ، تحمل توابع نوابهم ، بطلبون فيها بالاتحاد السوري العراقي ، ومن جهة ثانية دفعوا سامي الحناوي الى توقيع عدد من الضباط المعروفين بعدائهم لاي اتحاد مع الهاشميين ، وذلك كشرط اولي لاجل الهيئة التأسيسية ، ولو بالقوة ، تصدق على هذا الاتحاد .

ضمن هذه الظروف ، وبعد فترة وجيزة من الاجتماع الاول للهيئة التأسيسية ، حدث ما يشبه الثورة الداخلية في هيئة الاركان العامة بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ . وقد تزعم ذلك العقيد اديب الشيشكلي . وقد جاءت حركة هذا الاخير لتضع حدا لمشروع الاتحاد بين سوريا والعراق وتحفظ « استقلال سوريا » . غير انه ينبغي هنا توضيح بعض النواحي اذ انه بامكاننا في الواقع ، ان نلاحظ بصورة جلية وجود تيارين مختلفين من حيث البواعث والاسباب ، قد اسهما في افشال مخططات الهاشميين في سوريا . وكان التيار الاول ، يضم جميع من يمكن تسميتهم « بالتقدميين الجمهوريين » ، وضمن هؤلاء ينبغي بالدرجة الاولى ان ننوه بالدور الحاسم الذي لعبه اكرم الحوراني ، وبعض الضباط الجمهوريين ، ومناضلو البعث

العربي . وكان التيار الثاني يضم السياسيين والضباط الذين تربطهم علاقات وثيقة بالدوائر الاجنبية التي كانت تنتظر بعين القلق والعداء لاي تقارب ، ومن باب أولى لاي اتحاد ، بين سوريا والعراق . وجميع الدلائل تشير الى ان السعودية لم تأل جهدا الا وبذلته ، لمنع سوريا من الانزلاق الى المعسكر الهاشمي ، الذي يعتبر خصمها التقليدي .

في المرحلة الاولى من تدخله في الشؤون العامة ، اكتفى العقيد الشيشكلي باحتلال منصب رئيس الاركان المساعد للقوات المسلحة . وقد ساعده ذلك بالطبع على التخلص من سامي الحناوي . لقد أوقف هذا الاخير ، ثم نفي بعد فترة قصيرة من سوريا ، وفي بيروت لقي مصرعه على يد أحد أحفاد محسن البرازي . وهكذا أصبح الشيشكلي الحاكم الجديد لسوريا ، وبهذه المناسبة أذاع بيانا مسهبا شرح فيه الاسباب التي دفعت الجيش الى التحرك للمرة الثالثة . وفي مقدمة هذه الاسباب منع « إعلان الاتحاد السياسي الذي يحطم استقلال سوريا ونظامها الجمهوري » . ويضيف البيان : « الجيش السوري ، بضباطه وجنوده ، جيش قومي عربي . وهو يصبو الى تحقيق الوحدة العربية الحقيقية بأنبال معانيها . لذلك فهو يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة مدبرة لالغاء استقلال سوريا وتهديم جيشها ، واقلامة عرش جديد يبعد الوحدة المنشودة » .

في الوقت نفسه قابل وفد من الضباط رئيس الجمهورية ، وعرضوا عليه الاجراءات التي اتخذت في أعقاب طرد الحناوي من الاركان . وأعلن الوفد بصورة حازمة أنه « ليس في نية الجيش أبدا التدخل في الشؤون السياسية ، وكل ما يتناهى هو أن تتحمل الهيئة التأسيسية مسؤولياتها بدون ضغط أو اكراه » (١) .

لقد تابعت الهيئة التأسيسية عملها ، نظريا ، قرابة عامين كما في السابق . من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ ، واستمر السياسيون من مختلف الفئات ، يتصرفون وينصرفون كأن شيئا لم يكن ، وكانهم يمسون حقا بزمام البلاد . وفي ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠ صوتت الهيئة التأسيسية على الدستور الجديد الذي أعدت مشروعه لجنة من نواب حزب الشعب . وقد أثار ذلك سخطا كبيرا في أوساط المعارضة بسبب هيمنة حزب الشعب على الدولة . واستقال أكرم الحوراني من الحكومة احتجاجا على إعلان مشروع الدستور قبل أن يمر على الحكومة ويؤخذ رأي أعضائها فيه . وذهب حزب البعث الى ما هو أبعد من ذلك ، إذ طلب من ممثله جلال السيد تقديم استقالته من البرلمان احتجاجا على تحويل الهيئة التأسيسية الى مجلس للنواب .

١ - انظر : غالب عياشي ، نفس المرجع ، ص ٥٩٣ وما يليها .

بالإضافة الى ذلك ، فإن القصرقات الرعناء التي كانت تبدر عن نواب حزب الشعب ، وازدراءهم لكل شكل من أشكال المعارضة ، وتوجيه انتقاداتهم حتى الى الجيش ، كل ذلك قد أثار حفيظة عدد كبير من الضباط ضدهم . ثم ان مناقشة مشروع الدستور الجديد ، خلال عدة أشهر ، كانت مناسبة لتوسيع الهوة ، وتعميق الخلافات العقائدية بين المحافظين والتقدميين ، أو بين « اليمين التقليدي » و « اليسار الجديد » .

اثناء هذه المناقشات طرحت بحدة ثلاث قضايا أساسية : دين الدولة ، والصفة القومية لسوريا ، واصلاح البلاد اجتماعيا واقتصاديا . ولا يمكننا بالنسبة لهذا الموضوع الا أن نشير الى الدور الهام الذي لعبه حزب البعث . بالطبع لم ينجح الحزب في اقناع الآخرين بمشروعه الخاص ، العلماني والتقدمي ، ولكنه بدعم من تيار أكرم الحوراني داخل البرلمان وخارجه ، وبتأييد من بعض الضباط ، أثار جدلا حادا وخاض معركة حامية الوطيس ضد الاخوان المسلمين وسائر الفئات المحافظة .

ونتيجة للضغط الذي مارسه حزب البعث والتقدميون عموما اكتفي بأن ينص الدستور فقط على أن يكون رئيس الدولة مسلما . ومن ناحية ثانية قد نص الدستور الجديد ولاول مرة في العالم العربي ، على أن سوريا جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، وانه على النواب ان يعملوا من اجل تحقيق الوحدة العربية . واخيرا لم يضمن هذا الدستور ممارسة الحريات الفردية فقط ، بل ضمن ايضا الحق في العدالة الاجتماعية والعمل والتعليم (١) .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الانتقادات البظنة أحيانا والصريحة أحيانا أخرى ، التي كان يطلقها نواب حزب الشعب ، ضد تدخل الجيش في الشؤون السياسية لم تنقطع أبدا . ونشبت الازمة بمناسبة تحويل قوى الامن والدرك الى وزارة الداخلية ، بعد ان كانت تابعة لوزارة الدفاع . وكان حزب الشعب يصر أيضا على أن تسند الى مثليه هاتين الوزارتين نظرا لأهميتهما القصوى ، وللدور الذي كانتا تلعبانه في ذلك الوقت في النظام البرلماني السوري خصوصا في فترة الانتخابات التشريعية .

أما الجيش ، فانه من ناحيته كان يصم أذنيه عن هذا المطلب ، ولا يثنى أمام اصرار حزب الشعب عليه . وبمجرد أن تشكلت حكومة معروف الدواليبي ، أحد زعماء حزب الشعب ، الذي كان في نيته طرد رئيس اركان القوات المسلحة المساعد من منصبه ، حتى تحرك العقيد أديب الشيشكلي وأصدقائه العسكريون ، ونفذوا الانقلاب

١ - انظر كتاب :

Bernard Vernier, Armée et Politique au Moyen-Orient,
Paris, Payot, 1966, p. 125.

الثاني في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ . وفي اليوم نفسه تم توقيف رئيس الحكومة ، وبعض أعضائها ، وزعماء عديدين من حزب الشعب . وفي المناسبة نفسها أعلن الشيشكلي تولي الجيش شؤون البلاد . وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) عزل رئيس الجمهورية ، بصفته رئيسا للاركان والمجلس العسكري الاعلى . وفي المرسوم نفسه حل المجلس النيابي ، وأعطى لنفسه بصورة مؤقتة صلاحيات رئيس الدولة . وفي ٣ كانون الاول (ديسمبر) سلم المجلس العسكري الى العقيد فوزي سلو السلطات التشريعية والتنفيذية ، الى جانب سلطات رئيس الدولة ، ورئيس مجلس الوزراء . ووزير الدفاع ، على أن يساعده في كل ذلك عدد من المدراء العامين . أما الشيشكلي ، رجل النظام القوي ، فقد اكتفى في ذلك الوقت بمنصب نائب الرئيس ومساعد رئيس الاركان في الجيش .

ولكي يصل الى ما صمم عليه ، أنشأ لنفسه حركة سياسية أطلق عليها اسم « حركة التحرير العربي » ، وذلك قبل ان يحل جميع الاحزاب السياسية ، ويخضع الصحف للرقابة ، استنادا الى المرسوم الذي أصدره في نيسان (ابريل) ١٩٥٢ . وبعد اعلان قراره في تجديد النظام السياسي ، أوكل الى لجنة خاصة وضع دستور جديد يعتمد للمرة الاولى نظاما جمهوريا رئاسيا على غرار النظام الاميركي ، وفي ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٣ أجرى استفتاء شعبيا على الدستور الجديد ، وأصبح بالمناسبة نفسها رئيسا للجمهورية . وحدد يوم ٩ تشرين الاول (اكتوبر) من السنة نفسها موعدا لاجراء الانتخابات التشريعية . غير أن الاحزاب السياسية الرئيسية في سوريا قاطعت هذه الانتخابات ، ولم يشذ عن ذلك الا الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي . وكان من الطبيعي ان تكون الغالبية الساحقة في المجلس النيابي الجديد من مرشحي « حركة التحرير العربي » الذين فازوا بالتركية . وجي بامامون الكزبري رئيسا لهذا المجلس .

ان هذا النظام « الجمهوري » و « الديمقراطي » الذي أقامه العقيد الشيشكلي وأعوانه ، لم يكن في الواقع الا نوعا من الخداع . فهو في حقيقته ودوافعه ديكتاتورية عسكرية تركز أساسا على الشرطة . وتتميز باعتماد أساليب اللين حيناً والقسوة أحيانا ، وبالمحافظة ظاهريا وشكليا على الديمقراطية في الوقت الذي تعمق فيه ، باطراد وبلا هوادة ، مضمونها الاستبدادي والقمعي .

ما يهمنا هنا بشكل خاص هو معرفة موقف حزب البعث من هذا النظام العسكري وعلاقاته معه . فما هي حقيقة ذلك الموقف وتلك العلاقات ؟

إذا كان حزب البعث ومعهم الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني ، قد استقبلا بارتياح أو أظهرتا تأييدا للانقلابين العسكريين اللذين قادهما الشيشكلي أملا في التخلص من هيمنة التكتلات والفئات السياسية التقليدية ، الا انهما سرعان ما

أبدى روح العداء لهذا النظام العسكري ، حتى أنه يمكننا القول ان الصراع المعلن مع البعثيين قد حمل في ثناياه بداية النهاية بالنسبة للشيشكلي ونظامه . كما أنه يمكننا القول أيضا ، ان ملامح وسمات حزب البعث قد تغيرت جذريا في ظل هذه الديكتاتورية التي دامت أربع سنوات ، فازدادت ايدولوجيته وضوحا ، واكتسب تنظيمه من خلال العمل السري صلابة ظاهرة ، وخرج من هذه التجربة منتصرا . وقد مكنه كل ذلك من أن يصبح بدون منازع قوة سياسية رائدة ومؤثرة .

ولكن قبل أن نصل الى هذه المرحلة يجدر بنا أن نتوقف قليلا ، لاكتشاف العوامل الداخلية في تطور الحزب ، وللقاء نظرة على المشكلات الجديدة التي ظهرت ضمنه ، وكذلك على الظروف التي شجعت قيام تحالفات جديدة بينه وبين القوى الاخرى . هناك واقعتان مهمتان للغاية ، لانهما ستحددان الى مدى بعيد مستقبل الحزب ، ينبغي ان نركز عليهما انتباهنا : أولا ظهور خلافات علنية ، وصراعات شخصية داخل قيادة الحزب ، خصوصا بين صلاح البيطار وميشال عفلق ، ثم اندماج حركة البعث مع الحزب العربي الاشتراكي (حزب اكرم الحوراني) تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي . وحول هاتين النقطتين ينبغي أن نعطي تفصيلات أوفى ، قبل الانتقال الى اظهار الدور الرئيسي الذي لعبه البعث الجديد في قلب نظام الشيشكلي وديكتاتوريته العسكرية .

توتر العلاقات بين عفلق والبيطار

كنا قد اشرنا فيما سبق ، الى ان ميشال عفلق قد تعرض - كما يقول انصاره والمقربون اليه - الى « أزمة نفسية حادة » بعد الرسالة الشهيرة التي وجهها الى حسني الزعيم ، ديكتاتور سوريا الاول . وانه انطوى على نفسه خلال فترة من الوقت ، وقطع كل علاقة له بالعالم الخارجي . وكما أشرنا أيضا الى أن « الصدمة » كانت كبيرة جدا بالنسبة لشباب البعث (١) .

لذلك فان هؤلاء الشباب قد سارعوا فيما بعد الى تبرير البواعث التي كانت وراء هذه الرسالة ، بعد ان تخيلوا ظروفا تخفيفية لها ، مبينين بشكل أخص حالة الضعف والمرض التي كان يعاني منها عميد البعث ، و « التعذيب الفظيع » الذي تعرض له في سجنه ، مع أن ذلك غير ثابت بحال من الاحوال (٢) .

ضمن هذه الظروف ، وخلال الاجتماع الموسع الذي عقده مجلس الحزب في

١ - انظر جلال السيد ، نفس المرجع ، ص ٦٢ وما يليها .

٢ - انظر سامي الجندي ، نفس المرجع ، ص ٥٤ .

دمشق ما بين ٦ و ٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ، انبرى صلاح البيطار ، المؤسس الآخر للبعث ، مدعوما من جلال السيد ، وهو أيضا عضو في اللجنة التنفيذية للحزب. لتوجيه انتقادات عنيفة ضد صديقه ميشال عفلق ، ومحاكمته بكل معنى الكلمة (١) . وذهب البيطار في حديثه الى حد المطالبة بإبعاده من الحزب لانه في رسالته الى حسني الزعيم ألصق الاهانة الى جميع البعثيين « بشكل غير مسؤول ومهين » (٢) .

في هذا الاجتماع أظهر المؤتمر تسامحا تجاه عفلق ، على الرغم من اعترافهم « بخطورة الخطأ » الذي ارتكبه . وكان مبرر ذلك ، وفقا لما أورده عبد البر عيون السود ، أنه - أي عفلق - بقي في نظرهم ، على الرغم من كل شيء ، « ضمانة أخلاقية » ، وأنهم كانوا يخشون أن يمسك بزمام القيادة في الحزب صلاح البيطار أو جلال السيد . ولهذا السبب جدد المؤتمر في جلستهم الختامية انتخاب ميشال عفلق « عميدا » للحزب ، تعبيرا عن تعلقهم به ، وثقتهم فيه . ولتأكيد هذا الاتجاه تبينوا في المناسبة نفسها « نظاما داخليا جديدا جعل من العميد الموجه الاول للحزب والمنفذ لسياسته التي يرسمها المجلس » (٣) . ان ذلك أبطل بالطبع جميع الاتهامات التي وجهت ضد الاستاذ عفلق .

هنا يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان صلاح البيطار قد قنع فيما بعد بالدور الثاني في الحزب نتيجة لهذا الفشل . لكنه بالفعل « عاش » فيما بعد في الظل سياسيا ، وكان يتحرك دائما في كنف الامين العام للحزب ميشال عفلق . حتى أنه كان في بعض الاحيان ، وفي الظروف السياسية الحاسمة والعصيبة ، ينطق باسمه .

والواقع أن ميشال عفلق كان يتجنب دائما ، بالنسبة للقضايا المختلف عليها ، اتخاذ مواقف صريحة ، ربما تعقلا وانتظارا . وكان يتكفل بهذا الدور العاق صلاح البيطار نفسه ، بينما يلون الامين العام في أغلب الاحيان بالصمت المطبق .

على كل حال ، عادت العلاقات بين عفلق والبيطار الى حالتها الطبيعية ، بعد ذلك الحادث الذي أسفر عن تحديد العلاقات بين الاثنين ، وتوضيح وزن وحدود كل منهما داخل الحزب ، والمجال السياسي الذي يستطيع أن يتحرك فيه كل واحد بالاتفاق الكامل أو الضمني مع الآخر . ومنذ ذلك الحين ارتضى صلاح البيطار أن يكون « الذات الاخرى » للامين العام ، وقام بذلك الدور خير قيام . وبالمقابل فقد كان البيطار سياسيا مثقفا ، وقارئاً ممتازا (على خلاف عفلق)، وشرع وحده تقريبا في انشاء الجهاز

١ - جلال السيد ، نفس المرجع ص ٦٤ .

٢ - مقابلة مع عبد البر عيون السود ، بتاريخ ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

٣ - « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٤٧ .

السياسي للحزب ، في سوريا والاقطار العربية الاخرى ، خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٤ .

شخصية اكرم الحوراني السياسية

في نهاية عام ١٩٥٢ ، اندمج حزب البعث العربي بقيادة عفلق مع الحزب العربي الاشتراكي الذي كان يتزعمه اكرم الحوراني . وقبل ان نتعرض للأسباب المباشرة التي شجعت على قيام هذا الاندماج والاسراع فيه ، يمكننا أولا ان نؤكد على ان هذا الاندماج يكوّن تاريخا هاما في حياة البعث ، ومنعطفها هاما في مجراه السياسي . حتى انه يمكننا ان نتحدث عن البعث في مرحلة ما قبل الاندماج ، وعن البعث في المرحلة التي تلتها . وابتداء من هذا التاريخ ، امتزج تاريخ الحزب بتاريخ سوريا امتزاجا قويا ، حتى انه لا يمكننا واقعا فهم التطور السياسي لسوريا اذا اغفلنا ما قام به الحزب من نشاط سياسي ايدولوجي .

لقد بتنا الان نعرف الظروف التي أحاطت بتأسيس حركة البعث العربي ، ومختلف مراحل تطورها السياسي والايدولوجي . ويجدر بنا اذن أن نتوقف قليلا لتتعرف على الظروف الاخرى التي أثرت في نشأة وتكوين الحزب العربي الاشتراكي . غير ان تاريخ هذا الحزب ، وحياته السياسية ، لا يمكن فصلهما عن تاريخ وحياته مؤسسه ورئيسه اكرم الحوراني . لذلك يتحتم علينا اذن التعرف على شخصية الحوراني ، ووجه نشاطه السياسي ، وعلاقاته مع الجيش ، قبل أن نصل الى تبين الظروف التي رافقت وحدت اندماج الحزبين .

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل بالامكان التعرض لتاريخ الحركة الفلاحية ، ونضال الفلاحين في سوريا ، دون التعرض للدور البارز الذي اضطلع به اكرم الحوراني في هذا المضمار ؟ يذهب البعض الى اعتبار هذا الاخير احد باعثي الحركة الفلاحية القلائل ، وأحد زعمائها الاوائل . وهل بإمكان التحدث ايضا ، على الاقل في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عن النضال ضد الاستعمار الذي خاضته الجماهير السورية دون التحدث عن النضال الدؤوب الذي خاضه الحوراني في هذا المجال ؟

هذا هو الاطار العام الذي يمكننا ان نضع فيه العمل السياسي الذي استأثر به حياة هذا الرجل . فهو محرك القضية الفلاحية ، والعدو اللدود للتدخلات الاجنبية في سوريا .

ومع ذلك كيف يمكننا أن نصف الشخصية السياسية لأكرم الحوراني ؟ وما هي أبرز ملامح هذه الشخصية؟ من هذه الناحية يقدم لنا زعيم حماه احيانا كرجل عريق في

السياسة ، وكموجه خفي لجميع الانظمة العسكرية التي مرت على سوريا ، وهو في ممارسته للعمل السياسي ، كما يؤكد على ذلك البعض ، لا يتقيد بعقيدة ، وهم السيطرة ، وله فوق كل ذلك مقدرة خاصة على اشاعة العنف والخوف . هذه الصورة الوهمية التي نسجها خيال القوى المحافظة ، وكبار الملاكين العقاريين في سوريا ، خلال سنوات طويلة ، اعتمدتها الدعاية الناصرية وعملت على تعميمها عندما نشب الخلاف بين حزب البعث ، وخصوصا بين أكرم الحوراني والنظام الناصري أيام الجمهورية العربية المتحدة (١) .

في الحقيقة ان أكرم الحوراني ، ونقولها رأسا ، ليس انسانا شيطانيا ، وليس كذلك انسانا خارقا للعادة . ولكي نفهمه على الوجه الافضل ، ونحدد مكانته في الحياة السياسية السورية ودوره الحقيقي في تاريخ حزب البعث، علينا أن نقوم بموضوعية.

انه قبل أي شيء آخر ، رجل عمل وممارسة . من المؤكد ان الاوساط الاجتماعية والسياسية التي عاش فيها ، هي التي دفعت في هذا الاتجاه . فهو طيلة حياته السياسية لم يبد تذوقا خاصا للمناقشات النظرية و « الفلسفية » كما كان الحال مثلا بالنسبة للمثقفين البعثيين . وكانت مقالاته بشكل خاص متأثرة بهذا الجانب من شخصيته ، كانت تمسك بالوقائع ، وتفضح بعنف شديد الدسائس الاجنبية وخاصة دسائس انكلترا والولايات المتحدة الاميركية . وفي مطلع عمله السياسي كان يميل - كما يقول سامي الجندي (٢) - الى الشعور والى ترديد القصائد الجميلة . وهو على جانب كبير من الثقافة ، خصوصا في ميدان السياسة ، ويتمتع « بمعدة » قوية جدا للقراءة ، وتميزت كتاباته بوضوح الرؤية ومثانة السبك .

أكرم الحوراني انسان بسيط وأنيس ، نظراته الحية تشع بالذكاء . ولكن سرعان ما نحس في حركاته وتصرفاته بعصبية ملحوظة . ومع أنه من الناحية المزاجية يميل الى العنف ، الا أنه كان في تكتيكة السياسي وعمله ، يثبت عن مرونة فائقة . غير ان هذه المرونة لم تكن تصل به الى حد التضحية بمبادئه السياسية . بل على العكس من ذلك ، كان يظهر الكثير من العناد والتشبث ، عندما يكون الامر متعلقا بالقضايا الجوهرية والرئيسية .

ومن ملامحه المميزة تلك الثقة في النفس ، وفي قوته الشعبية والسياسية ، التي لم تفارقه حتى في الظروف الصعبة ، وفي أثناء النفي والتشريد . لذلك لم تساوره

١ - انظر على سبيل المثال : محمد حسنين هيكل ، « ما الذي جرى في سوريا » ، القاهرة ، ١٩٦١ .

٢ - انظر كتاب سامي الجندي « البعث » ، ص ٦٣ . ويضيف الجندي ايضا ان الحوراني كان في البداية يميل بوضوح الى القضايا الفكرية .

الخشية أبدا من أن يمد يده الى كل من يرغب في التعاون ، وخصوصا الى التقدميين ، وبالدرجة الاولى الى الشيوعيين ، مما جعل « صديقيه اللدودين » ميشال عفلق وصلاح البيطار ينظران اليه بكثير من الريبة والحذر . وكان الحزب الشيوعي يراهن أصلا على اكرم الحوراني لاحداث انشقاق داخل الحزب ، أو على الاقل تحويل سياسته العامة ، ودفعها باتجاه التعاون مع البلدان الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي .

قلنا سابقا ان اكرم الحوراني هو زعيم سياسي عملي . لقد كان كذلك بكل تأكيد ، ولكن انطلاقا من موقف وطني وتقدمي لا يرقى اليه الشك . واذا كانت الصفة الثورية ، بالمعنى العميق للكلمة ، لا تنطبق عليه ، الا أنه كان فعلا انسانا متمردا . والواقع أنه لم يكن يعمل الى حصر عمله السياسي في اطار تنظيم قوي ومنضبط تماما ، نظرا لتكوينه النفسي والمزاجي ، وقد شكل ذلك احدى نقاط الضعف في عمله السياسي . ومن المعروف والواضح أيضا أنه كان على دراية عميقة بالعوامل المحركة وموازن القوى ضمن المجتمع السوري ، لذلك فان عمله كان يتسم ، كما يقول عبد البر عيون السود ، « بشيء من العفوية والحدس السياسي الرائع » (١) . وبكلمة موجزة يعتبر اكرم الحوراني انعكاسا لبيئته الاجتماعية . فيجدر بنا الان ان نلقي نظرة سريعة على هذه البيئة .

ينتمي اكرم الحوراني الى عائلة دينية كبرى ، تعتبر مؤسسة للطريقة الرفاعية . ابصر النور عام ١٩١٢ بحماه ، أحد معاقل « الاقطاعية » في سوريا . وكان أبوه من كبار ملاكي الاراضي في المنطقة . وقد حاول في ظل الامبراطورية العثمانية أن يسلك طريق السياسة مرشحا نفسه للانتخابات النيابية في ذلك الحين . غير أن الفشل الذي مني به في هذه الانتخابات ، والمنازعات المستمرة بين عائلته والعائلات الاقطاعية الاخرى أفقده القسم الأكبر من ثروته (٢) .

بعد انتهاء دراسته الثانوية في مسقط رأسه حماه ، حاز اكرم الحوراني على اجازة في الحقوق من جامعة دمشق ، وكان في سن الرابعة والعشرين . في هذه الفترة ، سطع على المسرح السياسي في سوريا نجم الحزب السوري القومي ، فسي اعقاب محاكمة مؤسسه ورئيسه أنطون سعادة ، فانقسم اكرم الحوراني الى هذا الحزب ، وأسس فرعا له في حماه سنة ١٩٣٦ . ولكن ما هي الاسباب المباشرة التي حددت اختياره هذا ؟

قبل أي شيء ، تنبغي الإشارة الى أنه في فترة تأسيس حزب سعادته ، لم يكن

١ - مقابلة اجريت معه في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ .

٢ - مقابلة مع اكرم الحوراني اجريت في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ببيروت .

الاساس الايديولوجي بعد ، ولا التنظيم الصارم لهذا الحزب ، من النوع الذي يشير الخشية والحذر في نفوس الناس ، وخصوصا في أوساط المثقفين . ويكفي أن نذكر بأن فكرة الوحدة السورية والامة السورية لم يكن لها دلالة ايديولوجية حتى ذلك الوقت . وبعبارة أخرى لم تكن على تناقض أساسي مع فكرة الوحدة العربية والامة العربية . على العكس من ذلك ، كان مطلب وحدة « سوريا الطبيعية » في تلك الفترة ، وفي الفترة التي سبقتها ابتداء من الحرب العالمية الاولى ، شعارا شعبيا رائجا . ويكفي أن نتذكر أيضا ، ان سوريا الحالية ، كانت تحت الانتداب الفرنسي حتى عام ١٩٣٦ ، مقسمة الى خمس دويلات هي : حلب ، دمشق ، العلويين ، جبل الدروز ، وسنجد الاسكندرون .

بعد هذا التوضيح ، نعود الى أكرم الحوراني وانتسابه الى الحزب القومي السوري . ولعلنا نكون أقرب الى الحقيقة اذا قلنا ان انتسابه الى هذا الحزب كانت تمليه بواعث عملية أكثر منها عقائدية . فعائلة الحوراني ، كما أسلفنا ، اذا كانت قد خسرت ثروتها ، وجزءا كبيرا من أراضيها ، الا أنها لم تخسر « نفوذها » . وفي فترة ما بين الحربين ، وجدت هذه العائلة نفسها في صدام عنيف ، وأحيانا دموي ، مع العائلات الكبيرة و « الاقطاعية » في حماه ومنطقتها ، وخصوصا مع عائلات الكيلاني والعظم والبرازي والبارودي والحراكي الخ واتضح ان جميع عائلات كبار الملاكين كانت تنظر الى المصلحة الوطنية للبلاد من خلال مصالحها الخاصة ، وشاركت بالتالي في حركة المطالبة بالاستقلال ضمن الكتلة الوطنية (١) .

في هذه الظروف ، ولمواجهة الاعداء التقليديين أي العائلات « الاقطاعية » ، انحاز المحامي الشاب ، اكرم الحوراني ، الى قضية الجماهير الفلاحية . وأحاط نفسه بمجموعة من المثقفين ينتمي معظمهم الى الطبقات الوسطى . ولهذه الاسباب أيضا وجد في الحزب الجديد ، حزب أنطون سعادته ، الملاذ الوحيد للمعارضة في تلك المرحلة . وأكثر من ذلك ، ارتاح لمواقفه المعادية للكتلة الوطنية والانتداب الفرنسي في آن معا ، فاتخذته وسيلة للنضال السياسي . غير ان فترة انتسابه الى الحزب لم تدم الا زمنا قليلا .

هذا ما نستخلصه بوضوح ، على كل حال ، من الرسالة التي وجهها على الأرجح في بداية الحرب العالمية الثانية الى الجنرال « وايفان » ، والتي أعلن فيها علنا استقلاله من الحزب السوري القومي . في مطلع الرسالة يعلن الحوراني ان الهدف من تأسيس هذا الحزب في حماه كان « ايجاد هيئة سياسية معارضة لحزب الكتلة الوطنية التي استند حكمها على غرائز الفوغاء والرعاع » . وصادف في تلك الفترة بروز الحزب السوري القومي الذي كان « ينشر بعض الافكار السياسية والاجتماعية

١ - المعلومات المتعلقة بهذه النقطة كانت ثمرة نقاش طويل مع اكرم الحوراني .

الجذابة ، ويدعو الى النضال ضد الرجعية ، . غير أن القمع الوحشي الذي تعرض له أعضاء الحزب من قبل الكتلويسن في آب (أغسطس) ١٩٣٧ ، وكذلك انكشاف العلاقات الوثيقة بين حزب سعادة والنازية ، قد دفعا اكرم الحوراني واصدقائه الى ان يعلنوا حل الحزب نهائيا في حماه ، وقطع أية علاقة لهم معه . وفي ختام هذه الرسالة يخلص الحوراني الى القول : « وما من شاب سوري يتأخر عن مساعدة الامة الفرنسية النبيلة . . للقضاء على النازية الغاشمة التي تحاول ان ترجع بالعالم الى عصور المهجبة والتوحش الاولى » (١) .

اننا نميل الى عدم المبالغة في اعطاء الاهمية لهذه التجربة السياسية التي عاشها الشاب اكرم الحوراني ضمن الحزب السوري القومي ، لانها أساسا لم تترك اي اثر على تفكيره وعمله السياسيين .

بعد فترة وجيزة من قطع علاقته مع حزب سعادة ، حدثت الازمة القومية الخطيرة اثر ضم لواء الاسكندرون (١٩٣٨ - ١٩٣٩) الى تركيا بالتواطؤ مع سلطة الانتداب الفرنسية . وقد أحدث ذلك التآمر جرحا عميقا في الوجدان القومي للسوريين . ودب الفشل في نظام الكتلة الوطنية ، وأخذ نفوذها يتهاوى بعد أن رفضت فرنسا تصديق المعاهدة الفرنسية السورية . وبدأت المعارضة في التحرك وعم الاستياء جميع أنحاء البلاد . وجاءت الحرب العالمية الثانية لتغير المعطيات السياسية في سوريا ، وتطلق حركة المطالبة بالاستقلال الوطني ، بعد أن شهدت هذه الحركة مرحلة قصيرة من الركود .

والواقع أن هذه الفترة كانت خصبة بالاحداث السياسية ، وكذلك بمختلف أنواع المناقشة والحوار . وكانت الحلقات السياسية والجمعيات الثقافية تظهر الى الوجود باستمرار ، وان كانت تعود وتختفي بعد وقت قصير . وفي هذه المرحلة أخذت طريقها الى الوجود أحزاب كالبعث العربي ، وجماعة الاخوان المسلمين ، وأحزاب أخرى اقل منها أهمية . وفي هذه المرحلة أيضا ظهرت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١ ، مع ما كان لها من مضاعفات على الحياة السياسية السورية .

في هذا الجو السياسي المضطرب تماما، أنشأ اكرم الحوراني في سنوات ١٩٤٠-١٩٤٣ بحماه « حزب الشباب » . ولم يكن هذا الحزب موحدا في الواقع ، أي لم يكن حزبا بكل معنى الكلمة ، بل كان أقرب الى المنتدى السياسي ، غايته جمع الشباب المثقف في المدينة ، واذكاء روح النضال ضد « الاقطاعية » على اسس جديدة نسبيا .

١ - انظر نص الرسالة في « الانحراف والظواهر الانقسامية » ، نفس المرجع ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .

في نطاق هذه الحركة الجديدة أجرى الحوراني « تحولا » جذريا في مفهوم السياسي ، وتبنى خطأ سياسيا تقدما ، ان لم نقل ثوريا بالنسبة لذلك الوقت . اما الشعارات والمطالب التي أطلقت ، فكانت في غاية البساطة والعمومية . جاء في المقابلة (١) التي أجريناها مع أكرم الحوراني : « انطلاقا من وضع الفلاحين البائس ، واستغلالهم اللا انساني من قبل الاقطاعيين ، كان من الطبيعي ان ينتهج هذا التجمع من المثقفين خطأ سياسيا يدين في وقت واحد الاقطاعية والقبلية والاستغلال الاجتماعي والاستعمار الذي يعتبر حليفا طبيعيا لهذه الاوضاع » . ووفقا لهذا المنظور ، تصبح الوحدة العربية ، التي هي مبدأ اساسي من مبادئ حزب الشباب ، ممكنة التحقيق من خلال النضال التحرري الاجتماعي والقومي (١) .

الشيء الهام الذي ينبغي تسجيله هنا ، هو أن تكوين حزب « الشباب » كان المحاولة الاولى لتعبئة الجماهير الفلاحية ، وشحن نضالها بشيء من الوعي الطبقي الذي أخذ في التبلور شيئا فشيئا من خلال العمل . واذا كان الجانب العملي هو الغالب في النشاط السياسي للحزب ، فلأنه كان ينبغي قبل أي شيء التصدي بسرعة للعدو السياسي .

ولم يكن في سوريا كلها أية منطقة أخرى يشتد فيها التناقض الصارخ بين الريف والمدينة ، بين بؤس الفلاحين وبذخ الاقطاعيين ، بين انحطاط الانسان حتى الحيوانية واستهتار المترفين من ابناء « الاقطاعيين » ، كما كان الحال في مدينة حماه ومنطقتها . حول هذا الموضوع ، جاء في تحقيق أجراه الصحفي الفرنسي « ايريك رولو » ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، ما يلي : « لقد كان الاقطاعيون فيها (أي حماه) يملكون القرى بحيث أن واحدهم كان يملك حتى الثلاثين قرية ، وكانت ملكياتهم تصل الى عشرة آلاف هكتار ، والى خمسين الف هكتار ، وحتى مئة الف هكتار . وكانوا يعاملون « عبيدهم » على النحو الذي كان يتبعه سادة الاقطاع الاوروبيون في القرون الوسطى . وهم بمعظمهم يتحدرون من أصل غير عربي (تركي أو كردي) ، اما سلطتهم فلم يكن يجدها شيء . وكان الباب العالي ، في عهد السيطرة العثمانية ، قد استمالهم اليه ، ومنحهم على سبيل المكافأة ، ادارة الاطيان الشاسعة . اما في عهد الانتداب الفرنسي ، فقد استغل بعضهم تمام الاستغلال تعاونه المخلص مع السلطات الحاكمة . وغداة الاستقلال مكنتهم قوتهم الاقتصادية بالطبع من اقتسام المسؤوليات الحكومية مع ممثلي البورجوازية الكبيرة في المدن » . « لذلك كانت الانفجارات القومية في حماه ، وفي المناطق الريفية الاخرى ، تأخذ في اغلب الاحيان شكل الانتفاضات والثورات الفلاحية في وجه كبار ملاكي الاراضي والمستعمرين على حد

١ - أجريت في بيروت بتاريخ ٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ .

مع ظهور « حزب الشباب » اذن بزعامة الحوراني بدأ الصراع العنيف بين مفهومين مختلفين للعالم : مفهوم اقطاعي ، وآخر يقوم على فكرة التحرير الاجتماعي لجماهير الفلاحين . على أن هذين المفهومين لم يكونا على جانب كبير من القبول من الناحية النظرية بقدر ما كانا أوضاعا حياتية معاشة . وللنفاذ الى قلب هذه الجماهير وتحريكها لا يكفي الكلام النظري حول التحرر ، ولا حجج المثقفين الدامغة حول العدالة الاجتماعية ، لان فعالية هذه الحجج وذلك الكلام تبقى عديمة الاثر . بل ان الموقف كان يقتضي التجاسر على العدو وتحديه في عقر داره ، واللجوء بالتالي الى السلاح الذي يستخدمه هو ، أي اللجوء الى العنف . وطالما أن الدولة لا وجود لها في المناطق التي يحكم فيها « الاقطاعيون » ، ويفرضون عليها قانونهم الخاص ، فانه لا مفر من مقاومة هؤلاء ، وفرض قانون آخر عليهم ، هو « قانون الفلاحين » ، وان اقتضى ذلك حمل السلاح ، واستعماله ضدهم .

لم يكن أمام أكرم الحوراني والتكتل السياسي الفتى الا هذا الاختيار الاخير ، للنضال ضد سيطرة ونفوذ كبار ملاكي الاراضي في حماه والمنطقة . وفي نهاية المطاف نجح حزب الشباب ، بالعنف والنار ، في ان يثبت للجماهير الفلاحية المشدومة ، الطريقة الفعالة في مقاومة السيطرة « الاقطاعية » ، والوسائل التي ينبغي اعتمادها من اجل التحرر (٢) . أما الافكار السياسية التي أطلقها الحزب انذاك ، والتي انتشرت بفعل الممارسة العملية ، فقد كانت في منتهى البساطة ، ومن هنا سر قوتها وسر ضعفها أيضا ، لانها على المدى الطويل لم تتوفر لها صيغة متقدمة .

ومهما يكن من أمر ، فان اكرم الحوراني ، تحت راية النضال ضد العائلات الكبرى في حماه ، وضد استغلال الانسان لاختيه الانسان ، ومن أجل توزيع عادل للاراضي على الفلاحين ، تمكن من النجاح في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٤٢ ، ودخل للمرة الاولى الى المجلس النيابي . ومنذ ذلك التاريخ لم يفقد مقعده

١ - « لغاية ١٩٥٨ كان ٤٥٪ من الاراضي المروية و ٣٠٪ من الاراضي غير المروية في يد ٢٠،٥٪ من المستثمرين . وكان ٧٠٪ من المزارعين لا يملكون شيئا » . انظر :

Eva Garzousi, in *Middle East Journal*, Winter-Spring, 1963, Washington, p. 83

وقد اشار اليه « اريك رولو » في جريدة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ١٦ و ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ .

٢ - في هذه المعارك الدموية التي دارت بين الحركة الفلاحية والقوى الاقطاعية في منطقة حماه ، فقد أكرم الحوراني أخاه .

في هذا المجلس على الرغم من تغير الانظمة واختلافها ، وقد استمر ذلك لغاية آذار ١٩٦٣ ، موعد قيام الانقلاب البعثي في سوريا .

بانتخابه عضوا في البرلمان ابتدأت مرحلة ثانية من حياته السياسية ، وانفتح امامه المجال ليلعب دورا سياسيا على مستوى سوريا كلها . فتحت قبة هذا البرلمان ، تزعم المعارضة التقدمية ، وشن هجماته على الكتلة الوطنية التي عادت الى السلطة في أعقاب انتخابات ١٩٤٣ .

ابتداء من هذه المرحلة أخذ أكرم الحوراني ، ذلك السياسي المتمرد ، يجتذب اليه أكثر فأكثر الشباب المتمرد الثائر ايضا ، في اطار الجامعة ، وفي صفوف العسكريين الشباب . لقد كان أحد الاصوات النادرة ، ان لم يكن الصوت الوحيد ، الذي تولى الدفاع عن المثقفين البعثيين ضد القمع الذي كانت تمارسه حكومات الكتلة الوطنية المتعاقبة لاسكاتهم . وبكلمة موجزة فان تيارا شعبيا معارضا شق طريقه في الريف والمدن ، وأخذ يزداد قوة وكثافة .

في عام ١٩٥٠ بلغت حركة الفلاحين أوجها بزعامة أكرم الحوراني . وفي أواسط ايلول من العام نفسه ، وخلال ثلاثة أيام متتالية ، أقام أكرم الحوراني ، ربما بدعم وتشجيع من العقيد الشيشكلي ، رجل سوريا القوي انذاك ، وكذلك من انصاره الضباط الشباب ، مهرجانا فلاحيا ضخما في مدينة حلب ، معقل حزب الشعب ، هو الاول من نوعه في العالم العربي . واعتبر هذا المؤتمر ، لمجرد عقده هناك ، بمثابة تحد « للشعبيين » . واشترك في هذا المؤتمر آلاف من الفلاحين الذين توافدوا على حلب من مختلف انحاء سوريا . وقد أحدثت الشعارات التي أطلقت حول « الاصلاح الزراعي » ، واعداد توزيع الاراضي ، تأثيرات عميقة في وعي الجماهير الفلاحية المحتشدة .

في هذه المناسبة تحول حزب الشباب الى حركة سياسية جديدة ، وأصبح اسم « الحزب العربي الاشتراكي » . وفي أعقاب ذلك صدرت جريدتان للحزب ، احدهما في دمشق حملت اسم « الاشتراكية » ، والثانية في حلب بعنوان « الحرية » ، غير أنهما لم تعمرا طويلا .

بصورة اجمالية ، لم يكن الخط السياسي والايدولوجي للحزب العربي الاشتراكي مختلفا عن الخط الذي ابتهجه حزب البعث . فكلاهما يسعى الى عدالة اجتماعية في الداخل ، ووحدة شاملة على الصعيد العربي ، وسياسة حيادية على الصعيد الدولي .

بالاضافة الى ذلك يمكننا أن نتطرق الى نقطتين جوهريتين ، ونوليها أهمية خاصة ، هما موقف اكرم الحوراني من مشروع الاتحاد السوري العراقي من جهة ،

وملاقاته مع الجيش من جهة أخرى .

أكرم الحوراني والاتحاد بين سوريا والعراق

منذ البداية كان أكرم الحوراني خصما عنيدا للأسرة الهاشمية المالكة في العراق ومطامحها في التوسع والسيطرة على سوريا . حتى انه يمكننا القول انه كان والتيار الميأسي الذي خلقه من حوله ، على الصعيدين المدني والعسكري ، وراء افشال مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق . غير أنه من الضروري ايراد التوضيح التالي: وهو أن أساس العداء الذي كان يظهره زعيم حماه للمشروع لم يكن سوى ارادة هيمنة الهاشميين في العراق ، ومن ورائهم الانكليز ، على سوريا ، وبوضوح أكثر رغبتهم في تحويل الجمهورية السورية الى مملكة . وكان يمكن ان يكون مع أي تقارب بين البلدين المتجاورين والمتكاملين اقتصاديا فيما لو توفرت من أجل ذلك نية جدية وحقيقية . من هنا تسأول أكرم الحوراني : « هل كانت الاسرة الهاشمية مخلصه في دعوتها للاتحاد بين سوريا والعراق ؟ واذا افترضنا أنها كذلك ، فلماذا لم تبادر أولا الى ارساء قواعد الاتحاد بين الاردن والعراق ، ثم تتجه بعد ذلك الى سوريا ؟ ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماما ، والمعلومات التي أملكها كانت تثبت العكس : فالسياسة البريطانية الهاشمية لم تكونا تسعى الى اقامة وحدة أو تقارب حقيقي بين سوريا والعراق خدمة لمصالح الشعبين ، بقدر ما كانتا تسعى الى استحداث عرش جديد في سوريا لعبد الاله الوصي على عرش العراق ، (١) .

ولاثبات ما ذهب اليه رئيس الحزب العربي الاشتراكي ، أكد لنا أن عبد الاله انصل به عام ١٩٥٠ بواسطة صحافي لبناني (٢) ، عارضاً عليه مبلغا خياليا ، لا يميل بنشاط من أجل تحقيق الاتحاد السوري العراقي ، بل لقاء وقوفه موقفا حياديا من هذا المشروع .

في ٦ آذار (مارس) ١٩٥١ ، كتب اكرم الحوراني في جريدة « الانشاء » الدمشقية ردا على زعماء حزب الشعب ، وعلى أولئك الذين كانوا يجاهرون بتعاطفهم وتعلقهم بالاسرة الهاشمية العراقية « انني أنا أيضا أدعو الى الوحدة العربية ، ولكنني لا أرى بعروبة ذات صبغة انكليزية أو أميركية . وأنني أؤمن بالاشتراكية العربية ، ولكنني أرفض الاشتراكية الشيوعية . وأود هنا ان اتبنى جملة من الثورة الفرنسية ،

١ - مقابلة مع أكرم الحوراني في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ببيروت .
٢ - رجاءنا الا نذكر اسم هذا الصحافي الذي يعتبر اليوم احد النجوم الكبيرة في الصحافة اللبنانية .

إذا حورت ، تصف وضعنا تماما : « أيتها الوحدة العربية ، كم من الخيانات والجرائم ترتكب باسمك ! » (١) .

أكرم الحوراني والجيش

من الواضح لكل مراقب ، أن زعيم حماه ، منذ الانقلاب العسكري الأول في سوريا (انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩) ، قد تعاطى من قريب أو بعيد مع جميع الأنظمة التي تعاقبت على سوريا . وكان له من كل ما يجري رأي يقول باستمرار ، وكان لموقفه تأثير أكيد على الاتجاه السياسي للبلاد . وكما يقول عبد البر عيون السود ، أحد المؤسسين الأوائل لحزب البعث ، والذي أصبح فيما بعد من أقرب مساعدي أكرم الحوراني ، أن هذا الأخير كان على علم على الأقل ، بجميع الانقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا ، بما في ذلك انقلاب أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، الذي أنهى الوحدة بين سوريا ومصر ، وانقلاب ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة في سوريا .

ما هي إذن العوامل التي ساعدت على قيام علاقات وثيقة بين أكرم الحوراني والجيش ؟ من الصعب واقعا توضيح هذه المسألة لأن هذه العلاقات تمتزج فيها عوامل التعاطفات السياسية والمحلية بصلات القربى والصداقة . وهكذا نجد أنفسنا أمام بعض الافتراضات .

أن احتكاك أكرم الحوراني بالعسكريين الشبان قديم جدا ، ويمكننا أرجاعه إلى الفترة التي قام فيها مع بعض الضباط الشباب والمثقفين « بمغامرته » الأولى ، حين ذهب إلى العراق عام ١٩٤١ لنصرة رشيد عالي الكيلاني في حركته المسلحة ضد الإنكليز والأسرة الهاشمية . ثم أقام فيما بعد علاقات مع بعض الضباط والجنود الفارين من الجيش الفرنسي ، عندما قصف هذا الجيش بطائراته المدن السورية خلال الأحداث الدامية التي شهدتها سوريا في نيسان وإيار (أبريل - مايو) من عام ١٩٤٥ . في هذه الفترة أخذ أكرم الحوراني مع هؤلاء العسكريين ومجموعة من الفلاحين المسلحين يهاجم المراكز العسكرية التابعة لقوات الاحتلال .

في فترة ما قبل استقلال سوريا وما بعده ، كان المتعلمون ، وكذلك طلاب المدرسة الحربية ، المنتمون إلى الطبقات الفلاحية المتوسطة ، يتجهون بأنظارهم إلى نائب حماه وزعيمها الذي كان يكيل النقد اللاذع ، ويشن الحملات تلو الحملات ، ضد سلطة

١ - أوردها « باتريك سيل » في كتابه ، نفس المرجع ، ص ١٠٦ .

الانتداب الفرنسي ، ونظام « الاقطاعية » - البورجوازية ، الذي اقامته الكتلة الوطنية في سوريا . وكانت سياسته القائمة على العدالة الاجتماعية والصراع المرير ضد كبار ملاكي الاراضي ، تستقطب بالفعل هؤلاء العسكريين الشباب ، الذين لم تفارق مخيلتهم صور الاستغلال والبؤس المخيمة على الريف ، ولم يفقدوا صلاتهم العديدة ببيئتهم الاصلية ، وجذورهم الشعبية والفلاحية .

الواقع انه قبل فترة وجيزة من نشوب الحرب الفلسطينية وأثناء هذه الحرب، التقى اكرم الحوراني من جديد بأصدقائه القدامى من العسكريين ، وكانت الفرصة قد سحلت له ، فجنّد من أجل هذه الحرب عددا من المتطوعين (حوالي ٢٥٠) ، معظمهم من الفلاحين والمتقنين تولى تدريبهم ضباط شباب من أبرزهم : اديب الشيشكلي ، عبد الحميد السراج ، بشير صادق ، عدنان المالكي ، مصطفى حمدون عبد الغني قنوت (كان هذان الاخيران ما زالا طالبين في المدرسة الحربية بحمص) ، فتحي الاتاسي ، شفيق عباسي (هذان الاخيران استشهدا في فلسطين) ، الخ ، وتمكنت هذه المجموعة من المتطوعين من المشاركة في الحرب منذ بدايتها ، وقبل ان يتشكل جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي الذي التحقت به فيما بعد (١) .

اذن في اعقاب هذه الاحداث تحولت العلاقات بين الحوراني والاطراف العسكرية تحولا سياسيا فائق الاهمية . وكانت الهزيمة في فلسطين ، كما مر معنا ، قد زعزعت جدبا الاركان السياسية للنظام القائم . ولدت داخل الجسم العسكري شعورا عميقا جدا بالمرارة والهون . ومنذ ذلك الحين بدأ الجيش يعزو اسباب الهزيمة الى النظام السياسي القائم ، والى السياسيين الذين اهلوا في واجبهم ، ولم يعدوا الجيش الاعداد العسكري اللازم .

في هذه الظروف تشكلت لجنة عسكرية كان هدفها مبدئيا تحديد العوامل السياسية والعسكرية التي ادت الى الهزيمة . ونظرا لعلاقة اكرم الحوراني بالعسكريين الشباب وثقتهم فيه ، اختير عضوا في هذه اللجنة . وقد اتاح له ذلك ان يلمس عن كثب الحالة النفسية والقلق العميق ضمن الجيش ، والا يفاجا فيما بعد ، وهذا اقل ما يمكن ان يقال ، بالانقلاب العسكري الذي شهدته سوريا في اذار (مارس) ١٩٤٩ . بعد ذلك بقليل ، وخلال اربعة اشهر تولى فيها وزارة الدفاع ، اثر الانقلاب الاول للشيشكلي ، شجع الحوراني الطلاب ابناء الفلاحين ، وخصوصا ابناء منطقة حمص ، على الدخول الى المدرسة الحربية في حمص (٢) .

- ١ - مصدر المعلومات هنا هو اكرم الحوراني نفسه .
- ٢ - كل القيادات العسكرية التي ستلعب فيما بعد دورا بارزا على المسرح السياسي في سوريا ، كانت قد تكونت بالفعل في هذا الجو ...

ومن ناحية ثانية ، كان من بين النتائج التي تمخضت عنها الانقلابات العسكرية المتتالية ، والمحاولات الانقلابية الفاشلة ، هي تطهير الجيش ، بطريقة او بأخرى ، من عناصر عسكرية عديدة كانت تنتمي الى « الارستقراطية الاقطاعية » او « البرجوازية الكبيرة » في المدن . مما ساعد حكما على ترقى ضباط ، كانت صلات معظمهم بالطبقات المتوسطة مازالت قوية ، الى مختلف الرتب ضمن الجيش .

الحقيقة ان التعليم العام ، في ظل اول نظام « وطني » في سوريا احرز نمييا شينا من التقدم . ففتحت الى حد ما ابواب المدارس الابتدائية والثانوية في وجه ابناء الطبقات المتوسطة والفقيرة في المدن والارياف . اما الجامعة فكانت نوعا من الترف لا يقوى على دفع تكاليفه من كان منهم يطمح الى متابعة دراساته العليا . لذلك كانت تتجه انظارهم الى المهنة العسكرية ، وتنصب مطامحهم على لعب دور من خلالها ، خاصة وان التعليم في المدرسة الحربية لم يكن يقدم فقط مجانا ، بل ان الطلاب كانوا بالاضافة الى ذلك ، يتقاضون مبلغا شهريا ، طيلة مدة دراستهم ، لتأمين حاجاتهم . وما سهل لهم ايضا الدخول الى المدرسة الحربية عزوف ابناء « البرجوازية الكبيرة » وكبار ملاكي الاراضي عن مهنة السلاح . وهكذا كانت الطبقات المتوسطة في الارياف والمدن هي التي تمد الجيش السوري بالقسم الاكبر من الضباط .

بدا منذ استقلال سوريا تحول اجتماعي جذري ضمن الجيش ، واخذ هذا التحول في الازدياد ، تبعا للتقلبات السياسية والعسكرية التي كانت تعصف بالبلاد . وفيما سبق ، ركزنا بشكل واف وكاف على ما تركه حزب البعث وحزب اكرم الحوراني ، خلال اكثر من عشر سنوات من تأثير سياسي وايدولوجي كبير في الشبيبة الطلابية . استنادا الى ذلك ، كان هؤلاء الضباط الشباب ، بالقوة او بالفعل ، في صف الافكار القومية والاشتراكية التي كان يدعو اليها هذان الحزبان . وكانوا منذ ذلك الوقت متعطشين للاضطلاع بدور سياسي ، وقد دفعتهم الى حث الخطى في هذا السبيل ، القوى السياسية التقليدية ، التي كانت تمسك بزمام القيادة ، ولكنها لم تكن بحال من الاحوال تعبر عن المطامح المشروعة السياسية او الاجتماعية للجماهير الشعبية . وفي هذه الحالة الطبيعية ، كان لا بد من حدوث تقارب في الاتجاه بين القوى السياسية الجديدة المتمثلة بحزب البعث والحزب العربي الاشتراكي وضباط الشباب الذين تخرجوا حديثا من المدرسة الحربية .

هنا يبرز سؤال : كيف كان اكرم الحوراني يفهم الدور الذي يمكن ان يقوم به العسكريون ؟ استنادا الى مناقشات طويلة اجريناها معه ، تبين ان الجيش - من وجهة نظره - يمكن او يجب ان يلعب دورا سياسيا في بلد كسوريا ، وضمن ظروف محددة تماما ، فعندما تمارس القوى المحافظة مثلا القمع ضد الحركة الوطنية الشعبية ، وخصوصا عندما تهدد البلاد بفعل التدخلات الخارجية ، يصبح من الضرورة او حتى من الامور

الملحة الاستعانة بالجيش ، واستخدامه كقوة « مادية » اساسية لمواجهة جميع هذه المحاولات المعادية للحركة الشعبية التقدمية . ومع ذلك فان الجيش كجيش ينبغي دائما ان يشكل قوة دعم احتياطية للحركة الوطنية الشعبية ، وبالتالي ينبغي ان يكون بعيدا عن واجهة المسرح السياسي . يعني ذلك بعبارة اخرى ان تدخل الجيش في بعض الظروف له حدود لا ينبغي تجاوزها .

ان الخطر في ذلك يبقى كبيرا ، والغواصة التي توسوس في صدور العسكريين ليتجاوزوا حدودهم ، ويحتلوا واجهة المسرح السياسي ، تظل قائمة . لكي يكتفي الجيش بدور مساعد ، ولا يغتحم الفرصة للخروج من الثكنات ، يؤكد الحوراني على شرطين : الاول وجود تنظيم سياسي شعبي قوي ، والثاني وجود زعيم سياسي تركز شعبيته على الجماهير الواسعة . ولعله حين يؤكد على ذلك ، يتمثل ، في قرارة نفسه ، الوضع السياسي السوري في سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، والدور الوطني والتقدمي الذي لعبه الجيش بفضل ما كان لاكم الحوراني فيه من نفوذ .

وفي ختام هذه النقطة ، يشدد اكرم الحوراني كثيرا على ان حزب البعث العربي الاشتراكي لم يكن له أي تنظيم سياسي ضمن الجيش حتى بعد انفصال سوريا عن مصر في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ . ويعني ذلك بوضوح ان العلاقات بين حزب البعث والضباط كانت ذات طابع فردي وشخصي ، وكانت تتم بشكل خاص عن طريقه .

ظروف ونتائج الاندماج بين حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي

لاحظنا سابقا ان هذين الحزبين « اليساريين » بقيادة اكرم الحوراني وميشال علق ، كانا في عملهما اليومي ، وفي القضايا السياسية الجوهرية ، يقفان باستمرار تقريبا ، في خندق واحد لمواجهة خصم واحد ايضا . ففي المجلس النيابي ، كان زعيم الحزب العربي الاشتراكي ، منذ ١٩٤٣ ، يعالج ، من خلال هجومه العنيف على الجاعات والقوى السياسية التقليدية ، الافكار ذاتها التي كان ينشرها البعثيون في « الشارع » ، وفي الجامعة والثانويات ، على الرغم من حدوث بعض التنافس احيانا بين انصار الحزبين . وكذلك بدت مشابهة مواقف كل منهما من الانقلابات العسكرية المتعاقبة . لذلك كان الاعضاء والانصار من كلا الطرفين يتساءلون : لماذا لا تتحد هاتان الحركتان السياسيتان طالما انه لا شيء يفرقهما عمليا وجوهريا ؟!

الواقع انه منذ الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، جرت لقاءات ومباحثات عديدة بين القادة البعثيين والاشتراكيين لوضع الاسس الكفيلة بتوحيد الحزبين . غير ان التأخر في تحقيق هذا المشروع ، كان يعود بشكل رئيسي ، الى تردد وتريث بعض القادة البعثيين . والارجح ان سبب ذلك ، كان مرده عدم اقتناع هؤلاء كليا بشخصية زعيم حماه ، واسلوبه في العمل السياسي . ولكن عندما قام العقيد اديب الشيشكلي

بانقلابه الثاني في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ ، لم يجد البعثيون «الاشتراكيين» امامهم الا مخرجا واحدا هو اندماج الحزبين .
عند البحث التفصيلي في العوامل المباشرة ، التي جعلت قادة الحزبين يوافقون على عملية الدمج ، نلاحظ وجود عاملين رئيسيين :
- عامل داخلي ومدني .
- عامل خارجي وعسكري .

الضغط الداخلي

طرحت قضية الاندماج داخل حزب البعث على نحو اثار المناقشة والجدل . وردا على المناوئين لهذه القضية ، قدم بعض كوادر الحزب وقادته ، وبشكل خاص عبد البرعيون السود (من حمص) وهيب الغانم (من اللاذقية) ، الحجج التالية التي تدعم موقفهم المؤيد للاندماج : أولا ، ان حزب البعث اساسا هو تيار فكر ومفكرين بدون « جند » . وان ما ينقصه بالتالي ، هو المرتكزات الشعبية الفلاحية والعمالية . وبناء عليه ، فان التيار السياسي غير المنظم المحيط بأكرم الحوراني ، والمرتكز اصلا على جماهير الفلاحين ، يمكن ان يتولاه البعث تأطيرا وتنظيما . ثم ان ظروف النضال الصعب ضد الشيشكلي وديكتاتوريته العسكرية تقتضي توحيد كافة القوى الديمقراطية والتقدمية ، وكخطوة اولى توحيد حزب البعث العربي والحزب العربي الاشتراكي (١) .

الضغط العسكري

عندما قرر العقيد اديب الشيشكلي ان يحكم سوريا حكما مطلقا ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ ، التقى عدد من الضباط البعثيين والاشتراكيين الشباب وانصارهم (من ابرزهم عدنان المالكي ، عبدالغني قنوت ، مصطفى حمدون الخ) . وراودتهم فكرة تحضير انقلاب عسكري مضاد . ولتحقيق هذا الغرض ، وحتى يتدعم عملهم بتنظيم سياسي شعبي ، مارس هؤلاء الضباط ضغطا قويا جدا باتجاه دمج حزب البعث بالحزب العربي الاشتراكي .

١ - بعض نقاط هذا الفصل استنارت بالمناقشات الطويلة التي اجريناها مع اكرم الحوراني وصلاح البيطار وعبد البرعيون السود وبعض كوادر البعث السوري ، انظر ايضا جريدة « الاحد » اللبنانية التي نشرت ابتداء من ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٦٥ ، ثمانية مقالات بعنوان : « البعث في الطريق المسدود » ، وتحمل توقيع « مجموعة بعثية » ، ولكننا الان نعلم ان كاتب هذه المقالات هو الدكتور علي جابر ، عضو القيادة القومية للحزب حتى عام ١٩٦٣ .

ضمن هذه الظروف الداخلية والخارجية ، عقد قادة الحزبين الرئيسيين سوريا في أواخر ١٩٥٢ ، لتقرير الاندماج في حركة سياسية واحدة هي « الحزب العربي الاشتراكي » . ولم يترتب على هذا الاندماج أي تغيير سياسي أو تنظيمي . وتمسك البعثيون بدستور حزبهم الصادر عام ١٩٤٧ ، واصرروا على اعتباره الأساس السياسي والايديولوجي للحركة الجديدة . غير انه اضيفت الى تسمية البعث صفة « الاشتراكي » ، واصبح اكرم الحوراني منذ ذلك الوقت عضوا في « اللجنة التنفيذية » للحزب ، والتي تكونت من ميشال عفلق (امينا عاما) وصلاح البيطار ، واكرم الحوراني ، وجلال السيد ، وهيب الغانم (اعضاء) (١) .

على الرغم من ذلك ، يبدو ان ميشال عفلق حاول مرات عديدة العودة عن قرار توحيد الحركتين واعادة الاستقلال الى حزبه ، خصوصا بعد ان اكتشفت في الفترة نفسها ، المحاولة الانقلابية المنتظرة ، وأودع السجن كل من العقيد عدنان المالكي والمقدم عبد الغني قنوت . وكان لا بد من تدخل سريع للحؤول دون ذلك تماما من قبل بعض القياديين البعثيين ، وبشكل رئيسي من قبل وهيب الغانم وعبد البرعيون السود .

ومهما يكن من امر ، فانه على اثر فشل المحاولة الانقلابية التي قادها المالكي بدأت مطاردة البعثيين تزداد اتساعا . ونتيجة لذلك غادر الزعماء البعثيون ، عفلق والبيطار والحوراني ، سوريا سرا ، ولجأوا الى لبنان ومن ثم قرر الثلاثة السفر الى روما .

★ ★ ★

في ظل الانقلابات العسكرية الثلاثة التي تعاقبت على سوريا ابتداء من اذار (مارس) ١٩٤٩ ، وخصوصا في عهد العقيد الشيشكلي ، مر حزب البعث العربي الاشتراكي بما يمكن ان نسميه عهد « التجذر السياسي » . ففي هذا العهد اثبت الحزب وبإصرار عن تعلق «كلي ونهائي» بالديمقراطية البرلمانية . وكان حول هذه النقطة يؤكد ان « النظام الجمهوري النيابي هو القاعدة السليمة لكل انطلاق شعبي » ، وبالمقابل كان يرى انه « لا يمكن ان يكون في يوم من الايام متخليا عن الحياة الدستورية ، ولكنه ، وهو الحزب الانقلابي الاشتراكي ، لن ينخدع بالمجالس النيابية التي لا تنفع الا المستغلين من الاقطاعيين والسياسيين المحترفين » (٢) . وخلال هذه المرحلة كان

١ - حول هذه النقطة ، يؤكد جلال السيد على ان البيطار وعفلق وهو نفسه كانوا يناوئون فكرة دمج الحزب بالحزب العربي الاشتراكي ، ولكن عفلق والبيطار تخليا عن موقفهما نتيجة للضغط المستمر الذي تعرضا له من داخل الحزب وخارجه .
انظر كتابه « حزب البعث العربي » ، المرجع نفسه ، ص ١٠٢ - ١٠٢ ، وكذلك كتاب سامي الجندي ، المرجع نفسه ، ص ٦٢ - ٦٥ .

٢ - « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ١٦٢ - ١٦٦ ، ص ١٦٦ - ١٧٧ ، وخصوصا المقال الصادر بجريدة « البعث » في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ بعنوان « لماذا نحرص على الحياة الدستورية والحكم الديمقراطي الشعبي ؟ » .

التركيز ينصب بشكل خاص على العلاقات التي لا تنفصم بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعي ، ولا يمكن تصور هذين النضالين دون النضال ضد التدخلات الخارجية والنفوذ الاجنبي في البلاد . ومنذ ذلك الحين ، احتدم النضال ضد المشاريع الغربية للدفاع المشترك ، وفي المجال الدولي كانت بارزة سياسة الحياد بين المعسكرين المتصارعين . المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشيوعي .

لقد اذن ذلك ببداية مرحلة جديدة من تاريخ حزب البعث ، هذه المرحلة كرسته كحزب جماهيري . ومنذ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، أي منذ منع جريدة « البعث » من الصدور ، دخل الحزب في مرحلة العمل السري . وأخذ البعثيون لأول مرة فسي تحسين وتمتين بنية حزبهم السياسية والتنظيمية . وفي المعارك اثبتوا عن روح قتالية عالية . واخذت نشاطاتهم تزداد كثافة ، كلما اشرع سيف القمع فوق رأس المعارضة ، حتى انهم تركوا انطبعا بأنهم على مستوى « الشارع » ، وفي الجامعة والثانويات ، العقل المدبر والقوة الضاربة للمعارضة المنظمة .

وكان للرسالة التي وجهها الحزب الى العقيد الشيشكلي في تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، وهو في غمرة الاستعداد لاجراء الاستفتاء ، وانتزاع شكل « شرعي وديمقراطي » لسلطته العسكرية ، اثر كبير . وقد انتشرت هذه الرسالة وشرحت على نطاق واسع . جاء في مطلع هذا الكتاب : « عبثا يحاول حكمكم العسكري ان يعيش ، اذ لا مكان في ارضنا العربية لحكم اجنبي ، استبدادي ، طائش » . وتضمن فقرات عنيفة للغاية منها : « لقد كان انقلابكم بداية تحول في الوضع السياسي العربي ، فلم يلبث ان اعقبه الانقلاب على العناصر المناضلة في مصر ، فاخذت الحركة الشعبية العربية في بدايتها ، ومهد الجو للحكم العسكري وشبه العسكري في البلاد العربية كلها ، وعاد الاستعمار يسيطر على الشعب بأسلحته وعملائه وزبانيته . والحق ان انقلابكم الاخير انقلاب اجنبي ، احتضنته امريكا ، حامية الصهيونية ، ورحبت به كل الدول الاستعمارية الاخرى ! نحن نعلم ذلك ، وانتم تعلمونه ، والشعب بكامله يعرف اليوم من تمثلون ٠٠٠ ، (١) .

من ناحية ثانية تجاوزت معارضة حركة البعث للحكم العسكري حدود سوريا للمرة الاولى . اذ كان للحركة فروع في الاردن ولبنان والعراق . وكانت التعليمات قد اعطيت الى هذه الفروع لحشد طاقاتها من اجل اسقاط الديكتاتورية العسكرية ، واعطاء هذا الهدف الاولوية في العمل السياسي لمجمل حركة البعث . والى حد كبير ، ادى نضال الحزب الى خلق عداء قوي في المشرق العربي ضد السلطة العسكرية الحاكمة في دمشق ، وبالمناسبة نفسها ضد الانقلاب العسكري الذي استولى على

١ - المرجع السابق ، ص ٢٠٤ وما يليها .

السلطة في القاهرة بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ .

على الصعيد الداخلي بنوع خاص اتخذ تكتيك حزب البعث وجهين : وجه مدني
وجه عسكري (١) . فعلى الصعيد المدني ، ركز الحزب عمله طيلة عام ١٩٥٣ من
اجل تجميع كافة القوى السياسية المعارضة وتكوين « جبهة وطنية » . وقد كان له
ذلك في مؤتمر حمص الذي عقد سرا في ٣٠ تموز (يوليو) . وقد ضم هذا المؤتمر
ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني ، وبعض
السياسيين المستقلين . اما الحزب الشيوعي السوري فقد استبعد من المؤتمر لانه شارك
في الاستفتاء الذي اجراه الشيشكلي - علما بأن اشتراكه كان لمعارضة الاستفتاء - ولانه
ايضا شارك في انتخابات تشريعية الاولى (اكتوبر) لاختيار جمعية وطنية جديدة ،
والواقع ، فان مقاطعة الاستفتاء والانتخابات كانت وراء تكوين الجبهة . وتشكل المجلس
المركزي لهذه الجبهة من ممثل واحد عن كل حزب ، وتم اصدار بيان « الميثاق الوطني »
ليكون برنامجا سياسيا للعمل وقد دار هذا البيان بصورة خاصة حول النقاط الخمسة
التالية :

- التخلص من الشيشكلي ونظامه الديكتاتوري .
- اقامة نظام ديمقراطي برلماني .
- صيانة الحريات العامة .
- صيانة الاستقلال والجمهورية السورية .
- واخيرا ابقاء الجيش في ثكناته (٢) .

ان هذا التقارب مع القوى السياسية التقليدية لم يرق لبعض كوادر البعث ، لانه
في نظرهم لم يكن يتمشى مع « نقاوة النضال وقداسته » . ولقد ادان بعضهم بشدة
« مؤتمر حمص » والبيان المنبثق عنه . وبهذا الخصوص كتب سامي الجندي : « لم نكن
ابدا ندرك معناه (أي مؤتمر حمص) وفائدته . حتى اننا كنا نعتبره خطأ فادحا
لانه اعاد الاعتبار للحزبين : الوطني والشعب ، اللذين اشرفا على نهايتهما . لقد
نفخنا فيهما الحياة اذن ، وكان الكثيرون منا يرون ان التعاون مع الشيشكلي كان
افضل بكثير » (٣) .

اما فيما يتعلق بالجيش ، المرتكز الحقيقي والوحيد لنظام العقيد الشيشكلي ،

- ١ - المرجع السابق ، ص ١١٩ .
- ٢ - حول مجادلات مختلف الاحزاب بشأن الجبهة الوطنية وتكوينها انظر « نضال البعث » ،
الجزء الثاني ، ص ١٩٩ وما بعدها .
- ٣ - انظر سامي الجندي ، « البعث » ، المرجع نفسه ، ص ٦٧ .

فقد بذل الحزب في داخله جهودا مضاعفة ، علاوة على ان الشعور بالضيق والقلق قد ازداد في صفوف العسكريين ، وان العلاقات بين الضباط الشباب ورؤسائهم قد انتقلت الى حالة التدهور .

بصورة عامة كان يتنازع الهيمنة على الجيش اتجاهان متعارضان : اتجاه الضباط « الشعبيين » والموالين لهم (وهو الاتجاه الاغلب) ، واتجاه الضباط البعثيين وانصارهم . وقد اتفق الاتجاهان على قلب النظام القائم ، وان كانت دوافع كل منهما مختلفة بالطبع .

اذن من خلال هذا التقارب بين التيارين الكبيرين للمعارضة بوجهها المدني والعسكري ، اصبح التغلب على ديكتاتورية الشيشكلي امرا مقضيا . ثم ان هذه الديكتاتورية قد « تلالأ نجمها » ، خصوصا في أيامها الاخيرة ، بما اتخذته من اجراءات قمعية وتعسفية مما ترك انطبعا واضحا بانها فقدت السيطرة على الوضع السياسي ، وكان الهيجان الطلابي في ثانويات دمشق وفي جامعتها قد استمر طيلة عام ١٩٥٣ ، وكانت الاضرابات تمتد احيانا لاسبوع واشهر . وخيم جو الحرب الاهلية على المدن الكبرى ، ثم امتد الى الريف .

ضمن هذا الوضع ، بدأ صرح الجمهورية الجديدة ، الذي لم يكمل الشيشكلي بناءه بعد ، ينذر بالتصدع والانهار . هنا تنبغي الاشارة الى ان البعثيين وحدهم تقريبا هم الذين قادوا المعارضة ، على صعيد العمل المنظم ، في المدن الكبرى وبشكل خاص في الريف . وكانت بياناتهم ومنشوراتهم تحت السكان يوميا على التمرد .

وبالمقابل ، ومن اجل تهدئة الخواطر، اصدر الشيشكلي عفوا عاما اثر انتخابه رئيسا للجمهورية . وعاد الحوراني وعفلق والبيطار الى دمشق . غير ان هذا الميل الى التهدئة من قبل السلطة القائمة ، قد فاجأ هذه السلطة بنتائج السيئة والخطيرة اذ ان حركة المعارضة او « الثورة » قد عادت بشكل اقوى واستعادت زخمها وانتشارها . وكما كان الحال دائما في ذلك الوقت ، تكررت الاضرابات والمظاهرات الطلابية جارية معها الجماهير الشعبية ، وعمت من جديد جميع المدن الكبيرة .

وهكذا وجد الشيشكلي نفسه محاطا بالمؤامرات تحاك ضده من كل جانب . ولكنه باندفاعه للقضاء على خصومه اخطأ الحساب ، وارتكب حماقة خطيرة باعطاء الامر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ بقصف جبل العرب بوحشية متنامية . وباعلان القانون العرفي زج جميع زعماء وقادة المعارضة في السجون . وكان العدد الاكبر من المعتقلين السياسيين من أعضاء الحزب وقياديه ، ومن ضمنهم أعضاء القيادة الرئيسيون : عفلق والحوراني والبيطار .

ذلك يعني ان هذا الجو السياسي العام ، المثقل بالعداء الشديد تجاه النظام العسكري القائم ، كان موافقاً لتوجيه ضربة قوية اليه .

بالطبع ، لم يكن عراق نوري السعيد غائبا عن مجرى الاحداث . فعلاقاته الوثيقة مع قسم كبير من المعارضة السورية ، وبشكل خاص مع زعماء حزب الشعب والحزب الوطني ، لم تكن خافية على احد . ونعلم الان على سبيل المثال ، ان زعيم الحزب الوطني صبري العسلي ، قد تلقى من العراق مبلغ ١٥ ألف دينار ، اثناء الحملة ضد الشيشكلي . وقد اعلن ذلك في اثناء المحاكمات الكبرى التي اجريت بعد فترة وجيزة من قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق .

ومهما يكن من امر ، فانه ضمن هذه الظروف ، انطلقت الشرارة الاولى ضد الشيشكلي من حلب في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، لاسقاط ديكتاتوريته العسكرية ، من هذه المدينة التي تعرض فيها الطلاب والمواطنون بشكل خاص لهجمات دامية ، ورمصاص قاتل من قبل قوى الامن .

في صبيحة ذلك اليوم ، احتل النقيب مصطفى حمدون (بعثي من منطقة حلب ، واحد ضباط الانقلاب الرئيسيين) مبنى الاذاعة ، واعلن البلاغ رقم (١) الصادر عن الانقلاب العسكري (١) . وكان العقيد فيصل الاتاسي (من حزب الشعب) قد اوقف قبل ذلك كافة المسؤولين العسكريين والمدنيين المواليين للشيشكلي .

بصدور البلاغ الانقلابي الاول ، تحرك جميع الضباط البعثيين خصوصا امين الحافظ قائد منطقة درعا ، وتحرك كذلك في جبل العرب عدنان حمدون (شقيق مصطفى) ، كنعان جديد ، محمد هواش وغيرهم (٢) .

بعد ان مرت عدة ايام مشوشة ، وانضمت جميع المواقع العسكرية الى المتمردين في حلب ، لم يبق امام العقيد الشيشكلي الذي حاول بالفعل ان يرتد على خصومه ، الا ان يذعن لمصيره المحتوم : الفرار ثم الموت في المنفى .

تبع ذلك فترة قصيرة من الاضطرابات السياسية . ولاحق في الافق من جديد خصومات الكتل السياسية القديمة والاحزاب التقليدية ومنازعاتها . وفوق كل ذلك حدث فراغ دستوري بحل المجلس النيابي واستقالة مأمون الكزبري الذي رقي بالمناسبة

١ - في ذلك الوقت كل الدلائل كانت تشير الى ان العراق الهاشمي كان يفكر جدياً بالتدخل العسكري في سوريا لمساعدة المتمردين ضد الشيشكلي ، وكذلك فان انكلترا لم تكن ابدا تجهل ما كان يحاك ضده في الخفاء . (انظر كتاب ادوار حليم صعب بالفرنسية ، نفس المرجع ص ٦٤ وما بعدها) .

٢ - انظر ابراهيم سلامة ، « من المدارس الى الثكنات » ، بيروت ، ملف النهار ، ١٩٦٩ ، ص ٩ .

الى منصب رئاسة الجمهورية . وللمخرج من هذا المأزق ، اعتبرت الفترة الثانية من الحكم المباشر ، الذي مارسه الدكتاتور المخلوع ، فترة غير شرعية ، واعيدت الى الوجود الهيئة التأسيسية التي انبثقت عن انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، ونفخت الحياة في دستور ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ، واستدعي هاشم الاتاسي من جديد لرئاسة الجمهورية .

في شهر اذار (مارس) تشكلت الحكومة الاولى من ممثلي الحزبين التقليديين الحزب الوطني وحزب الشعب ، ومن بعض المستقلين برئاسة صبري العسلي . اما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد استبعد تماما من الحكومة . ويبدو ان قيادة البعث فضلوا الابتعاد عن هذه الحكومة لانهم لم يتمكنوا من الحصول على مناصب وزارية هامة ضمنها . وعلى كل حال ، فان تأليف الحكومة الجديدة على هذا النحو ، اثار خصوصا بين قوى اليسار ، المدنية والعسكرية ، استنكارا عاما . وخلال الايام الاولى من عمر الحكومة ، اجرى العسلي تعديلات ضمن الجيش . وبموجب هذه التعديلات سمي النقيب مصطفى حمدون ، عضو حزب البعث والقائد الرئيسي للانتفاضة العسكرية ضد الشيشكلي ، للالتحاق بالمدرسة الحربية في القاهرة ، غير ان هذا الاجراء فسر من قبل رفاقه في السلاح ، كبادرة عداء ضد جميع العناصر التقدمية في الجيش .

وكذلك فان القانون الجديد للصحافة الذي صوت عليه المجلس النيابي ، بناء على اقتراح الحكومة ، اعتبر ماسا بحرية التعبير . وقد عجل ذلك في سقوط حكومة العسلي . وشكلت حكومة اخرى بصورة مؤقتة برئاسة سعيد الغزي ، انيط بها تنظيم الانتخابات التشريعية في اقرب فرصة ممكنة . وتحدد موعد هذه الانتخابات في اواخر ايلول (سبتمبر) وأوائل تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ .

خلال هذه الانتخابات ، كان على البعثيين ان يواجهوا حملة عدائية عامة ، اشتركت فيها الاحزاب التقليدية ، والقوى « العشائرية » ، والجمعيات الدينية ، وخصوصا جماعة الاخوان المسلمين . وبالمقابل كان البعثيون يتمتعون بشعبية ملحوظة ضمن الجيش ، وبنفوذ كبير في اوساط الفلاحين ، نتيجة للاندماج الذي حدث بين البعث والحزب العربي الاشتراكي ، بينما بقي نفوذهم اقل بكثير في المدن الكبرى .

وهكذا حقق البعث انتصارا هاما نسبيا في هذه الانتخابات ، التي كانت على جانب من النزاهة ، قياسا الى الانتخابات التي عرفت سوريا سابقا . فبلغ عدد المقاعد التي نالها ١٧ مقعدا يضاف اليها اكثر من خمسة مقاعد شغلها نواب مؤيدون للحزب . وعلى سبيل المثال فان قائمة اكرم الحوراني قد فازت باكملها في حماه ومنطقتها ، وكانت تضم خمسة نواب . وكذلك فان وهيب الغانم ، عضو القيادة ، قد انتخب عن دائرة اللاذقية . اما صلاح البيطار فقد هزم في الدورة الاولى ، وعاد فنجح في

الدورة الثانية نائباً عن دائرة دمشق بفضل اصوات الشيوعيين ، وقسم من « البرجوازية » التي كانت ممثلة بخالد العظم ، وذلك للحؤول دون انتخاب المرشد العام للأخوان المسلمين الشيخ مصطفى السباعي . ولأول مرة تمكن الحزب الشيوعي من الدخول الظافر الى البرلمان بشخص أمينه العام خالد بكداش . ومن ناحية ثانية ، فقد سجلت القوى السياسية التقليدية تراجعاً ملحوظاً ، ولم تحصل الا على حوالي ٣٠ مقعداً لحزب الشعب و ٢٠ مقعداً للحزب الوطني ، وكانت حصة المستقلين حوالي ٦٠ مقعداً ، علماً بان عدد اعضاء المجلس كان انذاك ١٤٢ .

هذا الانتصار الانتخابي ، والتقدم الواضح الذي سجلته حركة البعث ، في ظل الانظمة العسكرية الثلاثة ، على صعيد الجماهير الشعبية والجيش ، ينبغي الا يخفي عن اعيننا نقاط الضعف الداخلية ، خصوصاً بالنسبة لتنظيم الحزب السياسي . فالصعوبات والمسائل المختلف عليها ضمن الحزب ، بعد سقوط نظام الشيشكلي ، كانت تتعلق اساساً بنقطتين : قضية استلام السلطة من قبل البعث ، وردة الفعل التي تولدت عند العيدين من اعضاء البعث نتيجة لدمج حزبهم بحزب اكرم الحوراني . لذلك سنحاول فيما يلي توضيح هاتين النقطتين .

البعث وقضية استلام السلطة عام ١٩٥٤

اثناء معارضة القوى السياسية لديكتاتورية الشيشكلي لعب الحزب ، كما اشرنا ، دوراً مهماً للغاية . وحركة الانقلاب ضد هذه الديكتاتورية العسكرية اخذت في فترة من الفترات طابعاً بعثياً ، لان من كان على رأسها بعثي من حلب ، هو النقيب مصطفى حمدون . وفي هذه الفترة ايضاً بدأ الحديث ، وربما للمرة الاولى ، عن كتلة الضباط البعثيين والمؤيدين لهم ضمن الجيش . والواقع ان هؤلاء الضباط كانوا يحتلون مراكز اساسية ، خصوصاً بعد اعادة العقيدين عدنان المالكي وعبد الغني قنوت الى صفوف الجيش ، وابعاد انصار الشيشكلي منه (١) . يضاف الى ذلك ان حزب البعث كان قد انتشر بقوة في جميع انحاء سوريا خصوصاً في الريف ، وكذلك في الاقطار العربية المجاورة كالاردن ولبنان والعراق الخ .

ضمن هذه الظروف ، كان بعض قيادات البعث يتسائل عن الدوافع والاسباب التي جعلت قيادة الحزب لا تواجه مسألة استلام السلطة ، خاصة وان الاحزاب التقليدية ، وفي مقدمتها حزب الشعب والحزب الوطني ، قد عادت بعد فترة وجيزة من سقوط الشيشكلي الى الواجهة ، واستأنفت منازعاتها وخصوماتها السابقة ، مما اثار السخط والاستياء في صفوف الشعب والجيش .

والواقع ان هذه القضية طرحت ونوقشت جديا من قبل البعثيين . وكان اكثر المتحمسين لاخذ السلطة ، بالتعاون مع حلفاء مدنيين وعسكريين ، هم الضباط البعثيين بالطبع . وقد سنحت الفرصة لهؤلاء ، عندما اعلنت الحكومة الجديدة برئاسة صبري العسلي ، عزمها على التخلص من القادة العسكريين الذين كانوا وراء التمرد المسلح ، واصدرت امرا بنقل مصطفى حمدون الى الكلية الحربية في القاهرة . وكان ذلك قد احدث في صفوفهم نوعا من التمرد في ذلك الوقت ، لان الكثيرين منهم اعتبروا هذا العمل تعبيراً عن العداء المباشر تجاه مجموعتهم . وعقد اجتماع في منزل العقيد عبدالغني قنوت لاتخاذ قرار بالرد العنيف على الاجراءات الحكومية ، الا ان هذا القرار قد اوقف . وقد اقتضى ذلك ان يستخدم اكرم الحوراني كل سلطته ، حتى يعيدهم الى الصواب ، ويرجعهم الى ثكناتهم ، ويقنع مصطفى حمدون بالاذعان للامر (١) .

ولكن لماذا لم يفتنم البعث الفرصة ويأخذ الحكم ؟ لقد كان الحزب ، كما تقول مجموعة من البعثيين المنشقين ذوي الاتجاه الناصري ، قادرا تماما على تدبير انقلاب ضد القوى السياسية التقليدية ، التي جنت ثمار النظام الجديد بعد اسقاط الشيشكلي . واذا كان الحزب لم يقم بذلك ، فان السبب يعود الى تردد القيادة ، والخلافات الداخلية التي شلت عملها (٢) .

ولكن اكرم الحوراني من ناحيته ، كيف كان يرى الامر ؟

ان مجرد التفكير باستلام السلطة في تلك الظروف كان بالنسبة اليه ضربا من المغامرة الهوجاء ، اكثر منه وسيلة لاقامة نظام تقدمي شعبي . ويؤكد ان التحليل البسيط للوضع السياسي في تلك المرحلة كان يظهر بوضوح وجود عوامل تحول دون تحقيق هذا الامر . اولا العوامل الخارجية : لو اخذ البعث السلطة عنوة لكانت سوريا تعرضت جديا لغزو خارجي وبالدرجة الاولى من العراق . ثم ان الوضع الدولي لم يكن موافيا لمثل هذا العمل . فالحرب الباردة كانت انذاك في اوجها . والاكثر من ذلك لقد كانت مصر في ذلك الوقت على علاقة طيبة مع الغرب ، وخصوصا مع الولايات المتحدة ، وكان موقفها من الانقلاب الذي اطاح بنظام الشيشكلي موقف عداء عنيف ، فديكتاتور سوريا كان بالفعل على وفاق تام مع النظام المصري الجديد .

واخيرا فان العقبة الكأداء امام استلام السلطة كانت ضعف البنية الداخلية للحزب والنقص في كوادره . وما اكده الحوراني ايضا هو ان الحزب لم يعدم الفرصة لاستلام الحكم : « فالطريق الى السلطة كانت مفتوحة امامنا منذ ١٩٥٠ (أي منذ تأسيس الحزب العربي الاشتراكي) ، وحتى تحقيق الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ . غير اننا في ذلك الوقت ، كنا نهدف الى تقوية وتنمية الحركة الشعبية الثورية ،

١ - انظر ابراهيم سلامة ، المرجع نفسه ، ص ٩ .

٢ - « البعث في الطريق المسدود » ، جريدة « الاحد » اللبنانية ، اول آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

الوحدوية والتقدمية . لقد كانت استراتيجيتنا تستهدف خلق وتوسيع حركة الجماهير بالاعتماد من اجل ذلك على العناصر التقدمية في الجيش ، (١) .

ردة فعل القاعدة البعثية من الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي

تعرضنا فيما سبق الى الظروف التي تم فيها توحيد حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشتراكي . ولاحظنا ايضا ، ان العامل المباشر والملح ، الذي املى على قادة الحزبين اتخاذ قرارهم ، كان القهر البوليسي الذي مارسه عليهم النظام العسكري في عهد الشيشكلي . غير ان القادة الرئيسيين في الحزبين لم يرجعوا في قرارهم هذا الى « القاعدة » ، ولم يحاولوا عقد اجتماع رسمي للحزب لاقرار الدمج . وكان ذلك نوعا من التحالف المعقود بين الحزبين ، فرضه الظرف الاتني ، وأملته الرغبة في الحصول على قدر اكبر من الفعالية . كما ان الضغط الذي مارسه الضباط البعثيون والاشتراكيون وأنصارهم في الاتجاه نفسه كان ايضا حاسما .

ولكن عندما تغير الوضع السياسي بعد سقوط الشيشكلي، بدا ان بعض قادة البعث اخذوا يميلون الى الغاء « زواج العقل » الذي اقاموه في فترة غاب عنها القلب تماما . وكان ينبغي ان يتدخل بعض المسؤولين البعثيين ، من مدنيين وعسكريين ، بقوة وحزم لقطع دابر القطيعة . ولكن ما كان اخطر من ذلك بكثير ، وما وجه الى الحزب الجديد ضربة مميتة على المدى الطويل ، هو تلك الاختلافات الداخلية ، وذلك الانشطار الذي ظهر في حزب البعث السوري بين البعثيين والاشتراكيين . وعندما نعلم ان هذا الحزب كان يعتبر منذ قيامه « كمحرك » و « كنموذج » لجميع التنظيمات البعثية الاخرى في سائر الاقطار العربية ، يمكننا والحالة هذه ان نقصور العراقييل التي وضعتها الاختلافات الداخلية في وجه مجمل الحزب .

بعض البعثيين في سوريا ، وحتى في خارجها ، لم يقبلوا عن طيبة خاطر باتحاد حزبهم مع الحزب العربي الاشتراكي . لماذا هذا الموقف ؟ بكل بساطة لان هؤلاء « الانقياء » كان يملكهم « الخوف » من أي عمل سياسي واقعي ، وكانوا يخشون على انفسهم من « الانفساد » . وكانوا قبل أي شيء يرغبون في صيانة « نقائهم » الفكري من « قذارة الواقع السياسي » (٢) .

١ - مقابلة اجريت مع اكرم الحوراني في آب (اغسطس) ١٩٦٥ بدمشق ، ونيسان (ابريل) ١٩٧٠ ببيروت .

٢ - انظر « الجانب الاخلاقي » في الفصل الثالث ، وانظر ايضا سامي الجندي ، المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

هذه الخشية من السياسة التي كانت بادية حتى ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، وذلك الاستقبال السيء لاندماج البعث مع حزب اكرم الحوراني من قبل بعض البعثيين ، نجد تفسيراً لهما في طبيعة وظروف انشاء الحزب ، وفي التكوين الفكري لمؤسسيه . ومنذ ١٩٤٩ كانت المناقشة محتدمة بين البعثيين حول التقارب مع الاشتراكيين ، وكانوا بالنسبة لهذا الموضوع منقسمين ما بين مؤيد ومعارض . وهكذا منذ تحقيق الاندماج عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٥ ، سرى داخل الحزب الجديد ، وبشكل قوي ، تيار من الافكار كان يركز على وجود نزعة في حركة البعث مؤداها ان « تكوين البعث العربي وعمله يتميزان بطابع عقائدي واخلاقي وثقافي . وينبغي الا يكونا بحال من الاحوال من طبيعة سياسية » . هذه النزعة التي كان ينضوي تحت لوائها البعثيون القدامى ، وعلى الاخص بعثو دمشق ، كانت ترمي الى رفض الطريقة التي يتبعها الاشتراكيون في عملهم ، وتكتيكهم السياسي ، ويتبعها ايضا زعيمهم اكرم الحوراني (١) .

ان الاندماج بين الحزبين على هذا النحو لم يكن غير اندماج ظاهري ، ولم يكن له في حينه أي اثر حقيقي على الوحدة العضوية والبنوية للحزب . واستمر التمييز بعض الوقت ، ان لم يكن لفترة طويلة ، قائما بوضوح تام بين الاشتراكيين والبعثيين . ودخل هؤلاء البعثيون بسرعة في صراع خفي ، ولكنه حاد ، للأستئثار بالمراكز الاساسية لجهاز « حزبهم » . هذه الخلافات الداخلية أکدها صلاح البيطار حين أعتبر ان هذا الاندماج بين الحزبين لم يكن بالفعل اندماجا حقيقيا الا في الظاهر . ولكن سبب ذلك يعود في نظره الى ان « هذا الاندماج لم يؤد الى انصهار اكرم الحوراني في حركة البعث . وهكذا استمر ضمن الحزب وجود نزعتين احدهما بعثية والاخرى اشتراكية . وقد نتج عن ذلك ازمات سياسية داخلية ، وانقسامات وتجمعات فئوية ... » (٢) .

ومهما يكن من امر ، فان صراعا شخصيا ، وصراعا من اجل بسط النفوذ على الحزب ، كان يحتدم دائما بشكل صامت بين قادة البعث . هذه الازمة الداخلية الكامنة كانت تزداد حدة بسبب اختلاف بين في المزاج والتفكير والاسلوب السياسي بين هؤلاء القادة . فالطابع الابوي « لعميد » الحزب مثلا ، والبطء والتردد في تفكيره وعمله السياسي كان يتناقض بشكل واضح مع شخصية اكرم الحوراني التي تتسم بالحزم والحسم والطابع العملي . غير ان ما كان يؤخذ على هذا الاخير هو بالضبط اهماله لما كان يجري داخل التنظيم .

والحقيقة ان نجم الحوراني بدأ في الصعود بسرعة داخل الحزب وخارجه .

- ١ - مناقشة مع بعض العناصر السابقة في الحزب بدمشق .
- ٢ - مقابلة اجريت معه في ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ بدمشق .

وكانت مقالاته ومواقفه وتصريحاته تثير انتباه مناضلي الحزب ، وتلقى صدى في
نفوسهم .

وعلى أي حال ، فإنه من المؤكد أنه مع سقوط النظام العسكري للعقيد الشيشكلي
في شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، بدأت مرحلة جديدة ، مرحلة يمكن أن نسميها « بالعصر
الذهبي » لحزب البعث ، والتي ستمتد حتى قيام الوحدة بين سوريا ومصر في شباط
(فبراير) ١٩٥٨ . خلال هذه السنوات الأربع ، أصبح البعث حزبا جماهيريا كبيرا ،
وخارج من الاطار السوري ليلعب دورا سياسيا مهما على المسرح العربي .

ان الاندماج بين البعث والحزب العربي الاشتراكي ، على الرغم من مظاهر التثكك
والتناقضات الداخلية ، قد اعطى دما جديدا للحركة التي انشأها عفلق من الشباب
الثقف . وقد نتج عن هذا الاندماج تحول واضح في التركيب الاجتماعي للحزب
بمخول العنصر الفلاحي الى صفوفه . ثم ان الخلافات الداخلية التي سبق واثرنا اليها ،
لم تأخذ طابعا خطيرا الا خلال بعض الوقت ، ولكن سرعان ما تدنت الى مرتبة ثانوية ،
نلك لان الحزب وجد نفسه ، منذ بداية ١٩٥٥ ، في غمرة معركة سياسية حامية
الوطيس ، ضد سياسة الاحلاف العسكرية والسيطرة الغربية على الشرق الاوسط .

عدا ذلك ، كان لنضال البعث ، وما ترتب عليه داخليا وعربيا ، اثر مهم ، ادى به
الى الاتجاه اكثر فأكثر نحو « اليسار » ، ودفعه شيئا فشيئا الى مواقف جذرية على
جميع المستويات ، والى لقاء مؤقت مع الثورة المصرية .

الفصل الثامن

انتشار البعث وقضايا الحزب التنظيمية

لمحة خاطفة حول انتشار البعث خارج سوريا

وكما كان عليه الحال في سوريا، فانه كذلك في باقي البلاد العربية الاخرى، تجدر الاشارة الى نقطتين اساسيتين : من جهة ، الدور الرئيسي الذي لعبه الطلاب والمثقفون في سبيل انتشار الحزب وتغلغله وشق طريقه السياسي والايديولوجي . ومن جهة ثانية ، العفوية التي انتشرت بها حركة البعث العربي خارج سوريا ، بعد وقت وجيز من انعقاد المؤتمر التأسيسي الاول في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ .

في الواقع ، بعد الهزيمة العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وجدت امامها ايديولوجيا البعث القومية تربة سياسية بالغة الخصوبة لامتدادها وانتشارها في مختلف البلاد العربية . ان فكرة القومية العربية التي حمل الحزب لواءها والتي كانت تغلفها نسحة من العدالة الاجتماعية ، بالاضافة الى تحركاته ونشاطاته السياسية التي تركزت بشكل رئيسي ضد التدخلات الاجنبية الاستعمارية في المنطقة العربية ، كل ذلك كان من طبيعته ان يلاقي تأييدا واندفاعا بين قطاعات واسعة من اجيال الشباب ، طلابا ومثقفين . ومما يزيد في ذلك وضوحا ان الحركات القومية العربية الوجدانية والتقدمية - هذا اذا لم نقل الاشتراكية - لم يكن لها بعد من وجود حقيقي . من اجل ذلك فاننا لاحظ بصورة عامة ان عملية انتشار وتأسيس فروع حركة البعث العربي ، كانت تتم نفس الطريقة تقريبا في مختلف مناطق الشرق العربي .

البعث في الاردن

لقد اشترك في المؤتمر التأسيسي الاول لحزب البعث العربي ، المنعقد في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ ، عدد من الطلاب الاردنيين والفلسطينيين واللبنانيين والعراقيين

الخ . . . ، الذين كانوا طلابا في الجامعة السورية . وبعد انتهاء دراستهم الجامعية فانهم في الغالب يحملون معهم أفكار البعث القومية ويعملون على نشرها في بلادهم المختلفة (١) .

وهكذا فاننا نجد ان اول نواة لحركة البعث العربي خارج سوريا ، تأسست في الضفة الشرقية من الاردن مع مطلع عام ١٩٤٨ . وكانت تضم بعضا من الوجوه المثقفة البارزة أمثال : سليمان الحديدي (محام) أمين شقير (صيدلي) عبد الرحمن شقير (طبيب) حمدي الساكت الخ . . . وهم قد انتسبوا جميعا الى الحزب اثناء دراستهم في الجامعة السورية (٢) .

ولم يكد يتكون هذا التجمع الصغير من المثقفين البعثيين حتى واجهته حرب فلسطين ، التي شارك فيها سياسيا ، وعسكريا من الناحية الرمزية ، عن طريق انشاء « طلائع البعث الفلسطينية » واصدار جريدة « اليقظة » الاسبوعية ، التي كانت حريا على الرجعية العربية والاستعمار الغربي ، ولكنها لم تستطع في تلك الظروف ان تستمر طويلا .

في اثناء هذه الاحداث ، تعرف على البعث وانتسب اليه كل من : عبد الله الريماوي والرحوم عبد الله نعواس وبهجت أبو غربية ، جميعهم من المناضلين الفلسطينيين الذين سيأخذون على عاتقهم ارساء قواعد حزبية للبعث في الضفة الغربية ، هذا الجزء من فلسطين الذي ضمه الملك عبد الله في ١٩٤٨ الى شرق الاردن . ليقم من ذلك المملكة الاردنية الهاشمية (٣) . الا ان المعارضة السياسية كانت قوية في الضفة الغربية . ففي اوائل عام ١٩٤٩ ، أصدرت هذه المجموعة من المثقفين الفلسطينيين جريدة « البعث » في القدس ، كما نشرت في أواخر السنة ذاتها عناصر فلسطينية اردنية معارضة ، جريدة « الميثاق » الاسبوعية . وقد ركزت هاتان المجموعتان هجوما على السياسة البريطانية في الشرق الاوسط (٤) .

لقد دخل اذن حزب البعث الى الاردن عن هذا الطريق . ومنذ ذلك الحين ، أخذ ينتشر بسرعة كانتشار النار في الهشيم . وابتدأت حلقاته تتكون في كل مكان ، خاصة بين الاوساط الفلسطينية التي هزت النكسة نفوسها وأحدثت فيها جرحا بليغا من الذل لم يندمل . هذا التأييد الواسع لحركة البعث ، خاصة بين الفئات المثقفة والطلاب

١ - انظر ، « نضال البعث » ، ط ٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠ .

٢ - انظر ، ناجي علوش ، « الثورة والجماهير » ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٦٢ ص ٤٨ .

٣ - انظر ، على المحافظة ، « العلاقات الاردنية - البريطانية » ، ١٩٢١ - ١٩٥٧ « بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

٤ - المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

والطبقات الوسطى في المدن الكبرى عموماً ، قد ظهر وترجم عملياً في انتخابات عام ١٩٥٠ ، حيث انتخب اثنان من مؤسسي الحزب في مجلس النواب الاردني : عبد الله الريماوي ، عن دائرة رام الله وعبد الله نعواس ، عن دائرة القدس . وكان البرنامج السياسي للحزب في الفترة التي تمتد ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ يتلخص في النقاط التالية :

- تطهير الجيش من العناصر الاجنبية ومن رئيس الاركان غلوب « باشا » .
- حرية الاحزاب السياسية في البلاد .
- تحقيق نظام ديمقراطي برلماني واجراء انتخابات نيابية حرة .
- فصل الشرطة والدرك عن قيادة الجيش والحاقها بوزارة الداخلية .
- الغاء المعاهدة الاردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨ (١) .

ان هذا الكسب الجزئي الذي احرزه حزب البعث في الانتخابات ، والسرعة الفائقة التي استطاع بها أن يمتد الى الاردن وأن يبنى له « حلقات » حزبية فيها ، يمكن أن نجد لهما تفسيراً بغياب الحركات السياسية التقدمية في تلك الحقبة بالذات . وبالفعل ، في أثناء ذلك وعلى أثر أحداث فلسطين ، كان هناك حزبان قوميان متناقضان ، يتنافسان ويتصارعان من أجل كسب وتأيد الطبقات الوسطى في المدن الكبرى : الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي . وإلى جانبهما بالطبع ، كانت جماعة الاخوان المسلمين التي هي الاخرى تتمتع بقوة ملحوظة في المدن وبين الفئات التجارية المحافظة والتقليدية . الا ان خلافاتها مع مصر الناصرية في ١٩٥٤ أنهكتها وجعلتها تنكفي كثيراً على نفسها . أما الشيوعيون ، فاننا نعرف الصعوبات الكثيرة سواء كان ذلك على صعيد التنظيم الداخلي أم على الصعيد الخارجي ، التي وجدوا أنفسهم يتخبطون فيها ، على أثر موقف الاتحاد السوفياتي وبالتالي موقفهم من القضية الفلسطينية . وفي مطلع عام ١٩٥١ ، أعاد الحزب الشيوعي الاردني تنظيمه سرا ، غير ان نشاطه السياسي لم يظهر حقيقة الا في أواخر عام ١٩٥٥ ، أي في الوقت الذي اتجه فيه النظام الناصري نحو البلاد الاشتراكية . أما فيما يتعلق بحركة القوميين العرب ، فان تواجدتها في الاردن لم يبتدئ الا في خلال عام ١٩٥٢ (٢) .

ففي هذا العام بالذات ، عقدت حركة البعث في الاردن مؤتمرها التأسيسي ، وانبثقت عنه أول قيادة قطرية رسمية تضم كلا من : عبدالله الريماوي (أمين سر

١ - انظر : المرجع السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، حديث الدكتور منيف الرزاز أحد قادة البعث الاردني ، والامين العام السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي .

٢ - انظر . على المحافظة ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

القطر (١) . عبدالله نعواس ، بهجت ابو غربية ، امين شقير ، عبد الرحمن شقير .
حمدي عبد المجيد (٢) ، حسني الخفش وسليمان الحديدي .

وبعد مضي سنتين ، في عام ١٩٥٤ ، حدثت اخطار اضطرابات عرفتھا الاردن .
بعد اغتيال الملك عبد الله في ١٩٥١ ، في الجامع الاقصى . فقد اشتدت حركة المعارضة
وقويت واتسعت ضد المملكة الهاشمية وضد رئيس اركان الجيش الاردني ، غلوب
« باشا » . ففرضت الرقابة على الصحف في الحال ، وحل المجلس النيابي وعينت
انتخابات نيابية جديدة في تشرين الاول (اكتوبر) من نفس السنة ، نظمها واشرف
عليها غلوب شخصيا وتوفيق أبو الهدى ، رئيس الحكومة آنذاك .

ان الغرض من هذه الانتخابات ، كما هو معلوم ، هو تهيئة الجو السياسي وضمان
التأييد النيابي لدخول الاردن في حلف بغداد ، هذا الحلف الذي كان لا يزال حينذاك
مشروعا تتبناه بريطانيا وتؤيده الولايات المتحدة الاميركية .

منذ ذلك الحين على وجه التحديد ، اظهر حزب البعث نشاطا سياسيا كبيرا
واستطاع اكثر فاكثرا ان يحرك الجماهير الشعبية العريضة ، وقد تركز عمله السياسي
اكثر من السابق ، مع التنظيمات السياسية المعارضة الاخرى ، حول النقاط الاساسية
التالية :

- محاربة المشاريع العسكرية الغربية في المنطقة العربية ومنع الاردن من الدخول
في حلف بغداد .
- « تعريب » الجيش الاردني ، بمعنى تصفيته من عناصر الضباط الانكليز .
- الغاء المعاهدة البريطانية - الاردنية .
- احلال المساعدة العربية محل ، المعونة المالية والاقتصادية البريطانية .
- واخيرا اقامة نظام ديمقراطي حقيقي .

في هذا السياق ، كتب ناجي علوش ، احد الاعضاء الفلسطينيين السابقين في
حزب البعث الاردني ، ان الحزب فتح مصراعيه خلال ١٩٥٦ - ١٩٥٧ « لكل عابر
سبيل » ، حتى تضخم عدد منتسبيه وأصبح مهددا بالخطر ، في فترة من الزمن قصيرة
جدا نسبيا ، (٣) .

- ١ - يتمتع عبدالله الريماوي بشخصية قوية ونشطة وهو مثقف سياسيا .
- ٢ - يجب ان نميز بينه وبين حمدي عبد المجيد ، القيادي البعثي العراقي السابق .
- ٣ - انظر ، ناجي علوش ، نفس المرجع ، ص ١٠٥ .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن التقاء سياسة مصر الناصرية ابتداء من ١٩٥٥ مع سياسة حزب البعث في كفاحهما المشترك ضد الاحلاف العسكرية وحلف بغداد بالذات ، أفاد البعثيين الاردنيين افادة كبيرة على الصعيد المحلي . وكنتيجة لذلك ، فإن هؤلاء أصيبوا بالغرور وكانوا يبالغون مبالغة كبيرة في تضخيم القوى السياسية الفعلية لحركتهم ويرفضون بالتالي عقد تحالفات انتخابية مع تكتلات المعارضة الاخرى ، خاصة مع الحزب الشيوعي . وهكذا فقد دخلوا انتخابات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ منفردين . من أجل ذلك ، فانهم لم يحصلوا الا على مقعدين من أصل أربعين في المجلس النيابي الجديد . ويعزو البعض السبب في ذلك الى الغرور الذي أصاب الحزب والى ضعف التنظيم الحزبي وجهل الاعضاء ومعظمهم من الطلاب ، بوسائل تنظيم الشعب وقيادته والى محاربة الاحزاب الاخرى له ، سواء كانت هذه الاحزاب من اليمين او من اليسار (١) .

على أي حال ، في تلك الفترة ، كان حزب البعث يتمتع بصورة ظاهرة بتأييد سياسي ودبلوماسي ، له أهمية كبرى على الصعيد المحلي ، من جانب سوريا ومصر . لذلك فعندما تألفت حكومة « الاتحاد الوطني » برئاسة سليمان النابلسي ، على أثر انتخابات ١٩٥٦ ، سمي أمين سر القطر للحزب ، عبد الله الريماوي ، وزيرا للشؤون الخارجية .

ومن جهة أخرى ، ففي نفس السنة ، ألغيت المعاهدة البريطانية - الاردنية ، تحت ضغط انتفاضة جماهيرية عامة ، كما أن المساعدة المالية البريطانية لـ الاردن قد حلت محلها مساعدة مالية من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ، ثم أخيرا أبعد عن الجيش الاردني جميع الضباط الانكليز وغلوب بالذات ، الذي سيحل محله على رأس الجيش علي أبو نوار (٢) .

ولكن في ربيع ١٩٥٧ ، أشيع أن الملك حسين نجا في اللحظات الاخيرة من محاولة انقلاب عسكري ، اشترك فيها ، من جملة من اشترك ، البعثيون واللواء أبو نوار الذي التجأ الى سوريا . ومنذ ذلك الحين ، فإن عمليات القمع والملاحقة أصابت جميع القوى السياسية المعارضة ، وعلى وجه الخصوص حزب البعث . واننا نستطيع أن نحدد منذ تلك اللحظة ، غياب حركة البعث عمليا عن المسرح السياسي في الاردن، وذلك بالرغم من المحاولات المتكررة والجهود الكبيرة التي بذلت من أجل اعطائه الحياة واعادة تنظيمه . فكثير من قياداته وكادراته اما انها قد ألقيت في السجون واما

١ - انظر ، ناجي علوش ، نفس المرجع ، ص ١٠٦ .
٢ - انظر ، عباس مراد ، « الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢٠ - ١٩٧٣ » ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، صص ٨٣ - ٨٥ .

التجأت الى القاهرة أو سوريا ، واولئك الذين بقوا في عمان ، فقد دخلوا في العمل السري ولم يخرجوا منه ابدا .

• البعث في لبنان

في اواخر عام ١٩٤٩ ، تشكلت نواة صغيرة من البعثيين ضمن اطار الجامعة الاميركية في بيروت . وكانت تضم عددا من الطلاب العرب من سوريا ومن العراق ومن الاردن ومن لبنان ومن الخليج العربي (١) .

قبل ذلك بوقت وجيز ، كانت قد تكونت نواة أخرى لحركة البعث العربي في النبطية في جنوب لبنان ، عن طريق علي جابر . هذا الاخير ، بعد ان أنهى دراسته في كلية الطب في الجامعة السورية ، حمل معه افكار حزب البعث وعمل على نشرها، عبر المنشرات والكراسات في بلدته والمنطقة التي تحيط بها .

فمن التقاء هاتين المجموعتين الصغيرتين ، نشأ حزب البعث العربي في لبنان . واننا نلاحظ هنا أيضا ، كما هو الحال في أي مكان آخر ، نفس الظاهرة في التغلغل والانتشار تتكرر تقريبا بطريقة مشابهة : عنصر الطلاب وأفراد المهنة الحرة هم الذين يكونون المحرك الاساسي في بناء الحزب ووجوده . وهنا أيضا العفوية في العمل السياسي وفي انتشار حركة البعث كانت احدى صفاتها الاساسية المميزة . انها على أي حال صفة عامة ميزت تأسيس الحزب وتوسعه في سوريا ، في لبنان، في الاردن ، في العراق أو في أي مكان آخر .

ويجدر بنا أن نشير في هذا السياق الى ظاهرة أخرى لها معنى وأهمية كبيرين ، طبعت حركة البعث بمجملها ، وهي تخص بالتحديد تكوينه الاجتماعي او على الاقل عددا من قياداته وكادراته . في الحقيقة ، ان عددا من الطلاب الذين أخذوا على عاتقهم نشر مبادئ وأفكار البعث القومية ، أولا ضمن اطار الجامعة الاميركية في بيروت ، ومن ثم في مختلف أنحاء البلاد ، هم من الناحية الاجتماعية ممن يمكن تسميته بـ « العائلات البرجوازية الكبيرة » أو حتى « الاقطاعية » . ان ذلك يظهر لنا بوضوح ، اذا علمنا ان مجرد المقدرة على متابعة الدراسة في هذه الجامعة الاميركية، كان يعتبر في ذلك الحين «ترفا» و « مظهر غنى » لا يقدر على دفع تكاليفه الباهظة سوى من كان غالبا من أبناء البرجوازية الكبيرة او من أبناء ملاكي الاراضي الكبار .

ومهما يكن من أمر ، فقد أوكل الى هذه المجموعة الصغيرة والدينامية من البعثيين،

١ - يمكننا ان نذكر على سبيل المثال : سعدون حمادي (العراق) علي فخرو (البحرين) عاطف دانيال (سوريا) جمال الشاعر (الاردن) محمد عطا الله (لبنان) الخ ...

وعلى رأسها سعدون حمادي (١) أن تلعب دورا بارزا ومهما في المعركة التي كانت تخاض عندئذ ضد الدكتاتورية العسكرية في سوريا وفي مصر . وأهمية هذه المجموعة - وهو ما سيبقى دائما في المستقبل - هي أنها ستكون بمثابة قوة مساعدة ذات قيمة كبرى الى « الأخ الكبير » ، البعث السوري . ففي بيروت على سبيل المثال ، كانت تطبع مختلف المنشورات للحزب وكتبه وأحيانا بياناته .

لذلك فإن البعثيين اللبنانيين كانوا يعتبرون وكأنهم « الابناء المدللون » بالنسبة للحزب . فعن طريقهم غالبا كان يتوصل الى اعطاء الخط السياسي الذي يريد . وكذلك بأفواههم كان يعبر عن وجهة نظره حول قضية من القضايا ، تثير كثيرا من الاختلاف ، أو حول شخصية من الشخصيات السياسية داخل الحزب أو خارجه .

ويجب ان نذكر في هذا المجال ايضا أن المثقفين البعثيين اللبنانيين بفضل معرفتهم للغات الاجنبية وللتيارات السياسية الأوروبية ، ساهموا مساهمة كبيرة في انفتاح حزب البعث على اليسار الاشتراكي غير الشيوعي في الغرب وخاصة في فرنسا .

حتى عام ١٩٥٤ ، بقي حزب البعث تنظيما سياسيا ناشئا . فقد نما نموا طبيعيا عبر العمل السياسي اليومي وانتشر انتشارا سريعا بين أوساط الطلاب والمثقفين ، وامتد بعد ذلك الى مختلف الفئات الشعبية في المدن او في الارياف . لقد اصدر عدة صحف « صوت الطليعة » و « والامان » ، قبل ان يصدر في عام ١٩٥٨ ، جريدة « الصحافة » ، الناطقة باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

وفي عام ١٩٥٦ ، توصل الحزب الى ارساء الاسس التنظيمية وعقد مؤتمره التأسيسي الاول . والقيادة التي انبثقت عن هذا المؤتمر كانت تتكون من : علي جابر (أمين سر القطر) عبد الوهاب الشميطللي وغالب يساغي وحسان مولوي وجبران مجدلاني وانعام الجندي .

ان مفهوم القومية العربية للحزب ، هذا المفهوم الرومانسي الوحدوي دون قيد او شرط حتى ذلك الحين ، طبع هنا كما في أي مكان اخر ، فكر البعث وعمله السياسي . وكان من نتيجة ذلك ان توجيهاته السياسية وشعاراته/هتافاته كانت تصاغ وتنشر دون أي اعتبار للوسط الذي تطلق فيه او للبنية السياسية - الطائفية للدولة اللبنانية . من اجل ذلك ، فان انتشار الحزب كان سريعا في الاوساط الاسلامية حيث كان المجال عموما واسعا أمامه ، وقد لاقى تأييدا والتفافا خاصة في منطقة البقاع الجنوبي وفي

١ - عراقي ، نشيط ، يتمتع بمقدرة كبيرة على التنظيم والنظام . وهو الان وزير الخارجية في الحكومة العراقية الحالية .

طرابلس في الشمال وفي بعض الاحياء في بيروت الغربية وفي محافظة الجنوب . فبرفضه ان يقيم أي اعتبار لما يسمى بـ « الخصوصية » اللبنانية ، وذلك انطلاقاً من ايدولوجية القومية العربية ، فان حركة البعث عزلت نفسها تلقائياً عزلة شبيهة تامة عن مجمل الاوساط المسيحية . وبالرغم من علمانيته ، فقد كان خصومه لا يعدمون الفرصة لكي يتهموه بأنه حزب « ذو وجه اسلامي » .

وعندما امم الرئيس عبدالناصر قناة السويس ، فأثار هذا التأميم ما اثار مسن اعتداء ثلاثي على مصر (فرنسا وانكلترا واسرائيل) ، وما رافق من التفاف جماهيري لا مثيل له في جميع انحاء العالم العربي ، كان البعث يعتبر بنظر الجماهير اللبنانية القائد والناطق باسم التيار الناصري على الصعيد اللبناني . لقد ادى ذلك الى اظهار، بشكل حاد اكثر ، الطابع « الاسلامي » للحزب . ومنذ تلك الفترة امكننا ان نتكلم عن « النمو المرضي » للبعث . فقد تضخمت صفوفه بشكل مفرط ، في الوقت الذي لم تنم فيه بعد بصورة كافية ، هيكلية التنظيمية حتى تستطيع ان تستوعب هذه الاعداد الوسيعة وتنظيمها وتثقيفها وضبطها . وبما ان الرياح كانت تجري كما يشتهيها حزب البعث ، فانه كان يقود تحت رايته ، بحماس منقطع النظير ، جماهير شعبية واسعة وفي مختلف المناطق . وكانت نشاطاته السياسية تتركز في هجومه وحملاته العنيفة ضد سياسة رئيس الجمهورية ، كميل شمعون ، الموالية للغرب ، وضد «مبدأ ايزنهاوز» ، وكذلك من اجل دعم وتأييد الثورة المصرية ومشروع الوحدة الذي كان مطروحاً آنذاك بين سوريا ومصر .

يتضح مما تقدم ان احدى الاخطاء « التكتيكية » التي ارتكبتها حركة البعث في لبنان تكمن في انها منذ البدء لم تقم أي وزن لتخوفات كثير من الاوساط المسيحية ، بالنظر الى ما يشتم منه رائحة العروية التي كانت تلتبس بمفهوم الاسلام . ومن اجل هذا السبب ايضا ، فان نفوذه الواسع وقواعده السياسية التي كانت في الظاهر متينة وقوية بين الفئات الوسطى والجمهور الاسلامي ، اصبحت في الحقيقة بصدمة عنيفة، في الوقت الذي اندجر فيه الخلاف والصراع المكشوف بين الناصرية والبعث منذ اواخر عام ١٩٥٩ .

ان الموجة العدائية الواسعة التي احاطته بها اجهزة الاعلام في الجمهورية العربية المتحدة وخارجها ، القته في صعوبات داخلية وخارجية لا تحصى . وكثير من اعضائه ومحبيه تركوه وشأنه او انهم حجبوا عنه تأييدهم ونصرتهم له . وهكذا فان حزب البعث في لبنان عاد الى حجمه الحقيقي ، بمعنى الى كونه قوة سياسية من المثقفين ، اقلية ، دينامية ، ذكية ، ولكن لم يعد لها من اثر او نفوذ على الجماهير الشعبية . اما التفكك الذهائي والتشردم الكلي ، فانه سيأتي فيما بعد ، كما سنرى ، وذلك لجملة من الاسباب لن تكون بعيدة عن هذا الصراع بين البعث والناصرية .

البعث في العراق

ان حركة البعث العربي في العراق لم تجد الطريق امامها سهلا في سبيل توسعها ووصولها على مكان لها في المسرح السياسي هناك . ان الوقت الذي وضعته كان طويلا والجهد الذي بذلته كان كبيرا ، اذا قارنا ذلك مثلا بانتشار حزب البعث في الاردن او في لبنان . ان السبب في ذلك لا يعود فقط الى كون المؤسسين البعثيين وجدوا انفسهم في مجابهة نظام بوليسي رهيب قائم على القمع والارهاب ، وانما لان المسرح السياسي الذي حاولت حركة البعث العربي ان تحتل مكانا لها فيه ، كان موزعا منذ فترة طويلة بين الاحزاب السياسية الكبرى المعارضة لنظام الحكم الهاشمي في العراق . فالى جانب بعض التكتلات السياسية الصغرى والتي كانت تضم بعض الماركسيين المستقلين ، كمثّل « حزب الاتحاد الوطني » الذي يرأسه ناظم الزهاوي وعبد الفتاح ابراهيم ، « وحزب الشعب » بقيادة عزيز شريف ، كان هناك ثلاثة احزاب سياسية كبرى : حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي .

حزب الاستقلال (١) برئاسة محمد مهدي كبة ، كان في الحقيقة ، تكتلا سياسيا كبيرا ذا ميول واتجاه قومي عربي تقليدي . فقد قاد بالفعل حركة الاستقلال الوطني ما بين الحربين ضد السيطرة البريطانية على العراق ، وقام بدور فعال في ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ . ولكن بعد الحرب العالمية الاخيرة وعلى وجه التحديد ، على اثر نكسة فلسطين ١٩٤٨ ، ضعف هذا التكتل السياسي كثيرا وتقلصت جماهيريته، حتى اصبح حزبا يضم بعضا من الوجوه والقيادات السياسية ، دون ان تكون له قواعد تنظيمية حقيقية .

أما الحزب الوطني الديمقراطي (٢) فقد تأسس عام ١٩٤٦ بزعامة كامل الجادرجي ، الرجل السياسي والجماهيري في العراق في تلك الفترة من الزمن . وهذا الحزب يعتبر حركة سياسية يسارية ، تضم نخبة من المثقفين البارزين ، ولكن مبادئه وأهدافه الاساسية لم تتوضح وتتحدد الا في مؤتمره العام المنعقد في أواخر ١٩٥٠ . في هذا المؤتمر يعلن الجادرجي عن تبني الحزب مبدأ الاشتراكية الديمقراطية وتوحيد الامة العربية في دولة اتحادية وموقف الحياد في الصراع الدولي .

-
- ١ - انظر ، محمد مهدي كبة « مذكراتي في صميم الاحداث ، ١٩٢٠ - ١٩٥٨ » ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٦٦ ، ص ١٣٠ وما بعدها .
 - ٢ - انظر ، حسين فاضل ، « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ » ، بغداد ١٩٦٣ . وانظر كذلك ، كامل الجادرجي « من اوراق كامل الجادرجي » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ . انظر ايضا مقال الياس فرح ، « تطور الحركة الاشتراكية في الوطن العربي » في (دراسات في الاشتراكية ، نفس المرجع ، ص ٢٠٤ وما بعدها) .

١٠ اما فيما يتعلق اخيرا بالحزب الشيوعي العراقي (١) ، فكان ينظر اليه بحق ، على ان الحزب الاكثر تنظيما والاكثر امتدادا وقوة وجاهيرية بين الطبقات الشعبية العمالية والثقفة ، خاصة في المدن الكبرى .

بين هذه القوى السياسية ، اذن ، حاولت حركة البعث ان تشق لها طريقا فسي بغداد ، في ظروف بالغة الاضطراب والتوتر . خلال عام ١٩٤٨ ، اثارت احداث فلسطين هنا على الصعيد المحلي كما في باقي البلاد العربية ، انتفاضات جماهيرية في منتهى الخطورة ، بالنسبة الى الملكة الهاشمية في العراق . في كانون الثاني (يناير) ، احدث توقيع معاهدة « بورتسموث » التي احتفظت بالبنود الاساسية للمعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ ، نقمة عارمة في الرأي العام . فانتشرت المظاهرات تلو المظاهرات وعمت جميع انحاء البلاد ، مما ادى في نهاية الامر الى الغاء التوقيع على هذه المعاهدة الجديدة .

في تلك الفترة من الزمن ، وزع في بغداد كتيبان صغيران الاول « احاديث البعث العربي » ، لميشال عفلق ، والثاني « في السياسة العربية » لصالح البيطار . هذان المنشوران لفتا نظر عدد من المدرسين والطلاب حول وجود حزب جديد في دمشق ، يدعو في اهدافه الاساسية الى الوحدة العربية والحرية والاشتراكية . في نفس الوقت ، جاء عدد من الطلاب البعثيين من سوريا (٢) والتحقوا بجامعة بغداد لمتابعة دراستهم . وحملوا معهم ايضا وان كان بصورة مشوشة ، الافكار العامة للبعث واخذوا ينشرونها بين زملائهم العراقيين (٣) .

وهكذا تشكلت خلال الاعوام ١٩٤٩ - ١٩٥١ نواة صغيرة من البعثيين ضمن اطار الجامعة في بغداد . ولكن في الحقيقة ، بقيت حتى ذلك الحين مبادئ الحزب وافكاره الاساسية عائمة والحركة غير منظمة . في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ، لم تكد تفتح الجامعة ابوابها حتى اعلن الطلاب اضرابا عاما . وبعد بضعة

١ - حول الحزب الشيوعي العراقي ، انظر ، « مؤلفات الرفيق فهد » ، وثائق الحزب الشيوعي العراقي ، بغداد ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٣ . سعاد خيرى « فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة » ، بغداد ، دار الرواد ، ١٩٧٣ . « كتابات الرفيق حسين محمد شبيبي » ، وثائق الحزب الشيوعي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٣ . انظر كذلك الكتاب الانتقادي الهجومي للامين السابق للحزب الشيوعي العراقي ، مالك سيف ، « تجربتي في الحزب الشيوعي » ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢ - نذكر منهم على سبيل المثال ، فايز اسماعيل ، ادهم مصطفى ، شبلي العيسمي الخ . . . جميعهم من لواء الاسكندرون .

٣ - انظر ، « اسباب نكسة حكم الحزب في العراق » ، تقرير نشرته القيادة القومية على اثر المؤتمر القومي الثامن المنعقد في ١٩٦٥ ، ص ٤ - ٥ .

أيام ، تحولت حركة الاحتجاج هذه ، البحت طلابية ، الى مظاهرات صاخبة ، تبعثها انتفاضة شعبية عمت سريعا مختلف المدن العراقية . وقد بقيت العاصمة مدة يومين تحت سيطرة الجماهير الشعبية ، حيث وقعت خلالها صدامات دامية بين المتظاهرين وقوى البوليس . وكان من نتيجة هذه المظاهرات التي وقع فيها عدد من القتلى والجرحى ، ان اسقطت ثلاث حكومات « تهدة » . ولم يعد الهدوء الى البلاد الا عندما تألفت حكومة عسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود وظهر الجيش في شوارع بغداد (١) .

واذا كنا قد ألمحنا سريعا الى احداث تشرين الثاني (نوفمبر) الدامية والمناوئة لنظام الحكم ، فلانه في خضمها تكون حزب البعث تنظيميا لأول مرة في العراق . وان هذه الاحداث ستترك بالفعل اثارا لا تمحى في المستقبل في بنيته السياسية وهيكلية التنظيمية . حول هذه النقطة بالذات ، فان النموذج في العمل الشعبي الذي قدمه الحزب الشيوعي العراقي الى حركة البعث ، على الاقل بصورة غير مباشرة ، ستظهر الايام انه كان في غاية من الاهمية سواء كان ذلك في الميدان السياسي او على صعيد التنظيم . لقد كتب البعث العراقي بهذا الصدد يقول بان الشيوعيين هم الذين نظموا وقادوا الانتفاضة الشعبية في تشرين الثاني (نوفمبر) . اما فيما يخص الطلاب البعثيين الذين شاركوا مشاركة فعالة في هذه الاحداث ، فكان عليهم في الواقع ان يتعلموا اشياء كثيرة وكثيرة جدا من الحركة الشيوعية ، حيث ان قياديتها وكادراتها كانوا يتمتعون منذ زمن طويل بتجربة سياسية ويتقنون عملية « التهييج الشعبي » وتحريك الجماهير وتنظيمها وتأطيرها . لذلك فان هذه الانتفاضة كانت نوعا ما ، بالنسبة الى الشباب البعثيين ، بمثابة مجال للتعليم السياسي والتنظيمي لا غنى لهم عنه . كتبت قيادة البعث القومية في وثيقة رسمية تقول : « كانت مشاركة الحزب في انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ذات تأثير عميق في تركيب الحزب ومستقبله . فان الحزبيين (البعثيين) الذين شاركوا فيها من اولها الى نهايتها قدر لهم ان يكونوا مهبجين جماهيريين من الطراز الاول . . . فالحزب الشيوعي هو في الواقع الذي قاد الانتفاضة ، فماذا يفعلون هم ليتعلموا عملية التهييج ؟ » (٢) .

وكذلك ايضا فان المجموعة البعثية سعت جاهدة منذ الابتداء لكي تؤكد صفتها الاجتماعية الاشتراكية ودور « الطبقات الشعبية في النضال » (٣) ، كما انها كانت تقيم علاقة وثيقة الصلة بين « الثورة القومية » و « الثورة الاجتماعية » . من اجل ذلك فان جريدتها السرية « العربي الجديد » التي صدرت في تشرين الاول (اكتوبر)

١ - المرجع السابق ، ص ٥ - ٧ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٦ - ٧ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٨ .

١٩٥٢ ، غيرت اسمها بعد شهرين من هذا التاريخ وأخذت اسم « الاشتراكي » (١) .
كما اننا نلاحظ أن تعبيرات عديدة مثل « الامبريالية العالمية » و « البرجوازية
الكبيرة » و « الطبقات التاريخية : العمال والفلاحون » الى غير ما هنالك ، كانت تستعمل
بكثرة من قبل البعثيين العراقيين .

في هذا المجال ، فان اصطلاحاتهم وتعبيراتهم السياسية كانت تختلف عن تلك التي
كانت تطلقها تنظيمات الحزب في باقي البلاد العربية (٢) . فلا يمكن أن يكون ذلك بفعل
عامل الصدفة : فالمنافسة الشديدة مع الحزب الشيوعي العراقي او مع التكتلات
الماركسية الاخرى ، أثرت من غير شك في هذه الناحية تأثيرا كبيرا .

ومن جهة اخرى ، تحت ظل نظام بوليسي قمعي كالنظام الهاشمي في العراق ، فان
أي حزب من احزاب المعارضة ، لا بد من ان يجد نفسه لا محالة امام احد امرين : اما
ان يقضى عليه واما ان يقيم تنظيمه في سرية مطلقة . لذلك فقد كان من الضروري ان
الاولية لكل حزب من المعارضة ان يزيد من قوة وصلابة جهازه السياسي وان يقوم
بنشاطه في « الظلام » .

ولا يشذ حزب البعث العراقي عن هذه القاعدة ، اذ ان المسألة بالنسبة اليه كانت
مسألة حياة او موت . من اجل ذلك فلم يكن ليتهاون ابدا في تطبيق « النظام الداخلي » ،
تطبيقا شديدا . وقد ذهب ايضا في تشدده في اختيار اعضائه الى ابعد حدود التشدد .
فقبل ان ينتسب « المرشح » رسميا الى الحزب ، عليه بالضرورة ان يتمرس بعدة تجارب
عملية اثناء الاحداث السياسية . وهذا يتطلب منه عادة ان يمر بعملية « تدريب » في
مرحلة زمنية طويلة ، وعليه ضمن هذه الشروط ان يجتاز ثلاث مراحل متتالية : نصير ،
صديق ، عضو ، قبل ان يحصل على حقوقه الحزبية .

ضمن هذه المعطيات ، فان القوة الحقيقية للجهاز السياسي لحركة البعث فسي
العراق لا تقتاتي ابدا من الكثرة العددية لاعضائه المنتسبين ، بقدر ما تكمن بالاحرى
- وهذا ما سيكون عليه الامر دائما - في تلاحمه الداخلي وصلابة تنظيمه . حول هذا
الموضوع ، يؤكد لنا على صالح السعدي ، امين سر القطر الثاني للحزب ، ان ما كان
له الاهمية الكبرى في تلك المرحلة ليس العدد او النمو العددي للحركة وانما التطوير
النوعي للبنية التنظيمية الداخلية وتثبيتها بشكل متماسك ، وكذلك الاخلاص والشجاعة
وحماس الاعضاء . لهذا السبب وبغض النظر عن أعداد المناصرين والمؤيدين ، وهم

١ - « الاشتراكي » ، جريدة سرية ناطقة باسم حزب البعث العربي العراقي ، استمرت في الصدور
حتى ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ .

٢ - انظر ، « نضال البعث » ، ج ٥ ص ٢٤ - ٢٥ .

مؤثر ولكنهم « صامتون » ، فان عدد اعضاء الحزب العاملين ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ لا يتجاوز ٤٠٠ عضو . وبالإضافة الى ذلك ، فقد كان الحزب يركز اكثر على الجوانب العملية والسياسية ، عند اختيار الاعضاء الجدد . اما على الصعيد الايديولوجي ، برأي السعدي ايضا ، فكان يكفي حتى يكون الواحد بعثيا ، ان يقبل ببعض المفاهيم العامة حول « الوحدة العربية » و « الاشتراكية العربية » ، و « حرية » الامة العربية . ولكن بالمقابل ، من الناحية العملية وعلى الصعيد السياسي اليومي - وكان لهذا اهمية رئيسية بنظر الحزب - فعلى المناضل الحزبي ان يعتمد المبادرة وان يظهر ذكاء عمليا وشجاعة في جميع الحالات ، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الاضرابات والمظاهرات (١) .

هذا يعني بتعبير آخر ، ان السياسة المعية الموالية للغرب ، التي طبقها حكم نوري السعيد ، كما ان ملاحقة أي شكل من اشكال المعارضة لم يكن ذلك ليسمح لحركة البعث ولا للاحزاب المعارضة الاخرى ان تكشف عن نفسها في وضع النهار . ففي السرية المطبقة ، اذن ، تمكن حزب البعث في العراق ان يبني تنظيمه وان يعقد في عام ١٩٥٤ مؤتمره التأسيسي الاول . وقيادته القطرية الاولى كانت تتكون من : فؤاد الركابي (امين السر) ، علي صالح السعدي ، حازم جواد ، كريم شنتاف وخالد علي صالح .

اما من ناحية تكوين الحزب الاجتماعي ، فقد كان يضم اعضاء غالبيتهم من جذور اجتماعية وسطى ، معظمهم من المدن ، مع وجود عدد لا بأس به من قيادات وكادرات من اصل « برجوازي » او حتى من عائلات كبرى « اقطاعية او قبلية » . كما ان انتشار الحزب امتد حتى وصل الى مناطق عديدة دون أي تمييز بينها (٢) .

حتى عام ١٩٥٤ ، كانت حركة البعث العربي لا تزال حركة تضم مجموعة قليلة من المثقفين والطلاب او - اذا امكننا القول - كانت لا تزال تيارا « طليعيا » يحمل فكرة القومية العربية . وكانت دائما تميز نفسها عن باقي القوى السياسية المعارضة باتخاذها خطا سياسيا « مختلفا » . لذلك عندما تكونت « الجبهة الوطنية » من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال بصورة اساسية ، بهدف الغرض معا معركة الانتخابات النيابية لنفس السنة أعلن البعثيون تحفظات كبيرة تجاه هذه الجبهة رافضين عرضا بالدخول فيها ومقاطعين نفس هذه الانتخابات (٣) .

١ - مقابلة مع علي صالح السعدي ، ٢ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .
٢ - مقابلة مع محسن الشيخ راضي ، عضو القيادة القطرية السابق ، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥ ، لبنان .

٣ - انظر ، « نضال البعث » ، ج ٥ ، ص ١١٨ .

وإذا اردنا ان نبحث عن الاسباب التي دعت حزب البعث العراقي الى ان يقف هذا الموقف الرافض ، فيمكننا أن نجد سببين لذلك : الاول ، هو أنه كان يخشى أن تمتصه أحزاب المعارضة الكبرى وخاصة الحزب الشيوعي . ويتضح ذلك اذا عتبرنا أنه كان ، حتى ذلك الحين لا يزال تنظيما سياسيا ناشئا . والثاني : يجب أن لا ننسى أبدا ان عداءه للشيوعية كان احدى الصفات الاساسية البارزة والمميزة لايدولوجية الحزب القومية . فقد كان يعتقد ان دعوات الشيوعيين المتكررة من أجل اقامة تجمعات او تكتلات سياسية بأشكال مختلفة ومنها « الجبهة الوطنية » ، يقصد منه العمل على انحياز البلاد العربية الى « المعسكر الشيوعي » (١) .

ولكن خلال عام ١٩٥٥ ، حقق حزب البعث حول هذه القضية انعطافا ظاهرا ، وذلك يرجع الى التطور الجذري للظروف السياسية سواء العربية منها او العراقية . فقد تبني سياسة منفتحة نحو الاحزاب التقدمية الاخرى ، واخذ يدعو بكثير من الالاحاح لاعادة تكوين الجبهة الوطنية ، وذلك في سبيل النضال ضد الاحلاف العسكرية الغربية وضد حلف بغداد بالذات (٢) . ففي المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، كلفت القيادة القطرية بأن تجري المحادثات وان تبحث عن أرضية مشتركة مع احزاب المعارضة (٣) .

هذا ، اما على المسرح السياسي العربي ، خلال الفترة الزمنية نفسها ، فقد ظهرت الثورة المصرية كعامل حاسم في تقرير مجرى الاحداث . فالمعركة الاعلامية والاذاعية منها ، التي خاضتها ضد الاحلاف العسكرية الغربية في المنطقة كلها وضد نوري السعيد شخصيا ، بلغت درجة عالية من العنف والشدة وأذكت بالتالي حركة المعارضة على ضفاف دجلة والفرات واعطتها قوة نضالية جديدة . كما ان الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ - بريطانيا وفرنسا واسرائيل - ادى ، على الصعيد المحلي ، الى اضطرابات شاملة وتحركات ثورية ، اصبحت معها المملكة الهاشمية في العراق في وضع صعب وفي غاية من الخطورة . ومما يزيد في ذلك حدة ان السياسة المعادية لمصر الناصرية التي اتبعها نوري السعيد بتصميم وعناد في هذه القضية ، قد اثارت الى ابعد حدود الاثارة ، حساسية الجماهير الشعبية العراقية ، التي نزلت تتظاهر وتعلن تأييدها في جميع انحاء البلاد دون استثناء ، للرئيس عبد الناصر .

بصدد هذه الاحداث ، كتبت المجلة الدورية الفرنسية « الشرق » (٤) ، التي لا

١ - المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٨٨ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

٤ - انظر : Orient, No: 2, Paris, avril 1957, p. 185-186.

يمكن ان تتهم بتعاطفها مع الناصرية ، تقول : « احدثت ازمة السويس في العراق ، اكثر من أي بلد عربي اخر ، اضطرابات وهيجانا جماهيرية ، قد لا يكون ثمة حاجة الى ان نشير الى اتساعه وابعاده ٠٠٠ لقد اثير الرأي العام وانطلق في مظاهرات صاخبة امتدت من شوارع بغداد الى باقي البلاد العراقية ٠٠٠ منذ الايام الاولى من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، كانت بغداد مسرحا للمظاهرات : الطلاب يجولون في شوارع العاصمة مطالبين قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ووقف ضخ البترول الى هاتين الدولتين ورفض حلف بغداد ومشاركة الشعب العراقي في النضال الى جانب مصر في صراعها ضد الامبريالية والصهيونية ٠٠٠ ولكن بعد وقت قليل ، انتقلت الاضرابات وانتشرت من ٢٤ الى ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) في النجف وركبلاء ، مدينتين من مدن الشيعة المقدسة ، حيث وقعت صدامات دامية ٠ هذه الاحداث ارتدت مرة اخرى وادت الى انعكاسات في الحال في بغداد ٠٠٠ وتحرك البوليس والقي القبض على عدد من قادة المعارضة الذين قدموا الى المحاكمة في العاصمة ٠٠٠ »

هذا الظرف السياسي الجديد سمح لحركة البعث في العراق بأن تنشر نفوذها وتثبت قواها السياسية بين الاوساط القومية العربية (١) ٠ يتضح ذلك اذا علمنا ان « التيار الناصري » على وجه التحديد ، لم يكتسب بعد وجودا تنظيميا مستقلا ٠ لذلك فقد استطاع حزب البعث ان يكسب لصالحه هذا التعاطف الكبير والمتعدد الوجوه والاشكال الذي خلقته مصر الناصرية بين الجماهير الشعبية (٢) ٠ وانطلاقا من هذا الواقع ، فقد ركز طوال هذه الفترة اكثر من السابق ايضا ، على الضرورة القصوى لتعاون القوى الوطنية فيما بينها ضمن اطار « الجبهة الوطنية » (٣) ٠

وبالفعل ، في أواخر عام ١٩٥٦ وأوائل عام ١٩٥٧ ، تكونت الجبهة الوطنية من جديد ، من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض التكتلات القومية الاخرى ٠ وتركزت النقاط الاساسية في

- ١ - انظر ، « نضال البعث » ، ج ٥ ص ٨ ٠
- ٢ - من الاهمية بمكان ان نشير في هذا السياق الى ان الرئيس عبدالناصر في منشورات حزب البعث في العراق لم يرفع اطلاقا ولا في أية لحظة ، الى مصاف « القداسة » ، أو « عبادة الشخصية » ، كما كان عليه الحال مثلا في منشورات حركة البعث في باقي البلاد العربية ٠ بل اكثر من ذلك ، فان البعث العراقي هو الوحيد الذي احتج ، فيما يظهر ، امام القيادة القومية ضد القرار الذي اتخذته بحل الحزب في سوريا عند قيام الجمهورية العربية المتحدة ٠
- ٢ - انظر « نضال البعث » ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ ٠ وانظر ايضا النشرة الداخلية للحزب الصادرة في ايلول ١٩٥٦ « ضرورة الجبهة الوطنية » ، ومقالة اخرى نشرتها « الاشتراكي » في الواحد من تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، « نهاية نوري السعيد رهن بائتلاف القوى الوطنية » ، النص في « نضال البعث » ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ - ١٣١ و ص ١٣٨ ٠

برنامج عملها السياسي بشكل خاص ، على عودة الحياة النيابية الى البلاد واقامة الحريات الديمقراطية ورفض المشاريع العسكرية الغربية، في الدرجة الاولى حلف بغداد وأخيرا تأييد ودعم الثورة المصرية .

بالرغم من الصعاب والمشاكل الداخلية التي لا بد من ان تظهر وفي بعض الاحيان من ان تشلها ، الا ان هذه الجبهة الوطنية استطاعت ان تنظم الجماهير الشعبية وتحدد لها اهدافها وتقود نضالها حتى نجاح ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ . لقد كتب احد الاختصاصيين الفرنسيين في الشؤون العراقية ، عن هذه المرحلة بالذات ، قائلا : « من الصعب ان نعطي رقما ، ولو تقريبا ، عن اعداد المنتسبين الى المعارضة العراقية . اما ان الناس كانت تتعاطف مع جميع الاحزاب في نفس الوقت ، على ان تكون هذه الاحزاب معادية للنظام القائم ، واما انهم كانوا ينتقلون من حزب الى آخر . ان عنف احاسيسهم لم يترك لهم الفرصة لكي يهتموا ببرنامج محدد بعينه . ورجاؤهم الاول هو ان يزيلوا كل شيء في اقرب وقت : « ثم نرى بعد ذلك » ، كما كانوا يقولون ، (١) .

وهكذا فاننا نستطيع ان نقول بأن ثورة ١٤ تموز (يوليو) لم يكن ليقدّر لها ان ترى النور - على الاقل في تلك الفترة التي تمت فيها - اذا لم يسبقها هذا الجو شبه الثوري الذي اشاعه نشاط مختلف احزاب المعارضة على أثر احداث السويس عام ١٩٥٦ واذا لم يسبقها ايضا هذا الدعم الشعبي العام لوحدة سوريا ومصر عام ١٩٥٨ وبالتالي ، اذا لم يدرك « الضباط الاحرار » الذين تأثروا تأثيرا عميقا بالثورة العسكرية في مصر ، ان الساحة اصبحت ممهدة امامهم من اجل القيام بحركة انقلابية ضد العائلة المالكة الهاشمية .

البعث في باقي العالم العربي

حتى ننهي هذه اللوحة العامة حول انتشار حزب البعث خارج سوريا ، وبعد ان تحدثنا عن دخوله وتكوينه في الاردن وفي لبنان وفي العراق ، يجدر بنا ان نقول كلمة حول توسعه في باقي العالم العربي .

وبالرغم من اننا لا نملك اية وثيقة خطية او رسمية في هذا الموضوع ، الا ان الخطوط الكبرى واضحة الى حد ما ، واننا نلاحظ تكرار نفس ظاهرة الانتشار والتوسع بطريقة تقريبا متماثلة : ففي مختلف الجامعات في دمشق وفي بيروت وفي بغداد او في القاهرة ، وجدت ايدولوجية حركة البعث القومية تربتها الاكثر خصوبة . وانطلاقا من هنا امتدت الى الجهات الاربعة في البلاد العربية .

١ - انظر : Pierre Rossi, L'Irak des révoltes, Paris, Seuil, 1962, p. 160-161.

ان اعدادا كبيرة من الطلاب من شبه الجزيرة العربية وبلاد الخليج او من المغرب العربي ، كانوا يتزاحمون كأمواج متلاحقة ، قبل وبعد عام ١٩٥٠ ، في مختلف العواصم العربية . وفي اثناء اقامتهم الدراسية كانوا يبنون علاقات وثيقة مع التيارات والاتجاهات الوطنية والقومية العربية والتي كان يمثلها خاصة على صعيد التنظيم ، حزب البعث العربي .

تبعاً لهذا السياق العام ، استطاعت حركة البعث العربي ابتداء من عام ١٩٥٥ ، ان ترى النور وتقيم لها « حلقات حزبية » ، مثلاً في الكويت وقطر والبحرين وعدن والسودان ، وفيما بعد في المغرب العربي ، في تونس والمغرب بشكل خاص .

يجب ان نشير ايضاً الى ان ثمة تنظيمات عديدة للحزب ، مرتبطة مباشرة بمكتب العلاقات الخارجية التابع للقيادة القومية ، كانت تؤدي عملها الحزبي بصورة منتظمة وتعد اجتماعاتها الدورية خارج العالم العربي : في فرنسا ، في بريطانيا ، في الولايات المتحدة الاميركية ، في المانيا ، في النمسا ، في سويسرا الخ . في هذا السياق ، ليس هناك من حاجة كبيرة الى ان نشدد على الدور الاساسي الذي لعبته التنظيمات الحزبية « الخارجية » وعلى مساهمتها الايديولوجية . فعن طريق هذه التنظيمات بشكل عام وبواسطة شباب بعثيين حاصلين على شهادات من الجامعات الغربية ، شقت الافكار الجديدة طريقاً لها الى ايديولوجية البعث . وكذلك بين هؤلاء ستكون القيادات والكادرات الحزبية فيما بعد .

انما مثلاً نستطيع ان نشير الى السرعة والنفوذ الواسع الذي تمتعت به حركة البعث بين اوساط الطلاب العرب في العاصمة المصرية . في الواقع ، خلال الفترة الزمنية التي تمتد ما بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٠ ، سيطر البعثيون كلياً على اتحادات طلاب اليمن والبحرين وليبيا . اما الاتحادات الاخرى ، اتحادات الطلاب الاردنيين والكويتيين والتونسيين ، كان البعثيون يشكلون اتجاهاً له وجود قوي ، دون ان يكون التيار الغالب او المسيطر الوحيد . من اجل ذلك ، فان اتحادات طلاب العرب المختلفة هذه ، خلقت ابتداء من عام ١٩٥٩ ، بعض « المتاعب » للسلطات المصرية . وذلك لانهم في الحقيقة كانوا يكونون ، بنظر المسؤولين ، مجال عدوى سياسية - ايديولوجية يمكن لها ان تصيب الطلاب المصريين ضمن اطار الجامعة .

وكذلك ايضاً من اجل هذا السبب ، فان المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة ، عندما تدهورت العلاقات بين حزب البعث والنظام الناصري قبل نهاية ١٩٥٨ ، نظروا الى النفوذ البعثي بين هذه الاوساط الطلابية العربية بعين القلق والريبة ، واصدروا قراراً بحل اتحادات طلاب اليمن والبحرين وليبيا واقفال مقراتهم . اما الاتحادات الاخرى فقد خضعت هي الاخرى الى المراقبة الشديدة .

ولكن بالرغم من كل هذه الحيلة التي اتخذتها السلطات المصرية ، فان الاتحاد

العام للطلاب العرب الذي انشيء عام ١٩٥٩ في القاهرة ، قد انتخب رئيسا لل
فسان شرارة ، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

واخيرا يجب ان نذكر ايضا حادثة اخرى : وهي انه من المعروف ان بعض
الضباط الشباب ، مؤيدين ام منتسبين لحزب البعث ، شاركوا مشاركة فعالة سواء
في التحضير ام في تنفيذ حركة الانقلاب العسكرية في اليمن في ايلول (سبتمبر)
١٩٦٢ . ووزير الخارجية في اول حكومة يمنية بعد الانقلاب هو محسن العيني ،
البعثي المعروف الذي انتسب الى الحزب اثناء دراسته الجامعية في القاهرة .

الصعوبات الداخلية للحزب

يظهر لنا مما تقدم ان حزب البعث العربي ، خلال عام ١٩٥٤ ، كان قد انهى عمليا
ارساء قواعده التنظيمية على الساحة الشرق - اوسطية ، وان انتشاره تم عموما دون
صعوبات تذكر . في سوريا ، برزت حركة البعث كقوة سياسية صاعدة ، تعتمد على
تيار شعبي واسع ، خاصة في المناطق الفلاحية وتقيم لأول مرة بصورة علنية ، علاقات
وثيقة مع مجموعة نشيطة من الضباط ، وذلك على اثر انتخابات ايلول (سبتمبر) -
تشرين اول (اكتوبر) من نفس السنة . وفي الاردن ، فقد دخل الحزب المجلس النيابي
بعد وقت قليل من انشاء النواة البعثية ، كما ان قواعده السياسية كانت قوية نسبيا
بين الجماهير الفلسطينية . في العراق وفي لبنان اخيرا ، تثبت وجود البعث عبر
المشاركة الفعالة في الاحداث السياسية في هذين البلدين .

اذن فقد كان يعطي حزب البعث العربي انطبعا واضحا في مجموعه بأنه اذا لم
يصبح بعد حركة سياسية جماهيرية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، غير انه يكون على الاقل
تيارا طليعيا او « حزب المستقبل » . ان ايدولوجيته القومية ذات الطابع الاجتماعي ،
الم تجذب اليه اعداد كبيرة من الشباب وتلاقى في نفس الوقت صدى ايجابيا وتأييدا
واسع بين الطبقات الوسطى في الارياف او في المدن ؟ ان تتابع الاحداث طوال
الاعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٨ يؤكد دون ادنى شك ، هذا التأييد وهذا النفوذ العام
للحزب .

غير اننا نلاحظ ان ذلك يبقى ، في الاعماق وفي المدى البعيد ، ظاهريا . ذلك
لانه اذا نظرنا الى داخل الحزب ، فمن الغريب ان نرى ان في الوقت الذي اخذ يحقق فيه
انتصارات على الساحة السياسية العربية عموما والسورية على وجه الخصوص ، كان
يعاني من صعوبات داخلية مختلفة ، بلغت احيانا درجة الخطورة . ان القياديين
البعثيين انفسهم اخذوا يتحدثون عندئذ عن « الازمة الداخلية » ، التي كان يحمل الحزب
بذورها منذ ولادته ، والتي ابتدأت تظهر بصورة خطيرة في بنيته الداخلية وقيادته
المركزية ، وفي العلاقة التي تربط هذه القيادة بتنظيمات البعث في الاقطار الاخرى .

هناك اذن تناقض اساسي بين عمل الحزب السياسي في الظاهر وبين صلاية
ميكانيته التنظيمية الحقيقية . لذلك كان الكثير من المراقبين السياسيين العرب او
الاجانب ، يعتقدون ان حزب البعث « لغز » من الصعب فهمه . ان سياسته غير
الواضحة التي كان يسير عليها في مراحلها المختلفة ، هذه السياسة المترددة احيانا
والمتعثرة احيانا اخرى ، كانت تتركهم في حيرة من امرهم وينتهون غالبا الى استخلاص
نتائج سريعة او حتى متناقضة .

ان سبب ذلك يرجع في الدرجة الاولى ، الى أن معرفتنا بالحزب من مختلف جوانبه ،
هي في الحقيقة معرفة مجتزأة وناقصة . ان ما يفتقد اليه الحزب ليس فقط تحليلا
تاريخيا شاملا على المستويين السياسي والايدولوجي ، وانما كذلك وعلى وجه
الخصوص ، لم تستقطب المشاكل الداخلية الانتباه او الاهتمام الكافي ، وبالتالي لم
تتخذ المواقف الحاسمة في الظروف المناسبة .

ان تاريخ حزب البعث يكمن في الواقع هنا : في جهازه البنيوي وفي طبيعة العلاقة
بين القمة والقاعدة وفي تكوين قيادته القومية وكفاءتها على الصعيد المحلي او العربي
على حد سواء . اننا نقصد بذلك ، هذه القدرة للسيطرة قدر الامكان على مجرى
الاحداث ورسم استراتيجية وتكتيك وبرنامج سياسي مرحلي ، يتناسب مع نمو الحزب
وتطوره في مراحلها المختلفة .

اننا بالاعتماد على هذا النوع من التحليل الداخلي للحزب ، فان تاريخ البعث
سيظهر لنا اكثر وضوحا ، واننا نستطيع في هذه الحالة وفي هذه الحالة فقط ، ان
نفسر مواقفه بشكل اقرب الى الواقع في هذا الظرف السياسي او ذاك ، خاصة في
الفرات الزمنية القريبة منا نوعا ما .

هذا ، وبما ان البنية الداخلية للحزب تكون عنصرا هاما لفهم تطوره ، في السنين
القادمة ، فانه من الواجب ان نتوقف قليلا حول هذه النقطة . ومما يسهل بحثنا كثيرا
هو ان الوثائق الرسمية المتعلقة بالمشاكل الداخلية للحزب متوفرة لدينا .

ان هذه الوثائق تتفق جميعا - بغض النظر عن بعض الاختلافات الطفيفة في
التفسير - حول نقطة اساسية ، وهي ان الحزب كان يعاني دائما من اثر « الازمة
الداخلية » . واذا كان المسؤولون البعثيون في المراحل المختلفة ، يدركون تماما هذه
الازمة ، واذا كانوا بالتالي قد حللوا مرات عديدة وبحثوا اسبابها وقدموا حلولاً نظرية
لها ، الا اننا نستطيع ان نوكد انهم لم يفعلوا شيئا من الناحية العملية لمعالجتها
معالجة جذرية .

لماذا ؟ اننا سنحاول ان نجيب عن هذا السؤال ، وذلك بعد ان نعرض حول هذا

الموضوع وجهة نظر احد القياديين والمؤسسين الرئيسيين ، صلاح البيطار .

في النشرة الداخلية الصادرة في دمشق في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٢ ، يستعرض الاستاذ البيطار ، مطولا صعوبات حركة البعث الداخلية ويحاول ان يحدد اسبابها ، وهو يقول : « في الحزب ضعف يمكن ان يقال عنه بأنه يشكل شبه ازمة داخلية ، مرده الى ان الحزب لم يتمكن من ان يحيا سنه ويتطور مع تقدم الزمن ، وبقي في سن الطفولة وهو يدخل في مرحلة الشباب » .

من اجل ذلك ، فان « خطيئة » حزب البعث العربي في سوريا هي انه « لم يعد اعضاءه عقائديا وسياسيا وتنظيميا ليتلاءموا مع المرحلة الجديدة ومستلزماتها ... » ، فلما وعي الاعضاء المرحلة الجديدة ومقتضياتها من جهة ، ورأوا ضعفهم ونقصهم في مختلف النواحي من جهة اخرى ، ادركوا ان الحزب ... يدور في الفراغ ... وهذا ما نسميه بالازمة » .

ان ازمة البعث هذه لم تحدث ، اذن ، بفعل عوامل خارجية عن الحزب ، بقدر ما هي نتيجة لعوامل داخلية او « لتكوينه العضوي » . وهي ليست حديثة العهد ، كما يؤكد ايضا صلاح البيطار ، وانما « بدأت بصورة بارزة منذ خمس سنوات ، عقب كارثة فلسطين » (١) . في الواقع ان اتجاه الحزب منذ نشأته ، يقوم على « نظرة عاطفية رومانتيكية » وهي ليست ابدا النظرة الواقعية الثورية ، النظرة الموضوعية العلمية بالظروف والاحوال ، وهو يضيف : « اننا اذا نظرنا الى حياة الحزب الداخلية وجدنا انه لم يقم وزنا للتفكير النظري والعمل العقائدي بين اعضاءه ... فترك بذلك فراغا عقائديا لم يلبث ان امتلأ بتيارات عقائدية متنافرة ... واكبر دليل على ذلك ، الارتباك الذي وقع به الحزب بشأن مشكلة الديمقراطية والدستور والحكم النيابي ، مشكلة الارض والتأميم والاشتراكية بصورة عامة ، مشكلة الاتحادات العربية من فوق ، مشكلة فلسطين ... »

يمكننا ان نستخلص من هذا التحليل بعض النتائج التي تتلخص في « ان ازمة الحزب هي بالدرجة الاولى ، ازمة عقائدية ونظرية قبل ان تكون ازمة سياسية ... » ، وهذا النقص العقائدي أدى الى ان القيادات المسؤولة لم تأخذ « بالجد موضوع التنظيم وكونه شيئا أساسيا في الحزب » . فمن الضروري اذن ، من وجهة نظر البيطار ، اذا اراد الحزب ان ينطلق من جديد ، ان يبدأ « في حل الازمة بتصفية التيارات العقائدية

١ - يظهر من ذلك بوضوح ان مشاكل حزب البعث الداخلية في سوريا ، هي مشاكل قديمة جدا ، برزت فيه قبل عام ١٩٥٢ ، اي قبل ان يندمج بوقت طويل ، مع حزب اكرم الحوراني ، الحزب العربي الاشتراكي ، الذي يحمله بعض القياديين البعثيين مسؤولية هذه الازمة !!

المنحرفة التي اوجدها الفراغ العقائدي الحزبي ، ومن جهة اخرى يجب ان يرافق ذلك عمل جدي في نفس الوقت ، على الصعيد التنظيمي (١) .

لا يمكن ان نكون اكثر وضوحا مما كان عليه صلاح البيطار ، احد مؤسسي وقيادي حركة البعث : ان حزب البعث في سوريا كان مصابا بـ « مرض وراثي » وبـ « ازمة مزمنة » ، عقائدية ، وتنظيمية في آن معا . ومما يزيد من حدة وخطورة هذه المشاكل الداخلية ، هي انها كانت تفتك ، على وجه التحديد ، بقيادة الحزب ، او حتى انها كانت تجد اسبابها الاولى كامنة في اللجنة التنفيذية ، حتى اننا نستطيع القول بأن حركة البعث نمت و « تضخمت » ، دون ان يكون لها « رأس » (٢) ، بمعنى دون ان يكون لها قيادة كفؤة وجديرة بأن تحسم الصراعات الداخلية في الوقت المناسب ، وان تقيم بالتالي ، جهازا سياسيا صلبا . بل على العكس من ذلك تماما ، ان الحزب بمجموعه ، وقياداته على وجه الخصوص ، كانوا يعطون انطبعا عاما ، خلال أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٨ ، بأنه كان يحملهم ويدفعهم تيار وطني ضخم ، هم انفسهم اطلقوا العنان له ، دون ان يستطيعوا بعد ذلك ان يسيطروا عليه . وبكلمة مختصرة ، فهم لم يستطيعوا ان يؤثروا في الاحداث السياسية التي تعاقبت على المسرح السياسي العربي او السوري ، بقدر ما كانوا يفعلون بها ويخضعون لها ، غالبا بصورة فوضوية .

ان تحليل صلاح البيطار يظهر بوضوح - وكذلك التحليلات التالية للحزب ، التي سنأتي على ذكرها - ان اللجنة التنفيذية المركزية (٣) كانت تعي وعيا كاملا هذه الازمة المزمنة ، العقائدية والتنظيمية على حد سواء . لقد كانت تقام اللجان تلو اللجان ، وتكتب التقارير تلو التقارير ، غير ان « امراض » الحزب الداخلية ، بقيت كما هي ، لان المسألة في الحقيقة ليست مسألة وعي هذه الامراض فحسب - وان كان ذلك شرطا ضروريا - وانما ان تتخذ المواقف الجذرية ازاءها وتطبق بحسم عند الضرورة .

ظروف انعقاد المؤتمر الثاني للحزب

يظهر ان تناقضات حركة البعث الداخلية ، خلال ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، اخذت منحى خطيرا وبلغت شفير الانفجار ، ووجدت اللجنة التنفيذية للحزب نفسها امام مشكلتين

١ - انظر ، صلاح البيطار ، « نحو بناء حزبي اساسي ، نحو انطلاق جديد » ، نشرة داخلية ، دمشق ، تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٢ ، منشورة في (« ابحاث في التنظيم الحزبي » - مجموعة منشورات الحزب الداخلية ، الخاصة بالاعضاء فقط - القطر السوري ، طبعة ثانية ، نيسان (ابريل) ١٩٦٣) ص ٧٢ - ٧٧ .

٢ - انظر ، سامي الجندي ، نفس المرجع ، ص ٢٨ .

٣ - تتكون اللجنة التنفيذية حتى عام ١٩٥٢ من : ميشال عفلق (عميد الحزب) وصلاح البيطار وجلال السيد ووهيب الغانم (اعضاء) .

اساسيتين : من جهة ، مشكلة الشكل الذي يجب ان يتخذه تركيب القيادة المركزية على الصعيد العربي ، وكذلك نمط العلاقات بين مختلف منظمات الفروع . ومن جهة اخرى ، المشكلة التي لا تزال مطروحة بالحاح ، بسبب ازمة الحزب الداخلية ، خاصة في القطر السوري .

ومن الاهمية بمكان كبير ان نذكر ونشدد في هذا المجال ان حزب البعث لم يكن ابدا حزبا « موحدا » monolithique ، لا على الصعيد الايديولوجي ولا على الصعيد التنظيمي . لقد اشرنا في السابق الى انه لم يعط ، منذ تأسيسه ، اهتماما خاصا لبناء هيكلية سياسية صلبة او اقامة جهاز حزبي منظم تنظيما قويا . لهذا السبب فقد تركت موضوعا الحرية لقيادات وكادرات الحزب ، سواء في سوريا او في أي بلد عربي اخر ، من اجل ارساء اسس تنظيماتهم القطرية حسب الظروف والوسط السياسي الخاص الذي يمارسون فيه نشاطهم .

ان هذه الناحية هي في غاية من الاهمية ، والتي سيكون لها في مستقبل الحزب انعكاسات عميقة ، والتي يجب ان تكون دائما حاضرة في الذهن - مع عوامل اخرى بطبيعة الحال - عند البحث عن جذور الاتجاهات السياسية المختلفة التي ستبرز داخل البعث في السنين القادمة .

وهناك ايضا نقطة اخرى مهمة ، تجدر الاشارة اليها وهي ان حزب البعث حتى عام ١٩٥٤ ، كان يعتبر ، على الصعيد العربي ، بمثابة وحدة تنظيمية موحدة ، بمعنى يجب ان لا يكون أي فرق من الناحية التنظيمية - على الاقل نظريا - بين فروع الحزب في سوريا والاردن ولبنان والعراق الخ . فاللجنة التنفيذية للبعث في سوريا هي في نفس الوقت أعلى سلطة في الحزب بمجمله (١) .

على هذا الاساس وضمن هذه الشروط ، فان الفروع التي تؤسس للحزب في باقي البلاد العربية ، يجب عليها ان تتلقى الاوامر والتوجيهات السياسية مباشرة من القيادة المركزية في دمشق (٢) .

واذا كان الهدف من وراء ذلك في الابتداء ، هو التشديد من غير شك والتركيز على الصفة القومية الوحدوية للحزب ، أي من اجل تجسيد الوحدة العربية في تنظيمه الداخلي ، بغض النظر عن الحدود السياسية الفاصلة بين البلاد العربية ، فلقد كان من الواجب ان لا يغيب عن الاذهان ان هذا الشكل من الهيكلية التنظيمية ، يتطلب على الاقل

١ - انظر « نضال البعث » ج ٤ ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦ ، ص ٤٠ - ٤١ .
٢ - انظر ، نضال البعث ، ج ٥ ، الطبعة الثانية ، ص ١١ - ١٢ .

وجود قيادة مركزية دينامية ، يحركها امين عام يتمتع بحد ادنى من قوة الشخصية والسلطة والحيوية . ولكن الامر لم يكن كذلك ابدا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاختلافات بين الانظمة السياسية في البلاد العربية ، وسرعة تتابع الاحداث وصعوبات الاتصال ، كل ذلك لم يكن من طبيعته على الاطلاق ان يسهل عمل هذا النمط من انماط التنظيم .

لهذا ، فتحت ضغط الظروف والاشياء ، كانت العلاقات شبه معدومة ، خاصة على الصعيد الرسمي ، بين مختلف تنظيمات فروع الحزب بعضها مع بعض من جهة ، وبينها وبين القيادة المركزية من جهة اخرى . في هذه الحالة ، كانت الاتصالات بين القياديين البعثيين تتم في الغالب على الصعيد الثنائي او الشخصي وحسب ما تسمح به الاوضاع . من اجل ذلك ، فمع تطور الحزب السريع ونموه ، اخذت التنظيمات الاقليمية تستقل موضوعيا الواحدة عن الاخرى .

وأول خلاف ظهر حول هذا الموضوع كان بين اللجنة التنفيذية للبعث السوري والقيادة القطرية للحزب في الاردن . ان هذه المشكلة ، في الواقع ، طرحت بشكل حاد منذ عام ١٩٥٢ ، أي في الوقت الذي شعر فيه حزب البعث الاردني ، بعد اتساع نفوذه وتوسعه ، بقوته الذاتية واستقلاليتها . فأخذ يبتعد بالتالي تدريجيا بالنسبة الى القيادة المركزية في دمشق ، حيث انه ربما لم يحس ، بصورة كافية ، بوجودها ، او بسلطانها الفعليين .

من اجل معالجة هذا الاشكال التنظيمي وكذلك ايضا من اجل البحث عن حل للصعوبات الداخلية العديدة ، خاصة في القطر السوري ، فقد انشأ « عميد الحزب » عام ١٩٥٢ لأول مرة ، « مكتب العلاقات » ، تابعا للقيادة المركزية . وفي المناسبة نفسها ، وزعت « نشرة داخلية » على منظمات الحزب المختلفة ، صادرة في شهر اذار (مارس) من نفس السنة ، وهي عبارة عن نص حديث القاه الامين العام ، تحت عنوان : « الوحدة العربية هي الصفة المميزة للبعث العربي » .

ماذا يعني ذلك بالتحديد ؟ لا شك في انه ، بنظر مؤسسي البعث ، يجب اقامة تنظيم الحزب على اساس ان البلاد العربية تشكل وحدة لا تتجزأ وان معالجة مشاكل العرب الحيوية ، في اجزائها ومجموعها ، يجب ان تنطلق من وحدة التنظيم السياسي على الصعيد العربي . هذا يعني بتعبير اخر ان سياسة الحزب وهيكلية التنظيمية يجب ان تقوم على اساس ايديولوجيته القومية الوحدوية . ولكن بالرغم من هذه القناعة الراسخة عند مؤسسي الحزب واعضائه ، فان قوة الواقع السياسي الاقليمي والمحلي في البلاد العربية ، ادت الى نتيجة وهي تهديد هذه الصفة قومية الوحدوية للحزب وتشويهها . ثم يضيف ميشال عفلق مؤكدا ان ذلك قد ظهر بصورة ملموسة في سوريا حيث ان الحزب انتشر اكثر من اي بلد عربي اخر ، الى درجة ان

المشاكل السورية قد استقطبت جهود واهتمام قيادة الحزب اكثر بكثير مما يسمح به المفهوم القومي الشامل . ثم ان هذه الظاهرة نفسها - وان كان ذلك بشكل اقل - برزت ايضا الى الافق في الحزب في الاردن . وهذا ما احدث خلافا في وجهات النظر بين القيادة القومية والقيادة القطرية في الاردن ووضعت موضع البحث والنقاش مسألة وحدة حزب الاساسية (١) .

لا يمكننا ان نكون اكثر وضوحا من ذلك . عندما نعلم مدى حذر الاستاذ ميشال عفلق وسريته الشديدة ، نستطيع عندئذ ان ندرك ما تعني هذه الجملة الاخيرة .

ومهما يكن من امر ، فمن اجل معالجة خطورة تفكك الحزب من الداخل ، دعا الامين العام من بيروت في نفس هذه النشرة الداخلية ، الى عقد اجتماع عاجل يضم قادة فروع الحزب من مختلف الاقطار العربية . وبالفعل ، فقد تم هذا الاجتماع بعد مضي سنة كاملة من هذا التاريخ ، في حزيران (يونيو) ١٩٥٤ ، وقد اطلق عليه المؤتمر القومي الثاني للبعث .

ولكن من ناحية اخرى ، فان قيادة قطر الاردن ، برئاسة عبد الله الريماوي، تعطي حول الاسباب البعيدة وظروف انعقاد هذا المؤتمر ، تفسيرا اخر من الاهمية ان نعرضه، وذلك حتى نلقي بعض الاضواء حول الاجواء العامة والحالة السائدة داخل حركة البعث في تلك المرحلة .

بنظر عبد الله الريماوي ومجموعته ، ان هذه « الازمة الداخلية » التي أدت الى انعقاد هذا الاجتماع ، تكمن في الاساس في نية ميشال عفلق في ان يتخلص من أكرم الحوراني ومن أنصاره وأن يلغي اندماج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشتراكي . وتؤكد مجموعة الريماوي ، في تقرير ضخم كتب في عام ١٩٦٠ ، ان ميشال عفلق اثناء اقامته في ايطاليا ١٩٥٣ ، مع أكرم الحوراني وصلاح البيطار ، كلاثنين سياسيين ، كان يرسل الرسائل الى القياديين البعثيين خارج سوريا من اجل ان يقوموا هم انفسهم بهذه العملية (٢) .

لماذا ؟ من الضروري هنا ان نشير الى ان هذا الاندماج بين الحزبين ، كان قد تم في الحقيقة دون اية مشاركة او استشارة القياديين البعثيين خارج سوريا . اكثر

١ - ستحذف مقدمة هذا الحديث من منشورات الحزب التالية : انظر النص الاصلي : « النشرة الداخلية » رقم ٢ ، نص الحديث الذي القاه الاستاذ ميشال عفلق على مجموعة من الطلاب في بيروت ، اذار (مارس) ١٩٥٣ . انظر هذا النص دون المقدمة في : « في الوحدة والحرية والاشتراكية » ، الطلبة العرب في القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٣٢ وما بعدها .

٢ - انظر ، « تقرير أزمة حزبنا » ، القيادة القومية المؤقتة (مجموعة الريماوي) رقم ١ ، مقدم للمؤتمر القومي للحزب المنعقد ١٩٦٠ ، ص ٤٩ .

من ذلك ، يجب ان لا يغيب عن الازهان ان مؤسس البعث ، ميشال عفلق ، لم يكن ابدا من المتحمسين لهذا الاندماج . ولكن البعث في سوريا ، باعتماده على قوى عديدة ، اصبح في خضم وقلب العمل السياسي ، فسي المجلس النيابي ، في الجيش ، وفي الشارع ، ايضا . لذلك فان مجرد أي تفكير في انفصال الحزبين لم يكن ليخطر على بال احد . ومن الناحية الاخرى ، ليس هناك أي سبب حقيقي يستدعي الغاء وحدة الحزبين (١) .

وعندما لاحظ الاستاذ عفلق بأن ليس من الممكن ان يتبعه الحزب في سوريا في هذا الاتجاه ، فضل ان يتحمل الحزب خارج سوريا مسؤولية القيام بهذا العمل . من اجل هذا الغرض ، اذن ، وبهدف ايجاد حل لمشكلة العلاقة التنظيمية مع البعث الاردني ، دعا الامين العام للحزب قادة حركة البعث في باقي الاقطار العربية الى اجتماع طارئ .

ويظهر ان اللقاءات الاولى قد تمت على انفراد وبصورة ثنائية ، بين مؤسس البعث وكل من القيايين الاردنيين واللبنانيين والعراقيين ، وذلك قبل ان تعقد الاجتماعات المشتركة الموسعة . ويؤكد تقرير مجموعة الريماوي في هذا الصدد : « فوجيء هؤلاء (قادة الفروع) في اول اجتماع لهم مع عفلق منفردا وبناء على طلبه ، ان الهدف من الدعوة هو فصل اكرم الحوراني » . وعندما يتساءل المجتمعون عن السبب الذي من اجله لا يقوم الحزب في سوريا نفسه بهذا العمل أو اية هيئة مسؤولة فيه ، فكان الجواب هو ان « الانتهازية والفساد قد استشرت في الحزب في سوريا واصبح اكثر قادة الفروع فيها من انصار اكرم الحوراني » .

ومجموعة الريماوي تفند هذا الادعاء عندما تؤكد : « لم يظهر ابدا ان اكرم الحوراني قد خالف أي قرار اتخذته القيادة القومية (٢) ، وان مجمل تهم عفلق للحوراني وجماعته هو انهم لا يتقيدون بأرائه الشخصية واحكامه الشخصية ورغباته الشخصية » .

على أي حال ، فان هذا الاجتماع لقيادات حزب البعث في سوريا وفي الاردن وفي لبنان وفي العراق ، كان مدعوا لاول مرة ان يتخذ قرارات حاسمة ، تتعلق بالمشاكل العديدة المتعلقة وان يبحث عن حلول توضح الاسس التي يجب ان يقوم عليها جهازه

١ - هذا الجانب هو ثمرة نقاش طويل مع عبد البر عيون السود ، ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ .

٢ - يمكننا ان نضيف كذلك ، بمعنى اخر ، ان القيادة المركزية للحزب لم تتخذ ، فيما يظهر ، اي قرار في اي امر من امور الحزب ، حتى يخالفه اكرم الحوراني !!

التنظيمي . وكان من الواجب ايضا ان يجد شكلا تنظيميا مناسبيا يحدد علاقة
منظمات وفروع الحزب المختلفة بعضها مع بعض ، عن طريق قيادة مركزية تكون ممثلة
لها ، وان يتجاوز اخيرا الصعوبات الداخلية للبعث السوري .

نتائج المؤتمر الثاني

هذه هي اذن الاجواء التي سادت حركة البعث قبل وأثناء انعقاد المؤتمر الثاني في
حزيران (يونيو) ١٩٥٤ . عدا بعض المعلومات التي استطعنا ان نحصل عليها من هنا
ومن هناك ، فاننا لا نملك ، في الواقع ، اية وثيقة رسمية حول اعماله او قراراته . بل
يظهر انه لم يصدر عنه أي شيء ، سوى نص صيغ في شكله النهائي بعد وقت قليل من
هذا المؤتمر ، يتعلق بالاسس التنظيمية الداخلية للحزب وعلاقة منظمات الفروع
بعضها مع بعض وبينها وبين القيادة المركزية . هذه الوثيقة الحزبية هي التي تعرف
تحت اسم « النظام الداخلي » .

لهذا من الصعوبة بمكان ان نطلق على هذه اللقاءات والاجتماعات بين بعض
اعضاء قيادات فروع الحزب القطرية اسم « مؤتمر » بالمعنى الحقيقي للكلمة . على
أي حال ، كثير من الدلائل تشير الى ان المجتمعين قرروا ، في النهاية ، الاتفاق فيما
بينهم على « حلول وسط » ، وذلك لانقاذ حركة البعث ولو ظاهريا ولبعض الوقت وحتى
تستطيع بالتالي ان تحتفظ بوحدتها على الصعيد العربي . وقد تكونت لأول مرة قيادة
قومية « تتوج » الحزب وتقوده في المجالات السياسية والايدولوجية والتنظيمية
وغيرها وهي تتألف من سبعة اعضاء : ميشال علق (الامين العام) ، صلاح البيطار
واكرم الحوراني (سوريا) ، عبدالله الريماي وعبدالله نعواس (الاردن) علي جابر
(لبنان) وفؤاد الركابي (العراق) (١) .

هذا ، وقبل ان نتطرق الى القواعد التنظيمية الجديدة للحزب ، حسب النظام
الداخلي (٢) ، هناك نقطة وردت في المقدمة يجب ان نلفت النظر اليها ، وهي تشير الى
ان الانتاج الفكري والسياسي الصادر قبل انعقاد مؤتمر ١٩٥٤ ، لا يعاد طبعه ونشره
على انه يمثل خط الحزب الايدولوجي والسياسي ، الا بعد اقراره من قبل هيئة حزبية
مسؤولة ، تشكل خصيصا لهذا الغرض (٣) .

من الواضح تماما ان المقصود بذلك هو ما كتبه الاستاذ علق قبل هذا التاريخ
والذي كان يعتبر ، بنظر الحزبيين وغيرهم ، على انه يمثل فكر حركة البعث السياسي

- ١ - مستثمر هذه القيادة القومية الجديدة في عملها بصورة رسمية ونظريا ، حتى بعد قيام
الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ واعلان حل الحزب رسميا في سوريا .
- ٢ - فيما يلي تحليل لاهم المواد الاساسية في النظام الداخلي ، مع بعض التعديلات الطفيفة التي
ادخلت عليه في المؤتمر القومي الثالث المنعقد في صيف ١٩٥٩ .
- ٣ - انظر حول هذا الموضوع ، ناجي علوش ، نفس المرجع ، ص ١٠٣ . وانظر ايضا « تقرير
ازمة حزبنا » (مجموعة الريماوي) . نفس المرجع ، ص ٥١ .

وخطها الايديولوجي . لهذا السبب ، انشئت «لجنة التوجيه الثقافي» ، من اجل ان تتخذ الخطوات الضرورية في هذا الموضوع . غير ان المنية ، فيما يظهر ، قد وافتها قبل ان ترى النور (١) .

ومن جهة اخرى ، فان مقدمة النظام الداخلي تشدد بشكل خاص على وحدة الحزب العضوية وعلى طابعه القومي الوحدوي . وهذا النظام الداخلي يعتمد لأول مرة مبدأ الديمقراطية المركزية ، مما يعني انتخاب القيادات العليا انتخابا مباشرا وعلى مختلف المستويات وخضوع تنظيمات الحزب الدنيا لهذه القيادات العليا ، وأن رأي الاكثرية هو رأي الحزب ككل ويعبر وحده عن مصلحته العامة وخطه السياسي . لذلك فالحزب هو الذي يحل محل الشخص وأن الاقلية يجب ان تتبع رأي الاكثرية في جميع الحالات . واخيرا وليس آخرا ، فان الحرية الخلاقة والايجابية « مكفولة لجميع الحزبيين في ممارسة نشاطاتهم داخل الحزب » .

وفيما يخص الهيكلية التنظيمية ، فانها تتخذ الشكل الهرمي ★ : في قاعدة الهرم ، توجد « الحلقة » ، وهي تتألف من ٣ الى ٧ اعضاء وتعتبر اصغر وحدة ادارية ، والمسؤول فيها هو وحده من بين كادرات الحزب الذي يعين من قبل القيادة الاعلى . ثم تأتي « الفرقة » ، وهي وحدة عضوية اساسية ، وتتكون من ٣ الى ٧ حلقات . فوقها « الشعبة » وتضم على الاقل فرقتين في حي او قرية . يلي ذلك « الفرع » ويتألف من شعبتين في منطقة او محافظة .

ان قيادات الفرقة والشعبة والفرع تنتخب انتخابا مباشرا من المنظمات التي دونها . بعد ما كان الاتجاه في الابتداء هو اعتماد هيكلية تنظيمية هرمية واحدة تشمل العالم العربي كله ، تقرر اخيرا ان كل بلد عربي - ويسمى في مصطلح البعث « قطرا » - يعتمد بنية حزبية هرمية خاصة به ، حيث توجد في القمة القيادة القطرية .

هذه القيادة القطرية ، بدورها ، تنتخب انتخابا مباشرا من قبل المؤتمر القطري الذي ينعقد سنويا ويضم مندوبين عن كل القيادات الدنيا . وهي تهتم بالشؤون المحلية للحزب في غياب المؤتمر القطري ، كما انها تنفذ وتطبق القرارات على الصعيد الاقليمي التي تتخذها القيادة القومية . وأمين سر القطر يؤمن الاتصال المستمر والتنسيق مع القيادة القومية .

واخيرا ، فان جميع هذه الفروع والمنظمات القطرية تتوج بقيادة قومية من عشرة اعضاء (٢) ينتخبون فيما بينهم « امينا عاما » ومسؤولي مختلف المكاتب التابعة

١ - انظر ناجي علوش ، نفس المرجع ، ص ١٠٣ .

٢ - دون ان يذكر في النظام الداخلي حرفيا ، الا انه من المسلم به ضمينا ان القيادة القومية يجب ان تضم ممثلين عن مختلف فروع الحزب في سوريا والعراق والاردن ولبنان الخ . . . بمعنى ممثلين عن الحزب في مختلف البلاد العربية حيث وصل فيها الى تكوين تنظيم رسمي له .

★ - انظر الشكل رقم (١) .

للامانة العامة . والقيادة القومية بدورها تنتخب مباشرة من قبل المؤتمر القومي الذي تدعوه هي الى الاجتماع العادي مرة واحدة على الاقل كل سنتين وهي التي تحضر له جدول الاعمال والتقارير المتعلقة بالشؤون السياسية والايدولوجية والادارية والتنظيمية الخ . . .

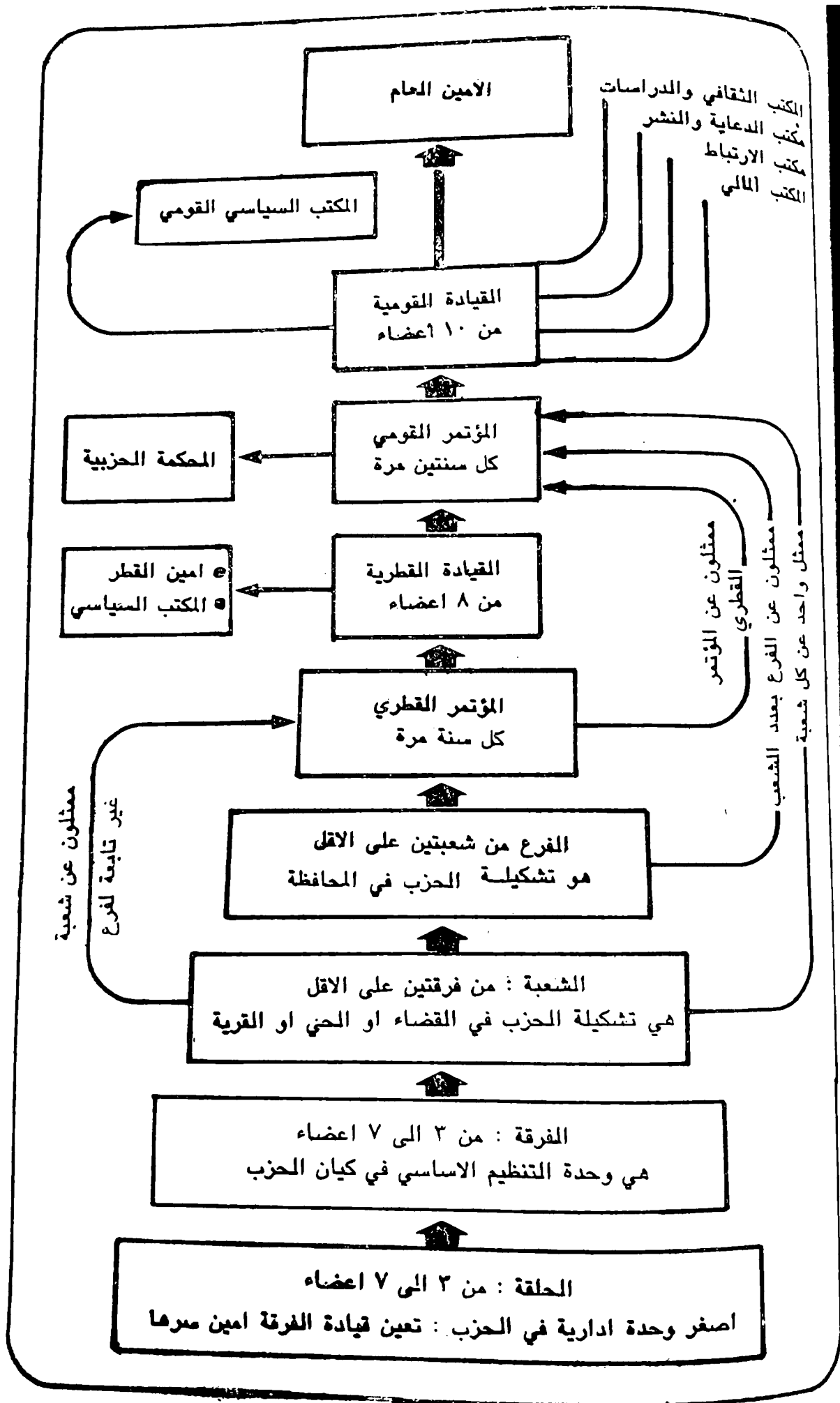
والذين يحق لهم ان يشتركوا في المؤتمر القومي ، هم اعضاء القيادات القطرية والمندوبون عن المؤتمرات القطرية وقيادات الفروع والشعب والمندوبون عن مؤتمرات الفروع والشعب التي لم تصل بعد الى مستوى التنظيم الرسمي ، أي الى مستوى القيادة القطرية .

وهكذا فان القيادة القومية - كأعلى هيئة في الحزب كله - تتحمل مسؤولية السلطة التنفيذية، وبمعنى من المعاني، السلطة التشريعية في غياب المؤتمر القومي والذي تكون امامه مسؤولية مسؤولية كاملة . وهي تقود الحركة على الصعيد العربي . انها توجه وتراقب منظمات وفروع الحزب في جميع الاقطار ، تقبل او ترفض الاندماج مع تكتلات سياسية اخرى او التعاون مع حزب اخر او الاشتراك في الحكم او الدخول في الانتخابات النيابية او المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية . وهي التي تصوغ ايدولوجية الحزب وتطورها وتحدد استراتيجيته وتكتيكه وترسم خطه وبرنامجه السياسي وتقرر الموقف الذي يجب ان يتخذه ازاء أي نظام في أي بلد عربي ، وكذلك ازاء المشاريع او القضايا التي لها صفة قومية او دولية . بكلمة مختصرة ، القيادة القومية هي نظريا ورسميا الحزب كله .

اما صلاحيات الامين العام اخيرا، فهي ايضا كبيرة جدا . انها هي نفس صلاحيات القيادة القومية. والامين العام هو الناطق الرسمي باسمها والذي يوجه نشاطاتها وينفذ سياستها ويؤمن حسن سير عملها ، يساعده في عمله هذا مكاتب الامانة العامة التي انشئت لهذا الغرض (١) .

وبتعبير اخر ، ان الاستاذ ميشال عفلق ، كأمين عام للحزب ، هو في الواقع القيادة القومية . يظهر لنا ذلك في غاية من الوضوح ، عندما نعلم ان الاعضاء الآخرين الذين تتكون منهم القيادة القومية ، بين ١٩٥٤ و ١٩٥٩ ، كانوا عمليا مشتقين ومنهمكين في اعمال اخرى : اكرم الحوراني وصلاح البيطار دخلا في المعترك السياسي اليومي على الصعيد المحلي ثم العربي ، وذلك بعد وقت قليل من انعقاد المؤتمر الثاني . عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس ، على اثر انهيار الحزب وتشقته في الاردن عام ١٩٥٧ ، كانا لاجئين سياسيين في القاهرة ، فؤاد الركابي ، امين سر القطر في العراق،

١ - انظر ، « النظام الداخلي » ، القيادة القومية ، اقره المؤتمر القومي الثالث ، المنعقد في عام ١٩٥٩ .



شكل رقم (١)

كان هو الآخر منهمكا في العمل السري وفي الشؤون السياسية المحلية في ظل النظامين المتتاليين ، نظام نوري السعيد ونظام عبد الكريم قاسم . في ظروف كهذه ، اذن ، لم يبق سوى ميشال عفلق ، مع العضو اللبناني الآخر ، على جابر ، من اجل تأمين حسن سير عمل الجهاز السياسي وقيادة الحزب (١) .

على اثر المؤتمر الثاني للحزب ، فان الانطباع الظاهر هو ان الهيكلية التنظيمية والبنوية قد تحددت ومهمة كل فرع من فروع حركة البعث القطرية قد توضحت . ولكن ، هل يعني ان حزب البعث في سوريا على الاخص ، يستطيع الان ان يتجاوز ازمته الداخلية الخفية ؟ ان كل الدلائل تشير الى ان الامر لم يكن كذلك على الاطلاق . لانه في الحقيقة بين ما هو نظري وما هو عملي ، بين النوايا الطيبة والاعمال الفعلية ، كان هناك بالنسبة الى البعث السوري خطوة كبيرة لم يكن بإمكانه ان يخطوها . ويمكننا ان نضيف ايضا في هذا السياق بأنه لم يعقد أي مؤتمر قومي او حتى اية اجتماعات منتظمة ورسمية للقيادة القومية ، من اجل مناقشة المشاكل العديدة المطروحة على الحزب ككل والحزب في سوريا في الدرجة الاولى .

في حين ان الجهاز السياسي لحركة البعث ، مثلا في العراق او في الاردن او في لبنان ، كان يسير سيرا طبيعيا ، والنظام يطبق احيانا تطبيقا صارما (خاصة في العراق) والخلافات الداخلية ، الايديولوجية والسياسية او الشخصية لم تظهر ، على الاقل قبل ١٩٥٩ - ١٩٦٠ (٢) . اما الوضع الحزبي في سوريا ، فقد كان على عكس ذلك تماما ، فان التناقضات الداخلية وصلت الى المستويات والهيئات القيادية ، مما أدى الى انعكاسات خطيرة ، تأثرت بها القيادة القومية وعانى منها الحزب كله معاناة كبيرة .

واذا اردنا ان نبحث عن اسباب وجذور ذلك كله ، فاننا لا بد من ان نجده في ظرف سياسي والتاريخي لتكوين الحزب وفي عدم وجود التماسك والوضوح الايديولوجي واخيرا (وهذه نقطة في منتهى الاهمية) في كفاءة المؤسسين الاساسيين وقادة الحزب الرئيسيين وصفاتهم السياسية .

ان الاستاذ عفلق ، مثلا ، وهو مؤسس ومفكر ورئيس الحزب في اكثر من ربع قرن ، لم يكن ليتمتع - موضوعيا - بالصفات والمزايا التي من المفروض ان تتوفر في قائد حزب سياسي . ان ما ينقصه في الحقيقة ، هو قوة الحزم والحسم واخذ المبادرة

١ - ميشال عفلق ، كأمين عام للحزب ، هو الوحيد من بين اعضاء القيادة القومية ، المتفرغ رسميا للعمل الحزبي مقابل راتب شهري . (انظر ناجي علوش ، نفس المرجع ، ص ١٠٢) .

٢ - انظر ، ناجي علوش ، نفس المرجع ، ص ٥٠ .

في الظروف المناسب . انه مفروض في ترمده وفي تركه شؤون الحزب وقضاياها تسير بعفوية . فلا بد من ان يؤدي ذلك كله ، بطبيعة الحال ، الى وضع الحزب خاصة في الازمات السياسية ، في حالة من الغموض والفوضى والتخبط والضياح .

من اجل هذه الاسباب جميعها ، فان البعث السوري كان دائما عبارة عن صورة مؤلمة من الارتباك والاضطراب الداخلي ، ويشعر الى انه بأشد الحاجة الى وجود قيادة قوية وتنظيم داخلي سليم ، لا يمكن ان يستغني عنهما أي حزب جدير بهذا الاسم . من هنا الارتجال حتى في القضايا المصيرية ومن هنا ايضا السياسة الانية التي سببها في السنين القادمة .

ان ما تقدم انما هو وجهة نظر رسمية ، عرضت وبحثت مرات عديدة تفصيليا في وثائق الحزب . في حزيران (يونيو) ١٩٥٥ ، أي بعد مضي سنة كاملة على المؤتمر الثاني ، يصرح الامين العام للبعث : « منذ شهرين انعقد مؤتمر الحزب القطري لسوريا وتناقش في امور كثيرة تتعلق بسياسة الحزب وتنظيمه ٠٠٠ إلا ان هذه المناقشات قد اظهرت مرة جديدة ما يشوب الثقافة الحزبية والعمل الحزبي من نقص وخلل » . ثم يضيف الاستاذ علق بعد ذلك : « في الماضي ، قبل تأسيس الحزب ، كان السؤال هو : هل تتغلب الامة العربية على نفسها وواقعها ، فتخلق من نفسها وواقعها ، رغم كل ما فيها من فساد وفوضى واستسلام ، جيلا جديدا يمثل حقيقتها ومستقبلها ٠٠٠ » .

« اما اليوم ، بعد ان قطع الحزب اشواطا من الطريق ، فالسؤال هو : هل يتغلب الحزب على نفسه وواقعها ، فيخلق من الفوضى التي دخلته نظاما اشد واصلب ٠٠٠ ويخلق من الفساد الذي تسرب اليه فضائل جديدة ٠٠٠ » (١) .

يظهر لنا بوضوح تام ان مشاكل الحزب الواقعية والمحسوسة ، تطرحها القيادة القومية دائما بصورة غيبية وتبحثها بحثا صوفيا . لا ريب في ان ذلك في نهاية التحليل ، لا يمكن ان يؤدي الى أي شيء ، وانما يبقى ويستمر الحزب في الطريق المسدود .

والدليل على بقاء الحزب في الطريق المسدود ، اذا كان ثمة حاجة ايضا الى دليل هو ما سيطرحه مؤتمر قطري آخر ، عقد في دمشق في تموز (يوليو) ١٩٥٧ . في تقرير في غاية من الاهمية لفهم الوضع الداخلي للبعث السوري في تلك الفترة من الزمن ، بحثت الازمة الداخلية مطولا وتحدثت معالمها وجذورها بغياب القيادة الحقيقية وعدم

١ - انظر « ابحاث في التنظيم الحزبي » ، القيادة القومية ، ط ٢ ، نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ص ١١٦ - ١١٨ .

وجود استراتيجية وتكتيك في العمل السياسي للحزب . وهذا التقرير يوضح :
« بدأت أزمة الحزب في عمله السياسي باضطراب وغموض في أسلوبه ... كانت
الفردية التي لجأ إليها مرشحو الحزب بصفة شخصية في المعارك الانتخابية ، وتجلت
بعد ذلك أيضا في تجارب اشتراكنا في الحكم » .

« وغموض الأسلوب السياسي يرجع بالدرجة الأولى الى عدم تقديرنا لأهمية
الخطة السياسية الواضحة في الحزب . لنأخذ مثالا على ذلك من تأييدنا للانقلابات
العسكرية في بادئ الأمر ... ولكن الخطأ هو أننا لم نكن نعرف في وضوح وتقدير
لماذا اتبعنا هذه السياسة » .

« ان فقدان الخطة في حزبنا قد افقده الكثير من قدرته على طرح القضايا ...
وافقدته المبادأة في معظم الظروف . ومن ذلك نشأت أزمة خطيرة في سياسة الحزب
هي الاستغراق في الاحداث السياسية الخارجية ... دون ان نستطيع توجيهها او
وضعها في مكانها الصحيح ... » .

« ان افتقار الحزب الى هذا قد عرضه في السنتين الاخيرتين بصورة خاصة
لأزق سياسية كثيرة يكفي ان نذكر منها الاخطاء التي تعرض لها خلال اشتراكه في
الحكم . فقد كانت تصرفات الحزب صورة أليمة للفوضى والتوزع : استغراق الوزراء
والنواب الحزبيين في الامور الجزئية وملاحقة قضايا الافراد وتسهيل المصالح
الشخصية للحزبيين ... وانصارهم ، وسياسة الحزب واعماله المختلفة ترسم خارج
منظمات الحزب وسجلاته ... وما الى ذلك من الاخطاء التي يتحدث بها الحزبيون
انفسهم في كل مكان » . (١)

ان التناقض اذن كبير بل ورهيب ، بين حياة الحزب الظاهرة وحياته الداخلية .
ان هذه الازمة المزمنة اخفيت بعناية فائقة ، تحت غطاء من الوحدة العضوية . في
هذه الحالة واذا نظرنا الى الوضع من الداخل ، يحق لنا عندئذ ان نتساءل عن السبب
الذي من اجله لم يقع الانشقاق او الانفجار الداخلي . بل العكس ، ففي الفترة التي
تمتد ما بين ١٩٥٤ الى ١٩٥٨ ، هي الفترة التي ظهرت فيها حركة البعث بقوة على
الساحة السياسية السورية واستطاعت ان تفرض على الحكومة وعلى الدولة الخط
السياسي العام .

١ - انظر ، « ابحاث في التنظيم الحزبي » ، نفس المرجع ، خاصة « حول قضية الأسلوب في
البعث العربي » ، تقرير عن وضع الحزب في سوريا قدم للمجلس القطري الانتقالي المنعقد في
تموز (يوليو) ١٩٥٧ ، ص ١٢٢ - ١٣٢ .

حتى نجيب عن هذا السؤال ، من الضروري ان ندخل في الاعتبار عدة عوامل
تفسر الى حد كبير بقاء الوحدة الظاهرة للحزب . اولا يجب ان لا ننسى ان البعث في
تلك الحقبة من الزمن لم يدخل ابدا في صراع مباشر مع النظام السياسي القائم آنذاك .
بالعكس ، فقد كان يستخدم بشكل واسع حتى يجابه خصومه ، بعض مؤسسات الدولة ،
واقوى مثل على ذلك اعتماده على جناح كبير في الجيش . ثم ان خصومه من القوى
الحزبية والتكتلات السياسية التقليدية ، هم كذلك مبعثرون ومشتتون ومستهلكون بنظر
الرأي العام . هذا يعني ان الحركة السياسية لا تستفيد فقط من قواها الذاتية وانما ايضا
بصورة خاصة من ضعف خصومها . وبالإضافة الى ذلك ، يجب ان نشير الى اعتماد
الحزب على الجماهير الشعبية العريضة والى السهولة التي كان دائما ينجح معها في
تحريكها . هناك اخيرا عامل خارجي يجب عدم اغفاله ، وهو الثورة المصرية ابتداء من
١٩٥٦ ، الذي كان بمثابة دعم وتأييد بالنسبة الى حركة البعث .

الفصل التاسع

البعث والحكم الناصري

من مفارقات البعث أنه في الوقت الذي كانت تزدهم فيه الصعوبات الداخلية ، كان على الصعيد العربي والسوري ، يحرز الانتصارات السياسية ، ويحتل مسرح الأحداث . وكانت الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ قد زادت من خبرته ونفوذه ، ورسخت اتجاهه السياسي ومنطلقاته العقائدية .

ولم تقف تأثيرات البعث عند حدود سوريا ، بل تجاوزتها الى المحيط العربي . من هنا كان تأثيره على « الضباط الاحرار » في مصر ، الذين انطلقوا عام ١٩٥٢ ، دون ان يكون لديهم معرفة حقيقية لواقع الحركة القومية العربية . ووجد هؤلاء عند البعث فكرا عقائديا صبغوه بتجربتهم واسلوبهم في العمل . وهكذا فان العلاقات بين البعث والناصرية مهمة للغاية ، حتى أنه لا يمكننا فهم تحركات البعث ، وردود فعله ، ومشكلاته الداخلية والعربية ، ما بين ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، بل ولغاية ١٩٧٠ (١) ، دون ان نأخذ بعين الاعتبار موقفه من النظام الناصري .

لذلك سنتعرض في هذا الفصل الى هذا الجانب ، وندرس طبيعة العلاقات بين البعث والنظام الناصري ، وكذلك العوامل والظروف التي رافقت قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ .

العلاقات بين البعث والناصرية

فيما سبق ، تبين لنا ان الحزب ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية كاستمرار لحركة التحرر القومي ، وكمتجاوز لما قبله من أفكار وتيارات قومية ، اذ أنه أعطى مفهوم القومية ، وفكرة الوحدة ، مضمونا اجتماعيا تقدما نسبيا ، ولقي ثلوثه : الوحدة والحرية والاشتراكية ، صدى في نفوس الاجيال الصاعدة والاطراف الشعبية . ولاحظنا ايضا ان الحزب بعد اسقاط الشيشكلي عام ١٩٥٤ ، برز كقوة شعبية صاعدة ، وامتد نفوذه الى خارج الحدود السورية .

(١) اي حتى وفاة الرئيس عبد الناصر عام ١٩٧٠ .

في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ قامت في مصر حركة « الضباط الاحرار » بقيادة جمال عبد الناصر . في المرحلة الاولى (١٩٥٢ - ١٩٥٤) انصرفت هذه الحركة الى توطيد دعائم الحكم الجديد داخليا ، و احرار الاستقلال الكامل للبلاد . ومع ان عبد الناصر ورفاقه الضباط ، لم يكونوا في بادئ الامر معادين للغرب ، وعلى الرغم من المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية لانجاح حركتهم ولعقد الاتفاقية الانكليزية - المصرية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ ، الا ان النظام الجديد كان يرفض احلال النفوذ الاميركي محل النفوذ الانكليزي ، وكان همه الاساسي تحقيق الاستقلال.

كان عبد الناصر حسب خبرته كمدرس للاستراتيجية في كلية الاركان ، يدرك ان استقلال بلاده مرتبط باستقلال جيرانه في الدائرة العربية . لذلك اندفع في مقاومة الاحلاف العسكرية الغربية ، ليس في بلاده فقط بل في البلاد العربية الاخرى ايضا . وعبر عن خطه السياسي في ذلك الوقت ، من خلال كتابه « فلسفة الثورة » ، الذي يتحدث فيه عن ضرورة التحرك في « دوائر ثلاثة » عربية وافريقية واسلامية . غير ان « المنطقة العربية » كانت تستأثر بالاهتمام الاكبر في نظريته وتفكيره . فمع هذه المنطقة ترتبط مصر تاريخيا ودينيا ، وفي الآلام والآمال والمصير . يقول عبد الناصر في كتابه (١) : « كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثيل له في دمشق غدا ، وفي بيروت وفي عمان ، وفي بغداد ، وغيرها . وكان ذلك كله طبيعيا مع الصورة التي رسمتها التجارب في نفسي ، منطقة واحدة ، ونفس الظروف ، ونفس العوامل ... بل نفس القوى المتألبة عليها جميعا . وكان واضحا ان الاستعمار هو ابرز هذه القوى . حتى اسرائيل نفسها ، لم تكن الا اثرا من آثار الاستعمار » . ويضيف متسائلا : « ما دامت المنطقة واحدة ، واحوالها واحدة ، ومشاكلها واحدة ، ومستقبلها واحدا ... والعدو واحدا مهما يحاول ان يضع على وجهه من أقنعة مختلفة ، فلماذا تنشبت جهودنا ؟ »

وبالفعل ، منذ ذلك الحين بدأ زعيم الثورة المصرية يفكر في كيفية جمع العرب وتوجيه جهودهم . وكان مفهومه القومي عام ١٩٥٣ ما زال جنينيا . غير ان هذا المفهوم اخذ يتعمق ، من خلال التجارب والتحركات السياسية ، محليا وعربيا ودوليا . وفيها عدا الناحية العاطفية ، تميز هذا المفهوم **بالموقف العملي والاستراتيجي على خلاف ما كان سائدا في المشرق العربي من مفاهيم كانت تغلب عليها المواقف العاطفية والتصورات (الاسطورية) .**

حتى عام ١٩٥٨ ، مرت العلاقات بين البعث والنظام الناصري بمرحلتين متميزتين : مرحلة العداء ، ومرحلة التأييد غير المشروط . وسنحاول فيما يلي توضيح الخطوط العريضة لكل من المرحلتين .

مرحلة العداء

استقبلت جميع القوى السياسية العربية تقريبا وخصوصا قوى اليسار ، الانقلاب العسكري في مصر بشيء من الارتياب والتحفظ . وقد ساعد على ذلك غياب الخط العقائدي والسياسي لهذا الانقلاب ، وانتهاج خط سياسي ظرفي طابعه التردد

(١) جمال عبد الناصر ، « فلسفة الثورة » ، القاهرة ، مصلحة الاستعلامات ، ١٩٥٩ ، ص ٧٢ ، و ص ٧٦ .

والتخطيط (١) . وبعد فترة من الصراع الداخلي حل النظام الجديد الاحزاب ، وانشأ « هيئة التحرير » ، واقام الجمهورية محل الملكية (٢) .

بعد توقيع الاتفاق مع الانكليز ، حول الجلاء من قاعدة قناة السويس ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ ، أعلن عبد الناصر ان صفحة قديمة من العلاقات الانكليزية - المصرية قد طويت ، وحلت محلها صفحة جديدة تحفظ لبريطانيا العظمى موقعها وهيبتها في الشرق الاوسط . علما بان هذه الاتفاقية تتيح للانكليز استعادة القاعدة في حال حدوث اعتداء على مصر أو أي بلد عربي أو حتى تركيا (٣) .

انتقد حزب البعث ، وهو في غمرة الصراع منذ ١٩٤٩ ضد الانظمة العسكرية السورية ، حركة « الضباط الاحرار » منذ قيامها ، وهاجمها بعنف في بيان صدر في شباط (فبراير) ١٩٥٣ ، واعتبر انقلابها من صنع « الاستعمار الاميركي » الذي يسعى الى ازالة النفوذ الانكليزي ليحل محله في المنطقة (٤) . وكذلك اعتبر البعث قانون اصلاح الزراعي ، الذي صدر في ايلول ١٩٥٢ في مصر ، مجرد مناورة لان النضال ضد « الاقطاعية » لا يمكن أن يتم بدون دعم القوى السياسية المنظمة في اطار نظام ديمقراطي . ودعا البعث الحكم في مصر ، بعد الاطاحة بالملكية ، الى اقامة نظام دستوري برلماني ، كما دعا أعضائه وأنصاره لتعبئة الرأي العام العربي ضد « الديكتاتورية العسكرية التي نكلت بالقوى الشعبية » (٥) .

من ناحية ثانية وصف حزب البعث المفاوضات مع الانكليز حول قاعدة السويس ، بأنها سياسة « انهزامية » ، واعتبر النظام العسكري واحدا من « الانظمة العربية الرجعية » لاقدامه على طلب المساعدة من الولايات المتحدة ، ودعا الشعب العربي الى « الحذر واليقظة » حتى لا يكون ثمن الجلاء عن قاعدة السويس الدخول في الاحلاف العسكرية الاستعمارية (٦) .

في نقده للحكم العسكري بمصر ، ركز حزب البعث بشكل خاص على السياسة العربية لهذا الحكم . ففي مقال نشرته جريدة « البعث » في ١٧ أيار (مايو) ١٩٥٤ ، بعنوان « تناقض الحكم العسكري في مصر » ، اتهم البعثيون عبد الناصر ورفاقه ، بأنهم يقومون بدعاية عربية كلامية ، فيها قدر ضئيل من الجدة والبراعة ، وان كلامهم حول الوحدة العربية لم يمنعهم من الموافقة على حكم الطاغية الشيشكلي ، والاستهتار بارادة الشعب العربي السوري ، وانتهاج سياسة المعسكرات بين الدول العربية (٧) . وفي مقال آخر نشر في الفترة نفسها ، يدحض حزب البعث نظرية حكام مصر للوحدة العربية ، ويفضح لجوءهم الى «مسايرة السياسة اللاقومية التي تتمشى عليها الحكومات

(١) انظر ، Jean et Simone Lacouture, *L'Egypte en Mouvement*, Paris, Seuil, 1962, p. 447.

(٢) انظر ، B. Vernier, « La R. A. U. », In (*Le rôle extra-militaire de l'armée dans le Tiers-Monde*, P.U.F., Paris, 1966), p. 119-137 et p. 123 et s.

(٣) انظر ، A. Abdel-Malik, *Egypte, Société Militaire*, Paris, Seuil, 1962, P. 102.

(٤) انظر ، « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ١٩٥ .

(٥) انظر ، « نضال البعث » ، الجزء الرابع ، ص ١٥ .

(٦) انظر ، جريدة « البعث » ، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٣ .

(٧) انظر ، « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦ .

الرجعية العربية التي تلتقي مع مصالح الاستعمار الغربي واليهودي المعادي لكل وحدة بين العرب « (١) .

وعندما زار عضو قيادة الثورة المصرية الصاغ صلاح سالم بغداد في آب (أغسطس) ١٩٥٤ ، وصرح بأن مباحثاته مع الزعماء العراقيين دارت حول توحيد السياسة الخارجية للبلدان العربية ، هاجمت جريدة « البعث » ، من خلال هذه التصريحات ، « تخطيط السياسة العربية وتناقضها » في مصر ، واتهمت رجال الانقلاب فيها بتجزئة « القضية العربية في الخارج باعتبار قضية مصر هي الاصل » (٢) .

واخيرا اتهم الحزب بشدة تقارب الحكومة المصرية مع الرجعية الحاكمة في العراق ، واعتبر التعاون مع زعماء من شاكلة نوري السعيد ، دورانا في فلك الاستعمار الغربي ، واكد على ان السياسة الخارجية الوحيدة هي سياسة « الحياد » ، لا تلك التي تأخذ بتوجيهات الاستعمار (٣) .

بكلمة موجزة ، كان البعث يعتبر النظام العسكري في مصر حتى عام ١٩٥٤ « نظاما ديكتاتوريا » ، مرفوضا من القوى الشعبية ، ومرتبطا « بالاستعمار الغربي » ، ولانها وراء التفاهم مع « الانظمة العربية الرجعية » .

ولكن ما هي الظروف التي جعلت البعث يغير موقفه من هذا النظام ؟

مرحلة التأييد غير المشروط

في عام ١٩٥٥ ، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البعث والنظام المصري ، ذلك ان هذا النظام ، على غير ما كان متوقعا ، انطلق في سياسته العربية والدولية على نحو جديد .

بعد اتفاقية الجلاء في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ ، قاومت مصر سياسة الاحلاف العسكرية الغربية . وعندما لم تتمكن من منع قيام « حلف التعاون المتبادل » (٤) بين تركيا وعراق نوري السعيد في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥ ، شن عبد الناصر حملة قوية على هذا الاتفاق . وفي الفترة نفسها قامت اسرائيل بالاعتداء على غزة ، ثم جاء بعد ذلك اشتراك عبد الناصر في مؤتمر باندونغ في ١٧ نيسان (ابريل) . بعد ذلك بعشرة ايام عقد الاتفاق التجاري بين مصر والاتحاد السوفياتي . ولكن ما الهب حماسة الجماهير انعربية فعلا هو خطاب عبد الناصر في ٢٧ ايلول (سبتمبر) واعلانه عن اتفاقية السلاح مع تشيكوسلوفاكيا .

من جهة ثانية ، عقد النظام المصري اتفاقية للتعاون المتبادل مع سوريا والسعودية

-
- (١) المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
 - (٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .
 - (٣) « الديكتاتورية في مصر والرجعية في العراق » ، مقال نشر في جريدة « البعث » بتاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٥٤ ، وورد في « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٢٢ - ٢٣ .
 - (٤) عرف فيما بعد باسم « حلف بغداد » اشتركت فيه أيضا انكلترا والباكستان وايران .

في اواخر تشرين الاول (اكتوبر)، لمواجهة الضغوط الغربية الناجمة عن « حلف بغداد ». ولكن هل يعني ذلك انه نسف جميع الجسور مع الغرب ، وخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية ؟ الحقيقة ان هذا التحول الحاسم لم يتم في تلك الفترة ، اذ ان المفاوضات مع الغرب حول الاسلحة استمرت لغاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٥ ، وحول تمويل السد العالي بقيت حتى صيف ١٩٥٦ (١) . ولم يكن شراء الاسلحة من المعسكر الاشتراكي الا نوعا من التحذير للمعسكر الغربي .

بعد هذه التغيرات ، كيف أعاد حزب البعث تحديد علاقته بالنظام المصري ؟ الواقع ان تغيرا طرا على موقف البعث من هذا النظام ابتداء من عام ١٩٥٦ ، ولكن التحفظات حياله لم تذهب جميعها . ففي بيان صدر عن الحزب في شباط (فبراير) ١٩٥٦ ، حاول الاستاذ علق ان يحدد الخط الجديد للحزب (٢) . بعد ان برر الموقف العدائي السابق للبعث بتجربته الخاصة مع الانقلابات العسكرية السورية ، وصف النظام المصري الجديد بأنه ليس «**حكما انقلابيا**» بالمعنى البعثي للكلمة ، بل هو حكم متقدم ، تسيره مواقف اصلاحية . وما يؤخذ عليه هو انه لم يقوض دعائم «**المجتمع الفاسد**»، ولم يقض تماما على «**الاقطاعية**» ، ولم يمس اطلاقا «**الراسمالية**» ، ولم يبح حرية التعبير والاجتماع ، ولم يرتكر في عمله على الوحدة العربية «**بمعناها الحقيقي**» .

من ناحية ثانية اعترف أمين عام الحزب بالجوانب الايجابية للنظام المصري وابرزها : الغاء الملكية ، وتوزيع الاراضي على الفلاحين ، ورفع الشعارات العربية ، وانتهاج سياسة مستقلة عن الاستعمار ، وسياسة الحياد الايجابي على الصعيد الدولي . واخيرا اعتبره «**نظاما أفضل**» من السابق ، واعتبر منجزاته خطوة الى الامام ، ولكن خطر انحرافه يبقى قائما ، لذلك على البعث ان يرسم له طريق تحوله الى نظام «**انقلابي**» .

ولقد انتقد الاستاذ علق ايضا الدستور المصري الجديد الذي صدر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ ، واعتبر ان هذا الدستور ، على الرغم من اعترافه بأن مصر جزء من الامة العربية ، ينطوي على ميل واضح نحو «**الديكتاتورية**» يحول دون التطور الايجابي للنظام ومنجزاته (٣) .

على ضوء ما تقدم يخيّل للمرء ان الفجوة بين البعث والنظام المصري ما زالت واسعة ، وان الطريق بينهما طويلة ، لان هذا النظام بجوانبه السلبية والايجابية يقتضي من البعث موقفا متأنيا ، وخطا سياسيا مدروسا . غير ان الصورة لم تكن كذلك في الواقع . ففي شباط (فبراير) ١٩٥٦ اخذت فكرة توحيد سوريا ومصر تروج في اوساط البعثيين (٤) ، انطلاقا من ان المواقف التحريرية للنظام المصري ، عربيا ودوليا، يمكنها ان تؤثر ايجابيا على الوضع الداخلي ، ومن انه ينبغي ان تزول جميع الخلافات والاعتبارات «**الثانوية**» نظرا لان الوحدة «**فكرة محركة وقادرة على تجاوز جميع**

(١) انظر كتاب انور عبد الملك الذي سبقت الاشارة اليه .

(٢) «**نضال البعث**» ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) «**نضال البعث**» ، الجزء الرابع ، ص ٣٣ - ٤٦ .

(٤) «**نضال البعث**» ، الجزء الرابع ، ص ٣٣ - ٤٦ ، انظر نص الحديث الذي القاها ميشال علق في أحد الاجتماعات الحزبية في بيروت في شباط (فبراير) ١٩٥٦ .

المصعوبات (١). وفي ٢٠ نيسان (ابريل) طرحت فكرة الوحدة بين البلدين رسمياً، واطلق البعث شعار « وحدة مصر وسوريا نواة الوحدة العربية الشاملة » .

وبمؤازرة العمل الشعبي الوحدوي ، قام البعث بتحرك برلماني ضمن مجموعة انواب التقدميين ، وتم الاتفاق على « ميثاق وطني » يدعو الى توحيد وتنسيق مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية مع مصر (٢) . وخلال الازمة الوزارية التي عاشتها سوريا في اواخر ايار (مايو) ١٩٥٦ ، قبل الحزب الاشتراكي في الحكومة شرط ان تكون حكومة « ائتلاف وطني » مهمتها الاساسية ارساء قواعد الاتحاد مع مصر (٣) . وتشكلت هذه الحكومة في حزيران (يونيو) برئاسة صبري العسلي ، ودخلها صلاح البيطار كوزير للخارجية وخليل الكلاس كوزير للاقتصاد . واعتبرها اكرم الحوراني افضل حكومة لتحقيق الاتحاد بين البلدين المتحررين (٤) .

في ٥ تموز (يوليو) ، وقبيل تأميم قناة السويس ، كلف البرلمان السوري بالاجماع الحكومة لاجراء مباحثات مع مصر في أسرع فترة ممكنة ، ووضع الاسس العملية للوحدة . وبالفعل ، تكونت لجنة وزارية برئاسة البيطار لتحقيق هذه الغاية ، واعطيت صلاحيات واسعة .

وهكذا اتجهت سوريا ، بتأثير البعث ، بخطى ثابتة نحو الوحدة . وجاء تأميم شركة قناة السويس في تموز (يوليو) ١٩٥٦ ، وما اعقبه من عدوان ثلاثي (انكليزي - فرنسي - اسرائيلي) ضد مصر ، ليلهب المشاعر العربية الوحدوية ، وليظهر « المثل القومي الوحدوي الاعلى » كحاجة سياسية واستراتيجية لمواجهة التدخل الخارجي ايضا .

★ ★ ★

في تلك الفترة كانت موازين القوى السياسية في المشرق العربي تتغير باستمرار . وبعد العداء الذي اظهرته التيارات القومية والتقدمية للنظام العسكري في مصر ، ثم الدهشة من المواقف التحررية التي وقفها هذا النظام عربياً ودولياً، انتقلت هذه التيارات الى الدعم والتأييد . وحصل نوع من التفاعل السياسي بين البعث وعبد الناصر خصوصاً في المجالات الثلاثة : مقاومة الاحلاف العسكرية الغربية ، انتهاج سياسة « الحياء الايجابي » على الصعيد الدولي ، صيانة الاستقلال ووحدنة المصير العربي . كما ان رجال الفكر السياسي والصحافة في مصر ، اقبلوا خلال هذه الفترة على قراءة ما كتبه القوميون العرب عموماً والبعثيون خصوصاً حول « القومية والوحدة العربية » (٥) . وفي هذا المجال كان لحركة البعث تأثير ايديولوجي وسياسي هام في مصر ، خصوصاً في الفترة التي كانت تفتقر فيها السياسة الناصرية الى الثبات

- (١) المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ١٠٨ .
- (٢) أنظر اطروحة الدكتوراه التي قدمها طارق علي الهاشمي « النظام السياسي للجمهورية العربية المتحدة » في كلية الحقوق ببائيس ، (باللغة الفرنسية) حزيران (يوليو) ١٩٦٤ ، ص ٨٨ .
- (٣) « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٧ .
- (٤) جريدة « البعث » ، ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ .
- (٥) انظر كتاب أنور عبد الملك الذي سبقته الإشارة اليه ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

والوضوح . وقد اعترف بذلك محمد حسنين هيكل ، الكاتب الصحافي المشهور ، واحد المقربين الى عبد الناصر ، حين قال : « كنت من اولئك الذين يكون الاعجاب في الماضي لفكر حزب البعث ووعوده ، خصوصا في مرحلة الفراغ العقائدي التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى ظهور العمل الثوري في مصر عام ١٩٥٥ » (١) .

نهائيا لحركة التحرر العربي ، وزيادة تعلق الجماهير العربية به (٢) . واعتبرت هذه الجماهير خطوة عبد الناصر ، بما تنطوي عليه من تحد ، انتقالا من عهد العبودية الى عهد الكرامة والانبعاث القومي .

في سوريا أشاد اللواء عفيف البزري بهذه الخطوة ، وبما تركته من اثر كبير على السوريين (٣) . وصرح اكرم الحوراني بأن الحزب « يدرس في الوقت الحاضر الإجراءات التي ينبغي اتخاذها فيما لو قررت القوى الغربية الاقتصاص من مصر » ، كما هدد الغرب بقطع البترول عنه ، وضرب مصالحه ، وتصفية قواعده في المنطقة . وأشاد بعروبة عبد الناصر وزعامته الثورية (٤) . كما انطلقت الجماهير العربية في تظاهرات ضخمة لتأييد عبد الناصر ، مما ترك في نفسه أثرا عميقة ، حتى انه كان فيما بعد ، يبدأ خطابه بالاشارة الى التأميم ، والعدوان الثلاثي ، والصمود العربي . أما فيما يتعلق بحزب البعث ، فان نشاطاته الفكرية والسياسية ، انحصرت ما بين عام ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، في الدعوة الى وحدة مصر وسوريا . ويمكننا أن نلخص موقفه من النظام الناصري ، ومن شخصية عبد الناصر ، ووحدة ١٩٥٨ ، في النقاط التالية :

١ - اعتبر البعث معركة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حدثين تاريخيين وضعوا حدا « لسياسة المتاجرة والهروب » ، واتاخا للثورة المضرية ان تأخذ على عاتقها التطلعات العميقة للتيار القومي والتقدمي (٥) ، وأن تنطق باسم الامة العربية جمعاء . وبفضل ذلك تمكنت مصر في فترة قصيرة من « انضاج وعي الشعب العربي وارادته » ، وايصاله بقفزة تاريخية الى مرتبة الامة الواضحة الشخصية « (٦) . ومع أن سوريا كانت السباقة في الدعوة الى الوحدة ، الا ان ظروف مصر عام ١٩٥٦ كانت ادعى للاستجابة الى الوحدة ، خاصة وأن التيار الوحدوي فيها « لم يأتها من غيرها بقدر ما كان نابعا من داخلها ، ومن صميم الشعب العربي فيها ، بمجرد ما انهار أمام هذا الشعب السندان المتيعان : سند الاستعمار وسند الطغيان والرجعية » (٧) .

(١) أنظر ، محمد حسنين هيكل ، « ما الذي جرى في سوريا ؟ » القاهرة ، شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، ص ٨٢ .

(٢) أنظر ، J. Lacouture, *Quatre hommes et leurs peuples, sur-pouvoir et sous-développement*, Paris, Seuil, 1969, p. 110.

(٣) أنظر ، عفيف البزري ، « الناصرية في جملة الاستعمار الجديد » ، دمشق ، دار الشرق ، ١٩٦٢ ، ص ٣٢١ .

(٤) أنظر ، جريدة « البعث » في ٣٠ تموز (يونيو) ، وفي ٣ اب (أغسطس) ١٩٥٦ .

(٥) أنظر ، ميشال عفلق ، « في سبيل البعث » ص ٢٥٧ .

(٦) أنظر ، ميشال عفلق « معركة المصير الواحد » ، ص ١٠٧ - ٢٠٨ .

(٧) أنظر ، « اتحاد مصر وسوريا » ، (مجموعة مقالات لعفلق والحوراني والبيطار) ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٣١ - ٣٥ .

٢ - اعتبر البعث مصر (١٩٥٦ - ١٩٥٨) تجسيدا لفكرة الامة العربية ، وعبد الناصر «بطلاقويا» و «رمزا للامة». وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية في حزيران (يونيو) ١٩٥٦ وجهت اليه قيادة الحزب رسالة جاء فيها : أن الشعب العربي بأسره محضه نقته ، لما قام به من منجزات ولتجسيده التيار العربي الثوري ، وأن هذا الشعب يطالبه بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا : نواة الوحدة العربية الشاملة (١). وقد ذهب ميشال عفلق الى القول في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ « أن جمال عبد الناصر هو فعلا وبالذات موضوع وهدف لهذه المعركة الفاصلة التي يشنها الغرب الاستعماري ، من خلال شخصه ، على العرب وحریتهم ووحدتهم وتقدمهم » (٢) . وفي ٢٣ من الشهر نفسه قال أيضا « أن أبرز ميزة تتميز بها قيادة جمال عبد الناصر أنه رفع مصر وسائر الاقطار العربية الى المستوى الجدي الذي تتحول فيه المبادئ الى حقائق حية وعمل » (٣) .

٣- قبل العدوان الثلاثي على مصر ، ألح حزب البعث على الوحدة المصرية السورية . ففي ٢٥ أيار (مايو) دعا الاستاذ عفلق الى التضحية بالمصالح القطرية ، وتجاوز عقلية التجزئة (٤) . وفي ٧ نيسان (ابريل) ألقى بمناسبة عيد تأسيس الحزب خطابا طالب فيه بانجاز الاتحاد بين البلدين، دون أن يستشير في ذلك قادة الحزب الآخرين . ومع أن الشكل الذي ينبغي أن يأخذه هذا الاتحاد لم يكن واضحا، إلا أن عفلق طالب بتوحيد «فعلي خلاق لامكانيات» الشعب، لا بالتنسيق الجامد للاوضاع، أي أن يكون أساس هذه الوحدة أو الاتحاد متينا ومتناميا ، ويوصل الى الوحدة العربية الشاملة ، لا أن يكون على غرار الجامعة العربية (٥) .

من ناحية ثانية كان البعث يبرز دائما تأثيره العقائدي على قادة الثورة المصرية ، خصوصا على مستوى الفهم القومي والشعارات القومية . وحول هذه النقطة كتب عفلق : « لولا هذه الخبرة الشعبية الانتقالية في سوريا والاردن ، ولولا ضغطها وتفاعلها مع سياسة الثورة في مصر ، لتمكن أن تتخذ الثورة غير هذا الاتجاه » (٦) . وأخيرا ان اتحاد مصر وسوريا من شأنه تدعيم الاتجاه العربي الانقلابي الذي نشأ في سوريا بطريق نضالية وشعبية ، وتجاوب معه رجال الثورة في مصر .

عوامل وملابسات الاتحاد بين سوريا ومصر

بعد انتخاب أكرم الحوراني رئيسا للمجلس النيابي السوري في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ ، عقد في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) في دمشق ، اجتماع مشترك بين الوفد البرلماني المصري برئاسة أنور السادات ، واللجنة البرلمانية السورية للشؤون الخارجية . ترأس الاجتماع أكرم الحوراني ، واقترح المجتمعون الاقتراع على قرار

- (١) أنظر ، « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٩ .
- (٢) أنظر ، « معركة المصير الواحد » ، ص ١١١ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٤) أنظر ، « اتحاد مصر وسوريا » ، ص ٣١ وما بعدها .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٧٠ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٩ .

ينبغي باقامة اتحاد فدرالي بين القطرين ودعوة الحكومتين المصرية والسورية للدخول نورا في مباحثات مشتركة لاستكمال أسباب تنفيذه (١) . ولكن الشيء الملفت للنظر هو أن السلطات المصرية ، على الرغم من الجو الحماسي السائد آنذاك ، كانت تبدي بعض التريث ، وتتعذر بالعديد من الصعوبات . والواقع أن ترددها في البداية وحتى رفضها ، كان مرده الحرص على أن يتم هذا الاتحاد في أفضل الظروف بالنسبة اليها . وهذا ما حدث بالفعل .

أما البعث فقد كانت له رؤية مختلفة . ففي مقال نشرته جريدة « البعث » في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ، أي قبل اعلان الجمهورية العربية المتحدة بأقل من اسبوعين ، ويحمل عنوانا له دلالاته : « الاتحاد أولا » ، دعوة صريحة ومستعجلة للبائشة نورا في تحقيق هذا الاتحاد واعلانه على الجماهير . فالظروف مواتية له في البلدين ، وهو الرد الحاسم على الاستعمار والتخلف والرجعية ، وينبغي الا تحول دون قيامه فروقات اجتماعية وسياسية ثانوية . والبعث من ناحيته على استعداد كامل لالغاء هذه الفروقات ، وهو يقبل أن يكون دستور مصر «قاعدة للاتحاد ونقطة انطلاقه» . يبدو من ذلك أن البعث كان يقبل باتحاد غير مشروط من قبله ، وهذا ما كانت تنتظره مصر ، وترغب فيه . وهنا لا بد لنا أن نتساءل : هل صحيح أن سوريا ارتمت في احضان مصر خوفا من السقوط في « حماة الشيوعية » ؟ وهل صحيح أن الرئيس عبد الناصر لم يكن راغبا حقا في اقامة اتحاد مع سوريا ؟ أو هل هو تردد فعلا قبل قبوله به ؟

حول هذا الموضوع هناك مصادر عديدة ، مصرية وأجنبية ، وجميعها تلتقي عند نقطة واحدة وهي أن سوريا وحزب البعث استعجلا قيام الاتحاد مع مصر تلافيا « لانقلاب شيوعي مرتقب » (٢) .

في خضم الصراع الذي كان قائما بين جمال عبد الناصر وبين عبد الكريم قاسم والشيوعيين العرب عام ١٩٥٩ ، أدلى عبد الناصر بتصريح أشار فيه الى المؤامرة التي كان يدبرها انشيوغيون ، وخصوصا خالد بكداش وعفيف البزري ، ضد سوريا في اواخر عام ١٩٥٧ ، وان الاسراع في تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا جاء نتيجة لهذه المؤامرة (٣) . ولكن محمد حسنين هيكل ، الناطق شبه الرسمي باسم الرئيس المصري هو الذي تولى توضيح هذه النقطة بشيء من التفصيل . يقول هيكل ان سوريا في مطلع عام ١٩٥٨ ، كان يحيق بها خطران : خطر خارجي من حلف بغداد ، وخطر الشيوعيين من الداخل . وبين الخطرين كانت تعيش سوريا في فوضى سياسية تامة . وكان التيار

(١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) من هذه المصادر :

— B. Vernier, *Armée et Politique au Moyen-Orient*, Paris, Payot, 1966, p. 131.

— A. Abdel-Malik, «Problématique du socialisme dans le monde arabe», In (*L'Homme et la Société*), Paris, Anthropos, No. 2, Oct., Nov., Déc., 1966), pp. 125-148.

— M. Flory et R. Mantran, *Les régimes politiques des pays arabes*, Paris, P.U.F., Col. Thémis, 1968, p. 397.

— J. et S. Lacouture, op. cit., p. 484, 485.

Voir aussi : J. Lacouture, *Nasser*, Paris, Seuil, 1971, p. 170-171.

(٣) مقابلة مع عبد الناصر أجراها محرر مجلة « بليتز » الهندية ، نشرت في جريدة « الاهرام » بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ .

الوحدوي فيها يتحرك بعوامل سلبية ، أو على الأصح من مواقع دفاعية ، وكانت الجماهير السورية مفتونة « بشخصية البطل » عبد الناصر . في هذا الجو ، طسار الضباط وقادة الأحزاب السياسية الى القاهرة ، وطلبوا من عبد الناصر تحقيق الاتحاد الكامل بين سوريا ومصر ، غير أن عبد الناصر صارحهم بأن مثل هذا المشروع يتطلب خمس سنوات على الأقل من التحضير والإعداد . ويضيف هيك أن هؤلاء الضباط والقادة السياسيين كانوا يلحون في طلب الاتحاد لشعورهم بالخطر المداهم ، ورغبة منهم في السيطرة على مقدرات سوريا . ويخلص هيك أخيراً الى تصوير موقف الضباط السوريين بشكل « كاريكاتوري » ، حين يؤكد أن اثنين وعشرين من هؤلاء ، يمثلون اثنين وعشرين مجموعة متضاربة داخل الجيش ، اتفقوا على عقد الهدنة فيما بينهم ، وطاروا دون سابق انذار الى القاهرة لفرض الاتحاد على عبد الناصر ، مع أن مصر كانت قد اشرفت في ذلك الوقت على الثورة الاجتماعية بينما كانت تعيش سوريا في الفوضى الرهيبة (١) .

لقد نجح هيك ، من خلال هذه اللوحة التي صورها قلمه ، في التقليل من شأن الخصوم ، واطهار « المستوى المتدني » لجميع القادة السوريين أمام الرأي العام المصري والعربي ، بمن فيهم أشد المتحمسين للنظام الناصري . ولخص هيك المسألة بأن مصر قامت بواجبها وهبت لنجدة « سوريا الشقيقة » . وهذه الطريقة في عرض الموضوع ، تؤثر في المواطن المصري خصوصاً ، لأنها توحى اليه بأن مصر « الثورة » كانت دائماً تضحى ، بينما قوى الشر ما زالت قائمة في العالم العربي (٢) . مما يولد عنده شعوراً بضرورة التكفاء على النفس ، أو على العكس شعوراً بالتعالي على « الاشقاء » العرب . ولعله غاب عن ذهن هيك ، ان افتتاحياته التي كانت تكررها اذاعة القاهرة ، كانت تزيد الهوة بين النظام الناصري وبين « طلائع » الحركة السياسية في البلاد العربية من مثقفين ، ومناضلين حزبيين ، وضباط وطنيين .

وللتعرف على حقيقة النوايا الناصرية تجاه الاتحاد مع سوريا ، علينا ان نبحث عن قرب ، في العوامل المباشرة والبعيدة التي اسهمت في تحقيق هذا الاتحاد ، وان نرجع الى التصريحات والبيانات الصادرة عن قادة البلدين ، وخصوصاً تصريحات عبد الناصر ، والى ما كتبه الصحافة المصرية ، وما اذاعته «صوت العرب» حول اهداف الاتفاقات المختلفة بين البلدين ، وان نطلع خصوصاً على النشاط الواسع الذي كانت تقوم به السفارة المصرية في دمشق .

في اوائل عام ١٩٥٦ ، وفي أعقاب تصويت البرلمان السوري بالاجماع ، على تكليف حكومة « الائتلاف الوطني » ، بمباشرة المباحثات مع مصر لاقامة اتحاد فدرالي معها ، ادلى عبد الناصر بتصريح أعرب فيه عن ارتياحه البالغ لقرار البرلمان السوري ، معتبراً ان الاتحاد بين البلدين تحقيق لامنية كل عربي مؤمن بعروبه ، ومؤكداً على أن ذلك هو « تطبيق للمادة الاولى من دستور مصر التي تنص على أن شعب مصر جزء من الامة العربية ، وان الشعب المصري شعب عربي ... ومما لا شك فيه ان هذا الاتحاد بين مصر وسوريا يعتبر خطوة جوهريّة لهذا الطريق » (٣) .

وفي هذه المناسبة أيضاً ، تكررت مواقف الصحافة المصرية في الاتجاه نفسه . فاعتبرت جريدة « الشعب » أن « الوضع العام للعرب يقضي بأن تتحد الدول العربية

(١) انظر محمد حسنين هيك ، « ما الذي جرى في سوريا » ، نفس المرجع .
(٢) يشير أنور عبد الملك في كتابه « مصر مجتمع عسكري » الى هذه النقطة ، نفس المرجع ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) انظر جريدة « البعث » ، ٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦ .

ونقف موقفا مشتركا لمواجهة مؤامرات الاستعمار « (١) ، وركزت « الجمهورية » على أن « ما يخيف إسرائيل هو أن يتوجه العرب نحو بناء الوحدة ... » (٢) ، ووصفت مجلة « روز اليوسف » قرار البرلمان السوري بأنه « تعبير عن إرادة الشعب المصري » وأضافت أنه « ليس معجزة إذا ما تحقق الاتحاد بأسرع مما تتصور جميع الشعوب العربية » (٣) .

بعد ذلك بفترة وجيزة في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ ، كتب خالد محي الدين (٤) في جريدة « المساء » مقالا بعنوان « أكرم الحوراني والوحدة العربية » حاول فيه أن يربط بين خبرين هامين : ذهاب الجيش المصري إلى اللاذقية في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) للاشتراك في صد أي عدوان على سوريا ، وانتخاب أكرم الحوراني رئيسا للمجلس النيابي محل الدكتور ناظم المقدسي ، وأن يستنتج أخيرا أن « هذين الخبرين يؤكدان على أن الوحدة العربية بين سوريا ومصر تسير سيرا حسنا لكي تأخذ شكلها النهائي . وأن الخطوات العملية ستحدد من الآن فصاعدا العلاقات المصرية السورية » .

اذن من الخطأ القول أن مصر الناصرية لم تكن قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة متجهة نحو الاتحاد مع سوريا . فمنذ ١٩٥٦ والسياسة المصرية تمهد الاجواء ، ونهى الرأي العام في مصر ، لقبول مثل هذه الخطوة . وإذا كان عبد الناصر قد أبدى بعض التريث في محادثاته مع الزعماء السوريين ، فلأنه كان يرغب في أن يأتي هذا الاتحاد مطابقا لمفهومه العملي للسلطة . وهو من هذه الناحية لم يكن يرتاح لشيئين : تعدد الأحزاب السياسية ، وتدخل الضباط الشباب في الشؤون العامة . ما كان يريده عبد الناصر فعلا هو أن تطلق يده كليا في سوريا ، وألا كيف نفسر محاولاته لوضع العراقيل أمام الاتحاد الفوري في البداية ثم سعيه فيما بعد إلى تجاوز هذا الاتحاد وتحقيق الاندماج الكامل بين البلدين ؟

حول هذه النقطة أكد عفيف البزري (٥) أن المخابرات المصرية ، قبل قيام الاتحاد بفترة طويلة ، كانت تجمع معلومات تفصيلية عن الوضع السياسي في سوريا بأحزابه وفئاته وقياداته المختلفة . وكانت تعرف طبيعة التناقضات والعلاقات بين الأحزاب والتجمعات السياسية ، وكان لها عناصر بين هذه الأحزاب والتجمعات . كما أن السفارة المصرية في سوريا كانت لا تكفي بمهامها الرسمية ، بل تتعداها للتدخل في كل شيء . « ولم يكن محمود رياض مثلا سفيرا « عاديا » في دمشق ... وفي أغلب الأحيان ، كان يتدخل في الشؤون السياسية الداخلية ، وجميع الاوساط السياسية السورية كانت تقبل ذلك عن طيبة خاطر ... » . وأكد عفيف البزري أيضا أن

- (١) أنظر ، جريدة « الشعب » القاهرة ، ١٢ تموز (يوليو) ١٩٥٦ .
- (٢) أنظر ، جريدة « الجمهورية » القاهرة ، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٦ .
- (٣) أنظر « روز اليوسف » ، ٩ تموز (يوليو) ١٩٥٦ .
- (٤) عضو سابق في مجلس قيادة الثورة ، يساري الاتجاه ، كان مقربا في ذلك الوقت من عبد الناصر
- (٥) رئيس الأركان العامة للجيش السوري قبيل وأثناء المباحثات السورية المصرية حول الاتحاد ، وأحد الضباط المتحمسين للوحدة الذين لعبوا دورا مهما في إنجازها .

عبد الناصر كان يعلم قبلنا أن الاتحاد سيتم، وأنه كان يدفع الحكومة السورية الى أن تطلبه منه، وهو المدرك جيدا لاهمية مطلب الوحدة العربية عند السوريين ... (١) .

أما فيما يتعلق بالخطر الشيوعي على سوريا ومسألة تداركه عن طريق الاتحاد مع مصر ، فإنه من قبيل التصور الخيالي . فالحزب الشيوعي السوري لم يدخل في خطه السياسي أبدا مسألة الاستيلاء على السلطة (٢) ، كما أنه لم يكن يملك قط الوسائل « الموضوعية » التي تمكنه من ذلك . وهو لم يتوصل الى أن يكون قوة سياسية فاعلة، وانشصر نفوذه في بعض احياء المدن ، خصوصا في حي الاكراد بدمشق ، وفي بعض اوساط المثقفين وفوي المهن الحرة . وكان محور خطه السياسي يدور حول اقامة تحالفات مع قسم من البرجوازية « الوطنية » لدفعها الى اقامة علاقات طيبة مع المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي .

صحيح أن سمعة الاتحاد السوفياتي بدأت تتحسن في المنطقة منذ ١٩٥٥ ، ولكن ذلك لا يعني اطلاقا أن سوريا أصبحت « شيوعية » . ومن المحتمل أن يكون القلق قد ساور بعض الاوساط السياسية التقليدية في سوريا نتيجة لتحول النظام نحو « اليسار »، وانفتاحه على المعسكر الاشتراكي . ففضلت هذه الاوساط اختيار أهون الشرين وهو الاتحاد مع مصر الناصرية .

والحقيقة أن التحول اليساري في السياسة السورية لم يكن مرده الحزب الشيوعي السوري ، بل كان يرجع بالدرجة الاولى الى عاملين أساسيين : أولا الى ردة الفعل ضد الهجوم المحموم الذي كان يبذله المعسكر الغربي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية ، لربط سوريا بالاحلاف العسكرية ، ثم الى تبني سياسة « الحياد الايجابي » بين المعسكرين من قبل الاوساط القومية والتقدمية ، وفي طليعتها البعث .

وعلى أي حال ، فقد تصدى قادة البعث أنفسهم لتفنيد هذا الزعم . فبين صلاح البيطار أن الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا لم تكن وليدة مناسبات طارئة ، أو درءا لخطر شيوعي مزعوم ، إنما هي « تحقيق لحلم ظل يخامر ضمير الامة العربية خلال مئات السنين ، وناضل العرب من أجل تحقيقه ، وبذلوا في سبيل ذلك دماءهم اثناء تحكم الامبراطورية العثمانية والاستعمار الاجنبي ببلادهم » (٣) . كما أن القيادة القومية اكدت ، في معرض ردها على الافتراءات التي وجهت ضدها ، خصوصا من هيكمل ، أن الحزب ومن ورائه الشعب السوري لم يكن « مدفوعا نحو الاتحاد مع مصر بأي سبب سلبي أو خوف أو خطر خارجي أو داخلي موهوم ... ان عقيدة البعث وأيمانها بالوحدة العربية كانا منطلق هذه التجربة » (٤) .

أما اكرم الحوراني ، الذي كان يعتبر في ذلك الوقت « الرجل القوي » في سوريا، فقد وصف ما أشيع عن مؤامرة شيوعية على سوريا في نهاية ١٩٥٧ ، بأنه « اكذوبة

(١) عفيف البزري ، « الناصرية في جملة الاستعمار الجديد » ، ص ٢١٥ - ٢١٧ .

(٢) أنظر ،

Maxime Rodinson, *Marxisme et Monde Musulman*, Paris, Seuil, 1972,

pp. 412-449.

(٣) صلاح البيطار ، « السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق » ، نفس المرجع ، ص ١٢٩ وما بعدها

(٤) القيادة القومية ، « حول تجربة الوحدة » ، شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، ص ١١ - ١٢ .

كبرى « . وبين الحوراني ان الشيوعيين لم يكونوا « القوة الضاربة » في الحركة الوطنية ، وان الدعاية الغربية هي التي نسجت هذا الوهم ، لتشويه موقف سوريا التقدمي امام الراي العام العالمي ، ولاشاعة الاضطراب والفوضى في سوريا والمنطقة ، وضرب العلاقة القائمة بين البعث والحزب الشيوعي السوري . وانتهى الحوراني الى القول ان الشيوعيين — للاسف — وقعوا في فخ هذه الدعاية ، وتصرفوا بشكل يوحى بانهم « كانوا موضوعيا يلعبون لعبة الاميركان في هذه القضية » (١) .

ومن ناحية ثانية ، لم تأخذ اية شخصية سورية — حسب ما نعلم — برواية « المؤامرة الشيوعية » . فالعقيد عبد الحميد السراج مثلا هاجم الحزب الشيوعي السوري بعنف في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، واتهمه بأنه « انجرف في البداية مع تيار القومية العربية ، مفضلا الاتحاد ، ولكنه كان مرغما على ذلك » (٢) . الا انه ، وهو العليم بباطن الامور بحكم منصبه كرئيس للشعبة الثانية في الجيش ، لم يتهم الحزب الشيوعي ولا اللواء عفيف البزري بتحويل سوريا الى دولة شيوعية ، على الرغم من الخلاف الذي كان قائما آنذاك بين الشيوعيين والناصرين . وكل ما نعلمه هو ان « البرجوازية الكبيرة » وكبار الملاكين في سوريا كانوا ينظرون بعين القلق والغيظ لازدياد نفوذ حزب البعث في الدولة والجيش .

وفي مقابلة (ليست معدة للنشر) اجراها غسان شرارة مع معروف الدواليبي في ربيع ١٩٥٧ ، اجاب هذا الاخير عن سؤال يتعلق بالتهديد الشيوعي لسوريا قائلا : « لا ! الخطر الحقيقي لا يكمن هنا ، بل في ان هؤلاء « الاطفال » من العسكريين هم الذين يحكمون حاليا سوريا ، وعلى راسهم اكرم الحوراني . انهم يسكرون بالبلاد حتما الى الخراب ... » (٣) .

وحتى تكتمل لدينا الصورة ، من المفيد ان نتعرض لما تحدث عنه هيكل بشيء من السخرية ، اي الى ملابسات تكوين الوفد العسكري الذي طار الى القاهرة لمقابلة عبد الناصر في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ . ولتوضيح ذلك ينبغي ان نعود بالذاكرة الى الوراء ، الى الخمسينات وما قبلها بقليل ، ونستعيد صور الضغوط التي كان يمارسها الغرب على سوريا لادخالها في الاحلاف العسكرية ، او في ظل التاج الهاشمي ايام نوري السعيد .

في تلك الفترة اشتد اوار « الحرب الباردة » بين المعسكر الغربي والمعسكر الاشتراكي . ولتطويق هذا الاخير ، اندفعت الولايات المتحدة وبريطانيا في سياسة ترمي الى ادخال البلاد العربية في مشروعات الدفاع المشترك العسكرية وشبه العسكرية . واخذت هذه المشروعات تتوالى على المنطقة ابتداء من « برنامج ترومان » للمساعدة الاقتصادية (النقطة الرابعة ١٩٤٩) ، وانتهاء « بمشروع ايزنهاور » عام ١٩٥٧ ، مروراً بمشاريع اخرى ابرزها « مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط » في عام ١٩٥٠ والذي كان يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، و « حلف بغداد » في اوائل ١٩٥٥ .

(١) مقابلة اجريت معه في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ في بيروت .

(٢) « الاهرام » ، ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ .

(٣) لم يكن الدواليبي على علم بأن غسان شرارة عضو في حزب البعث .

لقد كانت هذه السياسة تستهدف جر العرب الى صراع لا ناقة لهم فيه ولا جمل، وكان من نتائجها نمو النضال المعادي للاستعمار في المنطقة ، وتوجه السياسة الخارجية لكل من سوريا ومصر نحو البلدان الاشتراكية . ومما لا شك فيه ان حزب البعث في سوريا ، بما له من نفوذ ضمن الضباط الشباب في الجيش ، كان عاملا من العوامل الاساسية التي حالت دون دخول سوريا في المشاريع الغربية الاستعمارية . وقد برز خطر هذه المشاريع بوضوح عندما اغتيل العقيد البعثي عدنان المالكي (١) في نيسان (ابريل) ١٩٥٥ ، على ايدي القوميين السوريين ، بتحريض من نوري السعيد والحكم الهاشمي في العراق . وقد ادى ذلك الى تصفية حزب سعادة في سوريا ، وازدياد نفوذ البعث في الجيش وسائر مؤسسات الدولة .

وبكثير من التبسيط ، يمكننا ان نصنف القوى ضمن الجيش على النحو التالي :

— مجموعة ضباط دمشق : وهي تتكون من كبار الضباط من « الارستقراطية » الشامية والعائلات العريقة (حسان العابد ، سهيل العشي ، محمد قباني ، عبدالرحمن مردم ، الخ) .

— مجموعة الشيشكلي : اي جماعة المؤيدين السابقين للشيشكلي (أمين نافوري، طعمة العودة الله ، احمد عبد الكريم ، احمد هنداي) .

— واخيرا مجموعة البعثيين ، ويحسب ضمنها عبد الحميد السراج (٢) وعدد من الضباط القوميين الوجدويين (عبد الغني قنوت ، مصطفى حمدون ، أمين الحافظ ، بشير صادق ، عدنان حمدون الخ) .

كنا قد لاحظنا ان اللقاء السياسي بين البعث وعبد الناصر حدث ابتداء من ١٩٥٦، وتكرس رسميا في ٢٠ نيسان (ابريل) ، بعد ان اطلقت حركة البعث شعار الاتحاد بين سوريا ومصر . ومنذ هذا التاريخ تركز نضال البعث على قضايا الاستقلال الوطني ومحاربة الاحلاف الغربية ودعم نظام عبد الناصر ، لا في سوريا فقط ، بل في سائر الاقطار العربية ايضا .

ضمن هذه الظروف ازدادت التدخلات والضغطات الخارجية على سوريا، وتعاثت عليها الانقلابات العسكرية بالتواطؤ مع التكتلات السياسية التقليدية المرتبطة بشكل او باخر مع الاسرة الهاشمية الحاكمة في العراق .

في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ اكتشفت مؤامرة كان وراءها حلف بغداد ،

(١) كان المالكي يحظى بشعبية بين زملائه الضباط . وعندما نقول عن اي ضابط انه بعثي فان ذلك يجب ان يؤخذ بالمعنى العام لانه لم يكن في الجيش « تنظيم سياسي » بمعنى الكلمة . وتجدر الاشارة الى ان الاتجاه القومي الوجدوي هو الذي كان طاغيا في الجيش ، ولم يرد ذكر لوجود اي ضابط شيوعي فيه ، حسب ما نعلم .

(٢) رئيس الشعبة الثانية ، لم ينتسب الى الحزب ، كان مقربا من اكرم الموراني . هذا الاخير صرح لنا بأن السراج « مشى تماما معنا لغاية ١٩٥٨ » .

واشترك فيها الحزب القومي السوري ، وقسم من حزب الشعب ، وحركة التحرير العربي (جماعة الشيشكلي) ، والجبهة الدستورية ، والكتلة الوطنية . وكان الهدف من هذه المؤامرة اغتيال عدد من الزعماء السوريين (١) ، وقلب نظام الحكم « الوطني والقمي » ، في الفترة التي يتفد فيها العدوان الثلاثي على مصر .

بعد ذلك بأقل من سنة (آب (اغسطس) ١٩٥٧) بدأت المخابرات الاميركية ، وخصوصا الملحق العسكري الاميركي بدمشق « هوارد ستون » ، تنفذ مخططاتها التآمرية علنا ، وبالتواطؤ مع بعض السياسيين والعسكريين السوريين . وكان أديب الشيشكلي قد تسلل الى سوريا عن طريق لبنان ، وأقام في السفارة الاميركية لتنفيذ هذه المخططات (٢) التي كانت تستهدف أيضا اغتيال الزعماء السياسيين المناوئين للبدا ايزنهاور « وتنظيم حركة تمرد ضمن الجيش (٣) . الا أن المؤامرة خفقت في يدها ، وأجبر رئيس الاركان توفيق نظام الدين على الاستقالة ، وحل محله على رأس الجيش اللواء عفيف البزري .

قبل ذلك كان « تمرد قطنا » (على مقربة من دمشق) بقيادة الضباط البعثيين وما تركه من آثار سياسية وعسكرية مباشرة غيرت ميزان القوى لمصلحة البعث . ففي أواخر ١٩٥٦ وأوائل ١٩٥٧ ، واثناء محاكمة العناصر المتآمرة من حزب الشعب ، اشتد الصراع داخل الجيش بين مجموعة الضباط البعثيين والقيادات التقليدية الرجعية . وعبر هذا الصراع تمكن البعثيون من تثبيت وتقوية قواعدهم في الجيش .

وفي آذار (مارس) ١٩٥٧ تفاقمت الازمة ، وانفجرت على اثر انكشاف مخطط لاجراء تغييرات في الجيش ، تم الاتفاق عليها سرا بين قائد الجيش اللواء نظام الدين ورئيس الجمهورية . وكانت هذه التغييرات تقضي بإبعاد الضباط القوميين عن مواقع القيادة بدءا برئيس الشعبة الثانية عبد الحميد السراج الذي عين ملحقا عسكريا في القاهرة . رفض البعثيون الرضوخ لهذا المخطط وأعلنوا التمرد في ١٧ آذار (مارس) من نكة قطنا ، وتحركوا بقيادة عبد الغني قنوت والاخوين مصطفى وعدنان حمدون . وتحركت معهم ثكنات أخرى . واشتروطوا لالقاء السلاح الفناء الاجراءات المتخذة ، واستقالة رئيس الاركان . وخوفا من اندلاع حرب أهلية ، وبعد تدخل من عبد الناصر شخصيا « جمدت » الاوامر ، وأبقى السراج في منصبه .

وهكذا بعد سلسلة من التصفيات في صفوف كبار الضباط ، الذين اشتركوا بشكل

(١) أكرم الحوراني ، عبد الحميد السراج ، الرئيس شكري القوتلي ، خالد بكداش ، مصطفى حمدون ، عبد الغني قنوت الخ ٠٠٠ اتهم في هذه المؤامرة سبع وأربعون شخصا أبرزهم : أديب الشيشكلي ، ومنير العجلاني ، وفيضي وعدنان الاتاسي ، وميخائيل ليان ، وحسن الاطرش ، ومحمد صفا وغسان جديد وحسين التحكيم وصلاح الشيشكلي ٠٠٠ الخ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الاتصالات التي أجراها الشيشكلي مع كبار الضباط في الجيش ، انظر كتاب أحمد عبد الكريم « أضواء على تجربة الوحدة » ، دمشق ، أطلس ، ١٩٦٢ ، ص ٦٧ وما بعدها .

(٣) اتهم في هذه المؤامرة أديب الشيشكلي ، وابراهيم الحسيني الذي كان ملحقا عسكريا لسوريا بروما ، واثنا عشرة ضابط ، وكذلك الشريف ناصر خال الحسين ملك الاردن ، وبعض موظفي السفارة الاميركية .

مباشر أو غير مباشر في المؤامرات المتعاقبة ، أصبح الضباط الوجدويون الشباب ، وفي مقدمتهم البعثيون ، « أسياذ الموقف » في الجيش . ومما كان يزيد من قوة هؤلاء الآخرين على خصومهم المدنيين والعسكريين ، اعتماد البعث على حركة جماهيرية واسعة ، والدعم الناصري لسياساتهم الوجدوية ، وشخصية أكرم الحوراني النافذة في الجيش والبرلمان (١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن انكشاف المؤامرة الاميركية في صيف ١٩٥٧ قد أدى الى تغييرات في المناصب القيادية ضمن الجيش ، وبالإضافة الى البزري الذي وضع على رأس الجيش ، عين العقدا : أمين النافوري مساعدا لرئيس الأركان ، وأحمد عبد الكريم رئيسا للمكتب الثالث ، وعبد الحميد السراج رئيسا للمكتب الثاني ، ومصطفى حمدون رئيسا للمكتب الأول . وفي أثناء ذلك تكون مجلس قيادي للمرة الأولى في الجيش ، ينطق باسم القوات المسلحة ، ويصون وحدتها ، ويدعم السياسة التقدمية للنظام والأحزاب السياسية الوجدوية ، ويحبط التدخلات الخارجية ، ويسمى لاقامة الاتحاد بين مصر وسوريا (٢) .

في تلك الفترة كان احتمال التدخل العسكري الخارجي وإردا عن طريق حلب بغداد ، خاصة وأن تركيا حشدت جيوشها منذ الربيع على الحدود السورية الشمالية . فتكونت المقاومة الشعبية ، وكثر تردد السياسيين على القاهرة طيلة ١٩٥٧ . وكان هؤلاء يشكون لعبد الناصر تزايد سيطرة الجيش على الشؤون السياسية ، وربما كانوا يشكون له أيضا من « الخطر » المتمثل في نظرهم بتزايد نفوذ الحزب الشيوعي السوري .

في تلك الفترة كان الوقوف من الوحدة موقفا عدائيا يعتبر من أخطر التهم التي يمكن أن يوصم بها شخص أو جماعة . وكانت قد سرت اشاعات بأن جماعة الشيشكلي في المجلس القيادي العسكري لا يؤيدون قيام اتحاد بين مصر وسوريا ، وقيل عن عبد الناصر أنه لا يقبل الوحدة إلا إذا اطلع مسبقا على وجهات نظر العسكريين السوريين ، وأنه يملك معلومات عن وجود معارضين للوحدة ضمن المجلس القيادي ، وفي نية هؤلاء القيام بانقلاب عسكري وإقامة نظام ديكتاتوري . ولهذا السبب فإنه لا يستطيع اعطاء موافقته المبدئية على الاتحاد بين البلدين إذا لم يبد المجلس القيادي رايه الصريح حول هذا الموضوع (٣) .

أزاء هذا الوضع كان لا بد « للمجلس القيادي » من نفي هذه الاشاعات نفيا

(١) كذلك فإن عبد الناصر كان في توجهه الوجدوي يركز على عناصر ثلاثة : نفوذه الشخصي ومؤازرة البعث له ، وتأييد الضباط البعثيين والقوميين لقيادته . وعندما فقد العنصرين الآخرين ، انحسرت سلطته عن سوريا .
ومن جهة ثانية فإن الامانة العلمية تقضي باعطاء ما لأكرم الحوراني من حق ، وتقييم دوره تقييما موضوعيا في الفترة الممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ ، خاصة وأن الاتجاه العام في العالم العربي يميل منذ ما يقرب من عشرين سنة ، الى اغفال اسم الحوراني ودوره الفعال في تلك الحقبة .

(٢) يتكون هذا المجلس ، بالإضافة الى المسؤولين الذين سبق ذكرهم ، من : عبد الغني قنوت ، أمين الحافظ ، أكرم ديري ، طعمة العودة الله ، أحمد هنداي ، جمال الصوفي وسواهم .

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر كتاب أحمد عبد الكريم الذي سبقت الإشارة اليه ، ص ٨٩ وما بعدها .

قاطعا ، و اعلان موقفه بوضوح من مشروع الاتحاد « كي يطمئن عبد الناصر الى ان الجيش السوري ، ومعهم الاحزاب السياسية ، والمجلس النيابي ، والحكومة والشعب ، كان يدعم الوحدة » (١) . وصدر البيان في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ في اعقاب اجتماع مستعجل للضباط ، اعضاء المجلس ، وتضمن موقفا صريحا من الوحدة التي ينبغي ان تكون كاملة ، وفورية ، وفي جميع المجالات (٢) . واكد البيان ايضا على ان الاركان العامة على اهبة الاستعداد لتحمل مسؤولياتها الدفاعية ، وتنفيذ الاوامر والتوجيهات الصادرة اليها من « القيادة الموحدة » مهما كانت النتائج (٣) .

لهذا السبب طار وفد من الضباط الى القاهرة (ضم البزري (!) والسراج ، وحمدون ، وعودة الله ، وهنداوي ، وديري ، وقنوت ، وغيرهم) ، بعد اجراء اتصال مع الملحق العسكري المصري في دمشق ، عبد المحسن ابو النور ، وليس دون سابق انذار كما يزعم هيكل ، وذلك لدحض الاشاعات ، وتصحيح « المعلومات » التي يملكها عبد الناصر عنهم .

★ ★ ★

ومهما يكن من امر ، فان الجو الشعبي العام ، الذي كان سائدا قبيل قيام الاتحاد بين البلدين ، يعجز عنه أي وصف . وقد تحدث « مكسيم رودنسون » عن تلك المرحلة قائلا : « كان هنالك جيشان وفوران على جميع الاصعدة ، وكان هنالك نشاط فكري (...) يذكر بالفترات الثورية الكبرى ، بالفترات التي ترى فيها الجماهير الواسعة ، ان تطلعاتها التي طالما اغفلت ، اكتسبت شرعيتها دفعة واحدة ، بفعل زعماء جدد ، حملوا بواسطتها او من دونها الى السلطة ، فاندفعت وراءهم ، ودفعتهم معها في آن واحد » (٤) .

ان تشبع عرب المشرق بالفكرة الوحدوية ، خصوصا في سوريا ، كان قويا وعميقا ، وكان الاندفاع العاطفي نحو الوحدة في الازمات القومية الكبرى يعكس واقعا « موضوعيا » ، لا يجوز اغفاله في أي تحليل سياسي للحركة القومية العربية . ومن هذه الناحية يعتبر ما قام به البعث من تعبئة المثقفين وجماهير الشعب باتجاه الوحدة ابرا في غاية الاهمية ، وبالتالي فانه يعتبر في سوريا صانع الجمهورية العربية المتحدة .

ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، واثناء زيارة الوفد البرلماني المصري لدمشق ، حرك البعث الجماهير في جميع انحاء سوريا ، وسارت تظاهرات ضخمة تطالب بالاتحاد مع مصر . وقد وصف العقيد احمد عبد الكريم دور الحزب في تلك المرحلة قائلا : « كان الحماس يزداد يوما بعد يوم ، الى ان تبلور بشعارات محددة اطلقتها حزب البعث العربي الاشتراكي ، ورددها الجميع من بعده ، في المدن والريف ، ضمن الجامعة

(١) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) بعد صدور هذا البيان ، أشار عبد الناصر الى أن تحقيق الاتحاد يتطلب خمس سنوات من التحضير الاقتصادي والسياسي والثقافي الخ . وقع هذا البيان جميع اعضاء المجلس القيادي وأرسلت نسخ منه الى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ، والى الحكومة السورية ، والى الرئيس عبد الناصر .

(٣) تشكلت هذه القيادة استنادا الى الاتفاق العسكري الذي عقد بين البلدين في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ .

(٤) أنظر ، M. Rodinson, *Marxisme et Monde Musulman*, op. cit., p. 426.

وفي المدارس . ثم اشار الى ما بذله الحزب من نشاط واسع في سبيل الوحدة ، حتى بات لا يجرؤ احد على مناوئتها خوفا من أن يتهم بالخيانة (١) .

خلال عام ١٩٥٧ وصل التوتر في المنطقة الى الاوج بتهديد سوريا والتآمر عليها ، وكان من نتائج الازمات والانتقالات عزل القوى اليمينية عن المسرح السياسي . ولكن هذه القوى وان كانت مجبرة على انتهاج السياسة التي غرضها ابعثيون ، الا انها كانت تتحين الفرص لتقوم بهجوم مضاد على القوى التقدمية . غير أن البعث بعلاقاته الوثيقة مع الضباط الشباب ، ويقواعده الشعبية ، تمكن تدريجيا من الاشراف على السلطة . وكما كتب أحمد عبد الكريم (٢) ، كان الدعم الشعبي للحكومة الائتلافية (١٩٥٦ — ١٩٥٧) مقتصرًا على فئة سياسية واحدة هي حزب البعث . وكان هنالك فارق كبير بين المشاركة البعثية العددية في السلطة والنفوذ الشعبي الذي يتمتع به الحزب ، حتى أنه يمكن القول ان تقرير القضايا السياسية الأساسية كان بيد البعث والقادة العسكريين منذ أكثر من عشر سنوات (١٩٤٨ — ١٩٥٨) .

ومن ناحية ثانية ، علينا أن نقر بأنه على الرغم من تغير ميزان القوى لصالح حزب البعث ، إلا أن التركيب الاقتصادي والاجتماعي لم يتغير لصالح القوى الشعبية . فالاحزاب التقليدية لم تفقد سيطرتها الاقتصادية ، ونفوذها السياسي في الاوساط المحافظة ، والجماعات الدينية ، وهي ان سايرت التيار الوحدوي فبلغاية في نفس يعقوب ، وللمحافظة على ما تبقى من نفوذها ومصالحها .

ان التناقض الرئيسي لم يكن بين الشيوعيين واحزاب اليمين ، بل بين التيار الوحدوي الشعبي بقيادة البعث وبين القوى السياسية التقليدية . ولا يصح القول بان انجاز الاتحاد بين مصر وسوريا كان بفضل « البورجوازية » السورية ، لان ذلك يتنافى مع التحليل الدقيق للوضع السياسي آنذاك .

هذا من ناحية سوريا ، أما من ناحية مصر ، فبان للنظرة الى الاتحاد كانت مغايرة لما هي عليه في المشرق العربي . وأول ما ينبغي أن نلفت اليه الانتباه هو ان الشعب المصري لم يضغط بشكل حاسم باتجاه الوحدة أو الاتحاد . ولكن ذلك لا يعني أنه كان غير مهال بما يحدث . واذا كان لم يغبر عن مشاعره الوحدوية بالطريقة ذاتها التي عبر بها الشعب السوري عن مشاعره ، فلأن النظام العسكري في مصر لم يتح له الفرصة ولا الامكانية . هذا مع العلم ان تيارا وحدويا جديدا كان قد بدأ في مصر الناصرية منذ ١٩٥٢ ، ولكنه بقي ضعيفا اذا ما قيس بالتيار الوطني المصري الغالب أو بالقومية المصرية . هذه القومية السلفية ، أو القرغونية ، أو الاسلامية ، أو حتى « المتمركسة » كانت تبدو بوضوح ، بطريقة أو بأخرى ، خصوصا عند المثقفين والتكنوقراطيين والموظفين ، في تعاملهم مع زملائهم في الاقطار العربية الاخرى . وكان هؤلاء اذا ما تحدثوا عن « الغروية » تحدثوا عنها كقوميين مصريين اولاء . حول هذه النقطة ، كتب انور عبد الملك : « انطلاقا من التاريخ والاجتماع تتحدد مصر اساسا بانتمائها القومي المصري . وانطلاقا من انتمائها الثقافي والسياسي تشكل مصر — مع

(١) أنظر أحمد عبد الكريم ، نفس المرجع ، ص ٨٢ — ٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

الصين - العنصر المركزي للشرق الزاخر بالنهضة والثورة ... على مصر ، قلب العالم العربي ، أن تحدد رؤيا مصرية ومجرى مصرية لعملها العربي . وليس العكس « (١) . وبعبارة أخرى ، المطلوب هو « تمصير العربية » . وهنا كان يكمن سر الهيمنة المصرية عند قيام الجمهورية العربية المتحدة . فمن جهة كانت هناك « رؤيا مصرية أساسا » لتيار العربية الوحدوي ، ومن جهة أخرى ، كانت هناك « رؤيا عربية » للنحرك السوري . والاتحاد مع سوريا كان في نظر القادة العسكريين المصريين هدفا استراتيجيا ظهرت اهميته ابان العدوان الثلاثي على مصر ، وكان في نظر « البورجوازية الوطنية » المصرية سوقا جديدة ضرورية لتصريف المنتجات المصرية .

اذن مع شيء من التبسيط ، بإمكاننا القول ان اتحاد سوريا ومصر كان نتيجة للقاء تيارين على هدف واحد : هو الاتحاد ، ولكن من منطلقين مختلفين : في سوريا كان المنطلق هو استعادة الهوية القومية العربية ، وفي مصر كان ضربا من الحسابات السياسية الواقعية ، المعلنة وغير المعلنة .

حزب البعث في ظل الجمهورية العربية المتحدة

في اول شباط (فبراير) ١٩٥٨ ، وقعت في القاهرة اتفاقية الاتحاد بين سوريا ومصر في جو من الحماس العام . وفي الخامس من الشهر نفسه أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة . وحدد يوم ٢١ شباط (فبراير) لاجراء الاستفتاء الشعبي على الاتحاد في الاقليمين وانتخاب رئيس للجمهورية . وفي الخامس من آذار (مارس) أعلن الدستور المؤقت ، وتكون بمقتضاه مجلسان تنفيذيان ، أحدهما لمصر والآخر لسوريا ، وحكومة مركزية مقرها القاهرة عاصمة الجمهورية الجديدة (٢) ، وفي ١٥ آذار (مارس) من السنة نفسها صدر مرسوم رئاسي يقضي بحل جميع الاحزاب والتشكيلات السياسية في الاقليم السوري .

ابتداء من مطلع شباط (فبراير) حل حزب البعث نفسه كسائر الاحزاب باستثناء الحزب الشيوعي ، ولم يرجع في ذلك الى اجهزته وقواعده ، أو يصدر قرار الحل عن اجتماع للقيادة القومية (٣) . وكان جو التأييد هو السائد ضمن الحزب عموما في تلك الفترة ، حتى أن الامين العام القى كلمة قصيرة في الاجتماع الموسع للقيادة القطرية في

(١) جريدة « الموند » (الفرنسية) ، ٨ نيسان (أبريل) ١٩٧١ .

(٢) تولى أكرم الحوراني منصب نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل ، وحتى ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ كان ممثلا للحكومة المركزية لدى المجلس التنفيذي في الاقليم الشمالي . وتولى صلاح البيطار منصب الدولة للشؤون العربية ، ثم أصبح وزيرا للثقافة والارشاد القومي بعد التعديل الوزاري الذي أجري في ٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٨ . وتكون المجلس التنفيذي في سوريا من أربعة عشرة عضوا بينهم أربعة وزراء بعثيين هم : خليل الكلاس للاقتصاد ، ومصطفى حمدون للاصلاح الزراعي ، وعبد القني قنوت للشؤون الاجتماعية والعمل ، ورياض المالكي للثقافة والارشاد .

(٣) يبدو أن لجنة خاصة قد تكونت لتبرير الحل نظريا وسياسيا ، ولكنها لم تجد المبرر الكافي لقرار الحل (جمال الاتاسي ، عبد الكريم زهور ، جلال فاروق الشريف) . غير أن قادة الحزب اكتفوا ببيان أعلنوا فيه أن قرار حل الحزب ضمن الجمهورية العربية المتحدة أتخذ « للتكيف مع الوضع الجديد » (انظر ناجي علوش ، « الثورة والجماهير » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٩) .

سوريا اشار فيها الى ضرورة الانسجام مع النظام السياسي الجديد للدولة الموحدة ،
وتبني صيغة « الاتحاد القومي » ، والعمل بشكل جديد من خلال هذه الصيغة . كما
اعرب عن تفاؤله بهذه الخطوة ، وعدم تأسفه للاقدام عليها (١) . غير أن السؤال الذي
يطرح هنا هو : كيف كان قادة البعث يتصورون دور حزبهم ضمن الجمهورية الجديدة ،
وبانذات في اقليمها الشمالي ؟

الواقع ان الحزب في سوريا كان يفتقر « لاستراتيجية » محددة ، او لبرنامج
سياسي متفق عليه لمواجهة المرحلة الجديدة ، وكل ما كان يعنيه هو الوصول الى
الوحدة . ولكن املا كبيرا كان يحده ويوحى اليه بدور منتظر في الجمهورية العتيدة .
ومن كان اولى منه بهذا الدور ؟ ألم يكن القوة السياسية الوحيدة المنظمة في سوريا ،
والتي خاضت المعارك ، وقادت التيار الوحدوي ؟ وهل بالامكان حماية الوحدة بدونها ؟

وهكذا خلط البعثيون بين تمنياتهم والوقائع ، واخذوا يتصرفون على هذا
الاساس . ففي احدى نشراتهم الداخلية الصادرة في فترة تأسيس الاتحاد بين القطرين
كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير) ١٩٥٨ اعتبرت القيادة القومية ان حل الحزب
مطابق « للمصلحة العربية العليا » ، وطالبت بالاندماج الكامل بين سوريا ومصر في
ظل « نظام رئاسي ديمقراطي » ، و « سلطة مركزية قوية ، تمسك بها يد من حديد » ،
وبعبد الناصر قائدا وحيدا . وقبلت بحل الاحزاب والحركات السياسية « لان الراي
العام لم يكن قد وصل بعد الى مستوى من الوعي يسمح له بالحياة في نظام الاحزاب
السياسية ... » ، وارتضت بالاتحاد القومي كإطار وحيد للتحرك وأنقيادة سواء في
سوريا او في مصر . اكثر من ذلك امّلت القيادة القومية نفسها بمساعدات معنوية ومادية
تأتي لفروع الحزب في الاقطار العربية من سلطة الوحدة (٢) .

اذن يبدو بوضوح ان البعثيين كانوا ينظرون الى الجمهورية العربية المتحدة
كانجاز كافحوا من أجله طويلا ، ولهم الحق في ان يكونوا أول المستفيدين منه لتوحيد
الاقطار الاخرى . وكانوا يتوقعون ان يقدم لهم نظام عبد الناصر « القوة المادية »
اللازمة التي تضاف الى قوتهم الايديولوجية والتنظيمية . ولكن عبد الناصر باتجاهه العملي ،
كان حذرا من الايديولوجيات والاحزاب السياسية ، وكان لا يرى الاشياء بهذا المنظار
المثالي ، ولم يكن عنده أدنى استعداد للتخلي عن مفهومه للسلطة واساليبه في العمل
السياسي لاية جهة كانت ، ومهما طلبت له وزمرت . يضاف الى ذلك ان زعماء البعث
لم يقتصروا في تنظيم حزبهم وتحديد خطه السياسي فقط ، بل كان كل واحد منهم يسمى
لانتهاج خط سياسي بمفرده ، فون تنسيق حقيقي مع الآخرين .

ولكن السؤال الذي كان قادة البعث يعجزون عن الاجابة عنه هو : هل
كان في نية عبد الناصر ترك الآخرين يقاسمونه السلطة بأي شكل من الاشكال ؟

على أي حال ، لقد كان هذا الجو هو السائد داخل حزب البعث اثناء

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) أنظر « الجمهورية العربية المتحدة وماذا يعني حل الاحزاب بالنسبة لنا » ، القيادة القومية ،
نشرة داخلية ، كانون الثاني شباط (يناير - فبراير) ١٩٥٨ .

قيام الجمهورية العربية المتحدة . أما ما أورده الحزب من توسيع نشاطه وقاعدته الشعبية ضمن « الاتحاد القومي » حسب وعد من الرئيس عبد الناصر (١)، فإنه يصعب علينا نفيه أو اثباته . ولعلنا أميل الى الاعتقاد بأن عبد الناصر ترك بعض الأمور عائمة بحيث يفسرها كل على هواه ، ودون أن تلزمه بشيء .

ضمن هذه الظروف أخذ الوضع العام للجمهورية العربية المتحدة ، وخصوصاً للأقليم الشمالي ، مساراً لم يكن يتوقعه أبداً الوجوديون والتقدميون السوريون . ولم تخض أشهر معدودات ، حتى بدأت المصاعب والخلافات ، تظهر من كل الجهات . وكان أولها الاختلاف على رئاسة المجلس التنفيذي السوري بين قادة البعث وزعماء الحزب الوطني ، وبالتحديد بين أكرم الحوراني وصبري العسلي . وكان عبد الناصر على ما يبدو حذراً من الأول ولا يثق أبداً بالثاني ، وكاد يحسم هذا الخلاف بتعيين عبد اللطيف البغدادي أو عبد الحكيم عامر في هذا المنصب . وإذا كان اختياره الأخير قد وقع على أكرم الحوراني فلأن أبعاده كان يمكن أن يسبب أزمة كبيرة نظراً لقوته ومكانته في سوريا (٢) . حول هذه النقطة يذكر أحمد عبد الكريم أن موقف العسكريين كان مؤيداً لأكرم الحوراني ، لاتجاهه التقدمي الذي ينبني أن تسير عليه الجمهورية العربية المتحدة (٣) . بعد ذلك كان لتعيين محمود رياض كمستشار شخصي للرئيس عبد الناصر لشؤون الاقليم السوري ، صدى سيئاً في صفوف الزعماء السوريين ، خاصة وأن محمود رياض كان يعتبر نفسه أعلى مرجع في سوريا ، وكان يعطي لنفسه الحق في الاشراف على أعمال المجلس التنفيذي . يضاف الى ذلك أن الصحافة المصرية كانت تبرزه وتسميه « بطل الاتحاد بين سوريا ومصر » ، وتلقب زوجته كزوجة القوتلي بسيدة سوريا الاولى (٤) .

وهكذا احتل المصريون تدريجياً جميع المراكز الحساسة في سوريا (٥)، وقامت فيها

- (١) « نضال البعث » ، الجزء الرابع ، ص ٢٠٠ .
- (٢) جرد أكرم الحوراني من مسؤولياته كممثل للحكومة المركزية لدى المجلس التنفيذي في الاقليم الشمالي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ، وحل محله نور الدين كحاله ، رئيس المجلس التنفيذي السوري (أنظر أحمد عبد الكريم ، نفس المرجع ، ص ١٠٦) .
- (٣) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
- (٥) في عهد الانفصال (أيلول ١٩٦١ - آذار ١٩٦٣) شهدت دمشق فيضاً من الكتابات العنيفة ضد نظام عبد الناصر وأعوانه ، يستحسن الرجوع اليها . يمكن أن نذكر ، بالاضافة الى بعض الكتب التي ورد ذكرها سابقاً :
- « وثائق الشكوى السورية » ، نصوص ووثائق الشكوى السورية أمام الجامعة العربية ضد التدخل الناصري في شؤون سورية ، شترة ٢٢ - ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٦٢ - بدون تاريخ وبدون ذكر جهة الاصدار والنشر .
- الفريق عفيف البزري ، « الناصرية في جملة الاستعمار الحديث » ، دمشق ، دار الشرق ، ١٩٦٢ .
- « رسائل مطلع مع وثائقها الى عبد الناصر والسراج » دمشق ، - بدون تاريخ وذكر جهة الاصدار .

سلطة مصرية كانت تلعب دور الوسيط بين الرئيس عبد الناصر وأعضاء المجلس التنفيذي . حتى أن محمود رياض توصل الى ممارسة صلاحيات الرئيس نفسه في كثير من القضايا الادارية والسياسية ، وكذلك فان الملحق العسكري عبد المحسن ابو النور تولى فعليا ادارة القوات المسلحة السورية (١) . وبالنسبة لهذه الاخيرة مد النظام الناصري الى تصنيفها من جميع العناصر انوحدوية والتقدمية بطرق مختلفة ، وخاصة العناصر البعثية . وبدا بوضوح ان هذا النظام لا يرغب في التعاون على قدم المساواة بين الاقليميين ، بل يسعى الى فرض هيمنة الاقليم الجنوبي على الاقليم الشمالي . وهكذا بدأ الحديث عن « تمصير » سوريا ، و « السيطرة » المصرية ، مما ايقظ المشاعر الاقليمية في بلد كسوريا، كان يعتبر من أكثر البلدان العربية رغبة في الوحدة والانماج .

في هذا الجو كان يسعى عبد الحميد السراج وزير الداخلية ، بدعم من عبد الناصر الى احكام قبضته على الاقليم الشمالي . وبدأ نجم السراج في الصعود مع حكاية المليونى جنبه استرليني التي دفعها الملك سعود لاغتيال عبد الناصر في أوائل آذار ١٩٥٨ ، علما بأن السراج لم يكن له دور في هذه القضية ، وانما يرجع الفضل في اكتشافها لمجموعة من الضباط السوريين الذين أخبروا السراج بالامر بصفته رئيسا للمكتب الثاني (٢) .

الواقع ان ظروف تلك المرحلة كانت في غاية التعقيد ، وتراحمت المشاكل أمام النظام ، وأعوزته الحلول المناسبة . وكان يدور التساؤل حول من يحكم سوريا : المجلس التنفيذي ، أم العقيد السراج ، أم كبار الموظفين المصريين ، أم البعثيون ، أم هؤلاء جميعا ...

فيما يخص البعثيين أفاد تحالفهم المؤقت مع السلطات المصرية والعقيد السراج لانفصال اية معارضة للاتحاد، ولكن ذلك لم يلبث أن تحول الى صراع شبه مكشوف في ظل الجمهورية العربية المتحدة . ووجد البعثيون أن الهوة تزداد اتساعا بينهم وبين المسؤولين في مصر ، ووجدوا أنفسهم من جديد أمام الاحزاب التقليدية القديمة التي عادت الى الظهور على المسرح خصوصا بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق .

-
- = نهاد الغادري ، « الكتاب الاسود : في حقيقة عبد الناصر وموقفه من الوحدة والاشتراكية وقضية فلسطين » ، الطبعة الاولى ، دمشق (بدون تاريخ) .
- « مطلع » ، « السراج ومؤامرات الناصرية » ، منشورات دار الحياة ، (بدون تاريخ) .
- « سياسي مطلع » ، « مؤتمر شتورة انهاية طاغية » ، دمشق ، منشورات دار الحياة ، (بدون تاريخ) .
- خليل الكلاس : « أردناه وحده .. وأرادوها مزرعة » دمشق ، ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٢ .
- عفيف البزري ، « يكشف أطماع الناصرية ... » دمشق ، ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ .
- (١) أحمد عبد الكريم ، نفس المرجع ، ص ٣١ - ٣٢ .
- (٢) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

عند تحقيق الاتحاد احتل البعثيون بعض المناصب الوزارية ، وظنوا بسداجة ان العهد عهدهم ، فاندفعوا في التهم على خصومهم ، مما اثار حفيظة القوى المحافظة في البلاد . ونتيجة لذلك بدأت الانتقادات توجه اليهم ، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، بشكل مبالغ فيه ، وتتهمهم بالاستئثار بالسلطة في الاقليم الشمالي . وقد ساهم في ذلك وزير الداخلية عبد الحميد السراج الذي كان يحظى بدعم من عبد الناصر (١) .

بقيام ثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) في العراق ، زادت الفرقة بين البعثيين والسلطات الناصرية . اعتبر الوجوديون هذا الحدث الثوري نتيجة لبروز الجمهورية العربية المتحدة ، وأخذوا يطالبون بالوحدة بين هذه الجمهورية والعراق المتحرر من الاسرة الهاشمية . الا أن الشيوعيين العراقيين لم يبدؤا حماسا لهذه الفكرة ، ثم رفعوا شعار الاتحاد مقابل شعار الوحدة ، وقد ساندتهم في ذلك الشيوعيون السوريون الذين ازدادوا عنفا في معارضة النظام الناصري . وقد أدى ذلك بعبد الناصر الى شن حملة عنيفة ضد الشيوعيين العرب خصوصا بعد أحداث الموصل ١٩٥٩ ، والى التقارب مع الاوساط المحافظة السورية المناهضة للبعث تقليديا ، ومع العاملين الاردني والسعودي ، كما ظهر بعض الانفراج في علاقات نظام عبد الناصر مع الولايات المتحدة الاميركية على الصعيد الدولي . غير أن البعثيين اعتبروا هذا التقارب انعطافا نحو « اليمين » يهدد مكتسبات « الثورة الوجودية » ، وكانوا يرون ان محاربة عبد الكريم قاسم و « الشيوعية » في العالم العربي ، ينبغي الا تنزلق بحال من الاحوال الى انتهاج خط سياسي يميني .

في هذا الجو ، انتهز كبار الملاكين ورجال الاعمال السوريين الفرصة وقدموا الشكاوى الى عبد الناصر ضد السياسة التي كان يتبعها الوزيران البعثيان مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت ، وكان الاتهام الموجه للاول التشدد في مصادرة الاراضي ، والاتهام الموجه للثاني اثار « الصراع الطبقي » بين العمال وأرباب العمل (٢) .

على الرغم من تفنيد (٣) هاتين التهمتين ، انتصر المشير عبد الحكيم عامر الذي نصبه الرئيس عبد الناصر حكما بين الطرفين وأعطاه سلطات واسعة في سوريا ، الى الثنات «التقليدية» مما اثار السخط والاستياء في صفوف البعثيين لان النظام الذي يعلن عن نفسه بأنه « تقدمي ، اشتراكي ، ثوري » ينبغي عليه الا يقف محايدا بين « القوى الرجعية والقوى التقدمية » .

على هذا النحو أخذ الوضع السياسي العام في الجمهورية العربية المتحدة يزداد خطورة ، وبقيت مشكلة سوريا بدون حل . وللخروج من المرحلة الانتقالية ، وصد

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(٢) أنظر ،

Ghassan Arnaout, *Les Thèmes dominants et la vie politique syrienne*, thèse de doctorat, faculté de Droit de Paris, Juin 1962, (non-publiée), P. 227 - 228.

(٣) أنظر ، « التايمز » ، ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ .

الانتقادات الموجهة للنظام، خصوصا من عبد الكيم قاسم والشيوعيين، لجأ عبد الناصر الى اجراء انتخابات الاتحاد القومي في ٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩ . وهنا ايضا دب الخلاف بين البعثيين وعبد الناصر . ففي هذه الانتخابات تكتلت الاحزاب التقليدية لتثار من البعث بتشجيع من وزير الداخلية عبد الحميد السراج . ووجد البعثيون أنفسهم محاصرين من جميع الجهات ، مما دفع قسما كبيرا من مرشحيهم الى الانسحاب من الانتخابات احتجاجا على تحيز بعض المسؤولين ضدهم ، او تلافيا لمعركة غير متكافئة اصلا . وفي هذه الفترة سحبت الاذاعة من وزارة الارشاد التي كان على راسها الوزير البعثي رياض المالكى ، واحتجز بعض قادة البعث ، خصوصا الحوراني والبيطار ، في القاهرة بحجة المشاركة في اجتماعات وزارية هامة . ولم يتمكن هؤلاء من العودة الى دمشق الا بعد انتهاء مهلة الحملة الانتخابية (١) .

كل ذلك ترك عند البعثيين جرحا عميقا لم تذهب آثاره ابدا . وعلى الرغم من انتصارهم في منطقة حماه ومن ثم استقالة مرشحيهم، فقد كانت الانتخابات بالنسبة لهم تمثل فشلا ذريعا (من ١٤٤٥ مقعدا لم يحصلوا الا على حوالي مئة مقعد) . وكان ذلك ايذانا بالقطيعة الكاملة مع نظام عبد الناصر ، ذلك النظام الذي كافأهم بطعنة في الظهر مع انهم بذلوا في سبيله كل غال ونفيس .

ان علاقة البعث بنظام عبد الناصر تركت بصماتها الواضحة على مواقف الحزب وتصرفاته فيما بعد . وهذا ما سنلاحظه عند الحديث عن ملابسات انعقاد المؤتمر القومي الثالث ، والمؤتمر القومي الرابع ، وعن مضمون النشرة الحزبية الداخلية التي صدرت في آذار (مارس) ١٩٦٠ .

المؤتمر القومي الثالث للحزب

شهد الحزب عام ١٩٥٩ ظروفا في غاية الصعوبة ، سواء على صعيد صراعه مع النظام الناصري ، ام على صعيد تناقضاته الداخلية . والحقيقة ان الخلافات مع الناصرية جاءت لتضاعف مشكلاته ، بعد الفشل المتتابع الذي أصابه في الاردن ١٩٥٧ ، وفي لبنان ١٩٥٨ ، وفي العراق ١٩٥٩ ، وفي سوريا حيث حلت تنظيماته رسميا .

وفي هذا الجو القاتم ، انعقد المؤتمر القومي للحزب سرا في بيروت من ٢٧ آب (اغسطس) الى اول ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥٩ ، وضم ممثلين عن التنظيمات الحزبية في العراق ، والاردن ، ولبنان ، والعربية السعودية ، واليمن ، وامارات الخليج العربي ، والمغرب ، وتونس ، وفلسطين . وكذلك ضم ممثلين عن الطلاب البعثيين في الجامعات العربية والاجنبية . وبلغ عدد المشتركين في المؤتمر واحدا وتسعين عضوا . وكان اكثر الوفود عددا وفدا الاردن ولبنان .

(١) انظر « الجمهورية العربية المتحدة ومعنى استقالة الوزراء البعثيين » ، نشرة حزبية داخلية ، القيادة القومية ، آذار (مارس) ١٩٦٠ .

نما هي أبرز القضايا والنتائج التي تمخض عنها المؤتمر ؟ المحور الاول الذي دارت حوله المناقشات كان العلاقات مع النظام الناصري . وهنا لا بد من استرجاع ما حصل في المؤتمر الحزبي ادهما بعثي والآخر ناصري . وهنا لا بد من استرجاع ما حصل في المؤتمر الحزبي الثاني ، الذي عقد عام ١٩٥٤ ، والذي شهد ظهور اتجاهين . وقد عاد هذان الاتجاهان الى الاختلاف خصوصا حول الموقف الذي ينبغي ان يتخذه الحزب من الجمهورية العربية المتحدة ، وحول طبيعة تركيب الحزب ، وتكوين قيادته القومية .

كما قد اشرنا في السابق الى أن تنظيمات الحزب القطرية كانت تتمتع بشيء من الحرية في عملها السياسي المحلي ، خاصة وأن القيادة القومية كانت تعاني من الجمود والشلل الكامل . وقد أدى ذلك بهذه التنظيمات الى شعور بالاستقلال الذاتي ، مما فسح المجال أمام الدبلوماسية والمخابرات المصرية ، للاحتكاك ببعض المسؤولين والكوادر الحزبية ، حتى قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة . ومن الامثلة على ذلك استناد النظام الناصري على قوة البعث في الاردن لتنفيذ خطه السياسي الخاص ، وتوثيق العلاقات بين بعث العراق والسفارة المصرية في بغداد، ثم مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة (١) .

كل ذلك لم يكن خافيا على أحد ، ولم يكن ليكون مشكلة للحزب أثناء وفاته مع الناصرية . ولكن عندما انقلبت الاحوال ، وحل الصراع محل الوفاق ، أصبح الامر خطرا على حياة الحزب . ومن ذلك عودة الاتجاهين القديمين بمظهر جديد: البعثي والناصري، الى التصارع ابتداء من اوائل ١٩٥٩ (٢) .

لهذا اخذت القيادة القومية على عاتقها إعادة تنظيم الحزب لمواجهة حليف الامس، الذي تحول الى خصم جبار . ولكن هل كانت قادرة على ذلك ؟

أثناء المؤتمر الثالث حمل الوفد الاردني بقيادة عبدالله الريماوي ، لواء الدفاع عن عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة ، رافضا كل نقد يوجه اليهما . واعترض على وجود ميشال عفلق في المؤتمر ، وعلى صفته كأمين عام للحزب ، بعد أن حل هذا الحزب نفسه في سوريا ، واعتبر وجوده تحديا صارخا للجمهورية العربية المتحدة . وأكد أن وراء انعقاد المؤتمر خطة مبيتة لإعادة تنظيم الحزب في سوريا ، وبالتالي التصادم مع

(١) أحد البعثيين - يود أن لا يذكر اسمه - أسر لنا بعلاقاته القديمة مع المخابرات المصرية عام ١٩٥٧ ، وأفاد أنه كان يحيط قيادة الحزب علما بذلك . (مقابلة أجريت معه في ١٣ اب (اغسطس) ١٩٦٥ في دمشق) .

(٢) في أحد اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث (كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩) ، وضع الاستاذ عفلق بأن حل الحزب لا يعني انتهاء دوره ، وأن مظاهر الضعف والتفكك فيه يجب الاتخفي الناحية الايجابية المتمثلة بانتشار أفكاره في الاقطار العربية الاخرى كالسودان وغيره . وحدد مهمة المؤتمر بصيانة وحدة الحزب ، وتطهيره من العناصر الانتهازية . خاصة وأن الثورة المصرية تعرف كل شاردة وواردة فيه . (نشرة داخلية رقم ١) ، « حول مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث » ، القيادة القومية ، بدون تاريخ) .

قادة الثورة في مصر . واخيرا قرر الوفد الاردني الانسحاب من المؤتمر وعدم الاعتراف بكل ما يصدر عنه . وكان بهجت ابو غربية ، عضو القيادة القطرية في الاردن ، قد حذر قبل الانسحاب من المؤتمر من مغبة اعادة تنظيم الحزب في الاقليم الشمالي والهجوم على الجمهورية العربية المتحدة (١) .

لقد وقف المؤتمر بالطبع ضد هذا التيار الذي كان يسميه : « الانتهازي والانحرافي والاقليمي » والذي حاول استغلال غياب القيادة القومية « ليثبت اقدامه في الحزب ويستولي على جهازه القومي » ، وذلك تحقيقا لهدف خطير وهو « استغلال التنظيمات القطرية عن القيادة القومية ، وجعل مهمة الحزب مقصورة على تحقيق الوحدة ، وجعله تابعا لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، ومجرد صدى لها » (٢) .

ولكن نظرا للظروف الداخلية الصعبة والمعقدة التي كان يعاني منها الحزب ، ونحول جزء مهم من أعضائه وأنصاره الى « البطل القومي » الرئيس عبد الناصر ، لم يكن في نية المشتركين في المؤتمر توتير الجو بشكل خطر مع الناصرية . لذلك بذلت محاولات مكثفة طيلة ثلاثة أيام لاعادة الاردنيين المنسحبين الى المؤتمر، وتلافي الانشقاق. واطهارا لحسن النية ، أبدى المؤتمر استعدادهم للمصادقة على القرار الخاص بحل الحزب ، وانتخاب قيادة قومية لسنة تكون مهمتها الاساسية الدعوة لعقد مؤتمر قومي. ولما لم يتزحزح « الريماويون » عن موقفهم المتصلب ازاء اشتراك ميشال عفلق طردوا من الحزب (٣) .

قبل أن يختتم المؤتمر أعماله تشكلت قيادة قومية جديدة من عشرة أعضاء على رأسها ميشال عفلق ، وضمت : منيف الرزاز (٤) ، فؤاد الركابي ، طالب شبيب ، غسان شرارة ، مدحت جمعة ، عبد الوهاب شميطللي ، خالد يشرطي ، مجيد جشي وعلي جابر . ولتلافي فتح أزمة مع نظام عبد الناصر خرج المؤتمر في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، ببيان يؤكد فيه على وحدة الحزب القومية ، وترسيخ بنيته الداخلية ، ويعلن عن مصادقته على قرار القيادة السابقة الخاص بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة ، وعن رغبته في توثيق التعاون مع قادة هذه الجمهورية ، ومع قادة الثورة الجزائرية ، والحركات الشعبية في الوطن العربي عموما (٥) .

-
- (١) حول هذا المؤتمر أنظر ، « تقرير عن أزمة حزبنا » الذي صدر عام ١٩٦٠ عن حزب البعث العربي الاشتراكي : القيادة الثورية (جماعة الريماوي) .
 - (٢) أنظر ، « نضال البعث » ، الجزء الرابع ، ص ٨٨ .
 - (٣) شكلوا فيما بعد «حزب البعث العربي الاشتراكي : القيادة الثورية » ، ولكن حركتهم لم تعمر طويلا .
 - (٤) لم يشارك الرزاز في المؤتمر الثالث ، وكان تقريبا الاردني الوحيد المؤيد للقيادة القومية .
 - (٥) أنظر ، جريدة « الصحافة » الناطقة بلسان الحزب ، بيروت ، ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ . أنظر أيضا ، « نضال البعث » ، الجزء الرابع ، ص ٨٨ - ١١٢ .

تدهور العلاقة مع قادة الجمهورية العربية المتحدة

على الرغم من قرارات المؤتمر الثالث ، وكما كان متوقعا ، تتابعنا الأحداث بسرعة في اتجاه تدهور العلاقات بين البعث وقادة الجمهورية العربية المتحدة . ونشير بشكل خاص الى حدثين هامين هما : محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم ، واستقالة الوزراء البعثيين من الحكم .

في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، وبتدبير من السفارة المصرية في بغداد ، اقدم نواد الركابي ، عضو القيادة القومية ، وأمين سر البعث العراقي ، مع مجموعة صغيرة من اعضاء الحزب على محاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم رئيس الدولة العراقية . وبإقدام الركابي على هذه المحاولة الفاشلة ، وغيرها من التصرفات دون علم القيادة القومية ، أدركت هذه القيادة مجددا مدى تغلغل النفوذ الناصري ضمن أجهزة الحزب . وتجاه الامر الواقع ، لم تجد القيادة بدا من اصدار بيان في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، تهاجم فيه نظام عبد الكريم قاسم ، وتنفي تنظيم الحزب لمحاولة الاغتيال ، لان الاغتيال السياسي « بغض النظر عن ملائحته وقابليته على حل الازمات السياسية ، يتضمن ضعفا في الايمان بقدرة الشعب على تحطيم أعدائه وتحقيق اهدافه » (١) .

اما استقالة الوزراء البعثيين (٢) في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ فقد جاءت لتضع حدا نهائيا لعلاقة البعث بالنظام الناصري . ولم يتأخر عبد الناصر في الرد ، واغتنم فرصة الذكرى الثانية للوحدة في شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، وثمن هجوما عتيقا على هؤلاء الوزراء دون أن يذكرهم بالاسماء . واتهمهم بأنهم « أقلية وصولية انتهازية مستغلة » لا علاقة لها بالشعب ، وأنهم يسعون الى السيطرة والاستغلال باسم الوحدة ، وينصبون أنفسهم اوصياء على الشعب (٣) .

بعد ذلك انطلقت أجهزة الاعلام الرسمية ضد حلفاء الامس ، ولم يكن امام هؤلاء الا الانكفاء والعزلة ، وجر اذنيال الهزيمة على الصعيدين الحكومي والشعبي ، وقد قامت القيادة القومية في آذار (مارس) ١٩٦٠ باصدار نشرة سرية في غاية الاهمية (٤) نظرا للتحليل الذي تضمنته بخصوص الموقف الجديد من الجمهورية العربية المتحدة .

-
- (١) « نضال البعث » ، الجزء الرابع ، ص ١١٣ - ١١٥ .
 - (٢) استقالة عبد الغني قنوت ، مصطفى جمدون ، و خليل الكلاس من المجلس التنفيذي للاقليم الشمالي ، وكذلك استقالة أكرم الحوراني وصلاح البيطار من الحكومة المركزية .
 - (٣) انظر ، « الاهرام » ، ١٩ - ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠ . انظر الخطاب الذي ألقاه بحلب في ١٨ شباط (فبراير) والخطاب الاخر الذي ألقاه بدمشق في ٢٣ من الشهر نفسه .
 - (٤) تقع النشرة في خمسين صفحة من الحجم الكبير ، وهي موجهة فقط للقيادات الحزبية مخافة أن تقع في أيدي المخابرات ، ومعدة لتثقيف الاعضاء في الاجتماعات الحزبية الرسمية .

استهلت القيادة القومية هذه الوثيقة بتعليل استقالة البعثيين من الحكم بوجود خلافات أساسية مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة تحول بينهم وبين المشاركة وتحمل المسؤولية السياسية داخليا وعربيا . وتعود هذه الخلافات الى استئثار مصر بكل شيء انطلاقا من « منطق اقليمي » لا يأخذ بعين الاعتبار غنى التجربة السياسية السورية ، ومن تكريس للسلطة الشخصية المستندة على المخابرات وأجهزة القمع ، مما أدى الى شل الحركة الشعبية والنقابية ، وفتح المجال للحديث عن « السلطة المصرية » و « الاستعمار المصري » .

بعد ذلك تحدثت الوثيقة عن النظرة المصرية للوحدة العربية ، هذه النظرة التي تعتبر الوحدة « استراتيجية سياسية لتوسع مصر » ، حتى ان بعض المسؤولين المصريين كانوا يرددون في مجالسهم الخاصة ان القومية العربية ليست سوى حركة اعلامية ناجحة أو فعالة . وقد أساء ذلك الى سياسة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد العربي ، وشوه سمعتها لدى المناضلين والثوريين في الاقطار العربية الاخرى ، وضرب النضال الشعبي في تلك الاقطار خصوصا في الاردن ولبنان والعراق . وكان من نتيجة ذلك أيضا « تجميد » المكسبات التقدمية في سوريا ، وابعاد العناصر الثورية والاشتراكية عن التنظيمات الشعبية ، وانعاش القوى الرجعية والطائفية والاقطاعية والقبلية والاقليمية فيها .

على الرغم من تصوير النظام الناصري على هذا النحو ، انتهت الوثيقة الى موقف ينم عن « تعقل وحذر » حيال هذا النظام . واعتبرت القيادة القومية ان لها « مسؤولية تاريخية » في حماية الاتحاد القائم بين القطرين ، وركزت على ان الاستقالة كانت احتجاجا على الاخطاء المرتكبة وليس على الاسس التي قامت عليها الجمهورية العربية المتحدة . ودعت أعضاء الحزب الى فضح أعوان الاستعمار الذين يحاولون استغلال قضية الاستقالة لضرب الوحدة ، والى تجتنب أية أزمة مع قادة الجمهورية العربية المتحدة مهما كان الثمن . ودعتهم الى حصر انتقاداتهم بالعملاء ورجال المباحث ، والوقوف في موقف الدفاع عن النفس لان المصلحة القومية تقتضي منهم ذلك (١) .

من الواضح اذن ان القيادة القومية ، من خلال هذه الوثيقة ، كانت تطلب من المسؤولين الحزبيين التوفيق بين أشياء لا يمكن التوفيق بينها . فمن ناحية تبيح انتقاد النظام السياسي القائم في الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ناحية ثانية تدعو الى المحافظة على وحدة القطرين . واذا صح هذا الموقف نظريا ، فانه على الصعيد العملي يصبح نوعا من التلاعب بالالفاظ ، ولا يمنع أعضاء الحزب من توجيه انتقاداتهم الى ما هو أبعد من الحدود المرسومة نظريا ، أي الى أسس الوحدة نفسها .

(١) أنظر « موقنا من الجمهورية العربية المتحدة » ، نشرة داخلية للأعضاء فقط ، القيادة القومية ، اذار (مارس) ١٩٦٠ .

المؤتمر القومي الرابع

عقد هذا المؤتمر في بيروت في أواخر آب (أغسطس) ١٩٦٠ (١) . وواجه أيضا نيارا ناصريا ممثلا بفؤاد الركابي ، أمين سر الحزب في القطر العراقي . وكان الركابي قد انتهم بتواطؤه مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة ، وبالتالي تشجيع « مفامرات الانقلاب العسكري » (٢) ، و « الاغتيالات السياسية » داخل الحزب . وكان قد انتهم بالفعل بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم بشارع الرشيد في بغداد (تشرين الاول أكتوبر) ١٩٥٩ . لهذا السبب ، وبناء على قرار اتخذته القيادة القطرية العراقية ، طرد الركابي من المؤتمر الرابع . ومن التوصيات التي اتخذها هذا المؤتمر « تطهير الحزب من جميع العناصر التي يمكن ان تتسرب اليه بسبب ضعف تنظيمه القومي ، وغياب الاستراتيجية السياسية ... » .

في هذا المؤتمر ، كما في المؤتمرات اللاحقة ، بقي موضوع العلاقة مع النظام الناصري هو المحور الغالب . غير ان قيمة المؤتمر الرابع تكمن في أنه مارس لأول مرة النقد الذاتي رسميا ، نقد خط الحزب وأسايبه السياسية التي كانت متبعة ، وأجرى مراجعة لبعض التوصيات السابقة . من ذلك ادانته لقرار حل الحزب بحجة قيام الجمهورية العربية المتحدة ، واعتبار توقيف نشاطه امرا خطيرا هز منظماته وخلق « أزمة ثقة في الحزب وفي قيادته القومية » . ومن ذلك أيضا انتقاده لقيادة الحزب في سوريا ، وطريقتهم في العمل والمفاوضات من أجل الوحدة ، حتى وضعوا انفسهم في موقف حرج : اما قبول الاتحاد مع مصر على « أساس ديكتاتوري » وحل تنظيمهم الحزبي ، واما رفض هذين الشرطين والظهور أمام الرأي العام كعقبة أمام تحقيق هذا الاتحاد . والخطر في كل ذلك تغاضيهم عن الضمانات الديمقراطية والتقدمية اللازمة لانجاح هذه الخطوة . ولم يكتف المؤتمر بالاعتراف بالخطأ ، بل أكد على ضرورة تحقيق شروط ثورية في الجهاز السياسي للحزب وفي قيادته حتى يتمكن من استعادة المبادرة في نضاله .

ان الانزلاق العاطفي نحو الوحدة اعتبره المؤتمر نابعا جزئيا من خطأ نظري ارتكبه الحزب في السابق ، لان كتاباته « تركزت بشكل شبه حصري على الوحدة ، اما الاشتراكية واما الديمقراطية فقد ظللتا تلعبان دورا ثانويا في تفكير الحزبيين . فالطابع المميز للبعث كان الطابع القومي (...) فالكتابات الحزبية تترك الانطباع بأن الوحدة العربية أهم من الاشتراكية وأهم من الديمقراطية ، وكتابات الحزب الماضية تجذب القومي العربي عفويا ، بينما الاشتراكي يتردد قبل دخول الحزب » . لذلك كان

-
- (١) انبثقت عنه قيادة قومية جديدة قوامها : ميشال عفلق (للامانة العامة) ، منيف الرزاز ، علي جابر ، غالب ياغي ، غسان شرارة ، علي صالح السعدي ، طالب شبيب ، حبيب خيزران ، عبد الرحمن منيف ، وخالد يشريطي .
- (٢) اشارة الى الانقلاب العسكري الفاشل الذي قام به العقيد عبد الوهاب الشواف بالموصل في ربيع ١٩٥٩ .

هم الحزب هو توحيد مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة ، بصرف النظر عن مضمون هذه الوحدة ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والادارية السخ ... ولبلوغ ذلك اعتمد في عمله السياسي على **التيار العسكري** اكثر مما ينبغي ، فأخطأ في تقدير قواه وقدراته الحقيقية .

من ناحية ثانية تمكن « الحكم العسكري » في الجمهورية العربية المتحدة من تحقيق انتصارات سياسية ضخمة ، وقاد الحركة القومية ، رافضا التعاون الحقيقي وعلى قدم المساواة مع حزب البعث . اكثر من ذلك لقد حاول هذا الحكم تصفية البعث ، واضعاف الحركات الشعبية عموما ، وقد تجلى ذلك في الامور التالية :

- الحملة الواسعة المركزة ضد الحزبية واقناع الجماهير بضررها وخطرها .
- خلق معارك جانبية او مفتعلة بين اجزاء الحركات الشعبية .
- تقوية الحركات الرجعية ، وخاصة الدينية منها ، للوقوف في وجه هذه الحركات .
- تشجيع بعض الحركات على اتباع اساليب غير شعبية في عملها (الانقلابات ، الاغتيالات السياسية ، المؤامرات الخ) .

على الرغم من ذلك ، بقي المؤتمر الرابع حريصا على وحدة مصر وسوريا . وجاء في توصياته السياسية ضرورة طرح **مطلب الديمقراطية على نطاق الجمهورية العربية المتحدة باقليميهما** ، حتى لا تأخذ هذه الدعوة شكلا انفصاليا اذا ما طرحت فقط في الاقليم الشمالي . ولتحقيق هذا المطلب اوصى المؤتمر بما يلي :

- التركيز على مفهوم الديمقراطية والعمل الشعبي ومتطلباتهما من حريات .
- توضيح فردية النظام القائم وخطاره .
- نقد الصبغة اللاديمقراطية للاتحاد القومي ومجلس الامة والتنظيم النقابي .
- ابراز المفهوم التقدمي العلماني في عرض الفكرة القومية .
- تكوين رأي عام عربي للضغط على الجمهورية العربية المتحدة لتصحيح اوضاعها الداخلية واساليبها في العمل القومي (١) .

بعد انعقاد المؤتمر الرابع بفترة قصيرة ، اطلق حزب البعث الشعار التالي : **تصحيح الاخطاء من داخل الوحدة** ، أي نقد النظام السياسي للجمهورية العربية المتحدة دون الاضرار بالوحدة وبالدولة الموحدة .

باستثناء البعث العراقي ، كانت حركة البعث بمجملها ، وبقيادتها القومية التي

(١) حول المؤتمر الرابع انظر ، « نضال البعث » ، الجزء الرابع ، ص ١٨٠ - ٢١٩ .

كان معظم أعضائها يقيمون في بيروت ، تلعب دورا محدودا على مسرح الأحداث السياسية . وعندما اتخذ عبد الناصر « قراراته الاشتراكية » في تموز (يوليو) ١٩٦١ ، اعتبرت القيادة القومية هذه القرارات « مجرد ضربة لقطع الطريق على المعارضة الشعبية الآخذة في النمو والتبلور (٠٠٠) وما كان ينبغي أن تتم مفاجئة للعرب وبارادة نرد متسلط ، انما الامر الطبيعي المنسجم مع أهداف الشعب العربي أن تطرح كسعارات يناضل من أجلها الشعب في داخل الجمهورية وخارجها أولا .. » (١) .

قبل الانفصال كان واضحا أن البعثيين ، خصوصا في سوريا ، كانوا يتوجهون لإعادة تنظيم حزبهم ، بصرف النظر عن قرار الحل . وكانت الحملة العنيفة التي تعرضوا لها من قبل السلطات في الجمهورية العربية المتحدة ، تدفعهم الى معارضة النظام ، ولو أدى ذلك الى انفصال سوريا عن مصر . غير أن ذلك لم يكن بمتناول ايديهم لعزلتهم عن الجماهير الشعبية ، وافتقارهم الى الوسائل والامكانيات . ومع ذلك فقد عقدت القيادة القومية اجتماعا موسعا في برمانا (لبنان) قبل حدوث الانفصال بعدة اسابيع . حضر الاجتماع قادة البعث من داخل القيادة القومية وخارجها ، وبعض زعماء البعث في سوريا كصلاح البيطار وعبد الغني قنوت مثالا لآكرم الحوراني ، وتضمن جدول الاعمال البنود التالية :

- الوضع السياسي في سوريا وعلاقات البعث بقيادة الجمهورية العربية المتحدة .
- مفهوم الوحدة العربية .
- مفهوم الاشتراكية العربية (تقييم القرارات الاشتراكية التي اتخذها عبد الناصر) .
- القضية الكردية .
- طبيعة النظام السياسي الذي سيطبقه الحزب بعد الوصول الى السلطة .

استأثرت النقطة الاولى باهتمام المشتركين في هذا الاجتماع . ومن المفيد أن نورد هنا ما ذكره لنا صلاح البيطار من أن الزعيم المغربي عبد الرحمن اليوسفي الذي انتدبه الزعيم الجزائري أحمد بن بيلا لاجراء مصالحة بين البعثيين وعبد الناصر، لم يتمكن اطلاقا من مقابلة هذا الاخير في صيف ١٩٦١ في القاهرة ، واكتفى بمقابلة بعض المسؤولين المصريين (خصوصا عبد الحكيم عامر ، وكمال رفعت) ، وأنه أسر بعد ذلك بقليل الى زعماء البعث بأن « عبد الناصر يضم الحقد الاسود على حزب البعث » .

في هذا الاجتماع اعطى صلاح البيطار صورة قاتمة عن الوضع السياسي في الاقليم الشمالي ، وخلص الى ان قادة البعث ، وان تصالخوا مع الرئيس عبد الناصر ، وطووا صفحة خلافاتهم معه ، لن يتمكنوا من تغيير واقع الحال في سوريا لان « الاستياء

(١) انظر ، النشرة الدورية ، آب (أغسطس) ١٩٦١ ، وردت في المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٨١ .

كان يعم الشعب السوري بأسره » . وختم حديثه قائلاً : « ان الانفصال بين سوريا ومصر لم يعد بالإمكان تلافيه ، والمسألة أصبحت مسألة الوقت والظرف الملائمين » (١) .

في جميع الأحوال كان قادة البعث ، بمن فيهم ميشال عفلق ، يدركون أن تصحيح الأخطاء ضمن الوحدة شعار مجرد وغير قابل للتطبيق ، وبالتالي فإن أي تغيير « للحكم الديكتاتوري » في سوريا سيؤدي بدون أدنى شك إلى الانفصال (٢) . لذلك فإن ما سعى إليه الحزب هو التنسيق بين معارضته للحكم في سوريا ، وعمله لتدبير الانقلاب في العراق . وهذا ما يفسر توقيع اثنين من قادة البعث على « وثيقة الانفصال » بدون أدنى تردد هما : لكرم الحوراني وصالح البيطار .

هذا هو المناخ السياسي العام الذي أحاط بحركة البعث حتى وقوع الانفصال . ولتوضيح موقف الحركة من هذا الحدث الهام سنحاول فيما بعد القاء الضوء على مواقعها وتحركاتها خلال الفترة التي سميت بعهد الانفصال .

(١) مقابلة أجريت معه في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٢ ببيروت .
(٢) أنظر ، « مفهومنا للوحدة العربية والعمل السياسي والتنظيم القومي » ، كراس صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان (المنشقة عن الحزب) ، بيروت ، ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، ص ١٤ - ١٥ .

الفصل العاشر

حركة البعث في العراق

(١٩٥٨ - ١٩٦٣)

البعث وثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨

بصورة مبسطة جدا يمكننا أن نقول أن العوامل الأساسية التي لعبت دورا حاسما في تهيئة السبل لثورة ١٤ تموز (يوليو) في العراق هي التالية :

أولا، المضاعفات العميقة التي تركتها أحداث السويس عام ١٩٥٦ على الصعيد المحلي (١) ، ثم افتتاح عدد كبير من الضباط العراقيين بشخصية عبد الناصر (٢) ، وأخيرا الجبهة الوطنية التي كانت تضم أحزاب المعارضة ونضال هذه الجبهة ، ضد نظام نوري السعيد وحلف بغداد . غير أن بعض المراقبين (٣) يميلون إلى الاعتقاد بأن جمال عبد الناصر هو الذي نفخ في الشعب العراقي روح الانتفاضة الشعبية التي حدثت في تموز (يوليو) ١٩٥٨ .

لذلك لم يكن مستغربا أن يجمع الرأي العام العربي على أن عراق الثورة لن يلبث أن ينضم إلى الجمهورية العربية المتحدة التي لم يمض على قيامها إلا بضعة أشهر . غير أن هذه القضية سرعان ما أثارت الجدل والخلافات ضمن النظام الجديد ، وتمحور حولها اتجاهان : اتجاه معاد للوحدة تمثل بزعيم الثورة عبسء الكريم قاسم ، رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ومن خلفه الحزب الشيوعي العراقي ، والحزب الديمقراطي

(١) انظر كتاب محمد مهدي كبة الذي سبقت الإشارة إليه .

(٢) الزعيم صبيح علي غالب ، « قصة ثورة ١٤ تموز (يوليو) والضباط الاحرار » بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ١٧ (من أبرز الضباط البعثيين الذين كانوا ينتمون إلى الضباط الاحرار

صالح مهدي عماش ، عبد الستار عبد اللطيف ، خالد مكي الهاشمي (٠٠٠) .

(٣) أنظر ، J. Heyworth - Dunne, In. «Partis politiques et gouvernement dans l'Irak d'aujourd'hui». (Orient, No. 15, 3ème trim., Paris, 1960) P. 74.

الكردي ، والحزب الوطني الديمقراطي وبعض القوى السياسية والعسكرية. واتجاه وحدوي غير مشروط ، في بادئ الامر على الاقل ، تزعمه عبد السلام عارف ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وسانده حزب الاستقلال وحزب البعث وعدد من الضباط القوميين .

فيما يتعلق بحزب البعث ، يبدو انه كان على علم مسبق بالانقلاب العسكري عن طريق بعض الضباط الاحرار المنتسبين اليه . لذلك عقدت قيادته القطرية اجتماعا قبل قيام الثورة بأسبوع ، قررت فيه دعم الانقلاب والاشتراك في اول حكومة تتبثق عنه ، بشخص أمين سرها ، فؤاد الركابي (١) .

بعد نجاح الثورة بفترة وجيزة ، سافر ميشال عفلق الأمين العام للحزب الى بغداد ، ولدى اجتماعه مع قادة الحزب هناك ، دعاهم الى العمل من أجل الوحدة الكاملة مع الجمهورية العربية المتحدة . وعندما أعرب بعضهم عن مخاوفه من حل الحزب على غرار ما حدث في سوريا أجاب الاستاذ عفلق : « لا اظن أن الرئيس عبدالناصر يشترط لتحقيق الوحدة حل الاحزاب كما هو الحال في سوريا ، خصوصاً حل الحزب . ولكن على افتراض أن توقيف نشاط الاحزاب بما فيها حزب البعث يعتبر ضرورة لانقاذ هذه الوحدة ، فإن الوحدة يجب ان تتم بصرف النظر عن أي اعتبار آخر » (٢) .

وهكذا اعتبر الحزب منذ بداية الثورة ، ان هدفه الاولي هو تحقيق الوحدة مع مصر الناصرية . واخذ يعبئ تنظيماته في القطر العراقي والاقطار العربية الاخرى في هذا الاتجاه ويدعو الى الوقوف بحزم ، بجانب العناصر القومية العربية في الجيش العراقي .

في هذه الظروف ، انفجر الصراع بين التيارين الموجودين في السلطة (٣) عندما جرد عبد السلام عارف من مسؤولياته الوزارية والعسكرية في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ وعين سفيراً للعراق في بون . رفض عبد السلام عارف الالتحاق بمركزه ، فالتقى القبض عليه واتهم بتدبير « مؤامرة » ضد النظام الجديد تستهدف التخلص من صديقه القديم الزعيم عبد الكريم قاسم (٤) ، وأصدرت بحقه « محكمة الشعب » التي كان

(١) مقابلة مع علي صالح السعدي (أمين السر الثاني لقيادة الحزب القطرية في العراق) ، ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

(٢) مقابلة مع محسن الشيخ راضي (عضو القيادة القطرية العراقية السابق) ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥ - لبنان .

(٣) كانت الوزارة برئاسة عبد الكريم قاسم وكان فيها ممثلون عن الاحزاب الرئيسية التي كانت تعارض النظام السابق كما ضمت بعض المستقلين والعسكريين .

(٤) لم يرد أي اثبات لهذه التهمة ، أنظر .

براسها فاضل المهداوي حكما باعدامه ، غير ان عبد الكريم قاسم نفسه عاد واصدر عفوا عنه فيما بعد .

ازاء هذا الوضع ، شنَّ عبسء الناصر حملة عنيفة ضد « قاسم العراق » والشيعيين العرب . وقدم الوزراء الوجوديون استقالتهم من الحكومة . وما لبث ان تحول الصراع السياسي والايديولوجي بين القوميين العرب ومن ضمنهم البعث وبين الشيوعيين العراقيين ، الى معركة حياة او موت .

وكما اثرنا سابقا ، كان الحزب الشيوعي العراقي يتمتع بتنظيم قوي نسبيا . يخبيرة نضالية اكتسبها من عمله السري وبنفوذ جماهيري واضح . وبتصفية التيار الوجودي من السلطة ، امتد توسعه الى مراكز هامة في الادارة والجيش ، ووجه عمله للحؤول دون انزلاق الثورة العراقية الى وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (١) .

بعد قيام الثورة بشهر ، أعيد تكوين الجبهة الوطنية من احزاب المعارضة وكان الهدف الاساسي والظاهري من احيائها مساندة الثورة وعبد الكريم قاسم في موقفه المناوئ للوحدة مع النظام الناصري . ولم يكن للجبهة برنامج سياسي مشترك . وكان كل حزب فيها يسير وفق سياسته وشعاراته الخاصة . ونتيجة لذلك توزعت الجبهة بين تيارين : تيار يدعو الى استقلال العراق وتعزيز الديمقراطية فيه (الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردي والحزب الوطني الديمقراطي) ، وتيار معارض لهذا الخط ايمانا منه بضرورة تحقيق الوحدة الفورية والكاملة مع الجمهورية العربية المتحدة (البعث وحزب الاستقلال) (٢) . ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار افتقار الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال الى القاعدة الجماهيرية المنظمة فاننا نلاحظ ان الصراع كان يدور في الواقع بين البعثيين والشيوعيين . وبهزيمة القوميين والوجوديين العرب ، انفرد الشيوعيون بالجبهة وضاعفوا نفوذهم في التنظيمات الجماهيرية المختلفة وفي اجهزة الاعلام .

وقد اثار ذلك بالطبع ، الاوساط التقليدية والدينية في العراق . وضمن الجيش ، اخذ الضباط القوميون والمستقلون على عبد الكريم قاسم محاباته للضباط الشيوعيين

(١) تنبغي الاشارة هنا الى أن الشيوعيين العراقيين ، في المذكرة التي قدموها الى عبسء الكريم قاسم في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ حبذوا اتحادا فدراليا مع الجمهورية العربية المتحدة . ولكنهم بعد الثورة بفترة وجيزة عارضوا أي شكل من أشكال الوحدة معها .

حول هذا الموضوع أنظر كتاب ، الحكم دروزة ، نفس المصدر ، ص ٢١٤ وما يليها . وكتاب الياس مرقص ، نفس المصدر ، ص ٢٦٨ . وكتاب انعام الجندي « الى أين يسير الشيوعيون بالعراق » بيروت ، دار النشر العربية ، ١٩٥٩ ، ص ٨٣ وما بعدها . وكتاب خلدون ساطع الحصري « ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعية في العراق » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٣ ص ٣٨ وما بعدها .

(٢) نظرا لندرة الكتب والوثائق الرسمية حول البعث العراقي ، اعتمدنا على مجموعة « نضال البعث » وعلى المناقشات التي أجريناها مع عدد من قادة الحزب العراقيين آنذاك .

وانصارهم ، واصبح الوضع المتوتر اشبه بنار تتقد تحت الرماد . وقصد أسرع في اشعالها القرار الذي اتخذه « أنصار السلم » بعقد مؤتمرهم الاول في الاسبوع الاول من آذار (مارس) ١٩٥٩ في الموصل ، التي تعتبر مدينة القومية العربية في العراق ، مما حدا بالعقيد عبد الوهاب الشواف وعدد من رفاقه الضباط الى اعلان انتفاضتهم العسكرية في ٨ من الشهر نفسه . ويبدو ان سلطات الجمهورية العربية المتحدة قد شجعت على ذلك ، ولقيت حركته تأييدا من الفئات القومية العربية في المنطقة وكذلك من قبيلة « شمّر » . غير ان حركة الشواف هذه سرعان ما أحبطتها القوات المسلحة الموالية لقاسم ، بمؤازرة « ميليشيا » المقاومة الشعبية وأنصار السلم وبعض القبائل الكردية . وكانت مناسبة لينقض النظام على خصومه ويودي بحياة المئات من القوميين العرب او المشتبه بهم كذلك . ويصفي ويعدم عددا كبيرا من الضباط وكان أبرز هؤلاء ثلاثة عشرة ، بينهم ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ، اعدموا في ٣٠ ايلول من السنة نفسها . ومما زاد من التهاب المشاعر في العالم العربي ضد قاسم والشيوعيين، الخطابات العنيفة التي القاها الرئيس عبد الناصر في تلك الفترة . وقبل ذلك بشهرين ٢٠ تموز (يوليو) كانت مجازر كركوك التي أودت بمئات الضحايا من « التركمان » . وقد اعترف الزعيم عبد الكريم قاسم ضمنا في احدى خطبه بأن مسؤولية هذه المجازر تقع على الشيوعيين والاكرد (١) .

حول هذا الموضوع ، أكد محسن الشيخ راضي ، عضو القيادة القطرية العراقية في ذلك الوقت ، ان جريدة الحزب الشيوعي العراقي « اتحاد الشعب » قد نشرت اثناء حوادث الموصل وما بعدها « مقالات استفزازية تحث الناس على ارتكاب أسوأ انواع الابتزاز والقمع الدموي وعلى عمليات السحل التي تشمئز منها النفوس ، بحق الاوساط القومية العربية . وكان « السحل » بالتحديد ، أحد الشعارات التي روجها الشيوعيون ضد البعثيين . ولم يكن الحزب الشيوعي — كما زعم آنذاك — منجرفا مع الغليان الشعبي ضد القوى الوحشية بل كان هو المحرض والمحرك . حتى ان عددا من أعضاء لجنته المركزية ولجنته المحلية قد شاركوا شخصا في مجازر الموصل . لذلك فان حزب البعث لن ينسى أبدا هذا التاريخ ، ولم تزد هذه الاحداث الا اندفاعا في نشاطه وتوسعه » (٢) .

بعد هذه الاحداث ، عمت موجة من العداء للشيوعية . وقد غذتها السلطات العسكرية في الاقاليم ورجالات الدين من مختلف الطوائف . وكان من نتيجتها اغلاق بعض المدن في وجه الشيوعيين وتعرض بعض قادتهم البارزين للاغتيال وانحسار الدعم الشعبي عنهم وتقاعس حلفاؤهم الاقربين (زعماء الحزب الوطني الديمقراطي) عن مؤازرتهم ابتداء من ١٩٦٠ (٣) .

(١) أنظر كتاب ، « برنار فرنبيه » ، نفس المرجع ص ١٠٩ .

(٢) مقابلة مع المؤلف ، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥ ، لبنان .

(٣) أنظر كتاب ، « برنار فرنبيه » ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

لقد احس الحزب الشيوعي بتزايد العزلة من حوله فاجتمعت لجنته المركزية في اواسط تموز (يوليو) ١٩٥٩ واصدرت نقدها الذاتي المشهور الذي تعلن فيه استنكارها «للاعمال الاجرامية» والانفعالية والحسابات الخاطئة التي بدرت عن بعض الاعضاء المناضلين «في احداث كركوك». وفي ٢٣ آب (اغسطس) اشارت (اتحاد الشعب) الى خطأ الحزب الشيوعي العراقي في التقليل من دور الاحزاب الوطنية الاخرى في العراق وموقفه المتعصب والسلبى احيانا منها «(١)».

اما عبد الكريم قاسم الذي اعتمد على الشيوعيين في بادىء الامر ، فقد عاد الى تطبيق نفوذهم في الشرطة والجيش والادارات العامة واجهزة الاعلام والتنظيمات الشعبية . فحل « منظمة الشبيبة الديمقراطية » ووضع « المقاومة الشعبية » تحت اشراف الجيش مباشرة . وقد اعتمد في ذلك على التيار الغالب في الجيش وعلى قسم من زعماء الحزب الوطني الديمقراطي واستمال اليه بعض قوى اليمين (قبيلة شمر) ولكن دون أن ينسف جميع الجسور بينه وبين « اليسار » . وفي عام ١٩٦١ اصدر احكاما بالغفو عن بعض السياسيين والعسكريين من رجالات العهد البائد ، استفاد منها بعض العناصر القومية العربية (٢) .

★ ★ ★

لقد كان عبد الكريم قاسم رجلا غامضا ومتهورا وكان همه الاستئثار بالسلطة . قراراته غير المتوقعة تملحها نزوة من نزواته . ومخططاته لا يعلم عنها شيئا حتى اقرب مساعديه . ولبقى « الزعيم الاوحد » في العراق ، كان يستخدم القوى السياسية واحدة بعد الاخرى . في البدء استخدم الشيوعيين وحلفاءهم ضد القوميين العرب . وعندما اطمأن الى تصفية هؤلاء من الجيش والسلطة ، انقلب على الشيوعيين والاكراد واستعان بخصومهم . وكان يشجع الانقسامات ضمن الاحزاب والقوى السياسية ، فاعتمد مثلا « جماعة » داود الصايغ حزبا شيوعيا رسميا في العراق . وقد ادى به كل ذلك الى انعدام الثقة فيه . وعم الاستياء من حوله . وللتخفيف من هذا الاستياء حوّل انظار الشعب الى القضايا الخارجية . وعمد على الصعيد الداخلي الى اتخاذ اجراءات تنطوي على المغامرة وتستهدف الضجيج الدعائي . ففي عام ١٩٦٠ فتح ملف الامتيازات النفطية . وفي السنة التي تلتها طالب بامارة الكويت . وبعد ذلك بقليل، اعلن الحرب على الاكراد ولم ينس أن يعلن في ١٥ ايار (مايو) عن وجود مخططات لديه لتحرير فلسطين وانه لن يكشف عنها الا في الوقت المناسب (٣) .

اما حزب البعث ، فقد حمل الحزب الشيوعي العراقي منذ البداية مسؤولية هزيمة القوى القومية في العراق وانحراف الثورة عن مسارها الوحدوي . واعتبر عبد الكريم قاسم « مغتصبا » للسلطة بعد تنحية « بطل » الثورة عبد السلام عارف . لذلك ركز جهوده للقضاء على النظام « الشعبوي » بأية وسيلة ومهما كان الثمن . وبعد

(١) أنظر ، المرجع السابق ، ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) أنظر ، المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) أنظر المرجع السابق ص ١٤٩ .

أحداث الموصل ، وجهت القيادة القومية رسالة الى جميع تنظيمات الحزب مؤرخة في ١١ نيسان (أبريل) ١٩٥٩ ، تطلب من الحزبيين جمع معلومات مفصلة عن الشيوعيين العرب في مختلف المناطق والاقطار ...

وبعد اعدام الضباط القوميين في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ وصل الحقد داخل العراق وخارجه ضد عبد الكريم قاسم الى درجة العمل على تصفيته جسديا . ففي ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، اقدمت مجموعة صغيرة من البعثيين (١) على اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ببغداد . وقد خطط لهذه المحاولة فؤاد الركابي امين سر الحزب في العراق وشجعه على ذلك الملحق العسكري المصري في بغداد عبد المجيد فريد (٢) .

ان فشل هذه المحاولة ترك أثارا وخيمة على الحزب . فسلط سيف الملاحظة والاعتقال على اعضائه وانصاره وصدر بحق بعضهم حكم الاعدام من «محكمة الشعب» وكثير منهم لجأ الى سوريا (الاقليم الشمالي) . واثارت هذه المحاولة لغطا في صفوف الحزب . فما كان من القيادة القومية الا تكذيب تنظيم الحزب لهذه المحاولة ، وتأكيدها على أن الاغتيال السياسي مناف لمبادئ الحزب (٣) .

التخطيط للوصول الى السلطة

مع عام ١٩٦٠ ، ابتدأت مرحلة جديدة من عمل الحزب في العراق للوصول الى السلطة . فطرد الركابي وبعض الاعضاء « المتواطئين » مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة . واعيد تنظيم الحزب وانتخاب قيادة قطرية جديدة قوامها: علي صالح السعدي (امينا للسر) ، حازم جواد ، حمدي عبد المجيد ، حميد خلخال ، محسن الشيخ راضي ، فيصل حبيب خيزران وسعدون حمادي . ومنذ ذلك الوقت أخذت تتضح معالم نشاط الحزب من الناحيتين السياسية والعسكرية .

الناحية السياسية

ضاعف البعث نشاطه ضد الشيوعية وحكم عبد الكريم قاسم واستغل الى حد كبير اخطاء الحزب الشيوعي وما ارتكبه من أعمال عنف في أحداث الموصل وكركوك عام ١٩٥٩ . وكما يقول محسن الشيخ راضي ، فهو الذي طالب بالحاح سلطات

- (١) نفذ المحاولة مدحت جمعة ، كريم شنتاف ، اياد سعيد ثابت ، فاضل الشاهد ، صدام حسين ، (حاليا الامين القطري للبعث العراقي ورئيس الجمهورية) وعبد الكريم الشيخلي الخ ...
- (٢) أكد علي صالح السعدي أن الركابي تلقى بواسطة خالد علي صالح واياد سعيد ثابت عضوي انقيادة القطرية مبلغ سبعة آلاف جنيه مصري لتصفية عبد الكريم قاسم جسديا (مقابلة أجريت معه في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥) .
- (٣) أنظر جريدة « الصحافة » اللبنانية الناطقة باسم القيادة القومية للحزب ، ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ .

الجمهورية العربية المتحدة بأن يعترف جامع الازهر بالمذهب الجعفري ، ويعتبره المذهب الخامس في الاسلام ويدرسه لطلابه على غرار المذاهب الاخرى وذلك بالطبع لاستمالة الشيعة وتحريكهم ضد حكم عبد الكريم قاسم . كما أن الحزب أشار على أعضائه بتأدية صلاة الجمعة في المساجد لظهار « لونهم » السياسي (١) .

وفي نشراته الداخلية ركز على أن الحزب الشيوعي العراقي هو من الد أعداء « الأمة العربية » ومن المهم عزله وتصفيته وحشد جميع القوى ضده وضد حكم عبد الكريم قاسم (٢) .

وفي أواخر عام ١٩٥٩ تكونت « الجبهة القومية » من حزب البعث وحزب الاستقلال وحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي المنشق عن حزب الاستقلال ومن بعض التجمعات السياسية الأقل أهمية . والتقت جميع هذه القوى على نقطتين رئيسيتين هما : القضاء على حكم عبد الكريم قاسم ومقاومة الشيوعية . أما النقاط الأخرى فقد كان الاختلاف حولها عميقا خصوصا الموقف من النظام الناصري وكيفية تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وعندما طرد فؤاد الركابي من حزب البعث تخلى عن الجبهة ، الحزب العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، ولم يكن قد مضى على تكوينها غير فترة وجيزة . ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هاتين المجموعتين لم تكونا حزبين بمعنى الكلمة ، بل كانتا تيارا ناصريا مفتقرا للتنظيم الشعبي الحقيقي . وبانسحابهما لم يبق في الجبهة سوى البعث وحزب الاستقلال والفئات القومية الأخرى .

ولم يكن البعث في العراق عنيقا في انتقاداته لنظام عبد الناصر . وكان يصوغها بعبارات عامة حتى لا يصدد الاوساط الشعبية والعناصر الناصرية، المدنية والعسكرية . لذلك فانه لم يعان كثيرا من تدهور العلاقات بين عبد الناصر والبعث في سوريا . وبقي بالفعل القوة السياسية الوحيدة المنظمة بين القوى القومية وكانت له الصدارة في حركة المعارضة .

صحيح أن مجموعه العددي كان قليلا (ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ عضو عامل لغاية شباط ١٩٦٣) غير أن جهازه السياسي كان محكم البناء وعلى جانب كبير من القوة والتماسك . وكان يمتد نفوذه الى مختلف المناطق (خصوصا في بغداد والرمادي والموصل) . ويلقى آذانا صاغية في مختلف الاوساط المحافظة والمعادية لحكم قاسم وبين « الطبقات المتوسطة » والشعبية في المدن وبين فئات المثقفين والطلاب (٣) . وكان يلقي الدعم من الاطباء والمهندسين والمحامين وجمعية الاقتصاديين العراقيين . وفي

(١) مقابلة مع المؤلف ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥ ، لبنان .

(٢) أنظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣) مقابلة مع علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ببلبنان ، عندما كانوا لاجئين فيه بعد سقوط حكم البعث في العراق في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ .

انتخابات نقابة المعلمين ، التي تضم ٣٦ ألف عضو وتعتبر من أقوى النقابات في العراق. حقق البعث انتصارا كاسحا وكان جميع اعضاء مكتبها التنفيذي من البعثيين وأصدقائهم.

قبل نهاية ١٩٦١ ، كانت القيادة القطرية قد قررت رسميا العمل على اسقاط حكم قاسم . وحتى تحافظ على قوى الحزب والقوى القومية الاخرى أصدرت بيانا تدين فيه الحركة الانفصالية في سوريا عام ١٩٦١ . ومن أجل هذه الغاية عدلت القيادة القومية موقفها من نظام عبد الناصر ورفعت شعار تجديد الوحدة بين سوريا ومصر . واخذت على عاتقها تحضير الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج السياسي للنظام البعثي المزمع تحقيقه في العراق بينما اقتصر مهمة القيادة القطرية على تخطيط وتنفيذ الانقلاب العسكري .

الناحية العسكرية

ترجع علاقة البعث في العراق مع العسكريين الى ما قبل انعقاد مؤتمره التأسيسي عام ١٩٥٤ . ولتنظيم هذه العلاقة استحدث الحزب «مكتب التنظيم العسكري» والحق هذا المكتب مباشرة بالقيادة القطرية . وكان من أبرز أعضائه صالح مهدي عماش وهو من اقدم الضباط البعثيين ومنذر الوندائي الذي انتسب الى الحزب قبل انخراطه في السلك العسكري . ونظرا للرقابة الشديدة التي كان يمارسها النظام الهاشمي على الجيش لم يتمكن هذا المكتب من التوسع والانتشار بالوتيرة نفسها التي كان ينتشر فيها الحزب بين المدنيين .

والواقع ان البعث لم يضاعف اهتمامه بالعسكريين الا بعد قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ . وعندما قاد الحملة من أجل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، التف حوله الضباط القوميون ومن بينهم عبد السلام عارف . وبتتابع الاحداث : من محاكمة هذا الاخير وتحريك قضيته عربيا الى مجازر الموصل وكركوك الى حركة الشواف الى محاولة اغتيال « الزعيم الوحيد » ، اغتتم البعث الفرص وتمكن من خلق صداقات واقامة علاقات عضوية مع الكتل المختلفة من الضباط القوميين الذين تعرضوا للتطهير أو السجن .

وهنا تجدر الاشارة الى انه في ظل النظام الهاشمي كانت المراكز القيادية في الجيش معظمها يعطى للضباط من أبناء المناطق أو المدن كالموصل وتكريت والرمادي وسامراء الخ . . . وكان معظم هؤلاء الضباط ينتمون الى بيئات محافظة وتقليدية أو دينية . وهكذا عرف الجيش العراقي مجموعات من الضباط تعرف بانتمائها الاقليمي أو المحلي ، كمجموعة « تكريت » ومجموعة « الموصل » وغيرها . وكان اذا انضم زعيم أية مجموعة الى اتجاه سياسي معين كان الآخرون يتبعونه في الغالب .

بعد هذا التوضيح ، نعود الى القول ان الضباط المعادين للشيوعية أخذوا يتحركون للإطاحة بحكم قاسم ابتداء من ١٩٦٠ . وكان البعث من ناحيته يدرك تماما أن تغيير الوضع السياسي ليس ممكنا بدون الاعتماد على القوات المسلحة . لذلك أخذ

بولي تنظيمه العسكري العناية اللازمة ويقيم التحالفات بينه وبين الضباط القوميين ، مما أتاح له فرصة التغلغل في القطاع العسكري ، ففي هذه الفترة مثلا انضم الى الحزب الزعيم أحمد حسن البكر وهو في السجن ومعه مجموعة « الضباط التكرارية » (١) وذلك عن طريق بعض القياديين البعثيين الذين كانوا في السجن أيضا (علي صالح السعدي ، حبيب فيصل الخيزران ، صالح مهدي عمّاش) . وكذلك انتسب الى الحزب بعض « الضباط الاحرار » الذين قاموا بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ .

وعلى غير ما كان يتوقع ، أطلق عبد الكريم قاسم سراح جميع السجناء السياسيين في تموز (يوليو) ١٩٦١ ومن ضمنهم البعثيين والقوميين العرب مدنيين وعسكريين . ومنذ ذلك الحين أخذ البعث يركز جهوده على اقامة علاقات جديدة ومنظمة مع مختلف الاوساط في الجيش تمهيدا للشروع في الانقلاب .

ومن أجل هذا الهدف أنشأ عام ١٩٦٢ « لجنة التنظيم العسكري » . وكان من بين اعضائها أحمد حسن البكر ، صالح مهدي عمّاش ، حردان التكريتي ، ذياب العلقاوي ومنذر الوندائي ، ومن قدامى « الضباط الاحرار » عبد الستار عبد اللطيف ، عبد الكريم مصطفى نصرت ، خالد مكي الهاشمي ... الخ (٢) .

ويتراوح عدد أعضاء هذا التنظيم الجديد حتى شباط ١٩٦٣ ما بين ١٠٠ و ١٢٠ ضابطا من مختلف الرتب . وقد تحددت مهمته في الاتصال وكسب العناصر التي تحتل مراكز حساسة في القوات المسلحة وكذلك في وضع مخطط عملية الانقلاب العسكري . وكانت علاقة « لجنة التنظيم العسكري » مع القيادة القطرية ، تتم عن طريق أحد القادة المدنيين : علي صالح السعدي ، يساعده في ذلك العقيد صالح مهدي عمّاش .

في غمرة التحضير لاسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، أعطى حزب البعث أيضا أهمية الى تكوين تنظيم مسلح ليجابه « ميليشيا » المقاومة الشعبية . فأنشأ في أوائل ١٩٦٢ ما سمي بـ « الحرس القومي » ، يضم أعضاء بعثيين ذوي « خبرة وتجارب نضالية » ، أكثرتهم الساحقة من الطلاب والمتقنين ويبلغ عددهم أكثر من ٣٠٠ عضو ، موزعين في خلايا صغيرة وارتباطهم مباشرة بقيادة الحزب القطرية (٣) .

-
- (١) انضم أحمد حسن البكر في أوائل ١٩٦٢ وأقسم ، كما يقول علي صالح السعدي ، على التضحية بكل شيء لاسقاط حكم قاسم ، عندما سمع من إذاعة « صوت العرب » في القاهرة أن الشيوعيين داسوا القرآن بأقدامهم في شوارع بغداد . أما أبرز الضباط التكرارية فهم : حردان التكريتي ، ذياب العلقاوي ، رشيد مصلح ، طاهر يحيى الخ . ولم ينتسب هذان الاخيران الى الحزب الا بعد نجاح الانقلاب في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .
 - (٢) جميع هؤلاء الضباط أصبحوا فيما بعد أعضاء في المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي أنشئ بعد انقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣ .
 - (٣) كثير من قيادات وكادرات الحرس القومي كانت قد تدربت على حمل السلاح وحرب الشوارع زمن لجوئهم الى الجمهورية العربية المتحدة (سوريا) ابتداء من ١٩٥٩ .

حزب البعث ومشاكل السلطة في العراق

لقد نجح اللواء عبد الكريم قاسم ، بسبب سياسة التوازن المتوترة المتقلبة التي اختطها سواء على الصعيد الداخلي والعربي أو العالمي ، في أن يؤلب ضد نظام حكمه معارضة اخذت تزداد في الاتساع ، خاصة بين صفوف الضباط . وفي أواخر عهده ، وجد نفسه في حرب خفية أو علنية مع جميع التنظيمات السياسية تقريبا : الحزب الديمقراطي الكردي ، حزب البعث ، الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي ، هذا اذا اقتصرنا على ذكر أهم الحركات السياسية في العراق . والمظاهرات الشعبية، وبالتحديد الطلابية منها ، كانت تزداد انتشارا في معظم المدن العراقية الكبرى . وقد وقعت بالفعل في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ صدامات دامية بين المتظاهرين وقوى الشرطة ذهب ضحيتها طالبان وعدد من الجرحى .

في هذا الجو السياسي المضطرب ، كانت تحركات القوى القومية العربية وفي مقدمتها تحركات البعثيين هي التي تثير في نفس رئيس الدولة العراقية أشد القلق . وان علي صالح السعدي، أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث في ذلك الحين، يميل الى الاعتقاد بأن عبد الكريم قاسم لم يكن تماما على غفلة بما يجري حوله ولا بنوايا البعثيين في القيام بعمل ما ضد حكمه . ويبدو أن المستندات التي عثر عليها في وزارة الدفاع بعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) البعثي، تفيد أن الملازم جابر علي أحد البعثيين العسكريين المشاركين في التحضير لهذا الانقلاب ، كان يرسل للزعيم العراقي التقارير والمعلومات عن نشاط العناصر القومية وعن تحركات الضباط البعثيين ضمن الجيش . ويؤكد أيضا السعدي حول هذا الموضوع، بأنه اذا كان عبد الكريم قاسم قد فوجيء بتوقيت الانقلاب البعثي، فان ذلك يعود براهه الى مرض وغياب الملازم جابر علي عن بغداد منذ أكثر من أسبوع . فهو لم يستطع إذن أن يخبره ويضعه على علم بـ « ساعة الصفر » لبدء عملية التنفيذ في الوقت المناسب (١) .

ومهما يكن من أمر صحة ذلك ، فان الشيء الثابت والأكيد هو أن رئيس الدولة العراقية قد أصدر أوامره في ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣ بالقاء القبض على مجموعة من قيادة البعث من مدنيين وعسكريين ، يأتي في مقدمتهم علي صالح السعدي ، صالح مهدي عمّاش ، كريم شنتاف وآخرون . وفي نفس الوقت فقد سرح من الجيش ما يقرب من ٨٠ ضابطا وذلك بسبب اتجاههم البعثي أو القومي العربي (٢) . عندئذ دعت على الفور « لجنة التنظيم العسكري » لحزب البعث الى عقد اجتماع طارئ وأخذت فيه القرار الحاسم بالتحرك صباح يوم ٨ شباط (فبراير) (٣) . ووزعت الادوار على الجيش والحرس القومي والحزب .

- (١) مقابلة مع المؤلف ، ٢ آب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .
- (٢) أنظر جريدة « الاوريون » (البيروتية) ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٣ . حول هذا الموضوع أنظر التقرير البالغ الأهمية للملحق العسكري السوري في بغداد الملازم محمد وهيب الرفاعي ، تقرير مرسل الى قائد الجيش السوري في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣ النص في : (عبد الكريم زهر الدين ، القائد السابق للجيش السوري « مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ - ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ » بيروت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٨ ص ٣٧٤ - ٣٧٨) .
- (٣) الموافق في ١٤ رمضان لذلك فقد سمي هذا الانقلاب بثورة ١٤ رمضان « المباركة » .

مهمة الجيش ، هي بطبيعة الحال احتلال وزارة الدفاع ، « قلعة » قاسم التي ينحصر فيها ولا يخرج منها الا نادرا ، والثكنات العسكرية والابنية الرسمية العامة ، والاذاعة والتلفزيون ومن ثم اعلان البيان رقم واحد . ومهمة الحرس القومي ضرب الحصار على مدينة الضباط والقضاء القبض على بعض القيادات العسكرية المؤيدة لقاسم . وبالفعل فقد تم ايقاف ما يقرب من ٣٠٠ ضابط في الساعات الاولى وبذلك أصبحت عدة قطاعات من الجيش مشلولة وفاقدة لقياداتها . أما دور الحزب أخيرا فهو ينحصر في تنظيم مظاهرات التأييد ، عند اعلان البيان الاول ومنع تحرك التنظيمات الشعبية الاخرى التي تدين بالولاء لنظام قاسم .

اذن ، فالهدف الرئيسي والاول لخطط الانقلاب البعثي يتعلق بالجانب العسكري ، مما سمح للشيوعيين بأن يبدؤوا اول الامر مقاومة سريعة وعنيفة لهذا التحرك الانقلابي ، وبثوا مسيطرين على « الشارع » خاصة في بغداد طيلة اليومين الاولين على الاقل .

حول هذه النقطة بالذات يؤكد بعض القياديين (١) معتمدين على اعترافات منتزعة من المسؤولين الشيوعيين بأن الحزب الشيوعي العراقي كان على مجرى ومعرفة ، بطريقة غير مباشرة ، بعملية التحضير ، ولربما بعملية التنفيذ للانقلاب البعثي : ذلك بأن حاتم حسن الكرخي ، أحد الضباط البعثيين ، كان على علاقة بغانية تدعى «فريال» ، وهي بدورها تعمل لحساب الحزب الشيوعي وتنقل المعلومات التي تحصل عليها الى عبد الحليم شريف ، عضو المكتب السياسي . فبهذه الوسيلة ، فيما يظهر ، لم يكن خافيا كليا على الحزب الشيوعي ما كان يديره البعثيون في الظلام .

ولكن عندما نطرح السؤال لمعرفة السبب الذي من أجله لم يضع الشيوعيون حينذاك تنظيمهم العسكري في حالة استنفار فان نفس القياديين البعثيين يجيبون بأن طيلة الاشهر الاخيرة من حكم قاسم ، كانت الاشاعات المتناقضة والخيالية تسري ليل نهار ، وتنتشر الضجة حول احتمال حدوث تحرك ما ، يطيح بالسلطة الحاكمة . وفي كل مرة ، كان يتبين أن ذلك لم يكن سوى مجرد لفظ وأقاويل لا أساس لها من الصحة . فمن المحتمل أن تكون القضية قد اعتبرت هذه المرة أيضا من باب تسميم الجو السياسي الذي يدخل ضمن الحسابات المقصودة . لذلك فان الحزب الشيوعي ربما لم يعر الاهمية الكافية لهذه الناحية ولم يضع بالتالي « جهازه » العسكري في حالة تأهب عامة . هذا اذا ادخلنا في الاعتبار كذلك أن نزاعه مع قاسم طوال الاشهر الاخيرة ، كان يدفعه الى الحذر الشديد والى عدم كشف تنظيماته الهرية . غير أنه مع ذلك ينبغي أن يكون « جهاز » الحزب السياسي ، أي « التنظيم المدني » فقط على أتم الحذر وأهبة الاستعداد لكل طارئ (٢) .

(١) علي صالح السعدي (أمين سر القطر) محسن الشيخ راضي وهاني فكيكي (عضوان في القيادة القطرية لحزب البعث في العراق آنذاك) ، (مقابلة مع المؤلف - ٢٧ آب أغسطس ١٩٦٥ - لبنان) .

وهذا ما يفسر ، برأي البعثيين كذلك ، السرعة الفائقة التي نزل بها الشيوعيون المدنيون الى الشارع في الساعات الاولى واحتلالهم مراكز البوليس وتوزيعهم كميات من الاسلحة على أنصارهم وأخذهم مواقعهم في الاحياء الشعبية ، في حي الشيخ عمر وحي الكاظمية في شرق وشمال بغداد .

وهكذا فان مجابهة حركة انقلاب البعث مجابهة عنيفة وبالسلح ، كانت تأتي بالدرجة الاولى من جانب الشيوعيين ، بقيادة أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي . ولم تتوقف مقاومتهم الصلبة والشجاعة طيلة الايام الثلاثة الاولى ، بعد ان احتلوا النقاط الاستراتيجية في بغداد . ولم يستطع الحرس القومي ولا حزب البعث الدخول في مواجهة الشيوعيين المسلحة ، في « قلعتهم » الكاظمية ، أو في الاحياء الشعبية الاخرى ، حيث يتمتعون بتأييد جماهيري واسع . وبالفعل ، فقد سقط للبعثيين من جراء هذه المعارك على ما يزيد عن ٨٠ قتيلًا (١) .

ولكن بعد ان احتلت الوحدات العسكرية التابعة للبعثيين ، وزارة الدفاع ومعسكرات الرشيد وناجي والوشاش وغيرها ، وتوزيعهم كميات كبيرة من الاسلحة على الحرس القومي وأعضاء البعث وأنصارهم ، وقعت عندئذ الاشتباكات الدامية بين هؤلاء وبين الحزب الشيوعي ، كان من نتيجتها أن سقط للشيوعيين أعدادا كبيرة من الضحايا . فما هو تقدير هذه الضحايا ؟ ان الصحافة العالمية آنذاك كانت تتحدث عن ٥ أو ٦ آلاف قتيل بين الشيوعيين وأنصارهم ، أو حتى أكثر من ذلك . ولكن البعثيين ، بطبيعة الحال يرفضون رفضا قاطعا هذا العدد العالي من القتلى ، ويعتبرونه محاولة تضخيمية مفرضة ، لكي تسيء الى النظام البعثي الجديد في أعين اليسار في العالم كله . وفي هذا الصدد ، يؤكد جبران مجدلاني ، عضو القيادة القومية آنذاك ، بأنه لم يسقط للشيوعيين ، أثناء هذه الاحداث الدامية أكثر من ٣٠٠ قتيل ، في حين أن السجناء من بين أعضاء وأصدقاء الحزب يعدون بالالوف (٢) .

على أي حال ، هناك شيء لا مجال للشك فيه وهو أن البعثيين ، ومعهم العسكريين القوميين المحافظين والفئات التقليدية والرجعية من كل حذب وصوب ، وجدوا أخيرا الفرصة سانحة أمامهم لملاحقة الشيوعيين وكل من يشتبه بقريب أو بعيد بتعاطفه معهم . وانطلق الحقد الدفين المتراكم من عقاله ضد الحزب الشيوعي العراقي ووصل الى درجة كبيرة من العنف ، تجاوز معها كل ما عرفته الحركات الشيوعية في العالم العربي حتى ذلك الحين . وأحد الشعارات الذي أطلق طوال هذه الاحداث وكان له دلالة البعيدة ، يتلخص في الكلمات التالية : « العين بالعين والسن بالسن

(١) كتب الملحق العسكري السوري في بغداد ، الملازم محمد وهيب الرفاعي ، في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ، بأن الشيوعيين في الكاظمية ، هاجموا في الساعات الاولى مركز البوليس وقتلوا ٣٠ شخصا واستولوا على الاسلحة التي كانت هناك . (أنظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ٣٧٧) .

(٢) مقابلة مع المؤلف ، ٢٠ اذار (مارس) ١٩٧٢ ، بيروت .

كل ذلك لم يمنع الامين العام لحزب البعث، الاستاذ ميشال عفلق، من أن يعلن، في مؤتمره الصحفي الذي عقد في ٢٠ شباط (فبراير)، عند وصوله الى بغداد على رأس وفد حزبي (٢) : « ان القيادة القومية للحزب كانت تولي اهتماما كبيرا ، منذ أكثر من سنتين ، للحفاظ على حياة الشيوعيين العراقيين ومنع قتلهم ، في الوقت الذي ينهار فيه نظام قاسم . فيجب أن يعترف الشيوعيون لنا بهذا الفضل ، لأنه لولا الموقف الذي اتخذته البعثيون العراقيون ، انسجما مع مبادئهم ، لكانت قد حصلت مآسي بشعة في القطر العراقي ... » .

أما اللواء عبد السلام عارف ، رئيس الجمهورية في النظام البعثي الجديد ، فقد كان أكثر صراحة ووضوحا عندما قال : « ان أكثر أعداء الأمة العربية هم الشيوعيون العراقيون . فيجب أن يصفوا نهائيا ... اننا نؤمن بالله ، في حين أن الشيوعيين يبشرون بالالحد ... » (٣) .

في الواقع ، ان الحركة الشيوعية كانت تعتبر دائما ، بنظر مختلف الاوساط القومية العربية ، كتيار معاد للحركة القومية والوحدة العربية . وهناك من ينتقد الحزب الشيوعي العراقي على الاخص ، لارتكابه « خطأ تاريخيا » لا يغتفر ، عندما شكل عقبة كأداء ، عام ١٩٥٨ ، أطمح اتحاد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة . وهذا الاتحاد بين البلدين كان من المحتمل لو تحقق ، أن يغير مجرى الاحداث السياسية في كل المنطقة ويعطي الحركة الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة وخاصة في سوريا ، مضمونا واتجاها أكثر ديمقراطية وأكثر ثورية (٤) .

وكذلك أيضا ، كما كتب بعض البعثيين اليساريين ، فإن سقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم الذي كان بالفعل يلاحق الشيوعيين والفئات التقدمية الاخرى ، لم يعن سقوط حكم « السوفيات » أو « حكم العمال والفلاحين » ، وانما زوال « حكم دكتاتوري وعسكري » . فليس هناك اذن من سبب حقيقي يبرر « المقاومة المسلحة التي جابه بها الحزب الشيوعي العراقي ثورة ٨ شباط (فبراير) » ، هذه « المقاومة التي هي أحد الاسباب للهجمة الشرسة للاتجاه المعادي للشيوعية بين العسكريين

(١) تلميح الى أعمال العنف التي قام بها الحزب الشيوعي العراقي ، أثناء حوادث الموصل وكركوك عام ١٩٥٩ .

(٢) أنظر ، جريدة « الاوريون » اللبنانية ، (٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .

(٣) أنظر ، « الاوريون » ، ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .

(٤) مناقشة مع ياسين الحافظ ، (شيوعي سابق ، ومن البعثيين اليساريين وكاتب سياسي ماركسي) ، في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٧ .

في الحقيقة ، ان ردة فعل البعثيين الدموية في العراق ، ومعهم جميع القوى التي كانت تحيط بهم من مدنيين وعسكريين ، تجد جذورها البعيدة في ايدولوجية حزب البعث المعادي اساسا للشيوعية . كما انها تجد اسبابها القريبة في المعارك العنيفة التي دارت ما بين الشيوعيين والبعثيين منذ عام ١٩٥٩ . ان مسؤولية القيادة القومية وقيادات الحزب في هذا الامر ، كبيرة . فهي التي عملت ، في نهاية التحليل ، طيلة فترة زمنية طويلة ، على تعبئة اعضاء البعث واصدقائه واجوائه ضد الشيوعية من الناحية الايدولوجية او السياسية ، وكذلك النفسية ايضا .

بالاضافة الى ذلك كله ، فان الموجة العدائية الواسعة والمركزة ، التي اطلقتها اجهزة الاعلام داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها (اذاعة ، صحافة وغيرها) ضد حكم « قاسم العراقي » وضد الشيوعيين العراقيين والسوريين على السواء ، قد الهبت النفوس واثارت الانفعالات وهيات بالتالي اذهان القوميين العرب وأوساطهم ، للقيام بأعنف الاعمال المتطرفة ضد الحزب الشيوعي العراقي .

★ ★ ★

فيما عدا موجة الاستنكار التي انعكس صداها في الصحافة العالمية ، فان استلام حزب البعث الحكم في العراق في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ، قد لاقى في العالم العربي وعلى الصعيد الشعبي ، استقبالا حسنا على وجه العموم . هذا اذا استثنينا الحركات الشيوعية التي كانت تجد نفسها ، على كل حال ، ضعيفة وثبته معزولة جماهيريا ، عدا الحزب الشيوعي العراقي . ان ضمانته الرئيس عبد الناصر الذي اعترف منذ الساعات الاولى بالنظام الجديد ونفوذه الواسع بين الجماهير العربية ، كان ذلك بمثابة نجدة ودعامة كبيرتين بالنسبة لحركة البعث الانقلابية في بغداد .

والشعب العراقي نفسه لم يكن مستاء من سقوط حكم قاسم الذي ما لبث ، بعد مضي أشهر الحماس الاولى والتأييد العام ، أن اثار ارتباكه ونقمته العامة في ايامه الاخيرة . والهدنة التي أعلنت مباشرة في كردستان بين الجيش العراقي والحركة القومية الكردية ، جاءت في الوقت المناسب لتهدئ العواطف وتنشر بين الشعب العراقي ارتياحا جديدا . وشركات النفط القوية والمهيمنة لم تخف سرورها ، عندما أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في بيانه الاول ، بأنه سيضمن لكل هذه الشركات الحرية الكاملة للتنقيب عن البترول في العراق . وأخيرا وليس آخرا ، فان اعتراف عهد البعث الجديد ، بعد مضي أقل من شهر على وجوده ، باستقلال الكويت مقابل ٣٠ مليون دينار دفعت الى خزانة الدولة العراقية الخالية ، انها جاء ليحل « عقدة كانت

(١) انظر ، « أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق » ، دراسة نقدية مطولة ، نشرتها « اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع » ، (اتجاه البعث اليساري) ، دار الشعب ، ١٩٦٤ ، ص ٧٠ - ٧١ .

شغل الاستعمار الانكليزي الشاغل طوال عهد قاسم « (١) » .

هذا من جانب ، أما الجانب الآخر ، فعلى اثر نجاح البعث في الوصول الى السلطة في العراق ، اخرج اللواء عبد السلام عارف ، على الفور ، من عزلته واقامته الجبرية الهائلة وعين رئيسا للجمهورية ، ورفي بالمناسبة نفسها الى رتبة « مشير » . وتألقت الحكومة الاولى للنظام الجديد برئاسة اللواء احمد حسن البكر ، من بعثيين وناصرين وقوميين عرب مستقلين ومن وزيرين كرديين (٢) . أما المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وهو السلطة العليا في النظام ، فقد كان يضم جميع الضباط البعثيين اعضاء في « لجنة التنظيم العسكري » قبل حركة ٨ شباط (فبراير) ، يضاف اليهم ثلاثة ضباط انتسبوا حديثا الى حزب البعث وهم اللواء طاهر يحيى ، رئيس اركان الجيش ، واللواء رشيد مصلح ، الحاكم العسكري العام والرائد انور عبد القادر ، وثلاثة ممثلين عن القيادة القطرية لحزب البعث : علي صالح السعدي ، طالب شبيب وحازم جواد . فالعضو الوحيد اذن الذي لم يكن بعثيا في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، هو عبد السلام عارف .

في ٢٠ شباط (فبراير) ، وصل الى بغداد الامين العام للحزب على رأس وفد يضم معظم قيادات البعث في سوريا ولبنان والاردن ... (٣) وعقدت الاجتماعات المشتركة فوراً بين اعضاء القيادة القومية واهضاء القيادة القطرية في العراق . فالبعثيون العراقيون الذين خرجوا لتوهم من « جحورهم » ، من عملهم السري « تحت الارض » ووجدوا انفسهم بين ليلة وضحاها على رأس الدولة ، لم يكن لديهم التجربة العملية لمشاكل السلطة ولا الثقافة السياسية المتينة . لذلك فانهم لم يخفوا ، فيما يبدو ، تلقهم الشديد من عدم استطاعتهم تحمل مسؤولية الحكم وحدهم .

حول هذا الموضوع ، لقد رأينا في الفصل السابق بأن عمليات التحضير للانقلاب توزعت ما بين القيادة القومية والقيادة القطرية . فمن مهمات القيادة القطرية ان تهيء « عمليا » ، « تكتيكيا » اسقاط نظام قاسم . أما القيادة القومية ، فعلمها ينحصر بوضع الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الخطوط السياسية العامة للعهد الجديد : المشكلة الكردية ، المسألة الزراعية ، الموقف من التأميمات ، العلاقة مع الجمهورية

(١) انظر ، « البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع » (حزب البعث اليساري) ص ١٦٣ .

(٢) الوزيران الكرديان في حكومة البعث الاولى هما : بابا علي وفؤاد عارف . أما الحقائق الوزارية الرئيسية التي يحتلها البعثيون فقد وزعت على الشكل التالي : علي صالح السعدي نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للداخلية - العقيد صالح مهدي عماش وزيرا للدفاع ، طالب شبيب وزيرا للخارجية ، سعدون حمادي وزيرا لتلاصلاح الزراعي ، حميد خلخال وزيرا للشؤون الاجتماعية ، حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ، عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للمواصلات ١٩٥٥

(٣) جمال الاتاسي ، عبد الكريم زهور ، شبلي العيسمي ، خالد الحكيم (سوريا) ، محمد خير الدويري ، عبد المجيد الرافعي ، خالد العلي ، جبران مجدلائي ، علي الخليل (لبنان) خالد بشرطي (فلسطين) منيف الرزاز (الاردن) الخ .

العربية المتحدة الخ... ولكن ، بعد استلام السلطة ، ظهر أنه لم توضع أية دراسة ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية حول العديد من المشاكل التي كان يتخبط فيها العراق داخليا أو على الصعيد الخارجي . فبقيت هذه المشاكل المختلفة دون اجابة محددة ، على الاقل نظريا ودون حل مرتقب في المدى المنظور . من هنا يأتي في الاساس مصدر الفوضى والتخبط والارتجال في السياسة التي اتبعها النظام الجديد ، وكذلك السهولة التي تكونت معها ، منذ البداية ، مراكز القوى العديدة في داخله .

حول هذه الناحية، فان شهادة منيف الرزاز، عضو القيادة القومية والامين العام الثاني للحزب ، لها معانيها ودلالاتها : « بينما كان الحزب يعاني من الانقسام والضياغ في كل مكان ، كان في العراق يقود المعركة الجماهيرية بحزم وابداع ليكون « القائد الوحيد » لهذه الجماهير ، بفضل القيادة البطولية لعلي صالح السعدي » . ثم يضيف الرزاز : « ولكن لئن كان التخطيط للثورة نفسها كاملا ونموذجيا ، فقد كان التخطيط لما بعد الثورة معدوما أو شبه معدوم . والقيادة القومية تتحمل كثيرا من المسؤولية في هذا المضمار . لذلك كان على الثورة أن تتلمس طريقها تلمسا في كل خطوة تخطوها دون تهيئة سابقة » . وهو يوضح بعد ذلك : « من المفيد أن نذكر هنا أن القيادة القومية في اجتماع لها قبل قيام الثورة بثلاثة اشهر على الاقل ، وكان هذا من الاجتماعات القليلة التي تمكنت من حضورها ، قد أصدرت قرارا بوضع برنامج مرحلي للحكم الذي يلي قيام الثورة مباشرة . وحين حضرت اجتماعا آخر للقيادة القومية بعد ذلك بشهرين، تبين أن البرنامج لم يوضع بعد . ثم حين اجتمعنا في بيروت يوم ١٣ شباط (فبراير) ، أي بعد قيام الثورة بخمسة أيام ، لم يكن أيضا قد وضع . وكلفني المجتمعون بوضع برنامج سريع بالاشتراك مع الدكتور عبدالله عبد الدايم . وجلسنا ثلاثة أيام متوالية وخرجنا ببرنامج على هيئة رؤوس أقلام . وحملناه معنا الى بغداد . ولكن الثوار في بغداد كانوا في شغل شاغل عنه ، بتثبيت الثورة ، وأظن أن أحدا لم يقرأ هذا البرنامج، على رغم محاولتنا العديدة » (١) .

إذا كان البعث في العراق قد اعترف صراحة بأنه ليس بمقدوره وضع الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن يتبعها « نظام ١٤ رمضان » ، وإذا كان قد التجأ الى القيادة القومية لكي تجد له علاجا وحلولا آنية لهذه القضايا ، فان القيادة القومية نفسها ، أعلى سلطة قيادية في الحزب ، كانت هي الاخرى أعجز بكثير من أن تقوم بمهامها وتنفذ ما هو مترتب عليها . ولا يعود ذلك لكونها تعاني شللا كاملا فقط ، وهو ما رأيناه سابقا بصورة واضحة ، وانما لانه ينقصها أيضا المعرفة العملية للواقع المعقد في العراق (٢) .

-
- (١) أنظر ، منيف الرزاز ، « التجربة المرة » ، بيروت ، دار غندور ، ١٩٦٧ ، ص - ٧٦ - ٧٨ .
(٢) صرح الدكتور جمال الاتاسي والاستاذ عبد الكريم زهور في جلساتها الخاصة ، بعد عودتهما من العراق ، بأن « الشباب » هناك ، في بغداد ، لا تنقصهم الشجاعة ، وهم ممثلون حساسة صلبة ، ولكنهم قد أخذوا في زوبعة عاصفة ودوامة الدولة ، مما أدى الى تشتتهم وعدم ثقتهم بأنفسهم .

ومنها يكن من شيء ، فان لجنة مصفرة قوامها الامين العام للحزب ، ميشال علق وعضوية منيف الرزاز وجبران مجدلاني (١) ، قد تكونت لهذا الغرض وحددت الخطوط العامة العريضة لبرنامج حكم البعث في العراق . ولكن الذي صاغه في شكله النهائي ، انما هو فوزي الكيالي ، سوري وغير بعثي (٢) . وبعد مضي خمسة اسابيع على وصول حزب البعث الى السلطة ، أعلن رئيس الوزراء اللواء أحمد حسن البكر ، في ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٣ . « المنهاج المرحلي لثورة الرابع عشر من رمضان » .

في السياسة الخارجية ، يحدد المنهاج النقاط التالية : احترام ميثاق هيئة الامم وانتهاج سياسة الحياد الايجابي والتمسك بمقررات مؤتمرات بانندونغ ودعم الكتلة الآسيوية — الافريقية، واحترام المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية العادلة ومحاربة الاستعمار بشكليه القديم والحديث وتأييد حركات التحرر في العالم ...

في ميدان السياسة العربية ، بعد أن يقرر المنهاج بأن « أرض العراق جزء لا يتجزأ من تراب الوطن العربي الواحد، وشعب العراق جزء من الامة العربية الواحدة » ، « ان عراق الثورة ينظر الى التجزئة على أنها واقع مرضي خلقه الاستعمار ، وعززته المصالح غير المشروعة ... » ، فانه يحدد المبادئ العامة التالية : محاربة الاستعمار وتأييد الحركات القومية التقدمية في البلاد العربية . **تقوية الجبهة العربية المعادية للاستعمار ، المتكونة حاليا من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق واليمن ، وتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة في مجالات السياسة الخارجية والنفاع والاقتصاد والثقافة .** ابعاد قضية فلسطين عن مجالات الاستغلال بقصد انكسب السياسي الرخيص ووضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين ، ثم أخيرا **تقوية امكانيات الجامعة العربية** .

على الصعيد الداخلي ، يؤكد المجلس الوطني لقيادة الثورة — بعد ان أطلق شعار ، « لا ديمقراطية بدون هوية قومية ولا حرية بلا اشتراكية » — ان الحرية يجب ان لا تكون محصورة ضمن مفهوم الحريات الفردية ، بل يجب أن تكون تعبيراً عن مجموع الشعب المكون من الفلاحين والعمال والكسبة والمثقفين والعسكريين الثوريين والبرجوازيين الوطنيين . وعلى ذلك، فان الحكم يجب أن يقوم في المرحلة الحاضرة على

(١) من الملاحظ بأنه لم يشترك أي بعثي عراقي ، لا في وضع النقاط ولا في صياغة البرنامج المرحلي للنظام الجديد .

(٢) مقابلة مع محسن الشيخ راضي ، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥ ، لبنان . (وهو يؤكد لنا في حديثه عن هذه الفترة بان القيادة القطرية لحزب البعث في العراق قد عرضت على القيادة للقومية اندماج القيادتين حتى يصار الى ايجاد قيادة موحدة تستطيع تحمل مسؤوليات السلطة في النظام الجديد . ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به ، فطلب من بعض القياديين البعثيين غير العراقيين ، ميشال علق ، جبران مجدلاني ومنيف الرزاز ، البقاء في بغداد « كمستشارين سياسيين » . وفي الواقع ، لم يمض وقت قليل حتى غادر جميع أعضاء القيادة القومية بغداد ، عند اعلان الحركة العسكرية البعثية في سوريا في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، تاركين البعثيين العراقيين هكذا وجها لوجه أمام مسؤولياتهم الكبرى .

اساس الحبهة القومية التقدمية التي تضم جميع المنظمات والهيئات الشعبية ذات الاتجاه القومي التقدمي . كما ان دور المواطن لا يمكن أن يفهم على ضوء أي اعتبار من الاعتبارات الدينية والطائفية والعنصرية ، وانما هو الاخلاص لله والوطن والتفاني في خدمته . لهذا ، فالسياسة الداخلية تقوم على اساس احترام جميع الحقوق المشروعة للأقليات القومية والدينية واحترام حرية الرأي والقول لجميع المواطنين ضمن الاطار القومي الاشتراكي واطلاق الحريات بأوسع معانيها للهيئات الشعبية ...

اما السياسة الاقتصادية ، فهي تقوم على مبادئ اساسيين : من ناحية ، فان النظام الاشتراكي لا يمكن تطبيقه تطبيقا سليما الا في ظل وحدة عربية شاملة تتوفر فيها كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذا التطبيق ، على أن ذلك يجب ان لا يمنع اتخاذ التدابير لرفع مستوى الحياة المادية للطبقة الشعبية الكادحة واعطاء الفلاحين والعمال كافة حقوقهم . كما ان الاشتراكية ، من جهة ثانية ، لا يمكن ان تعني المساواة بين المواطنين في الفقر (١) . من أجل ذلك ، يجب وضع ، في المرحلة الحاضرة ، منهاج مدروس لتطور الاقتصاد الوطني وتنميته ، والبدء في اعداد الخطوات اللازمة لمعاملة الراسمال العربي على قدم المساواة مع الراسمال المحلي ، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتسهيلات المالية والمساعدات الفنية مع الدول الاجنبية دون النظر الى الانظمة الاجتماعية لهذه الدول ، وتشجيع الراسمال الخاص على الاشتراك في مشاريع التنمية ، ضمن الخطط الاقتصادية واعفائه من الضرائب خلال مدة معقولة . وفرض الضرائب التصاعدية على المداخل العالية وتدعيم المصرف الزراعي وتوسيع راسماله لاقتراض اصحاب المشاريع الخاصة .

وفيما يخص السياسة الاجتماعية ، فان نظام حزب البعث في العراق يلتزم باعادة النظر في قانون العمل وتعديله على ضوء التشريعات العمالية الحديثة واطلاق الحريات النقابية وحماية العمل النقابي وضمان العمال من التسريح التعسفي وانشاء معاهد للتدريب المهني وضمان حق العمل للمواطنين ومكافحة البطالة واشراك العمال في مجالس ادارات المؤسسات الرسمية وفي مجالس البلديات واعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي وتأمين السكن للعمال وفق الشروط الصحية ...

اما في مجال العمل الزراعي حيث يشكل الفلاحون نسبة لا تقل عن سبعين بالمائة من السكان ، فان مجلس قيادة الثورة يحدد الخطوات التالية التي سيعمل على انجازها : الاسراع بتطبيق قانون اصلاح الزراعي بعد تعديله لصالح الفلاحين وتوزيع الاراضي الخاضعة لهذا القانون على مستحقيها ضمن مهلة محددة . انشاء الجمعيات التعاونية والمراكز الزراعية وتزويدها بالالات الحديثة واصدار قانون للعمل الزراعي ينظم شؤون العمال الزراعيين ويضمن حقوقهم ، واعادة تنظيم الجمعيات الفلاحية ووضع برنامج شامل لتعمير الريف العراقي والقضاء على الامية وتوطين العشائر الرحالة عن طريق توفير الاراضي الزراعية لهم .

(١) من الذي قال بان الاشتراكية تعني مساواة المواطنين في الفقر !!

وفما يتعلق أخيراً بالسياسة العسكرية ، فإن المنهاج المرحلي يؤكد على الدور القيادي الذي لعبته القوات المسلحة لتحطيم نظام عبد الكريم قاسم . وهي ستظل تمارس مهماتها في حماية الحكم ما دامت هناك احتمالات أخطار داخلية وخارجية . لذلك فإن العهد الجديد سيعمل على تسليح الجيش بأحدث المعدات والأسلحة ومكافحة الأمية بين صفوفه ورفع المستوى الصحي والمستوى الثقافي ومستوى التدريب والمستوى المعاشي لجميع منتسبي القوات المسلحة في الجيش والشرطة والحرس القومي (١) .

إذا وضعنا جانباً المواقف اللفظية والأسلوب الخطابي الانشائي أو النوايا الحسنة ، فإننا نلاحظ أن المنهاج المرحلي لحكم البعث في العراق يمتاز بالعموميات والاعتدال سواء في الشكل أو في المضمون ، وبصفة « ليبرالية » على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وباتجاه قومي عائم وغير محدد . كما أنه من الواضح أيضاً أن ثمة نقاط في غاية من الأهمية قد أغفلت ، فمثلاً الموقف من التأميمات الصناعية والزراعية ومن مشروع الإصلاح الزراعي التفصيلي وطبيعة وأسس النظام السياسي الذي يزعم تطبيقه والعلاقة مع الشركات الأجنبية في العراق ، خاصة النفطية منها ، ومع الحركة الكردية والنظام الناصري . كما أن المنهاج المرحلي تجنب أخيراً وليس آخراً إعلان موقف محدد وواضح من قضية الوحدة الاتحادية الثلاثية (مصر — سوريا — العراق) التي كانت مطروحة على بساط البحث بالحاح في تلك الآونة ، واقتصر فقط على إبداء اتجاهه القومي العام في هذا الموضوع والذي لا يشذ عنه لفظياً أي نظام عربي آخر .

هذا ومن الجانب الآخر ، فإن استلام حزب البعث السلطة في العراق ، لم يخف أحداً ، على الأقل في المدى القريب ، باستثناء الحركة الشيوعية والمعسكر الاشتراكي . جميع القوى الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية في البلد والدول الكبرى تقريباً ، كانت تتصور بأنها ستجد « حصتها » في هذا العهد الجديد وتفسر تصريحات المسؤولين وبياناتهم المتناقضة ، كما يحلو لها ويخدم مصالحها : الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ، شركات النفط الأجنبية ، القوى التقليدية والدينية والمحافظة ، الحركة القومية الكردية ، الفئات العمالية والفلاحية ، الطبقات الوسطى والبرجوازية الكبيرة في المدن أو في الريف .

في ظروف كهذه ، من العيب أن نبحت عن إنجازات حكم البعث في العراق . بل على العكس ، فإن القرارات النادرة والتقدمية نسبياً التي أصدرتها حكومة عبد الكريم قاسم ، خاصة فيما يتعلق منها بقانون رقم ٨٠ الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١ والذي يضع يد الدولة على ٩٥٪ من استثمارات شركات النفط الأجنبية ، أو فيما يخص بعض التعديلات التقدمية التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية ، هذه القرارات

(١) أنظر ، « المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة » ، (كراس من ٣٦ صفحة) بغداد ، ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

اذن قد الغيت بمنتهى البساطة ، بضغظ بالدرجة الاولى ، من العسكريين في مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية عبد السلام عارف بالذات .

فانه لما يدهشنا كثيرا ان لا يكون الامر كذلك ، ذلك لان جميع القوى الدينية والمحافظه والفئات القومية التقليدية من مدنية وعسكرية ، قد قدمت فعلا منذ الساعات الاولى دعما وتأييدا حاسمين لحركة البعث الانقلابية ، والتي كانت ترى فيها ردا ضد نفس هذه القرارات التقدمية التي اتخذت تحت ظل نظام عبد الكريم قاسم ، وضد نفوذ « الشيوعية الملحدة » . بل اكثر من ذلك ، فانها كانت تعتبر نفسها هي ايضا قد ساهمت مساهمة فعالة في سقوط النظام القديم وطرفا أساسيا في العهد الجديد .

★ ★ ★

على كل حال ، فان حزب البعث العراقي قد وجد نفسه فجأة في مواجهة مشاكل السلطة الشائكة ، وأخصها المسألة الكردية وقضية العلاقة بين الحزب والجيش .

البعث والمسألة الكردية

بعد ان احدثت المعارك العسكرية مع الحركة الكردية المسلحة ، الخراب والدمار منذ ما يقرب من ثمانية عشر شهرا تحست ظل حكم عبد الكريم قاسم ، فقد أعلنت الهدنة ووضعت الحرب اوزارها في كردستان العراق ، مع نجاح انقلاب البعث العسكري في ١٩٦٣ . ولم يمض وقت قليل ، حتى جرت المحادثات بين حكومة البعث والحركة الكردية ، مع ما كان يتخلل هذه المحادثات من تهديدات وتحركات عسكرية وتثبيت مواقع استراتيجية أو اصدار بيانات التهدة والتصريحات المعتدلة من جهة أو أخرى .

ولكن في تلك الظروف السياسية ، لم تؤد المفاوضات بين الطرفين الى أية نتيجة مرضية ، فعادت الحرب وأندلعت من جديد بشكل أوسع في ١٠ حزيران (يونيو) من نفس السنة . ماذا جرى اذن خلال هذه الاربعة أشهر ؟ وما هي مواقع الفريقين في هذه المشكلة ، وما هي العقبة التي أدت الى اثاره الاحداث الدامية بين « الاخوة — الاعداء » ؟ .

قبل أن نحاول القاء ضوء على الاسباب القريبة التي وضعت النار في البارود بين الفريقين المتخاصمين ، فاننا نرى من الاهمية بمكان أن نذكر سريعا العوامل البعيدة في هذه القضية والمنطلقات الايديولوجية الأساسية ، من جهة حزب البعث ، وهو الحزب الذي يهمننا معرفة موقفه بالدرجة الاولى في هذا الموضوع .

لقد بينا في مكان آخر ، ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، منذ تأسيسه ، لم يعر المشكلة الكردية أي انتباه ، وبشكل أعم لم يعط مسألة الاقليات القومية والدينية التي تعيش في العالم العربي أية أهمية كبرى . بل على العكس من ذلك ، في

بؤنبره التأسيسي الاول (نيسان (ابريل) ١٩٤٧) الذي اعلن « دستور » الحزب ،
(اي برنامجه السياسي - الايديولوجي) ، فانتنا نلاحظ أن المادة ١١ من هذا الدستور ،
تنص على أنه « يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم الى تكتل عنصري ضد
العرب ... » . وبتعبير آخر ، لا يحق لاية مجموعة قومية في دولة البعث الموحدة ، أن
تنظم في حركة سياسية لا تعلن انتماءها الى العروبة .

وهكذا فانتنا نرى بأن قضية بهذه الحساسية وفي غاية من التعقيد تتعلق بمختلف
الاقليات « الاتنية » أو القومية ، قد أغفلت وأبعدت عن بساط البحث . فيجب أن
لا نندهش ، والحالة هذه ، اذا لم نجد في ادبيات حزب البعث السياسية حتى اشتعال
الحرب في كردستان العراق في صيف ١٩٦١ ، سوى مقالة واحدة للاستاذ عفلق ،
كتبت عام ١٩٥٥ ، حيث لم يتطرق الى المسألة الكردية الا عرضا وضمن الاطار
العربي العام (١) .

يؤكد الامين العام لحزب البعث ، بهذا الصدد ، بعد أن رفض مفهوم « القومية
الطاغية المتعصبة » بأن المشكلة الكردية ، كغيرها من مشاكل الاقليات تجد حلها
الصحيح ، اذا أعطيت حركة القومية العربية الموحدة مضمونا اشتراكيا ومحتوى
ديمقراطيا . فمن الواجب قبل أي شيء آخر ، برأي الاستاذ عفلق ، أن ننظر الى
« الشعب » بمجموعه ، دون تفرقة بين من هم عرب ومن هم غير عرب ، وأن نقيم
نظاما يمنع استغلال الانسان للانسان أو فئة من الناس لفئة أخرى . ثم يوضح بعد ذلك
تأثلا : « لقد كان هناك رد فعل على القومية (العربية) المتعصبة من الاكراد والآشوريين
والارمن ، ورد فعل ديني ومذهبي » . لهذا « فسرنا قوميتنا بالاشتراكية وبفكرة الحرية .
هذه هي الضمانات الحقيقية ، عندما تكون القومية ملازمة للاشتراكية والاشتراكية
ملازمة للقومية . فنحن عندما ننادي بالمساواة الاقتصادية وبتكافؤ الفرص ، نعني اننا
سلمنا قضية البلاد لاصحابها الحقيقيين وهم أفراد الشعب . وهم في حقيقتهم شيء
واحد ، لا فرق بين مسلم ومسيحي وعربي وكرد وبربري الخ ... » ثم يضيف :
« هناك طبقات مستغلة (بكسر الغين) متأمرة على حساب الشعب ، فعلينا أن نقضي
على هذا الاستغلال ، عندها لا يعود هناك فرق بين المواطنين . والعروبة ... هي
العنوان والاسم والروح التي تجمع بين الشعب الواحد وتشعر بشخصيته ورسالته
في الحياة ... لا أحد يمنع الاكراد أن يتعلموا لغتهم شريطة أن يكونوا خاضعين لقوانين
الدولة ولا يشكلون خطرا على الدولة » (٢) .

هذا هو الموقف النظري « المجرد » الذي تبناه حزب البعث في العراق وعمل
على تطويره ، عند ظهور الحركة المسلحة الكردية تحت حكم عبد الكريم قاسم .
وهنا يطرح السؤال لمعرفة العوامل التي أدت ، برأي البعثيين ، الى اندلاع الحرب ،
ومن ثم لمعرفة موقفهم من الحركة الكردية بالذات .

(١) أنظر ، « في سبيل البعث » ، ص ١٦٣ - ١٧١ .

(٢) لمزيد في الايضاح ، أنظر ، القسم الاخير من الفصل الرابع المتعلق بـ : البعث ومسألة الاقليات
القومية والدينية » ، ص ٩٢ وما بعدها .

بإدء ذى بدء ، لعد حمل حزب البعث المسؤولة الآتية والبعدة لهذه الاحداث الدائمة فى شمال العراق ، للسلطة المركزية وللحزب الشيوعى ولتدخلات الدول الاجنبية واخيرا للحركة الكردية نفسها .

فالواء عبد الكريم قاسم ، بهدف ايجاد توازن سياسى انتهازى ، قد وجه الىه الاتهام اولا بتحبذه وتشجيعه جميع انواع الخلافات والتميز العنصرى بين مختلف الفئات القومية والدينية . ان الغاية من وراء ذلك ، بنظر حزب البعث ، هي « عزل العراق عن الحركة التحررية العربية وابعاده عن المساهمة الفعلية فى هذه الحركة » . فى هذه الظروف « ظهرت فى شمال العراق نزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفا باسم الاكراد ومصلحتهم ، لتجزئة ارض العراق وتفتيت وحدته ... وقد غذى هذه النزعات حكم قاسم الذى وجد فيها اداة تستخدم لضرب الاتجاه العربى القومى من جهة ولتفتيت وحدة الشعب النضالية من جهة ثانية » (١) .

ولكن عندما تخلص عبد الكريم قاسم من الاتجاه القومى العربى الوحدوى وقوى مواقع حكمه الفردى ، عاد وارتد ضد حلفائه الاكراد وأفتعل فى صيف ١٩٦١ « الاحداث الدائمة ... لكى يجد فيها وسيلة لتحويل انظار الشعب ونقمتة عن حكمه ... ولكى يغطي فشله الميم فى اثاره قضية الكويت وليستر ضعفه وتنازلاته امام شركات النفط » (٢) .

اما الشيوعيون فان حزب البعث يوجه اليهم ايضا انتقادات وهجوما اكثر عنفا وقساوة . « ان انحراف الحكم لا تقع مسؤوليته على قاسم وحده ، رغم انه المسؤول الاول ، بل يشاركه فيها بصورة كاملة ومباشرة الحزب الشيوعى بكافة واجهاته ومنظماته ... » (٣) . « وقد كان الحزب الشيوعى حليفا لثيما لقاسم فى هذه السياسة وساهم مساهمة فعلية فى تهيئة هذه الخطة والدعوة لها وتنفيذها . وقد كان الحزب الشيوعى مدفوعا بعذائه للحركة القومية وانتهازيته السياسية ، اذ عمد الى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات وخصوصا الاكراد ، باثارة المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من اى نصير تحرزه الحركة القومية العربية » .

من اجل ذلك فقد نجح الحزب الشيوعى فى هذه السياسة ، لذا فهو « مسؤول

(١) انظر « نضال البعث » ، ج ٧ ، بيروت ، دار الطليعة ، كانون الاول (يناير) ١٩٦٥ ، ص ١٧ .

(وكذلك يشدد حزب البعث مرارا على اتهام « حكم قاسم بتحالفه مع كل القوى الشعبوية ... وتشجيع الحركات العنصرية الكردية بالذات ، عن طريق تغذيتها دعائيا وتشجيعها بالمال والسلاح فى اول اعوام الثورة » (تموز ١٩٥٨) ، حتى تقف موقفا « معاديا للامانى العربية » (نفس المرجع ، ص ٢٦٤) .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٣) انظر المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

عن زج الاكراد في حوادث البطش الاجرامية في الموصل وكركوك عام ١٩٥٩ التي كان ابرز ما فيها هو صبغتها العنصرية . والحزب الشيوعي الذي يقف اليوم موقف الحيرة بين نقمة الشعب ومسؤولياته الاجرامية تجاه الحوادث الاخيرة في الشمال ، قد ساهم منذ سنتين في ايجاد وتعميق الهوة المفتعلة بين العرب والاكرد التي كانت حصيلتها الاحداث التي تجري في شمال العراق » (١) .

بالاضافة الى ذلك فان حزب البعث يتهم الحزب الشيوعي ايضا بانه كان يقيم تنظيماته الداخلية على أسس قومية للتمييز بين ما هو عربي وما هو غير عربي . « ان تقسيم الحزب الشيوعي على أسس عنصرية ، كفرعه المسمى (فرع الحزب الشيوعي لكرستان) ، يؤكد هذه النظرة الانعزالية ويجسد مخطط التفرقة الذي يدعمه الاستعمار » (٢) . وهو ما يعتبر بنظر البعثيين كنوع من تكريس الفرقة والانفصال واخذة كأمر واقع بين القوميتين العربية والكردية .

في الحقيقة ، كل الاتجاهات والحركات القومية العربية كانت تركز دائما على الاهمية العددية للاكراد داخل الحزب الشيوعي العراقي ، وكذلك وجود أعداد كبيرة لمختلف الاقليات القومية او الدينية . وكانوا ينسبون الى هذا الواقع سبب سياسته المضطربة الغامضة في القضية الكردية او في اية قضية تتعلق بمفهوم ومسألة الوحدة العربية .

اما الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية ، فان دورها لن يكون في هذه الاحداث بالامر اليسير . بنظر البعثيين والفئات القومية الاخرى والاتجاهات التقدمية بشكل عام ، « فان الاستعمار الغربي هو الذي يقف دائما وراء الفرقة العنصرية والاقتتال الطائفي ، وقد كان ولا يزال دافعا ومغذيا لكل حركة عنصرية او طائفية . . . فالاستعمار في كل مكان يسعى دوما لاستغلال الاقليات القومية والطائفية لضرب وحدة النضال الشعبي انسجاما مع مبدئه السيء الصيت « فرق تسد » . وهو بالتالي لن يتأخر أبدا في اغداق « عواطفه وتأييده ودعمه لهذه الاقليات ، خاصة اذا كان ذلك يلبي بشكل مباشر أو غير مباشر مصالحه الخاصة » (٣) .

ومما لا شك فيه أن الغرب وخصوصا بريطانيا ، التي اطلقتها التحولات الفجائية لسياسة عبد الكريم قاسم الداخلية والعربية ، « يهملها اشغال الجيش العراقي وانهاكه بمعركة محلية لتبقي مصالحها النفطية في العراق والكويت وجنوب الجزيرة العربية ،

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢) هناك بعض التقديرات التي يجب أخذها دائما بحذر ، تدل على أن نسبة الاكراد داخل الحزب الشيوعي العراقي تصل الى ٤٠٪ من مجموع أعضائه . (أنظر ، Orient, No. 32-33, Paris, 1965, P. 79.

(٣) أنظر ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

بما من من اي تهديد جدي « (١) .
وكذلك ايضا موقف تركيا وايران ، العضوين في حلف « السانتو » ، بالنسبة الى
الحركة الكردية المسلحة ، يثير كثيرا من التساؤلات . هذان البلدان لا يمتنعان
— بغض النظر عما يمكن أن يحمل ذلك من خطورة — عن اثاره أو تعميق الصعوبات
الداخلية لنظام عرف عنه بكثير من المبالغة قطعاً ، انه « تقدمي ومعاد للامبريالية » ،
وذلك عن طريق تسهيل تنقلات القوميين الاكراد وكل ما يحتاجون اليه من عتاد ومؤن
ونخيرة (٢) .

ان هذا الجو العام الداخلي والخارجي الذي برزت فيه الحركة الكردية المسلحة
جعل « بيار روسي » ، الكاتب الفرنسي الخبير بشؤون العراق السياسية ، يكتب
قائلاً : « ان النزاع الكردي غريب كل الغرابة ، سواء بطبيعة منشأه أو بتاريخ وضعه
موضع التنفيذ » . ويبيدي فيما بعد هذه الملاحظات : « في الحقيقة ، أصيب المراقبون
بدهشة كبيرة عندما لاحظوا التوافق الكلي لاربعة أحداث : تصريح قاسم المعصدي
لبريطانيا في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦١ ، الازمة التي فتحت بين الدولة العراقية والشركات
البتروولية ، النزاع الكويتي — العراقي والحركة المسلحة الكردية . ومن المؤكد ...
ان هذه البلاد الصغيرة يتداخلها من جهة الى أخرى تيارات « هوائية » خارجية .
ولقد كانت في اغلب الاحيان ردات الفعل للسياسة الخارجية هي التي تحدد الاضطرابات
العراقية » (٣) .

أما فيما يتعلق بالحركة العسكرية في كردستان العراق ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١
بقيادة الملا مصطفى البارزاني (٤) ، فان حزب البعث كحركة قومية عربية وحدوية ،

(١) أنظر ، المرجع السابق ص ٢٦٤ . (على أثر التأميمات التي أصدرتها حكومة البعث العراقية
في أول حزيران ١٩٧٢ ، فيما يخص حقول النفط في كركوك التابعة لـ « أي . بي . سي » ، صرح
أحد الدبلوماسيين في بغداد للصحافي الفرنسي « بول بلطة » : في الاعماق ، المسألة بسيطة
جدا : العراق هو قبل كل شيء البترول ، والبترول هو الاي . بي . سي . (شركة النفط
العراقية) . عندما ترفض الحكومة أن تخضع أمام شركات النفط الأجنبية ، هناك دائما
يد خفية لتضع النار في كردستان ، وتحدث هكذا انهيار الحكم المركزي (في بغداد) . والنظام
الذي يأتي بعده يسير في الصراط المستقيم ، حتى يأتي اليوم الذي ينسى فيه العبرة
ويظهر نواياه الاستقلالية ، عندئذ تثير (هذه اليد الخفية) الاضطرابات ، والحلقة الجهنمية
تبدأ من جديد ... » (أنظر ، « الموند » ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٧٢) .

(٢) أنظر ، « نضال البعث » ، ج ٧ ، ص ٣٠٥ . (حول هذه النقطة بالذات ، يذهب الملا مصطفى
البارزاني بعيداً جداً أحياناً ، عندما يصرح الى « دافيد أديمسون » ، الصحافي البريطاني ،
بأنه قد يسعى في المستقبل الى « ضم أكراد العراق الى شاه ايران » أو حتى الى « تركيا »
(أنظر ، J. P. Viennot, *Le Mouvement National Kurde*, In. *Orient*, No. 32-33.

Paris, 1965, P. 59.

(٣) أنظر ، P. Rossi, *L'Irak des Révoltes*, Paris, Seuil, 1962, P. 298, et P. 301-302.

(٤) في دراسته القيمة عن « الحركة الوطنية الكردية » ، كتب « جان — بيار فيانو » ما يلي :
« على الصعيد الخارجي ، سياسته (مصطفى البارزاني) انتهازية عن سابق عمد
وتصميم ، ولا يتردد أبداً بدعوة حكومات الدول الغربية لكي تتدخل في النزاع ، مقابل وعود
من الصداقة غامضة » . (نفس المرجع ، ص ٧٤) .

سيرفرضها ويهاجمها قطعاً ، معتبرا اياها « حركة انفصالية » ، تحت قيادة « عشائرية واقطاعية » ، ومدعومة من قبل الدول الاجنبية ، خاصة الدول الاعضاء في حلف « السانتو » ، وهي بالاضافة الى ذلك لا تمثل المصالح الحقيقية للشعب الكردي بجموعه (١) .

ان الاتهامات التي كان يوجهها حزب البعث الى الحركة الكردية بوصفها « حركة انفصالية » ، كانت تؤيدها التصريحات العلنية او الخاصة ، منها تصريحات عصمت شريف فانلي ، في المؤتمر السابع لاتحاد الطلبة العالمي ، المنعقد في « لينينغراد في آب (اغسطس) ١٩٦٢ (٢) : « يجب ان يعلم الجميع ان الانفصال لا يعني شيئا آخر غير الاستقلال الوطني لكردستان ... وان المحافظة على الوحدة العراقية ليست هدفا لحركة التحرر الوطني الكردي ، وانما تهديم هذه الوحدة المزيفة للدولة العراقية » (٣) .

في الواقع ان هذا الموقف المتطرف لا يعبر كليا عن السياسة الرسمية لسائر القياديين الاكراد ، خاصة منهم قياديي الحزب الديمقراطي الكردي . بالنسبة الى هؤلاء كما يشير اليه « فيانو » ، فان المطالبة بتكوين دولة كردية مستقلة في العراق هي ، على الاقل في الحالة الراهنة ، مطلب غير واقعي وخطير ، لانها تؤلب الجميع ضد الاكراد وتفقد الحركة الكردية الدعم والتعاطف اللذين تتمتع بهما بالرغم من كل شيء ، في العراق وفي العالم العربي (٤) .

اما من جهة التيارات المختلفة للحركات القومية العربية ، الناصريين والبعثيين وغيرهم ، فهناك نقطة بالذات يعودون اليها باستمرار ، الا وهي حواث الموصل وكركوك في ١٩٥٩ . وبغض النظر عن جذور هذه الاحداث الدامية او اعطاء اي حكم تقييمي ، فانها من غير شك قد احدثت في نفوس القوميين العرب في العراق وغير العراق ، تأثيرا وتأثرا عنيفا ورغبة اكيدة في « الثار » ، وحددت بالتالي كثيرا من السلوك والمواقف بالنسبة الى الحركة الكردية خاصة . وانه لما يزيد في ذلك وضوحا ، اننا امام مجتمع ، المجتمع العراقي ، حيث ان العقلية السائدة هي « العقلية القبلية » ، وان العلاقات بين الافراد والمجموعات هي الى حد كبير علاقات عاطفية انفعالية ، وان « قانون الثار » بالتالي وتصفية الحسابات ، عملة سائدة بين الناس وبين التنظيمات السياسية يمينية كانت ام يسارية .



-
- (١) أنظر ، « نضال البعث » ، ج ٧ ، ص ٣٢٢ .
(٢) عصمت شريف فانلي كان في نفس الوقت الناطق الرسمي باسم الثورة الكردية في أوروبا .
(٣) أنظر المجلة الدورية اليسارية : *Partisans*, Paris, No. sept. - oct. 1962.
(٤) أنظر ، « فيانو » ، نفس المرجع ، ص ٩٠ .

لقد تحدد اثنى موقف حزب البعث بالنظر الى الحركة الكردية ، من منطلقات ايدىولوجية وبردات فعل سياسية . وقد وجه الحزب الى الاكراد انتقادات عنيفة ، لكونهم لعبوا «دورا خطيرا» بعد ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ ، فى تأييد وتثبيت ، بتعاونهم مع الشيوعيين ، دعائم « دكتاتورية قاسم السوداء » ، حتى استطاعوا أن يزجوا الثورة فى طريق منحرف عن طريقها العربى . وهكذا « جعلت الحركات السياسية الكردية من نفسها فيلا وتابعا ، مقابل حصولها على مكاسب انتهازية وقتية » ، لحكم قاسم والشيوعيين وخصما للحركة العربية التقدمية « (١) .

وكذلك فان الحزب الديمقراطى الكردى قد انتهج اسلوب «الاستفزاز لكل المشاعر القومية العربية » ، باشتراكه مع الحزب الشيعى العراقى بأعمال القمع الدائمة واقتراف المذابح اثناء أحداث الموصل وكركوك . ويكتب البعث قائلا : « ان ما كانت تنشره جريدة (خيبرات) (الناطقة باسم الحزب الديمقراطى الكردى) من تشجيع على العدوان والاجرام والارهاب ، كان له الاثر الكبير فى معظم حوادث الارهاب والاعتداء التى مارستها المقاومة الشعبية ، كما أن حوادث النهب والقتل التى مارسها فى مباراته مع الحزب الشيعى فى الموصل ... والمجازر الدموية التى نظمها ونفذها فى كركوك ضد أبناء الشعب من التركمان ، بدافع التعصب العدوانى ، كلها شواهد حية على النزعة العدوانية لدى هذا الحزب » (٢) .

ولكن ، نظرا الى « الاعتبارات التكتيكية الاكيدة » ، فان حزب البعث حاول أن يخفف من أبعاد هذه الانتقادات ، ذلك اذا علمنا انه كان فى تلك الفترة فى حالة تحضير لانقلابه ضد نظام قاسم وكان يسعى للبحث عن حلفاء ضمنا أو علنا . من أجل ذلك ، فقد اضاف فى مكان آخر وبشكل عرض موجه الى الحزب الديمقراطى الكردى : « اننا لا نذكر هذه الوقائع والحقائق بقصد نكأ الجراح التى أحدثها هذا الحزب فى صرح الاخوة والكفاح المشترك بين الشعبين العربى والكردى . واننا لحريصون دوما على أن نسدل الستار على كل ما لا ينفع الشعب من تذكره ، مهما كان اليما وموجعا بالنسبة لنا » (٣) .

على أى أساس وبناء على أية نظرية مستقبلية ؟ فى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، « القضية الأساسية » التى طرحتها (الاشتراكي) الجريدة الناطقة باسم البعثيين فى العراق ، « ليست مسألة الحقوق القومية للاكراد ، وانما هى القضاء على الاوضاع الاستعمارية والحكم الدكتاتورى واقامة حكم ديمقراطى ... ان هذا المستوى العام للقضية الوطنية فى العراق ، يتضمن أساسا صالحا لنيل الشعب الكردى مطامحه القومية ولتمتع الاقليات بحقوقها القومية . ان عدم ادراك هذه الحقيقة من قيادة الحركة المسلحة وحزب (البارتى) ... بسبب اجترار الكلام عن قومىة (سائدة) وقومية (مضطهدة) (بفتح الهاء) ... قد أدى الى انحراف قيادة هذه الحركة وخروجها عن

(١) انظر ، « نضال البعث » ، ج ٧ ، ص ١٧٢ .

(٢) انظر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

(٣) انظر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

الحركة الوطنية في العراق « (١) . « وإن السبيل الوحيد لحل القضية الكردية هو
النضال ضد الاستعمار والرجعية والاقطاع والحكم الدكتاتوري المنحرف » (٢) .
وإن المطالب القومية الكردية ... هي جزء من مطالب الشعب بمجموعه ، في تحقيق
للمتطلبات القومية وحرياته الديمقراطية وتسخير الاقتصاد الوطني لمصلحة مجموع
الشعب » (٣) .

من أجل ذلك، فإن محاولة عزل الاكراد عن الحركة القومية الشعبية التي صممت
على خوض المعركة ضد الحكم الحالي ، تمثل بنظر البعث محاولة انفصالية . وهو
يؤكد في هذا المجال : « ان تحقيق مطالب شعبنا في العراق بكل قومياته ترتبط ارتباطا
جويابهدى استيعاب الحركات القومية التقدمية الواعية للاماني القومية لمجموع
الشعب ، اي ان الاماني القومية الكردية لا يمكنها ان تنال تأييد ودعم مجموع شعبنا
في العراق ، ما لم تع الحركات الكردية نفسها معركة التحرر العربي ومتطلباتها وتتعاون
مع الحركات العربية التقدمية ... ان الحركة الكردية الواعية ... هي تلك الحركة
التي ترتبط ارتباطا حياتيا بقضية الشعب العربي وقضية الامة العربية ، الحركة التي
رؤى في وحدة الامة العربية وفي انتصاراتها دعما للقضية الكردية » .

الاهداف الاولى قد تحددت على هذا الشكل ، فإن الحركة الكردية التقطت
« بسرعة البرق » عروض البعث . وقبل بضعة اشهر من انقلاب ٨ شباط (فبراير)
عام ١٩٦٢ ، جرى اتصال بين القيادة القطرية للحزب وصالح اليوسفي ، ممثلا للحزب
الديمقراطي الكردي ، بواسطة فؤاد عارف ، رجل سياسي من اصل كردي . كما ان
هناك اتصالات أخرى قد تمت ، منذ مطلع العام الفات ، بين طاهر يحيى ممثلا عن
الضباط القوميين وابراهيم احمد الناطق باسم الحركة الكردية . وتركزت المطالب
الكردية في نقطة أساسية لتأييد الحركة الانقلابية البعثية ، الا وهي تحقيق الحكم
الذاتي في المنطقة الكردية . وقد قبل البعثيون هذا المطلب من حيث المبدأ ، بالاضافة
الى اشراك ممثلين عن الحركة الكردية في الحكومة البعثية (٤) .

الا انه في هذه المحادثات والاتصالات السرية التي كانت تعقد بين الفريقين بطريقة
أو بأخرى ، كل الدلائل كانت تشير الى أن الاعتبارات التكتيكية ، هذا اذا لم نقل
المواقف الانتهازية أو الافكار المسبقة ، لم تكن غائبة البتة : الطرفان كانا يبحثان بحثا
خفيا - وهذا ما تتطلبه ظروف المعركة - عن حلفاء حقيقيين أو رفاق طريق، للوصول
الى الهدف الآتي، وهو القضاء على العدو رقم واحد، الذي تحدد آنذاك بحكم قاسم .
نابعثيون الذين كانوا من جهتهم ، يسعون لوضع كل شيء موضع التنفيذ لتحقيق
لفرضهم ، يريدون أن يضمنوا حياد الاكراد . والاكراد من ناحيتهم كذلك ، لا يتأخرون

(١) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧

(٢) أنظر ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٣) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٤) أنظر ، آدمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٣ ، ص ٦٨ .

من اتباع أية وسيلة كانت ، حتى ولو أدت الى اتفاقهم مع « الشيطان » ، من أجل إسقاط حكم قاسم . وهكذا ، فإن غاية الحركة الكردية في تلك الفترة ، برأي زعيمها الملا مصطفى البارزاني ، هي « أن تسحق « العقرب » في بغداد ، حتى ولو كان ذلك يتطلب الالتجاء الى أعداء الأمة الكردية المفترضين » (١) .

اذن تحت ضغط المعارك التي كان يخوضها البعثيون والاكرد ، ضد نظام عبد الكريم قاسم كل من جهته ولأسباب مختلفة ، لم يكن من المستبعد أن يتفق الفريقان على النقاط العامة التالية :

- الاعتراف بالحقوق الوطنية للاكراد .
- توثيق صلات الاخوة بين العرب والاكرد .
- تقوية النضال المشترك من أجل تحرير الشعبين العربي والكرد من السيطرة الأجنبية ، اذ أن هذا النضال هو الكفيل بإيجاد حلول سلمية لكل المشاكل المتعلقة بين الطرفين (٢) .

إذا كانت قد هُملت هذه المبادئ العامة كما هي ، دون اعطاء أهمية كبرى الى مضمونها أو كيفية تطبيقها ، غير أن كل واحد من الفريقين البعثي والكرد ، كان يأمل إما أن يخفف من أبعادها فيما بعد ، أو بالعكس أن يزيد من تصلبه عند التنفيذ .

ولكن ، من الضروري أن نشير الى أن القوميون الاكراد كالبعثيين سواء بسواء ، لم يعلنوا بشيء من التحديد ماذا يفهمون من **الحقوق الوطنية للشعب الكردي** أو من **الحكم الذاتي لكرديستان العراق** . كما أن المنطقة الكردية بقيت هي أيضا دون تحديد ، وبتعبير آخر ، فإن قيادة الحركة الكردية كانت تترك شيئا من الغموض ، ربما عن قصد ، حول الاسس والشكل الذي سيأخذه عند التطبيق مبدأ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الكردي . هل كانت تسعى نحو دولة اتحادية ذات قوميتين ، أم نحو دولة كردية مستقلة ، إذا لم يكن في الوقت الحاضر على الاقل في مستقبل قريب أو بعيد ، كما كان يعلن عن ذلك ، كما رأينا ، بعض المسؤولين في الحركة الكردية !

على كل حال ، عندما تحقق الهدف الاول ، أي سقوط عهد قاسم ووصول حزب البعث الى السلطة في العراق ، ظهرت الخلافات في وجهات النظر وطفئت النوايا الخفية على السطح من جهة أو أخرى . في البدء ، خيم جو من الهدوء والارتياح الظاهرين بين الفريقين ، وذلك مع الإفراج عن السجناء السياسيين الاكراد وعودة الموظفين والمستخدمين الاكراد المسرحين ، الى أعمالهم وأخيرا رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مضروبا على كل المنطقة الكردية تحت حكم قاسم . وبعد مضي وقت وجيز ، جرت

(١) . أنظر ، جريدة « الموند » ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٢) . مقابلة مع علي صالح السعدي ، ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

المفاوضات بين السلطة الجديدة في بغداد ، ممثلة بوفود رسمية أو شبه رسمية ، وبين
وفد كردي برئاسة جلال الطالباني وعضوية صالح اليوسفي ومصطفى عزيز ومسعود
محمد وآخرين (١) .

وهنا لا بد من أن نشير الى أن التردد بل التناقض ما لبث أن ظهر داخل الحكم
لتجديد بالنسبة الى القضية الكردية . من جهة ، لا يمكن للترسبات الايديولوجية
أن تخفي بين ليلة وضحاها ويحل محلها التعاون الصادق المجرد عن الافكار
والنوايا المسبقة بين البعثيين والاكرد . ولكن الظروف المعقدة والمتشابكة التي ظهرت
على اثر استلام البعث للسلطة والصعوبات الكبيرة التي واجهها على الصعيد الداخلي
والخارجي ، لا يمكن الا أن تدفعه راضيا أو مرغما الى البحث عن « حل سلمي »
للمشكلة الكردية وتجنب فتح جبهة أخرى من هذه الناحية .

ومن جهة ثانية ، فإن التصليب الشديد في هذا الموضوع
لما كان يأتي من قبل مجموعة الضباط العراقيين . ان هؤلاء
كلوا يدركون تمام الادراك أنهم هم الصانعون الحقيقيون للحركة الانقلابية
وشعرون في نفس الوقت بخيبة امل بعد فشلهم العسكري في كردستان . من أجل ذلك
لم يكونوا ميالين الى القيام بالتنازلات الضرورية وقرارهم بالاستقلال الذاتي للشعب
الكردي . ومما يزيد في تصلبهم أن التصريحات الاستفزازية التي كان يطلقها بعض
قادة الحركة الكردية لم تكن لتساعد على التفاهم بين الطرفين وإيجاد حل عادل لقضية
كثيرة التعقيد ، تمس الحساسية القومية مباشرة سواء للاكرد أو العرب . وهي
تدخل بالإضافة الى ذلك بكثير من المصالح الداخلية والخارجية .

ويبدو جليا من التصريحات والبيانات العديدة التي كان ينشرها الناطقون الرسميون
باسم الحركة الكردية ، طوال الشهر الاول من انقلاب ٨ شباط (فبراير) ، أن سياستهم
هي اقرب الى مجموعة من الشعارات منها الى برنامج واضح المعالم . وهي لذلك لم
تكن خالية من التعثر والغموض والتناقض أحيانا . وبسبب شعورهم أنهم في موقع القوة
نسبيا وشكهم وتخوفهم من كل حكومة جديدة في بغداد ، فان بعض القيادات الكردية
كانت مدفوعة لعدم اعطاء أهمية حقيقية للامكانيات الجديدة أو عدم تقدير الحدود التي
لا يمكن لاية حكومة أن تتجاوزها ، وذلك نظرا للاوضاع السياسية الداخلية والعربية .

في الوقت الذي كان فيه رئيس الوفد الكردي ، جلال الطالباني ، يصرح على اثر
طوال يوم بكامله من المفاوضات مع ممثلين عن الحكومة العراقية ، بأنه « مليء
بالامل » (٢) فان الناطق الرسمي باسم الملا مصطفى البارزاني في أوروبا ، عصمت
شريف فائلي ، ينشر التهديدات المتتالية الموجهة الى السلطات العراقية . بعد أن يحدد
مطالب الحركة الكردية بالنقاط التالية : تحقيق استقلال ذاتي سياسي لكردستان
العراق وسحب القوات العراقية منه ، وتحويل الجيش الكردي الى قوة عسكرية

(١) لزيادة في الايضاح والتفصيلات ، أنظر ، محمود الدرة ، « القضية الكردية » ، بيروت ،
دار الطليعة ، الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٢) أنظر ، « الاوريون » ، ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .

حديثه ، وتوزيع الدخل القومي للدولة ، خاصة دخل آبار البترول ، بين كردستان العراقي والعراق العربي ، فهو يضيف : « اذا لم تعترف الحكومة العراقية بهذه المطالب رسميا وبطريقة عملية ، في مهلة أقصاها اسبوعين ، فان لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي (الذي يحتل فائلي فيها منصب السكرتير العام) ستطلب من اللواء (كذا) البارزاني بأن يعمل على تكوين حكومة كردية واعطاء أمر الى الجيش الثوري بمعاودة الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل لكردستان العراق » (١) .

بعد ايام قليلة ، يزايد البارزاني نفسه في هذا الموضوع ويتحدى حكم البعث في بغداد قائلا: « ان الاكراد هم الذين أسقطوا قاسم وليس ثوار الثامن من شباط (فبراير) . لقد كان زوال قاسم النتيجة المباشرة للحرب التي كنا نخوضها طيلة ١٨ شهرا ضد نظامه . فنفس المصير ينتظر كل من تخول له نفسه معارضة انشاء منطقة كردية مستقلة . واذا كانت الحكومة العراقية لن تعترف بالاستقلال الذاتي لكردستان ، فاننا سنحمل السلاح ثانية » . ثم يضيف البارزاني : « ان النظام العراقي الجديد هو أكثر ضعفا من نظام قاسم ، حتى يكون بمقدوره خوض المعركة ضد الاكراد . لذلك فانني اح بشدة ان تتحقق حاليا كل مطالبنا » (١) .

في نفس الوقت ، فان المفاوض الكردي ، جلال الطالباني ، ينشر في بغداد جوا من التفاؤل عندما يصرح بأن « ممثلي الحكومة العراقية قد اعترفوا ، أثناء المفاوضات ، ان الاكراد يشكلون أمة لها الحق في الاستقلال الذاتي » . وعلى سؤال ما اذا كان النظام الجديد مستعدا لآخذ الخطوات العملية في هذا المعنى ، فانه يجيب : « هذا ما قالوه » .

وبالفعل ، في ١١ آذار (مارس) ، أعلنت الحكومة العراقية في بيان رسمي موقفها في هذا الصدد وهي تؤكد فيه على « مبادئ الحرية والعدالة وترى من تعاون العرب والاكرد والقوميات الاخرى أساسا لوحدة العراق » . ثم تضيف : « وانطلاقا من مبادئ ... تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات الاخرى وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية ، لذلك فان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما ، كما أن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية » (٢) .

لهذا لم يتأخر الاكراد ، على لسان صـالح اليوسفي الناطق الرسمي باسم البارزاني في بغداد ، عن قبول مشروع اللامركزية لحكومة البعث وعن الاعتقاد بتوقف القتال قريبا في كردستان العراق (٣) . ولكن ، كان يكفي أن يحدث شيء ما ، حتى يتحول ميزان الطقس من الصحو الثابت الى المتغير . وبالفعل ، فان قائد الحركة الكردية ،

(١) أنظر ، « الاوريون » ، ٢ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٢) أنظر ، محمود الدرة ، نفس المرجع ، ص ٣١١ - ٣١٢ .

(٣) أنظر ، « الاوريون » ، ١١ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

مجلسي البارزاني ، مع قبوله مشروع اللامركزية الذي اعلنته حكومة بغداد ، يعلن
من جديد وهذه المرة بصورة رسمية ، مطالب أخرى تتعلق بتكوين جيش كردي مستقل ،
بما فيه عناصر الشرطة ، وضم كركوك والموصل الى كردستان واخيرا وضع تحت
مصرف كردستان المستقل ٧٠٪ من عائدات البترول في البلاد .

هذه المطالب الجديدة قد اعتبرت من قبل السلطات البعثية مفرطة الى ابعد
حدود الانراط . وهي تعتقد انه ، عندما يتقدم الاكراد بهذه الشروط في تلك الظروف ،
فهم لا يريدون ان يجدوا خلا سلميا مقبولا من الجميع . لانه في الواقع اية حكومة يمينية ،
بشرية او حتى شيوعية لا تستطيع ان تقبل بذلك دون ان توقع في نفس الوقت قرار
حكم الموت عليها وتكرس الانفصال للاكراد (١) .

منذ ذلك التاريخ ، اي ما يقرب من شهر ونيف بعد نجاح حركة ٨ شباط (فبراير) ،
اتخذ بين الفريقين العراقي والكردي ما يمكن تسميته « بحوار الطرشان » ، ووقعت
الوثيقة بينهما ضمينا . وفي نفس الوقت ، هدد بعض العسكريين في مجلس قيادة
الثورة وعلى رأسهم المشير عبد السلام عارف ، بتقديم استقالتهم ، اذا رضخت
الحكومة لهذه الشروط الجديدة للحركة الكردية . واخذوا حينئذ يمارسون ضغطا قويا
من اجل اعلان الحرب في كردستان . وكانت وجهة نظرهم تتلخص بأن ما يقصده
الاکراد في الحقيقة « ليس الحصول على الحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة
العراقية » بقدر ما كانوا ينوون تكريس انفصال لا يكاد يكون خافيا . لذلك فقد طلب
مجلس قيادة الثورة من ممثليه في المفاوضات العراقية - الكردية بأن تطول المحادثات
الكبر وقت ممكن ، حتى يستطيع أن يتسلح الجيش العراقي بمعدات حربية حديثة ويضع
خطة هجومية جديدة وعلى نطاق واسع . (١)

وهكذا فان المفاوضات قد استمرت ، ولكن دون ان يحملها احد على محل الجد
لا من جهة ولا من أخرى : اننا نتحدث عن شيء ولكننا نفكر في شيء آخر . من ناحية ،
فاننا نقبل على جناح السرعة مشروع اللامركزية الحكومي ، ولكننا نعود ونعطيه معنى
لا يحتله . ومن ناحية ثانية ، فاننا نعلن موافقتنا على منح الحقوق الوطنية للشعب
الكردي وتشكيل حكومة محلية تمثله . ولكن في الواقع نسعى الى نوع من اعادة التنظيم
الاداري للبلاد .

ولكي نعطي صورة اكثر وضوحا لوجهتي النظر المتنازعتين في هذا الموضوع ،
لا بد ان نذكر الخطوط العامة الاساسية لمشروع حكم البعث والحركة الكردية حول
اللامركزية والاستقلال الذاتي ، اللذين توضحا أخيرا ، من جهة أخرى ، بعد مضي ما
يقرب من شهرين ونصف الشهر من المفاوضات المضنية والمتعثرة ، والتي لم تخلوا ، كما
رأينا ، من الاستفزازات والتهديدات وانعدام الثقة المتبادلة . واننا سنحاول بعد ذلك
لقاء ضوء على العوامل الخارجية التي لعبت هي أيضا دورا ، من الواجب عدم اغفاله

(١) مقابلة مع علي صالح السعدي ، ٢٧ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

في انكفاء تاريخ الحرب في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ، بين الجيش العراقي والحركة الكردية .

بعد ان فشلت المحادثات بين الطرفين لايجاد حل مرض للمشكلة الكردية ، تكونت لجنة رسمية خاصة من قبل الحكومة العراقية ، مهمتها اعداد مشروع « نظام الادارة اللامركزية » في العراق . وقد نشر هذا المشروع بعد مصادقة مجلس الوزراء عليه في اول حزيران (يونيو) ، اي قبل عشرة ايام من اندلاع الحرب ثانية في شمال العراق . وهذا المشروع ينص على تقسيم العراق اداريا الى ستة محافظات تتمتع كل منها بادارة شؤونها المحلية تحت اشراف الحكومة المركزية ، وهي : الموصل وكركوك والسليمانية وبغداد والحلة والبصرة . ولكل منها مجلس المحافظة يرأسه المحافظ بتعيين من الحكومة ويتألف من اعضاء منتخبين واطباء معينين ، على ان لا يزيد عددهم عن ثلث اعضاء المجلس المنتخبين . ومجلس تنفيذي مكون من رؤساء الدوائر في مراكز المحافظة ويختص بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة والقوانين والانظمة الحكومية . لمجلس المحافظة ، ادارة محلية وميزانية خاصة وصلاحيات واسعة نوعا ما ، لها علاقة بقضايا التربية والتعليم والشؤون البلدية والقروية والشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات والتموين والتجارة والشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية واخيرا شؤون الزراعة والري .

وبناء على هذا المشروع ، فان محافظة السليمانية ، دون ان يذكر ذلك اسما ، تكون المنطقة الكردية او كردستان العراق ، وتتألف من لواء اربيل ولواء السليمانية ولواء داهوك ، بالاضافة الى بعض المناطق التي تضم اليها من لواء الموصل ولواء كركوك والتي تسكنها اكرية سكانية كردية . في هذه المحافظة ، تعتبر اللغتان العربية والكردية لغتان رسميتان . واذا كانت لغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة باللغة الكردية وتدرس العربية كلغة ثانية ، فان لغة التدريس في المراحل العالية هي اللغة العربية .

اما فيما يتعلق بالحركة الكردية ، فانها تحدد مطالبها لاول مرة بصورة مفصلة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، اي بعد مضي اسبوع على اعلان « ميثاق القاهرة » في ١٧ نيسان (ابريل) بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق . وبالفعل ، فان الوفد الكردي تقدم الى حكومة بغداد بمذكرة مهمة ، يطلب فيها جعل العراق « دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية ، المتمتعين بحقوق متساوية » . فالمذكرة تطلب اذن نوعين من الحقوق للاكراد : من جهة حقوقهم القومية كأكراد ، ومن جهة ثانية حقوقهم كمواطنين عراقيين .

كأكراد ، فانهم يطلبون تحقيق الحكم الذاتي لمنطقة كردستان التي تشمل ألوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي التي تسكنها اكرية كردية في لوائي الموصل وديالي . فالمنطقة الكردية قد تحددت بهذا الشكل ، فهم يرتأون تكوين مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب ، يملك الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة

الاطليمية . كما انهم يريدون ضمنا ، دون أن يصرحوا بذلك علانية ، بناء جيش مستقل في كردستان . وهذه النقطة بالذات هي الاكثر اهمية بالنسبة اليهم والاكثر رفضا من قبل البعثيين ، إذ أن هذا الطلب لا يمكن الا وأن ترفضه بغداد . فهو يشدد على أن الحكومة المركزية لا يمكن أن ترسل قوات اضافية الى منطقة كردستان الا في حالة التعرض لهجوم خارجي أو وجود تهديد حقيقي بالاعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية . وفي غير هذه الحالات ، يجب أخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان .

وكمواطنين عراقيين فانهم يشيرون قضية تمثيل الاكراد في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وفي وظائف الدولة المركزية ، وكذلك فيما يخص حصتهم من عائدات البترول والثروات الاقتصادية الاخرى ، بنسبة تتناسب مع نسبة سكان كردستان الى مجمل سكان العراق . وبتعبير آخر ، يجب جعل حصة كردستان ربع الحقائق الوزارية والمقاعد في المجلس التشريعي أو المجلس الوطني العراقي ، وربع العائدات الاقتصادية للبلاد ، ذلك اذا اعتبرنا أن عدد الاكراد ، حسب التقييمات المقبولة عادة ، يصل الى مليون ونصف المليون ، على ستة ملايين نسمة ، عدد السكان الاجمالي . بالاضافة الى ذلك ، يجب أن يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا ، ينتخبه شعب كردستان ، وكذلك احد معاوني رئيس أركان الجيش . وفي حال دخول العراق في أي اتحاد عربي ، يطلق على الجيش الكردي عندئذ اسم « فيلق كردستان » ، ويضاف الى علم الدولة الجديدة أو شعارها إشارة كردية . وأخيرا يجب أن تنص وثائق شهادة الميلاد وهويات النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كردستانيا اذا كان من مواطني كردستان ، وكرديا اذا كان من أصل كردي (١) .

وكما يشير « جان — بيار فيانو » في دراسته الآتفة الذكر عن « الحركة الوطنية الكردية » ، « أن الاستقلال الذاتي كما يراه الاكراد وكما حددوه ، يذهب في الحقيقة الى ابعد بكثير من الاستقلال الذاتي كما هو مطبق في يوغسلافيا أو في الهند ، مع أن الاكراد يتخذون هاتين الدولتين كنموذج وكمثل ملموس لتطبيق الاستقلال الذاتي . في الواقع ، في الدولتين السابقتين ، كما هو الحال أيضا في سويسرا أو تشيكوسلوفاكيا ، فإن الدول أو الجمهوريات المتحدة لا تملك حق تكوين جيش خاص وان مبدأ توزيع العائدات الاقتصادية بنسبة الاهمية العددية لمختلف القوميات غير مقبول أصلا . ومن جهة ثانية ، فإن الجيش المركزي يمكن له أن يتجول بحرية في كل الدول والجمهوريات الاتحادية ، دون « تصريح مسبق من السلطات المحلية » (٢) .

اننا اذن امام وجهتي نظر من الصعب التوفيق بينهما . وكل فريق يتمسك بموقفه ويعمل جاهدا لعقد التحالفات السرية أو العلنية ، لكي يمارس ضغوطا على الفريق

(١) لزيادة في الايضاح والتفصيل حول هذين المشروعين البعثي والكردي ، أنظر ، محمود الدرة ، نفس المرجع ، ص ٣١٥ - ٣٣٤ .

(٢) أنظر ، « جان بيار فيانو » ، نفس المرجع ، ص ٧٨ .

الآخر . ان الاكراد يصرون على ان يكون لهم جيشهم الخاص ، حتى يضمنوا عسكريا تطبيق الاتفاق حول « الحكم الذاتي » ، بالنسبة الى حكومة البعث او أية حكومة اخرى في بغداد ويمنعون بالتالي كل محاولة او نية لوضع هذا الاستقلال موضع الشك والتساؤل . ولكنهم بالمقابل لا يعطون الضمان ضد أية حركة انفصالية في الوقت الحاضر او في المستقبل .

لقد كتب بعض البعثيين حول هذا الموضوع يقول : « تتحمل القيادة الكردية ، بلا شك ، قسطا هاما من مسؤولية استئناف الحرب . فقد اعوزها دوما المرونة الواقعية في حوارها مع الحكم الذي انبثق في ٨ شباط (فبراير) ، قد تكون له مبرراته بسبب التصرفات والمواقف التي بدرت من السلطة المركزية . كما ان له اسبابه التي تتعلق بتأثيرات العناصر البرجوازية الصغيرة الشوفينية والعناصر المشبوهة والرجعية الموجودة في قيادات الحركة الكردية ، كما ان له اسبابا تكتيكية دولية وداخلية لا تمت بضلة مباشرة للقضية الكردية » (١) .

ويصرح لنا علي صالح السعدي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية (٢) ، حول هذه النقطة ايضا : « نظرا للاوضاع السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة على الصعيدين الداخلي والعربي ، ولعدم الثقة والحذر المتبادلين بين الاكراد والبعثيين ، فلا حزب البعث ولا الحكم البعثي ولا الشعب العراقي بمجمله كانوا مهئين بشكل كاف سياسيا او نفسيا لقبول مطالب الاكراد كما تقدم بها الوفد الكردي المفاوض ، وبالتالي لاعطاء الاكراد حكما محليا ذاتيا في المعنى الذي يفهمونه . هذا ، ومما يزيد في الامر تعقيدا ان قيادة الحركة الكردية لم تفعل شيئا كي تراعي احساسيس « انصار الحرب » بين العسكريين القوميين المتطرفين ، او كي تسهل مهمة الاتجاه المعتدل داخل الحزب من اجل ايجاد حل سياسي للمشكلة » (٣) .

لذلك ، فان الجو النفسي العام الذي سيطر بين الاكراد والبعثيين كان يتجه نحو التصلب . والثقة المتبادلة والضرورة حتى تصل المفاوضات بين الفريقين الى نهايتها المرضية ، كانت مفقودة بصورة ظاهرة . في حالة كهذه ، كان البعثيون والاكراد ، وهم يواصلون المحادثات ، يستعدون كل من جهته ، ويهيئون انفسهم لاندلاع القتال : السلطات المركزية كانت ترسل الامدادات العسكرية الى المنطقة الكردية ، والاكراد يقوون مواقعهم الاستراتيجية ويخزنون المؤن والعتاد والاسلحة . « في نفس الوقت الذي يوقف فيه اطلاق النار ويعلن عن المفاوضات ، تتابع السلطة ارسال تعزيزات عسكرية في الشمال . وبالمقابل ، فان الاكراد لم يتقيدوا تماما بوقف اطلاق النار ،

- (١) أنظر ، « البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع » ، حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري ، القيادة القومية ، (تقرير مقدم الى المؤتمر القومي المنعقد في اب (أغسطس) ١٩٦٤ ونشر في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤) .
- (٢) ومن ثم وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والارشاد .
- (٣) مقابلة مع علي صالح السعدي ، ٢٧ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

فتوالت الاستفزازات والهجمات على المراكز الحكومية وضد الجيش العراقي احيانا . وتوالت تصريحات ومواقف استفزازية من قبل بعض العناصر القيادية الكردية ، سواء في داخل العراق او خارجه « (١) وهناك ايضا عوامل اخرى مما اذكت الحساسية وشدة النزاع ، منها هرب الشيوعيين بالملئات من عمليات القمع التي كان يمارسها الحكم عليهم ، والتجاؤهم في شمال العراق . فقد كانوا يرون في الحركة الكردية المسلحة وسيلة لضعاف « حكم البعث الفاشي » واثارة النقمة والاستياء ضده ، ومن ثم لاسقاطه (٢) .

كان الوضع يميل اذن نحو الانفجار ، عندما شنت الحكومة العراقية ، في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ، دون استشارة الحزب ، هجوما عسكريا واسع النطاق ضد الحركة الكردية (٣) . قبل ذلك ، فقد ضمن المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وهو السلطة العليا في النظام والمؤلف ، كما رأينا سابقا ، في أغلبيته الساحقة من العسكريين ، الدعم الخارجي القوي دوليا او عربيا (٤) .

أمام موقف الاتحاد السوفياتي في مشكلة النزاع العراقي - الكردي ، فانه يبدو لأول وهلة غريبا ، وان كان في الاعماق يمكن تفسيره وفهمه . في الحقيقة ، ان السياسة السوفياتية تأخذ بعين الاعتبار جملة من المعطيات الاستراتيجية والتكتيكية الآنية والبعيدة المدى ، للواقع المتغير لموازين القوى في منطقة معينة ، ضمن السياسة الدولية العامة . من أجل ذلك ، فبعد أن احتفظت موسكو بالصمت طيلة ١٨ شهرا ، حيال الحرب التي شنها نظام قاسم ضد الاكراد ، وقفت في الحال ، على اثر عودة الاقتتال بين البعثيين والحركة الكردية ، ضد « نظام الحكم الذي جاءت به ودعمته الدول الغربية » .

ويجب أن نلاحظ في هذا الصدد أيضا أن الاتحاد السوفياتي لم يدافع عن الحركة القومية الكردية كحركة تطالب بالاستقلال الداخلي لكردستان العراق ، وانما كانت

(١) أنظر ، « البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع » ، نفس المرجع ، ص ١٦٤ .

(٢) أنظر ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، (١٦) ، ١٦٤ .

(٣) في البيان الذي أذاعته الحكومة العراقية في نفس اليوم الذي اشتعلت فيه نيران الحرب في الشمال ، توجه انذارا الى الاكراد أن يلقوا السلاح خلال ٢٤ ساعة ويعلنوا تأييدهم « للحكم الوطني الديمقراطي الشعبي » . كما أنها تذكر الوقائع بتاريخها وزمان ومكان حدوثها واعتداءات الاكراد المتكررة التي كان من نتيجتها ضحايا بين المدنيين والموظفين وقوى الجيش والشرطة . (أنظر ، نص البيان الحرفي في ، محمود الدرة ، نفس المرجع ، ص ٣٣٥ - ٣٤١) .

(٤) كثير من النقاط والمعلومات التي تطرقنا اليها في الصفحات السابقة ، هي ثمرة مناقشات ومقابلات طويلة ، خلال صيف ١٩٦٥ ، مع علي صالح السعدي (أمين سر القيادة القطرية للبعث العراقي) ومحسن الشيخ راضي وهاني فكيكي (عضوان في القيادة القطرية) أثناء التجاؤهم الى لبنان على اثر سقوط حكم البعث في العراق في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ .

الحرب مبررا لكي يهاجم بشدة السياسة الداخلية الشرق - اوسطية لحزب البعث الذي قلب موازين القوى في المنطقة على اثر استلامه السلطة في بغداد ، والذي بالاضافة الى ذلك ، يتبع سياسة قمعية ضد الحزب الشيوعي العراقي .

غداة الاعلان عن العمليات العسكرية للجيش العراقي في المنطقة الكردية . اذاعت الحكومة السوفياتية تصريحاً أعلنت فيه : « من الطبيعي ان القتال ليس في مصلحة شعوب العراق الحقيقية ، سواء الاكراد او الغالبية العربية . ان القتال لا يساعد على تقوية الوحدة الوطنية واستقلال الجمهورية العراقية ، ولا يمكن ان يكون الا في خدمة الامبرياليين الذين يتحينون الفرص لتمتين سيطرتهم على الثروات الطبيعية في البلاد » (١) .

لذا ، فان « الكرملين » وضع كل ثقله الدبلوماسي ضد نظام البعث . وبلغ الخلاف حينئذ درجة من العنف شديدة بين موسكو وبغداد . والاتهامات المتبادلة وصلت الى مستوى لم تصله بين الاتحاد السوفياتي واي بلد عربي آخر ، حتى في اخلك الساعات العصيبة . واخذت الحكومة السوفياتية تندد « بسياسة الابادة البشرية التي تقوم بها حكومة الجمهورية العراقية ضد الشعب الكردي » ، وتستنكر اشتراك كتيبة من القوات السورية في العمليات العسكرية في شمال البلاد . فان ذلك يكون ، بنظر موسكو ، تهديداً للسلام في الشرق الاوسط وامن الاتحاد السوفياتي وخرقاً لميثاق هيئة الامم . وقد اعتبر حزب البعث مسؤولاً مباشراً عن الاعمال العدائية الحربية . وقد كان للامم العام للحزب ومفكره ، ميشال عفلق ، حظ من الهجوم ، اذ ان فلسفته انما هي « فلسفة عنصرية » ترى « فقط الشعوب من الدرجة الثانية كاوزبكستان واذربيجان ... يمكن لها ان تقبل ايدولوجية غربية كالماركسية » (٢) .

ومن جهتها ، فان السلطات البعثية في بغداد لم تتأخر لترد : « اذا كانت موسكو تريد ان تحصل بأي ثمن على مشهد مزعوم للنساء والاطفال والشيوخ الذين مثل بهم

(١) أنظر ، « الاوريون » ، ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ .

(٢) أنظر ، « الاوريون » ، ١٢ تموز (يوليو) ١٩٦٣ . (هذه اشارته واضحة الى كتيب صلاح الدين البيطار وميشال عفلق حول « النقومية العربية وموتها من الشيوعية » ، دمشق ، حزيران (يونيو) ١٩٤٤ ، ص ٤٩ . فقد جاء فيه : « ان الامة العربية ليست كاية امة صغيرة ثانوية ، يمكنها ان تتبنى رسالة غير رسالتها الخاصة ، وان تسير في ركاب امة اخرى وتعيش من فضلاتها . قد يكون ممكناً ومفيداً لشعوب صغيرة ضئيلة لم تحتل في التاريخ مكاناً ذا شأن ولم تبدع اية حضارة ، ان تجد في الشيوعية ما ينهض بها ويرفع من شأنها ، لانها في الواقع لا تملك شيئاً حتى تخشى ضياعه والتضحية به . ولكن الامة العربية ليست شبيهة بشعوب اوزبكستان واذربيجان والفرخز ، بل هي امة شغنت ثلث التاريخ البشري وأبدعت احدى حضارات العالم الرئيسية الثلاث ، وحملت الى الانسانية جمعاء رسالة الهية لا تستطيع ان تستبدل بها رسالة « ماركس » او تلتحق بحضارة الروس او الافرنسيين » .

الا ان الظروف قد شاءت فيما بعد ان يعقد الاتحاد السوفياتي في نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، معاهدة الصداقة والتعاون مع نقس نظام حزب البعث الذي اقامه في العراق ، هذا النظام الذي يعلن دائماً انتسابه الى « فلسفة » مفكر حزب البعث : ميشال عفلق !!

جنباً ، فاننا ننصحها بأن تبحث عن مشاهد كهذه في أرشيفها . فانه يوجد من غير شك وثائق تشهد بالجرائم التي ارتكبتها جيشها في برلين وصوفيا وبودبست . واننا نحن في مقدورنا أن نزودها بوثائق شبيهة تتعلق بالمذابح التي ارتكبتها عملاؤها في الموصل وكركوك خلال انتفاضة ١٩٥٩ » (١) .

هذا ومن الاهمية بمكان ، قبل أن ننهي هذا الفصل ، أن نلقي نظرة على موقف الجمهورية العربية المتحدة ، بالنسبة الى المشكلة الكردية . واننا نلاحظ أن هذا الموقف كان مشوباً هو أيضاً بشيء من الغموض ومبنياً على جملة من الاعتبارات التكتيكية التي لها صلة بطبيعة وتطور وتقلب العلاقات بين النظام الناصري وحزب البعث في سوريا كما في العراق .

في هذا المجال ، لا بد من الإشارة الى مرحلتين : في المرحلة الاولى ، فقد اوجدت حركة البعث الانقلابية في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ، في كل المنطقة العربية ، اوضاعاً سياسية جديدة لصالح الجمهورية العربية المتحدة . من هنا أخذت مظاهر التأييد والتضامن صورة « استعراضية » بين « الثورتين العربيتين : المصرية والبعثية » . وفيما يتعلق بالسياسة الكردية التي ينبغي أن يتبعها النظام العراقي الجديد ، فقد كانت وجهة نظر المسؤولين المصريين تتصف بالاعتدال . فالرئيس عبد الناصر نصح اعضاء الوفد البعثي العراقي ، برئاسة علي صالح السعدي ، الذي وصل الى القاهرة في ٢١ شباط (فبراير) للمشاركة رسمياً في احتفالات مرور خمس سنوات على قيام الجمهورية العربية المتحدة ، بأن يبحثوا عن حل سلمي للمشكلة الكردية ضمن الوحدة السياسية للجمهورية العراقية ، ويتجنبوا قدر الامكان عودة القتال مع حركة البارزاني المسلحة (٢) .

ولكن ، في المرحلة الثانية ، ولما يمض وقت قليل على نجاح حركة البعث الانقلابية الثانية في دمشق في ٨ آذار (مارس) من نفس السنة ، حتى توترت العلاقات شيئاً فشيئاً بين النظام الناصري من جهة والنظامين البعثيين في العراق وسوريا من جهة ثانية ووصلت الى قطيعة نهائية فيما بعد . وذلك بسبب مجموعة من العوامل التي سنراها في مكان آخر بكثير من التفصيل .

وما تجدر الإشارة اليه منذ الآن هو أن العهد الجديد في بغداد قد عانا معاناة خطيرة من جراء صراع حزب البعث مع الناصرية ، ووجد نفسه حتى قبل أن يثبت مواقفه ، في مجابهة صعوبات عربية جديدة ، مضافة الى الصعوبات التي اوجدها الحزب الشيوعي العراقي على الصعيد الداخلي والتي اوجدها كذلك الاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي .

(١) أنظر ، « الاوريون » ، ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٣ .

(٢) مقابلة مع علي صالح السعدي ، ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

فبعد مضي اسبوع على نجاح الانقلاب البعثي في دمشق ، فتحت المعركة مع الرئيس عبد الناصر ، مع انعقاد محادثات القاهرة ، في ١٤ آذار (مارس) ، حول الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق . وقد خسر حزب البعث ليس فقط تأييد الجماهير الناصرية ... وانما دخل أيضا في صراع عنيف مع خصم هو أكثر الخصوم خطورة على الصعيد الداخلي .

وفي ٢٤ ايار (مايو) ، أعلنت السلطات في بغداد عن اكتشاف « مؤامرة » ، او بالاحرى والاقرب الى الصحة ، أعلنت المعارضة الناصرية عن انتفاضة جماهيرية اتهم فيها بعض الضباط ورجال السياسة (١) . وفي ٢١ حزيران (يونيو) أخذ محمد حسنين هيكل الذي يعتبر عموما آنذاك الناطق شبه الرسمي باسم الرئيس عبد الناصر ، في نشر محاضر جلسات محادثات الوحدة الثلاثية في جريدة « الاهرام » ، والتي كانت تذاع في نفس الوقت من اذاعة القاهرة . فنشر محاضر الجلسات هذه كان بمثابة ضربة موجعة للنظامين البعثيين في دمشق وفي بغداد . من أجل ذلك كله ، وجد حزب البعث نفسه في سوريا وفي العراق ، معزولا عن الجماهير العربية وفاقدًا تأييد التنظيمات السياسية الناصرية وموضوعا في قفص الاتهام أمام الرأي العام العربي .

ولكن ما كان من شأنه أن يشكل الخطر الأكبر بالنسبة الى حزب البعث ، هو فقدان الوحدة التنظيمية بين صفوفه ويزور التناقض داخل الحكم في العراق . فأخذت تظهر اتجاهات عديدة متناحرة ومتصارعة عملت جميعها على تفجير الوضع من الداخل ، ووضعت ليس فقط الجيش والحزب وجها لوجه بشكل حاد وانما كذلك الاتجاه اليميني والاتجاه اليساري .

في هذا الجو السياسي العام ، سواء على الصعيد الداخلي أو العربي أو الدولي ، قام الجيش العراقي ، في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ، بهجومه الواسع النطاق للمنطقة الكردية ، ضد تمرد البارزاني العسكري . وفي هذا السياق أيضا ، فان الاغراءات كانت كبيرة لدفع القوميين الاكراد لاستغلال الخلافات ما بين القاهرة وبغداد لمصلحتهم (٢) . والشيء الاكيد على كل حال ، هو أن الرئيس عبد الناصر ، بعد أن كان قادة الاكراد ينتقدونه بشدة ويهاجمونه هجوما عنيفا في السابق ويصفونه بـ « الدكتاتور » و « عميل الامبريالية الاميركية - البريطانية » (٣) ، أصبح الآن بنظرهم ، زعيما عربيا يكن له الاحترام . وهو جدير بالتالي بأن يلعب دور الحكم في نزاعهم مع السلطة المركزية في بغداد .

-
- (١) من بين هؤلاء مثلا ، صديق شنشل ، من زعماء حزب الاستقلال ووزير الارشاد في حكومة البعث الاولى ، عبد الستار حسين ، وزير الاسكان في حكومة عبد الكريم قاسم ، عبد الرزاق شبيب ، من اتحاد المحامين العراقيين ، وعدنان الدوري الخ ...
- (٢) كثيرون هم العراقيون من عرب وأكراد ، الذين غرقوا حتى الاعماق في عمليات التآمر ، لا بد الا وان يدركوا ادراكا تاما أهمية التحالف الآتية ، أو بالاحرى « التحالفات الانتهازية » ، التي تعقدها أية حركة تمردية .

(٣) أنظر : Orient, Paris, No. 32 - 33, P. 57.

ماذا يعني ذلك بصورة أكثر وضوحاً ؟ هل أن الرئيس عبد الناصر يؤيد وجهة نظر القوميين الاكراد حول الحكم الذاتي لكرنستان العراق ، وذلك في المعنى والشكل اللذين تقدم بهما رسمياً ممثلي الحركة الكردية الى حكومة بغداد ؟ اذا كان الامر كذلك، فلماذا لم يعلن هذا الموقف صراحة ، على الاقل من خلال الصحافة المصرية ؟

ولكن ما نعلمه هو عكس ذلك . فالصحف القاهرية وبعض المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة أخذوا موقفاً من القضية الكردية يتعارض ولو ظاهرياً مع ما يكون قد قاله الرئيس عبد الناصر في هذا الموضوع . في الأساس ، كانت المعركة موجهة ضد نظام البعث في سوريا ونظام البعث في بغداد . ولم تألُ جهداً جريدة « الجمهورية » في الهجوم ضد الاستقلاليين الاكراد وضد حزب البعث على السواء ، بعد اندلاع المعارك في شمال العراق . واذا كانت تندد بالاكرد بسبب « اتجاههم الانفصالي » الا انها احتفظت للبعثيين بهجومها الاكثر عنفاً وقساوة . والاتهام الذي كان يوجه اليهم هو انهم اضعفوا الحكم في سوريا وفي العراق ، الى درجة سمحوا معها بتصلب الاكراد في مطالبهم . وهكذا فان البعثيين هم الذين اوجدوا « عدم الاستقرار السياسي للنظامين الثوريين » ، مما فسخ المجال « لاستشراء الفوضى التي يستفيد منها اليوم الاكراد البارزانيون والشيعيون » . و « الجمهورية » تؤكد أيضاً : « لم يكن للمشكلة الكردية ان تنفجر وأن تصل الى هذا المستوى من الخطورة ، لو لم يشجعها حزب البعث باضعافه الحكم في سوريا كما في العراق ... وبسبب عدم الاستقرار هذا استطاع الاكراد ان يتحركوا وأن يصبح الوضع خطيراً مما يدعو الآن الى القيام بالعمليات العسكرية في شمال العراق على نطاق واسع » (٢) .

وبتعبير آخر ، لو أن حزب البعث في سوريا وفي العراق وافق على شكل وأسس الاتحاد الثلاثي الذي كانت تقترحه الجمهورية العربية المتحدة ، لم يكن هناك مشكلة كردية ، ولا مطالب استقلالية للقوميين الاكراد . فكل المشكلة ان تكمن في العلاقة ما

(١) أنظر ، « الاوريون » ١١ ، ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ . (أنظر أيضاً حول هذه النقطة ، جلال الطالباي ، « كردستان والحركة القومية الكردية » ، بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية اذار (مارس) ١٩٧١ ، ص ٣٤) وما بعدها . يعود الطالباي ويؤكد بأنه « عندما تجدد القتال بين الاكراد وحكومة بغداد عام ١٩٦٣ ، أعلنت القاهرة عن معارضتها للحرب كأسلوب لحل القضية الكردية ... ودعا الرئيس ناصر الى ايقاف القتال والشروع في محادثات سلمية لحل القضية الكردية ... »

(٢) أنظر ، جريدة « الجمهورية » القاهرية ، ١٢ حزيران ١٩٦٣ .

بين حزب البعث والنظام الناصري . فالرئيس عبد الناصر الذي وصلت العلاقات بينه وبين حزب البعث في تلك الفترة الى درجة كبيرة من التوتر ، لم يكن مستاء ابدا عند رؤية خصومه البعثيين ينزلون في « مستنقع » الحرب الكردية . فانا نستطيع عندئذ ان ندرك السبب الذي من اجله لم يتوان عبد الناصر في تشجيعه الضمني والخفي للاكراد .

ولكن حذر الجمهورية العربية المتحدة وغموض موقفها الحقيقي في هذه القضية يمكن ان يفسر بسهولة : من جهة ، من الواجب عليها ان تحسب حساب وجهة نظر وموقف انصارها من العسكريين العراقيين وعلى رأسهم المشير عبد السلام عارف الذي كان يعرف عنه عداؤه الشديد للحركة القومية الكردية . ومن جهة ثانية ، لا بد لها من ان تأخذ ايضا بعين الاعتبار حساسية الراي العام العربي وتخوفه من فكرة انشاء دولة مستقلة في الحاضر او في المستقبل ، ينظر اليها وكأنها « دولة اسرائيلية جديدة في شمال الامة العربية » .

ففي هذه المعركة التي كان يخوضها النظام الناصري ضد حزب البعث في كل من سوريا والعراق ، ليس من المستبعد ان تكون القاهرة قد رأت في الحرب الكردية وسيلة لاضعاف النظامين البعثيين في دمشق وفي بغداد ، ومن ثم لاسقاطهما . وهنا تؤكد صحيفتان عراقيتان « الجاهير » و « الطليعة » ، في ١٢ حزيران (يونيو) غداة الاشتباكات العسكرية بين الجيش العراقي والاكرد ، ان القاهرة ، عن طريق اذاعة « صوت العرب » ، في برامجها باللغة الكردية ، كانت تشجع الثوار وتهاجم بشدة التدابير العسكرية التي اتخذتها الحكومة العراقية ، في حين ان المسؤولين المصريين يؤيدون رسميا « القضية العربية ضد ادعاءات الاكراد » (١) .

وهذا هو ايضا نفس الراي الذي سيعلمه ، بعد مضي اربع سنوات ، منيف الرزاز ، الامين العام الثاني لحزب البعث : « عبد الناصر قد وصل في كرهه للحزب وحقده عليه ما يتجاوز كل مقياس ... فمضى لينهي حكم البعث في « مأمته » في العراق حيث كانت قوته وجماهيريته ... وحتى حركة الاكراد الانفصالية العنصرية منحها بعض تأييده الادبي . كل ذلك في سبيل القضاء على حكم البعث » (٢) .

في هذا الموضوع بالذات ، كتبت جريدة « الاوريون » اللبنانية ، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ : « في المعركة الوجودية التي تخوضها القاهرة مع الجبهة البعثية في بغداد وفي دمشق ، فان استمرارية الخطر الكردي هو في صالح القاهرة ، ما دام يضع موضع التساؤل استقرار النظام في بغداد . ويصبح البارزاني ، كما يقال ، الحليف الموضوعي لعبد الناصر . ولكن نظام حكم البعث في دمشق لا يقوى على الثبات ، بنظر القاهرة ، الا بدعم العراق له . فعندئذ ، كل ما يمكن ان يضعف العراق يجد له صدى

(١) انظر ، « الاوريون » ، ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ .

(٢) انظر ، منيف الرزاز ، نفس المرجع ، ص ٨٢ .

في الاوضاع السورية الداخلية . وهكذا ، فمن الجانب الكردي يمكن ان تؤخذ جبهة
نشق - بغداد » .

الحزب والجيش والصراع الداخلي

نقد رأينا سابقا بأن حزب البعث العراقي كان يتمتع حتى شباط (فبراير) ١٩٦٣ ،
بصلابة هيكلية تنظيمية وتماسكه الداخلي ، وذلك اذا قورن بسائر منظمات الحزب في
باقي البلاد العربية . وهذا يعود في الدرجة الاولى الى نوعية قيادته وكفاءتها التنظيمية
والى طبيعة النظام السياسي القومي والارهابي الذي كان مطبقا في العهود المتتالية في
بغداد ، عدا فترة وجيزة من الحرية السياسية خلال شهرين أو ثلاثة أشهر ، على اثر
ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ . من أجل ذلك فاننا نجد أن الحزب قد نشأ وتطور في
خضم العمل السياسي السري طيلة عشر سنوات ونيف . ومن الضروريات الاولى
في ظروف كهذه أن يقيم الحزب جهازه السياسي على أسس صلبة وأن يبني تنظيمه
الداخلي بناء قويا ، اذا كان يريد أن يستمر ويبقى .

فالتماسك البنوي التنظيمي للبعث العراقي لم يكن انعكاسا لتماسك ايديولوجيته
أو نتيجة لوضوح برنامجه السياسي . بل على العكس من ذلك ، فإن غموض
ايديولوجيته القومية وعموميتها والمظهر الرومانطيقي المثالي فيها ، كان من الاسباب
الاساسية لاشعاعها أو لسحرها في نفوس الاجيال العربية الشابة . وقد استطاعت
بالتالي أن تكسب اليها أعضاء وأنصار في غالبيتهم العظمى من الطبقات الوسطى سواء
في الريف أو في المدن ، كما أنها في نفس الوقت لم تخف الاوساط القومية التقليدية
والمحافظة .

وكما أشرنا أيضا في الصفحات السابقة ، فإن التيار القومي العربي العام طيلة
عهد عبد الكريم قاسم ، كان يضم قسوى سياسية متناثرة ومتناقضة في مفاهيمها
الاجتماعية . والقاسم المشترك بينها يتلخص في شيء واحد ، هو القضاء بأية وسيلة
كانت على « الحكم الشعبوي » الذي أفقد العراق « هويته القومية العربية » ، وأطلق
العنان بالتالي لحرية الحزب الشيوعي وازدياد نفوذه وهيمنته . ولقد انتشر حزب
البعث وبسط نفوذه وتحركه السياسي بين هذه القوى القومية والاجتماعية ، وكذلك
معها عقد تحالفاته السرية أو العلنية . وهكذا ، فقد انشئت « الجبهة القومية المتحدة »
في صيف ١٩٦٠ ، من « حزب الاستقلال » والقوى الناصرية المتعددة وكثير من العناصر
القومية المستقلة . وتولى حزب البعث قيادتها الفعلية .

وهذا يعني بتعبير آخر ، أن حزب البعث عند تحضير ضربته ضد حكم قاسم ،
كان يعتمد اعتمادا كليا على تأييد ودعم جميع هذه القوى السياسية ، والتي هي في
خطها السياسي العام تقليدية محافظة ، خاصة بين صفوف الجيش وبين اوساط
الضباط والقوميين الذين لعبوا دورا اساسيا في ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ . هذه
هي مثلا حالة معظم العناصر العسكرية التي أحاطت بحزب البعث أو انتسبت اليه

وبالتالي شاركت مشاركة فعالة ورئيسية في انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ . ومن الواضح انن ان علاقة هؤلاء الضباط بحزب البعث ، انما هي علاقة محض سلبية وقائمة فقط على اساس منطلقاته الايديولوجية القومية (١) .

ويجب ان نضيف في هذا المجال ايضا ، ان الحزب ، في الوقت الذي استلم فيه السلطة ، كانت تنقصه المعرفة الدقيقة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العراق . فلم تكن لديه فكرة واضحة مثلا ، عن قضايا الفلاحين ومشاكلهم ، ومقدار أهمية كل قطاع من القطاعات الصناعية والمالية أو التجارية . وكذلك الاوضاع الخاصة والمعقدة لمختلف الاقليات القومية والدينية في البلاد (٢) .

دون رؤيا سياسية واضحة ودون منطلقات استراتيجية أو تكتيكية محددة ، فان وصول حزب البعث الى الحكم في بغداد ، كان يحمل اذن في طياته بذور فشله . فالمشاكل العديدة ، الداخلية منها والعربية أو العالمية ، التي وجد نفسه يتخبط فيها بصورة عشوائية ، عولجت بطريقة ارتجالية من قبل المسؤولين البعثيين ، كل من جهته وبما يتناسب مع مصلحته ووجهة نظره .

واذا نظرنا الى اوضاع الحزب الداخلية في تلك الفترة ، فان سقوطه وانهياره لم يكن مستبعدا أبدا بل لم يكن مفاجأة لاحد . ولكنه في الظاهر ، فقد كان يعطي انطباعا عاما للجميع ، بأنه نظام حديدي ، شديد الصلابة في مواقفه أو « فاشي ديموي » ، كما كان خصومه يرددون ويكررون .

وبعد وقت قليل من استلام السلطة ، أخذت تظهر شيئا فشيئا خلافات الحزب الداخلية والتكتلات المختلفة ، ولم تلبث قوة تنظيمه الداخلي ان تخلخلت وتفككت بصورة خطيرة . وكثيرون هم القياديون البعثيون الذين تحملوا مسؤوليات وزارية أو ادارية في الدولة ، مما لم تسمح لهم ظروف عملهم السياسي أن يعقدوا اجتماعا واحدا ، قبل ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ ، ليدرسوا الاوضاع السياسية المستجدة أو ليحددوا السياسة الداخلية أو الخارجية . وانغمس عندئذ جهاز الحزب السياسي في حالة من الفوضى شبه تامة ووجدت تنظيمات القواعد نفسها دون قيادة فعلية ولا توجيهات محددة . وهكذا فقد وقعت العزلة والقطيعة بين القاعدة والقمة ، بين التنظيمات الدنيا والقيادات العليا . ولم يمض شهران حتى ظهر الاستياء وعمت المظاهرات الشعبية والطلابية ، يتقدمها الاعضاء البعثيون أنفسهم والتي كانت تتبع أحيانا اسلوبا عنيفا معارضا للحكم .

(١) انظر ، « أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق » ، نفس المرجع ، ص ٢٥ و ٣٢ - ٣٣ .

(٢) انظر ، « اسباب نكسة حكم الحزب في العراق » ، تقرير أقر في المؤتمر القومي الثامن (أيار (مايو) ١٩٦٥) ، (القيادة القومية) ، أنظر على الاخص فصل : « عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق » ، ص ٢٥ وما بعدها .

ومن الاهمية في هذا الصدد أن نعود ونلفت الانتباه مرة ثانية الى ناحية كنا قد
نطرقنا اليها سابقا ، وهي أن شعار « الثورة » الاشتراكية أو القومية ، مع كل ما
يكتنف هذا الشعار من غموض في التحديد وفي المضمون ، كان يمارس في نفوس أعضاء
نواهد الحزب وكادراته تأثيرا وسحرا كبيرين . واننا نلاحظ عموما أن بعثيي التنظيمات
الغنية والتنظيمات الشعبية ، كانوا أكثر « رديكالية » من القيادات الغنية ، سواء
كان ذلك هنا في العراق أو في أي مكان آخر . وإذا كانت الايديولوجية المعادية
للشيوعية تحرك البعثيين في نشاطهم السياسي ، غير أنهم لا يريدون أن يصنفوا
على يمين الحزب الشيوعي من الناحية السياسية أو الفكرية . وإذا كانوا يحاربون
الحزب الشيوعي بشتى الوسائل أحيانا ، فانما يجب أن يكون ذلك ، ينظرهم ، من
مواقع ثورية ويسارية ، ذلك لان من جملة ما ينتقدون به الحزب الشيوعي بالذات ،
هو سعيه الدئوب لعقد التحالف مع « القوى البرجوازية » ، وتأجيل « الثورة
الاشتراكية » الى أجل غير مسمى .

فأعضاء البعث وكادراته الشباب كانت ترى ، ربما بصورة ساذجة ، أن بإمكان
الحزب تجاوز الشيوعيين سياسيا واحتلال مواقعهم الشعبية . وذلك عن طريق
تحقيق كثير من الانجازات الجذرية ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي . ولعله من
الممكن أن نعطي صورة تقريبية عن الحالة النفسية العامة التي كانت تسود عموما
صنوف حزب البعث في العراق ، في الأشهر الاولى لحركة ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ،
في هذه الكلمات : « لا خلاف على محاربة الشيوعيين ، ولكن يجب أن يرافق ذلك
أيضا وفي نفس الوقت ، محاربة القوى الاقطاعية والرجعية والمحافظة ، ومحاربة
النفوذ الاستعماري في البلاد ، خاصة نفوذ شركات النفط الاجنبية » .

إذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار ، فاننا نلاحظ بشيء من التناقض أن تنظيمات حزب
البعث الجماهيرية ، هي التي قادت التيار المعارض للنظام البعثي الجديد . وأن
اتحاد نقابات العمال واتحادات الفلاحين والطلاب والمعلمين وغيرها ، هي التي
أوجدت في البلاد جوا من المعارضة ، ونشرت حركة مطلبية واسعة . فهي تعتبر أن
الوقت قد حان أخيرا لكي يفي الحزب بوعوده « الاشتراكية » ويحقق « اشتراكيته
العربية » ، ويعمل بادية ذي بدء على تطبيق الاصلاح الزراعي وتأميم المؤسسات
الصناعية والمالية والتجارية ، الاجنبية والوطنية . وهذه الحركة المطلبية ، برأي
القيادة القومية للحزب ، قد خلقت اشكالات وصعوبات اضافية لحكم البعث وأثارت
ضده مخاوف « البرجوازية الكبيرة » (١) .

وبالفعل ، فقد وقعت صدامات بين المستخدمين (بفتح الدال) والمستخدمين
(بكسر الدال) ، بين العمال وأرباب العمل ، بين الفلاحين وملاك الاراضي الكبار .
وكبت القيادة القومية في هذا الموضوع قائلة : « بقيام حكم الحزب اندفعت المنظمات

(١) انظر ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

الشعبية لتحقيق مكاسب مهنية لعضائها ، ولكن ليس ضمن خطة عامة مع الحكم والحزب ... وتمثل ذلك في احتكاكات عديدة مع أرباب العمل ودوائر الحكومة لم تكن مبررة قط ، ولم تكن النقابات حكيمة في التعامل مع الموظفين غير البعثيين في الدوائر ذات العلاقة معها ، بل على العكس من ذلك ، استثارت أولئك الموظفين الى حد الاعتداء الجسدي في بعض الاحيان . كالاعتداء بالضرب المبرح على مفتش وزارة العمل من قبل أحد النقابيين في (الكوت) وعشرات الامثلة غيرها . ولقد أندفعت المنظمات الشعبية بشكل غير مخطط ... لتحقيق مكاسب مهنية وبعضها غير مهنية لعضائها ، حتى وكأنها أو « الحزب » في وضع معارض للحكم القائم ، يريد أحراجة وخلق المتاعب له ... » (١)

★ ★ ★

اذن ، في هذه الظروف السياسية المتناقضة التي أعقبت وصول البعث الى الحكم في العراق ، تمحور الخلاف الداخلي في الحزب ، وتحدد الصراع على السلطة بين اتجاهين كبيرين : الاتجاه التقليدي المحافظ والاتجاه « الرديكالي » المتطرف . فالاول يضم معظم العسكريين ، بعثيين وغير بعثيين في مقدمتهم عبد السلام عارف ، ويضم كذلك أيضا ، من بين المدنيين ، حازم جواد وزير الداخلية وطالب شبيب وزير الخارجية . والاتجاه الثاني يتكون من أغلبية أعضاء وكادرات الحزب الساحقة والحرس القومي والتنظيمات الجماهيرية ، بقيادة علي صالح السعدي ، أمين سر القيادة القطرية .

ولكن الخطأ الكبير الذي ارتكبه الحزب ككل والقيادات اليسارية على وجه التحديد ، والذي سيكون له أفدح النتائج السيئة على صعيد الحكم والنظام ، هو أنهم لم يعطوا الاهمية الكبرى للجيش ولدوره الاساسي في العهد الجديد .

لقد رأينا أن الحزب ، منذ عام ١٩٦٠ ، انشأ نواة الضباط البعثيين تحت اسم « لجنة التنظيم العسكري » . وهذه اللجنة كانت مرتبطة بالقيادة القطرية وتحت اشراف أحد قادة الحزب المدني ، علي صالح السعدي ، الامر الذي لم تعرفه سائر منظمات البعث العسكرية الاخرى . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الضباط البعثيين لا يكوّنون ضمن الجيش العراقي سوى مجموعة قليلة العدد . فلم يكن من الممكن والحالة هذه أن تحقق حركة البعث الانقلابية نجاحها في ٨ شباط (فبراير) ، لو لم يلتف حول « لجنة التنظيم العسكري » وحول حزب البعث بالذات ، مجموعات الضباط القوميين والضباط المستقلين .

صحيح أن تنظيم حركة الانقلاب تعود في الدرجة الاولى الى نشاط الحزب كحزب ، ولكن من الصحيح أيضا أن العسكريين هم الذين لعبوا الدور الحاسم في هذه الاحداث . هذا وتجدر الإشارة الى أن الجيش أصبح معقل القوى القومية المحافظة من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الدينية ، خاصة بعد أن سرحت أعداد كبيرة

(٢) انظر ، المرجع السابق ص ٣٠ .

من الضباط الشيوعيين والتقدميين أو المتعاطفين معهم . « ان دراسة موضوعية لوضع الضباط في الجيش العراقي تبين ان اكثرية الضباط في الجيش العراقي وينوع خاص الضباط أصحاب الرتب العالية ، هم من الفئات القومية التقليدية اي من الفئات التي ما زال الفهم القومي عندها مرادفا لفهم رجعي عنصري ورافضا لفكرة التطور الجذري على صعيد الاقتصاد » (١) . ان جميع الضباط القوميين الذين سرحوا في عهد عبد الكريم قاسم ، عادوا وانضموا الى الجيش . وأعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة هم من العسكريين ، عدا ثلاثة من القياديين المدنيين : علي صالح السعدي ، حازم جواد وطالب شبيب . وهؤلاء العسكريون قد انضموا جميعهم الى حزب البعث لاسباب مختلفة اشرنا اليها سابقا ، ما عدا واحدا لم ينسب الى الحزب وهو ، عبد السلام عارف .

وهكذا ، فمنذ الايام الاولى ، اخذ الصراع الخفي يزداد حدة بين العناصر والجموعات التي صنعت انقلاب البعث ، وذلك من أجل بسط النفوذ وتثبيت المواقع أولا داخل الجيش ، ومن ثم فقد انتقل هذا الصراع وتحدد أكثر فأكثر ما بين الجيش من جهة وبين الحزب والحرس القومي من جهة أخرى . وإذا أردنا أن نبسط الأمور نقول بأن التناقضات ظهرت أول ما ظهرت بين الضباط البعثيين والضباط غير البعثيين ، بهدف السيطرة على المراكز الحساسة في الجيش . ولكن بعد ذلك فقد عمل جميع هؤلاء الضباط من أي طرف كانوا على إبعاد القيادات المدنية من التدخل في الشؤون العسكرية وإبعادها من المراكز الحساسة في الحكم أيضا .

حول هذه النقطة ، لم يكن بمقدور الحزب كحزب أن يمسك بزمام الأوضاع السياسية الجديدة أو أن يحدد بالتالي العلاقة بصورة واضحة مع الجيش أو أن يضع نهجا تكتيكيا يسير عليه في هذا المجال . وبتعبير أكثر وضوحا ، فإننا نجده قد قلل من أهمية الدور الذي كان من الممكن أن يلعبه تنظيمه العسكري داخل الجيش . وهذا ما فتح الباب واسعا لمختلف التكتلات أن تتشكل تدريجيا حول الزعامات العسكرية النافذة ، بهزل عن الحزب أو ضده ، وأن تثبت مواقعها وتستأثر بمراكز القوى الحقيقية في الحكم (٢) .

فلم يعتقد مثلا أي اجتماع لوضع خطة عمل على مختلف المستويات ، بين أعضاء القيادات الحزبية وبين الضباط البعثيين الأعضاء في « لجنة التنظيم العسكري » ، ولا حتى بين هؤلاء العسكريين فيما بينهم . ولم يكن بد والحالة هذه من أن تندثر اللجنة العسكرية ولا يبقى منها سوى تكتلات متصارعة متناحرة ومعادية جميعها للحزب وللحرس القومي معا .

أما وضع الحرس القومي ، فإنه لم يكن في حالة أحسن مما كان عليه وضع الحزب

(١) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .
(٢) أنظر ، « أزمة حزب البعث ... من خلال تجربته في العراق » ، نفس المرجع ، ص ٣٢ - ٣٣ .

بمجموعه . فقد تضخمت صفوفه بشكل مفرط ومرضيّ ، تجاوز معه كل حد . لقد انتقل عدد عناصره من ٣٠٠ قبل الانقلاب ، غالبيتهم الساحقة من الطلاب والمتقنين ، حتى وصلوا فيما بعد الى بضعة آلاف من كل حذب وصوب . في العاصمة العراقية وحدها ، فقد بلغ عددهم ، فيما يظهر ، الى ما يقرب من ٢٠ ألفا (١) . هذا بالاضافة الى ذلك كله ، فقد أعطيت الى الحرس القومي صلاحيات واسعة سياسية وعسكرية ، جعلت منه ، بنظر الحزب والحزبيين « كجيش للشعب » (٢) أو « كمؤسسة عسكرية » موازية أو معارضة للجيش (٣) .

ولكن لم يكن لهذه المؤسسة العسكرية الجديدة اية هيكلية سياسية أو أي شكل تنظيمي محدد . فهي ليست لديها الكادرات الكفؤة حتى تستوعب وتنظم هذا السيل من العناصر الذين انضموا اليها . وكذلك فانه لم يتوفر لقيادتها الخبرة الكافية ولا التجربة السياسية الضرورية لوضع أسس تنظيم قوي . وهكذا ، فبدون قيادة وبدون خط سياسي واضح المعالم والاهداف ، فان تحركات الحرس القومي كانت تتصف بكثير من الفوضى والعشوائية ، وهي اقرب الى المواقف الانفعالية والارتجال منها الى أي شيء آخر . لذلك ، فلا بد والحالة هذه من أن يرتكب الحرس القومي أخطاء فادحة لا يمكن أن تغتفر . ومن هنا أيضا ، فقد برزت التناقضات في مواقفه السياسية ومارس أعمال العنف التي لا مبرر لها أحيانا ، ضد القوى اليمينية أو ضد القوى اليسارية على حد سواء . ففي الوقت الذي شنت فيه عناصر الحرس القومي حملة واسعة ضد ملاك الاراضي الكبار أو ضد ما كانت تسميه بـ « الرجعية الدينية » ، كانت تتابع عملياتها القمعية وملاحقاتها المتتالية ضد الشيوعيين أو ضد كل من يشبه به انه كذلك . ففي محافظة الديوانية والناصرية وفي مدينة أبوغريب مثلا ، أخذت بعمليات البعث المسلحة المبادرة من تلقاء نفسها ، لتقوم بعمليات توقيف عدد من « الاقطاعيين » الذين وجهت اليهم تهمة طرد الفلاحين من أراضيهم (٤) .

من أجل ذلك كله ، فان القيادات العسكرية كانت ترى بكثير من القلق والغضب اتساع نفوذ الحرس القومي ، خاصة بين الفئات المعدمة وبين العمال والفلاحين ، وان ادعاءاته المتكررة بأنه يكون قوة عسكرية مستقلة أو تابعة للحزب ، كانت تثير حفيظة الجيش ككل وتخوفاته .

★ ★ ★

يتضح مما تقدم أن الوصول الى السلطة ربما يكون أحيانا أكثر سهولة من الاستمرار فيها . لقد سمحت الظروف السياسية ، الداخلية والعربية أو العالمية لحزب البعث في العراق بأن يستلم الحكم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ . ولكن السؤال الذي طرح بالحاح فيما بعد يتعلق بـ « الظروف الذاتية » ، فهل هي متوفرة كذلك لظهور قيادة

(١) مقابلة مع محسن الشيخ راضي ، ٢٤ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

(٢) أنظر ، منيف الرزاز ، نفس المرجع ، ص ٨٣ .

(٣) أنظر ، « أسباب نكسة الحزب في العراق » ، نفس المرجع ، ص ٨٣ .

(٤) مقابلة مع محسن الشيخ راضي ، ٢٤ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

تتمتع بالصفات والمقومات السياسية الضرورية حتى تسيطر على مجرى الاحداث وتكون بالتالي جديرة بقيادة المركب في العاصفة الهوجاء .

ولكن القيادة القطرية بتركيبها وتناقضاتها الداخلية ، كانت صورة كئيبة لوضع الحزب ككل وبالتالي لعدم توفر لديها القدرة لحسم المشاكل العديدة والخلافات الداخلية المراكمة (١) . ولقد انتظرت مرور سبعة اشهر على استلام الحكم ، حتى قررت اخيرا تحت ضغط الظروف ، دعوة المؤتمر القطري العام الى الانعقاد . في هذا المؤتمر الذي استمر ١٠ ايام ، من ١٣ الى ٢٣ ايلول (سبتمبر) ، طرحت على بساط النقاش ، ازمة الحزب الداخلية بكل أبعادها . ولكن بعد ان وصلت هذه الازمة الى درجة خطيرة من التعقيد والانفجار . ولم يقدم الى هذا المؤتمر اي تقرير او اية دراسة عن القضايا العديدة التي نوقشت في جو من الفوضى والتي تتعلق بدور الجيش في الحكم وعلاقته بالحزب ودور المنظمات الشعبية التابعة له : الاتحاد العام للنقابات العمالية، اتحادات الفلاحين والمعلمين والطلاب ، ودور الحرس القومي ، واخيرا موقف الحزب من تأميمات البنوك والتجارة ومن قانون الاصلاح الزراعي (اما المشكلة الكردية فلم يتطرق اليها ، مع ان المعارك العسكرية كانت مشتعلة في شمال العراق منذ عدة اشهر) !.

لقد كانت الهوة سحيقة بين الاتجاه اليساري المتطرف والعناصر المحافظة التقليدية ، مما جعل ايجاد حل جذري للازمة الداخلية في الحزب امرا مستحيلا . لذلك فقد استمر هؤلاء وأولئك يناورون ويداورون ويتبعون سياسة الترقيع والحلول الوسط . وانتخبت القيادة القطرية الجديدة من أعضاء ينتمون الى الاتجاه اليساري جنبا الى جنب مع عناصر من الاتجاه اليميني ، وتكونت من : علي صالح السعدي (امين السر) ، حمدي عبد المجيد ، هاني فككي ، محسن الشيخ راضي ، حميد خلخال (من الاتجاه

(١) أما فيما يتعلق بعدم كفاءة وجدارة القيادة القومية للحزب ، فانه ليس ثمة ضرورة كبيرة للتأكيد عليه . فقد كتبت هي نفسها بشيء من النقد الذاتي ، في تقرير قدم الى المؤتمر الثامن المنعقد في أيار (مايو) ١٩٦٥ ، بعنوان « تردد القيادة القومية وعجزها » ، تقول فيه : « كان تكوين القيادة القومية قبل المؤتمر القومي السادس (المنعقد في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، أي بعد مضي ثمانية اشهر على استلام حزب البعث الحكم في العراق ثم في سوريا) وظروفها تمنعها من أي عمل حاسم ومن قيادة فعلية لسير العمل الحزبي في مختلف المنظمات . فبالرغم من أن طابع حزبنا المميز هو الطابع القومي وبالرغم من أن الاولوية في العمل الحزبي هي للاعتبارات القومية ، ظلت القيادة القومية حتى المؤتمر القومي السادس أضعف من كثير من التنظيمات القطرية (ومنها العراق) ٠٠٠ فعندما أنفجرت ثورة الرابع عشر من رمضان (٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣) لم يكن في القيادة القومية سوى عضوين متفرغين من أصل عشرة أعضاء ، ثم تفرغ عضو ثالث بعد الثورة ، أما بقية الاعضاء فان مساهمتهم بقيت ناقصة ٠٠٠ فقيادة قومية هذا تكوينها وهذه ظروفها لم تستطع بحال من الاحوال أن تتحمل مسؤولية قيادة ثورتين (في سوريا والعراق) وعندما برز الصراع داخل القيادة القطرية (في العراق) ٠٠٠ كان موقف القيادة القومية من المشكلة ضعيفا ومتريدا لان القيادة القومية كانت تشعر أنها عمليا أضعف من القيادة القطرية ٠٠ » (انظر ، « أسباب نكسة حكم الحزب في العراق » نفس المرجع ، ص ٦٠ - ٦١) .

اليساري) ، وحازم جواد ، طالب شبيب — ولول مرة عسكريين — أحمد حسن البكر
وصالح مهدي عماش (من الاتجاه المعتدل) .

لهذا فان الدعم الايديولوجي ، من قبل الاتجاه اليساري لحزب البعث في سوريا
سيأخذ أهمية كبرى وسيعطي لازمة البعث الداخلية في العراق صفة صراع بين
« يمين » و « يسار » .

★ ★ ★

الفصل الحادي عشر

حزب البعث تحت حكم الانفصال في سوريا

(أيلول ١٩٦١ - آذار ١٩٦٣)

البعث وانقلاب أيلول (سبتمبر) ١٩٦١

يبدو أن ميشال عفلق في أواخر عام ١٩٦٢ ، كان قد نصح أعضاء قيادة حزب البعث في القطر العراقي بأن يسرعوا في تنفيذ مخطط حركتهم الانقلابية ضد نظام عبد الكريم قاسم . فقد كان يخشى فيما يظهر أن تقع في دمشق انتفاضة عسكرية ، وذلك بسبب ازدياد ونمو المعارضة لحكم الانفصال في سوريا سواء في الأوساط الشعبية أو بين صفوف ضباط الجيش السوري ، وهذه الانتفاضة برأيه ستكون حتما لصالح الاتجاه الناصري ، نظرا للظروف السياسية في المنطقة العربية آنذاك ، إلا إذا سبقتها حركة انقلابية أخرى في بغداد يقوم بها البعثيون (١) .

وبالفعل ، فإن إحدى التأثيرات الأولى والمباشرة لاستلام حزب البعث السلطة في العراق ، أدت إلى توجيه ضربة مميّزة إلى حكم الانفصال في سوريا ، وغسح المجال واسعا لنشاط وتحرك الضباط البعثيين والسماح لهم بالتالي بأن يلعبوا دورا رائدا في الحركة العسكرية التي قامت في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

ولكي نستطيع أن نوضح الظروف السياسية العامة التي سمحت لحزب البعث بأن يصل إلى الحكم في سوريا ، فإنه من الضروري قبل ذلك أن نلقي ضوءا سريعا على تطور الأوضاع الداخلية التي حدثت في دمشق على أثر انقلاب ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ . وأن نحاول تحديد القوى المتناحرة والخلافات الأيديولوجية التي كانت تتخبط فيها حركة البعث في مجملها طوال الفترة التي توصف بفترة « الانفصال » ، وأن نرى

(١) مقابلة مع محسن الشيخ راضي ، ٢٣ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

كذلك وضع الجيش السوري الداخلي ومختلف التيارات السياسية التي كانت تتجاذبه .

من المعروف بادىء ذي بدء أن مجموعة الضباط (١) التي كانت وراء الحركة الانفصالية هي في الحقيقة مجموعة قليلة العدد وغير متجانسة من حيث الميول السياسية والاهواء . وبالإضافة الى ذلك فانها كانت مجهولة أمام الرأي العام وتقتصر على ما كان يسمى بـ « كتلة الشوام » : جميعهم عناصر من الصف الثاني في القيادات العسكرية كالنحلاوي وأمثاله (٢) . ويمكن تفسير ذلك بأن المراكز الحساسة والقيادات العليا في الجيش الأول (اي الجيش السوري) في الجمهورية العربية المتحدة ، كان يحتلها الضباط المصريون أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة (٣) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن عبد الحميد السراج ، نائب رئيس الجمهورية وأكثر الناس خشية بين المسؤولين السوريين ، كان قد أعفى من جميع مناصبه ، قبل ٢٨ أيلول (سبتمبر) بفترة وجيزة ، وذلك بعد خلافه مع المشير عبد الحكيم عامر ، ممثل الرئيس عبد الناصر في دمشق . وانتشرت حينذاك الضجة بصورة مركزة وواسعة ، تؤكد بأن السراج يحاول أن يخلق القلاقل والاضطرابات في البلاد ، بل ربما يسعى للقيام بحركة انقلابية ضد نظام الوحدة . ومما يزيد في هذه الإشاعات أن الاضرابات العمالية والمظاهرات الطلابية قد حدثت بالفعل ولأول مرة منذ تأسيس الجمهورية العربية المتحدة ، واشتبه طبعاً بأن السراج هو مدبرها . ذلك لأن مؤيدي السراج وأنصاره كانوا متغلغلين في كل قطاع من قطاعات الدولة : في « الأجهزة الخاصة » والامن الداخلي ، في الاتحاد المركزي للنقابات العمالية ، في اتحاد الطلاب والاتحاد القومي .. لهذا فقد وضعت المخابرات في حالة تعبئة عامة ، لمراقبة نشاط وتحركات السراج وأنصاره ، مما صرفها عن الالتفات والتنبيه الكافي لمجموعة العقيد النحلاوي (٤) . وهكذا فإن الحرب المفتوحة بين المشير عامر والعقيد السراج، أدت خدمة كبيرة الى مدبري انقلاب ٢٨ أيلول (سبتمبر) . فكانت لهم الى حد كبير حرية التحرك لتنفيذ

(٢) أبرز قادة عملية الانقلاب الانفصالي في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، من بين العسكريين هم : عبد الكريم النحلاوي (لؤلؤ الحركة) وموفق عصاصة وزهير علقيل وحيدر الكزبري وفيصل سري الحسيني ومحمد منصور الأعسر وعبد الغني دهمان وفايز الرفاعي وهشام عبدو ربه ... الخ .

(٢) أنظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ١٩ .

(٣) أن عدد الضباط والجنود المصريين الذين كانوا في سوريا في الوقت الذي وقع فيه انفصال سوريا عن مصر يقدر بعشرين ألفاً ، كما يؤكد ذلك القائد السابق للجيش السوري ، اللواء عبد الكريم زهر الدين في مذكراته .

(٤) أن أجهزة المخابرات - حسب رأي اللواء زهر الدين - كانت تشعر بأن ثمة حركة انقلابية تحضر في الظلام ضد النظام في سوريا واكتشفت بعض خيوطها ، ولكنها لم تستطع أن تضع يدها على « الدماغ المفكر » للمؤامرة . ويبدو أيضاً بأنهم أخبروا المشير عامر بتحركات العقيد النحلاوي « المشبوهة » ، ولكن هذه « الاخبارية » لم تحمل على محمل الجد من قبل عامر ، بعد استشارة معاونيه المقربين . (نفس المرجع ، ص ٢٢ ، ٢٤) .

مخططهم (١) . غير أنه من الملاحظ أيضا بان حركتهم الانقلابية لم يحضر لها تحضيرا جيدا ، كما أنه لم يكن لديهم أية فكرة واضحة عما يجب أن يقوموا به . لذلك فقد وجدوا انفسهم منذ البداية في حالة من البلبلة والفوضى الى أبعد الحدود في داخل الجيش وخارجه . فهم لا يريدون في الاصل ، كما كانوا يقولون ويصرحون ، إعلان القطيعة والانفصال الكامل بين سوريا ومصر . وسواء كان ذلك صحيحا أو موقفا تكتيكيا ، فقد استغلوا الاستياء الشعبي العام ، خاصة بين صفوف الجيش ، حتى يقدموا بعض المطالب المتعلقة بالجيش السوري الى المسؤولين المصريين في دمشق . ولكنهم ازدادوا تشددا وجراة في حركتهم الانقلابية ، عندما لاقت هذه كثيرا من عدم الاكتراث من « قبل الضباط المستقلين » (٢) ، بمعنى آخر ، موقفا ضمئيا مؤيدا وحالة نفسية مشجعة لهم . من أجل ذلك ، فان مدبري الانقلاب الانفصالي في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ، لم يجدوا امامهم عمليا أية مقاومة تذكر (٣) حتى من قبل الضباط الذين سيلعبون فيما بعد دورا بارزا في قيادة التيار الناصري .

وعلى اثر المشاورات والاتصالات المكثفة بين المشير عبد الحكيم عامر وقيادة الانقلاب ، فقد تم الاتفاق بينهم منذ الساعات الاولى ، على النقاط الرئيسية التالية :

- تشكيل قيادة الجيش الاول من الضباط السوريين فقط (٤) .
- ترحيل الضباط المصريين الى مصر واعادة الضباط السوريين من القاهرة الى سوريا .
- تعيين معاون لقائد الجيش الثاني (اي الجيش المصري) من بين الضباط السوريين ، اذا كان معاون قائد الجيش الاول (اي الجيش السوري) ضابطا مصرياً .

وبعد اعلان هذا الاتفاق مباشرة ، اذاع ضباط ٢٨ ايلول (سبتمبر) المتمردين ،

(١) أنظر ، المصدر السابق ، ص ٢٢ و ٢٤ .

(٢) ان الضباط الذين تطلق عليهم عادة صفة « المستقلين » ، أي الضباط غير « المسيّسين » ،

يشكلون في الواقع الاكثية الساحقة في الجيش السوري . فهؤلاء التزموا موقفا حياديا بانتظار ما تؤدي اليه أحداث ٢٨ ايلول (سبتمبر) من حلول . هذا الموقف « الانتظاري » ، الحذر والمتردد ، يمكن تفسيره بان الوحدة السورية - المصرية ما زالت تحتفظ في أذهانهم ، بالرغم من رفضهم للقيادات العسكرية المصرية ، ببعض « القيم » سواء منهما القومية أو الاستراتيجية العسكرية ، التي لا يجرؤ أي انسان حتى ذلك الحين أن يضعها صراحة موضع التساؤل . (أنظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ٢٤) .

(٣) على سعيد الجيش ، حاول الضباط المصريون فقط أن يبدوا في الابتداء بعض المقاومة لانقلاب ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، غير أنه بعد اذاعة بيان رقم ٩ ، تحركت المظاهرات الشعبية الوحدوية ونزلت الى شوارع دمشق وحلب .

(٤) بناء على هذا الاتفاق ، فقد تم تشكيل القيادة الجديدة من الفريق جمال فيصل (ناصرى) محتفظا بمركزه كقائد للجيش الاول ، اللواء صوايا رئيسا للاركان ، والعقيد جاسم علوان والعقيد راشد قطيني (ناصرى) والعقيد حسين القاضي .

بعد ظهر اليوم الاول لحركتهم ، بيانهم المشهور رقم (٩) ، حيث يبدون تمسكهم ودفاعهم عن « مقومات القومية العربية » ويصرحون بانهم « لا ينوون المس بما احرزته من انتصارات » ، كما أنهم قد عرضوا « قضايا الجيش واهدافه على سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ، الذي تفهم امور الجيش على حقيقتها واتخذ الاجراءات المناسبة لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة » .

واذا كانت معظم قطاعات الجيش السوري قد استقبلت هذا الاتفاق مع المشير عامر واذاعة البيان الآنف الذكر بكثير من الارتياح ، واذا كانت كذلك مظاهرات الابتهاج الشعبي قد عمت راسا شوارع دمشق وحلب على وجه الخصوص ، غير أن عددا من الضباط المتمردين ابدوا معارضة لهذا الحل واظهروا استياء لا يكاد يكون خفيا . وهنا يطرح السؤال حول ما اذا كان الانقلابيون العسكريون يناورون ، أم أنهم يتصورون مسبقا بأن شروطهم لا بد الا وأن يرفضها الرئيس عبد الناصر !! ثم هل كان عبد الحكيم عامر يسعى الى كسب الوقت ، غلظما قبل بنود الاتفاق ؟ (١)

على أية حال ، فاننا نكون على جهل بشخصية عبد الناصر ، اذا كنا نتصور بأنه سيرضخ لشروط الضباط منفعدي عملية الانقلاب . لا شك بأنه كان يفضل وقوع الانفصال السوري ، على أن يتراجع أمام حركة التمرد . اذ أن هذا التراجع لا بد من أن يضع نفوذه في مهب الريح أو أن يكون سابقة من الصعوبة بمكان كبير أن يقبلها . لذلك فان تصلب السلطات المصرية في موقفها أثناء المفاوضات وعدم اظهارها قدرا من الليونة ، كان من طبيعته أن يؤدي الى تضامن مختلف الوحدات العسكرية مع القائمين بالحركة الانقلابية .

من أجل ذلك فان قيادة انقلاب ٢٨ أيلول (سبتمبر) ومعهم غالبية الضباط السوريين ، عندما وجدوا أن الانفصال السوري أصبح أمرا واقعا ، كانوا هم أول المندهمشين لهذه السهولة المذهلة التي نجحت بها عملياتهم . ويذكر اللواء عبد الكريم زهر الدين ، على لسان أحد ضباط الحركة قوله : « نحن لم نكن نتصور تطور الموقف وبلوغه هذا الحد » (٢) . وفي اليوم التالي ، كلف الامين العام للاتحاد القومي في دمشق الدكتور مأمون الكزبري ، بتشكيل أول حكومة في عهد الانفصال .

وهكذا فان العسكريين الذين قاموا بالحركة الانقلابية في ٢٨ أيلول (سبتمبر) وتحملوا مسؤولية الحكم في البلد ، وجدوا أنفسهم فجأة أمام مجتمع مفكك سياسيا . فالقوى التقدمية واليسارية كانت غير منظمة ومشتتة وغائبة عمليا عن المسرح السياسي . كما أن الاتحاد القومي ، وهو الحركة السياسية الوحيدة رسميا في ظل نظام الجمهورية العربية المتحدة ، لم يكن في الحقيقة سوى واجهة يختبئ وراءها

(١) انظر ، المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٧٠ .

(٢) انظر ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

« الطامحون » وقوى « اليمين » والعناصر التي « تمشي » عادة مع كل حكم . وكذلك الذين لم يكونوا على أية حال ضد الانفصال من الناحية المبدئية ، فقد كانوا في وضع تنظيمي في غاية السوء : من جهة بسبب الصعوبات الداخلية وعمليات الاضطهاد التي كانوا هدفها لها طوال عهد الوحدة . ومن جهة ثانية بسبب الاخطاء الكثيرة التي ارتكبتها الحزب الشيوعي العراقي اثناء عهد قاسم ، والتي لا تخلوا من أن يكون لها تأثيرات وانعكاسات سلبية في الاوساط الشيوعية السورية والعربية على السواء . وحتى القوى والحركات الناصرية ، فهي اما غير موجودة اصلا واما عاجزة عن أي تحرك . فحركة القوميين العرب مثلا ، وهي احدى التيارات الناصرية في تلك الفترة ، كانت ضعيفة وينحصر عملها في بعض المدارس الثانوية والجامعة ، ولكنه لم يكن لها من وجود ينكر بين الفئات الشعبية أو العسكرية . أما العناصر التي كانت بالفعل نشيطة ومتحركة على صعيد الشارع والتي كانت تعتبر من ضمن التيار الناصري ، فهي مجموعة من اصل بعثي خاصة في مدينة حلب .

هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى فان غالبية السوريين انفسهم ، كانوا في حالة من البلبلة والارتباك ، بسبب السرعة الهائلة التي جرت فيها الاحداث المتلاحقة . فهم لا يدركون تماما أي موقف يتخذون ، فقد تلقوا الحركة الانقلابية في ٢٨ ايلول (سبتمبر) بشيء من الارتياح في اول الامر ، ولكنه ارتياح لا يخلو من « القلق » : لم يكونوا ضمنيا مستائين لتخلصهم اخيرا من حكم تسلطي يجثم على صدورهم . أما القلق ، فلانه لا يمكنهم أن يروا بشيء من الغبطة انهيار البناء الوحدوي الذي قدموا من اجل قيامه كثيرا من التضحيات طوال عشرات السنين الماضية . لذلك ، فان الجماهير السورية بغالبيتها قد ترددت واعتصمت خلال الاشهر الاولى في موقف المتفرج تنتظر انتراج الازمة ووضوح الاوضاع الغامضة والمعقدة .

أما القيادات السياسية لمختلف الاتجاهات سواء كانت من اليمين أو من اليسار ، كحزب الشعب والحزب الوطني وحركة الاخوان المسلمين ورؤساء القبائل والشركة الصناعية المتنفذة — الشركة الخماسية — والحزب الشيوعي والمجموعات الاشتراكية ، جميعهم أعلنوا دون تحفظ تأييدهم ودعمهم للانقلاب العسكري الجديد . وفي الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) ، اذاعوا بيانهم المشهور والذي أطلق عليه اسم « وثيقة الانفصال » (١) ، حيث يعلنون « أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر في كل من سوريا ومصر ، هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية » . كما انهم يوجهون في الوقت نفسه نداء الى الشعب المصري لكي يتخلص هو ايضا من « الحكم الدكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسوريا ... » .

(١) من بين الذين شاركوا في اجتماعات ممثلي القوى السياسية السورية ولكنهم لم يوقعوا على البيان نذكر ، رياض المالكي وخليل كلاس ومنصور الاطرش (بعثيون) وأحمد عبد الكريم وأمين النافوري الخ ...

ومن بين موقعي هذا البيان ، اثنان من قادة البعث في سوريا : اكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار . وقد اعتبر موقفهما هذا بمثابة ادانة لسياستهما بنظر البعثيين من مدنيين وعسكريين . وهو ما سيكون له اسوأ الاثر وافسح النتائج في حياتهما السياسية في المستقبل . ويؤكد خالد العظم في « مذكراته » ، بأن صلاح الدين البيطار، قد شارك مع نجيب الارمنازي في صياغة هذا البيان الذي نشره السياسيون السوريون . وهو يضيف بأن جميع من حضروا هذه الاجتماعات موافقون على انتهاء الوحدة مع مصر واقامة الجمهورية العربية السورية ، غير أن تحفظات اكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار كانت تنصب حول نقطتين : الاولى تتناول منح ثقتها لحكومة الكبري التي كانت قد تشكلت . والثانية ترددهم في توقيع البيان لثلا يقال انها انضما الى الفئات الرجعية (١) .

ولكن تحت ضغط القيادة القومية وميثال علق بالذات ، عاد البيطار وتراجع عن موقفه وأذاع بعد يومين ، اي في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) توضيحا : ولكن هذا التوضيح لم يزد الاذهان الابللة وأثار استياء « الوندويين » و « الانفصاليين » معا ، من بين صفوف الحزب وخارجه . فهو يقول : « ان العمل العسكري الذي انطلق من دمشق في ٢٨ ايلول (سبتمبر) كان نتيجة لزيادة نعمة الشعب العامة على حكم الطفيلان والفسلطان الذي ساد القطر السوري بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر ، والذي تأمر على القوى القومية العربية وفتتها وضربها ، فافقد الوحدة مضمونها القومي الثوري وقاعدتها الشعبية العربية » . ويقترح البيطار في النهاية ، « كحل قومي صحيح للنكسة » ، « التقاء ممثلين حقيقيين عن القطر السوري بممثلين حقيقيين عن القطر المصري ... لوضع اسس وحدة اتحادية بين القطرين على اساس من التكافؤ والمساواة بينهما » .

وهناك ناحية تجدر الاشارة اليها في هذا السياق ، وهي ان القيادات البعثية من مدنية وعسكرية لا دخل لها في هذه الاحداث . بل يمكن القول بأن ابعادها عن مناصب الحكم الاساسية هو الذي سمح للحركة العسكرية الانفصالية أن تحدث بهذه السهولة . ومن جهة أخرى ، ثمة سؤال يطرح لمعرفة ما اذا كان بعض قادة البعث على علم بالتحضير للانقلاب ، فمن الصعب الاجابة عليه قطعيا . من الممكن بل حتى من المؤكد بأن زعيم حماه ، اكرم الحوراني ، وربما أيضا صلاح الدين البيطار — مع ان كليهما ينفيانه — قد وضعوا في جو ، بواسطة بعض الضباط المقربين اليهما ، بأن الاستياء أصبح عاما في داخل الجيش وليس من المستبعد والحالة هذه من أن تقوم حفنة من الضباط بالتحرك ضد النظام . وعندما نطرح هذا السؤال على اكرم الحوراني ، فانه يجيب اجابة لا تخلو من التهكم : « ولكن كل الناس كانت تنتظر حدوث شيء بين لحظة وأخرى » (٢) .

★ ★ ★

ومهما يكن من امر ، فقد ظهرت منذ البداية في الاوساط البعثية المختلفة خلافات

(١) أنظر جريدة « النهار » ، ٢٩ حزيران (ينيو) ١٩٧٢ . وأنظر نص البيان في ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المصدر ، ص ٩١ - ٩٣ .

(٢) مقابلة مع المؤلف في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ، بيروت .

وتناقضات عميقة تتعلق بالموقف الذي يجب ان يتخذه الحزب بالنسبة الى الحركة الانفصالية والنظام الناصري . ان توقيع مسؤولين اثنين لهما شهرة اكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار على بيان السياسيين السوريين ، احدث موجة كبيرة من البلبلة والنقمة في صفوف الحزب في سوريا وفي خارجها وبين الراي العام العربي . حتى ذلك الوقت ، لم يكن من المقبول لاي سبب من الاسباب ، ان ينضم اثنان من قادة البعث البارزين الى جوقه القوى السياسية اليمينية ، وان يدعموا الانفصال السوري ويهاجما الرئيس عبد الناصر .

هذا الموقف الذي اتخذ ضد النظام الناصري ، وذلك تحت تاثير ردة فعل ظاهرة الانفصال ، سيظهر في المدى البعيد انه كان خطأ فادحا ، على الاقل تكتيكيا ، وانه سيفسح المجال واسعا امام خصوم الحزب وامام رئيس الجمهورية المتحدة بالذات ، لكي يشنوا ضد البعث بمجمله معركة عدائية عنيفة ، مما سيضعه في موضع اكثر حرجا من السابق ويؤدي به الى تعميق التناقضات الداخلية حتى درجة الخطورة .

في هذه المعركة الحامية التي كانت تدور في دمشق ، برز اتجاهان من بين الاوساط البعثية ، وذلك حسب الموقف الذي سيتخذه كل منهما بالنسبة الى حركة الانفصال . الاول والاكثر اهمية يعتبر ان انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة اصبح امرا واقعا . وان غياب القوى السياسية المنظمة وخاصة حزب البعث ، لمجابهة الاحداث ، كما ان السهولة والبساطة التي تمت بها عملية الانفصال ، كل ذلك اظهر صحة انتقادات الحزب المتكررة . فليس من المعقول اذن ان يرمي البعثيون بقواهم المشتتة في معركة دموية خاسرة مسبقا . حتى ولو استطاعوا ان يخلقوا المصاعب امام الحركة الانفصالية وينجحوا في تنظيم المقاومة الداخلية في وقت يسمحوا فيه للتدخل العسكري من قبل الاقليم الجنوبي — وهذا ما كانت تريده وتلح عليه السلطات الناصرية — ان ذلك لن يؤدي ، برأي هذا الاتجاه ، الا الى عودة « الحكم الدكتاتوري والى هيمنة اقليمية اكثر من السابق » . ولكن اذا فشل التدخل العسكري الخارجي ، وليس ذلك بمستبعد نظرا للظروف الداخلية حينذاك ، فان الحزب يكون قد خسر وضحي بقواه الحية عبثا .

اما الاتجاه الثاني وهو الذي سيعرف فيما بعد بالتيار « البعثي — الناصري » (١) يرى ، على العكس من ذلك ، ان الانفصال اذا كان قد اظهر فعلا صحة وواقعية انتقادات وتحذيرات القادة البعثيين بالنسبة الى النظام السياسي المطبق في الجمهورية العربية المتحدة وفي سوريا على الاخص ، الا ان « الحركة الانفصالية المشبوهة » التي دعمتها القوى الرجعية السورية والعربية بكل قواها ، يجب ان تدفع الحزب الى تعبئة

(١) تشكلت « الجبهة العربية المتحدة » غداة انقلاب ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ من البعثيين - الناصريين . وهي التي كانت وراء المظاهرات الشعبية ضد الانفصال السوري ، في حلب وفي دمشق او في المدن السورية الاخرى ، وهي التي ستعرف فيما بعد باسم « حركة الوحدويين الاشتراكيين » . (انظر ، سامي الجندي ، « البعث » ، ص ٨٨) .

وتجميع قواه للعمل على افشال انقلاب ٢٨ ايلول (سبتمبر) والمحافظة على الكيان السياسي الكامل للاقليمين السوري والمصري . ولم يعد الآن وقت توجيه الانتقادات الى حكم وشخص عبد الناصر . ان الرئيس نفسه قد اعترف في خطابه في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) من نفس السنة بالاطعاء التي ارتكبها . اذن فواحد من اثنين لا ثالث لهما : اما ان ينجح الحزب حقا في عمله وفي جهوده من أجل اعادة الوحدة بين الاقليمين ، وفي هذه الحالة فان الحكم الذي سيعاد بناؤه ، ستكون له بنية سياسية جديدة وستكون الفرصة قد أعطيت للحزب بصورة جديدة « لتصحيح الاخطاء ضمن اطار وحيدة الجمهورية العربية المتحدة » . واما ان تفشل حركة البعث في ذلك ، فتكون عندئذ قد برهنت بعملها وبتضحياتها بأنها حزب وحدوي ومعاد « لكل القوى الرجعية والاستعمارية » (١) .

ولكن اقل ما يمكن أن يقال هو أن هذا الاتجاه الاخير لا يحسب أي حساب للامكانيات والقوى القليلة التي تستطيع حركة البعث غير المنظمة في سوريا تحريكها وتعبيتها بالفعل ، ويضرب صفحا عن كل خيبات الامل والمرارة بل والاضطهاد الادبي والسياسي الذي عاناه البعثيون منذ قيام الوحدة .

اما فيما يتعلق بالقيادة القومية للحزب ، فقد كانت في حيرة من أمرها ، ومشلولة كليا بسبب سرعة الاحداث . وهي لم تعرف بالتالي أي خط وأي موقف سياسي تتبعه في هذه الظروف . فقد عمّ الاضطراب الداخلي الكبير والتشتت الكامل . فكل الصعوبات وكل التناقضات الداخلية التي تطرقتنا الى جذورها وتطورها ، قد انفجرت وظهرت في وضوح النهار .

في جو كهذا ، تحركت مختلف فروع البعث أثناء وبعد الانقلاب الانفصالي بشكل عفوي وبطريقة تختلف بين الواحد والآخر ، كل حسب اتجاهاته وعلاقاته السياسية والوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه . فني تعميم وجهته القيادة القومية الى المنظمات الحزبية تشرح فيه الوضع الداخلي للحزب في هذه المرحلة ، تؤكد قائلة : « ان الاحداث الاخيرة التي وقعت في الجمهورية العربية المتحدة ابرزت بوضوح ثغرات أساسية في تفكيرنا ومواقفنا العملية ووضعت أجهزتنا الحزبية بمواجهة قضايا لم يكن من السهولة مواجهتها ، بحيث اختلف تكييف هذه الاحداث واختيار المواقف الملائمة والمنسجمة مع رأي الحزب ، كما ان تراث القيادة القومية باصدار بيان يوضح موقف الحزب أوجد بلبلة في موقف الحزبيين وأظهر مدى الاجتهاد الخاطئ لدى بعض المنظمات الحزبية ومدى تأثير منظمات حزبية أخرى بعوامل ومؤثرات ليست منسجمة مع خط الحزب ونظرته » (٢) .

(١) حول هذه الخلافات في وجهات النظر والجدل بين الاتجاهين اللذين برزا في الاسابيع الاولى لانقلاب ٢٨ ايلول (سبتمبر) (١٩٦١) ، انظر ، « النشرة الداخلية » ، القيادة القومية ، ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ .

(٢) انظر ، النشرة الداخلية بعنوان : « تعميم الى المنظمات الحزبية : الاحداث الاخيرة في الجمهورية العربية المتحدة أو خطتنا بعد الانفصال » ، القيادة القومية ، « أوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ » ، في « نضال البعث » ج ٦ ، ص ٢٠ - ٢١ .

وبشيء من التحديد ، فسان البعث العراقي الذي كان منهمكا كليا في التحضير لانقلابه ضد نظام قاسم والذي كان يميل اذن الى مراعاة وكسب الاوساط القومية العربية والناصرية ، اذان بقوة ومنذ الايام الاولى « الانقلاب الانفصالي ، الرجعي والانقلاب » (١) . والبعثيون اللبنانيون الذين نزلوا الى الشارع في اليوم الاول متترجا بانتظار توجيهات القيادة القومية . اما البعثيون السوريون اخيرا ، فلم تخف اكثرتهم ابتهاجها امام سقوط الحكم الناصري في سوريا .

في كل ذلك ، لم يكن في مقدور القيادة القومية وعلى رأسها ميشال عفلق المقيم في بيروت ، ان تقوم بأي فعل عمليا ، خارج نطاق بعض التصريحات بهدف توضيح موقف الحزب . ولكنها في الحقيقة لم تنجح الا في زيادة البلبلة واثارة حنق الجميع ابتداء من البعثيين انفسهم . وبكلمة مختصرة ، ان سلوك القيادة القومية يظهر بوضوح ان احسن موقف تتخذه في المرحلة الاولى ، هو ان لا تأخذ موقفا وتعتصم بالصمت وبالا انتظار . لهذا ففي الايام الاولى لحركة الانفصال سعت القيادة القومية لتهدئة « القاعدة » ، خاصة في لبنان ، طالبة منها بأن توقف في الحال كل تظاهرة او ابداء اي رأي تحت اي شكل من الاشكال .

ومن الناحية الاخرى ، فقد ابلغت القيادة القومية موفدا مصريا ، كمال رفعت ، احد مستشاري الرئيس عبد الناصر والذي جاء الى لبنان في اليوم الثاني للانفصال ليطلب من قيادة البعث « عمل أي شيء » ، وتحريك الجماهير وتنظيم المظاهرات الشعبية في سوريا ضد العهد الانفصالي الجديد ، ابلغته القيادة القومية ان انفصال سوريا عن مصر أصبح الآن « حقيقة » ومن المتعذر قيام أية حركة شعبية للدفاع عن الوحدة ما دامت مقترنة في اذهان الجماهير بالحكم الارهابي الذي لازمها . . .

واذا كان « لا بد لحماية الوحدة من عمل ثوري يجمع القوى الوطنية في داخل الجمهورية حول الوحدة من جديد » فانه من الضروري « اعطاء ضمانات لحماية الوحدة من التسلط الاقليمي والحكم الدكتاتوري والمفهوم المنحرف للوحدة » . كما ان على الرئيس عبد الناصر « ان يبادر الى الاعلان عن تغييرات اساسية في نظام الحكم ، وان يعلن ان حماية الوحدة يجب ان تكون فوق كل اعتبار وفوق كل مطلب ، حتى انه مستعد للاستقالة اذا كان في استقالته الحل الاخير لحماية الوحدة » . كما اعتبرت القيادة القومية ان هذا العمل هو « المجال الاخير للرئيس عبد الناصر لاثبات اخلاصه للوحدة ... » (٢) .

بمعنى آخر ، ان القيادة القومية للحزب ، حتى تخفي عجزها وراء شروط تعلم

(١) مقابلة مع علي صالح السعدي ، في ٢ اب (اغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

(٢) انظر ، « نضال البعث » ، ج ٦ ، ص ٣٢ .

مسبقا بانها سترفض ، طلبت من رئيس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة أن يعلن صراحة انه المسؤول عن الانفصال السوري وان يضع بالتالي اسس سياسته موضع التساؤل . وكما كان منتظرا فقد امتنع عبد الناصر حتى عن الرد : ولكن لن يغفر ابدا لقيادة البعث هذا الموقف المشين بالنسبة اليه .

ففي هذا المعنى وتحت ضغط القيادات البعثية العليا في سوريا والبعثيين اللبنانيين ، القت القيادة القومية ، في بيانها الاول الصادر في ٥ تشرين الاول (اكتوبر)، اي بعد مرور اسبوع على الانقلاب الانفصالي ، مسؤولية انفكاك « الاقليمين » على سياسة الحكم الفردي . « ان الحركة العسكرية التي وقعت في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة هي نتيجة الحكم الاقليمي الفردي الذي طبقه الرئيس عبد الناصر في دولة الوحدة وتطبيق نظام حكم الانقلاب العسكري في اقليم مصر بمنطقه واجهزته على نطاق الجمهورية بكاملها . فقام في دولة الوحدة حكم فردي استمر في تجاهله لضرورة واهمية الانفتاح على جماهير الشعب والاستناد الى منظماتها السياسية والنقابية وقواها الثورية الحية وحتى لو لم تقع الحركة العسكرية الانفصالية امس فان احتمال وقوعها كان سيظل قائما ما دامت الامور تسير في الاتجاه الخاطئ الذي ادى اليها » . ثم تؤكد القيادة القومية « ان تجديد وحدة سوريا ومصر وتحقيق الوحدة العربية الشاملة يتطلب التوجه الى جماهير الشعب وتنظيم قواها الطليعية وتمتين منظمات طبقتها الكادحة في نظام ديمقراطي شعبي والاقلاع عن اسلوب تعبئة الشعب بالدعاية السطحية ، وضبطه بأجهزة الامن والمخابرات » . لان مثل هذه التعبئة العاطفية « تدفع عناصر الشعب الحية الى انفعالات مرتجلة عاجزة عن مواجهة الوضع الانفصالي ولا يمكن أن تؤدي الا الى نحر قوى الشعب الطليعية وتحطيم امكانيات معالجة الوضع الانفصالي لسنوات طويلة » (١) .

وهكذا فان الموقف الاول الذي اتخذته القيادة القومية انما هو موقف معاد للنظام الناصري ، « للنظام التسلطي » الذي يتحمل وحده مسؤولية انفكاك وانهيار الجمهورية العربية المتحدة . لذلك فان الاستياء العام والانتقادات من قبل البعثيين الذين لا يزالون وحديون دون قيد أو شرط — الاردنيون والعراقيون على وجه الخصوص — أخذت توجه الى القيادة القومية التي لم تعر اية أهمية الى الدور الذي لعبته « القوى الرجعية السورية والعربية والقوى الاستعمارية » في هذه الاحداث .

من اجل ذلك فان القيادة القومية بعد مضي تسعة أيام على البيان الاول ، اي في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، أصدرت بيانا آخر تعدل فيه نوعا ما « رمايتها » وتهاجم هذه المرة « الرجعية السورية التي . . . تحاول الان جاهدة أن تدفع الحياة السياسية في سوريا نحو حكم ديكتاتوري عسكري يضمن المحافظة على مصالحها الاقتصادية الرأسمالية ويستمر في ضرب القوى التقدمية وعزلها وتعطيل فعالية الشعب الثورية » ، كما أنها تعمل بكل قواها « للوقوف بوجه كل طموح ديمقراطي

(١) انظر ، بيان القيادة القومية الصادر في ٥ تشرين الاول ١٩٦١ (اكتوبر) .

ولاستخدام اخطاء الوحدة لتركيز ديكتاتورية البرجوازية السافرة لضرب كل عمل شعبي ... وتركيز واقع سياسي في سوريا تدعمه وتؤيده الرجعية العربية الحاكمة ...»

فالقوى الرجعية والاستعمارية « لا تريد الاكتفاء بطعن وحدة الاقليم بل تريد ان تتابع سيرها للقضاء على امكانية العود السريع للتيار الوحدوي الديمقراطي » . ولجابهة هذا الهجوم الاستعماري الرجعي « فانه من الضروري والملح اقامة « جبهة قومية واسعة » والعودة الى « الحريات الديمقراطية » ، كما تؤكد القيادة القومية الان قبل ان تنهي بيانها : « ان العناصر الوحدوية الديمقراطية (أي البعثيين) ترى ان طرح اي شكل للوحدة قبل ان يتمكن الشعب السوري من تجميع قواه وايداء رأيه في جو ديمقراطي ، انما هو محاربة للوحدة باسم الوحدة وجزء من مخطط الرجعية والاستعمار ... ان الرجعية والاستعمار يعتبران الان حركتهما الاساسية في سوريا هي ضد العناصر الوحدوية الديمقراطية » (١) .

اذن ، في المرحلة الاولى ، فان ما طرحته القيادة القومية للبعث هو عدم القيام بأي شيء من اجل المحافظة على وحدة الاقليم للجمهورية العربية المتحدة . وهذا البيان الثاني في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) هو في نفس الوقت ، رد على المعركة الاعلايية الواسعة التي شنتها السلطات الناصرية والتي تدفع الشعب السوري الى رفض الحكم الانفصالي بكل الوسائل واعادة بناء الوحدة السورية المصرية في اقرب وقت ممكن .

هذه هي مجمل المواقف الاولى للقيادة القومية لحزب البعث بعد الانقلاب الانفصالي السوري . وبعد مضي وقت قليل ، في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ، القى الرئيس عبد الناصر خطابه المشهور ، الذي يمكن اعتباره نقدا ذاتيا في غاية من الاهمية . في هذا الخطاب ، يعترف بمنتهى الصراحة - ولكن ذلك لا يغير شيئا من صلب المشكلة - « بالاطعاء الخطيرة » التي ارتكبها نظام الجمهورية العربية المتحدة في الاقليم الشمالي . ويتبنى نقطة نقطة تقريبا - وانما بكثير من التأخير - التنبيهات والتحذيرات والانتقادات التي كان يقدمها القادة البعثيون وكل القوى التقدمية السورية الاخرى .

ان عبد الناصر يبرز في هذا الخطاب الخطوط الكبيرة التي أدت الى فشل الوحدة السورية - المصرية ويحددها في النقاط التالية :

- الثقة المفرطة في قيادته وفي صلابة نظام الجمهورية العربية المتحدة في سوريا .
- مهانة الفئات الرجعية في حين انها كانت تتآمر في الظلام مع القوى الاستعمارية .

(١) حول هذا الفصل ، انظر ، « نضال البعث » ، ج ٦ ، ص ١١ - ٧٧ .

- عدم اعطاء الاهمية الكافية لوعي الجماهير لحقوقها ولإمكاناتها ولطاقاتها في المحافظة على هذه الحقوق .
- فشل تطوير نظام الحكم حتى يصل الى مستوى العمل الثوري .
- فتح الثغرات في نظام الجمهورية العربية المتحدة لاستثراء الانتهازية والوصولية .
- واخيرا عدم الكفاية في التنظيم الشعبي وفتح أبواب الاتحاد القومي على مصراعيه للفئات الرجعية حيث أن قياداته في سوريا هي نفسها قادة الانقلاب الانفصالي (١) .

الحركة التمردية في آذار (مارس) ١٩٦٢ : ظروفها ونتائجها

ولكن ، بعد مضي وقت قليل ، لم تلبث أن طفت على السطح الخلافات العميقة والاتهامات المتبادلة بين الضباط الذين قادوا عملية الانفصال العسكرية . فقد أُلقي القبض على عدد منهم ، وبصورة رئيسية على المقدم حيدر الكزبري والعميد فيصل سري الحسيني وجوكموا من قبل القيادة العسكرية بتهمة إقامة علاقات تأمرية وثيقة مع الأردن ، بهدف فصل عرى الوحدة بين سوريا ومصر . كما اتهم رئيس الوزراء الدكتور مأمون الكزبري ، بقبض الأموال من الأردن . ولكن اكتفت قيادة الجيش بأقالته من رئاسة مجلس الوزراء ، لعدم توفر « الأدلة الدامغة » لإدانته . ووصف العقيد شرف زعبلوي ، رئيس شعبة المخابرات ، المقدم حيدر الكزبري « بالخائن المتآمر مع الملك حسين من أجل القيام بحركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ... وبقبض الأموال الطائلة لهذه الغاية » (٢) . وفي نفس الوقت ، فإن الصراع من أجل السلطة قد احتدم بين تكتل عبد الكريم النحلاوي ونبيه هندي وهشام عبود ربه وفايز الرفاعي وبين مجموعة موفق عصاصة وعبد الغني دهمان .

في هذه الظروف ، عادت ودخلت التكتلات التقليدية والمحافظة والدينية الى مسرح السياسة بقوة . وجرى الانتخابات النيابية في كانون الأول (ديسمبر) من نفس السنة ، حيث كانت تتم بشكل مفضوح عمليات الضغط والتزوير وتدخلات الجيش عن طريق حيدر الكزبري وموفق عصاصة (٣) .

أما أجهزة الاعلام الناصرية فقد قامت بحملة عنيفة ضد هذه الانتخابات التي سيكون من نتائجها تكريس الانفصال السوري واعطائه نوعا من الشرعية . أما

-
- (١) أنظر جريدة « الاهرام » القاهرة ، ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ . (من الواضح أن النقطة الأخيرة هي إشارة الى المسؤول الأول في الاتحاد القومي في دمشق ، مأمون الكزبري ، الذي شكل أول حكومة في عهد الانفصال) .
 - (٢) أنظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ١٤٤ - ١٤٧ .
 - (٣) المرجع السابق ، ص ١١٣ - ١٤٩ .

البعثيون فلم يكن ثمة خلاف في وجهات النظر بينهم فيما يتعلق بالمشاركة والخوض في هذه الانتخابات . بل على العكس من ذلك ، لقد اعتبرت القيادة القومية ان هذه الانتخابات هي فرصة مناسبة حتى يوضح البعثيون موقفهم من الاوضاع السياسية المستجدة في سوريا ومن تجربة الوحدة السورية المصرية السابقة (١) .

على اي حال ، كل الاحزاب والكتل السياسية التي حكمت سوريا معا او الواحدة بعد الاخرى منذ الاستقلال حتى عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، تقاسمت المجلس النيابي الجديد : حزب الشعب والحزب الوطني والاخوان المسلمون والكتل العشائرية والبعثيون ايضا . وبالفعل ، فقد استطاع البعثيون ، بفضل شخصية اكرم الحوراني السياسية ، ان يحصلوا على ١٨ مقعدا في هذا المجلس الذي سيصدر على العموم قرار حله بعد وقت قليل . وأبرز البعثيين الفائزين في هذه الانتخابات هم : اكرم الحوراني ، خليل الكلاس ، عبد الغني قنوت ، مصطفى حمدون ، وهيب الغانم ، فهمي عاشور الخ . واذا كان الفشل حليف صلاح الدين البيطار وعبد الفتاح زلط ، الاول في دائرة دمشق ، والثاني في دائرة حلب ، الا ان البعثيين قد احتفظوا بقواهم الانتخابية من غير نقصان في ريف حماه واللاذقية وحوران وادلب وجبل الدروز الخ . . . اما في المدن وخاصة بين الاوساط التجارية ، فقد حصلت ردة فعل يمينية ودينية تتمثل بصورة رئيسية على الصعيد السياسي ، بحركة الاخوان المسلمين ، التي استطاعت ان تدخل الى المجلس النيابي لعام ١٩٦١ عددا من النواب نسبيا عاليا . ومن الناحية الثانية ، فقد منع السكرتير الاول للحزب الشيوعي ، خالد بكداش ، من ان يعود الى البلاد ومن ترشيح نفسه في هذه الانتخابات .

ومهما يكن من امر ، فان حزب الشعب هو الذي نال حصة الاسد في المجلس النيابي الجديد ، مما سمح له ان يلعب دورا رئيسيا في اختيار رئيس الجمهورية ، ناظم القدسي ، وفي تأليف حكومة جديدة برئاسة معروف الدواليبي . ومأمون الكريبي ، رئيس اول وزارة في عهد الانفصال ، انتخب رئيسا للمجلس .

واذا كان من الصحيح ان القوى والتنظيمات السياسية التي تقاسمت المقاعد النيابية في المجلس السوري لانتخابات ١٩٦١ تتشابه مع القوى السياسية في مجلس ١٩٥٤ ، الا ان الفرق بين المرحلتين كبير جدا بالنظر الى الاوضاع السياسية على الصعيد الداخلي والعربي . وبالرغم من ان البعثيين ، بعد سبع سنوات ، تمكنوا من ان يحتفظوا بقواهم النيابية ، غير انهم من الواضح ايضا قد خسروا كثيرا من نفوذهم في الاوساط الشعبية والعسكرية . واذا كانوا ، طوال سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ ، قد استطاعوا ان يسيطروا على الساحة السياسية السورية ويفرضوا على النظام حينذاك ، خطهم واتجاههم السياسي العام ، فلا يعود الفضل في ذلك الى قوتهم

(١) انظر ، « النشرة الداخلية » ، القيادة القومية ، (٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٢) .

العددية النيابية ، وانما بسبب دعم الجيش المتواصل لهم والجمهير الشعبية ، وكذلك
ايضا بسبب التأييد الذي يلقونه من الثورة المصرية .

وهكذا ، فالظرف السياسي قد تغير ووجدت القوى السياسية التقليدية والمحافظة
والدينية نفسها في موقع القوة في البداية . وهذا ما سيشجعها على أن تعود الى نفس
الاساليب السياسية السابقة وتتصرف كأن شيئا لم يحدث طوال هذه الفترة الزمنية ،
من تغييرات جذرية ، لا في سوريا ولا في العالم العربي . وأول قرار « دشنت » به
حكومة الدواليبي (١) أعمالها هو الغاء قوانين التأميمات التي صدرت في تموز (يوليو)
١٩٦١ في عهد الوحدة ، وادخلت تعديلات جذرية على قانون الاصلاح الزراعي
حتى انه لم يبق منه سوى الاسم . كما انها جعلت غير سارية المفعول بعض الحقوق
الاجتماعية التي منحت الى العمال والفلاحين .

في هذه الظروف وبعد ان مضت الصدمة الاولى واطهر الحكم الانفصالي عن
حقيقة وجهه ، اخذت تنمو يوما بعد يوم الحركة الشعبية المعارضة وتقف في وجه
سياسة حكومة الدواليبي (٢) . وبمسد أن الغى الحكم الانفصالي « بشحطة قلم »
المكاسب الاجتماعية — الاقتصادية ، التي تم الحصول عليها في عهد الوحدة مع مصر
الناصرية ، فقد اعتبر بنظر الجماهير السورية ، مرادفا لاي حكم رجعي متخلف عن
مطامح الفئات الشعبية الكادحة . عندئذ أخذت تتسع المعارضة في الارياف وبين
الاطراف العمالية . ذلك ان الاصلاح الزراعي كان قد صدر لأول مرة في سوريا في ظل
الجمهورية العربية المتحدة وأن الطبقات الفلاحية والعمالية حصلت رسميا من جرائه
على مكاسب اجتماعية ذات أهمية لا يستهان بها نسبيا . من أجل ذلك ، فان النضال
لعودة الوحدة ما بين سوريا ومصر اتسم قوة وانتشارا مع الوقت ، لانه كان يرمز في
ذهن الجماهير الشعبية الى هذه الانتصارات الاجتماعية والاقتصادية بالذات ،
وتصفية تسلط الاحزاب التقليدية . لهذا فان التيار الوحدوي الجماهيري أخذ طابعا
ناصريا لا ينكر .

ولم يلبث هذا الاستياء الشعبي او حركة المعارضة هذه ، أن وصلا الى صفوف
الجيش . فمعظم الضباط لم يؤيدوا الانقلاب العسكري في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ، حتى

(١) ان معروف الدواليبي الذي كان يعتقد أنه في ذروة قوته ، ذهب الى أبعد من ذلك أيضا ،
عندما يصرّح بأنه « سيرمي خارج الحدود كل من تخول له نفسه بالتحدث عن الاصلاحات
الاجتماعية » (انظر ، « الموند » الفرنسية ، ١٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦١ .

(٢) من الأهمية أن نشير هنا الى أن حركة الانقلاب الانفصالية في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ،
قد أثارت استياء ونقمة عامة بين الجماهير العربية . ولكن من الناحية الأخرى ، كل
الانظمة العربية سواء أكانت مصنفة على اليمين أو على اليسار — من المملكة الأردنية
الهاشمية الى نظام عبد الكريم قاسم في العراق ، مرورا بالمملكة العربية السعودية — قد
أغدقت بسخاء تأييدها السياسي والدبلوماسي لحكم الانفصال ، لكي يتمكن من أن يقف
بصلابة في وجه النظام الناصري .

بنعموا فيما بعد سوريا الى التنظيمات السياسية القديمة على طبق من ذهب ،
لا حتى يسمحوا لها باثباع مصالحها الخاصة ، كما كان يجري في السابق وبغض
النظر عن اي اعتبار .

ومن جهة ثانية ، فان وضع الجيش الداخلي كان في غاية من التناقض والبلبله ،
ونلك على صورة الوضع السياسي في البلد . فليس من الممكن طوال هذه الفترة من
ان نتحدث عن الجيش السوري كجيش موحد ، جيد التنظيم والانضباط . لقد كان يتداخل
فيه اكثر من السابق ، تيارات سياسية عديدة ويتكوّن ، اذا صح التعبير ، من كتل
متصارعة متصارعة . وكثر الحديث في تلك الآونة عن قيادات القوات المسلحة كانت
نطاعات شبه مستقلة الواحدة عن الاخرى : القيادة في الشرق والقيادة في الشمال
والقيادة في الداخل (حمص) والقيادة في الجبهة الخ . . . وكانت تنشأ التجمعات او تعقد
التحللات بحسب الميول السياسية او العلاقات الشخصية والاقليمية ، او غالبا على
اساس من الانتهازية والمصلحة الشخصية .

في هذا الجو العام ، فان قادة انقلاب ٢٨ ايلول (سبتمبر) ، خاصة العقيد
عبد الكريم النحلاوي وأنصاره او اكثر تحديدا ما كان يسمى بـ « قيادة دمشق » ،
حاولوا بعد مضي ستة اشهر ، في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ ، ان يستغلوا استياء
الشعب والجيش عموما ضد حكم الانفصال ، من اجل القيام بانقلاب عسكري آخر .
لهذا الغرض ، فقد اصعدوا قرار حل مجلس النواب والقوا القبض على رئيس الجمهورية
ورئيس الحكومة وعدد من رجال السياسة . وكانت الاغراءات كثيرة لاقامة نظام شبيه
بنظام العقيد اديب الشيشكلي (١) . ولكي يكسبوا التيار الوطني الوحدوي لصالحهم ،
نقد اعلنوا عن تمسكهم بوحدة البلاد العربية ورغبتهم في اعادة الحوار مع القاهرة من
اجل العودة الى الوحدة السورية - المصرية ضمن اطار الجمهورية العربية المتحدة (٢) .

وبعد يومين من هذا التاريخ ، اي في ٣٠ آذار (مارس) ، انطلقت حركة تمرد

-
- (١) انظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ١٩٦ .
(٢) بالاعتماد على مصادر مختلفة ، يبدو ان الرئيس عبد الناصر كان على علم ، من قبل انصار
النحلاوي ، بنيّتهم القيام بانقلاب ضد النظام الانفصالي في سوريا ، وأنه ربما شجعهم في
عملهم هذا ، وذلك لاسباب عديدة ومختلفة . وقد يكون هدف الرئيس عبد الناصر من وراء
ذلك ، كما يؤكد البعثيون ، هو ان يخلق الاضطرابات ويحول دون الاستقرار السياسي في
سوريا . (انظر ، «نشرة داخلية» ، القيادة القومية ، ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ . وانظر
ايضا حول هذه النقطة ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ١٦٧ - ١٧٣) .
وعلى كل حال ، ثمة شيء ثابت وهو ان ثلاثة من قادة انقلاب ٢٨ ايلول (سبتمبر) ، زهير
عقيل ومحمد منصور وفايز الرفاعي ، قد اجتمعوا بالرئيس عبد الناصر في القاهرة في ١٣
كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ ، اي بعد ثلاثة اشهر ونيّف من الانفصال السوري وحاولوا ان
يظهروا له انه تم يكن في نيّتهم أبدا فك الوحدة بين سوريا ومصر وانما فقط تصحيح
الانحرافات والاختطاء التي ارتكبت في تلك الفترة . (انظر ، «الاهرام» ، ٢٧ نيسان (ابريل)
١٩٦٢) .

أخرى من حمص وعمّت سريعا أنحاء البلاد . وقد قام بها بعض الوحدات العسكرية ضد « قيادة الجيش » في دمشق ، وشارك فيها كثير من العناصر الناصرية والبعثية والوحدوية المستقلة ، مشاركة فعالة (١) . ووقعت من جراء ذلك صدامات أدت الى سقوط عدد من الضحايا بين الضباط والجنود وخاصة في حمص وحلب ، حتى أصبحت سوريا على شفير حرب أهلية طاحنة طوال اسبوع بكامله .

ومن الاهمية أن نعود هنا ثانية ونؤكد على ناحية وهي أن الأوضاع داخل الجيش السوري ، خلال مرحلة الانفصال ، كانت في غاية من الفوضى والارتباك . أننا لا نستطيع أن نعرف تماما من يأمر من !! وإذا كان معظم الضباط السوريون يعارضون النظام الناصري ، غير أنهم لم يكونوا مستعدين بأي حال أن يقبلوا مكانه « حكما رجعيا » تسيطر عليه التكتلات السياسية « العشائرية » ويلغي بالتالي الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية التي تحققت أو التي أعلن عنها في ظل نظام الوحدة ، كقرارات تموز (يوليو) « الاشتراكية » .

لذلك فبعد عودة هؤلاء الضباط السوريين من « مفاهم » في مصر ، أخذوا يقومون بالاتصالات تلو الاتصالات فيما بينهم . ويمكننا أن نرى تدريجيا ظهور ثلاثة تيارات داخل الجيش السوري ، على اثر نجاح حركة الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ :

الاول والاكثر اهمية يضم عددا من المجموعات الصغيرة حول بعض القيادات العسكرية النافذة . وهؤلاء الضباط الذين يتكوّن منهم هذا التيار ، يمكن وصفهم بالقوميين والتقدميين والمستقلين أو حتى بعضا منهم بالانتهازيين . ولكنهم جميعا يعارضون النظام الانفصالي ، دون أن يكونوا من أنصار وحدة غير مشروطة مع مصر الناصرية .

والتيار الثاني يتكوّن من الضباط الناصريين . وإذا كان عددهم كبيرا نسبيا ، إلا أنهم متفرقون ومبعثرون ، وليس هناك من رابط تنظيمي يجمع ويوحد فيما بينهم .

أما التيار الثالث أخيرا فهو يتألف من الضباط البعثيين . وهم يشكلون تجمعا صغيرا غير أنه منظم تنظيما جيدا . ومن هنا قوته الحقيقية .

هذه التيارات الثلاث كان لها هدف آني مشترك ، بالرغم من كل اختلافاتها السياسية القمعية . وهذا الهدف ينحصر فقط في قلب النظام الانفصالي . ولا ريب في أن كل تيار كان يفكر في العمل على تغيير موازين القوى لصالحه فيما بعد .

(١) عدد كبير من الضباط البعثيين الذين سرحوا من الجيش سواء في فترة عهد الوحدة بين سوريا ومصر أو منذ الانقلاب العسكري في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ، عادوا والتحقوا بوحداتهم العسكرية واحتلوا مراكز القيادة فيها . وتذكر الوثائق البعثية أن ثمانين ضابطا بعثيا أو متعاطفا معهم قد أبعدها من الجيش تحت حكم الانفصال في سوريا . (أنظر ، «نشرة داخلية » ، القيادة القومية ، ٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٢) .

وقبل التمرد العسكري في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ بوقت قليل ، جرت الاتصالات بين الضباط الناصريين والضباط البعثيين ، من أجل القيام بعمل مشترك لتنفيذ انقلاب عسكري ، يطيح بالحكم السوري . وبدت المفاوضات السرية في غاية من الصعوبة بين الفريقين ، حيث أن الحذر بل سوء النية لم يكن خافيا فيما بينهما (١) . فقد كان يدافع الضباط الناصريون دفاعا شديدا عن عودة سوريا الفورية الى حظيرة الجمهورية العربية المتحدة . وأن ذلك يجب أن يعلن في البيان رقم واحد للانقلاب . أي أن الأوضاع الشرعية « يجب أن تعود الى سابق عهدها ، ثم تدرس بعد ذلك أخطاء تجربة الوحدة الماضية والشكل الملائم للوحدة الجديدة .

أما الضباط البعثيون ، وهم أكثر نكاء من الناحية التكتيكية ، فانهم يطرحون السؤال بطريقة أخرى . فهم يرون أن الاعلان الفوري بعودة الوحدة السورية المصرية غير ممكن عمليا وذلك لسببين : من ناحية ، قبل اعلان الوحدة بين البلدين ، يجب بادئ ذي بدء أن تؤكد على أن الحركة موجهة فقط ضد النحلاوي ، وذلك حتى نستطيع أن نكسب لصالحها تأييد الوحدات العسكرية . ومن الناحية الثانية ، فمن الضروري أن نمد بعد ذلك الى تصفية الجيش . وإذا كان البعثيون يعترفون بأن النظام الانفصالي « غير شرعي » ، إلا أنه أصبح برأيهم أمرا واقعا لا يمكن تجاهله . ومهما يكن من أمر ، فهم لا يريدون أن يأخذوا كنموذج للوحدة ، شكل وأسس وحدة ١٩٥٨ .

ولكن القضية التي أثارت خلافات حادة ، تنصب حول الضباط البعثيين والوحدويين الذين سرحوا من الجيش منذ ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ . فالناصريون يعتبرون أن عودتهم الى الجيش يجب أن تبقى من صلاحيات الرئيس عبد الناصر وحسب « المصلحة العليا للوحدة » ، بينما البعثيون الذين يدركون تمام الادراك ضعفهم العددي داخل الجيش ، كانوا متصلبين حول هذه النقطة بالذات ويلحون بأن تكون عودة هؤلاء الضباط مع اعلان الانقلاب حتى يستطيعوا أن يحتلوا مراكزهم القيادية في وحداتهم السابقة (٢) .

وكما هو الحال دائما في التحالفات المؤقتة والعرضية من هذا النوع ، لم يكن ثمة

(١) اننا نعتمد ، حول هذه النقطة ، على الوقائع والحوادث التي عرضها شاهد عيان ، الدكتور سامي الجندي ، وهو أحد المدنيين القلائل الذين كانوا يقومون بصلة الوصل بين البعثيين والناصريين من جهة ، وبين هؤلاء الاخيرين والرئيس عبد الناصر من جهة أخرى . ويذكر الجندي أنه خلال هذه انفترة اجتمع لأول مرة برئيس الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة من أجل أن يضعه شخصيا على معرفة ما يجري من التحضيرات للحركة العسكرية المزمع تنفيذها ضد النظام الانفصالي السوري ، وأخذ موافقته في هذا الموضوع . وهو يضيف بأن الرئيس عبدالناصر كان قد أخبر من قبل النحلاوي بأن هذه الاخير ينوي القيام بانقلاب ضد الحكم في سوريا ، وأنه أخذ علما بمضمون نص البيان رقم واحد وأبدى موافقته عليه . (أنظر ، « البعث » ص ٩٠ وما بعدها) .

(٢) أنظر ، المصدر السابق ، ص ٩٢ وما بعدها .

صعوبة كبيرة من ايجاد حل وسط ، تحت ضغط الظروف والاحداث . وتم الاتفاق فعلا بين البعثيين والناصريين وحددوا ٢ نيسان (ابريل) موعدا لتحركهم في تنفيذ مخططهم . ولكن الضباط الناصريين غيروا في آخر لحظة خطتهم وفكروا في ان يقوموا بعملهم العسكري لحسابهم الخاص . فهم يعتقدون ان التيار الشعبي المعارض لحكومة الدواليبي والذي ارتدى دون ادنى شك طابعا وحدويا وناصريا ، سيكون لهم وحدهم اكبر دعم لا يتوفر لاحد غيرهم ولا يمكن ان يستفيد منه اي تجمع آخر . وهم يرون ايضا ان الاستياء العام داخل الجيش لا بد الا ويكون لمصلحتهم . فينبغي ، في تفكيرهم ، ان يأخذوا المبادرة ويضعوا الوحدات العسكرية الاخرى امام الامر الواقع . لهذا قدموا توقيت حركتهم ٤٨ ساعة ، بحيث تتم الانطلاقة مساء ٣١ آذار (مارس) من مدينة حمص ومن ثم تتبعها مدينة حلب .

في هذه الاثناء ، انطلقت المظاهرات الشعبية وكادت ان تتحول الى انتفاضات جماهيرية عامة والى صدامات دامية ، خاصة في تلك المدينتين . وانتشرت مئآت الصور للرئيس عبد الناصر واعلام الجمهورية العربية المتحدة في انحاء البلاد ، مما يدل على ان « عناصر » السفارة المصرية في بيروت لم تكن غريبة كليا عن هذه الاجراءات (١) .

امام هذه الاضطرابات العامة ، تنادت القيادات العسكرية الرئيسية لمختلف الاتجاهات ، بهدف تجنب البلاد ما هو اسوأ ووضع حشد لاراقة الدماء . وعقدت الاجتماعات المتتالية في مدينة حمص من اجل الخروج بحل سريع لهذه الازمة الجديدة . ونتج عن ذلك ما سمي بـ « قرارات مؤتمر حمص » التي ابرزت اهم النقاط التالية :

- ابعاد عبد الكريم النحلاوي وانصاره من البلاد في اسرع وقت ممكن .
- اعادة تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة .
- دراسة مسألة الوحدة بين سوريا ومصر ضمن اطار الجمهورية العربية المتحدة على اسس سليمة وديمقراطية .
- واخيرا تشكيل حكومة جديدة مؤقتة .

ولكن الاوضاع تطورت اثناء ذلك ، سواء من الناحية العسكرية او على الصعيد الشعبي ، حتى وصلت الى درجة تنذر بالخطر العاصف ، خاصة في مدينة حلب ، قلعة الناصريين . ذلك ان مجموعة من العسكريين الثائرين ، تحت قيادة العقيد جاسم علوان (ناصرى) رفضت جملة وتفصيلا هذه القرارات الصادرة عن « مؤتمر حمص » . وباعتمادهم على انتفاضة الجماهير العامة التي تطلق شعارات ناصرية وتدعو الى عودة الوحدة الفورية بين مصر وسوريا ، لم يجد هؤلاء العسكريون اية صعوبة في

(١) حول الاتصالات التي كانت تتم بين العناصر الناصرية المدنية والعسكرية وبين المسؤولين في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت ، أنظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ٢٠٨ وما بعدها .

احتلال مبنى اذاعة حلب والاعلان من هناك في بيان للعقيد جاسم علوان ، الناطق باسم الجيش الاول (الجيش السوري) ، عن استمرارية وحدة الجمهورية العربية المتحدة بأقاليمها الشمالي (السوري) والجنوبي (المصري) برئاسة جمال عبد الناصر .

ان هذا التحرك العسكري الانفرادي ، كان من غير شك بالصورة التي تم فيها ، خطأ فادحا وهفوة تكتيكية ارتكبتها العناصر العسكرية الناصرية . فهم قد عزلوا انفسهم راسا عن « جسم » الضباط وعن القيادات العسكرية الاساسية في الجيش ، التي اثرت حساسياتها وتخوفاتها من احتمال العودة الى وحدة بالشكل الذي انتقدوه ورفضوه سابقا بصورة شبه اجماعية . لهذا فان الانقلابيين في حلب وجدوا انفسهم في وضع يائس على الصعيد العسكري ، ليس له من مخرج سوى هروب العقيد علوان (١) .

ان الفشل الذي لحق بمحاولة الانقلاب هذه ، كان له اسوأ النتائج بالنسبة الى مجموع الضباط الناصريين والبعثيين على حد سواء . فالقى القبض على كثير منهم وسرح البعض من الجيش والبعض الآخر أرسل في بعثات دبلوماسية في الخارج . هذه هي مثلا حالة العقيد محمد عمران ، الوجه البارز في تجمع الضباط البعثيين ، الذي سرح ثم بقي في السجن في آب (اغسطس) ١٩٦٢ ، وكذلك حالة اللواء أمين الحافظ الذي سمي ملحقا عسكريا في السفارة السورية في الارجننتين . حينذاك أخذ العقيد الحفر والكتوم صلاح جديد على عاتقه اعادة تنظيم المجموعة البعثية القليلة العدد داخل الجيش (٢) .

على كل حال ، على اثر هذه الاضطرابات العسكرية والشعبية ، تشكل مجلس جديد لقيادة القوات المسلحة يضم اربعين ضابطا ، كما تألفت قيادة جديدة للاركان العامة (٣) ، تتكوّن من العناصر المستقنة ، « غير المسيّسة » والتي ليس لها « وزن » داخل الجيش . وانما الاقدمية والرتب العسكرية العالية هي التي اخذت بعين الاعتبار .

هذه القيادة العسكرية الجديدة وضعت ، بنظر البعثيين ، « تحت رحمة الضباط ذوي الرتب الدنيا الذين يكونون القوة الحقيقية في الجيش ويمسكون بأيديهم الوحدات

(١) تولى اللواء لؤي الاتاسي لوقت وجيز قيادة الجيش في الشمال ، ولكنه لم يلبث أن القى القبض عليه وحقق معه ، قبل ان يعين بعد ذلك ملحقا عسكريا في السفارة السورية في واشنطن . وهو سيلعب دورا بارزا في انقلاب البعث في ٨ اذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٢) مقابلة مع المقدم محمد ابراهيم العلي ، قائد « الجيش الشعبي » في فترة حكم صلاح جديد ، ٩ أيار (مايو) ١٩٦٦ .

(٣) اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش ، اللواء نامق كمال ، رئيس الاركان العامة ، اللواء وديع المقعبراني نائب رئيس الاركان ، اللواء هشام آغا رئيس المكتب الثاني ، اللواء محمود صبري السيد رئيس الشعبة الثالثة ، اللواء خليل موصلي رئيس شعبة الضباط ، اللواء أكرم الخطيب رئيس الادارة والتنظيم الخ ...

العسكرية . وهؤلاء الشباب من الضباط هم من العناصر ذات الاتجاه التقدمي والاشتراكي » (١) .

أما على المسرح السياسي ، فقد عقدت الاجتماعات المتتالية بين ممثلي الاتجاهات المختلفة : أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار (بعثيان) . رشاد برمدي (أحد زعماء حزب الشعب المعتدلين) ، عصام العطار (رئيس جماعة الإخوان المسلمين) . مزهر الشربجي (ناصر الميول) ، أسعد كوراني (مستقل) ، بشير العظمة (مستقل) ، فريد زين الدين (موظف كبير في السلك الدبلوماسي) الخ . . . ونتج عن هذه اللقاءات والمساومات خلال بضعة أيام وبكثير من الصعوبة ، تشكيل وزارة بشير العظمة في نيسان (أبريل) ١٩٦٢ ، التي اعتبرت حينئذ معتدلة نسبياً والتي احتل فيها البعثيون مقعدين وزاريين (٢) .

★ ★ ★

في الواقع ، خلال هذه الأحداث السياسية وتتابعها السريع في سوريا منذ الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ، كان البعثيون يظهرون بمظهر وكأنهم يؤلفون مجموعة واحدة ، بالرغم من بعض المواقف الفردية ، ويتم تمثيلهم وينطق باسمهم في اللقاءات والمحادثات السياسية ، أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار . ولكن إذا نظرنا إلى

- (١) أنظر ، « النشرة الداخلية » ، القيادة القومية ، ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٢ .
- (٢) يظهر من قراءة البيان الوزاري لحكومة العظمة قراءة دقيقة أن البعثيين شاركوا مشاركة فعالة في صياغته . بل ويمكننا أن نعتبر هذا البيان بمثابة ترجمة لخطهم السياسي والحكومي . وبالفعل ، ثلاثة مبادئ أبرزت بشكل واضح : الاشتراكية ، الديمقراطية ، الوحدة العربية . المبدأ الأول ينطوي على إقامة نظام تقدمي واشتراكي ، والثاني على رفض كل « حكم دكتاتوري » ، أما الوحدة العربية ، وبالتحديد مع مصر فهي « ضرورة قومية ومطلب واقعي تمليه ظروف البلاد العربية القائمة » . ولا بد أن يكون البدء بهذه الوحدة مع مصر هو الخطوة الأولى نحو الوحدة المرجوة مع سائر البلاد العربية . . . (إذ إن) موقع كل من سوريا ومصر في شمال إسرائيل وجنوبها يعطي للوحدة بينهما أهمية خاصة . يضاف إلى هذا ما لمصر من وزن كبير في الكيان العربي كله وما ينبغي أن يكون لها من دور فعال في بناء الوحدة العربية الكبرى . إذ أن موقع مصر في نقطة الالتقاء بين شرق الوطن العربي ومغربه يعطي لها قيمة خاصة ، ولا سيما أن أكبر قوة بشرية في العالم العربي تقع في أفريقيا » .

وبعد أن رفضت التيار الانفصالي وانتقدت التيار الوحدوي الفوري على حد سواء ، تؤكد حكومة العظمة أن ما تبغيه في هذا المجال هو « قيام وحدة اتحادية تتلاءم مع ظروف البلاد العربية » . وتعلن أنها « ستباشر بإجراء اتصالات مع مصر من أجل التعرف على وجهة نظرها ومن أجل الاتفاق بالتالي على صيغة نهائية لمشروع الوحدة ، يطرح بعد ذلك على الاستفتاء الشعبي ، ليقول الشعب كلمته الفاصلة » . وأملنا كبير ، ونحن نحفظ بالنظام الديمقراطي أساساً لوحدتنا الاتحادية ، أن تنضم إلى نواة هذه الوحدة عما قريب ، أقطار عربية أخرى ، وعلى رأسها العراق الشقيق (تلميح واضح إلى إمكانية تغيير النظام العراقي في القريب !!) ، بحيث يتكون اتحاد عربي قوي من مصر وسوريا والعراق ، يكون بمثابة العمود الفقري للوحدة العربية الشاملة . يجب أن نحفظ بهذه النقطة الأخيرة في ذاكرتنا ، عندما ستطرح على بساط البحث عند وصول البعث إلى الحكم في العراق في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ (أنظر ، نص البيان في ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ٢٥٧ - ٢٦١) .

داخل حركة البعث ، فاننا نجد أن الصراعات كانت تجري بقوة وعنف من أجل بسط النفوذ على الحزب . فكل اتجاه من اتجاهات البعث العديدة كان يقوم بحساباته الدقيقة ويعدّ مؤيديه ويعمل على بلورة خط سياسي أو أيديولوجي لفرضه على الآخرين . وقد ظهرت الخلافات التي لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة ، عند تشكيل حكومة بشير العظمة . ويبدو أن هذا الأخير كان يلح على ضرورة اشتراك البعثيين في وزارته وأنه عرض عليهم خمس حقائب وزارية واختيار عدد من رجال السياسة الذين يرغب البعثيون في أن يتعاونوا معهم . ومهما يكن من أمر ، فإن الشيء الأكيد هو ظهور رأيان ، لهما علاقة بدخول حزب البعث وتمثيله في الحكومة :

١ — وجهة نظر القيادة القومية وعلى رأسها ميشال عفلق ، وهي ترى بأن الظروف السياسية ليست ناضجة بعد لكي يتحمل الحزب مسؤولية المشاركة في الحكم، وتبدي سببين لدعم رأيها : من جهة لم ينظم الحزب بعد في سوريا وعلى مختلف المستويات ، وليس له بالتالي قيادة قطرية تمثله رسمياً وتكون تعبيراً عن خطه السياسي . ومن جهة ثانية فإن القوى الانفصالية من كل حذب وصوب تسعى جاهدة لدفع الحزب إلى الاشتراك في الحكم حتى يتسنى لها قطف ثمار هذا النزاع الحاد ما بين البعثيين والناصرين . من أجل ذلك ، فإن اتجاه القيادة القومية يفضل الابتعاد المؤقت عن المسرح السياسي وضرورة التوجه الكلي إلى إعادة تنظيم الحزب والانتظار حتى تخف الحملة المعادية التي يشنها الناصريون وأجهزة الاعلام في الجمهورية العربية المتحدة ضد حكومة بشير العظمة .

٢ — وجهة نظر أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ، وهي على العكس ، تبدي تأييداً لمشاركة الحزب مشاركة فعلية في الحكم . ويتلخص رأيها في أن حكومة العظمة حكومة مؤقتة ، تنحصر مهمتها الأساسية في إعادة قوانين التأميمات وقانون الإصلاح الزراعي والغاء المشاريع الرجعية التي صدرت منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، وتطبيق الحريات الديمقراطية . فمشاركة البعثيين في الحكم واستلامهم حقائب وزارية كوزارة العمل ووزارة الإصلاح الزراعي ووزارة الداخلية وغيرها ، يسمح لهم بأن يواجهوا دفعة نظام الحكم في سوريا في الاتجاه اليساري ، ويصفوا من الاتحاد العام للنقابات العمالية كل العناصر الانتهازية ويعيدوا إليه القيادات التي أبعدت في عهد الوحدة ويعملوا على عودة الضباط البعثيين وأصدقائهم إلى قطعاتهم العسكرية . ويعتقد كذلك مؤيدو هذا الاتجاه من البعثيين بأن الناصريين لا يتمتعون بقوى شعبية منظمة ، ولكن رجعية النظام الانفصالي ، المفرط في رجعيته إذا قورن بالنظام الناصري، تدفع هذه القوى لتزيد من نشاطها وتحركها وبسط نفوذها على الفئات الكادحة ، في حين أن العمال والفلاحين الذين كسبتهم الناصرية الآن إلى جانبها ، لا يخفون ، حتى فترة وجيزة ، استيائهم العام بالنسبة إلى الحكم الذي طبق في سوريا في عهد الجمهورية العربية المتحدة . لذلك فإن إعادة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، بضغط من البعثيين، وتأميمات البنوك وبعض المؤسسات الصناعية الكبرى ، تمكن حزب البعث من أن يعيد تأييد جماهير الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى له . تحت هذا المنطلق ، فإن

غالبية قادة البعث السوري كانوا يميلون الى مشاركة حركتهم في حكومة العظيمة مشاركة فعلية . الا ان الرأي السائد حتى ذلك الحين هو عدم احداث انشقاق داخل الحزب (١) . لهذا فقد ارثي بالاجماع ايجاد تسوية بين هذين الاتجاهين . وهذه التسوية تنطوي على قبول اشتراك بعثيين اثنين في وزارة العظيمة : عبد الغني قدور وزيرا للداخلية وعبدالله عبد الدايم وزيرا للاعلام (٢) .

ولكن اذا نظرنا عن قرب ، فاننا نلاحظ ان القضية الاساسية ليست هنا بالذات ، اي ليست في اشتراك البعثيين في الحكم او عدم اشتراكهم . فكل هذه المناقشات والخلافات الشكلية ، انما تخفي في الحقيقة شيئا آخر ، الا وهو موضوع اعادة تنظيم الحزب : تحت اي شكل سيعاد تنظيم البعث في سوريا وعلى اي الاسس ؟ او بمعنى آخر ، من هي الفئة التي سيكون لها السيطرة على الحزب ؟ هذا هو السؤال !!

اننا نعلم ، بحسب الصلاحيات التي يعطيها النظام الداخلي للقيادة القومية ، ان من واجب هذه الاخيرة ومهامها الاساسية ان تتحمل في الحال مسؤولية اعادة تنظيم الحزب في سوريا على اثر الانفصال مباشرة . ولكن وضعها الداخلي المتناقض والمشتت وكذلك عدم فعاليتها وكفاءتها ، كل ذلك منعها من ان تتحرك وتأخذ المبادرة في هذا الشأن . فتركت شؤون الحزب تجرجر انيالها ، وتتشكل خارجا عنها او حتى ضدها مختلف التيارات والتكتلات المتصارعة .

في الابتداء كان الاتجاه العام هو دعوة قيادات البعث السوري السابقة الى اجتماع موسع لدراسة مسألة اعادة تنظيم الحزب في سوريا . وتنظيمه هذا يجب ان يتم قبل الدعوة الى مؤتمر قومي عاجل ، مما يسمح لهذه القيادات ان تشارك في أعماله . ومما يزيد في أهمية هذا الامر ، ان الغاية الاولى للمؤتمر القومي المزمع انعقاده ، هي

(١) حول هذا الخلاف والجدل بين هذين التيارين البعثيين ، انظر ، « النشرة الداخلية » القيادة القومية ، ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ .

(٢) بعد مضي وقت قليل ، قدم الوزيران البعثيان استقالتهما من حكومة العظيمة . فعبد الغني قدور كوزير للداخلية ، عرقلت مساعيه لاعادة الضباط الذين تطلق عليهم عموما صفة « الوطنيين والتقدميين » ، الى صفوف الجيش . وكذلك عبد الله عبد الدايم كوزير للاعلام ، بعد ان سمح للصحف والمجلات المصرية ان تدخل سوريا ، أصدر المقدم مطيع السمان ، مدير عام قوى الامن الداخلي ، أمرا بمنعها ، متحديا بذلك قرار الوزير . وأصبح عبد الدايم من جراء ذلك هدفا لحملة تشهير مركزه ، اتهم فيها بتعاطفه من الناصرية وبأنه الناطق باسم عبد الناصر في الاذاعة والتلفزيون . (انظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ٢٦٧) .

ولكن ، في الحقيقة ، فان حكومة العظيمة قد حورت في نفس الوقت من قبل الوجوديين الذين كانوا يعتبرونها حكومة انفصالية ، ومن قبل الانفصاليين الذين كانوا يهتمونها بأنها ذات ميول ناصرية . هكذا أرغمت ، في الشهر السادس من عمرها ، في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، على تقديم استقالتها . عندئذ كلف خالد العظم بتأليف آخر وزارة في فترة الانفصال ، اشترك فيها اثنان من اتجاه أكرم الحوراني ، وهما خليل الكلاس ، وزيرا للمال وعبد الغني قنوت وزيرا للاعلام .

دراسة الظروف السياسية الجديدة التي حدثت بصورة خاصة في سوريا على اثر الانفصال وصياغة خط سياسي متكامل وتحديد موقف موحد للحزب بالنسبة الى النظام الناصري ، مع الاخذ بعين الاعتبار التجربة الوندوية السابقة .

نهذا هو بالضبط ما لا تريده غالبية أعضاء القيادة القومية وميشال علق بالذات .
نهم يفكرون بأن اعادة تنظيم الحزب في سوريا يجب أن تتم بعد انعقاد المؤتمر القومي الذي سيدعون اليه في وقت قريب ، وعلى ضوء السياسة العامة التي ستتقرر فيه .
وهذا ما سيحصل بالفعل . لماذا ؟ وما هو الهدف من ذلك ؟ ليس هناك من شك بأن الظروف الداخلية والخارجية للحزب هي الآن ناضجة ومهياة لابعاد بعض القياديين البعثيين السوريين وعلى رأسهم أكرم الحوراني ومؤيديه .

المؤتمر القومي الخامس : تفجير الازمة في البعث

في هذا الجو من الصراعات السياسية والايديولوجية داخل حركة البعث ، عقد المؤتمر القومي الخامس في مدينة حمص ، في النصف الاول من شهر أيار (مايو) ١٩٦٢ في بيت فرحان الاتاسي ، والحزب في سوريا ما زال دون تنظيم . ولم يدع الى الاشتراك في هذا المؤتمر أي قيادي بعثي سوري ، ما عدا الامين العام ، ميشال علق . واذا كانت القيادة القومية استطاعت أن « تحتوي » صلاح الدين البيطار وتعيده الى « حظيرتها » وذلك بتبذيه خطها السياسي ، الا أن أكرم الحوراني وأنصاره وعددا آخر من القياديين البعثيين ، أبعدوا عن هذا المؤتمر القومي وبالتالي عن الحزب عمليا وكأمر واقع . وقد كانت المشاركة الفعلية لمنظمتين بعثيتين متواجدتين فعليا : البعث العراقي (١٤ مندوبا) والبعث اللبناني (١١ مندوبا) .

وكما جرت العادة في غالبية مؤتمرات البعث السابقة ، لم يقدم الى هذا المؤتمر اية دراسة أو أي تقرير يتعلق بالمشاكل العديدة الداخلية والخارجية التي يتخبط فيها الحزب بمجمله ، ولم يرد في جدول الاعمال سوى نقطة واحدة : **الموقف من النظام الناصري** . وكانت تتم المناقشات والمداخلات حول هذا الموضوع بطريقة متوترة ونفوضية الى أقصى حدود التوتر والفوضى . وقد برزت طوال هذا الاجتماع العام ثلاثة اتجاهات :

الاول وهو يمثل عددا من البعثيين الاردنيين ويدعو لعودة الوحدة الفورية بين سوريا ومصر ويرفض رفضا قاطعا الانقلاب الانفصالي في ٢٨ أيلول (سبتمبر) .

الاتجاه الثاني وهو يضم معظم البعثيين اللبنانيين أعضاء في المؤتمر ويدافع عن خط سياسي متطرف في وجه النظام الناصري ويرفض بالتالي أي « حوار » أو « تعاون » مع الرئيس عبد الناصر ، من أجل تحقيق أية وحدة معه وبأي شكل من الاشكال .
وينظر هذا الاتجاه ، فان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، مهما كانت «مفضضة» ستقود حتما الى سيطرة رئيس الدولة المصرية من جديد على الاقليم السوري .

اما الاتجاه الثالث اخيرا ، وهو اتجاه ميشال عفلق والقيادة القومية معه ، فيتكوّن من غالبية المؤتمرين وخاصة العراقيين منهم . وهو يتصف بالاعتدال في طرح آرائه والتوازن في عرض القضايا . فمع نقده للهيكليّة السياسية للوحدة السورية - المصرية السابقة ورفضه « للحكم الفردي » الذي طبق في سوريا في ظل نظام الجمهورية العربية المتحدة ، الا انه يدعو في نفس الوقت الى تجديد « الوحدة الاتحادية » بين سوريا ومصر ، مبنية هذه المرة « على أسس صحيحة » .

هذا الاتجاه الاخير الذي اطلق عليه اسم « التيار القومي » ، نسبة الى القيادة القومية ، هو الذي انتصر في المؤتمر الخامس ونجح في النهاية في استقطاب الاتجاه الوحدوي الاول ، المتصلب في وحدويته . وتكوّنت منه بالذات القيادة القومية الجديدة المنتخبة في هذا المؤتمر (١) ، واستطاعت باعتمادها على المندوبين البعثيين العراقيين ، أن تفرض على الحزب قرارات (٢) واتجاهات سياسية متعارضة مع التحليلات والمواقف السياسية السابقة . وفي ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٢ ، أصدرت بيانا طويلا كتبه ميشال عفلق ، حددت فيه موقف الحزب النهائي من النظام الانفصالي ودعت الى تجديد الوحدة السورية - المصرية .

في هذا البيان ، يؤكد الامين العام للحزب ، بادئ ذي بدء « أن هدف الوحدة العربية هو اقوى وأعمق دافع لوجود حزب البعث العربي الاشتراكي ... » وهو مرادف « لوجود العرب كأمة ذات شخصية حضارية لا يمكن أن تتم من نفسها ، فهي تحتاج الى ثورة لكي تتحقق ... الا أن ثورة الوحدة تبقى هي الثورة الاساسية التي تعطي الى الحرية والاشتراكية كل مداها وأصالتها ، إذ لا حرية حقيقية ولا تحرر حقيقي مع التجزئة ، ولا اشتراكية حقيقية مع التجزئة » .

ويشير ميشال عفلق بعد ذلك الى أن نظام الحكم الذي طبق في سوريا في عهد الجمهورية العربية المتحدة ، ارتكب أخطاء فادحة شوهت الايديولوجية الوحدوية العربية وصفت القوى الشعبية المنظمة وهيأت بالتالي الى الانفصال بأن ينفذ . « وكانت أخطاء وانحرافات نظام الحكم التي بلغت حد الخطورة هي السبب الاول والاهم الذي سهل للاستعمار والرجعية العربية والمحلية ان يضربوا ضربتهم في دمشق » . ولكن مع أخذنا بعين الاعتبار هذه الانحرافات ، الا أن من الواجب الآن ، برأي الامين

(١) تشكلت القيادة القومية الجديدة على النحو التالي : ميشال عفلق (الامين العام) ، منيف

الرزاز وجمال الشاعر (ازدنيان) ، جبران مجدلاني وعلي جابر (لبنانيان) ، خالد يشريطي (فلسطيني) ، علي صالح السعدي وحلمي عبد المجيد وطالب شبيب (عراقيون) .

(٢) تشدد القرارات التي صدرت عن المؤتمر القومي الخامس بشكل رئيسي على أهمية فكرة وايديولوجية الوحدة العربية بالنسبة الى حزب البعث وتستنكر حركة الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ، معتبرة اياهما « مؤامرة رجعية اقليمية مدعومة من الاستعمار » . وتدعوا أخيرا الى تجديد الوحدة السورية - المصرية التي ستقوم هذه المرة على أكتاف القوى الشعبية وعلى أسس ديمقراطية دون أثر لآلية سيطرة فردية أو بوليسية أو اقليمية .

العام للبعث ، هو محو « عار » الانفصال و « النهوض بالوحدة من نكستها » والعودة بها « الى مجال التحقيق والتطبيق الناجح ، بدلا من التوقف الطويل تحت تأثير الفشل » ، او السكوت « عن التبريرات التي يراد بها استبعاد الوحدة ... » « وأن القوى الانفصالية كلها من استعمار ورجعية واقليلية وشعوبية وانتهازية تحشد اليوم كل امكانياتها الفكرية والمادية لهذه المعركة التي تخوضها ضد الوحدة ... وتستमित لارجاع عجلة الزمن الى الوراء » . ولكن الجماهير الشعبية تعي « أن قضية ارجاع وحدة مصر وسوريا هي قضية مصير الامة العربية ... ومحو آثار فشل التجربة الماضية ... » .

وفي منطق قومي ، وحدوي ، رومنتيقي يعلن ميشال عفلق في نفس هذا البيان : « اننا اذ نذكر الاخطاء الفادحة والانحرافات الكبرى التي رافقت تجربة الوحدة ... نذكر ايضا ونؤكد بأن تلك الاخطاء والانحرافات ما كانت لتجيز لاي عربي يؤمن بوحدة امته أن يضع كيان الدولة التي لم يحصل عليها العرب الا بعد قرون من الالم والتضحية والنضال ، موضع شك وتساؤل ... وأن يتجاهل الاضرار الفادحة والاطعاء الجسيمة التي تهدد وجود الامة العربية بنتيجة استمرار الوضع الانفصالي وتأصله . فلا يحق لفئة او سلطة او اقليم أن يرفض الوحدة نتيجة وقوع اخطاء وانحرافات في التطبيق ، لانها ملك الامة العربية كلها وتجسيد لارادتها » .

لهذا ، فان المؤتمر القومي الخامس ، بلسان الامين العام ، يرى « ان اعداد مشروع لتجديد الوحدة ينطوي على ضمانات معقولة ، ليس معجزا ولا صعبا ولا يقتضي نقاشا طويلا وبحوثا كثيرة . مشكلة الوحدة ملحة ولا تقبل الارجاء ، وان المهمة الاولى للحكومة السورية القائمة هو أن تعمل قبل كل شيء لتحقيق هذه الوحدة ... وان اول خطوة هي الالتقاء من جديد بين مصر وسوريا . فلتبشر الحكومة السورية المفاوضات مع حكومة القاهرة من أجل البحث ودراسة التجربة التي مرت ... ولرسم خطوات سليمة للتوحيد . وعلى حكومة مصر أن تنشر الوعي القومي والوعي الوحدوي لتتغلب على سطحية الوعي القومي وسيطرة النظرة الاقليمية » .

لقد اثارت قرارات المؤتمر القومي الخامس وبيان ١٤ ايار (مايو) ، داخل حركة البعث عامة وفي سوريا على وجه الخصوص ، حالة من البلبلة والاستياء الشديد . وظهرت كادرات الحزب وأعضاؤه معارضة واستنكارا للبيان في شكله ومضمونه ، اذ انه من الصعب حتى ذلك الحين أن يقبل البعثيون ، الذين لا يزالون يرزحون تحت وطأة « كابوس الماضي القريب » ، وحدة مع مصر الناصرية ، مهما كانت التبريرات السياسية والايدولوجية .

ولكي تحاول أن تهدئ النفوس وأن تزيل « الغموض » الذي رافق البيان الاول ، أسرعت القيادة القومية بعد أربعة أيام ، في ١٨ ايار (مايو) ، باصدار بيان آخر موجه الى كل البعثيين « المتمردين » وفي مقدمتهم البعثيين السوريين واللبنانيين الذين يصرون على رفضهم رفضا قاطعا كل تقارب أو حوار مع النظام الناصري . وهي تؤكد هذه المرة

بصورة أكثر وضوحاً بأن الوحدة التي تدعو إليها لا تعني أكثر من العمل على إزالة الخلاف بين سوريا ومصر والالتقاء الشعبي والحكومي فيهما ، لدراسة تجربة الوحدة السابقة دراسة مشتركة ، ومن ثم وضع الأسس الموضوعية لأقامة نظام وحدوي « بعيد عن أي تسلط فردي ، بعيد عن أي تسلط بوليسي ، بعيد عن أي تسلط اقليمي ، في ظل وحدة يسود فيها التكافؤ بين الاقليمين ويكون الشعب في منظماته السياسية والنقابية الشعبية بانيها وحاميها » .

من أجل هذا كله ، فإن الوحدة التي يدعوا إليها حزب البعث رسمياً ويطمح إلى تحقيقها بين سوريا ومصر من جديد ، هي أن تتجسد في شكلها وفي مضمونها بدولة اتحادية ، لها رئيس واحد ونائب رئيس واحد ، على أن لا يكونا من نفس الاقليم . وحكومة اتحادية تختص بالشؤون الكبرى للدولة الواحدة ويكون الوزراء فيها من الاقليميين مع ضمان مشاركتهم الفعلية وسلطتهم الكاملة ، فيما يتعلق بأمور وزاراتهم . أما الهيئة التشريعية فتتألف من مجلسين : مجلس نيابي ينتخب على أساس عدد السكان ، ومجلس اتحادي ينتخب على أساس التساوي بين ممثلي الاقليمين . وكل القوانين التشريعية لا تصبح سارية المفعول الا بعد موافقة المجلس الاتحادي عليها . ان المقصود من ذلك ، برأي القيادة القومية ، هو ضمان عدم سيطرة الاقليم الكبير أي مصر على الاقليم الصغير أي سوريا ، وتحقيق التكافؤ بينهما في دولة الوحدة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن كل اقليم يجب أن يحتفظ بسلطات واسعة وباستقلال سياسي ذاتي على الصعيد المحلي ، عن طريق تكوين مجلس نيابي اقليمي وحكومة اقليمية مسؤولة أمام المجلس . كل ذلك يجب أن ينطلق من واقع الفوارق الاقليمية ويترك للحكم الاقليمي حرية التشريع فيما يتعلق بالحریات العامة والتنظيم الشعبي والاوزاع الاقتصادية وغيرها (١) .

ان هذه الايضاحات الواردة في بيان ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٢ والهيكلية السياسية التي يعمل الحزب على تطبيقها في الدولة الاتحادية التي يدعو إلى قيامها من جديد بين مصر وسوريا ، لم تحل المشكلة الداخلية ولم تنجح في إعادة أو ترميم وحدة الحزب التنظيمية والسياسية . يظهر ذلك بوضوح من التعميم الذي وجهته القيادة القومية إلى غروع الحزب وتؤكد فيه أنها لاحظت « بعد اجتماع مندوبيها بأعضاء الفرق الحزبية بأن البيانين الصادرين عنها في أيار (مايو) ١٩٦٢ قد أحدثا ارتباكاً لدى عدد من أعضاء القاعدة الحزبية ، بسبب عدم وضوح بعض التعابير والأفكار الواردة فيهما . وكان من نتيجة ذلك أن انتشر اعتقاد في بعض الاوساط الحزبية يفسر موقف الحزب على أنه يرمي إلى أحداث وحدة فورية وأن الحزب غير جاد في اعتماد الديمقراطية والتنظيم

(١) ان هذا هو نفس نص المشروع الذي سيقدمه البعثيون بعد مضي أقل من سنة من هذا التاريخ ، أثناء مفاوضات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في القاهرة ، والذي سيتضمن حرقياً تقريباً « ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) » . (أنظر ، نص القرارات وبياني ١٤ و ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٢ ، الصادرين عن المؤتمر القومي الخامس في « نضال البعث » ، ج ٦ ، ص ٦١ - ٩٣) .

الشعبي أساسا لاي وحدة مقبلة ، وإن الحزب ينظر الى الحكم في مصر نظرة ثقة واطمئنان تجعل من نظام الحكم هذا بوضعه الراهن أداة صالحة للانطلاق في عملية تجديد الوحدة . ثم تضيف القيادة القومية موضحة : « ان الحزب اذ يدعو للوحدة بين سوريا ومصر لا يرى في نظام الحكم القائم في سوريا ، كما لا يرى في نظام الحكم القائم اليوم في مصر أداة صالحة لتحقيق الوحدة وتجسيدها . فحكومتا مصر وسوريا أظهرتا من العجز ... ما يجعل الحزب يرى في الدعوة الى التفاف الجماهير من حوله وتأييدها له في نضاله من أجل تجديد الوحدة ، الضمانة الوحيدة الاكيدة على أن الحزب سيكون هو باني الوحدة وحامي نظامها ... » (١) .

في هذا الجو من الخلافات أو الانفعالات السياسية والايدولوجية ، أصبح انشقاق حزب البعث اللبناني ، على اثر المؤتمر القومي الخامس ، أمرا لا مفر منه . وقد كان يستمد قوته في الابتداء من تأييد غالبية القواعد الحزبية له في لبنان . وفي ١٦ ايلول (سبتمبر) من نفس السنة ، دعا الى عقد مؤتمر قطري في بيروت ، أصدر بعده بيانا يعلن فيه عن « رفضه لشعار وحدة مصر وسوريا في ظل الدكتاتورية وقطع كل علاقة سياسية وايدولوجية وتنظيمية مع حزب البعث التقليدي » . وتعتبر القيادة القطرية الجديدة التي انبثقت عن هذا المؤتمر ان « الادعاء بإمكانية تحقيق وحدة سوريا ومصر في المرحلة الحاضرة ، قبل ان تعود القوى الشعبية في سوريا لتنظيم نفسها حزبيا ونقابيا من جهة ، وقبل تغيير نظام الحكم البولييسي الفردي القائم في مصر من جهة اخرى ، يحمل من التناقضات الواضحة ما يفضح طبيعته ... » وهي ترى أخيرا « ان اية وحدة أو تقارب مع النظام الناصري لن يكون في النهاية الا لخدمة وتقوية الدكتاتورية » (٢) .

ولكي نعطي فكرة وجيزة عن الحالة النفسية التي كانت سائدة داخل الحزب بالنسبة الى الناصرية ، فمن الممكن أن نشير في هذا الصدد الى ما كتبه البير منصور ، أحد المثقفين البعثيين القياديين في لبنان في تلك الفترة . فهو يرى بأن تجربة وحدة مصر وسوريا في ظل نظام الجمهورية العربية المتحدة قد أظهرت أن عبد الناصر لعب لعبة أعداء الوحدة العربية أو حتى أنه لعب « نفس دور الاستعمار » . وإذا كان كان تعريف الاستعمار بالاستغلال السياسي والاستثمار الاقتصادي ، فإن « عروبة الناصرية لم تكن بالنسبة لسوريا سوى السيطرة والاستغلال » . لهذا السبب ، بزي البير منصور ، « لم تكن الوحدة العربية الشاملة بعيدة عن التحقيق في يوم من الايام ،

(١) أنظر ، « تعميم الى الفرق الحزبية » ، القيادة القومية ، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ .

(٢) أنظر ، « بيان القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان » ، الصادر في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ على اثر انعقاد المؤتمر القطري في بيروت ، والقيادة القطرية الجديدة تعلن في هذا البيان قرارها بأنها ستتابع نشاطها السياسي تحت اسم « حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ، القيادة القطرية » . من هنا جاءت التسمية بـ « القطريين » للبعثيين الذين يؤيدون هذا الاتجاه . ولكن اتجاه البعث اللبناني المنشق لن يلبث أن أندثر كليا بعد مضي وقت قليل .

كما كانت طوال تجربة الجمهورية العربية المتحدة . ذلك ان سياسة هذه الأخيرة على الصعيد العربي قد أنجحت موضوعيا في طريق المحافظة على الامر الواقع » ، اي التجزئة . وبكلمة مختصرة ، « دكتاتورية عسكرية وعروبية شبه - استعمارية تشكلان الدعائتين للنظام السياسي الناصري » (١) .

★ ★ ★

وهكذا فان تخلي حزب البعث اللبناني بمعظم قياداته وكادراته وقواعده عن « الاتجاه القومي » ، اي عن القيادة القومية وإمينها العام بالذات ، ميشال عفلق ، افقد هؤلاء السيطرة على مجموعة من المثقفين البعثيين ، كانوا يعتمدون عليهم اعتمادا كليا منذ عشر سنوات ، لنشر وتنفيذ خط الحزب السياسي والايديولوجي .

اما فيما يتعلق بالوضع العام لحركة البعث في سوريا ، فقد كان هو ايضا اكثر سؤا وترديا . فبعد اجتماع المؤتمر القومي الخامس ، عازمت القيادة القومية أمرها أخيرا على إعادة تنظيم الحزب ، على ضوء القرارات والبيانات التي انبثقت عن المؤتمر . من أجل هذا ، كلفت لجنة مصغرة لتقوم بهذه المهمة ، قوامها من ثلاثة أعضاء : علي صالح السعدي ، حمدي عبد المجيد وهاني فكيكي ، جميعهم من البعثيين العراقيين (٢) . وهذه اللجنة لم تلبث أن لاحظت بأن ليس هناك من قواسم مشتركة لا سياسيا ولا ايديولوجيا ، تربط البعثيين السوريين فيما بينهم . فهؤلاء يرفضون رفضا قاطعا كل حوار أو اية محاولة لاقامة تنظيم موحد ووضعه تحت سلطة القيادة القومية ، على اساس تلك القرارات والمواقف السياسية التي حددها المؤتمر الخامس . وتؤكد اللجنة الثلاثية بأن حل الحزب في سوريا عند قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ، ترك في نفوس الاعضاء جميعهم أثرا عميقة من المرارة والاستياء من الصعب ازالتها . بل أكثر من ذلك ، فان الجو العدائي العام الذي وضع فيه البعثيون تحت ظل نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة في سوريا وخارجها ، كما ان المواقف المتناقضة لقيادات البعث قبل وقوع الانفصال وبعده ، كل ذلك جعل الاغلبية الساحقة من كادرات وقواعد الحزب تعيش في حالة من البلبلة النفسية والتمزق السياسي والتشرنم الايديولوجي العام (٣) .

لم يكن بد والحالة هذه من ظهور الخلافات الجذرية ومن ثم الانشقاقات

(١) أنظر ، البير منصور ، « بحث في تطور انظام الناصري » ، دبلوم (باللغة الفرنسية) مقدم الى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة باريس ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ ، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٢) لماذا اختيرت لجنة ثلاثية من البعثيين القيايين غير السوريين ؟ ألم يكن من واجب الامين العام وهو السوري والمؤسس ومفكر الحزب ، أن يتولى هو نفسه هذه المهمة وأن تتم تحت اشرافه مباشرة ؟

(٣) أنظر ، « النشرة الداخلية » القيادة القومية ، تموز (يوليو) ١٩٦٢ .

السياسية في داخل حزب البعث . ويمكن أن نميز بشكل رئيسي بين أربعة تكتلات أو اتجاهات في هذا المجال :

فالاتجاه الاول الذي سيعرف تحت اسم « حركة الوجدويين الاشتراكيين » ، هو اتجاه ناصري الميول والمواقف من منطلقات بعثية . وتتمركز قوته الاساسية في مدينة حلب ويأتي في مقدمة قادته البارزين : سامي الجندي (١) ، مصطفى الحلاق ، اديب النحوي ، سامي صوفان وغيرهم . ومنذ الساعات الاولى ، استنكر هذا الاتجاه دون تحفظ الانقلاب الانفصالي في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، ورفض أن يعترف بفك الوحدة بين سوريا ومصر وأن يعتبر الانفصال السوري كأمر واقع . وأنصب نشاطه السياسي حينئذ على التحرك من أجل عودة سوريا الفورية الى الجمهورية العربية المتحدة تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

اما التكتل الثاني فيتزعمه اكرم الحوراني ومعتله في مناطق الريف من حماه وحمص واللاذقية ، وأشهر قادته ، الى جانب زعيم هذا التيار ، مصطفى حمدون ، عبد الغني قنوت ، خليل الكلاس ، عبد الفتاح الزلط وغيرهم . وقد عرف عنه عداؤه الشديد للنظام الناصري ولشخص الرئيس عبد الناصر بالذات . وبلغت الاتهامات التي وجهت الى الرئيس المصري أقصى حد من العنف ، حتى أنه نعت بـ « العمالة للامبريالية الاميركية » ، وبأنه فتح خليج العقبة للملاحة أمام السفن الاسرائيلية واحتفظ ببقاء قوات الطوارئ الدولية بين مصر واسرائيل ، وبأنه يعمل أخيراً وليس آخراً لتصفية القضية الفلسطينية . وهكذا ، فهدف التحرك السياسي الاول آنذاك لتكتل اكرم الحوراني هو العمل بكل الوسائل على منع سوريا من أن تعود الى « فلك » الناصرية ، ومن أجل ذلك دعم النظام الانفصالي السوري .

ان هذا الموقف المتطرف يمكن تفسيره كردة فعل للخلافات السياسية ولاندلاع الصراع ما بين السلطات الناصرية والبعثيين طوال وحدة مصر وسوريا ووصوله الى الذروة في أواخر عهدها . بل أكثر من ذلك ، فان هذا الصراع دفع اكرم الحوراني الى أن يغيد النظر جذريا بمفهومه للوحدة العربية مما أدى الى ذرّ بذور الشقاق السياسي والايديولوجي وتعميقه مرة أخرى بينه وبين القيادة القومية . لذلك فقد وضع زعيم حماه موضع الشك والتساؤل ، المبدأ الايديولوجي الاساسي لحزب البعث ، الذي يدعو الى اقامة وحدة عربية شاملة وتكوين دولة عربية واحدة . ان اثر فشل الوحدة السورية - المصرية وحدّة الصراع المتعدد الجوانب والاساليب مع النظام الناصري ، قد أحدثا في نفس اكرم الحوراني ردة فعل في غاية من العنف ، قادته الى اعتبار فكرة بناء دولة عربية موحدة من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي ، موقفا نظريا « غيبيا » «ميتافيزيقيا» . وينتهي من ذلك الى الاعتقاد بعدم امكانية تكوين دولة موحدة بين بلدين عربيين ليس بينهما حدود مشتركة ، كما هو الحال بين مصر وسوريا . وبالإضافة

(٣) بعد وقت وجيز من وصول حزب البعث الى الحكم في سوريا في ٨ اذار (مارس) ١٩٦٣ ، انفصل سامي الجندي عن « حركة الوجدويين الاشتراكيين » وعاد ثانية والتحق بحزب البعث .

الى ذلك ، فانه من الواجب أن ندخل في الحساب أيضا الاختلاف في مستوى المعيشة والتطور السياسي والوعي القومي العربي ، بل وحتى الفوارق في الامزجة والطباع . وفي النهاية يرى اكرم الحوراني كأم اقرب الى الواقع ، تشكيل أربعة كيانات أو أربع دول عربية متميزة ومستقلة في الابتداء الواحدة عن الأخرى : وحدة سوريا في حدودها الطبيعية أو « الهلال الخصيب » ووحدة الجزيرة العربية ووحدة وادي النيل وأخيرا وحدة المغرب العربي . وفي الوقت الذي تتكون فيه هذه الكيانات الأربع أو هذه الدول ويطبق فيها أنظمة سياسية « ديمقراطية وتقدمية » ، يصبح عندئذ من الممكن إقامة تعاون وثيق بينها في مختلف الميادين ، أو حتى اتحاد فيدرالي .

غير أن أكرم الحوراني في هذه المعركة الطاحنة التي يخوضها بشراسة ضد النظام الناصري ، لعب ورقة خاسرة ، ربما لأول مرة في حياته وأرتكب خطأ فادحا في حساباته، مما سيضع حدا نهائيا لحياته السياسية في المستقبل في سوريا ، وذلك بسبب هجومه العنيف ضد رئيس الجمهورية العربية المتحدة من جهة ، ولدعمه النظام الانفصالي « اليميني والرجعي » من جهة ثانية ، بحيث وجد زعيم حماه نفسه في الساحة السورية ، مع تطور الأوضاع السياسية ، معزولا عن مختلف التيارات الشعبية الوجودية الحية وعن القوى الطليعية ، خاصة العسكرية منها .

أما الاتجاه الثالث وهو الاتجاه الذي يتزعمه رياض المالكي ويضم معظم قواعد الحزب وكادراته من العمال والطلاب والمثقفين خاصة في دمشق والذي تطلق عليه صفة « مجموعة البعثيين القطريين » أي الذين يؤيدون ويتبعون « القيادة القطرية المؤقتة في سوريا » . وهو متفاهم كلياً ومنسجم مع اتجاه « القيادة القطرية في لبنان » . وإذا كان موقفه لم يبلغ من التطرف الحد الذي بلغه تيار أكرم الحوراني السابق ، إلا أنه باستخلاصه الدروس والعبر من « التجربة الوجودية المرة » ، من فشل الوحدة السابقة بين مصر وسوريا ، فهو يبدي معارضة قاطعة لكل فكرة تعاون ، بل أكثر من ذلك ، لكل فكرة حوار مع الرئيس عبد الناصر . إن هدفه السياسي قبل كل شيء هو بناء نظام اشتراكي في كل بلد عربي كل على حدة . ويتعبّر آخر ، أن كل وحدة لا يمكن أن تتحقق بين بلدين عربيين إلا إذا سار كل منهما بحزم وتصميم في الطريق الاشتراكي وفي إقامة حكم ديمقراطي تقدمي وشعبي . عندئذ وعندئذ فقط ، يمكن للوحدة بين هذين البلدين أن تصبح قابلة التحقيق ونستطيع بالتالي أن نتجنب المزالق والأخطار والوقوع في شباك شكل ومضمون الوحدة السورية - المصرية لعام ١٩٥٨ . فمن الخطأ الكبير الآن - وهذا الاتجاه يلتقي في هذه الناحية مع تكتل أكرم الحوراني - أن نطلق ولو تكتيكيا شعار تجديد أي شكل من أشكال الوحدة، مع مصر في ظل « الحكم الدكتاتوري » لعبد الناصر . وكل الاحترازاات والضمانات التي يمكن أن نأخذها ، ستظهر أنها كانت

عبثاً ودون جدوى (١) . وستجد هذه الوحدة الجديدة صيغتها القديمة حتماً وذلك بسبب طبيعة النظام الناصري .

على أساس هذه المنطلقات ، تألفت قبل وقت قليل من انعقاد المؤتمر القومي الخامس، لجنة تحضيرية للدعوة الى مؤتمر قطري للحزب في سوريا، ابعد عنه قادة الحزب الرئيسيين وفي مقدمتهم ميشال علق وصلاح الدين البيطار واكرم الحوراني . اذ ان مسؤولية فشل حزب البعث الذريع في شتى الميادين السياسية ، سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي ، قد القيت على عاتق هؤلاء القادة الثلاث . لهذا فالمؤتمر القطري السوري الذي عقد في حزيران (يونيو) ١٩٦٢ ، رفض أية سلطة او اية « وصاية » للقيادة القومية على الحزب وقطع كل علاقاته الايديولوجية او التنظيمية معها . كما انه استنكر ايضاً قرارات المؤتمر القومي الخامس ، خاصة القرارات التي تتعلق بطرح الوحدة الاتحادية مجدداً مع النظام الناصري . وبكلمة مختصرة ، فقد ظهر ، بعد انفضاض هذا المؤتمر القطري ، تجمع سياسي جديد كلياً ، مع كونه احتفظ باسم « حزب البعث العربي الاشتراكي : القيادة القطرية » . وتكونت « قيادة قطرية مؤقتة في سوريا » تضم : رياض المالكي ، مصلح سالم ، منير العبدالله ، خالد الجندي ، فايز الجاسم وسليمان الخش . واعلنت في بيان اصدره المالكي « مولد التنظيم الجديد بعد ان تطهرت صفوف الحزب من ادران الفساد والمنحرفين ... » (٢) .

في وقت سابق وقبل ان تصل الامور الى نقطة اللاعودة ، بذلت القيادة القومية عن طريق اللجنة الثلاثية (علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد وهاني فكيكي) قصارى جهدها طوال اكثر من شهرين لتقنع « القطريين » بالعودة عن قرارهم وعدم احداث انشقاق يسيء الى الحزب بمجموعه . وحاولت ان تقدم لهم الحجج والبراهين اثناء الاجتماعات المتتالية ، بانها ليست اقل منهم تخوفاً وحذراً من أي تقارب ، بل اكثر من ذلك ، من اية وحدة مع عبد الناصر . ولكنها كانت مضطرة لاستخدام شعار « تجديد الوحدة الاتحادية » مع الجمهورية العربية المتحدة ، لاسباب في غاية من الاهمية (٢) .

ولكن ، وبما ان « حوار الطرشان » هذا بين « القطريين » و « القومييين » ، اي الذين ينتسبون الى اتجاه القيادة القومية ، لم يؤد في تلك الظروف السياسية

(١) يجب أن نتذكر دائماً هذا الموقف بالنسبة الى نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة وبالنسبة الى شخص الرئيس عبد الناصر بالذات ، اذ أنه سيكون له اكبر الاثر في تفكير وسياسة كثير من الضباط البعثيين الذين هم على صلة وثيقة بالقيادة القطرية المؤقتة في سوريا . وعلى هذا الاساس فقط يمكن أن نفهم المخاوف والمواقف السياسية لهؤلاء الضباط الذين سيتسلمون زمام الحكم في سوريا بعد الانقلاب العسكري في ٨ اذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٢) أنظر ، جريدة « النصر » الدمشيقة ، ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ .
(٣) ذلك يعني ، دون أن يقال بطريقة صريحة وواضحة ، أن التحضير السري للانقلاب ضد نظام حكم قاسم في العراق كان يتم على قدم وساق .

الى نتيجة او تسوية مقبولة من الطرفين ، فان القيادة القومية انشأت في اواخر عهد الانفصال « قيادة قطرية مؤقتة » اخرى ، تابعة لها مباشرة وتتألف بشكل رئيسي من : حمودي الشوفي ، وليد طالب ، سليمان العلي ، شبلي العيسوي وراتب نشواتي ...

اما الاتجاه الرابع والاخير فهو اتجاه مشئت ويضم عددا قليلا من قيادات الحزب ويتكوّن بصورة رئيسية من كان يطلق عليهم « مجموعة جريدة البعث » التي ابتدأت في الصدور في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٢ . فعلى صفحات هذه الجريدة الناطقة باسم القيادة القومية ، عمل « الاتجاه القومي » على توضيح سياسته وبلورتها ضد الحكم الانفصالي ومن أجل البحث عن شكل جديد للوحدة بين سوريا ومصر .

فما هي الاسباب التي دعت القيادة القومية الى أن تقوم بهذا التحول غير المنتظر ، فيما يتعلق بموقفها من النظام الناصري ؟ ألم تعمل هي نفسها عن طريق التعميمات والتوجيهات والنشرات الداخلية على تعبئة الرأي العام في حزب البعث وخارجه خلال السنتين الاخيرتين ، ضد البنية والاسس التي قامت عليها الجمهورية العربية المتحدة وضد النظام السياسي « الدكتاتوري والفردى » الذي طبق في الاقليم السوري ؟ ألم تصل الى أن تطرح جددا فكرة خرق قرار حل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة وتجاوزه (١) ، وتدخل في معركة مفتوحة ضد نظام الحكم السياسي في سوريا ، حتى ولو أدى ذلك الى القطيعة بين الاقليمين السوري والمصري ؟ لماذا اذن في الوقت الذي وقع فيه الانفصال وأصبح امرا واقعا ، دون أن يكون للبعثيين من اي اتجاه كانوا ، اي دور في حدوثه ، تعدل القيادة القومية موقفها وتطوره شيئا فشيئا حتى تصل الى تبني الدعوة الى وحدة اتحادية جديدة مع النظام الناصري ؟

في الحقيقة ، بعد المؤتمر القومي الخامس ، وجدت القيادة القومية نفسها في وضع سياسي وايدولوجي متناقض ، لم يكن كثير من أعضاء القواعد وكادرات الحزب في حالة تسمح لهم بقبوله . فهي من جهة اطلقت شعار تجديد الوحدة الاتحادية مع مصر الناصرية ، الا انها من جهة ثانية تعتبر أن نظام الحكم المطبق في البلدين من ناحية البنى والهيكلية السياسية ، غير صالح لتحقيق هذه الوحدة (٢) !

غير ان هذا التناقض في ذهن القيادة القومية ليس الا في الظاهر ، وهى توضح : أن حزب البعث العربي هو حزب الوحدة العربية . ولا يمكن له أن يرفضها لاي سبب من الاسباب ومهما كانت التبريرات ، دون أن يتنكر لذاته ووجوده . هذا ، ولا يستطيع الحزب كذلك أن يتجاهل حركة الجماهير من الفلاحين والعمال والطلاب ، التي لا تزال في ازدياد ، خاصة في البلاد العربية الاخرى ، والتي تبدي اكثر فأكثر معارضة ورفضاً لنظام الحكم الانفصالي في سوريا . واذا لم يأخذ البعث هذه الحركة بعين الاعتبار ، فانه سيجد نفسه مهددا بالعزلة عن الجماهير .

(١) وذلك في الاجتماع الموسع للقيادة القومية في « برمانا » ، صيف ١٩٦١ .

(٢) انظر ، « النشرة الداخلية » ، القيادة القومية ، تموز (يوليو) ١٩٦٢ .

هذا من ناحية ومن الناحية الثانية ، فان شعار الوحدة العربية او تجديد الوحدة بين سوريا ومصر ، لا يعني في ذهن من اطلقوه ، ان الوحدة الاتحادية ستتحقق في الحال مع النظام الناصري بشكله الحالي او دون قيد او شرط . لذلك فواجب الحزب في هذه المرحلة ان يخوض المعركة على جبهتين : من جهة ، ضد كل القوى الانفصالية التي تعمل وتصرّ على تكريس القطيعة نهائيا بين سوريا ومصر ، والتي هي اليوم كما كانت بالامس ، ضد اية وحدة حقيقية بين البلاد العربية . ومن جهة ثانية ، ضد القوى الناصرية التي تلح على عودة سوريا الفورية الى النظام السياسي الذي كان سائدا في عهد الوحدة أيام عبد الناصر .

بمعنى ان القيادة القومية عندما طرحت فكرة الوحدة الاتحادية مع الجمهورية العربية المتحدة ، كان المقصود من ذلك هو كسب هذه الجماهير الشعبية التي هي في الاعماق وحدوية الميول والآمال ، ودفعها نحو وحدة يكون حزب البعث وحده الصانع لها والمدافع عنها والضمانة الوحيدة لنجاحها .

في كل الاحوال ، هناك شيء اكد وهو ان « التجربة المرة » لاول وحدة بين بلدين عربيين : سوريا ومصر ، خلال ثلاث سنوات ونصف السنة ، قد زعزعت ايدولوجية الحزب الوحدي « التقليدية » وعرّت ثغراتها وظهرت تناقضاتها وتركت عند البعثيين من كل الاتجاهات دون استثناء ، آثارا لا تحصى . ولكنها في نفس الوقت أدت في قليل او كثير الى تعميق مفهومهم القومي الوحدي بعد ان ازلت عنه شيئا من جوانبه الرومنطيقية او « الصوفية » . فالمسألة الان ليست اذن ان تتحقق الوحدة — اية وحدة وبها كانت الظروف السياسية — في شكل ومضمون وحدة عام ١٩٥٨ .

اذا اخذنا هذه الناحية بعين الاعتبار ، فاننا نرى كذلك بان القيادة القومية حاولت بشيء من الموضوعية ان تسمي الاشياء باسمائها وان تحدد المسؤوليات . فهي تعتبر ، في نشرة داخلية سرية وخاصة بالاعضاء ، صدرت في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، « ان المسؤولية الاولى في فشل الوحدة تقع على شخص جمال عبد الناصر وعلى نظامه بالدرجة الاولى » . ثم تضيف : « لقد عانينا من شرور هذا النظام ما يجب ان يبقى ماثلا في الازهان ... » . واذا كانت مسؤولية ، الرئيس عبد الناصر كبيرة ، الا ان مسؤولية حزب البعث ، برأي القيادة القومية ، ليست اقل منه في هذا الامر ايضا . ولا ثبات لك ، فهي تعلن صراحة : « هناك نقطة هامة واساسية كان الحزب يعرفها ولا يصرح بها ، يعرفها ويغالط نفسه احيانا ، ساهمت في فشل هذه الخطوة التاريخية ، وهذه النقطة هي ان الحزب في اوائل عام ١٩٥٨ وقبل قيام الوحدة ، لم يكن موجودا الوجود الحقيقي السليم المتين ، وانه بالتالي لم يكن مستعدا ان يأخذ هذه العملية الضخمة بكفالاته وعلى مسؤوليته وبحمانيته ... (اذ انه) كان يعاني من التناقضات ومن الضعف والميوعة ... » . فبدلا من ان يعمل على حماية هذه العملية التاريخية ، « كان الحزب او بالاحرى كانت عناصر قيادية كثيرة وفي سوريا بالدرجة الاولى ... ترى في تحقيق الوحدة اجازة لها وراحة ونهاية وخاتمة ومفترجا للمشاكل المستعصية في الحزب » .

لهذا فان عمق الاخطاء التي ظهرت خلال تجربة الوحدة « وخطورة الانحرافات التي أدت الى فشلها ، لا يمكن أن تقيّم بميزان موضوعي دقيق ومتصف » ، الا اذا اعتبرنا « ان الحزب عندما حقق الوحدة ، لم يكن في حالة تمكنه من حمايتها ، وأن قبول حل الحزب كان خطأ بلا شك وخطأ كبيرا ، الا انه في واقع الامر كان تكريما (او تكريسا) لشيء موجود » حاصل ، وهو عدم وجود الحزب كحزب بالمعنى الحقيقي للكلمة .

ثم تأتي القيادة القومية الى ادخال تمييز بالنسبة اليها في غاية من الاهمية وهو « ان فشل الوحدة شيء ومؤامرة الانفصال شيء آخر » . فمسؤولية عبد الناصر ، ومسؤولية البعثيين في هذا الفشل « لا يمكن أن تحجب حقيقة أخرى وهي أن المصالح الاستعمارية والرجعية كانت تكيد للوحدة منذ قيامها ... » . واذا كانت القيادة القومية مع ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار بالذات ، قد ادخلت ذلك في حسابها ، فهي تذكر أيضا بشيء من التأكيد بان قضية الوحدة في المطلق تبقى قضية مبدأ يجب الالحاح عليها دائما ، خاصة « وأن الوحدة المطروحة الان تختلف عن شعار الوحدة قبل عام ١٩٥٧ وقبل قيام الجمهورية العربية المتحدة » . « فقد أصبح الان داخلا في وعي الشعب وخاصة في سوريا أن النضال من أجل الوحدة هو نفسه نضال من أجل الحرية والاشتراكية ... »

من أجل ذلك كله ، فان القيادة القومية وهي ترد على كل التيارات التي هي من جذور بعثية والتي ترفض رفضا باتا أي حوار مع الرئيس عبد الناصر ، تؤكد في النهاية أن « الحزب لا يستطيع أن يتهرب من المشكلة أو من القضية ، لا بحجة مكافحة الناصرية ولا بحجة الوحدة مع قطر أو اقطار عربية أخرى غير مصر . لا يستطيع الحزب ان يقول لا نريد الوحدة مع مصر ما دام عبد الناصر فيها » .

ما هو مضمون وما هي هيكليّة الوحدة التي سيعمل الحزب على تحقيقها في المستقبل ؟ تعود القيادة القومية لتؤكد في نشرة داخلية صادرة في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ ، أن قيام الوحدة يجب أن « ينطلق من الاقطار العربية المتحررة ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة على أساس التكافؤ والحكم الديمقراطي الشعبي » . ان لا تقتصر الوحدة في المستقبل على مصر وسوريا فحسب ، ولكن يمكن أن يدخل فيها كذلك بلاد عربية أخرى تطلق عليها صفة **التحرر أو التقدمية** . واذا كانت مصر بحكم ظروفها في تلك الفترة « هي أكثر تحررا من بقية الاقطار العربية ، الا أن امكانية تغيير الاوضاع في بعض هذه الاقطار ولا سيما العراق ، قد تكون متوفرة بعض الشيء ويمكن أن يصبح العراق في عهد جديد أكثر تحررا وتقدمية من الحكم الحالي في الجمهورية العربية المتحدة ... » . يتضح من ذلك أن القيادة القومية لا تستبعد ، في ربيع ١٩٦٢ ، امكانية تغيير موازين القوى في المستقبل القريب في العراق لصالح حزب البعث وسقوط نظام عبد الكريم قاسم .

ومهما يكن من أمر ، فان اقامة الوحدة من جديد « على أساس من التكافؤ » تعني بالنسبة لقيادة حزب البعث ، ايجاد صيغة جديدة للحكم بقيام دولة « لا مركزية »

او اتحادية « تحدّ من سيطرة « حكم ديكتاتوري في قطر على قطر اكثر ديمقراطية ، اي على القطر السوري . كما أن بناء هذه الدولة الاتحادية « على اساس حكم ديمقراطي شعبي » ، يطرح امكانية المطالبة بتعديل نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة والابتداء خصوصا باطلاق الحريات العامة للقوى والعناصر التقدمية وتحقيق استقلال المنظمات الطلابية والمهنية والنقابية عن الدولة وضمان حرية انتخابات هذه المنظمات . واخيرا اذا كانت القيادة القومية قد طرحت شعار تجديد الوحدة بين مصر

وسوريا على أسس سليمة وصحيحة ، الا انها في نفس الوقت تبدي بعض التحفظات وترى من « الخطأ والضّرر الدعوة لوحدة بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة الان وبشكل مرتجل ودون استقرار وتنظيم الوضع السيء في سوريا ... » (١)

يظهر لنا مما تقدم أن هناك ثلاثة أسباب أساسية يمكن استخلاصها ، دفعت شيئا فشيئا قيادة البعث القومية وعلى رأسها ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار الى تعديل موقفها من الناحية النظرية بالنسبة الى النظام الناصري :

اولا ان الاوضاع السياسية الداخلية في سوريا تطورت تدريجيا وتغيرت موازين القوى ، عندما خلع النظام الانفصالي القناع عن وجهه الحقيقي والمعادي للمصالح الاجتماعية والقومية للشعب السوري . عندئذ ، نمت حركة المعارضة وانتشرت التيارات الوحدوية المختلفة وتوسعت اكثر فأكثر بين الاوساط الشعبية ، خاصة بين الطبقات الوسطى وفئات العمال والفلاحين والطلاب وأندمجت أخيرا ، لعدم وجود حركة سياسية اخرى ، بالحركة الناصرية العريضة باتجاهاتها ونزعاتها المتنوعة (٢) .

ثم هناك الجماهير العربية التي لم تقبل الامر الواقع للانفصال السوري وكانت تخضع بعواطفها وميولها القومية والاجتماعية ، تحت تأثير ونفوذ مصر الناصرية وقائد « الامة العربية » جمال عبد الناصر (٣) . لذلك غان القيادة القومية لحزب البعث وجدت نفسها امام امرين لا ثالث لهما : اما ان تستمر في الخط السياسي المعارض للتيار الوحدوي سواء في سوريا او في أي مكان آخر — بمعنى اخر لشعار عودة

(١) انظر ، « النشرة الداخلية » ، القيادة القومية ، ٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ .

(٢) كتبت القيادة القومية لحزب البعث في هذا الصدد ما يلي : « الطرف الحاضر في سوريا يشير بأن هناك موقفا شعبيا شاملا لا يستطيع أحد تجاهله ، هو نقمة الشعب على الوضع الانفصالي الذي هو وضع رجعي استعماري . وبالتالي تتطلع جماهير الشعب الى الخلاص من هذا الوضع ولا ترى الخلاص الا في الوحدة ... وبما أن الحزب بعيد عن التوجيه (وقيادة هذه الجماهير) فيبقى التوجيه للاجهزة الناصرية من اذاعات (وغيرها) ... » (انظر ، « النشرة الداخلية » ، القيادة القومية ، تموز (يوليو) ١٩٦٢) .

(٣) في الاجتماعات المتتالية التي عقدها مندوبو القيادة القومية لفرق الحزب في لبنان ، على أثر المؤتمر القومي الخامس ، كانوا يرددون ويؤكدون بأن شعار تجديد الوحدة السورية - المصرية ليس الا تكتيكا ، وذلك لمراعاة « أحاسيس الجماهير العربية التي تخضع خاصة خارج سوريا ، للنفوذ الناصري ... » .

الجمهورية العربية المتحدة باقليمها السوري والمصري — فتلتحق سواء رغبت في ذلك أم لم ترغب ، بمعسكر « الرجعيين » السوريين والعرب ، وتعزل نفسها في الحال عن الجماهير الشعبية . واما ، على العكس من ذلك ، تتبنى شعار الوحدة مع احتمال أن تعطيه مضمونا ديمقراطيا وشعبيا . هذا الموقف الاخير ، بعد كثير من التردد والتخبط ، هو الذي اعتمدته القيادة القومية وامينها العام ميشال عفلق .

واخيرا هناك الاعتبارات التكتيكية التي لم تكن غائبة كليا عن الازهان . وبالفعل ، يجب ان لا ننسى ان البعثيين العراقيين في تلك الفترة بالذات ، كانوا يعدون العدة لوضع عملياتهم الانقلابية ضد نظام قاسم في العراق ، موضع التحضير والتنفيذ . فليس من المعقول والحالة هذه ان يسعوا في العراق ، من جهة ، الى كسب القوى القومية الوجدوية لصالحهم ومن ضمنها القوى الناصرية وان تجابه القيادة القومية للحزب ، من جهة ثانية ، التيار الوجدوي في سوريا وتغدق تأييدها للنظام الانفصالي وتتبنى بالتالي خطا سياسيا معاديا للنظام الناصري وللرئيس عبد الناصر شخصيا !!

الفصل الثاني عشر

حزب البعث واستلام السلطة في سوريا عام ١٩٦٣

الوضع السياسي والعسكري للحزب

مع عودة جريدة « البعث » الى الظهور ، في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، اخذ الاتجاه القومي للحزب بقيادة الامين العام ، ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار ، يعمل على تحديد وتوضيح سياسته الوحدية من جوانب ثلاث : نقد « موضوعي » و « بناء » التجربة الوحدية السابقة . التنديد اكثر فأكثر بالانفصال السوري . والدعوة اخيرا الى اقامة وحدة جديدة بين سوريا ومصر ، مبنية هذه المرة على أسس اتحادية ، ديمقراطية وشعبية .

في ٨ ايلول (سبتمبر) ، يؤكد صلاح الدين البيطار ، بعد ان انتقد « الاجهزة البروقراطية والبوليسية » في نظام الوحدة السورية - المصرية ، ان : « الانفصال وقع للاجهاز على الوحدة والاشتراكية معا » (١) . وفي ١٥ من نفس الشهر ، كتب ميشال عفلق مقالا بعنوان « الشعب العربي يطلب تصحيح التجربة لا الفناء الوحدة » ، يقول فيه : « لقد جاءت تجربة الوحدة لتبرهن رغم كل ما فيها من نواقص وانحرافات على حقيقتين خطيرتين بالنسبة لقضية الشعب العربي . اولهما ان الوحدة ممكنة وقابلة للتحقيق . لذلك لن يهدأ للشعب العربي بال بعد اليوم قبل ان يحقق خطوة وحدوية شعبية . والثانية ان الوحدة ارتبطت بحياة الجماهير ونضالها اليومي من اجل معاشها ، ولن تستطيع قوة ان تفصل بين نضال الفلاحين والعمال من اجل الوحدة وبين نضالهم من اجل الاشتراكية والحرية ... » (٢) .

(١) انظر ، جريدة « البعث » ، ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ .

(٢) انظر ، جريدة « البعث » ، ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ .

وبكلمة مختصرة ، فقد أصبحت المسألة الاساسية بنظر القيادة القومية تنحصر في « عروبة أو لا عروبة » سوريا : « هذا هو الوجه الحقيقي للمعركة الدائرة رحاها اليوم (في دمشق) ... العروبة أي الوجوه العربي ... واللاعروبة أي الانفصالية ، هذه الشعوبية الجديدة والردة على العقيدة القومية ... » (١) .

من أجل ذلك ، فإن هذه الحملة التي تقودها شخصيتان من أبرز قادة البعث ضد الانفصال السوري ، دفعت رئيس تحرير « الاهرام » ، محمد حسنين هيكل ، الى القول بأن : « جريدة البعث كانت كبصيص النور في الظلمات التي خيمت على سوريا الانفصالية » (٢) .

ولكن حال القيادة القومية، في الحقيقة ، كان أقرب ما يكون — اذا صح التعبير — الى وضع الجالس على كرسيين : فهي لا بد من أن تثير بموقفها هذا غيظ القوى الانفصالية ، وكذلك أيضا حفيظة القوى الوحدوية الناصرية التي لا يزعجها شيء في تلك الفترة أكثر من التذكير المستمر بأخطاء وفشل النظام السياسي الذي طبق في سوريا في عهد الجمهورية العربية المتحدة .

هذا ، وكما اشرنا في الصفحات السابقة ، فإن الاتجاه القومي لا يضم في الواقع سوى مجموعة قليلة العدد من قيادات البعث السوري . واذا كان قد استطاع أن يقيم تنظيمًا جديدًا ويسمى بكثير من الصعوبة « قيادة قطرية مؤقتة » ، إلا أن وجود هذه القيادة القطرية بقي وجودًا معنويًا . وهي لم تنجح بالتالي في الضم إليها غير عدد قليل جدا من البعثيين السابقين . ويبدو أن عدد هؤلاء لم يبلغ في أحسن الحالات أكثر من ثلاثمائة عضو ، كما يؤكد لنا في هذا المجال الدكتور جمال الاتاسي (٣) . أما علي صالح السعدي ، عضو اللجنة الثلاثية العراقية ، المكلفة بإعادة تنظيم البعث السوري ، فإنه يؤكد من جهته بأن اتجاه القيادة القومية لم يكن في استطاعته في تلك الظروف إرساء جهاز سياسي وحزبي بالمعنى الحقيقي للكلمة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن أعدادا كبيرة من البعثيين رفضوا أن يحددوا انتسابهم الى الحزب (٤) .

إذا كان الأمر كذلك فإن قوة القيادة القومية إنما هي في الواقع قوة معنوية ، ومصدر سلطتها والهالة التي ما زالت تحيط نفسها بها ، تأتي بصورة عامة من حزب البعث في العراق . فنجاح هذا الأخير في حركته الانقلابية في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ، كان من نتيجته أن أعطى القيادة القومية نفسًا جديدًا في سوريا وفسح المجال واسعا في الوقت نفسه لتحرك ونفوذ الضباط البعثيين داخل الجيش السوري .

-
- (١) أنظر ، جريدة « البعث » ١٥ اب (أغسطس) ١٩٦٢ .
 - (٢) أنظر ، جريدة « الاهرام » ١٥ اذار (مارس) ١٩٦٣ .
 - (٣) عضو القيادة القطرية المؤقتة في سوريا ، (مقابلة مع المؤلف ، ٢٠ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، دمشق) .
 - (٤) مقابلة مع المؤلف ، ٢ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

لذلك ، فان من الواجب ان نرى بشيء من التفصيل الظروف السياسية المعقدة التي استطاع فيها الضباط البعثيون استلام الحكم في دمشق في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، ومن ثم ان نتطرق الى المشاكل العديدة سواء كانت داخلية أم خارجية ، التي كان لا بد ان يجدوا انفسهم امامها .

اننا نعلم ، كما ذكرنا سابقا ، ان حزب البعث حتى عام ١٩٥٨ ، لم يكن له اي جهاز تنظيمي حزبي داخل الجيش . من غير شك ، كان هناك عدد كبير من الضباط البعثيين أو من الضباط المتعاطفين معهم ، ينتهجون جميعهم نهجه ويؤيدونه في نشاطه وتحركاته السياسية على صعيد الحكم والدولة . ولكنهم لا يقومون بذلك من خلال اطار تنظيم بالمعنى الحقيقي ، مرتبط مباشرة بقيادة الحزب . فعلاقة الضباط البعثيين بالحزب بقيت في الغالب علاقة تعاطف شخصي أو عائلي أو ايديولوجي ، تتم عن طريق بعض قياديي الحزب ، وعلى وجه التخصيص عن طريق أكرم الحوراني بالذات . أكثر من ذلك ، كثيرون هم البعثيون « المثقفون » الذين كانوا ينظرون عموما الى تحركات العسكريين وتدخلاتهم في الشؤون السياسية بشيء من الاستياء وعدم الارتياح (١) .

وعلى أية حال ، فقد لعب الضباط البعثيون وحلفاؤهم ، هورا رئيسيا من الجانب السوري في فرض اتفاق الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨ ، في الشكل الذي تمت فيه . وبكثير من السذاجة ، كانوا يعتقدون بأنهم سيكونون هم انفسهم حماة هذه الوحدة والمدافعين عنها وعن اتساعها واستمراريتها . وجمال عبد الناصر كان يمثل بنظرهم منذ أحداث ١٩٥٥ - ١٩٥٦ « بطلا قوميا تاريخيا » ، سيتابعون النضال تحت لوائه وقيادته ، لتحقيق آمالهم الوحدوية . ولكنهم لم يكونوا ليدركوا آنذاك أن لعبد الناصر مفهومه الخاص للحكم والدولة . فهناك حيز كبير بين خطباته الملتهبة وسياسته الواقعية الحذرة في الميادين المختلفة . ومما يزيد في هذا الامر وضوحا انه كان شديد الحساسية وعدم الثقة من أي حزب سياسي داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وبين صفوف الجيش على التحديد ، حتى ولو كان هذا الحزب يعلن ولاءه وانتسابه اليه .

بعد وقت قليل من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ابعاد جميع الضباط « المتسيّسين » ومن جملتهم البعثيين ، عن الجيش السوري مجموعة بعد أخرى . ويقول منيف الرزاز في هذا الصدد : « فلئن تحمل الحكم وجود بعض البعثيين في الوزارات أو في أجهزة الحكم ، فهو لم يقبل منذ اليوم الاول ، وجود البعثيين في الجيش . فسلم كبارهم مناصب وزارية ، ونقل بعضهم سفراء وموظفين في الخارجية ونقل معظم الباقين الى مصر بدعوى التدريب والتخصص . فلم يكد يترك أحدا منهم في منصب

(١) مقابلة في (١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ في لبنان ، مع نسيم اسفرجلاني ، بعثي من دمشق ، ، مدير مكتب رئيس الدولة السابق ، اللواء أمين الحافظ ، حتى شباط (فبراير) ١٩٦٢ .

قيادي مهم في ستوريا نفسها « (١) » .

وهكذا ، فقد كانت البلبلة كبيرة او بالاحرى الصدمة عنيفة التي اصابته البعثيين ، وذلك بمقدار طموحاتهم القومية الرومنطيقية العريضة . وغني عن القول كم كانت عميقة مرارتهم وخيبة املمهم . لقد تملكهم شعور بالاسى بأن « **مثلهم الاعلى** » ، جمال عبد الناصر ، استخف بهم بل وخانهم . فمن القاهرة حيث كانوا « **منفيين** » ، أخذ الضباط البعثيون يديرون بأنظارهم نحو دمشق ، كما كان الرئيس عبد الناصر نفسه ، عندما كان محاصرا في « **فالوجا** » اثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ ، يفكر في الاحداث المتلاحقة التي كانت تجري في العاصمة المصرية . وبالفعل ، ففي القاهرة انشأوا ما سمي بـ « **اللجنة العسكرية** » ، تضم ثلاثة عشر ضابطا ، في مقدمتهم العقدهاء : محمد عمران وصلاح جديده وحافظ اسد (٢) . واحيط هذا التنظيم بالسرية المطلقة في فترة زمنية طويلة . ثلاثة اشياء رفضوها رفضا قاطعا وحددوا هويتهم السياسية فيما بينهم على اساسها : الناصرية كمفهوم سياسي للحكم ، صيغة الوحدة السورية — المصرية ومضمونها ، واخيرا قيادة الحزب القومية .

بعد الانفصال ، توسعت نواة اللجنة العسكرية نسبيا وثبتت مواقعها . وفي اذهان الذين انشأوا هذا التنظيم البعثي الجديد والاول داخل الجيش ، فانه ينبغي أن يبقى **مستقلا استقلالا كليا بالنسبة الى التكتلات البعثية المتصارعة** . وقد رفض أعضاؤه رفضا قاطعا أية سلطة « **أبوية** » تمارس عليهم . فهم يشعرون بأنهم بلغوا « **سن الرشد** » بعد التجربة الوحشية الفاشلة ، واصبحوا جديرين بأن يقوموا بتحركاتهم السياسية لحسابهم الخاص . وانحصرت نقيمتهم داخل الحزب أكثر ما انحصرت ، ضد قادة البعث الثلاث في سوريا : ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني . فعلى هؤلاء بالذات ، القيت مسؤولية فشل الحزب الذريع طوال السنوات السابقة . ولهذا السبب أيضا ، فقد جعل الضباط البعثيون تنظيمهم السري الخاص ، منذ البداية ، بمنأى عن التيارات والاتجاهات البعثية من ناحيتي القيادة والهيكلية التنظيمية . ولكن موقفهم العدائي من الرئيس عبد الناصر ومن قيادة الحزب القومية معا ، كان يدفعهم لكي يكونوا أميل وأقرب الى اتجاه « **القطريين** » من الناحية السياسية والايديولوجية .

فاللجنة العسكرية أصبحت بحد ذاتها حزبا أو نواة حزب « **عسكري** » . ولم يكن أحد من قيادات البعث باتجاهاته المتعددة ، على علم بتشكيلها ولا بأهدافها أو نشاطاتها . واذا كان الضباط البعثيون قد لعبوا دورا فعلا في الحركة الانقلابية في آذار (مارس) ١٩٦٢ ، فانما قاموا بذلك بصورة مستقلة تماما عن الحزب كحزب . وبعد

(١) أنظر ، منيف الرزاز ، نفس المرجع ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) بالإضافة الى هؤلاء الثلاثة ، فان أعضاء اللجنة العسكرية الاساسيين هم : سليم حاطوم ، رباح الطويل ، عبد الكريم الجندي ، موسى زعيتر ، أحمد المير ، عثمان كنعان ، مزهر هنيدي ، بشير صادق ، وفيما بعد أمين الحافظ ومحمد عبده .

فشل المحاولة الانقلابية هذه ، للأسباب التي اشرنا اليها سابقا ، معظم الضباط البعثيين ابعدوا عن الجيش أو القى القبض على بعضهم . وحسب تأكيدات مصادر مختلفة (١) ، لم يبق في الجيش منهم سوى عدد قليل جدا ، وفي مقدمتهم : سليم حاطوم ، صلاح جديد ، سليمان الحداد ، مع عدد من الضباط أقل شأنًا ومن صف الضباط . ومن خارج الجيش ، عمل محمد عمران — محرك اللجنة العسكرية — على إعادة تشكيلها وتنظيمها وتوسيع قاعدتها بين الاحتياطيين والضباط المسرحين . وبنى علاقات وطيدة مع التكتلات العسكرية التي كانت تسمى — كل لحسابه — لاسقاط الحكم الانفصالي : تكتلات المستقلين والناصرين وحتى ضباط « ٢٨ أيلول (سبتمبر) » . ويذكر سامي الجندي في هذا الموضوع بأن أعضاء اللجنة العسكرية قد اتبعوا « خطة نكية » فتسربوا الى كل التنظيمات العسكرية دون استثناء . وهناك « بعض القوائم بأسماء الضباط وتنظيماتهم ... فيها عدة بعثيين ... وقوائم انفصالية فيها أسماء بعثية . كانوا بهذه الطريقة مطلعين على كل شيء ، يوجهون التنظيمات لمصلحتهم بحذر ودقة » (٢) .

بالإضافة الى هذا كله ، فهم لم يهملوا أبدا اتجاهات البعث المختلفة ، بغض النظر عن أي اعتبار . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، وزعت الأدوار على الضباط البعثيين كل حسب علاقاته الشخصية أو السياسية . عبد الكريم الجندي اتصل بحركة الوندويين الاشتراكيين ، عن طريق ابن عمه سامي الجندي . أحمد المير ومزهر هنيدي اتصلا بالقيادة القطرية لرياض المالكي وبالقطريين (٣) ، محمد عمران وسليم حاطوم بقيادة تيار القيادة القومية ، حافظ أسد وكذلك محمد عمران بالناصريين وبعض المسؤولين في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت (٤) .

(١) أنظر ، سامي الجندي ، نفس المرجع ، ص ٨٥ وما بعدها . مقابلة مع الرائد محمد علي ابراهيم ، مقابلة مع نسيم اسفرجلاني ، (١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، لبنان . يؤكد قائد الجيش السوري السابق ، اللواء عبد الكريم زهر الدين ، في هذا الصدد : « أما عدد الضباط البعثيين في الجيش انذاك فقد كان قليلا للغاية ، لان عهد ٢٨ أيلول (سبتمبر) سرح عددا لا بأس به من هؤلاء الضباط ، بالإضافة الى العدد الكبير الذي سرحه عهد الوحدة . وهكذا لم يمثل حزب البعث عمليا في انقلاب ٨ آذار (مارس) في وسط الجيش الا النقيب سليم حاطوم مع عدد لا يذكر من صغار الضباط . غير أن حاطوم لم يكد يصل الى الاذاعة في دمشق حتى وجه نداء الى كافة زملائه من الضباط البعثيين المسرحين وأوعز اليهم بالالتحاق في المراكز الحساسة في الجيش وفقا لخطة سابقة مرسومة ... » (نفس المرجع ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣) .

(٢) أنظر ، سامي الجندي ، نفس المرجع ، ص ٩٧ .

(٣) يؤكد لنا نسيم اسفرجلاني أن أغلبية أعضاء اللجنة العسكرية ، كانوا على اتصال دائم بما يسميه « محور » حمص ، اللاذقية ، دير الزور ، يعني ذلك بالتتالي بالكتل البعثية لأكرم الحوراني أو القطريين عن طريق عبد البرعيون السود ، وهيب الفانم ومصلح سالم . (مقابلة مع المؤلف ، (١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، لبنان) .

(٤) أنظر ، عبد الكريم زهر الدين ، نفس المرجع ، ص ٣٠٣ وما بعدها . مقابلة مع نسيم اسفرجلاني ، (١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، لبنان .

في جميع هذه الاتصالات والعلاقات ، لم يكشف اعضاء اللجنة العسكرية ابدا عن « اوراقهم » ، حتى الى بعض اتجاهات البعث المقربة اليهم والتي كانت تجهل تماما ، كما ذكرنا وشددنا على ذلك ، اسم ووجود هذا التنظيم للضباط البعثيين . لقد كانوا يتحدثون الى المجموعات والكتل المعادية للحكم الانفصالي ، باللغة التي كان كسل من هؤلاء يرغب سماعها . ولكن كل تكتل عسكري من ناحيته كان يفكر بأنه سيستخدم في الوقت المناسب التكتلات الاخرى لحسابه .

كان الضباط البعثيون يدركون تمام الادراك بأنهم قليلو العسدد ، فحاولوا أن يعوضوا عن هذا الضعف بتقوية تلاحمهم التنظيمي وبسريرتهم المطلقة وبديناميكيتهم الواسعة . وهكذا استطاعوا أن يعطوا انطبعا عاما للجميع بأنهم أكثر عددا وقوة مما هم عليه في الواقع .

أما الناصريون ، فهم يؤلفون على الصعيد العسكري ، اتجاها عريضا يضم بين جنباته عددا كبيرا من الضباط بالنظر الى التكتلات الاخرى . ولكنه مع ذلك بقي تيارا عاما ، مجزا ، متناقضا ، وله عدة « مراكز قوى » للتقرير والتوجيه ، ولم ينجح بالتالي في تكوين تنظيم موحد ومتماسك ومبني بناء قويا ، ولا في ايجاد خطة عمل تحدد الخطوات العملية وتتلاءم مع ظروف الواقع الجديدة . وكانت « التعليمات » و « التوجيهات » تأتيه من الخارج في الغالب ، من القاهرة او من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت . وكان يضع نصب عينيه هدفا وحيدا ، يتلخص في ازالة حكم الانفصال واعادة وحدة سوريا مع مصر .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٢ ، تبلور تيار الضباط المستقلين حول المقدم زياد الحريري ، قائد قوات الجبهة السورية - الاسرائيلية . وعن طريق الحريري ، انضم الى خطة الانقلاب المزمع تنفيذه اللواء عدنان عقيل ، رئيس شعبة المخابرات واللواء نامق كمال ، رئيس اركان الجيش والقوات المسلحة ، اللذان غطيا تحركات مدبري العملية العسكرية . وهكذا ، فان « المؤامرة » ، كما يقول قائد الجيش السوري السابق ، اللواء زهر الدين ، كانت تحاك في وضح النهار وبالعلى (١) ، دون أن يكون في استطاعة حكومة خالد العظم العاجزة ، من أن تضع حدا لتدهور الاوضاع الذي سيؤدي حتما الى زوالها وزوال عهد الانفصال معها .

ان مجموعات الضباط المستقلين ، في الواقع ، هي الاقوى من الناحية العددية ولربما الوحيدة التي يمكنها من أن تقوم بعمل فعال وحاسم ضد نظام الحكم . والى جانب الطموحين من كل نوع والفئات التي تسير مع التيار العام ، فهي تحوي على عناصر « وحدوية وتقدمية » ، دون أن نعطي الى كلمة وحدوية أو تقدمية معنى محددا وواضحا . واذا كان الضباط المستقلون وحدويين ، بمعنى آخر معادين للحكم

(١) لزيادة في الايضاح حول هذا الموضوع ، أنظر ، اللواء عبد الكريم زهر الدين ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ وما بعدها .

الانفصالي ويميلون بالتالي للتعاطف والتعاون مع القاهرة ، غير انهم لا يفكرون ابدا في ان يتم هذا التعاون والتقارب بنفس طريقة الضباط الناصريين . لذلك فقد كان الاتجاه العام للضباط المستقلين اكثر ميلا واقرب للتعاون والتسيق مع مجموعة الضباط البعثيين .

على اية حال ، في مطلع عام ١٩٦٢ ، اتفقت هذه المجموعات الاساسية الثلاث داخل الجيش السوري ، على تنفيذ انقلاب عسكري مشترك ، يطيح بعهد حركة ٢٨ ايلول (سبتمبر) الانفصالي . واذا كانت العلاقات المتبادلة بين الناصريين والبعثيين استمرت في الغالب مصبوغة بكثير من الحذر وسوء النية ، الا ان اوضاع المنطقة العربية آنذاك وسوريا بالذات ، أرغمت هؤلاء وأولئك على ان يجدوا فيما بينهم حالة من الهدنة ، على الاقل مؤقتا .

في اثناء ذلك ، وقعت حادثتان في غاية من الاهمية : من جهة ، محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها عبد الكريم النحلاوي ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ، والتي اظهرت الى اي مدى تعاني حكومة خالد العظم من الضعف البليغ واهتراء النظام الذي تنطه . ومن جهة ثانية ، استلام حزب البعث السلطة في بغداد في ٨ شباط (فبراير) ، والذي كان بمثابة رصاصة الرحمة للنظام السوري الانفصالي ، ودعم سياسي ومعنوي للضباط البعثيين .

عندئذ ، رجحت كفة أعضاء اللجنة العسكرية في علاقاتهم مع التيارات الاخرى . ونلاحظ ان تكتيكهم توضح اكثر وتكامل في ثلاث تحركات : أولا ، وجدوا انفسهم مرغمين على تحسين صلاتهم بالقيادة القومية ، ومن خلالها بحكم البعث الجديد في العراق . اذ ان هذا الحكم يصرح علنا بانتمائه الى اتجاه الامين العام للحزب ، ميشال عفلق . ومن ثم لعب الضباط البعثيون بقوة « ورقة » المقدم زياد الحريري الذي تحدد له بالفعل دور « حصان طروادة » . ولقد كان يساعده في ذلك ، هذا اذا لم نقل يراقبه ويوجهه ، ضابطان بعثيان ، سليم حاطوم وسليمان حداد ، عضوان في قيادة الجبهة السورية - الاسرائيلية . واخيرا ، احتلال مبنى الاذاعة من قبل حاطوم وعلان البيان رقم واحد . وقد تقرر في نفس الوقت ، وهذه نقطة اساسية ، ان يحتل الضباط البعثيون المسرحون المراكز الحساسة في وحداتهم العسكرية السابقة .

وفي منتصف شهر شباط (فبراير) تقريبا ، وضع منظمو الحركة الانقلابية لمساتهم الاخيرة على خطتهم الانقلابية . وقبل ٤٨ ساعة من بدء عملية التنفيذ ، سمي صلاح الدين البيطار رئيس حكومة « اتحاد وطني » ، بغض النظر عن التحفظات التي كان يبديها أعضاء اللجنة العسكرية بالنسبة لشخصه . وقد كانت لهذه التسمية اسبابها الجوهرية ، وهي تتلخص في أن البيطار يحوز على ثقة القيادة القومية ، ولا يثير كثيرا من مخاوف الناصريين . وهكذا فقد تحددت ساعة « الصفر » في ٧ آذار (مارس) لانطلاق التحرك العسكري .

في هذه الاثناء بالذات ، حصل تعديل في قيادة الاركان العامة للجيش ، وعين بعض الضباط الناصريين في مراكز مهمة ، خاصة الشخصية القيادية فيهم ، اللواء راشد القطيني الذي سمي رئيسا لشعبة المخابرات ، وكذلك اللواء محمد الصوفي ، القائد من الاتحاد السوفياتي ، عين قائدا اللواء الخامس في حمص . فهذا التحول الذي لم يكن ينتظره الناصريون ، دفع القطيني والصوفي ، في ٦ آذار (مارس) ، الى تراجعهما واقناع حلفائهما من البعثيين بالرجوع كذلك عن قرارهم والتخلي عن مشروعهم الانقلابي (١). وفي حال اصرار البعثيين على تنفيذ خطتهم كما هي موضوعة ، فانهما لن يشتركا معهم في هذا التحرك العسكري. وكانت حجتهم ان الوضع العام في الجيش قد تحسن وأصبح اكثر ملائمة من السابق للقيام بثورة « بيضاء » .

ولكن في الحقيقة ، يبدو ان الضباط الناصريين غيروا تكتيكهم في اللحظات الاخيرة . وان الدلائل تشير الى انهم قرروا القيام بانقلاب عسكري لحسابهم الخاص ، حدد تاريخه في ١١ آذار (مارس) . ففي هذا التاريخ بالذات ، أي في الوقت الذي لم يمض فيه ثلاثة أيام على نجاح انقلاب البعث ، حاول الناصريون بالفعل ان يتحركوا عسكريا وان يستفيدوا من المظاهرات الشعبية الناصرية من جهة ، ومن بلبلة الاوضاع داخل الجيش من جهة ثانية . ولكن لم يقدر لهذا المشروع ان يرى النور . وكان من نتيجة فشله ان صفي من الجيش عدد من الضباط الناصريين ، دون اثاره اية ضجة ، وذلك خوفا من ان تتوتر العلاقات مع القاهرة . ولم يصدر النظام البعثي الجديد اي بيان حول هذه القضية (٢) .

ومهما يكن من شيء ، فان تخلي الضباط الناصريين ، فرض على منظمي الانقلاب ان يدخلوا بعض التغيير في خطتهم وأن يؤخروا تنفيذ عملياتهم مدة ٢٤ ساعة . فأصبح التاريخ الجديد صباح ٨ آذار (مارس) . ومن ناحية أخرى ، فإن ابتعاد الناصريين وموقفهم السلبي من الحركة ، ادى خدمة كبيرة ومضاعفة لم يكن يأملها أعضاء اللجنة العسكرية . وهكذا أصبحت الطريق مهدة أمام الضباط البعثيين لكي يلعبوا دورهم كنواة وحيدة ومنظمة تنظيما قويا نسبيا وأن يكونوا محور الحركة الانقلابية ، وبالتالي محور النظام الجديد . وفي هذه الحالة ، فقد كانت لهم الحرية أيضا في اختيار وتسمية أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وهو السلطة العليا للحكم البعثي ، على الاقل من الناحية الرسمية .

بالرغم من أن تحركات أعضاء اللجنة العسكرية ونشاطاتهم السياسية ، كانت تتم دائما بصفقتهم كبعثيين ، غير أن الحزب كحزب ، أو أكثر تجديدا القيادة القومية وأمينها العام بالذات ، لم يكونوا على علم بتحريك ٨ آذار (مارس) . وهذا ما يؤكد الدكتور منيف الرزاز الأمين العام الثاني للحزب : هذه الحركة هي حركة محض

(١) أنظر ، « أسرار ثورة ٨ آذار » ، « (١) لبعث » ، ٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٣ .

(٢) أنظر ، سامي الجندي ، نفس المرجع ، ص ١١٢ ، ١١٧ - ١١٨ .

عسكرية ، حضّرت لها ونفذتها مجموعات من الضباط المتحالفين . وعند نجاحها دعي الحزب الى تبوؤ الحكم وتشكيل حكومة برئاسته . ولم يكن لهيلاء الضباط برنامج محدد واضح المعالم . وانما وضعوا لهم هدفا آتيا وحسب ، وهو اسقاط النظام الانفصالي في سوريا ، على أن يبحثوا فيما بعد عن أسس للتفاهم مع الثورتين العراقية والمصرية (١) .

هذا هو السبب الذي من أجله بقيت العلاقات زمنا طويلا بين حزب البعث والجيش غامضة ومتناقضة الى أبعد حدود الغموض والتناقض : لم يقيم حزب البعث هو نفسه بتحقيق « الثورة » ، ولكنه رسميا هو الذي يحكم سوريا (٢) .

ولايضاح ما تقدم بشيء من التفصيل ، يجدر بنا أن نطرح قضية نظام البعث في سوريا على مستويات ثلاث : علاقة البعثيين بالناصرية . علاقة الحزب بالجيش . واخيرا ، ظروف ونتائج انعقاد المؤتمر القومي السادس .

البعث والناصرية وجها لوجه

منذ الساعات الاولى ، أعلنت القاهرة تأييدها للحركة العسكرية التي قامت في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ وأنهت حكم الانفصال في سوريا . ولكن ، فيما يبدو ، فقد تلقى كبار المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة نبأ هذا التغيير ، في داخلتهم وفي مجالسهم الخاصة ، بشيء من الاستياء لا يكاد يكون خفيا (٣) . لقد كان يقلقهم من غير شك أن يروا حزب البعث ، وهو الحزب الذي حاربتة القاهرة بجميع الوسائل في السابق ، يتربع على سدة الحكم في دمشق ، بعد شهر فقط من استلامه الحكم في بغداد ، وتشكيل « جبهة بعثية » في كل من سوريا والعراق معا . وكذلك فان الضباط الناصريين فوجئوا أيضا بنجاح انقلاب ٨ آذار (مارس) . فهم لم يتصوروا أن حلفاء البارحة ، يمكن أن تصل جراتهم الى حد أن يستمروا معه في تحركهم بهذه السرعة ، خاصة وأنهم نصحوهم بعدم تنفيذ مخططهم . لهذا فانهم لم يعلنوا تأييدهم للحركة العسكرية الا بعد مدة من نجاحها .

وعلى أية حال ، فقد تشكلت حكومة البيطار ، الاولى في العهد الجديد ، من كل القوى القومية والوحدوية التي قادت المعارضة ضد النظام الانفصالي . فالى جانب البعثيين الذين احتلوا نصف المقاعد الوزارية (٤) ، اشترك فيها ممثلون عن حركة

(١) أنظر ، منيف الرزاز ، نفس المرجع ، ص ٩٠ وما بعدها .

(٢) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) أنظر ، سامي الجندي ، نفس المرجع ، ص ١١٨ .

(٤) منصور الاطرش ، جمال الاتاسي ، عبد الكريم زهور ، ونيد طالب ، شبلي العيسمي ، سامي دروبي ، ابراهيم ماخوس ...

القوميين العرب (١) ، وأعضاء من حركة الوجدويين الاشتراكيين (٢) ومن بعض المجموعات الناصرية كالجبهة العربية المتحدة (٣) . وتآلف المجلس الوطني لقيادة الثورة من عسكريين ومدنيين برئاسة اللواء لؤي الاتاسي (٤) .

وعلى الصعيد العسكري ، سمي الاتاسي قائدا أعلى للجيش ، واللواء زياد الحريري رئيسا للاركان العامة واللواء راشد القطيني نائبا لرئيس الاركان . كما اشترك عسكريان في وزارة البيطار : اللواء أمين الحافظ (٥) (بعثي) وزيرا للداخلية واللواء محمد الصوفي (ناصرى) وزيرا للدفاع .

ويمكننا ان نلاحظ في هذا المجال ، ان المؤسسين والمحركين الاساسيين للجنة العسكرية لم يحتلوا بادىء الامر واجهة المسرح السياسي . بل استمروا في متابعة « لعبتهم » من وراء الكواليس ، وسعوا تدريجيا لتثبيت مواقعهم داخل القوة الحقيقية الوحيدة في البلاد ، وهي الجيش .

في هذه الظروف الداخلية والعربية ، وجدت حركة البعث نفسها في مواجهة صريحة مع النظام الناصري . ولقد فرض عليها ان تدخل مع الناصرية بمجملها ، في معركة مفتوحة كان مسرحها دمشق . في الابتداء سعى الرئيس عبد الناصر الى نجدة ودعم حكم البعث في بغداد بكل قوته . ولكنه لم يكن ميالا قط الى طلب أي شكل من اشكال الوحدة أو الاتحاد مع العراق البعثي . هذا بالإضافة الى أن العراق كان يعاني من مشاكل عديدة ، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي . وانما اكتفى من النظام الجديد بأن خلصه من اللواء عبد الكريم قاسم (الزعيم الاوحد) الذي وصل ادعاؤه الى حد ان اعتبر نفسه ندا لقائد الثورة المصرية في العالم العربي .

هذا من جانب ومن الجانب الآخر ، فقد أظهر قادة وماسؤولو حكم البعث الجديد في بغداد ، بعض الحذر والتخوف الواضح من جهة القاهرة . فهم يعلنون طبعاً ، جريا على عادة أي نظام عربي يميني أو يساري ، انهم جزء لا يتجزأ من « الأمة العربية » وانهم يسعون الى « الوحدة العربية » . لكن ذلك كمبدأ يحتاج الى زمن أو على أقل تقدير ، لا يمكن أن يرى النور في تلك الظروف السياسية . لهذا اقتصرنا فقط على اعلان تضامنهم أو رغبتهم في انشاء جبهة مع ما يسمونه بـ « **الانظمة العربية المتحررة** : الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن » .

(١) هاني الهندي ، جهاد ضاحي .

(٢) سامي صوفان ، ثم سامي الجندي .

(٣) نهاد انقاسم ، عبد الوهاب حومد .

(٤) العسكريون هم : لؤي الاتاسي وزياد الحريري (غير بعثيين) ، فهد الشاعر ، أمين الحافظ ، صلاح جديد ، محمد عمران ، أحمد أبو صالح ، موسى الزعبي (بعثيون) . البعثيون المدنيون : ميشال عفلق ، صلاح الدين البيطار ، شبلي العيسمي ، منصور الاطرش ، حمودي الشوقي .

(٥) أصبح فيما بعد رئيسا للجنة العسكرية .

في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢٠ شباط (فبراير) في بغداد ، صرح الامين العام للبعث الاستاذ ميشال عفلق : « ان على البلاد العربية المتحررة : الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن والآن العراق ، ان تقيم فيما بينها أسس التضامن والتعاون في مختلف الميادين ، حتى تصل في اقرب وقت ممكن الى الوحدة » (١) . ويوضح علي صالح السعدي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، قائلا : « اننا لن نسعى في الوقت الحاضر ، الى اقامة اية وحدة . ولسنا متسرعين لتحقيق أي شكل من اشكالها ، لاننا نريد ان نتجنب ما أدت اليه وحدة مصر - وسوريا من فشل » (٢) . وفي نفس المعنى ، تتالت التصريحات وتلاحقت طوال الشهر الاول ، وهي تشدد على المحافظة على « استقلال » العراق بالنسبة طبعا الى مصر الناصرية . فالمشير عبد السلام عارف ، رئيس الجمهورية ، وهو الذي كان يعتبر بكثير من التسرع ناصريا ، يعلن ذلك صراحة في تصريح له : « اننا نؤمن بوحدة الشعب العربي ، ولكننا نتمسك في الظروف الحالية باستقلال العراق » (٣) .

ولكن ، مع وصول البعث السوري الى السلطة في ٨ آذار (مارس) ، طرحت على بساط البحث بصورة ملحة ، مسألة العلاقة بينه وبين النظام الناصري . عندئذ اخذ الجدل مع الناصريين منحى عنيفا . اننا نعلم ان الرئيس عبد الناصر لم يعترف ابدا بانفصال سوريا عن مصر . بل على العكس من ذلك ، فقد كان يعمل دائما على تشجيع كل تكتل مؤهل لاسقاط النظام الانفصالي او خلق المتاعب له . وليس من الصعوبة بمكان في ان نلاحظ ان قضية الانفصال السوري كان ينظر اليها ، في ذهن رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، لا من زاويتها السياسية او الايديولوجية او الاستراتيجية ، بقدر ما كانت تعتبر مسألة شخصية ، ذاتية .

فالهدف الاساسي لسياسة القاهرة في هذه الناحية ، هو عودة الوحدة السورية - المصرية قبل أي شيء آخر ، بمعنى عودة « الاوضاع الشرعية السابقة » . ولقد عبثت الجماهير السورية والعربية في سبيل تحقيق هذه الغاية ، مع نجاح انقلاب ٨ آذار (مارس) في سوريا وتشكيل حكومة البيطار . . وهكذا ارتفعت صور الرئيس عبد الناصر ورفرفت اعلام الجمهورية العربية المتحدة في جميع انحاء البلاد . والمظاهرات الشعبية والعمالية والطلابية التي كان يقودها القوميون العرب والوحدويون الاشتراكيون ، خاصة في حلب ودمشق ، تهتف هتافات واحدة « وحدة ، وحدة ، عبد الناصر » . وبكلمة واحدة ، أصبحت القوى الناصرية هي المسيطرة على « الشارع » . وما يزيد في ذلك وضوحا ، ان البعثيين في السلطة لم يكن لهم حتى ذلك الحين ، تنظيمهم السياسي والحزبي ، لكي يجابهوا الظروف المستجدة ويعدلوا من موازين القوى لصالحهم . لذلك عمدت سلطات البعث منذ الايام الاولى ، الى منع

(١) أنظر ، جريدة « الاوريون » البيروتية ، ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .

(٢) جريدة « الاوريون » ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .

(٣) جريدة « الاوريون » ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣ .

كل تظاهرة مهما كانت طبيعتها أو الصاق صور أي زعيم عربي كان . وبتعبير آخر منع الصاق صور رئيس الدولة المصرية .

هذه ناحية ، أما على الصعيد الحكومي ، فإن العناصر الناصرية التي تشترك في الحكم والتي تعتمد في قوتها على هذا التيار الشعبي العام ، الحث في طلب الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، دون قيد أو شرط . أما الاتحاد مع العراق ، فإن ذلك يأتي في المرحلة التالية (١) .

ولكن ، لا بد من طرح السؤال هنا لمعرفة ما إذا كان النظام السوري الجديد ضد التقارب أو الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ؟ ألم تطرح حكومة البيطار علنا في بيانها الوزاري الذي نشر في ١٤ آذار (مارس) بأن مهمتها الأولى هي إقامة « وحدة — اتحادية » بين مصر وسوريا والعراق ، على أسس ديمقراطية شعبية وباعتماد مبدأ القيادة الجماعية (٣) ؟ من أجل ذلك ، ألم ترسل في اليوم نفسه وفدا رسميا الى القاهرة للاشتراك في المحادثات بين وفود البلدان الثلاث ؟

في هذا الصدد ، كتب الصحافي الفرنسي « اريك رولو » ، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، على أثر التحقيق الذي أجراه في دمشق ، قائلا : « بالرغم من كل شيء ، فإنه من الخطأ الاعتقاد أن الحكومة الحالية في سوريا ، لا تسعى جديا لتحقيق التقارب مع القاهرة . وإنما المسألة بالنسبة إليها ، هي معرفة الشروط ، وبأي ثمن يمكن أن يكون هذا التقارب . فالتصريحات في الاوساط الرسمية توضح أن الاتحاد ، إذا كان هناك من اتحاد ، لن يقوم في أية حال على الشكل نفسه الذي كان عليه عام ١٩٥٨ » (٤) .

في الحقيقة ، ان الصراع الحاد بين الناصرية وبين البعثيين إنما هو صراع من أجل السلطة . واصلب القضية المطروحة هو : **من سيحقق هذا الاتحاد والهيكلية السياسية التي سيأخذها ؟** في هذا الموضوع ، يؤكد الدكتور جمال الاتاسي ، وزير الاعلام في الحكومة الأولى للنظام الجديد : « ان الخلافات لها علاقة بالسيطرة على الحكم وبالنفوذ الذي سيحصل عليه كل حزب في المؤسسات القيادية والرسمية والشعبية ... لثورة ٨ آذار (مارس) (٥) . وهكذا فإن القوى الناصرية في سوريا ، باعتمادها على الحملة الاعلامية الواسعة للقاهرة ، كانت تعمل على عدم ترك أية مهلة للبعثيين وعدم تمكينهم من تثبيت مواقعهم في الحكم واجبارهم على الدخول في أسرع

(١) أنظر نص المذكرة التي وجهها الوزراء الناصريون الى حكومة البيطار ، ونشرتها القاهرة ومنعتها المراقبة في دمشق ، ، في جريدة « الاوريون » ، ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٢) أي بعد ستة أيام من نجاح حركة ٨ آذار (مارس) .

(٣) أنظر ، « البعث » ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٤) أنظر جريدة « الموند » الفرنسية ، ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٥) أنظر تصريح الدكتور جمال الاتاسي ، بعد انسحابه من حكومة البيطار ، في « الاوريون » ، ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ .

وقت في المحادثات مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، في اللحظة التي لا يزالون يعانون فيها من الضعف الشديد ، خاصة من ناحية التأييد الشعبي .

والبعثيون من جهتهم عملوا منذ الساعات الاولى على تقوية موقعهم ووجودهم في الوحدات العسكرية ، وذلك حتى يعوضوا عن ضعفهم العددي ويجابهوا الضغوطات الداخلية والخارجية التي كانت تمارس عليهم . فأخذوا ، بتعاونهم مع الضباط المستقلين ، يبعدون عن الجيش العناصر الرجعية والتقليدية ، وكذلك العناصر الناصرية الأكثر تطرفا . وفي نفس الوقت ، أصدروا قرارا بـ « العزل المدني » ، أصاب عددا كبيرا من السياسيين اليمينيين أو اليساريين ، حيث أن الاتهام وجه اليهم بتأييدهم النظام الانفصالي (١) . كما أن الضباط البعثيين تسلموا ، بشكل أو بآخر ، قيادة معظم القطاعات في الجيش ، التي بدونها لا يمكن لأي انقلاب أن ينجح والتي تستطيع عند الضرورة أن تقمع أية حركة مناوئة .

لهذا فائنا نجد أن الضباط الناصريين الذين كانوا يحتلون مراكز قيادية عالية في الجيش وكأنهم قد جردوا من أية سلطة حقيقية وأصبحت رتبهم العسكرية أشبه ما تكون بالرتب الفخرية ليس أكثر .

وعلى الصعيد الآخر ، فإن الدعم الخارجي الذي أغدقه النظام البعثي في بغداد لحكم البعث في سوريا ، كان له أهمية كبرى في الظروف السياسية آنذاك . ففي الايام الاولى ، وصل الى دمشق وفد عراقي بقيادة علي صالح السعدي ، أمين سر قيادة القطر للحزب . وعلى أثر المحادثات الرسمية بين البلدين ، أعلن البيان المشترك السوري - العراقي ، في ١١ آذار (مارس) ، « أن المباحثات بين الطرفين تطرقت الى الخطوات التي يجب اتباعها للدفاع عن الثورتين » السورية والعراقية (٢) . وفي مؤتمره الصحفي ، يشير رئيس الوفد العراقي صراحة بأن القضية ليست قضية اقامة محور بين القاهرة وبغداد ، ولا محور بين بغداد ودمشق (٣) . ويمكننا أن نضيف دون أن يقول ذلك السعدي حرفيا ، ولا محور بين القاهرة ودمشق .

المحادثات الثلاثية

في هذه الظروف الداخلية والعربية ، وبعد مضي ستة أيام فقط على الانقلاب السوري ، أي في ١٤ آذار (مارس) ، جرت المحادثات في القاهرة بين مصر وسوريا ، وفيما بعد العراق ، من أجل وضع الاسس لوحدة اتحادية ثلاثية . وإذا لم يكن مهما

(١) ناظم القدسي ، خالد العظم ، مأمون الكزبري ، معروف الدواليبي ، صبري العسلي ، سهيل الخوري ، وكذلك أيضا أكرم الحوراني ، خليل الكلاس ، عبد الغني قنوت ، مصطفى حمدون (من البعثيين السابقين) ، خالد بكداش (سكرتير الحزب الشيوعي السوري) الخ .

(٢) أنظر ، « البعث » ، ١١ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٣) المرجع السابق .

تتبع هذه المفاوضات بالتفصيل ، أو اقتطاف بعض المقاطع من المناقشات التي تضمنتها ، غير أنها قد أظهرت بصورة واضحة النوايا الخفية لكل فريق ، وكذلك السرعة الفائقة التي طرحت معها وعولجت بها القضايا الأساسية . لقد ترأس جلسات المحادثات بين الوفود الثلاث الرئيس عبد الناصر الذي كان في موضع القوة نسبيا ، وبالتالي بجح ببراعة ، أمام الراي العام العربي ، في اخفاء ثغرات الضعف في نظامه . والبعثيون وجدوا انفسهم في جو مثقل وحالة مشتتة ووضع اقرب ما يكون الى وضع « المتهم » .

كل المشتركين في هذه المناقشات كانوا يناورون . انهم جميعهم يتحدثون عن الوحدة العربية وعن آمال الجماهير . ولكنهم في الواقع ، كانوا بعيدين عن هذه الاهتمامات . عندئذ ، انعقد فيما بينهم حوار طرشان حقيقي .

لقد برز موقفان متعارضان تعارضا اساسيا . من الناحية المصرية ، ابدى الرئيس عبد الناصر في الابتداء عدم استعداده لعقد وحدة مع سوريا يحكمها البعث وحده . والاسباب التي ذكرت في هذا المجال كانت تلقي مسؤولية فشل الوحدة السورية - المصرية على البعثيين الذين وصل توجيه الاتهام اليهم الى درجة « الخيانة » . ولكن ، في الحقيقة ، ان المفاوضات المصري لا يود ان يتعامل في وحدة اتحادية مع بلدين ، سوريا والعراق ، يسيطر عليهما نفس الحزب . كان يخشى ان يصبح « اقلية » في هذه الوحدة الاتحادية الثلاثية ، ويفقد بسبب ذلك حرية الحركة على الصعيد العربي ويكفل ضمنا استمرار وتقوية وانتشار حركة البعث . ومن الناحية السورية ، فان البعثيين . بعد ان استخلصوا العبر من أخطائهم التي ارتكبوها في ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، عند قيام الجمهورية العربية المتحدة ، كانوا مصممين على عدم الخضوع لاي ضغط مهما كانت طبيعته . انهم وصلوا الى السلطة في العراق وسوريا بعد عناء كبير وضد عقبات كثيرة ، وهم يعدون عدتهم لكي يبقوا فيها . واذا كان ثمة وحدة يجب ان تتحقق بين هذه البلاد المعنية ، فانها لن تقوم ضدهم او بدونهم .

وبالفعل ، ان وجهة نظر البعثيين عموما هي التي كان لها الرجحان في النهاية ، على الاقل نظريا . ففي ١٧ نيسان (ابريل) ، وقّعت الوفود في هذه المحادثات ما سمي بـ « ميثاق القاهرة » ، حيث يعلن عن قيام دولة اتحادية بقيادة جماعية في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر ، بين مصر وسوريا والعراق ، تحت اسم : الجمهورية العربية المتحدة ، عاصمتها القاهرة . وكل قطر في هذه الدولة الجديدة يبقى متحفظا بمؤسساته واستقلاله السياسي الداخلي .

وبناء على ذلك ، ان حرية تكوين التنظيمات الشعبية أصبحت مكفولة ضمن جبهة سياسية يعمل على انشائها ، في كل قطر من الاقطار الثلاثة . وعلى مستوى الدولة الاتحادية تؤلف قيادة سياسية موحدة ، على أن لا يعني ذلك « ازالة الاحزاب السياسية الوحدوية » . والمجلس القومي هو السلطة التشريعية والسلطة العليا في الدولة الاتحادية الجديدة ، وهو مؤلف من مجلسين : مجلس نواب اقليمي منتخب انتخاباً

مباشراً عن طريق الاقتراع السري العام ويضم في كل قطر عدداً من الممثلين حسب نسبة عدد السكان ، ومجلس اتحادي يضم عدداً متساوياً من الأعضاء في كل إقليم من اقاليم الدولة الاتحادية . فالمجلس القومي هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الجمهورية الثلاث . والقوانين والتشريعات لا تصبح سارية المفعول الا بعد الموافقة والتصديق عليها من قبل المجلس الاقليمي والمجلس الاتحادي . وأخيراً فان مجلس الوزراء انما يكون مسؤولاً مسؤولاً مباشرة أمام المجلس القومي .

كثيرون هم من قادة البعث الذين لم يتمالكوا دهشتهم عندما وجدوا الرئيس عبد الناصر يوقع على « ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) » . فهم لم يكونوا ليتصوروا أن رئيس الدولة المصرية سيقبل باتفاق يحد من صلاحياته ويقيم نظاماً اتحادياً مبنياً على أسس من القيادة الجماعية . من أجل ذلك ، فان تخوفاتهم كانت كبيرة ، وكانوا يميلون الى الاعتقاد بان عبد الناصر ، عندما وقع هذا الاتفاق ، انما يريد أن يعطي لنفسه مدة خمسة أشهر ، يسعى خلالها لتغيير موازين القوى في سوريا وفي العراق لمصلحته . (١)

ومما يزيد في هذه المخاوف والشكوك أن مختلف المجموعات الناصرية في دمشق كانت تتحرك وتقوم بنشاطها السياسي على الصعيد الداخلي بتفاهم كلي مع القاهرة . ولم يكن ذلك سرا لـ احد . فهي منذ الايام الاولى قد حاولت أن تخلق المتاعب والاضطرابات في وجه النظام السوري الجديد وطالبت باقامة وحدة جديدة فورية مع مصر ، ونظمت لهذا الغرض المظاهرات الشعبية في البلاد كلها ، لكي تمارس ضغوطاتها على السلطات الحكومية .

وفي نفس الوقت ، فهي تطالب باشراكها في الحكم مناصفة ، اي ان المنظمات السياسية ذات الاتجاه الناصري : حركة القوميين العرب وحركة الوجدويين الاشتراكيين والجهة العربية المتحدة ، كانت تطلب من البعث أن يقبل مبدأ توزيع المناصب في الحكم معها على قدم المساواة . بمعنى آخر ، أن البعث يجب أن يحتل فقط ربع المقاعد في المجلس الوطني لقيادة الثورة وربع الحقائق الوزارية (٢) .

وقد صرح بهذا الصدد نهاد القاسم ، زعيم الجبهة العربية المتحدة قائلاً : « ان القوى الوجدوية لا تضع الا شرطاً واحداً وهو أن يقبل البعث مبدأ المساواة مع كافة المجموعات الوجدوية التي وقعت ميثاق القاهرة » (٢) .

أما فيما يتعلق بالبعثيين ، فانهم وجدوا أنفسهم ، نظراً للاوضاع السياسية والعسكرية التي وصلوا فيها الى الحكم ، معزولين تقريباً ، من ناحية التأييد الشعبي سواء كان ذلك في الارياف أو في المدن الكبرى . بل أكثر من ذلك ، في الوقت الذي يقبل

(١) مقابلة مع علي صالح السعدي ، ٢٧ اب (أغسطس) ١٩٦٥ ، لبنان .

(٢) انظر ، « الاوريون » ، ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ .

فيه البعثيون مبدأ توزيع المقاعد بالتساوي في الحكومة ، وخاصة في الجيش ، فانهم سيكونون حتما مهددين بازالتهم من الحكم واختفائهم عن المسرح السياسي .

وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضا الى الدور السيء الذي لعبه محمد حسنين هيكل ، الناطق غير الرسمي بلسان السلطات العليا في القاهرة في ذلك الحين . انه من غير شك كان يجهل الوضع السياسي في سوريا والوضع المعقد خاصة داخل الجيش . لقد كان يتصور بان حزب البعث وعلى رأسه الامين العام ميشال عفلق ورئيس الحكومة صلاح البيطار ، هم الذين يحكمون في دمشق . لذلك فهو يعتقد بان توجيه السهام ضد البعث يمنعه من تثبيت هيمنته على الحكم ، آخذا في الاعتبار ان عدد أعضائه لا يتجاوز الالفين ، كما صرح عبد الناصر في المحادثات الثلاثية .

من أجل الوصول الى هذا الهدف ، فان هيكل ، غداة مباحثات القاهرة ، كان يوجه انتقاده وهجومه العنيف ضد البعث السوري وضد صلاح البيطار اسميا . ويذكر ويعيد الى اذهان من لا يعرف « ان صلاح الدين البيطار هو أحد موقعي وثيقة الانفصال السوري » ، وان هناك « كثيرا من المسائل التي لا تزال معلقة بين الحركة الثورية في الجمهورية العربية المتحدة والبعث السوري » .

كما ان هيكل أخذ يعمل على ادخال تمييز بين « قيادة البعث العراقي التي لم يكن لها في السابق اية علاقة مع الجمهورية العربية المتحدة » وبين قيادة « البعث السوري الذي كان شريكها في التجربة الوحدوية ، هذه التجربة التي تركت كثيرا من التساؤلات دون جواب » (١) .

وفي مقاله الشهير تحت عنوان : « اني اعترض » ، وقف رئيس تحرير «الاهرام» موقفا عنيفا ضد ما تكتبه جريدة « البعث » عن الاخطاء التي ارتكبت في سوريا في عهد الجمهورية العربية المتحدة . وبالفعل ، ليس ثمة ما يثير حفيظة السلطات في القاهرة ، أكثر من ذكر ما جرى في سوريا زمن الوحدة . لقد كان هيكل يعتبر ذلك بمثابة « استفزاز » من قبل حزب البعث في سوريا ضد مصر (٢) .

ويرد صلاح الدين البيطار في تصريح صحفي الى إحدى المجلات الأجنبية الناطقة باللغة الفرنسية ، يشدد فيه على « ضرورة قيام وحدة عربية على أساس ابعاد أي احتمال للحكم الفردي وعبادة الشخصية ، وعلى أساس المساواة المطلقة بين الاعضاء المشتركين فيها ، وتحت اشراف قيادة مركزية جماعية — اتحادية ديمقراطية » (٣) .

هذا الجدل وهذه الخلافات العلنية أخذت مظهرها عنيفا وأدت الى نتائج بعيدة

(١) انظر ، « الاهرام » ، ١٥ اذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٢) انظر ، « الاهرام » ١٣ اذار (مارس) ١٩٦٣ .

(٣) انظر نص التصريح في « الأوربون » ، ١٨ اذار (مارس) ١٩٦٣ .

الآثر (١) . فالرئيس عبد الناصر ربما لا يملك المعلومات الصحيحة والكافية حول الوضع السياسي في سوريا ، ولا يعلم أن هجومه المتكرر ضد قيادة الحزب بشخص ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار ، كان يضعف كثيرا الاتجاه الأكثر وحدوية داخل الحزب ، ويقوي بالمقابل العناصر البعثية ، والعسكرية منها على الاخص ، المعارضة للوحدة . وحينئذ امكن لهؤلاء من الرد على « البعثيين الوحدويين » : « الم نقل لكم مرارا بان عبد الناصر لا يسعى في الحقيقة الى اقامة وحدة اتحادية على قدم المساواة مع سوريا ، وانما يعمل فقط على عودة الاوضاع السياسية السابقة » !!

ومن جهة أخرى ، فان القسوى الناصرية التي كانت تطلق الشعارات وتنظم المظاهرات الشعبية ، كانت تدخل في الغالب في معارك جانبية بشكل مبعثر . وفي خضم الصراع الوحدوي الاعلامي الذي وصل الى درجة عالية من العنف الهستيري ، لم تستطع أن توحد صفوفها وتقيم تنظيما سياسيا متجانسا أو تحدد برنامجا موحدا . وهكذا فقد فسحت المجال لخصومها بازالتها مجموعة بعد أخرى .

في اثناء المحادثات الثلاثية وقبل توقيع « ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) » ، وقعت صدامات في سوريا بين المتظاهرين الناصريين من جهة وبين قوى البوليس والجيش من جهة أخرى . وفي أوائل نيسان (ابريل) صدر أمر عسكري بمنع التجول في جميع أنحاء البلاد ، ومنع التجمعات وحمل السلاح تحت طائلة العقوبات الشديدة . وقد احدث منصب جديد وهو نائب الحاكم العسكري وعهد به الى وزير الداخلية ، اللواء امين الحافظ ، يخول هذا الأخير بموجبه ممارسة جميع السلطات الواردة في نصوص الاحكام حول حالة الطوارئ . وأول عمل قام به هو اغلاق المدارس والجامعات حيث تتمركز التنظيمات الناصرية بكثافة .

وفي شهر ايار (مايو) من نفس السنة ، وصل الجو السياسي الى درجة عالية من التوتر أصبحت معه القطيعة أمرا لا يمكن تلافيه بين القوى الناصرية والحكم البعثي في سوريا ، فقدم الوزراء الناصريون استقالتهم من حكومة البيطار احتجاجا لرفضها توزيع الحقائق والمناصب في مختلف أجهزة الدولة بالتساوي (٢) . وفي نفس الوقت ، ثلاثة وزراء بعثيين : جمال الاتاسي ، عبد الكريم زهور وسامي الدروبي ، الذين سيعرفون فيما بعد باتجاههم المتعاطف مع الناصرية ، قد أعلنوا انسحابهم من الحكم (٣) . ولكن في الجيش خاصة ، بلغت التصفية الى أكثر من مائة ضابط ناصري ، يأتي في مقدمتهم اللواء راشد القطيني نائب رئيس الاركان ، واللواء محمد الصوفي وزير الدفاع ، والرائد حسين القاضي رئيس الشعبة الثانية والرائد جميل فياض قائد قوى الامن الداخلي الخ .

-
- (١) يجب الاشارة الى أن مقالات هيكल كانت تذاع من اذاعة « القاهرة » .
 - (٢) نهاد القاسم ، عبد الوهاب حومد ، هاني الهندي ، جهاد ضاحي ، سامي صوفان وسامي الجندي . غير أن الأخير قد عاد عن استقالته بعد وقت وجيز وأصبح وزيرا للاعلام .
 - (٣) في نفس الفترة ، أبعد الوزراء الوحدويون والناصريون من حكومة البعث العراقية ، بتهمة القيام بمحاولة انقلاب ضد النظام .

بطبيعة الحال ، لم تبقى القاهرة مكتوفة الايدي ، وعلى الفور ارتدت الحملة الصحفية والاذاعية طابعا أكثر عنفا من السابق ضد البعث السوري . وفي ١٧ أيار (مايو) ، مع الاستمرار في تجنب البعث العراقي ، كتب هيك في جريدة « الاهرام » قائلا : « لقد وصلت علاقتنا الآن بالبعث الى نقطة لا يمكن العودة بعدها الى الوراء . . . أو التعايش معه » . وهو يضيف : « لا اعتقد ان الجمهورية العربية المتحدة تقدر ان تتعاون مع البعث (السوري) ، كما انني لا اتصور بأن القاهرة ستقوم بأقل جهد للتعامل معه . . . » .

وفي ١٩ أيار (مايو) جاء الرد في جريدة « البعث » ، الناطقة الرسمية باسم الحزب : « لا يوجد ، كما تؤكد ذلك جريدة « الاهرام » ، حزب بعث سوري وآخر عراقي وثالث أردني . ليس هناك سوى حزب واحد هو حزب البعث العربي الاشتراكي » . « والقول بأن لا تعايش مع البعث في سوريا ، يعني في نفس الوقت لا تعايش مع البعث في العراق . وهذا انسحاب من الوحدة . وهو شيء لا يمكن أن يفكر فيه أي إنسان . وهذا المنطق هو شبيه بالمنطق الذي كان يقول في فترة حكم الانفصال في سوريا : « لا وحدة مع عبد الناصر » . ويختم كاتب المقال قوله : « ان رفض القاهرة التقارب مع حزب البعث يعني من الناحية العملية رفض للوحدة ، اذ انه في الواقع لا يمكن أن نتوجه نحو دمشق أو نحو بغداد من وراء ظهر البعث » .

عندئذ تدخل المناضل المغربي ، مهدي بن بركة ، وقام باتصالاته الواسعة مع المسؤولين للخروج من هذا الصراع بين السلطات البعثية في سوريا ورئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ولايجاد حل ينقذ الوحدة الاتحادية الثلاثية من الضياع . وفي ١٦ تموز (يوليو) ، عقد اجتماع في بغداد بحضور وفد سوري واشترك بعض أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق . وعلى اثره تم الاتفاق بين بن بركة والمجتمعين حول المقررات الأساسية التالية :

- عودة الضباط الناصريين المسرحين الى الجيش السوري .
- تشكيل جبهة قومية موحدة تضم كل القوى الوحدوية .
- عقد مؤتمر « قمة » بين مصر وسوريا والعراق في ٢٣ تموز (يوليو) .
- وأخيرا التحضير لاجتماع عام يشترك فيه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر وجبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب البعث العربي الاشتراكي (١) [١٠]

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فان وفدا سوريا وصل الى القاهرة برئاسة اللواء لؤي الاتاسي ويضم المقدم محمد عمران والمقدم فهد الشاعر والدكتور سامي الجندي . وقد طلب الرئيس عبد الناصر ، اثناء محادثاته مع أعضاء الوفد — بالإضافة الى عودة جميع الضباط الناصريين الى الجيش — « انشاء حركة سياسية واحدة تشترك فيها

(١) انظر ، « الاوريون » ، (١ اب (أغسطس) ١٩٦٣) .

كل القوى الاشتراكية العربية وتتخلى عن أية تسمية ، سواء كان ذلك اسم الاتحاد الاشتراكي العربي أو البعث أو أي حزب آخر » . وبالتالي فإن الرئيس قد طلب بأن تكون هذه الحركة الجديدة تحت قيادته الشخصية (١) .

ولكن ، بينما كانت تجري المحادثات بين الرئيس عبد الناصر والوفد السوري ، فإن القوى الناصرية في سوريا ، المدنية منها والعسكرية ، لم تلق سلاحها . وقد كانت تضع الترتيبات اللازمة لمعركة فاصلة ضد البعث السوري ، وذلك بشن هجوم هذه المرة ضد حصنه الحصين ، الجيش . والسلطات العسكرية السورية من ناحيتها كانت فيما يظهر على علم بخططهم التفصيلية ، لهذا فإنها اتخذت كل الخطوات والترتيبات العسكرية اللازمة لمجابهة محاولة الانقلاب هذه (٢) .

وبالفعل ، في ١٨ تموز (يوليو) وفي وضوح النهار ، في الساعة الحادية عشرة صباحا ، احتل ما يقرب من ألفين من المسلحين مواقعهم ، بقيادة بعض الضباط الناصريين المسرحين حديثا من الجيش ، في الحقائق العامة المحيطة بمبنى القيادة العامة للاركان (٣) . وهوجمت القيادة العامة من جهتين في نفس الوقت ، وكذلك مبنى الاذاعة وحرس أركان القوات المسلحة . على أن ردة فعل السلطات العسكرية كانت هي أيضا أكثر عنفا . وهذه المعركة هي أكثر المعارك الدموية التي عرفتھا دمشق : مئات من الضحايا قد وقعت بين المهاجمين وبين الأهالي . عشرون من الانقلابيين : ثمانية عسكريين واثنا عشر مدنيا اعدموا على الفور . والجيش الذي أصبح « بعثيا » احتل

(١) أنظر نص المؤتمر الصحفي لوزير الاعلام السوري ، الدكتور سامي الجندي ، في « الاوريون » ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٦٣ .

(٢) حسب تأكيدات نسيم اسفرجلاني ، فان العقيد محمد نبهان - أحد قيادي الحركة الانقلابية - هو الذي أعطى المعلومات التفصيلية حول خطط رفاقه الى السلطات العسكرية البعثية (مقابلة مع المؤلف في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢) .

(٣) وأهم الضباط الناصريين الذين كانوا وراء حركة الانقلاب هم : اللواء راشد القطيني نائب رئيس الاركان للقوات المسلحة السابق ، العقيد جاسم علوان ، قائد حركة ١٨ تموز (يوليو) المسلحة والذي قاد في السابق محاولة الانقلاب الفاشلة في حلب في نيسان (ابريل) ١٩٦٢ ، اللواء محمد الجراح رئيس قوى الامن الداخلي السابق في عهد الوحدة مع مصر ، المقدم أدهم مصطفى نائب عبد الحميد السراج ، رئيس الشعبة الثانية ، العقيد مروان السباعي رئيس الشعبة الثانية بعد السراج والمقدم عارف المعري ٠٠٠ أما المدنيون فهم : جهاد ضاحي ، أحد قادة حركة القوميين العرب ووزير المواصلات السابق ، عبد الصمد فتاح أحد مسؤولي الجبهة العربية المتحدة ونائب رئيس المجلس السابق ، عبد الوهاب حومد أحد قادة الجبهة العربية المتحدة ووزير المالية السابق ، يوسف مزاحم أحد الوزراء السابقين في الجمهورية العربية المتحدة الخ ٠٠٠

النقاط الاستراتيجية في العاصمة . و « الحرس القومي » الذي انشيء حديثا اخذ
يطارد الناصريين في كل مكان (١) .

وهناك من البعثيين من يؤكد بأنه اذا لم تقم السلطات العسكرية في دمشق بالقاء
القبض على قادة الانقلاب الناصري وكشف خططهم قبل أن يقوموا بتنفيذ عملياتهم ،
فلانها كانت تريد أن تقضي عسكريا على تنظيماتهم السرية وعلى عناصرهم السياسية
الاكثر نشاطا وتزيد بالتالي من شقة الخلاف وقطع الجسور نهائيا ما بين دمشق
والقاهرة (٢) .

ومهما يكن من امر ، فان هذه هي المرة الاولى التي تقمع فيها حركة انقلابية في
سوريا بكثير من العنف واسالة الدماء الغزيرة . وهي المرة الاولى أيضا منذ الاستقلال،
التي يدافع فيها نظام عن نفسه بالسلاح وبشراسة .

عندئذ تدخل الرئيس عبد الناصر شخصيا وعلنا في هذه الحرب ضد البعث .
وبمناسبة مرور احدى عشرة سنة على الثورة المصرية التي خطابا في ٢٢ تموز (يوليو)
في غاية من العنف ضد حزب البعث الذي وصف بـ « الفاشية » و « الالحاد » .
واللهجة كانت تتراوح بين السخرية والقبح ، بين الهزء والشتائم . وهي تذكر بالاهانات
اللاذعة التي كانت توجه الى نوري السعيد وعبد الكريم قاسم أو الى الملك حسين ملك
الاردن . ثلاثة من قادة البعث : ميشال عفلق ، صلاح الدين البيطار وعلي صالح السعدي ،
اظهرهم الرئيس بمظهر الازدراء والسخرية والضحك أمام الرأي العام العربي . ثم
اعلن في نفس الوقت انسحاب القاهرة من « ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) » حول الوحدة
الاتحادية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . « ان السلطات التي تحكم اليوم في
سوريا لا تمثل الشعب السوري . لهذا فانني أعلن قطع العلاقات مع الحكومة الفاشية
التي تقيم في دمشق » (٣) .

وترد جريدة « البعث » : « في الخطاب الذي القاه عبد الناصر في ٢٢ تموز (يوليو)
وأعلن فيه انسحاب القطر المصري من الوحدة الثلاثية . . . تكلم الرئيس عبد الناصر
بلغة نظامه . . . فأكد بذلك أنه أسير هذا النظام . . . وأن تحقيق الوحدة لا يتم الا
بامتداد نظامه بمفاهيمه وأساليبه على الاقطار الاخرى والغاء دورها وتجاربها الثورية

(١) على أثر الحوادث الدامية في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٣ ، نشرت الصحف البعثية في دمشق
صور بعض المسؤولين في العهد الجديد ، يرتدون لباس « الحرس القومي » ، خاصة صلاح
البيطار رئيس الحكومة واللواء أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ووزير
الداخلية وكذلك بعض الوزراء : منصور الاطرش ووليد طالب وغيرهم . . . الذين كانوا
يقومون - سلاحهم بيدهم - بالتحقيق في بطاقات الهوية للمواطنين وتفتيش السيارات
في العاصمة السورية .

(٢) أنظر ، سعدون حمادي ، وزير الخارجية في حكومة العراق الحالية ، في « دراسات عربية » ،
بيروت ، عدد ٧ ، ١٩٧٢ ، ص ٢ - ٣ .

(٣) أنظر « الاهرام » ، ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٣ .

... لذلك جاء فشل تجربة الوحدة الاولى بكشف عجز هذا النظام عن حماية الوحدة وعدم صلاحيته لحكم الوحدة وعدم قدرته على حماية مكاسب العمال والفلاحين » (١).
والحكومة السورية من جهتها فقد اعتبرت « ان نقض ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) هو بمثابة جريمة ترتكب ضد الوحدة العربية » و « انعطاف تاريخي خطير لا يختلف في شيء عن ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ » ، عند وقوع الانفصال السوري . ولكنها في نفس الوقت تعلن عن « تمسكها » الذي لا يحيد بهذا الاتفاق وتطلب تطبيق بنوده في الوقت المحدد (٢) .



في الحقيقة ، هل البعثيون جادون فعلا ويسعون لعقد وحدة مع مصر ؟ للإجابة عن هذا السؤال ، لا بد بادىء ذي بدء من التذكير بأنهم لا يؤلفون تكتلا سياسيا موحدا او منسجما . وبالتالي ، فليس لديهم برنامج واضح المعالم والخطوات العملية في هذا الميدان . فسياساتهم سواء على الصعيد الداخلي او على الصعيد العربي كانت بالاحرى عبارة عن سلسلة من ردات الفعل بالنسبة للأحداث التي كانت تجري في سوريا منذ ٨ آذار (مارس) . وبالنظر الى النظام الناصري بالذات ، فانهم كانوا يلتجئون بشكل واضح الى التحصن في موقف دفاعي .

ومن جهة أخرى فان الحزب كحزب ، حتى استلام الحكم في دمشق ، لم يكن منظما بعد ، ووجوده هو اقرب الى الوجود الاسمي منه الى الوجود الفعلي . انه نوع من « الياقطة » السياسية ، اذا صح التعبير . فقيادته القومية ، كما ذكرنا سابقا ، لم تكن على علم رسميا بالتحضير للانقلاب ولا باليوم الذي سينفذ فيه . وعلى أية حال ، فان الاغلبية الساحقة من قادته وعلى رأسهم ميشال عفلق كانوا جميعهم في بغداد منذ اسبوعين ، عند وقوع الحركة العسكرية في دمشق في آذار (مارس) . وكذلك فان صلاح الدين البيطار لم يكلف بتأليف حكومة « اتحاد وطني » تضم القسوى القومية الوحدية جميعها الا قبل وقت وجيز جدا من بدء عملية التنفيذ . بكلمة مختصرة ، ليس حزب البعث بقيادته القومية هو الذي يحكم سوريا منذ شهر آذار (مارس) ، ولا حكومة البيطار ولا حتى المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الذي يحدد السياسة العامة . ان من يحكم سوريا بالفعل هم أعضاء « اللجنة العسكرية » . فهم الذين يسيطرون على الاوضاع السياسية بيد من حديد ، خاصة داخل الجيش .

الاتجاهات البعثية الثلاث

وهكذا فاننا نستطيع ان نلاحظ تدريجيا — وتحت تأثير صراع حزب البعث مع القوى الناصرية في سوريا — ظهور ثلاثة اتجاهات بعثية ، تزداد وضوحا وتميزا بالنظر

(١) أنظر ، جريدة « البعث » ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٦٣ .

(٢) أنظر ، جريدة « البعث » ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٦٣ .

الى مصر الناصرية : اتجاه القيادة القومية واتجاه القيادة القطرية في سوريا واتجاه اللجنة العسكرية .

القيادة القومية

كل الدلائل كانت تشير الى ان الاتجاه البعثي الذي كان يوصف بـ « القومي » ، اي الاتجاه الذي يسير في خط القيادة القومية للحزب ، كان يسعى الى ايجاد جو من التفاهم مع القاهرة ، بالرغم من كل المحاذير التي لا بد وان يبديها ، وهو يميل بالتالي الى تحقيق شكل من الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق ، تصون الاستقلال السياسي لكل قطر من الاقطار الثلاثة وكذلك حرية تشكيل الاحزاب السياسية على وجه الخصوص . وهذا الاتجاه يتمثل عملياً برئيس الحكومة صلاح الدين البيطار وبالامين العام للحزب ميشال علق ، اللذين يعطيان دائماً أهمية عظمى الى عامل الوحدة العربية ، مع كل ما يستلزم ذلك من الاستفادة من دروس فشل التجربة الوحدوية الاولى بين سوريا ومصر . غير ان القاهرة قد وجهت هجومها بالذات الى نفس هذا الاتجاه . وذلك لسببين ظاهرين (١) :

الاول : ان رئيس الجمهورية العربية المتحدة لم يغفر أبداً للوزراء البعثيين استقالتهم من حكومة الوحدة السورية - المصرية في أواخر عام ١٩٥٩ . وكذلك نقدهم للنظام السياسي المطبق في سوريا حينذاك . من أجل ذلك فهو يعتبرهم مسؤولين عن حدوث الانفصال السوري (٢) :

الثاني : وهو يتلخص في ان السلطات الناصرية قد استعانت استياء كبيراً من موقف القيادة القومية « اللامبالي » ، عند حدوث حركة الانفصال العسكرية في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، وكذلك من توقيع صلاح الدين البيطار على بيان السياسيين السوريين الانفصالي (٣) :

من أجل ذلك فان اتجاه القيادة القومية وجد نفسه بين نارين : من جهة ، كل القوى الناصرية ورئيس الجمهورية العربية المتحدة بالذات يتهمونه بـ « الخيانة » وبـ « اللااخلاقية » وبـ « اللاوحدوية » . ومن جهة أخرى ، فان بعض قواعد الحزب والضباط البعثيين ينتقدون « بعض قادة البعث » ، ومنهم الاستاذ البيطار ببيع « الحزب لعبد الناصر » . وأصبحت — كما يقول منيف الرزاز — تهمة « الناصرية توجه للبعثيين الوحدويين للتخلص منهم وابعادهم ... » (١) وهو ضيف قائلاً : « ويبدو أن خطيئة الاستاذ صلاح في توقيع « وثيقة الانفصال » وفي سعيه حتى يقبل الحزب الاشتراك في وزارة الدكتور بشير العظمة أيام الانفصال ، قد جرحته أمام الحزبيين الوحدويين لم يسهل عليهم نسيانه ، بالرغم من أنه قاد بعد ذلك الحملة الوحدوية في

(١) أنظر ، منيف الرزاز ، نفس المرجع ، ص ١٠٠ .

الحزب ، وكان له كبير الاثر في الضغط من أجل البدء في مباحثات الوحدة الثلاثية بعد الثورة . ولكن هذه الحملة الوحشية بالذات قد أساءت إليه عند الحزبيين « القطريين » و « العسكريين » والحاقدين على عبد الناصر ، ففقد بذلك عطف الطرفين معا « (١) » .

وهكذا فان علاقة القيادة القومية بحكم البعث السوري أو أكثر تحديدا بالجيش ، بقيت عائمة وغير واضحة خلال فترة زمنية طويلة . فضعف القيادة القومية البليغ وعدم جدارتها — وهما صفتان ملازمتان لها منذ زمن بعيد — منعاهما من أن تقيم تنظيميا سياسيا قويا وأن تفرض سلطتها على الضباط البعثيين ، وبالتالي من أن تمسك بيدها زمام الحكم . وهي لم تستفد حتى من الدعم غير المشروط في الابتداء ، الذي منحها إياه النظام البعثي في العراق . عندئذ ابتدأت مرة أخرى كادرات الحزب وأعضاؤه يستنكرون « أبوتها » ويضعون موضع التساؤل والرفض أيديولوجية « قادة الحزب التاريخيين » .

وقد كتب منيف الرزاز حول هذا الموضوع يقول : « فقد كان من عادة القيادة القومية أن تترك الأمور تسير ، ثم تشكو من أنها سارت في طريق خاطيء . وتحاول أن تبادر إلى الإصلاح حين يكون وقت الإصلاح قد فات . تركت للجنة فرعية منها ، زمن الانفصال ، أن تعيد تنظيم الحزب . ثم شكت من أن اللجنة قد أساءت استعمال صلاحياتها أشركت العسكريين في قيادة الحزب دون أن تعطي نفسها حق الاشراف على الحزب في الجيش ، ثم شكت من أن العسكريين قد استولوا على الحزب . ولكن أكبر خطيئة ارتكبتها قيادة الحزب في هذه المرحلة ، انقطاعها التام عن قواعد الحزب ، فلا اتصال ولا اجتماعات ولا نشرات . حتى جريدة الحزب لم يكتب فيها أحد من قيادة الحزب وتركوها جريدة لا تمثل رأي الحزب في شيء » (٢) .

القيادة القطرية

بعد وقت قليل من نجاح الحركة العسكرية في ٨ آذار (مارس) ، جرت الانتخابات الحزبية في سوريا ، وانتخب على أثرها قيادة قطرية للحزب ، مرتبطة رسميا بالقيادة القومية . وكانت تتألف من خمسة أعضاء مدنيين : حمودي الشوفي (أمين سر القيادة بالقطر) ، محمود نوفل ، خالد الحكيم ، محمد بصل ونور الدين الاتاسي . وأربعة أعضاء من العسكريين : حافظ أسد ، محمد رباح الطويل ، حمد عبيد وأحمد أبو صالح . وهي ممثلة في المجلس الوطني لقيادة الثورة بشخص واحد هو أمين سر قيادة القطر حمودي الشوفي . وهذه هي المرة الأولى التي يحتل فيها الضباط البعثيون مراكز قيادية في الحزب .

ومع وقوع القطيعة بين حكم البعث والنظام الناصري ، عادت ودخلت إلى الحزب أعداد كبيرة من أعضاء وكادرات التيار البعثي السابق لرياض المالكي أو حتى لآكرم الحوراني . وهم الذين يوصفون بـ « القطريين » والذين يدافعون ويحملون لواء خط

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

سياسي متطرف ومعاد لعبد الناصر . وبالإضافة الى ذلك فان بعض أعضاء هذه القيادة القطرية الجديدة ، وفي مقدمتهم حمودي الشوفي ، تبنا اتجاهها سياسيا « يساريا » أو « متطرفا » . واخذوا يظهرون معارضتهم لبعض القادة البعثيين ، ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار على وجه التخصيص، ويرفضون سلطتهم «الابوية» عليهم . من جهة، فقد اقاموا علاقات ايدولوجية وثيقة الصلة بالتيار البعثي «اليساري» في العراق ، الذي يقوده علي صالح السعدي . ومن جهة ثانية ، اخذوا يتقربون في نفس الوقت من بعض أعضاء اللجنة العسكرية الذين عرفوا بمواقفهم السياسية المتطرفة .

اللجنة العسكرية

اما فيما يتعلق باللجنة العسكرية، فان معظم أعضائها ليسوا لا مع القيادة القومية، ولا مع القيادة القطرية . هذا يعني في الحقيقة بأنهم لم يكونوا لا من « اليمين » ولا من « اليسار » . فهم في الواقع ليسوا سوى عسكريين ، كما كانت تجري الاشاعات التي انتشرت في دمشق في ذلك الحين . وجميعهم من جذور اجتماعية يمكن وصفها بـ « البرجوازية الريفية » وما يسعون اليه ويبحثون عنه كان بسيطا للغاية: السلطة، أولا في الجيش ومن ثم في الدولة والحزب . مكيفالليون بأسلوبهم، فكل الوسائل جيدة لديهم اذا كانت توصل الى الهدف . وتكتيكهم يتلخص في ابعاد خصومهم وحلفاء الطريق مجموعة بعد أخرى ، وعدم الدخول في معارك على جبهات متعددة في نفس الوقت . حتى يبقوا ويستمرروا « سادة الموقف »، فقد حددوا هدفهم منذ الابتداء بصورة واضحة: منع « وضع يد مصر » على سوريا . ابغض الناس اليهم والذي يجب اسقاطه ، كان وسيبقى جمال عبد الناصر . وهكذا فان أعضاء اللجنة العسكرية كانوا في الحقيقة حجر عثرة في سبيل أي تقارب مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

ومن جهة أخرى ، فان الهجوم المتكرر من قبل النظام الناصري ضد حكم البعثيين في دمشق ، وهذه الرغبة الملحة من أجل اقامة وحدة فورية بين سوريا ومصر ، كل ذلك ساعد الضباط البعثيين لاطلاق العنان لسياسة معادية للناصرية في صفوف الحزب، خاصة بعد الحوادث الدامية في ١٨ تموز (يوليو) . وهذه السياسة صيغت منذ ذلك الحين في « قالب منطقي » : الوحدة في ايدولوجية الحزب القومية لا تقوم وتتحقق الا باعتماد الجماهير الشعبية . والحال أن الحكم الناصري هو حكم فردي . اذن كل وحدة مع مصر الناصرية هي طعنة توجه لمبادئ الحزب الواحدية .

وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضا الى أن أي عضو من أعضاء اللجنة العسكرية لم يشترك في المباحثات الثلاثية المصرية - السورية - العراقية في القاهرة . بل اقتصر عملهم في هذه الناحية على ارسال عسكريين غير بعثيين أمثال : اللواء لؤي الاتاسي واللواء زياد الحريري أو اللواء فهد الشاعر . أما فيما يخصهم هم ، فانهم حذرون الى أبعد حدود الحذر ، فقد بقوا قابعين في دمشق ، يراقبون أو يقمعون أية حركة معارضة، عسكرية أو شعبية .

وهم في حربهم لعبد الناصر ، قد استعملوا نفس اسلوبه وتكتيكه . وفي هذا المجال فانهم كانوا « تلامذته » الانكياء . وبالتالي استفادوا من دروس أحداث ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، في فترة المحادثات حول الوحدة السورية - المصرية . كالرئيس نفسه ، نهم يدركون تمام الادراك أن من « يملك الجيش » ، يملك في نفس الوقت القوة والسلطة معا (١) .

ومن مثل عبد الناصر خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، حيث أن كل التنظيمات السياسية اليسارية أو اليمينية ، قد أخذت بالفعل الواحدة تلو الأخرى موقفا معاديا منه ، أماد الضباط البعثيون أفادة كبيرة : اذ بسبب كون قائد الثورة المصرية استطاع أن يملك القوة الحقيقية في البلاد وهي الجيش ، لم يكن من الصعوبة أن يغير ، بالرغم من كل معارضة ، موازين القوى لمصلحته .

وثمة نقطة في غاية من الأهمية يجب الإشارة إليها ، وهي أن « بيان ١٧ نيسان (ابريل) » حول الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق ، أغفل كليا العلاقة بين التنظيم السياسي وبين الجيش . وبتعبير آخر ، اذا كان الرئيس عبد الناصر قد قبل بكثير من التردد ونظريا على الأقل ، وجود الاحزاب السياسية واعترف بضرورة قيام جبهة تضم كل القوى القومية الاشتراكية ، الا انه لن يسمح بأي شكل من الأشكال للعسكريين بالتدخل في الامور السياسية أو بالانضمام ، تحت أي غطاء ، الى أي حزب من الاحزاب . وهذا يعني بالنسبة للضباط البعثيين أن « تاريخ » عام ١٩٥٨ سيعيد نفسه ، وان الحكم الذي استولوا عليه ، سيقدم اما الى ميشال عفلق واما في المدى البعيد الى رئيس الدولة المصرية . أما فيما يتعلق بهم ، فلم يبق لهم في أحسن الحالات الا أن يعودوا الى « موطنهم » ، أي الى ثكناتهم .

★ ★ ★

في خلال خمسة أشهر ، نجح البعثيون في تصفية وابعاد خطر كل السياسيين ، المدنيين والعسكريين الذين كانت توجه اليهم تهمة « الانفصالية » ومن ثم الناصريين وأخيرا حلفائهم من الضباط المستقلين : زياد الحريري ولؤي الاتاسي .

على اثر اندلاع الصراع مع القوى الناصرية وانسحاب ممثلهم في شهر أيار (مايو) من الحكم ، أخذ الحريري يدافع عن الرأي الذي يقول بأن العهد الجديد يجب أن يمد يده الى زعيم حماه ، أكرم الحوراني ، أو على الأقل الى انصاره ومؤيديه . فالتقارب والتعاون ، حسب رايه ، مع تيار أكرم الحوراني ، يقدم للحكم قاعدة شعبية قوية ، خاصة بين فئات الفلاحين ، ويزيد من قوة صفوف « الاشتراكيين » داخل الجيش . ويظهر أن الحريري كان يشجع في هذا الاتجاه من قبل اللواء أمين الحافظ وزير الداخلية ، حيث أن تعاطفه مع الحوراني كان معروفا من الجميع .

(١) أنظر حول هذا الموضوع ، منيف الرزاز ، المرجع السابق ، ص ٩٦ - ٩٧ وص ١٠٠ .

ولكن أعضاء اللجنة العسكرية والقيادة القومية ، وقفوا موقفا معاديا لاية فكرة تدعو الى التعاون مع اتجاه الحوراني ، وذلك لجملة من الاسباب المختلفة ، الشخصية والسياسية او غيرها .^{١٠} ومما يزيد في ذلك انهم لم يكونوا راغبين في أن يتورطوا مع الخصم رقم واحد للرئيس عبد الناصر في سوريا وأن يروا أنفسهم يوصفون بتهمة « الانفصالية » من قبل أجهزة الاعلام المصرية .

وبالإضافة الى ذلك ، فان الحريري وزير الدفاع ورئيس الاركان العامة للقوات المسلحة ، كان يبدي معارضته لاية فكرة وحدوية ، خاصة عسكرية مع حكم البعث العراقي . وهكذا ، فعندما أصبح حليف الامس مزعجا ، جرد من جميع مسؤولياته وابتعد عن الحكم في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٤ أثناء رحلته الى الجزائر ، وكذلك أيضا صفى انصاره من الجيش الذين كانوا يحتلون بعض المراكز الحساسة فيه .

أما اللواء لؤي الاتاسي ، فقد اعترض على تنفيذ أحكام الاعدام الكيفية وعمليات القمع الدموية الواسعة التي كان الناصريون هدفا لها . من أجل ذلك فقد أقيل من منصبه كقائد أعلى للجيش ورئيس للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وحل محله « الرجل القوي » في نظام البعث آنذاك ، اللواء أمين الحافظ حيث أن « نجمه » أخذ في الصعود.

قبل ذلك ، فاننا نلاحظ بوضوح أن سياسة سوريا البعثية أخذت تتطور بصورة ثابتة ، على الصعيد العربي والداخلي ، في ثلاثة اتجاهات متكاملة ، وان الصراع مع النظام الناصري لم يكن غريبا عن هذا التطور : الوحدة السورية - العراقية ، « الاشتراكية في بلد واحد » وطرح القضية الفلسطينية^{١١}

حول النقطة الاولى ، أعلن المسؤولون في مناسبات عديدة ، منذ نجاح الحركة العسكرية في ٨ آذار (مارس) ، عن تضامن وتقارب « الثورتين » البعثيتين في دمشق وفي بغداد ، وذلك بهدف الوقوف ومجابهة الضغوطات المستمرة للقوى الناصرية على الصعيد الداخلي أو العربي . بعد انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من « ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) » ، كتبت جريدة « البعث » في ٦ آب (اغسطس) قائلة : « على المسؤولين في سوريا أن يسعوا الى توثيق العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق وازالة كل العقبات التي تقف حجر عثرة أمام قيام وحدة اقتصادية بين البلدين . »

وبالفعل فقد تم في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ توقيع اتفاقيات ثنائية اقتصادية وثقافية. وبعد مضي شهر ، في تشرين الاول (اكتوبر) ، أعلن عن توحيد القوات العسكرية بين سوريا والعراق . وأنشئ لهذا الغرض « مجلس الدفاع الأعلى » مركزه دمشق ، وسمي اللواء صالح مهدي عمّاش وزير الدفاع في الحكومة العراقية ، في منصب القائد الأعلى للجيش الموحد .

ولكن المؤتمر القومي السادس للحزب (٥ - ٢٣ تشرين الاول) (اكتوبر) ، هو الذي سيضع موضع البحث والدرس مسألة اقامة وحدة اتحادية بين سوريا والعراق، تنفيذا لمقررات بيان القاهرة في ١٧ نيسان (ابريل) . وعلى أثر انفضاض أعماله، أعلن

بمسما عن قيام هذه الوحدة الاتحادية . وهي مفتوحة لمصر على أساس من المساواة والقيادة الجماعية .

ومن جهة أخرى ، على الصعيد الداخلي ، فقد اتجه نظام البعث في سوريا ، منذ حصول القطيعة بينه وبين الناصرية ، في خط اقتصادي - اجتماعي ، أطلق عليه اسم « الاشتراكية » . والمؤشر الاول هو نشر قانون الاصلاح الزراعي في حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ، والذي بموجبه حددت الملكية بين ١٥ و ٤٠ هكتارا من الاراضي المروية او بين ٨٠ و ١٠٠ من الاراضي غير المروية .

ومن الغريب أن نلاحظ أن البعثيين في نشراتهم وصحفهم اقتصروا الى حد كبير على اظهار الفرق بين الخطوات الجذرية « لاصلاحهم » الزراعي وبين الخطوات التي طبقت في سوريا في عهد الجمهورية العربية المتحدة . في آب (اغسطس) من نفس السنة ، كتبت جريدة الحزب « البعث » أن « الاشتراكية » ، بعد انسحاب الرئيس عبد الناصر من الوحدة الاتحادية الثلاثية ، يجب أن تصبح الهدف الاكثر الحاحا بالنسبة إلى « الوحدة العربية » . و « الطريق الاشتراكي » هذا ، انما هو احسن السبل لاقامة التعاون في وجه « الدكتاتورية الفردية » (١) .

غير أن سياسة البعث الفلسطينية هي التي سيكون لها في المستقبل نتائج خطيرة . نحن في الحسبان . واذا نظرنا عن قرب ، الى الظروف العربية والدولية وموازن القوى في المنطقة ، التي اطلقت فيها ، أو طريقة الارتجال التي عولجت فيها فيما بعد ، وليس من الصعب أبدا أن ندرك أن ما كان مقصودا في الاعماق ، هو شن هجوم مضاد ضد رئيس الجمهورية العربية المتحدة في احدي نقاط الضعف في سياسته العربية ، أكثر بكثير من تحرير « الارض العربية المحتلة » .

بالفعل ، فإن الاعلام المصري منذ ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وضع الرئيس عبد الناصر في موقف متناقض الى أبعد حدود التناقض . من جهة ، فقد أظهره أمام الجماهير العربية كحرر وحيد لفلسطين العربية التي تحتلها اسرائيل . ومن جهة أخرى فإن الدبلوماسية السرية للقاهرة كانت تتبع في هذه القضية خطا سياسيا بالاحرى معتدلا .

من أجل ذلك بصورة أساسية فإن « الثورتين » البعثيتين في سوريا وفي العراق ضمن اطار هذه الحرب المفتوحة مع النظام الناصري - قد التزمتا ، في شهر ايلول (سبتمبر) ، بأن تعد العدة لتحرير فلسطين العربية من الصهيونية وأن تساعد الفلسطينيين لتكوين « جيش التحرير الوطني » ، على نسق « جيش التحرير الوطني الجزائري » (٢) .

(١) انظر مقال « الاشتراكية قبل الوحدة » ، في « البعث » ، ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٣ .

(٢) انظر « الاوريون » ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ .

المؤتمر القومي السادس

منذ ان استلم حزب البعث السلطة في العراق وفي سوريا ، وجد نفسه في وضع معقد ومتناقض الى ابعاد حدود التعقيد والتناقض . واذا نظرنا الى ما يجري في الداخل، فانه سيتضح لنا ان حكم الحزب في الحقيقة انما هو اسمي لهذين البلدين ، وأن السلطة الحقيقية ، سلطة التقرير ، قد تركزت تدريجيا في أيدي العسكريين . وبما ان الحزب كحزب لم يكن لديه قيادة مركزية كفؤة وقوية ، فانه لم يستطع أن يقيم استراتيجية وتكتيكا واضحين تمام الوضوح ، أو صياغة برنامج سياسي تفصيلي موحد . فقد نجح من غير شك في ظرف وجيز نسبيا ، في ابعاد خطر الخصوم ، ثم الحلفاء الواحد بعد الآخر . الا ان « العدو الداخلي » أخذ يظهر على انه الاكثر خطورة في المدى البعيد .

في العراق، فان الصراع الداخلي بين ما يسمى بالاتجاه اليميني والاتجاه اليساري، قد أخذ أبعادا واسعة وارتدى بسرعة طابع معركة حادة بين الحزب وتنظيماته من جهة وبين الجيش من جهة أخرى. في سوريا، فان « القادة التاريخيين » الذين يمثلهم على وجه التحديد ميشال عفلق وصالح الدين البيطار ، قد احيطوا بجو من الرفض ، سواء من الناحية السياسية أو على الصعيد الايديولوجي .

في هذه الظروف انعقد المؤتمر القومي السادس في دمشق من ٥ الى ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ (١) . وبلغ عدد المشتركين فيه ٧٣ عضوا ، يمثلون الحزب في العالم العربي، ولكن المندوبين العراقيين والسوريين واللبنانيين هم الذين يكونون الاكثرية الساحقة بين المؤتمرين . في هذا المؤتمر الذي يعتبر بنظر البعثيين ، انعطافا تاريخيا في حياة حركة البعث، وجهت انتقادات في غاية العنف لسياسة الحزب العامة وايدولوجيته والى مجموعة كتاباته السابقة (٢) .

كل التناقضات الداخلية ، السياسية والايديولوجية والتنظيمية طفت على السطح وانفجرت طوال انعقاد المؤتمر . وكان الجو العام متوترا الى ابعاد حدود التوتر . والمناقشات والمداخلات الطويلة تركزت جميعها تقريبا حول « التقرير العقائدي » (٣) .

(١) يجب أن نشير الى أنه لم ينشر أي شيء حول الصراعات الداخلية والخلافات الايديولوجية والسياسية التي ظهرت خلال المؤتمر القومي السادس . فالمعلومات التي استطعنا أن نحصل عليها في هذا الموضوع هي ثمرة مقابلات أجريت مع صلاح البيطار ، علي صالح السعدي ، جبران مجدلاني ، محسن الشيخ راضي ، ياسين الحافظ ، وهاني ، فكيكي ، وكثيرين غيرهم من كادرات الحزب .

(٢) تشدد إحدى التوصيات التي أقرها المؤتمر ، على أهمية « إعادة النظر في كل ما كتب ، سواء ما نشر منه داخل الحزب أو خارجه ، على ضوء ما يقرر الان في مؤتمرنا القومي ، لجعله منسجما مع التطورات الفكرية الجديدة ٠٠٠ » (أنظر ، « مقررات المؤتمر القومي السادس » القيادة القومية ، ص ٢٠) .

(٣) كتب هذا التقرير بصيغته الاصلية ياسين الحافظ ، ماركسي الاتجاه من سوريا ، انتسب الى حزب البعث بعد وصوله الى السلطة .

حول هذا التقرير ، التياران المتصارعان داخل حركة البعث عموماً ، والذين
تكرنا جذورهما وتطورهما في الصفحات السابقة ، وجدا لأول مرة وجهاً لوجه في مؤتمر
عام . الأول ، وهو يمثل الاكثرية ، يضم معظم المندوبين العراقيين والسوريين ويتمتع
بتأييد القيادات القطرية وقواعد الحزب في العراق وفي سوريا وفي لبنان أو في أي مكان
آخر ، ويحمل لواءه علي صالح السعدي . والتيار الثاني يمثل اتجاه القيادة القومية
وأمنها العام . وكل التأكيدات تشير ، بالفعل ، إلى أن ميشال عفلق وصالح الدين
البيطار وشبلي العيسمي وغيرهم من نفس الاتجاه ، قد أبدوا معارضة قطعية للتقرير
العقائدي واعتبروه انحرافاً عن الخط السياسي والمبادئ الايديولوجية للحزب .

في مداخلاته ، ركز ميشال عفلق على نقطتين أساسيتين وللتين كان يعود اليهما
باستمرار : من جهة ، كان يحذر أعضاء المؤتمر من تغفل الشيوعيين في الحزب ،
الذين يهددونه ، بنظره ، من الداخل سياسياً وايدولوجياً وهذا تلميح واضح لوجود
ياسين الحافظ عضواً فاعلاً في المؤتمر على الصعيد الفكري . ومن جهة أخرى ، فقد
شن هجوماً مضاداً ضد المتطرفين ، مذكراً بنضال البعث في الماضي من أجل توضيح
وبلورة أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

أما فيما يتعلق بأعضاء اللجنة العسكرية الذين اشتركوا في هذا المؤتمر ، فإن
موقفهم ظاهرياً كان موقف المتفرج أمام الصراع بين التيارات القطرية والقيادة
القومية (١) . فهم لم يشتركوا عادة في المناقشات أو لقاء الكلمات والمداخلات . ولكن
في السر وراء الكواليس ، كان مهمهم الأكبر ينحصر في أن يكونوا هم محور السلطة
والمرجع الأساسي فيها . لذلك فإنهم كانوا يرون بعين الغبطة ، الهجوم اللاذع والعنيف
الذي كان يوجه من قبل البعثيين الرديكاليين ، إلى ميشال عفلق وصالح الدين البيطار
على وجه الخصوص . وإذا كان هناك بعض الضباط البعثيين (٢) الذين لا يتأخرون في
دفع وتشجيع التيار « السعدي » في خطه السياسي المتطرف ، فإنهم لا يفعلون ذلك
انطلاقاً من مواقف يسارية واضحة التحديد ، وإنما لاعتبارات بالاحرى تكتيكية ، حتى
يضعفوا موقف القيادة القومية داخل المؤتمر . ومما يزيد في وضوح ذلك ، أن
الأمين العام ميشال عفلق ورئيس الحكومة صلاح الدين البيطار وأنصارهما بالذات ،
هم الذين كانوا يتصلبون في مجابهة تدخل العسكريين في شؤون السلطة المدنية ويكونون
بالتالي عقبة كأداء في سبيل سيطرة الضباط الكاملة على الحكم والحزب معاً في سوريا .

-
- (١) يستثنى من ذلك اللواء محمد عمران الذي كان يدعم خط القيادة القومية في مواقفه .
(٢) وكما يؤكد ياسين الحافظ ، فإن اللواء أمين الحافظ واللواء محمد عمران واللواء صلاح
جديد ، كانوا ضمناً أو ظاهرياً ضد التقرير العقائدي ، في حين أن عبد الكريم الجندي
وسليم حاطوم وحمد عبید ، لم يتوانوا في السر في بذل تأييدهم ودعمهم لبعض البعثيين
اليساريين خاصة علي صالح السعدي . أما فيما يتعلق بنور الدين الاتاسي وابراهيم مافوس ،
فيظهر ، كما تأكد لنا من مصادر مختلفة ، أنهم كانوا من معارضي الاتجاه الرديكالي
والتقرير العقائدي ، دون أن يدافعوا مع ذلك عن اتجاه القيادة القومية . أما
بعض قيادي البعث العراقي ، خاصة حازم جواد وطالب شبيب ، فيبدو أن موقفهم هو موقف
المعارض للتيار اليساري وللتقرير العقائدي معاً .

وهناك ناحية من الاهمية لفت الانتباه اليها في هذا الموضوع، وهي ان العسكريين لاول مرة في تاريخ الحزب قد اشتركوا في مؤتمر قومي وكونوا قسوة خفية ضاغطة لا يستهان بها في سير اعماله ونتائجه . لهذا فانهم ادخلوا اسلوبا ونمطا « جديدا — غريبا » في العمل الحزبي : فهم يناقشون فيما بينهم ، وخارج المؤتمر ، شتى القضايا المطروحة على بساط البحث ، خاصة القضايا التي تخصهم بالدرجة الاولى . وبعد ان يبدي كل ضابط منهم عن رايه ووجهة نظره بحرية تامة ، تؤخذ القرارات ، اذا كان هناك من ضرورة للتصويت ، بأغلبية الاصوات . فان الاقلية في هذه الحالة ملزمة في ان تتبع الاكثرية . وعند حضورهم المؤتمر ، فانهم يدلون بأصواتهم ويقفون موقفا موحدا كتكتل واحد ، بغض النظر عن رايهم ووجهات نظرهم الشخصية (١) . وهذا يعني ، بتعبير آخر ، ان الضباط البعثيين كونوا عمليا حزبا خاصا لهم داخل حزب البعث !!

اما اللواء احمد حسن البكر واللواء صالح مهدي عماش ، فقد كانا لا يحضران اجتماعات المؤتمر السادس أو لا يشاركان في المناقشات ان حضرا . وقد كانا يعتبران من اتجاه القيادة القومية . فهما يريان في التيار الذي تحركه القيادة القطرية في العراق بزعامة علي صالح السعدي وبدعم من القيادة القطرية في سوريا ، خطرا كبيرا يهدد الحكم في بغداد . في جلساتها الخاصة ، كانا يرددان بأنهما غير مستعدين للاشتراك في القيادة القومية الجديدة ، اذا لم يكن ميشال عفلق أمينا عاما لها . من أجل ذلك فان اغلبية اعضاء اللجنة العسكرية رأوا من الضروري تعديل موقفهم العدائي للقيادة القومية والتخفيف من تشجيعهم الضمني لتكتل السعدي . غير ان تحالفهم «الموضوعي» مع الجناح المدني للبعث العراقي وللبعث السوري قد سمح لهم بمهاجمة « الحلقة » الأكثر ضعفا : صلاح الدين البيطار ، رئيس الحكومة السورية . وبالفعل فقد فشل البيطار في انتخابات القيادة القومية الجديدة (٢) ، وأبعد بالتالي عن المراكز القيادية في الحزب ومن ثم في الحكم . اما الاستاذ عفلق، فقد أعيد انتخابه أمينا عاما للحزب، وهو

(١) مقابلة مع صلاح الدين البيطار ، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٢ ، بيروت .

(٢) القيادة القومية الجديدة التي انتخبها المؤتمر القومي السادس كانت مؤلفة من : ميشال عفلق (أمينا عاما) وأمين الحافظ وصلاح جديد وحمودي الشوقي (سوريون) ، علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وأحمد حسن البكر وصلاح مهدي عماش (عراقيون) جبران مجدلاني وخالد العلي (لبنانيان) منيف الرزاز وأسعد عكا (اردنيان) . (أنظر ، النشرة الداخلية حول ظروف انعقاد المؤتمر القومي السابع ، القيادة القومية ، ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤) .

منصب اعتبر في تلك الظروف منصبا « رمزيا » (١) ، وذلك بعد أن سحبت من القيادة القومية بعض صلاحياتها الأساسية وأعطيت ، على الصعيد الداخلي ، الى القيادة القطرية .

عند مناقشة قضايا الحزب التنظيمية بشكل عام ، أكد المؤتمر القومي السادس من جديد على أهمية المحافظة على مبدأ القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية (٢) . وحدد في نفس الوقت صلاحيات القيادة القطرية والقيادة القومية وعلاقة كل منهما بالآخرى وبالحكم . « فالقيادة القطرية — طالما أن الحزب حاكم في قطر من الاقطار — هي التي تضع الخطط المرحلية التفصيلية وتشرف على تنفيذها وتنفيذ البرامج التي تقرها القيادة القومية ، وتكون هي المراقبة لتصرفات الحكم ، أي أن الحكم مسؤول أمامها » . وللقيادة القومية « حق الاشراف والتوجيه على القيادة القطرية ، ولها الرأي الاول على مستوى التخطيط العام وعلى مستوى التشريع والسياسة العليا . أما في الامور الاخرى فلا يجوز ذلك حتى لا تصبح القيادة القومية هي أيضا قيادة القطر ... » (٣) .

هذا ويضاف الى ذلك أن ضعف القيادة القومية وعجزها وتركيبها المتناقض أدى الى نتيجة جعل القيادة القطرية ، السلطة الفعلية والاولى في نظام البعث ، ولها الكلمة الاولى في تسمية أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وأعضاء الحكومة .

ومن ناحية أخرى ، أعلن المؤتمر القومي السادس في بيانه أنه : « أولى عناية خاصة للتثقيف العقائدي الايديولوجي في الجيش واكماد حق العناصر العسكرية في ممارسة حقوقهم السياسية كاملة وأعتبر المؤتمر دمج الطلائع الثورية العسكرية والمدنية دمجا عضويا هو الوسيلة لخلق تفاعل ايديولوجي بينهما ... » (٤) .

وهذا يعني بتعبير آخر أن المؤتمر القومي السادس رفض مبدأ ابعاد العسكريين عن الامور السياسية ، وصادق بالتالي على تدخل الضباط رسميا في الشؤون العامة . وهو شيء على أية حال لم يكن الا تثبيتا لامر واقع منذ فترة زمنية طويلة . وأن توسيع صلاحيات القيادة القطرية خاصة في سوريا ، سيؤدي حتما الى وضع السلطة بين أيدي الضباط وأعضاء اللجنة العسكرية . هذا اذا علمنا أن كثرة عدد العسكريين في القيادة

(١) صرح ميشال عفلق في المؤتمر القطري الاستثنائي في سوريا المنعقد في ٢ شباط (فبراير)

١٩٦٤ ، بأنه لم تكن لديه النية حتى قبل انعقاد المؤتمر القومي السادس في ترشيح نفسه

لانتخابات القيادة القومية ، « لانني سأستغل كستار لا أكثر » . (أنظر ، «نضال حزب

البعث العربي الاشتراكي ، عبر بيانات قيادته القومية - ١٩٦٣ - ١٩٦٦ » ، بيروت دار

الطليلة ، الطبعة الاولى ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ ص ٩٥) .

(٢) أنظر « بيان المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي » ، دمشق ، القيادة

القومية ، ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، ص ٦ .

(٣) أنظر ، « مقررات المؤتمر القومي السادس » ، القيادة القومية ، ص ١٥ - ١٦ .

(٤) أنظر « بيان المؤتمر القومي السادس » ص ١٢ .

القطرية ، وكذلك اعتمادهم على بعض الاعضاء المدنيين فيها ، سيجعل منهم هملياً القوة الحقيقية في الحزب بعد الجيش .

وهكذا ، فان المؤتمر القومي السادس كان مسرحاً لصراع مفتوح بين ما يسمى بالاتجاه اليساري المتطرف الذي يبحث عن نفسه ويسعى الى تحديد مفاهيمه الايديولوجية والسياسية والتنظيمية من جهة ، وبين ما يسمى بالاتجاه القومي الذي يخوض المعركة من مواقع دفاعية من جهة ثانية . ولكن في الحقيقة ، هذه المجابهة تخفي ايضاً صراعاً رهيباً من أجل الحكم ، يخوضه العسكريون هذه المرة لحسابهم الخاص .

وهناك من يؤكد حول هذا الموضوع ان « التناقضات الموجودة في الحزب في سوريا والعراق ، انتقلت على نحو أو آخر الى المؤتمر القومي السادس ... فالشوائب التي لازمت المؤتمر القومي السادس كثيرة ، و لعل أهمها : ان المناقشات التي جرت حول التقرير العقائدي لم تكن صريحة وجدية ، لقد كان هم بعض العناصر اليسارية (الفلقة) الموافقة على التقرير ، دونما مبدئية ودونما وضوح كاف ... وان مشاكل الحزب لم تناقش بصراحة ، فالجميع كانوا يناورون ، اليمين واليسار معا . والجميع كانوا يعتقدون ان المؤتمرات الحزبية غير قادرة على حل التناقض ، وان الحل لا يمكن ان يأتي الا بالتآمر ، لا من وراء ظهر الجماهير فحسب بل من وراء ظهر القواعد الحزبية ايضاً . كانت مشكلة السلطة هي التي تشغل بال الطرفين » (١) .

واكثر تحديداً ، فان العناصر اليسارية المتطرفة أدركت تماماً بأنها ليست في مواقع القوة الحقيقية في النظامين البعثيين في سوريا والعراق . وذلك بالرغم من نفوذهم الواسع في قواعد الحزب في هذا البلد أو ذاك . فهم لم يكونوا منظمين تنظيمياً جيداً ولم يستطيعوا ان يضعوا خطاً استراتيجياً وتكتيكياً يتناسب مع الظروف السياسية الجديدة . فعدم ثقتهم بأنفسهم وبقوتهم الذاتية المنظمة قادمهم حتماً الى التردد والى اتباع سياسة غير واضحة — هذا اذا لم نقل انتهازية — على مختلف الاصعدة . وبما انهم الاكثية في المؤتمر ، فقد كانوا يستطيعون نظرياً ان يحتلوا أغلبية المقاعد في القيادة القومية الجديدة . ولكن نظراً لموازن القوى ، فقد كانوا يميلون الى لعب ورقة العسكريين والى كسبهم الى جانبهم بكل الوسائل . لهذا عملوا على ايجاد حل وسط ، اخذ موافقة المؤتمرين على التقرير العقائدي ، « حصانهم » في المعركة طوال المؤتمر القومي السادس . « وعلى هذا الاساس ، فان القيادة القومية التي انتخبت جاءت هجينة متناقضة ، حيث لعبت « التكتكة في الكواليس » دوراً أساسياً في انتقاء أعضائها » (٢) .

★ ★ ★

(١) انظر ، « نحو حزب اشتراكي ديمقراطي وحدوي ... » (حزب البعث اليساري) القيادة القومية ، تموز (يوليو) ١٩٦٥ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ .

ومهما يكن من أمر ، فإن المؤتمر القومي السادس اعتبر من جانب كثير من البعثيين انقطاع سيزداد عمقا واتساعا في السنين القادمة . واننا نستطيع أن نتحدث عن حركة البعث قبل هذا التاريخ وعن حركة أخرى بعده ، مختلفة من جميع النواحي ، في بنيتها التنظيمية وفي منطلقاتها الايديولوجية والسياسية . ان مرحلة جديدة قد ابتدأت ، من جهة مع وصول حزب البعث الى الحكم في كل من العراق وسوريا ، ومن جهة أخرى مع اقرار المؤتمر القومي السادس للتقرير العقائدي .

لذلك من الاهمية بمكان كبير ، قبل أن ننهي هذا الفصل الاخير ، من أن نتطرق الى النقاط الرئيسية في هذا التقرير . وهو ينقسم الى ثلاثة فصول كبيرة تتعلق بالوحدة العربية والديمقراطية الشعبية والاشتراكية.

الوحدة العربية

حتى قيام الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨ ، كان المفهوم القومي لحركة البعث ينبع من ايمان عميق ، أشبه بـ « عشق الصوفية » ، في أن الوحدة العربية هي القيمة الاولى والوحيدة . وأكد الحزب دائما أولويتها « واعطاها تقدما ورجحانا معنويا على الاشتراكية والحرية ، وأعتبر أن كل نظرة ومعالجة لمشاكل العرب الحيوية في اجزائها ومجموعها لا تصدر عن هذه المسلمة « وحدة الامة العربية » ، هي نظرة خاطئة ومعالجة ضارة ... » .

الا أن هذا التركيز على أهمية الوحدة لم يدفع الحزب ، بنظر التقرير العقائدي، الى « صياغة دليل نظري يستشرف الطريق الى الوحدة ويرسم اسلوب تحقيقها و ضمانات حمايتها وتطورها ... » . من هنا يأتي « ضعف الاسس النظرية والعملية لوحدة عام ١٩٥٨ ، وبالتالي ضعف حمايتها من الانهيار والسقوط » عام ١٩٦١ .

كما انه في مجابهة « التحدي الشيوعي المحلي » ، أعطى الحزب « نوعا من القداسة » للاتجاه القومي ، و « مفهوما مثاليا للقومية العربية فتح المجال لتفسير مناف احيانا للعلم ولتطور التاريخ ... » . فتحوّلت القومية العربية الى مفهوم متحجر جامد، واعتبرت القضية الاشتراكية فرعا من القضية القومية ، مما طمس في اذهان البعض حقيقة الصراع الطبقي كمحتوى حقيقي ومنطلق نضالي اساسي للقومية العربية .

غير ان المؤتمر القومي السادس يعتبر دائما أن الوحدة العربية نظرية اساسية في العالم العربي وواقع يحرك أعماق الجماهير العربية من الخليج الى المحيط . ولكن المهم الآن هو تحديد أسسها السياسية ومضمونها الاجتماعي .

ان التجزئة السياسية بين البلاد العربية خلال فترة زمنية طويلة ، أوجدت تدريجيا فوارق واختلافات في التطور الاقتصادي ، انعكست في البنيات السياسية

والاجتماعية والثقافية لكل قطر . وبسبب السيطرة والتدخلات الاستعمارية ، فان الرأسمالية او بالاحرى الرأسماليات العربية ، لم تستطع ان تنمو وفق متطلبات السوق الرأسمالي ، بمعنى ان تزيل وتهدم الحدود والحواجز السياسية بين هذه البلاد .

وبتعبير آخر ، فان تطور ونمو البرجوازية في كل قطر قد تم بشكل مستقل ومنعزل عن باقي البرجوازيات في الاقطار العربية الاخرى ، فالتناقضات الخفية والظاهرة بينها اصبحت اذن امرا واقعا . وعدم وجود تخطيط اقتصادي يشمل الوطن العربي ، زاد من حدة هذه التناقضات بين مختلف البرجوازيات العربية . وباسم الدفاع عن المصالح الخاصة لكل قطر منفصل عن الآخر ، انعكست التناقضات الاقتصادية ، وتحولت الى تناقضات سياسية بين الانظمة العربية .

لهذا ، فان الحركة القومية الوجدوية ، في مجرى تطورها الموضوعي ، سارت في اتجاه جديد وعملت على التخلص من السيطرة الاستعمارية باعتبارها خالقة للتجزئة والمحافظة على بقائها ، ومن سيطرة الاقطاع كاسلوب انتاج متخلف وكطبقة سياسية عميلة ، ومن البرجوازيات كعامل تناقض سياسي واقليمي بين البلاد العربية . وهكذا ففي الوقت الذي تحقق فيه الجماهير الوحيدة العربية ، تتجه وتسير في طريق الاشتراكية ، فازالة البرجوازيات العربية يصبح عندئذ الشرط الاول لاقامة الوحدة . وهذه الوحدة تأتي اذن في الظروف الحالية ضمن افق تاريخي اشتراكي صحيح وتعتبر بالتالي عن امل الجماهير في التحرر الوطني والاجتماعي والاقتصادي .

بالاضافة الى ذلك ، فان تحقيق الوحدة العربية يسمح لانطلاق التنمية الاقتصادية ببناء سوق اقتصادي واسع واقامة تخطيط صناعي شامل . ويجاد هذا السوق هو الوجه الاخر للتصنيع . اذ ان بقاء الحواجز السياسية وضيق الاسواق الاقليمية كان احد العوامل الاساسية في اعاقا التطور الاقتصادي للعالم العربي من ان يأخذ كل ابعاده .

فالوحدة العربية ليست تحررا قوميا فحسب وانما هي أيضا تحرر اقتصادي واجتماعي وقضاء على التخلف . بمعنى آخر ، ان علاقة الاشتراكية بالوحدة هي علاقة جدلية . فالوحدة العربية ، حيث ان مضمونها هو بناء الاشتراكية ، تكون اطارا بشريا واقتصاديا اكثر ملاءمة لمتطلبات التحويل الجذري والشامل للوطن العربي . باختصار ، الوحدة العربية والاشتراكية ، ينظر المؤتمر القومي السادس ، هما قضيتان متلازمتان من الناحية التاريخية والاقتصادية .

اما العوامل الذاتية والعاطفية ، فهي لم تعد قادرة على بناء وحدة تستطيع ان تجابه القوى المعادية الخارجية الاستعمارية والاعداء الطبقيين الداخليين الذين تفقدتهم الوحدة مواعهم الممتازة ونفوذهم وتسلطهم . وكذلك لم تعد الوحدة العربية مجرد تحقيق لماض سلف وانما هي ضرورة في معركة الوجود العربي ضد الاستعمار بشكله القديم والجديد . من اجل ذلك فدعامتها تكمن في المشاركة الفعلية الديمقراطية للجماهير

الشعبية المنظمة تنظيميا سياسيا قويا والمكون من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين .

ومن الناحية الاخرى ، فان التقرير العقائدي يؤكد على نقطة مهمة وهي ان بناء الوحدة بين بلاد تركت التجزئة السياسية رواسب اقليمية بليغة ومصالح ضيقة، يجب ان تاخذ بعين الاعتبار هذه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على الاقل في الابتداء . وذلك حتى تستطيع فيما بعد من ان تغلب عليها تدريجيا . وهذا يعني ان الوحدة يجب ان تقام على مراحل . وان احلال الامتداد محل التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين مختلف التجارب الثورية العربية ، يؤدي عمليا الى تعميق التناقضات الاقليمية وابرازها بشكل عدائي ويهيئ الظروف لردة انفصالية كما حدث في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ في سوريا . وهي اكثر خطورة من التجزئة ذاتها .

من غير شك ، يجب ان يكون للوحدة قيادة قوية وفعالة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية . غير ان بناءها الديمقراطي ومحتواها الشعبي يتطلب بالضرورة تطبيق اللامركزية الادارية ، او الحكم الذاتي . وهذه اللامركزية هل ستبنى على اساس التقسيم السياسي الحالي للوطن العربي ؟ ليس بالضرورة . بل سيتحدد الاطار الجديد للامركزية السياسية وفق شروط الانتاج ومتطلبات البناء الاقتصادي والاجتماعي .

الديمقراطية الشعبية

لا بد في هذا السياق من ان نعود قليلا الى الوراء وأن نشير تلميحا الى ما كانت تنهيه حركة البعث العربي ، منذ تأسيسها ، من اصطلاح « الحرية » . في الحقيقة وواقع الامر ، كانت كلمة الحرية تأخذ دائما في ادبيات البعث السياسية صفة « القداسة » . في مقال نشر في جريدة « البعث » في ٩ آب (اغسطس) ١٩٤٦ بعنوان: « لماذا نحرص على الحرية ؟ » ، يعتبر مؤسس حركة البعث ومفكرها ، ميشال عفلق ان قضية الحرية هي قضية جوهرية في حياة الفرد الشخصية وفي حياة الامة على حد سواء . وهو يؤكد بهذا الصدد على ان « الحرية لا تتجزأ فلا يمكن ان نثور على الاستعمار الاجنبي ثم نسكت عن الاستبداد الوطني . لان الدافع الذي يحركنا ضد الاستعمار هو نفسه الذي يمنعنا الآن من الرضى بالاستبداد ... أما الذين لا يستطيعون ان يحكموا الشعب الا اذا استعبدوه ، فهذا الشعب الذي غلب الاستعمار ، سوف يريهم كيف يستطيع التخلص من حكمهم والتحرر من عبوديتهم » .

فحرص الاستاذ عفلق اذن على الحرية ودفاعه عنها — كما يقول — ليس شيئا نظريا « لا علاقة له بالواقع » . فالحرية هي التي تسمح للشعب ان يعرف أين يذهب خبزه اليومي وكيف تبذر ثروته وثمار عمله وانتاجه ... وتتيح له ان يعرف المدى الذي بلغه في تحقيق استقلاله والنواقص التي تشوب هذا الاستقلال ... » .

وهكذا فان التعلق بالحرية والدفاع عنها انما هو تعلق بحياة الفرد الشخصية وبحياة الامة ككل ، وان المعركة التي تخاض من أجلها ستكون والحالة هذه « معركة حياة أو موت ». اذ ان « الحرية ليست موادا في الدستور ونصوصا في القوانين وليست هي مجرد موضوع للخطابة والكتابة ، ولكنها عمل قبل كل شيء . انها لن تدخل حياتنا ما لم نرخص الحياة في سبيلها ولن نفرض على الحاكمين احترامها ونشعر الشعب بقيمتها وقديسيتها اذا لم يكن ايماننا بها جهادا ودفاعنا عنها استشهادا » (١) .

لذلك ومن هذا المنطلق ، فان نهضة الامة العربية لا يمكن لها أن تتحقق الا اذا تمتع كل فرد بحريته الشخصية وبحقه في التعبير عن رأيه سواء في الصحافة أو عن طريق الاجتماعات العامة أو في تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية . وليس هناك من سلطة تستطيع ان تعطي لنفسها حق كبت الحرية الشخصية والحريات العامة لاي سبب كان . يؤكد حزب البعث ، في « الدستور » الذي أقره المؤتمر التأسيسي الاول في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ ، « ان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير ، كما ان قديسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها » . « وان انبعاث الامة العربية يتناسب دوما مع نمو حرية الفرد... » . « لذا فان حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لاية سلطة أن تنتقصها » .

لهذا فان المؤتمر القومي السادس ، عند تحليله وتقييمه لمفهوم الحرية في ايديولوجية حركة البعث العربي ، يرى بأنه كان ينبع من مفهوم « رومانسي مجرد » . واذا كانت الحرية قد فهمت بشكل عام على انها تحرير للانسان العربي، تحرير سياسي واقتصادي بكل صوره وأشكاله ، الا ان الحزب « لم يتصد لمحاولة توضيح مفهومها الاجتماعي والطبقي بشكل كامل ولموسس » . اذ ان « الحرية بشكلها السياسي لم تكن مفهوما مجردا مطلقا ... بل هي دائما حرية ملموسة ذات مضمون اجتماعي محدد ، منحوت لطبقة ومنعت بشكل أو بآخر ، عن طبقة أخرى » .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان حركة البعث العربي قد اعتقدت كذلك منذ تأسيسها ان النظام السياسي الذي يجسد مفهومها لهذه الحرية ، يكمن في تطبيق الديمقراطية البرلمانية على النمط الغربي . وقد اعتبرت الديمقراطية البرلمانية هذه « ضرورة » لكي يستطيع الشعب « أن يحصل على حقوقه في جو من الحرية » . فكل حكومة اذن لا تكون منبثقة عن انتخابات عامة أو لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، « يجب أن تزول ويحل محلها حكومة من الشعب وللشعب » وتخضع لرقابته العامة (٢) .

وجاء ذلك صريحا بصورة رسمية في مبادئ الحزب الاساسية التي يضمنها « الدستور » ، حين يعلن أن « السيادة هي ملك الشعب وانه وحده مصدر كل سلطة

(١) انظر ، « البعث » ، ٩ اب ١٩٤٦ . مقال اعيد نشره في « أحاديث البعث العربي » ، قيادة لبنان ، حزيران (يونيو) ١٩٦٠ ، ص ١٥٣ - ١٥٦ .

(٢) انظر « شرح الدستور » ص ٤٣ .

وقيادة « وان نظام الحكم « هو نظام نيابي دستوري ، والسلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة » ، « والسلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أية سلطة أخرى وهي تتمتع بحصانة مطلقة » . وهذا يعني أن فصل السلطات : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، مبدا أساسي وقاعدة تبنى عليها ديمقراطية البعث . كما أن الحزب سيعمل على « وضع دستور للدولة العربية يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة أمام القانون والتعبير بملء الحرية عن ارادتهم واختيار ممثليهم اختيارا صادقا ... » (١) .

وفي عام ١٩٥٠ ، عندما كانت المعركة على أشدها في سوريا حول قضية الديمقراطية البرلمانية والحكم الفردي ، أخذ حزب البعث موقفا صلبا وقويا ضد اية فكرة تنسب مسؤولية التأخر وسوء الأوضاع السياسية في العالم العربي الى النظام الديمقراطي البرلماني . وكان يرى البعثيون في ذلك الحين أن البلاد العربية ، بما في ذلك سوريا ، لم تعرف في الواقع من الديمقراطية ومن النظام الدستوري سوى النواحي السيئة . لهذا ، فإن هذا « التشويه » ، مع خطورته ، يجب أن لا يسيء الى مبدا الديمقراطية نفسها (٢) .

وكمثل على ذلك فإن البعثيين كانوا ينظرون الى كيفية تطبيق النظام البرلماني في البلاد الغربية ، الذي هو نتيجة ، برأيهم ، للمشاركة الفعلية للشعب في الحياة السياسية ، في حين أن النظام النيابي الدستوري في سوريا قد أفرغ من محتواه الديمقراطي الحقيقي (٣) . وهكذا ، فإن حزب البعث طوال تلك الفترة كان يقود الحركة التي تدافع عن الديمقراطية النيابية ، ويرفض رفضا قاطعا أي شكل من أشكال النظام الدكتاتوري والحكم الفردي .

في الحقيقة ، هذا الاتجاه العام والرسمي لحركة البعث ، فيما يتعلق بتبني مفهوم الديمقراطية البرلمانية ، قد خضع بفعل ضغط الظروف والاحداث والتطور الداخلي للمجتمع العربي ، الى بعض التغييرات النظرية المهمة . فمع ظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث وانعقاد مؤتمر باندونغ في نيسان (ابريل) ١٩٥٥ ، ابتداء الحزب في توجيه الانتقادات للنظام الديمقراطي البرلماني وأخذ يميل الى تأييد ما كان يسمى بـ « الديمقراطية الموجهة » .

غير أن هذا المفهوم الجديد ، عدا عن البيانات والشعارات التي كانت تطلق بين حين وآخر ، لم يوضح أبدا . ولم يضع البعثيون مفهوما محددا وملموسا للديمقراطية السياسية ، كما أنهم لم يوضحوا المحتوى الاجتماعي لمسألة الحرية . لهذا فعندما قامت الوحدة في عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر ، لم يكن لحزب البعث فكرة واضحة عن

(١) انظر مواد « الدستور » : ٥ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

(٢) انظر ، « نضال البعث » ، ج ٢ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) المرجع السابق ، ١٦٧ - ١٧٠ .

الاسس ولا عن الشكل السياسي للنظام الديمقراطي الذي يجب ان تبني عليه هذه الوحدة .

وقد حاول التقرير العقائدي حول هذا الموضوع ان يضع الخطوط العامة العريضة لمفهوم الديمقراطية المسماة بالشعبية . يرى المؤتمر القومي السادس ، بادىء ذي بدء ، ان الديمقراطية البرلمانية على **النمط البرجوازي** والتي نقلتها الدول الغربية وطبقها في بعض البلدان العربية ، بقيت ديمقراطية شكلية مقطوعة — من جذورها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . لهذا فان البرلمانية في مظاهرها الاساسية كانت مرآة للواقع المتخلف ، شبه — القبلي وشبه — الاقطاعي . ففشل البرلمانية اذن لا يتأتى — من **تطبيقها السيء** ، بقدر ما هو يعبر عن **هذه الحقيقة الموضوعية خاصة** . وهكذا فان ظاهرة الانقلابات العسكرية أصبحت الوجه الآخر للديمقراطية البرلمانية الغربية في كثير من البلاد العربية .

ومن جهة أخرى ، فان التقرير العقائدي يؤكد بأنه لا يمكن ان تكون ثمة ديمقراطية حقيقية في نظام استغلالي ، اذ ان استغلال الانسان للانسان هو أكبر طعنة توجه الى الحرية والانسانية . فإزالة النظام الاستغلالي هو وحده الذي يسمح ويهيء الظروف الموضوعية لتحرير الانسان . فحرية الانسان هذه ، من غير المعقول تصورها الا في نظام ديمقراطي شعبي .

ما هي اذن الديمقراطية الشعبية بنظر المؤتمر القومي السادس ؟ فيما يتعلق بالعالم العربي ، انها عملية التغيير الجذري لمجتمع شبه — اقطاعي وشبه — رأسمالي ، ونقل السلطة من الطبقات الاقطاعية — البرجوازية الى القوى العاملة المنتجة . انها تكمن في المرحلة الراهنة في السماح للجماهير الشعبية الواسعة من الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والمتقنين الثوريين ، في ان ينظموا انفسهم ديمقراطيا . وهذه الديمقراطية تترجم سياسيا على صعيدين : من جهة ، تكوين **مجالس شعبية** منتخبة انتخابا حرا ومباشرا على جميع المستويات في الريف وفي المدن . ومن جهة أخرى ، **ممارسة الجماهير الشعبية حقوقها الديمقراطية** ضمن اطار جميع التنظيمات النقابية من العمال والفلاحين واتحادات الطلاب والشبيبة والنساء وغيرها . . .

ولا يمكن لهذا المفهوم للديمقراطية ، برأي التقرير العقائدي ، من ان يأخذ أبعاده الواسعة وفعاليته في التطبيق ، الا اذا اعتمد على تنظيم جماهيري : الى حزب البعث . وهذا التنظيم السياسي الطليعي يجب ان يقوم على مبادئ رئيسيين : **المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية** . وحزب البعث هو المهيأ ان يلعب دور **المحرك** لهذه المجالس ولهذه التنظيمات الشعبية المختلفة .

واذا كانت القوى السياسية التقدمية يجب ان لا تزول من حيث المبدأ ، الا انها ملزمة على ان تكون تحت قيادة **حزب واحد** وهو ، دون ان يسمى ، حزب البعث ، ضمن جبهة عريضة من خلالها يمكنها ان تمارس نشاطاتها السياسية . من أجل ذلك

فان المؤتمر القومي السادس يعتمد لأول مرة مبدأ الحزب القائد الذي يملك السلطة
المرتكبة الدائمة في حكم البعث (١) .

الاشتراكية

واخيرا فان التقرير العقائدي يوجه لأول مرة رسميا ، ضربة قاسية لمفهوم
الاشتراكية العربية » للحزب . فبعد أن أشار الى الجوانب الايجابية لعمل حركة
البعث السياسي ، التي ربطت النضال القومي بالنضال الاشتراكي ، يؤكد المؤتمر
القومي السادس ان الحزب أطلق على الاشتراكية التي ينادي بها اسم « الاشتراكية
العربية » ، في مواجهة سلبية للتحدي الشيوعي المحلي وفي محاولة لتأكيد القضية
القومية .

الا ان التأكيد على الصفة القومية للاشتراكية دون توضيح الاسس النظرية ،
ادى الى نوع من العصبية القومية السلبية تجاه الفكر الاشتراكي العالمي . وبقيت
اشتراكية الحزب التي سميت بـ « العربية » مجرد كلمة خالية من أي مضمون علمي ،

(١) الدكتور منيف الرزاز ، عضو القيادة القومية المنتخبة في هذا المؤتمر والأمين العام الثاني
بعد ميشال عفلق ، يتخذ موقفا مناقضا « كليا » لهذه الخطوة العامة التي أقرها المؤتمر
القومي السادس ، ويتوسع في توضيح المفهوم القديم للديمقراطية البرلمانية للبعث في كتابه
« الحرية ٠٠٠ » ، حيث يعتبر الصفة الاولى والاساسية للديمقراطية تكمن في حرية التعبير
السياسية والتمثيل الانتخابي للشعب حسب الاعراف البرلمانية المعروفة . « فلا مجال لحرية
تعبير في حكم غير ديمقراطي ، كما أن لا مجال لحكم ديمقراطي مع فقدان حرية التعبير . »
(ص ٥٢) . « بل لقد أصبح مقياس الحرية المادي انما يعتمد على وجود النظام النيابي » .
« وان بلدا محروما من التمثيل النيابي بلد لا يمكن ان يقال أنه يتمتع بالحرية » ص (٦٢) .

والدكتور الرزاز في سياق دفاعه عن حرية تأليف الاحزاب السياسية ، يؤكد أن تعدد
الاحزاب ، اذا كان يعكس تناقضات موجودة في المجتمع ، فهو يعبر أيضا عن « حيوية
الامة » . وهو يضيف : « ان حرية التكتل في أحزاب سياسية أساس
من أسس الحرية السياسية الحديثة ، لا وجود لها من دونها .
وكبت هذه الحرية بالغاء الاحزاب او الغاء تعدد الاحزاب لا يمكن ان
يعني الا وقف الحريات السياسية للشعب وللمواطنين وحصر الحياة السياسية في الحاكم
أو مجموعة الحكام » . (ص ٥٥ - ٥٦) « ولا يمكن لحياة سياسية أن تقوم في أي قطر
من غير أن تتمثل هذه الحياة السياسية في أحزاب قائمة . واذا انعدمت الحياة الحزبية فقد
انعدمت مشاركة الشعب في رسم مصيره السياسي » . (ص ٢٣) من أجل ذلك فان الرزاز
يقف موقفا عنيفا ضد مبدأ « الحزب الواحد » ، لان « حكم الحزب الواحد لا يمكن أن يكون
حكما ديمقراطيا بطبيعته ٠٠٠ انه تعبير عن حكم متسلط بجهاز شعبي » . وبكلمة واحدة ،
ان عدم وجود أحزاب سياسية متعددة في حكم ما ، انما « هو الغاء تام للحياة السياسية
للمواطنين ، واحلال الدولة محل الشعب » . (ص ٢٣٣) (انظر : « الحرية ومشكلتها في
البلدان المتخلفة » ، دار العلم للملايين ، بيروت ، شباط (فبراير) ١٩٦٥) .

وفصلت عن لحمتها الاجتماعية والطبقية . ويضيف المؤتمر القومي السادس بأن تعبير الاشتراكية العربية ، كان من الممكن أن يكون نقطة انطلاق لتلمس الواقع العربي بكل تفاصيله وتناقضاته ، وتحليل تكوينه الاقتصادي والطبقي . الا انه بقي هذا التعبير في كتابات البعث مجرد شعارات عامة ومسميات عاطفية حول « الخصائص العربية » للاشتراكية ومزاياها الاصلية . لذلك فان أعضاء المؤتمر بغالبيتهم يرفضون هذه « الخصائص الاصلية » ، ويتبنون تعبير « الطريق العربي الى الاشتراكية » محل « الاشتراكية العربية » . ذلك أن مضمون الاشتراكية واحد ، لكن الطريق الذي يوصل اليها يختلف بين بلد وآخر ، حسب ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والتاريخية .

ومن ناحية ثانية ، فان المؤتمر القومي السادس يقوم بنقد مبدأ أساسي تقوم عليه اشتراكية البعث، وهو « الملكية الفردية » التي كانت تعتبر دائما حقا طبيعيا للانسان . « ان الاعتراف بالملكية الفردية بشكلها المطلق ورغم تضيق نطاقها ، هو ضرب من المفهوم البرجوازي الصغير . لان المفهوم الاشتراكي العلمي يعتبر العمل الانساني المصدر الوحيد للقيمة . لذا فان الملكية الفردية اذا تعدت نطاق الاستعمال الشخصي » ، لا مفر من أن تصبح وسيلة لاستغلال الانسان للانسان .



ويشير التقرير العقائدي بعد ذلك الى ان اعتراف الحزب بالملكية كحق طبيعي ترك آثاره السيئة والظاهرة في تركيبه وتكوينه الطبقي . وبما أن تكوين الحزب الطبقي والايديولوجي بقي غير واضح ، فقد اعتقدت البرجوازية والجماهير الشعبية على السواء أن اشتراكية البعث تلبي مصالح كل منهما ، ونتج عن ذلك أن تنظيمات الحزب احيطت من قبل البرجوازية والملاكين العقاريين من جهة ، ومن قبل الجماهير الشعبية من جهة أخرى . وهكذا استطاعت العناصر البرجوازية الصغيرة أن تصبح ذات أهمية رئيسية في قيادات الحزب على جميع المستويات ، في حين أن العناصر من العمال والفلاحين كادت تكون غير موجودة . لهذا فان النضال الاشتراكي قد تعثر ولم يأخذ كل مداه ويصعد بالنضال الجماهيري الى نهايته الطبيعية .

هذا ، ويعرف التقرير العقائدي الاشتراكية بأنها **الملكية العامة لوسائل الانتاج** . انها نظام اجتماعي يخلق ظروفًا موضوعية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، تحرر الانسان من جميع أنواع الاستغلال والتسلط . وأن تحقيق المجتمع الاشتراكي لا يمكن أن يأتي الا عبر تعبئة الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومنتجين ثوريين ، بقيادة طليعة منظمة تنظيمًا قويًا .

والاشتراكية اخيرا في البلدان المتخلفة ، ومنها الوطن العربي ، تأتي لتلبية هدفين في آن واحد : الاول ، الغاء الاستغلال . والثاني، القضاء على التخلف والحقاق بالبلدان الصناعية المتقدمة . وفي أثناء عملية التحويل الاشتراكي ، فأول خطوة يجب القيام بها هي تأميم وسائل الانتاج الكبرى والنقل والتجارة الخارجية والداخلية والملكية

الزراعية الكبيرة ، بتطبيق مبدأ : « الأرض لمن يحرثها » (١) .

النتائج المباشرة للمؤتمر القومي السادس : سقوط حزب البعث في العراق

ان سيطرة الجناح الراديكالي المتطرف في المؤتمر القومي السادس كانت لها انعكاسات داخلية عميقة وواسعة، لم تلبث نتائجها ان ظهرت في المدى القريب والبعيد .

اولا : ميشال عفلق ، المؤسس والمفكر والامين العام للحزب ، وجد نفسه هو واصدقاؤه في وضع حرج ، والهجوم الذي اخذ احيانا منحى شخصيا ضده ، ازال البقية الباقية من سلطة القيادة القومية ، خاصة المعنوية منها .

ثانيا : فان صلاح الدين البيطار ، رئيس الحكومة ، هو الذي كان ضحية الموجة العدائية من جانب الضباط ، أعضاء اللجنة العسكرية والعناصر المتطرفة في الحزب . وقد ظهرت هذه العدائية عند انتخاب القيادة القومية الجديدة وتحددت في محاربة إسقاط الرجل السياسي والممثل الخطير للقيادة القومية في الحكم، ومعه أيضا شبلي العيسمي ، خالد يشرطي ، علي جابر ، عبد المجيد الرافعي ومالك الامين . هذا الفشل في الانتخابات كان بمثابة ضربة قاضية وجهت الى الاتجاه القومي على صعيد سوريا ، سواء في داخل الحزب او في داخل الحكم . وهكذا فقد تثبتت مواقع القيادة القطرية وأعضاء اللجنة العسكرية .

وبالفعل، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، أي بعد مضي اسبوعين على انعقاد المؤتمر القومي السادس ، رقي صلاح جديد الى رتبة « لواء » وسمي رئيسا للاركان العامة للجيش ، بقرار صادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة . وفي ١٢ من نفس الشهر ، كلف اللواء أمين الحافظ ، رئيس اللجنة العسكرية ، بتشكيل حكومة جديدة احتل فيها أنصار القيادة القطرية في سوريا قسما كبيرا من المقاعد . عندئذ أخذ الحديث يكثر في داخل الحزب وخارجه وفي الجيش خاصة ، عن تحالف الحافظ وجديد لمجابهة نائب رئيس الحكومة محمد عمران الذي كان يميل الى اتجاه القيادة القومية .

ثالثا : قبل وخلال المؤتمر القومي السادس ، عقد تحالف بين الاتجاهين المتطرفين: اتجاه القيادة القطرية في العراق واتجاه القيادة القطرية في سوريا . وهما اللذان أطلق عليهما الجناح « اليساري » في حزب البعث . في الواقع ، وجد البعثيون العراقيون عند المثقفين البعثيين في سوريا ما كان ينقصهم وهو الحد الأدنى من الوضوح النظري

(١) بالنسبة للتقرير العقائدي ، فقد اعتمدنا على النص الاصلي الذي نشرته « اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع » (اتجاه البعث اليساري) ، وعلى النص الذي نشرته بصفة رسمية القيادة القومية للحزب - مع كثير من التغييرات وحذف مقاطع مهمة - تحت عنوان : « بعض المنطلقات النظرية » . مثلا ، أن تعبير : « الطريق العربي نحو الاشتراكية » قد اسقط من النص . ويجب ان نذكر في هذا المجال ايضا ان ياسين الحافظ هو الذي كتب « التقرير العقائدي » في نصه الاصلي ، قبل طرحه من قبل الاتجاه « اليساري » كتعبير عن مواقفه الايديولوجية والسياسية ، والذي ناقشه المؤتمر القومي السادس .

والايدولوجي (١) ، حيث تجسد ذلك في التقريرين السياسي والعقائدي .

بالرغم من عموميات التقرير العقائدي وثغراته ، الا انه قد لاقى صدى ايجابيا واسعا في داخل الحزب وبين كادراته الشابة في العراق وفي سوريا وفي لبنان . فالاسلوب التحليلي الذي اتبعه والخطوط الجديدة التي حددها ، جعلت قواعد الحزب تشعر ان شيئا جديدا قد حصل داخل البعث . وهكذا فان هذا التحالف قد استقبل بكثير من التشجيع الضمني أو الظاهري ، ولربما لاعتبارات تكتيكية ، من قبل عدد كبير من الضباط الشباب خاصة السوريين منهم ، في حين أنه كان من طبيعته أن يحدث تخوفات عميقة بين الاوساط المحافظة والمعتدلة العسكرية والمدنية في داخل أو خارج الحزب ، وفي العراق على وجه الخصوص .

ولا بد من التفكير حول هذه النقطة ان الصراع الداخلي في هذا البلد الاخير يصل الى الذروة بين حازم جواد من جهة ، الذي كان يعتمد على العسكريين البعثيين وغير البعثيين ، وبين علي صالح السعدي من جهة ثانية ، الذي كان يستمد قوته من الحزب ومن الحرس القومي .

وفي هذا الموضوع ، أدلى لنا جبران مجدلاني ، عضو القيادة القومية انذاك ، ببعض الايضاحات التالية : « حازم جواد كان يسعى منذ البداية الى تثبيت مواقفه في داخل الجيش . وكوزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية ، فقد استطاع بسهولة أن يقيم علاقات واسعة وقوية مع الضباط من مختلف الاوساط ، انطلاقا من هؤلاء الذين كانوا يحسبون على البعثيين . وبما أنه كان يتصف بالليونة والاعتدال فقد كان وجها سياسيا مقبولا ومؤيدا من القوى العسكرية المحافظة ، في وجه امين السر القطري المتطرف ، علي صالح السعدي . وعلى عكس الاول ، فان هذا الاخير كان يتمتع بشعبية كبيرة في صفوف الحزب وفي الحرس القومي والتنظيمات النقابية . وهكذا فقد عمل حازم جواد قبل انعقاد المؤتمر القومي السادس بكثير ، على التحضير لانقلاب يطيح بالسعدي وذلك بموافقة عبد السلام عارف » (٢) .

غير ان كل فريق كان ينتظر نتائج المؤتمر القومي السادس حتى يسمى بعد ذلك الى ازالة الفريق الآخر . والفشل الكبير الذي مني به جواد و شبيب في هذا المؤتمر كان بمثابة الاشارة لهجوم مضاد مدروس وموجه ضد السعدي ومجموعته . ومما يزيد في سرعة تنفيذ هذا المخطط أن المؤتمر السادس كان قد أخذ قرارا بتحقيق وحدة اتحادية ثنائية بين سوريا والعراق خلال شهرين ، وسيكون اسم الدولة الجديدة « الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية » (٣) .

في الحقيقة ، اذا كان الهدف من ذلك ، هو مواجهة ومجابهة النفوذ الواسع

-
- (١) مقابلة مع هاني فككي في ٢٧ اب (اغسطس) ١٩٦٥ في لبنان . انظر ايضا : « نحو حزب اشتراكي ديمقراطي وحدوي ٠٠٠ » (البعث اليساري) ، ص ٥ - ٦ .
 - (٢) مقابلة مع جبران مجدلاني ، ٢٠ اذار (مارس) ١٩٧٢ ، بيروت .
 - (٣) انظر ، « مقررات المؤتمر القومي السادس » ، القيادة القومية ، ص ٢٣ - ٢٤ .

في الحقيقة ، اذا كان الهدف من ذلك هو مواجهة النفوذ الواسع للناصرية في المنطقة كلها ، فان هذه الوحدة الثنائية ستؤدي حتما الى تقوية العناصر المتطرفة والرديكالية في هذين البلدين . ويكون ذلك سببا كافيا لحمل الاوساط المحافظة والعسكرية العراقية على ابداء تخوفها الشديد ازاء هذه العملية .

يظهر ذلك بوضوح ، اذا كنا نعلم ان القوى التي شاركت ونفذت الحركة الانتلابية في ٨ شباط (فبراير) في بغداد كانت أساسا من القوى القومية التقليدية والمتناقضة ، وكان العسكريون يشكلون القوة الضاربة التي بدونها لا يمكن لاية عملية من هذا النوع أن تحرز أي نجاح . وهكذا لم يمض وقت وجيز حتى أخذت الهوة تزداد اتساعا وخطورة بين الجيش من جهة والحزب ومعه الحرس القومي من جهة ثانية . والاتهامات المتكررة كانت توجه الى الحرس القومي وتشدد على أن ادعاءات هذا الاخير وصلت الى حد تصور معها انه أصبح يكون قوة عسكرية منافسة للجيش .

في هذه الظروف قام المشير عبد السلام عارف بانقلابه العسكري في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، أي بعد أقل من شهر من انتهاء أعمال المؤتمر القومي السادس . وهنا لا بد من طرح السؤال لمعرفة كيف استطاع عارف ، الذي جاء به البعثيون من عزلته وسموه رئيسا للجمهورية ، من أن ينجح في حركته دون أن يواجه صعوبة تفكر . وللإجابة عن ذلك ، لا بد من تتبع مجرى الاحداث عن قرب .

في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وجهت الدعوة لعقد مؤتمر قطري في دورة استثنائية لانتخاب خمسة أعضاء احتياطيين في القيادة القطرية في العراق ، يحلون محل الذين انتخبوا في القيادة القومية (١) . وبعد مضي وقت قليل من افتتاح أعمال المؤتمر ،

(١) لا بد من الإشارة في هذا السياق بان حازم جواد وطالب شبيب كانا قد تركا دمشق متوجهان الى بغداد رأسا بعد انتهاء أعمال المؤتمر القومي السادس ، في حين أن القادة العراقيين الآخرين بقوا في دمشق للمشاركة في اجتماعات القيادة القومية ، واستمرت هذه الاجتماعات حتى تشرين الثاني (نوفمبر) وتركزت لدراسة أزمة الحزب التي وصلت في العراق الى درجة عالية من الخطورة .

وعلى أية حال ، لا أحد يجهل في ذلك الحين أن عبد السلام عارف كان يعمل على تشجيع - هذا اذا لم نقل على تحضير - حركة انقلابية ضد حكم البعث ، وأنه كان يلعب منذ زمن ورقة جواد في داخل الحزب . وعلى سؤال يطرح لمعرفة السبب الذي من أجله لم يسع الحزب لإقالة عارف من رئاسة الجمهورية ومنعه من القيام بأي عمل قبل أن يغتال الاوان ، فان جواب جبران مجدلاني لنا في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٢ ، أن الحزب لم تكن لديه القوة المطلوبة في الجيش حتى يكون في مقدوره أن يفعل ذلك .

لذلك فان القيادة القومية كانت من رأي قطع الجسور ما بين عارف وجواد واتخاذ موقف أكثر ايجابية من هذا الاخير . وبناء على اقتراح قدم من صالح مهدي عماش ، فقد تقرر دعوة مؤتمر قطري استثنائي للحزب في العراق في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) وأن عفلق والحافظ وجديد سيحضرون هذا المؤتمر كمراقبين . ولكنهم في اللحظة الاخيرة ألفوا رحلتهم الى العراق .

يمكننا أن نتصور بأن الغاء سفرهم الى بغداد ربما يكون سببه الصعوبات الكبيرة والمشاكل الداخلية التي كان يواجهها الحزب في سوريا والتي لها علاقة بالصراع الحاد الذي كان يخوضه التياران المتنافسان داخل الجيش : تيار أمين الحافظ وصالح جديد وتيار محمد عمران .

دخلت مجموعة من المدنيين والعسكريين قاعة الاجتماع بقوة السلاح على رأسها المقدم محمد حسين المهداوي .

وبالفعل ، فقد وضع ، بقوة السلاح ، قادة الاتجاه اليساري الرئيسيين : علي صالح السعدي ، حمدي عبد المجيد ، محسن الشيخ راضي ، هاني فكيكي وأبو طالب الهاشمي — في طائرة عسكرية متجهة نحو « مدريد » . وسميت قيادة قطرية جديدة برئاسة أحمد حسن البكر (١) .

وفي الساعات الأولى من صباح يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أخذت إذاعة بغداد تستنكر « المؤامرة » و « تفضح الطابع اليميني للعملية » وتوجه نداءات ، يتخللها موسيقى عسكرية ، الى قواعد الحزب وميليشيات الحرس القومي المسلحة لمقاومتها . وقد احتل هؤلاء رأسا النقاط الاستراتيجية في بغداد ، وانتشرت مظاهرات التنظيمات الشعبية للحزب ، التي كانت تطالب بعودة القادة المبعدين ، وكادت الصدامات مع قوى الامن الداخلي أن تؤدي الى حرب أهلية طاحنة (٢) .

عندئذ قررت القيادة القومية وعلى رأسها ميشال عفلق أمين الحافظ وصالح جديد ، أن تحضر الى بغداد . وأمام ردات الفعل العنيفة من قبل الحرس القومي والحزب ، عمدت الى تهدئة الخواطر والنفوس وأتصلت بقيادة فرع الحزب في بغداد والقادة العسكريين ورئيس الجمهورية . وفي اليوم التالي أعلنت عدم شرعية المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وحل القيادة التي سميت على أثره . وأصدرت قرارا باخراج « المتأمرين » من العراق (٣) ، دون أن تسمح بالمقابل بعودة القادة الخمسة المبعدين الى البلاد . ولكنها حلت في الوقت نفسه القيادة القطرية السابقة التي كانت تمارس أعمالها حتى ذلك الحين . وكسلطة عليا في الحزب ، فقد أعلنت

(١) تشكلت القيادة القطرية الجديدة من : أحمد حسن البكر ، صالح مهدي عماش ، طاهر يحيى ، محمد حسين المهداوي ، منذر الوندائي ، حازم جواد ، طالب شبيب ، عبد الستار عبد اللطيف ، كريم شنتاف ، فاروق البزاز ، عبد الستار الدوري ، طارق عزيز وفؤاد شاكر مصطفى . (انظر « الاوربون » ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣) .

(٢) كانت تنظيمات الحزب المختلفة : الحرس القومي ، اتحادات الطلاب والمعلمين والعمال والفلاحين الخ ٠٠٠ ترسل بيانات التأييد الى « قيادة فرع الحزب في بغداد » وتذيعها إذاعة بغداد ، وقد اعتبرت هذه القيادة « كسلطة شرعية عليا منتخبة على مستوى القطر » . (انظر ، جريدة « البعث » ، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣) .

(٣) وهم ، حازم جواد وزير الداخلية ، طالب شبيب وزير الخارجية ، عبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات والنقل ، محي الدين عبد الحميد رئيس شعبة المخابرات في الجيش ، محمد حسين المهداوي الملحق العسكري في السفارة العراقية في دمشق ، جميل صبري مدير الامن العام ، طارق عزيز رئيس تحرير جريدة « الثورة » الناطقة باسم الحزب (انظر ، « الاوربون » ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣) .

القيادة القومية بأنها تضع « قيادة القطر » تحت مسؤولياتها وانها ستجري تحقيقا شاملا عن التجاوزات والانحرافات والاطفاء التي ارتكبتها قادة الحزب السابقين في العراق . وهكذا ، وبما انها ترى أن الازمة انتهت ووجدت لها مخرجا (١) ، — دون أن نعلم كيف تم ذلك! — فقد صرحت القيادة القومية على الاثر بأنها تنوي أن تجري انتخابات جديدة عامة في الحزب وعلى جميع المستويات ، وستدعو في مدة أقصاها أربعة أشهر الى عقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة جديدة (٢) .

واخيرا في زحمة الخطوات التي اتخذت ، سمى الامين العام للحزب مكتبا عسكريا جديدا برئاسة اللواء طاهر يحيى . (٣) وأعطى أمرا لمليشيات الحرس القومي والحزب بأن تنسحب من المواقع التي احتلتها وأن تسلم أسلحتها وأن تتبع توجيهات القيادة القومية .

يظهر مما تقدم ان القيادة القومية بقيادة ميشال عفلق وأمين الحافظ وصالح جديد، وجدت نفسها مرة أخرى في « المستنقع الموحل » وارتكبت بوعي أو بدون وعي أخطاء جسيمة . فهي لم تأمر الحرس القومي بأن يعود الى « قواعده » بنظام وهدوء وحسب ، وانما وافقت كذلك على ابعاد الحزب كليا عن الشؤون العسكرية وعلى تسمية مكتب عسكري مكون من أعضاء ، هم بالذات حلفاء عبد السلام عارف ، ضمنا أو علانية . وكمسؤول عن التنظيم العسكري للحزب داخل الجيش ، فقد كانت لهذا المكتب الحرية الكاملة في أن يبعد أو يلقي القبض على الضباط الذين كان يشك في أمرهم وفي علاقاتهم مع القيادة القطرية السابقة .

هذا الظرف السياسي الداخلي الجديد فسخ حينئذ المجال واسعا وهيا لعبد السلام عارف ليضرب ضربته وليقوم بحركته الانقلابية في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، بأقل ما يمكن من التكاليف والجهد . بل أكثر من ذلك ، حتى يمنع أية نية لمقاومة الانقلاب من طرف البعثيين المعارضين وحتى يكسب لجانبه القيادة القومية وعلى رأسها ميشال عفلق ، فقد التجأ عبد السلام عارف الى « حيلة » وهي اعلان أن حركته ليست موجهة ضد الحزب كحزب، وانما فقط ضد العناصر « المتطرفة والمغامرة » وضد سلوك الحرس

-
- (١) انظر ، نص كلمات ميشال عفلق وأمين الحافظ وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش ، التي القيت في مقر الحرس القومي ، في جريدة « البعث » ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ .
- (٢) انظر نص بيان القيادة القومية في جريدة « البعث » ، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ .
- (٣) وهذا المكتب العسكري الجديد يضم ، طاهر يحيى ، حردان التكريتي ، رشيد مصلح ، سيد صليبي ، صلاح الطبقجلي ، أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش . (انظر « أزمة حزب البعث من خلال تجربته في العراق » ، القيادة القومية ، ص ١١٩ - ١٢٠) .

القومي العدائي وغير المسؤول (١) .
من أجل ذلك فإن الأمين العام للحزب طلب من بعض الضباط البعثيين القياديين .
عند تشكيل حكومة جديدة برئاسة اللواء طاهر يحيى في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أن
يشاركوا فيها (٢) . لذلك فإن القيادة القومية وجهت نداء ملحا الى جميع تنظيمات الحزب
الشعبية بأن يمتنعوا عن أية معارضة لهذا التغيير الذي لم يعتبر سوى « عملية تصحيح »
للاخطاء التي ارتكبها الحرس القومي (٣) . ولكن ذلك لم يستمر طويلا ، إذ لم يلبث حاكم
العراق الجديد ، عبد السلام عارف ، أن قام بردته وأمر بملاحقة البعثيين وكل من يشك
في أنه بعثي ، في الجيش وفي الدولة وفي « الشارع » .

وعلى أية حال ، هذه العملية العسكرية أظهرت بوضوح ، الى أي العواقب الوخيمة
تؤدي خطورة الصراعات والمؤامرات الداخلية أو التردد في حسم التناقضات في الوقت
المناسب ، خاصة في حكم حزب منقسم على نفسه . أن حزب البعث في العراق
سيستخلص ، دون أدنى شك ، من هذه الاحداث دروسا وعبرا لا تنسى في المستقبل .



(١) صرح اللواء أمين الحافظ في مؤتمر صحفي حول هذا الموضوع قائلا : « في ١٨ تشرين الثاني
(نوفمبر) ، فوجئنا بالعملية (انقلاب عارف) التي لم نكن لننتظرها أبدا ، وهي عملية
عسكرية قادها ضباط بعثيون ، أبطال حركة ١٤ رمضان (٨ شباط) (فبراير) . والهدف
الرئيسي منها ، كما اخبرونا بذلك ، هو ضبط الاوضاع المتدهورة لا أكثر ولا أقل ، أي
وضع حد للتصرفات الشاذة من بعض العناصر في الحرس القومي » (انظر جريدة « البعث »
٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣) .

(٢) البعثيون الذين اشتركوا في هذه الحكومة الجديدة هم : احمد حسن البكر (نائب رئيس
الجمهورية) طاهر يحيى (رئيس الحكومة) ، حردان التكريتي (وزير الدفاع) ، رشيد
مصلح (وزير الخارجية) عبد الستار عبد اللطيف ، عزت مصطفى . أما صالح مهدي عماش
فقد سمي سفيراً في القاهرة .

(٣) انظر نص تصريح جبران مجدلاوي ، عضو القيادة القومية في ذلك الحين ، الى
الصحافة اللبنانية في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ .

الخاتمة

نود في هذه الكلمة الختامية أن نشير الى بعض الجوانب الاساسية التي بدت لنا من خلال تحليلنا الايديولوجي والتاريخي في الفصول السابقة . واول هذه الجوانب هي أن حركة البعث العربي ، منذ نشأتها وعبر نموّها وتطورها ، قد ظهرت لنا وكأنها تعبير عن الواقع العربي في المشرق ، بكل سلبياته وايجابياته في مراحل التاريخ المختلفة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية وكذلك بكل تعقيدات هذا الواقع وتناقضاته الداخلية والخارجية ، سواء كان ذلك على صعيد السياسة أو السوسيولوجيا أو الايديولوجيا . فليس بغريب والحالة هذه أن نجد أنفسنا — عند دراستنا لحركة البعث العربي من مختلف جوانبها — اننا في واقع الامر أمام معالجة ودراسة وتتبع أهم الاحداث السياسية التي رافقت تطور المجتمع العربي أو التي هزته سياسيا حتى الاعماق .

لقد أراد حزب البعث على أية حال ، منذ تأسيسه ، أن يكون تعبيرا عن طموحات الامة العربية وتطلعاتها المستقبلية وتحقيق أهدافها التي لخصها وكثفها في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية . فهل نجح الحزب في ذلك بعد مضي ما يقرب من ثلاثين عاما من وجوده ؟ لقد حاولنا في الفصول السابقة أن نعرض لايديولوجية البعث ولتاريخه السياسي في الفترة الزمنية التي تمتد منذ نشوئه حتى وصوله الى السلطة خاصة في سوريا . بعد هذا التاريخ فان مرحلة جديدة تبدأ ، وهي تختلف كليا وجذريا عن المرحلة السابقة وتتطلب دراسة أو بالاحرى دراسات مستقلة تتعلق بكل جانب من جوانب نشاطاته العملية والتطبيقية على الصعيد الداخلي والعربي ، حتى نرى ونحكم فيما بعد الى أي مدى قد وفى بوعوده الايديولوجية والسياسية السابقة .

قبل ذلك وفي الفترة الزمنية التي تعيننا ، بدت لنا ايديولوجية البعث العربي ، بالاعتماد على الوثائق والمصادر الحزبية ، انها ايديولوجية قومية عربية وحذوية في الاساس ، وهي ذات تطلعات فلسفية مثالية ورومنطيقية في بعض جوانبها ، روحية وصوفية في بعضها الآخر . غير انها ، وهذا عكس ما يتصوره كثير من المراقبين ، متكاملة وواضحة اشد الوضوح في خطوطها الكبرى الاساسية . واذا لم يكن الجانب الاجتماعي غائبا عنها منذ الابتداء — وهو الذي كان يعبر عنه بالاشتراكية — الا انه كان ينظر اليه دائما على انه تابع وملحق بالهدف القومي الاول : الوحدة العربية . ولكن هذا المفهوم الاجتماعي للفكر القومي قد نما واغتنى عبر المعارك السياسية ذات

الأوجه المتعددة ومع نمو وتطور حركة التحرر العربي ومن خلال التجربة والخطأ .

ثم هناك صفة أخرى لازمت نمو وتطور حركة البعث العربي في مجملها وهي سيطرة المثقفين سيطرة شبيهة كاملة في قياداتها وكادراتها ، طوال الفترة الزمنية التي نحن بصدد دراستها . واننا نقصد بالمثقفين هذه الفئة من الاساتذة والمعلمين والموظفين وأصحاب المهن الحرة الخ وكون أكثريتهم من بيئات ريفية ومن طبقات اجتماعية متوسطة في معظمهم ، ويحملون في أفكارهم أيديولوجيات هذه البيئات وتطلعاتها ويعبرون عن مصالحها ، فلا بد من أن يتركوا بصمات لا تحمى في فكر الحزب وسياسته .

وان ظروف النشأة التي شددنا عليها بما فيه الكفاية لأهميتها ، تركت هي أيضا آثارا في تكوين حركة البعث وأسسها التنظيمية الأساسية ، لم تستطع فيما بعد أن تتخلى عنها أو أن تزيلها . كما أن حزب البعث قد أظهر من جملة ما أظهره ، أنه يمكن لحركة سياسية يقودها المثقفون أن تصل إلى السلطة وتستلم زمام الحكم ، وذلك ضمن ظروف سياسية وتاريخية معينة وعبر تحالفات دائمة أو مؤقتة خاصة مع العسكريين . على أن هؤلاء ربما يعودون ويلعبون الدور الأول والآخر في استمرارية السلطة ودوامها لهم .

اذن ، ان ظروف النشأة والتكوين لحركة البعث العربي وطغيان عنصر المثقفين فيها والمقومات الأساسية لايدولوجيتها وكذلك الصفات الذاتية لقاداتها المؤسسين ، أدت جميعها إلى عدم اعطاء أهمية كبرى أو بالآخرى إلى إهمال الجانب التنظيمي للحزب خاصة وبشكل أساسي في القطر السوري . فلم يكن بمقدور هؤلاء القادة المؤسسون أن يرسوا دعائم تنظيمية صلبة وقوية حتى يمكن لحركة البعث أن تتكيف مع الواقع السياسي الذي تعيش فيه وتسيطر على الأحداث التي كانت سوريا مسرحا لها طوال ١٩٤٠ — ١٩٦٣ . فبقي الحزب منفعلا بالأحداث أكثر منه فاعلا فيها ، ومتأثرا بها دون أن يؤثر بدوره في مجراها في معظم الأحيان .

من هنا تأتي — كما لاحظنا في صفحات عديدة — تشعبات وعمق واستمرارية الازمة الداخلية ، الازمة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية ، التي كانت تعاني منها حركة البعث العربي الاشتراكي حتى قبل مجيئها إلى السلطة . ومما يزيد في الأمر استغرابا ودهشة أن هذه الازمة التي كان يطلق عليها أحيانا بـ « الازمة المزمنة » ، لم تكن خافية عن أذهان القادة والمسؤولين الحزبيين . بل على العكس من ذلك ، فقد حللوا في فترات كثيرة وشرحوا أسبابها وقدموا حلولاً لتجاوزها . غير أن ذلك يعني في أحسن الأحوال ، كلاما مجردا أو رغبة طيبة . وأحد التفسيرات التي قدمناها لاستمرارية الازمة الداخلية وتفشيها ، يكمن في ضعف القيادة وتناقضاتها وعجزها في حسم المشاكل ووضع الأمور في نصابها . بل أكثر من ذلك ، فإن تردد القيادة وتعثرها في الوقت الذي لم يكن ينفع فيه سوى الحسم والحزم ، صفة من الصفات التي لازمت حركة البعث العربي الاشتراكي في نشوئها وتطورها ونموها .

لذلك فاننا نعتقد بأن دراسة التاريخ السياسي لحزب البعث دراسة تنفذ الى صلب الاشياء ولا تقتصر على ظواهر الاحداث ، يجب ان تلتفت وتعيير اهتمامها لمشاكل الحزب الداخلية وتبحث عن اسبابها وجذورها وعن انعكاساتها على مختلف المستويات التنظيمية والسياسية والايديولوجية . وكذلك من الاهمية ان نعرف مثلا طبيعة العلاقة الحقيقية بين أعضاء القيادة القومية فيما بينهم ، وبين القيادة القومية والقيادات القطرية الاخرى وطبيعة العلاقة ايضا بين هذه القيادات ومنظمات الحزب الدنيا . فهنا برأينا يكمن تاريخ الحزب الحقيقي وهذا ما حاولنا ان نقوم به بالقدر الذي توفر لدينا من وثائق ومعلومات .

ومن جهة ثانية، هل يمكننا ان نفسر الانشقاقات والانقسامات العديدة التي ظهرت داخل حزب البعث على فترات متقطعة وممتدة ، هل يمكننا ان نفسر ذلك ببساطة على اساس من الصراع ما بين اليمين واليسار ؟ دون ان نهمل بطبيعة الحال الصراعات الايديولوجية المتداخلة والتناقضات الظاهرة ، من جهة بين طموحات مجموعات من البعثيين ذوي الجذور الاجتماعية المتوسطة أو الفقيرة ، من مدنية وعسكرية ، من اجل عملية التغيير الجذري ، ومن جهة أخرى بين اعتدال قيادات الحزب التقليدية ، نقول اذا كان من الخطأ ان نهمل هذا التناقض، غير ان ما كان يبدو لنا انه يفسر بصورة اصدق وبموضوعية أكبر ، كثيرا من هزات الحزب الداخلية ، عاملان أساسيان :

- علاقة الحزب بعبد الناصر .
- علاقة الحزب بالجيش أو علاقة الجيش بالحزب .

لقد حاولنا بالفعل ان نؤكد على هذين العاملين وان نلفت الانتباه اليهما في مناسبات عديدة ، لانهما ظهرا لنا بصورة واضحة وجليّة أنهما يحددان الى حد كبير جدا مواقف الحزب وحكم البعث من كثير من القضايا الايديولوجية والسياسية ، الداخلية أو العربية .

هل من الممكن مثلا ان نفهم تحركات حزب البعث السياسية ومواقفه الايديولوجية وردات فعله حول أية قضية من القضايا الملحة منذ ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٠ (اي حتى وفاة الرئيس عبد الناصر) ، سواء كان ذلك الصعيد القطري او في النطاق العربي ، هل من الممكن ان ندرك ذلك دون ان ندخل في الاعتبار موقف حركة البعث العربي الاشتراكي في مجملها من ناصرية عبد الناصر ، ودون ان نستجلي ونستوضح كذلك موقف زعيم الثورة المصرية من الحزب كحزب وبالتالي من حكم البعث ؟! هل من المعقول ونحن بصدد التأريخ لحزب البعث ، ان نغفل التفاعل بين الجانبين او التأثير المتبادل بينهما ؟ ألم ير كثير من المراقبين العرب والاجانب ان هذين التيارين كان من المفروض ان يكونا مكملين في الحقيقة أحدهما للآخر لا مناقضا له : عبد الناصر كان بحاجة الى حزب منظم وواسع الانتشار في البلاد العربية ، كما ان حزب البعث كان بحاجة الى زعيم جماهيري قوي الشخصية له افق تاريخي قومي ورؤيا تتجاوز الاقليمية المحلية الى « العالمية » !!

كما ان الصراع البعثي — الناصري زمن عبد الناصر ، الم يفوت فرص تاريخية ، على الاقل وحدوية ، واطهر هذا الصراع في نفس الوقت ايضا مدى انفعالية العلاقات القائمة على الحساسية المفرطة والبعيدة عن اعتبارات المصلحة القومية ؟! ثم اخيرا وليس آخرا ، الا يحق لنا ان نعتبر ان التطور الايديولوجي الذي سارت فيه حركة البعث العربي طواعية ام مرغمة ، كان له علاقة الى حد كبير وثيقة بهذا الصراع المتعدد الواجه والاشكال ؟

اما النقطة الثانية وهي التي حددناها بعلاقة الحزب بالجيش او بمعنى آخر بدور العسكريين في شؤون الحكم والسياسة ، فانها تأخذ أهمية قصوى ، خاصة في ظروف بلد كسوريا . لقد اوضحنا في الفصول الاخيرة الاجواء العامة والظروف الذاتية والموضوعية التي أدت الى غياب الحزب كحزب بقيادته القومية ، عن مسرح الاحداث السياسية الفعلية ، وتتبعنا عن قرب تكوين القوى التي حضرت ونظمت ومن ثم نفذت الانقلاب في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ ، وراينا انها انما كانت قوى عسكرية مجتمعة ، لعب الضباط البعثيون عن طريق « لجنتهم العسكرية » دور المحرك والمصور الاساسي . ففي المرحلة الاولى ولربما لاعتبارات تكتيكية كما رأينا ، قدمت هذه القوى العسكرية الحكم الى حزب البعث بقيادته القومية على « طبق من ذهب » ، ضمن الظروف الداخلية المضطربة والمتناقضة التي رايناها .

من هنا يظهر لنا ان علاقة الحزب بالجيش بقيت طوال فترة زمنية طويلة غير واضحة ويشوبها كثير من الابهام والغموض : الحزب كحزب رسميا في قمة الحكم ، ولكنه عمليا ليس هو الحاكم الفعلي . وفي كل مرة حاول فيها ان يلعب دوره حقيقة وأن يكون الحاكم الفعلي لا الاسمي وأن يضع بالتالي حدا للازدواجية في الحكم ولتدخل العسكريين في شؤون السياسة ، كانت تحصل الهزات السياسية والتنظيمية الداخلية فيعود الحزب مرة أخرى ويدخل في الحظيرة ويقنع بدوره المحدد له . . .

ولقد اظهرت هذه الفترة بصورة لا لبس فيها ولا ابهام أن السلطة ، في بلد متخلف ، لا بد من أن تكون في النهاية في يد من يملك القوة الفعلية : الجيش . وانها ستبقى من نصيبه وضمن نطاق نفوذه ، طالما بقي محافظا بشكل أو بآخر على وحدة الجيش او على موازين القوى فيه او طالما ضمن تأييد الجيش له . ان هذه الفرضية «البديهية» قد برزت جلية واضحة من خلال التحليل الذي قدمناه في الفصول الاخيرة من دراستنا ، وهي تصدق في الظروف العربية الراهنة ليس فقط على شؤون الحكم ، وانما كذلك على كل ما له علاقة في بلادنا بمفهوم السلطة بالمعنى العام للكلمة !!

وان الفترة الممتدة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٠ — بما شهدته المنطقة العربية والساحة السورية على وجه الخصوص ، من خضات سياسية وانقلابات وتغيير موازين قوى عسكرية — لتظهر ما ذهبنا اليه وشددنا عليه في هذا المجال ، في خطوته الاساسية الكبرى . واذا لم يكن غرضنا بطبيعة الحال في هذه الكلمة الختامية ان نتتبع تطور

نظام الحكم السياسي لسوريا حتى يومنا هذا (١) ، غير انه من الاهمية ان نؤكد مرة اخرى على ان هاتين النقطتين : العلاقة بمصر عبد الناصر وعلاقة الحزب بالجيش ، قد حددتا على الصعيد السياسي او الايديولوجي الاتجاهات الاساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي بمختلف تياراته وفروعه .

وبالفعل ، كما رأينا سابقا ، فان سقوط نظام حكم البعث في العراق (٢) ، اثر
الحركة العسكرية التي قام بها عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ،
ادى الى وقوع الحزب بمختلف فروعـه فريسة أعـمق انشقاق عـرفه طوال تاريخه
السياسي . وقد كان لهذه الازمة الداخلية الجديدة انعكاسات في غاية من الخطورة
على صعيد حكم البعث في دمشق ودفعـت مختلف القوى والكتل التي كانت تتقاسمه
آنذاك أن تعدل وتغير من تكتيكها بالنسبة الى بعضها البعض .

ولقد أشرنا أيضا الى أن من أبرز أهداف « اللجنة العسكرية » الضمنية « تخلص » الحزب من القادة التاريخيين الثلاث (كما كان يشار اليهم عادة) : ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني . الا أن رفض اللجنة العسكرية للاتجاه الذي كانت تتبناه وتدعمه القيادة القومية ، لم يفض بها — حتى قبل انعقاد المؤتمر القومي السادس — الى تأييد بصورة مطلقة الاتجاه البعثي الآخر الذي يتخذ هو ايضا صفة اليسارية والماركسية . لهذا فعندما فشل حزب البعث في بغداد ، تحول الصراع بشكل حاد وملحوظ الى دمشق ، وأصبحت العاصمة السورية مسرحا لصراع متعدد الاطراف والقوى . وقد تم في خضم ذلك اتفاق ضمني (٣) بين أعضاء اللجنة العسكرية ومؤيدي القيادة القومية من أجل تحقيق هدف محدد وهو ابعاد خطر العناصر المتطرفة عن الحكم في سوريا (٤) .

- (١) وهو ما يحتاج لوحده الى دراسة معمقة ومستقلة ، وهذا ما ننوي ان نقوم به في القريب العاجل .
- (٢) لقد عاد حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد واشترك في حركة انقلابية ناجحة ، حضر لها ونفذت في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، بالتعاون مع العقيد عبد الرزاق نايف نائب رئيس الاستخبارات العسكرية ، والعقيد ابراهيم عبد الرحمن داود قائد الحرس الجمهوري . ولكن بعد مضي ثلاثة عشر عاما ، أي في ٣٠ تموز (يوليو) ، أعلن رئيس الجمهورية ، أحمد حسن البكر ، ابعاد رئيس الوزراء عبد الرزاق نايف ، ووزير الدفاع ابراهيم عبد الرحمن داود من الحكم . وكانت التهمة التي وجهت اليهما « العمل على انحراف الثورة عن أهدافها الحقيقية » ، وبناء علاقات مشبوهة مع أجهزة الاستخبارات الاجنبية والشركات البترولية الاحتكارية . (انظر جريدة « لوجر » البيروتية (باللغة الفرنسية) ، (٣ تموز (يوليو) ١٩٦٨ .
- (٣) انظر ، « دراسة تاريخية تحليلية موجزة لنضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ - ١٩٧١ » ، القيادة القومية ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٣ .
- (٤) انظر مثلا نتائج « المؤتمر القطري الاستثنائي » المنعقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، أي بعد أقل من شهر على انهيار حكم حزب البعث في العراق ، حيث أبعدت على أثره جميع العناصر المتطرفة . كما أبعدت هذه العناصر أيضا من المؤتمر القومي السابع في دورته الاستثنائية المنعقدة في شباط (فبراير) ١٩٦٤ .

في المؤتمر القومي الثامن المنعقد في أواخر نيسان (أبريل) وأوائل أيار (مايو) ١٩٦٥ ، انتخب الدكتور منيف الرزاز ، بعثي من الاردن وممثلا لاتجاه القيادة القومية ، أمينا عاما للحزب بعد أن رفض الاستاذ ميشال علق أن يجدد له للامانة العامة وأصر على رفضه اصرارا قاطعا . أمام هذا الامر ، اكتفى المؤتمر بأن منحه لقب « القائد المؤسس » لحزب البعث .

ليس غرضنا الآن ، طبعا ، أن نتطرق ونبحث مقدمات وظروف انعقاد ونتائج المؤتمر القومي الثامن . فهذا يخرج عن نطاق موضوعنا . وانما نود أن نشير فقط في هذه العجالة الى أن تسمية منيف الرزاز على قمة الهرم في حزب البعث من قبل ميشال علق ، كان من طبيعة ذلك أن يثير بعض « الحساسيات » في عديد من الاوساط السورية ، المدنية منها او العسكرية . ومما يزيد في هذا الامر وضوحا أن فكر الرزاز السياسي ومواقفه الايديولوجية أقرب الى الليبرالية الاصلاحية وتذكر الى حد كبير بفكر حزب البعث العربي في الاعوام التي سبقت وتلت الحرب العالمية الثانية . وحتى بعد انتخابه ، استمر الأمين العام الجديد للحزب من أشد المتحمسين والداعين لقيام نظام يعتمد على أسس من الديمقراطية البرلمانية وحرية العمل السياسي لجميع الاحزاب القومية التقدمية (١) .

يضاف الى ذلك أن كون الرزاز غير سوري ، فهو لا يعتمد على قوى ذاتية له داخل الحزب ، ولا في السلطة ولا بين صفوف الضباط على الاخص . ومع انه كان عموما على اطلاع بمجرى الاحداث في سوريا وتطورها السياسي ، غير انه لم يكن مع ذلك على معرفة عميقة بالواقع السياسي المعقد للبلد ولا يدرك بدقة موازين القوى خاصة داخل الجيش . لذلك فان انتخابه على رأس حزب البعث في ظروف مضطربة ومتناقضة ، اعتبر وكأنه « صورة مهزوزة » للأمين العام السابق . واذا لم يكن ليتمتع بنفس القدر من « الهالة » التي كان يتمتع بها الاستاذ ميشال علق فهو كذلك كان يظهر بأنه أقل حذرا ودراية .

ومهما يكن من أمر فان الأمين العام للحزب ، بناء على الصلاحيات التي يعطيه اياها النظام الداخلي ، يعتبر رسميا ونظريا السلطة العليا في نظام حكم البعث في القطر السوري ، وهو يمثل وينطق باسم القيادة القومية التي ترسم السياسة الخارجية والعربية وتضع الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتحدد طبيعة العلاقات وأسسها بين الحزب والقوى السياسية الاخرى وبالتحديد بين الحزب والجيش .

في هذه الظروف وبتأييد من بعض القوى ، يأتي في مقدمتها رئيس الدولة أمين

(١) أنظر على سبيل المثال كتابه الصادر قبيل انعقاد المؤتمر القومي الثامن : « الحرية ، ومشكلتها في البلدان المتخلفة » ، بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الاولى ، شباط (فبراير) ١٩٦٥ . ولزيادة في التفصيل ، أنظر عاليا ص ٣٦١ .

الحافظ ، ورئيس الحكومة السابق صلاح الدين البيطار وبموافقة الأمين العام السابق ميشال عفلق ، بالغ الدكتور منيف الرزاز في قوة القيادة القومية السياسية وفي القوة العسكرية التي تعتمد عليها في شخص أمين الحافظ ، وارتكب خطأ كبيرا في الحساب . وقبل أن يعطي لنفسه الوقت الكافي لكي يدرس موازين القوى الحقيقية ، دراسة وافية ودقيقة خاصة على الصعيد العسكري ، وجه الأمين العام الجديد ، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ثلاثة تحديات إلى اللجنة العسكرية :

- حل القيادة القطرية التي كانت تسيطر عليها اللجنة العسكرية .
- تشكيل حكومة جديدة برئاسة صلاح الدين البيطار .
- نشر وتعميم قرارات القيادة القومية التي تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية أو ممارسة أي شكل من أشكال أمور السلطة السياسية والحزب (١) .

عندئذ تحرك على الفور أعضاء اللجنة العسكرية المناوئون للقيادة القومية وفي مقدمتهم اللواء صلاح جديد واللواء حافظ الأسد ، وقاموا بحركتهم الانقلابية في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ولاحقوا أو سجنوا أو أصدروا أحكاما بالاعدام غيابيا على كثير من أعضاء ومؤيدي القيادة القومية . ومهما يكن من أمر هذه الحركة (حركة ٢٣ شباط) وبغض النظر عن الملابس والظروف الغامضة التي تمت فيها والتي لا تدخل ضمن نطاق بحثنا ، إلا أنه من الواضح لكل مراقب أن سوريا على أثرها قد اتجهت أكثر من السابق في منحى سياسي وأيديولوجي أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه يساري متطرف

(١) درست القيادة القومية في دورتها الاستثنائية المنعقدة من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وضع الجيش على الصعيد الحزبي وانعكاساته على الوضع العام . وقد اتخذت أهم القرارات التالية :

- تعيين مكتب عسكري من مدنيين وعسكريين تابع للقيادة الحزبية .
- فصل المكتب العسكري عن لجنة الضباط وحصر عمله في التنظيم الحزبي .
- تعيين موجهين سياسيين لكافة قطاعات وحدات الجيش .
- تتولى لجنة الضباط المسؤوليات العسكرية ، ويحق للقيادة القومية في كل الأحوال نقض أي قرار تصدره لجنة الضباط .
- تعتبر القيادة الحزبية السلطة العليا المقصودة في النظام العسكري الداخلي .
- لا يمكن الجمع بين المهنة العسكرية والمناصب الحكومية - يستثنى من ذلك وزير الدفاع - وكذلك بين الوظيفة العسكرية والمسؤولية الحزبية على مستوى القيادة القطرية .
- تشكيل قيادة موسعة تشرف على شؤون الحزب والحكم والجيش في القطر ، على أن تضم هذه القيادة جميع أعضاء القيادة القومية ، يضاف إليهم عدد من الرفاق من القطر السوري شرط أن لا يزيد عددهم عن عدد أعضاء القيادة القومية . وهذا يعني حل القيادة القطرية الحالية .
- تستمر القيادة القومية في ممارسة كافة السلطات العسكرية والمدنية والحزبية حتى يتم تشكيل القيادة الحزبية . (أنظر ، « الحزب » جريدة الحزب المركزية ، القيادة القومية ، العدد السادس ، شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، ص ٩٦ - ٩٨) .

لا يتناسب على الإطلاق مع ظروف البلد الداخلية وقواه الاجتماعية والسياسية والايديولوجية الموضوعية .

ومما كان يثير كثيرا من الاستغراب في تلك الاوضاع وي طرح جملة من التساؤلات ان كثيرا من عناصر البعث القيادية في سوريا من مدنية وعسكرية ، التي حملت لواء هذا الاتجاه اليساري « الماركسي » المتطرف ، لم يعرف عنها في « تاريخها » الحزبي ميولها وافكارها الثورية .

في الحقيقة اننا نميل الى اعتبار ان هذا الاتجاه اليساري المتطرف الجديد كان يعطي انطبعا واضحا — حتى يظهر خلاف ذلك — وكأنه تحت غطاء من الشعارات الثورية المتطرفة ، يخفي صراعه من اجل السلطة الذي خاضته اللجنة العسكرية منذ البداية ضد القيادة القومية ، بصراع ايديولوجي بين اليمين واليسار . كما انه اذا نظرنا الى الاوضاع العربية الداخلية العامة والظروف السياسية التي برز فيها هذا الاتجاه « الماركسي » الجديد ، لا بد من أن يظهر لنا أن ما كان يقصد في زحمة الاحداث وفي الاعماق انما هو تعميق الهوة أكثر فأكثر سياسيا وايديولوجيا بين حزب البعث والحكم في سوريا من جهة ومصر الناصرية من جهة أخرى .

لقد شرحنا وأظهرنا في كثير من الصفحات السابقة أن عبد الناصر بقي حتى ذلك الحين وسبق حتى وفاته ، في أذهان كثير من أعضاء اللجنة العسكرية ، يكون « خطرا » يهدد دائما نظام حكم حزب البعث في الاقليم الشمالي « السابق » للجمهورية العربية المتحدة .

هذا ويظهر لنا في تلك الظروف كذلك ، وهو ما نود أن نشير اليه في هذا السياق ، أن التكتلات الحزبية والقوى المتناقضة سياسيا داخل حزب البعث المدني ، كانت لها انعكاسات واضحة وواسعة داخل الجيش والعكس بالعكس صحيح أيضا . وطوال الفترة الزمنية التي تلت مجيء البعث الى الحكم في سوريا ، وصلت بالفعل حالة القوات المسلحة الى درجة كبيرة من التمزق والانحلال ، ربما لم تعرفها في أية مرحلة من مراحل تطور الجيش ونموه . وقد هزت الصراعات السياسية هذا عنيقا وعميقا اوساط الضباط على مختلف المستويات ، ووصلت تأثيراتها السيئة حتى الجنود في قطاعاتهم .

فهنا أيضا كانت تنشأ الانقسامات أو تعقد التحالفات على أساس من اعتبارات من الصعب جدا أن نصفها باليمين أو اليسار بالمعنى الحقيقي للكلمة . ومن الصعب أيضا أن نعرف بالتحديد اتجاه كثير من الضباط ذوي الرتب العالية والذين كانوا يحتلون مراكز حساسة في الجيش وبالتالي مواقع القوة فيه . ولم يكن من النادر أن ينتقل بعضهم بكثير من السهولة من تكتل الى آخر .

ومثال العقيد سليم حاطوم يمكن أن يعطى كنموذج في هذا المجال : في الابتداء لم

يكن العقيد حاطوم يخفي تعاطفه وتأييده لاتجاه علي صالح السعدي اليساري المتطرف في سوريا . ثم بعد ذلك انتقل وأنضم الى مجموعة اللواء أمين الحافظ رئيس الدولة في صراعه ضد اللواء صلاح جديد ، ولكنه عاد وغير موافقه بسرعة فائقة بتأييده صلاح جديد وشنه حربا ضروسا وهجوما عسكريا بقيادته في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ضد مسكن رئيس الدولة أمين الحافظ . ثم بعد مضي ستة أشهر ، في ٨ أيلول (سبتمبر) ، حاول القيلم بحركة انقلابية فاشلة ضد اللواء صلاح جديد بالتواطؤ هذه المرة مع الأمين العام المقيل منيف الرزاز (١) .

أما الأوضاع الاقتصادية في البلد ، فلم تكن هي الأخرى بأحسن حال : فرؤوس الأموال ورجال الأعمال والصناعيون أخفوا يغادرون تدريجيا سوريا على وتيرة مخيفة . هذه هي أثن الأوضاع الداخلية على صعيد السياسة والاقتصاد والجيش ، التي وجدت فيها سوريا نفسها منساقة في اتون حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . لذلك لا نجافي الحقيقة والواقع ولا نقنع في تعصب أعمى اذا اعتبرنا أن سبب الاتصال العسكري المفاجي للدولة الاسرائيلية لا يعود الى شجاعة جيشها الخارقة أو لرقى مستواه التكنولوجي ، وإنما في الاساس الى هذا الاحتلال وتفكك الأوضاع السياسية والاقتصادية وخاصة العسكرية على الصعيد الداخلي .

على أية حال ، بعد حرب حزيران (يونيو) ، طرحت بالحاح قضية محاكمة الضباط الذين يتحملون مسؤولية هذه الهزيمة العسكرية . وقد أدت هذه القضية الى ظهور تيارين كبيرين يمثلهما كل من وزير الدفاع حافظ الأسد والأمين العام المساعد صلاح جديد . الاول وهو يحمل لواء الدفاع عن وحدة الجيش والدفاع عن الضباط المتهمين بالاهمال في تحمل مسؤولياتهم . وقد قاد حافظ الأسد في وجه المعارضين والمهملين للجيش ، حركة واسعة بين صفوف العسكريين . ثم بعد ذلك اتسعت أبعاد هذا الصراع ودافع وزير الدفاع هو واتصاره عن الرأي الذي يقول بأن المعركة مع اسرائيل انها هي معركة قومية عربية ويكون الجيش المنظم إلعامود الفكري لكل معركة تحرير . لذلك فانهم كانوا يعطون أهمية كبرى للتعاون ، على الأمل من الناحية العسكرية ، مع كل الانظمة العربية دون استثناء، اليسارية منها أو اليمينية ، وبالتالي يدعون للاشتراك في مؤتمرات « القمة » للملوك والرؤساء العرب وللعمل على اقامة « الجبهة الشرقية » مع العراق البعثي والمملكة الاردنية الهاشمية . أما على الصعيد الداخلي فقد كان يدعو حافظ الأسد الى تأليف « جبهة وطنية » تضم كل القوى السياسية والاجتماعية ، خاصة حركة الوجدويين الاشتراكيين وحركة القوميين العرب والاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا وحتى الحزب الشيوعي السوري .

أما الاتجاه الحزبي الأخر الذي كان يقوده اللواء صلاح جديد ، فقد كان يستمد قوته الأساسية من تأييد الحزب له ومنظلمته النقابية والجهاهيرية . وكان يرى أن

(١) انظر ، « وثائق مؤامرة الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ » ، دمشق ، مكتب الاعلام ، القيادة القومية .

نظام الحكم يجب ان يتجه بعمق اكثر في طريق اشتراكي ثوري ، كما ان بناء الاشتراكية لا يمكن ان يتم الا على اساس من تعميق الصراع الطبقي اكثر فأكثر . اما الوحدة العربية فان تحقيقها لا يتأتى في نهاية المطاف الا عن طريق الكفاح المسلح بقيادة جماهير العمال والفلاحين من أجل تحرير فلسطين المحتلة . لذلك فان علاقة سوريا ونظام الحكم فيها بأي بلد آخر ، عربي أو أجنبي ، يجب أن تتحدد حسب هذا الخط السياسي (١) . فالنتيجة المباشرة لهذه السياسة هي مقاطعة مؤتمرات « القمة » للملوك والرؤساء العرب ورفض الحلول السلمية للقضية الفلسطينية .

وهكذا فان الصراعات الداخلية بين هذين التيارين طوال مدة أكثر من ثلاث سنوات تحولت بسرعة الى صراع صريح وعلن بين الجيش والحزب . فحافظ الاسد كوزير للدفاع استطاع ان يكسب لجانبه تأييد معظم الوحدات العسكرية ، في حين ان صلاح جديد قد ثبت مواقفه في الحزب ومنظماته الجماهيرية . وقد انفجرت الحرب بين هذين الاتجاهين المحددين على هذه الصورة ، في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي المنعقد في دمشق في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ . وقد اتخذ أعضاء المؤتمر المذكور جانب الأمين العام المساعد وأيدوا بشكل شبه اجماعي قرارا يقضي بفصل كل من وزير الدفاع حافظ الاسد ، ورئيس اركان الجيش العامة مصطفى طلاس وقائد العمليات العسكرية عبد الغني ابراهيم وقائد سلاح الطيران ناجي جميل . ردة الفعل لم تتأخر : في ١٦ من الشهر نفسه ، تحرك حافظ الاسد وانصاره العسكريون وقاموا بحركتهم العسكرية الانقلابية ضد الحزب بمجمله وضد تيار صلاح جديد بالذات . وقد سميت هذه الحركة بـ « الحركة التصحيحية » . وهكذا لم يمض وقت وجيز ودون عناء كبير حتى تبع الحزب الذي قضى اللواء صلاح جديد معظم اوقاته لبنائه وتنظيمه ، تبع بكل منظماته وقياداته على مختلف المستويات وزير الدفاع حافظ الاسد ، باستثناء ما يقرب من ١٥٠ عضوا ، هرب بعضهم من سوريا أو سجن البعض الآخر (٢) .

-
- (١) في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي ، المنعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ ، فقد تقرر استبدال عبارة « ازالة آثار العدوان » بعبارة « تحرير الارض المحتلة » . (أنظر ، « التقرير السياسي ومقررات المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي » ، القيادة القومية (اتجاه صلاح جديد) ، منشورات مكتب الاعلام ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٢) هناك منشورات كثيرة حزبية أو من حزبيين لها علاقة بالمرحلة الزمنية التي تمتد ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ ، نذكر منها على سبيل المثال : « نضال البعث » ، ج ٩ (حول المؤتمر القومي الثامن ، نيسان (ابريل) ١٩٦٥) ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٢ . « نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قياداته القومية ١٩٦٣ - ١٩٦٦ » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ . صلاح الدين البيطار ، « الثورة والثورة العربية » (مجموعة مقالات نشرت ما بين ١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ . الدكتور منيف الرزاز ، « التجربة المرة » نفس المرجع . « قرارات المؤتمر القومي التاسع » ، أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ ، دمشق ، مكتب النشر والاعلام . « أزمة الحزب وحركة ٢٣ شباط » . نشرة داخلية ، القيادة القطرية لحزب البعث في سوريا . « التقرير السياسي ومقررات المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي ، تشرين الثاني ١٩٧٠ » ، القيادة القومية ، مكتب النشر والاعلام ، دمشق الخ ...

المراجع

في اللغة العربية :

أهم منشورات ووثائق حزب البعث العربي الاشتراكي .

- « دستور حزب البعث » ، الصادر اثر انعقاد المؤتمر القومي الاول في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ .
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي : عبر بيانات قيادته القومية (١٩٦٦—١٩٦٣) بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ .
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي : عبر بيانات قيادته القومية (١٩٦٦ — ١٩٦٣) بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الاولى ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ .
- سلسلة « نضال البعث » (يمكن أن نعود الآن الى الطبعة الجديدة والمنقحة) بيروت دار الطليعة ، ابتداء من ١٩٦٣ .

الجزء الاول :

القطر السوري ١٩٤٣ — ١٩٤٩ .
من معركة الاستقلال الى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الاول .

الجزء الثاني :

القطر السوري ١٩٤٩ — ١٩٥٤ .
من الجمعية التأسيسية الى مقاومة الدكتاتورية العسكرية والاحلاف الاستعمارية .

الجزء الثالث :

القطر السوري ١٩٥٤ — ١٩٥٨
من معركة حلف بغداد والعدوان الثلاثي الى قيام الجمهورية العربية المتحدة .

الجزء الرابع :

المؤتمرات القومية السبعة الاولى ١٩٥٧ — ١٩٦٤ .

الجزء الخامس :

القطر العراقي ١٩٥٣ — ١٩٥٨ .
من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد الى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) .

الجزء السادس :

القيادة القومية ١٩٥٥ — ١٩٦٢ .
من تشكيل القيادة القومية حتى نهاية الانفصال .

الجزء السابع :

القطر العراقي ١٩٥٨ — ١٩٦٣ .
من ثورة ١٤ تموز (يوليو) الى ثورة ١٤ رمضان .

الجزء الثامن :

القطر اللبناني ١٩٥١ — ١٩٦١ .
النضال من أجل عروبة لبنان وتحرره واشتراكيته حتى تقديم ميثاق الحزب الى الحكومة .

الجزء التاسع :

المؤتمر القومي الثامن — نيسان (ابريل) ١٩٦٥ .

الجزء العاشر :

القيادة القومية ١٩٦٣ — ١٩٦٦ .
من ثورة رمضان وآذار الى ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ .

الجزء الحادي عشر :

القطر اللبناني ١٩٦١ — ١٩٦٨ .
النضال من أجل وضع حزبي سليم ومن أجل لبنان وطني وديمقراطي .
« أحاديث البعث العربي » ، (مجموعة من المقالات والابحاث لبعض المثقفين البعثيين) دمشق ، ١٩٦٠ .

- « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » ، (خلاصة الاحاديث التي القاها على جماعة من الشباب والطلاب الاستاذان : صلاح الدين البيطار وميشال علق) ، دمشق ، مكتب البعث العربي ، حزيران (يونيو) ١٩٤٤ .
- « مهمتنا النضال » (حديث القاه ميشال علق في ٢٦-١٢-١٩٤٩ في اجتماع ضم بعض الجامعيين البعثيين) . مكتب الدعاية والنشر ، فرع لبنان (كراس من ١٤ صفحة) .
- « فكرتنا » ، المكتب الثقافي ، (بدون تاريخ) (كراس من واحد وثلاثين صفحة من الحجم الصغير) .
- « واجب العمل القومي » . « أهمية التنظيم الحزبي » ، المكتب الثقافي ، (كراس من ٢٣ صفحة) .
- « العرب في التاريخ » ، محاضرة القاها بمكتب البعث العربي في دمشق، الاستاذ شاكِر مصطفى ، في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ .
- « الى الفلاح العربي » (كراس صغير من ١٦ صفحة) ، المكتب الثقافي ، فرع لبنان (بدون تاريخ) .
- « الاحلاف بعصر الفرّة » ، (محاضرة للاستاذ صلاح البيطار ، القيت في النادي العربي بدمشق) القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦ .
- « البعث هو الانقلاب » المكتب الثقافي لحزب البعث العربي الاشتراكي (كراس من ٢٤ صفحة) (بدون تاريخ) .
- « حول الاشتراكية العربية » (ميشال علق) ، منشورات البعث العربي الاشتراكي دمشق ، طبعة ثانية ١٩٥٤ .
- « في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية » ، القاهرة ، الطلبة العرب ، ١٩٥٧ .
- « ابحاث في التنظيم الحزبي » ، القيادة القطرية في سوريا ، طبعة ثانية ١٩٦٣ .
- « حول القومية والاشتراكية » ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- « لماذا الاشتراكية ... الآن ؟ » محاضرة القاها الدكتور منيف الرزاز عام ١٩٥٦ . (كراس من ٣٢ صفحة) .
- « اتحاد مصر وسوريا » ، القاهرة ، ١٩٥٨ (مجموعة من المقالات كتبها ميشال علق ، اكرم الحوراني وصلاح البيطار) .

- « حول تجربة الوحدة » ، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بيان صدر في شباط (فبراير) ١٩٦٢ (كراس من ٣٢ صفحة) .
- « نظرنا الى : الوحدة العربية ، العمل السياسي والتنظيم القومي » ، (كتيب صدر عن « القيادة القطرية » المنشقة عن حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ، بيروت في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢) .
- « المنهاج المرحلي للثورة الشعبية العراقية » ، المجلس الوطني لقيادة الثورة ، العراق ، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٣ .
- « المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار (مارس) في القطر العربي السوري » ، (اقره المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في حزيران (يونيو) ١٩٦٥) ، ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٦٥ .
- « بعض المنطلقات النظرية » (« التقرير العقائدي » المقدم الى المؤتمر القومي السادس والمعدل من قبل القيادة القومية) تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ .
- « مذكرة الى الجهاز الحزبي حول أزمة الحزب » ، القطر العراقي ، لجنة تنظيم القطر ، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ .
- « نحو حزب اشتراكي ديمقراطي وحدوي ، لا حزب برجوازي صغير » ، حزب البعث اليساري ، القيادة القومية ، تموز (يوليو) ١٩٦٥ .
- « أسباب نكسة حكم الحزب في العراق » ، (دراسة أقرها المؤتمر القومي الثامن المنعقد بدمشق في أيار (مايو) ١٩٦٥) القيادة القومية .
- « أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق » (دراسة تحليلية نظرية أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع) ، حزب البعث اليساري .
- « بيان سياسي لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي » ، صدر في ١٠ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، بعد المؤتمر القومي الثالث للحزب في بيروت .
- « مقررات المؤتمر القومي السادس » ، ٥ — ٢٣ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٣ .
- « بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع » ، دمشق ، ٣١ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٦ .
- « بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي » دمشق ، ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ .

- « مقررات المؤتمر القطري » لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا ، المنعقد في النصف الاول من شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ .
- « بيان القيادة القومية » عن اعمال المؤتمر القومي العاشر ، المنعقد بدمشق في اواخر شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ .
- « التقرير السياسي ومقررات المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي » المنعقد في دمشق بين ٣٠ تشرين اول (اكتوبر) و ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ .
- « ازمة الحزب وحركة ٢٣ شباط (فبراير) » (نشرة سرية داخلية خاصة بالاعضاء) القيادة القطرية ، دمشق ، ٢٠ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٥ .
- « الاتحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي » . دمشق ، القيادة القومية ، لجنة التوجيه الحزبي ، (بدون تاريخ) ، ولكن من الاكيد بعد ١٩٦٦ .
- « وثائق مؤامرة الثامن من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ » ، تقرير مقدم الى المؤتمر القومي التاسع ، دمشق ، ٣١ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٦ .
- « الثورة العربية » ، جريدة الحزب الداخلية ، دمشق ، القيادة القومية ، المكتب الثقافي ، العدد الثالث ، السنة الثانية ١٩٧٠ .
- « دراسة تاريخية تحليلية موجزة لنضال حزب البعث العربي الاشتراكي » ، القيادة القومية ، دمشق ١٩٧٢ .

أهم المؤلفات والابحاث التي رجعنا اليها في هذه الدراسة :

الاتاسي جمال :

- « الاشتراكية بين ماضيها ومستقبلها » . « الاشتراكية تحرر بالنضال » ، في (« دراسات في الاشتراكية » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠) .
- « الاشتراكية واسطورة الخصائص » ، في (« في الفكر السياسي » ، جزء اول دمشق ، دار دمشق ، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣) .
- « مسائل في النضال الاشتراكي » ، في (« في الفكر السياسي » ، الجزء الثاني ، دمشق ، دار دمشق ، ٢ آذار (مارس) ١٩٦٣) .

الارسوزي زكي :

- « العبقرية العربية في لسانها » ، دمشق ، دار اليقظة العربية (بدون تاريخ) .
- « الامة العربية : ماهيتها ، رسالتها ومشاكلها » ، دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٥٨ .
- « مشاكلنا القومية وموقف الاحزاب منها » ، دمشق دار اليقظة العربية ، ١٩٥٨ . (يمكننا أن نعود الآن الى « المؤلفات الكاملة » في ستة مجلدات التي أصدرتها ابتداء من ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٦ ، لجنة تخليد ذكرى زكي الارسوزي في دمشق).

ايوب س. :

- « الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢ — ١٩٥٨ » ، بيروت دار الحرية ، (بدون تاريخ ، ولكن من المحتمل أن يكون قد صدر في ١٩٥٩) .

برو توفيق :

- « القومية العربية في القرن التاسع عشر » ، دمشق ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، (بدون تاريخ) .

البيطار صلاح الدين :

- « الفئة الحاكمة في طريق الانهيار » (مقالات سياسية نشرت في جريدة « البعث » ابتداء من تموز (يوليو) ١٩٤٦ وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧) دمشق ، منشورات البعث العربي ، ١٩٤٩ .
- « السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ .
- « الثورة والثورة العربية » (مجموعة مقالات نشرت في جريدة « البعث » دمشق وجريدة « الاحرار » بيروت وجريدة « الانوار » بيروت ابتداء من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٧) بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ .

البزري عفيف :

- « الناصرية في جملة الاستعمار الجديد » ، دمشق ، دار الشرق ، ١٩٦٢ .

الجندي سامي :

- « البعث » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٦٩ .

الجادرجي كامل :

- « من أوراق كامل الجادرجي » (مجموعة مذكرات وكتابات سياسية) بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ .

الحصري خلدون ساطع :

- « ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق » ، بيروت دار الطليعة ، ١٩٦٣ .

الحصري ساطع :

- « محاضرات في نشوء الفكرة القومية » الطبعة الخامسة ، بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ .
- « آراء وأحاديث في الوطنية والقومية » ، الطبعة الرابعة ، بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦١ .
- « العروبة أولا » ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٥ .
- « العروبة بين دعائها ومعارضها » ، الطبعة الرابعة ، بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦١ .

حنا عبدالله :

- « الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ — ١٩٤٥ » دمشق ، دار دمشق ، ١٩٧٣ .

حسين فاضل :

- « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ — ١٩٥٨ » ، بغداد ، ١٩٦٣ .

الحلاج مصطفى :

- « نظرات في الاشتراكية العربية » ، في (« دراسات في الاشتراكية » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ ، ص ٣٦—٩٤) .

الحافظ ياسين :

- « بعض قضايا الثورة العربية » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٥ .
- « حول تجربة حزب البعث » في (« في الفكر السياسي » ، الجزء الاول ، دمشق ، دار دمشق ، شباط (فبراير) ١٩٦٣) .
- « دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر » ، في (« في الفكر السياسي » الجزء الثاني ، دمشق ، دار دمشق ، آذار (مارس) ١٩٦٣) .

حمروش احمد :

- « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ، خمسة اجزاء ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ — ١٩٧٧ .

خيرى سعاد :

- « مؤلفات الرفيق فهد » ، وثائق الحزب الشيوعي العراقي ، بغداد ، الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣ .

دروزة الحكم :

- « الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية » ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مكتبة منمنة ، ١٩٦٣ .

الدرة محمود :

- « القضية الكردية » الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الطليعة نيسان (ابريل) ١٩٦٦ .
- « الحرب العراقية — البريطانية ١٩٤١ » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٩ .

دوكاس مارثا :

- « أزمة الكويت : العلاقات الكويتية — العراقية ١٩٦١—١٩٦٣ » بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٣ .

الرزاز منيف :

- « الحرية ومشكلتها في البلاد المتخلفة » ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٥ .
- « التجربة المرة » ، بيروت ، دار غندور ، ١٩٦٧ .

الريس نجيب :

- « الكتاب الذهبي للثورة الوطنية في المشرق العربي : الثورة السورية الكبرى » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٩ .

زين زين نور الدين :

- « نشوء القومية العربية » ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٢ .
- « الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧١ .

زهر الدين عبد الكريم :

- « مفكراتي عن فترة الانفصال في سورية ، ايلول ١٩٦١ — آذار ١٩٦٣ » ، بيروت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٨ .

زريق قسطنطين :

- « الوعي القومي » ، بيروت ، ١٩٤٠ .

ليب زويا :

- « الحزب القومي الاجتماعي » ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٣

سلامه ابراهيم :

- « البعث من المدارس الى الثكنات » ، بيروت ، ملف النهار ، ١٩٦٩ .

سعادة انطون :

- « نشوء الامم » ، الكتاب الاول ، الطبعة الثانية ، دمشق ، ١٩٥١ .

سيل بتريك :

- « الصراع على سورية : دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨ » (مترجم عن اللغة الانجليزية) ، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه ، بيروت ، دار الانوار ، ١٩٦٨ .

السباعي بدر الدين :

- « المرحلة الانتقالية في سورية : عهد الوحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١ » ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٥ .

السيد جلال :

- « حزب البعث العربي » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٣ .
- « حقيقة الامة العربية وعوامل حفظها وتمزقها » ، بيروت ، دار اليقظة العربية ، ١٩٧٣ .
- « الحزب او مشكلات الامة العربية وعلاجها » ، بيروت ، دار اليقظة العربية ، ١٩٧٣ .

سيف مالك :

- « تجربتي في الحزب الشيوعي » ، بيروت ، ١٩٧٤ .

شرابي هشام :

- « المثقفون العرب والغرب » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧١ .

صايغ انيس :

- « تطور المفهوم القومي عند العرب » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .
- « من فيصل الاول الى جمال عبد الناصر » ، بيروت ، منشورات جريدة « المحرر » والمكتبة العصرية ، ١٩٦٥ .
- « الهاشميون والثورة العربية الكبرى » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

صفدي مطاع :

- « حزب البعث ، مأساة المولد ، مأساة النهاية » ، بيروت ، دار الاداب ، ١٩٦٤ .
- « ناصر الناصرية والثورة العربية » ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧٠ .

طالباني جلال :

- « كردستان والحركة القومية الكردية » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ .

طرايشي جورج :

- « سارتر والماركسية » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٤ .

عبد الرضا ماجد :

- « القضية الكردية في العراق » ، بغداد ، منشورات الطريق الجديد ، ١٩٧٥ .

عبد الكريم احمد :

- « أضواء على تجربة الوحدة » ، دمشق ، أطلس ، ١٩٦٢ .

عبد الملك أنور :

- « الجيش والحركة الوطنية » ، (فريق من الباحثين بإشراف عبد الملك أنور) ، دار ابن خلدون ، ١٩٧١ .

عبد المولى محمد :

- « الانهيار الكبير ، أسباب وسقوط وحدة مصر وسورية » ، بيروت ، دار المسيرة ، ١٩٧٧ .

العوف بشير :

- « الانقلاب السوري (٣٠ آذار - مارس ١٩٤٩) ، أسرار ودفائعه » ، دمشق ، أيار (مايو) ١٩٤٩ .

عبد الناصر جمال :

- « فلسفة الثورة » ، القاهرة ، مصلحة الاستعلامات ، طبعة ١٩٥٩ .
- « مجموعة خطب وتصريحات وبيانات » ، الجمهورية العربية

- المتحدة ، مصلحة الاستعلامات .
- القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .
- القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨ — يناير ١٩٦٠ .
- القسم الثالث : فبراير ١٩٦٠ — يناير ١٩٦٢ .
- القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ — يونيو ١٩٦٤ .

العظم خالد :

- « مذكرات » ثلاثة أجزاء ، بيروت ، الدار المتحدة ، ١٩٧٣ .

العياشي غالب :

- « الايضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا » ، بيروت ، ١٩٦٥ .

عفلق ميشال :

- « في سبيل البعث » (مجموعة مقالات وأحاديث) الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٥٩ .
- « معركة المصير الواحد » ، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٥٩ .
- « نقطة البداية » الطبعة الثانية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧١ .

علوش ناجي :

- « الثورة والجماهير » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ .
- « المسيرة الى فلسطين » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٤ .

غريب ادمون :

- « الحركة القومية الكردية » ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٣ .

غالب صبيح علي :

- « قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ .

الغادري نهاد :

- « الكتاب الاسود » (بدون تاريخ ولا مكان صدور) .

الفانم وهيب :

- « الاشتراكية والحرية الانسانية » في «دراسات في الاشتراكية»
نفس المرجع ، ١٩٥٢ ، ص ١٣٨ — ١٥٩ .

فرحان عبد الكريم :

- « ثورة ١٤ تموز في العراق » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٨ .

فرزات محمد حرب :

- « الحياة الحزبية في سوريا بين ١٩٠٨ — ١٩٥٥ » ، دمشق ،
دار الرواد ، ١٩٥٥ .

فرقوط نوقان :

- « تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ — ١٩٣٩ » ، بيروت ،
دار الطليعة ، ١٩٧٥ .

قلعجي قنري :

- « تجربة عربي في الحزب الشيوعي » ، بيروت دار الكتاب
العربي ، (بدون تاريخ) .

الكبيسي باسل :

- « حركة القوميين العرب » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٤ .

الكلاس خليل :

- « أردناها وحدة ... وأرادوها مزرعة » ، دمشق ، دار
الجمهورية ، أيار (مايو) ، ١٩٦٢ .

الكواكبي عبد الرحمن :

- « الاعمال الكاملة » (دراسة وتحقيق محمد عمارة) ، بيروت ،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، تموز (يوليو) ١٩٧٥ .

كبه محمد مهدي :

- « مذكراتي في صميم الاحداث » ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦

مرقص الياس :

- « تاريخ الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي » ، بيروت دار الطليعة ، ١٩٦٤ .

مصطفى شلكر :

- « محاضرات عن القصة في سوريا، حتى الحرب العالمية الثانية » القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ .

مراد عباس :

- « الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١ — ١٩٧٣ » ، بيروت، مركز الابحاث الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية)، ١٩٧٣

علي المحافظة :

- « العلاقات الاردنية — البريطانية ١٩٢١ — ١٩٥٧ » ، بيروت، دار النهار ، ١٩٧٣ .

موسى منير :

- « الفكر العربي في العصر الحديث : سوريا ١٨٠٠ — ١٩١٨ » ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .

نصر صلاح :

- « عبد الناصر وتجربة الوحدة » (بدون مكان الصدور) ، الوطن العربي ، ١٩٧٦ .

الهاشمي طه :

- « مذكرات ١٩١٩ — ١٩٤٣ » ، بيروت، دار الطليعة ، ١٩٦٧ .

هيكل محمد حسنين :

- « ما الذي جرى في سوريا » ، (مجموعة مقالات سياسية صدرت اثر الانفصال السوري) ، القاهرة ، شباط (فبراير) ١٩٦٢ .
- « محاضر محادثات الوحدة آذار (مارس) نيسان (ابريل) ١٩٦٣ » القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، آب (اغسطس) ١٩٦٣ .

ياغي اسماعيل احمد :

- « حركة رشيد عالي الكيلاني » ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤ .

في اللغة الفرنسية :

- Abdel-Malek Anouar — *Anthologie de la littérature arabe contemporaine*, Paris, Seuil, 1962.
- *Egypte, Société militaire*, Paris, Seuil, 1962.
- «Problématique du Socialisme dans le monde arabe», In. (L'homme et la société, Paris, Anthropos, No. 2, oct. nov. déc., 1966, pp. 125-148).
- Baulin Jacques — *Face au nationalisme arabe*, Paris, Berger Leurault, 1959.
- Berque Jacques — *Les Arabes*, Paris, 1959.
- Corm Georges — *Contribution à l'étude des sociétés multi-Confessionnelles*, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1971.
- Duverger Maurice — *Les partis politiques*, Paris, Armand Colin, 1961.
- Keller Pierre — *La question arabe*, Paris, P.U.F. (Que sais-je) 1948.
- Lacouture Jean et Simone — *L'Egypte en mouvement*, Paris, Seuil, 1962.
- Lacouture Jean — *Quatre hommes et leurs peuples, sur - pouvoir et sous-développement*, Paris, Seuil, 1969.
- *Nasser*, Paris, Seuil, 1971.
- Mantran R. et Flory M. — *Les régimes politiques des pays arabes*, Paris P.U.F. (Collection Thémis) 1968.
- Rabbatt Edmond — *L'évolution politique de la Syrie sous mandat*, Paris, 1928.
- *La formation historique du Liban politique et Constitutionnel*, Beyrouth, Librairie Orientale, 1973.

- Rodinson Maxime
- Israël, fait colonial?», In. (*Les temps modernes*, No. 253 bis, 1967.
 - *Israël et le refus arabe*, Paris, Seuil, 1968.
 - *Marxisme et monde musulman*, Paris, Seuil, 1972.
- Rondot Pierre
- *Destin du Proche - Orient*, Paris, Centurion, 1959.
- Rossi Pierre
- *L'Irak des révoltes*, Paris, Seuil, 1962.
- Saab Edouard
- *La Syrie ou la révolution dans la rancœur*, Paris, Julliard, 1968.
- Sfia Mohamed Saleh
- «Egypte, impact de l'Idéologie socialiste sur l'intelligentsia arabe (Salâma Mûsâ), In. (*La Deuxième internationale et l'Orient*, Paris, Cujas, 1968.
- Vernier Bernard
- *Armée et politique au Moyen-Orient*, Paris, Armand Colui, 1963.
 - «La République arabe Unie», In. (*Le rôle extra - militaire de l'armée dans le tiers - monde*, Paris, P.U.F. 1966).

الفهرس

صفحة	توطئة
٧	الفصل الاول
	رواد حركة البعث :
١١	● عصبه العمل القومي
١١	● زكي الارسوزي : شخصيته وفكره
١٥	● ميشال عفلق : مفكر حركة البعث ومؤسسها :
١٩	١ — البدايات الادبية
٢٠	٢ — علاقاته مع الشيوعية
٢٥	٣ — الملامح المميّزة لشخصية عفلق
٢٩	
	الفصل الثاني
	نشأة وتكوّن حركة البعث العربي
٣٣	● البداية : عفوية ورومنطقية
٣٣	● العوامل الايديولوجية :
٣٧	١ — العامل القومي أو الاسطوري
٣٧	٢ — العامل الاخلاقي أو الصوفي
٤٠	٣ — العامل العدائي للشيوعية
٤٢	● في الممارسة السياسية
٤٤	● المؤتمر التأسيسي الاول للبعث العربي
٤٨	

الفصل الثالث

٥٧

مناهل الروح والرسالة الخالدة

٥٧

● المظهر الروحي

٦٠

● البعث والقضية الدينية

٦٢

● البعث والاسلام :

٦٢

— الاسلام دين وثقافة

٦٣

— الاسلام والعروبة

٦٥

— الاسلام تجربة أخلاقية

٦٥

— حياة الرسول : تجربة أخلاقية معاشة

٦٦

— البعث والعلمانية

٦٨

● ماضي العرب وتاريخهم

٧١

● الرسالة العربية الخالدة

لفصل الرابع

٧٥

ايدولوجية البعث القومية

٧٥

● الامة العربية

٨٠

● القومية العربية

٨٥

● القومية والعروبة والانسانية

٨٨

● الوحدة العربية

٩٢

● البعث ومسألة الاقليات القومية والدينية

لفصل الخامس

٩٥

مفهوم البعث للاشتراكية العربية

٩٥

● لحظة خاطفة عن نشأة الحركة الاشتراكية

٩٨

● منشأ اشتراكية البعث

صفحة	● النزعات المختلفة لاشتراكية البعث
١٠١	● البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لحزب البعث
١٠٤	● البعث والمسألة الزراعية
١٠٩	● الاشتراكية والوحدة العربية
١١١	

الفصل السادس

المرحلة الثانية من نمو الحزب (١٩٤٧ - ١٩٥٤)

١١٥	● البعث والقضية الفلسطينية
١١٥	● البعث والانقلاب العسكري الاول في سوريا (٣٠ آذار - مارس - ١٩٤٩)
١٢٠	● البعث العربي في عهد سامي الحناوي
١٣٢	● حزب البعث ومشروع الوحدة السورية - العراقية ١٩٥٠
١٣٦	

الفصل السابع

١٤١	● البعث العربي في عهد الشيشكلي
١٤٥	● توتر العلاقات بين البيطار وعفلق
١٤٧	● شخصية أكرم الحوراني السياسية :
١٥٥	— أكرم الحوراني والاتحاد بين سوريا والعراق
١٥٦	— أكرم الحوراني والجيش
١٥٩	● ظروف ونتائج الاندماج بين حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي
١٦٠	الضغط الداخلي
١٦٠	الضغط العسكري
١٦٧	● البعث وقضية استلام السلطة عام ١٩٥٤
١٦٩	● ردود فعل القاعدة البعثية من الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي

الفصل الثامن

١٧٣	● انتشار البعث وقضايا الحزب التنظيمية
-----	---------------------------------------

- لمحة خاطفة حول انتشار البعث خارج سوريا :

صفحة

١٧٣	البعث في الاردن
١٧٨	البعث في لبنان
١٨١	البعث في العراق
١٨٨	البعث في باقي العالم العربي
١٩٠	● الصعوبات الداخلية للحزب
١٩٣	● ظروف انعقاد المؤتمر الثاني للحزب
١٩٨	● نتائج المؤتمر الثاني

الفصل التاسع

٢٠٧	البعث والحكم الناصري
٢٠٧	● العلاقات بين البعث والناصرية :
٢٠٨	١ — مرحلة العداء
٢١٠	٢ — مرحلة التأييد غير المشروط
٢١٤	● عوامل وملابسات الاتحاد بين سوريا ومصر
٢٢٥	● حزب البعث في ظل الجمهورية العربية المتحدة
٢٣٠	● المؤتمر القومي الثالث
٢٣٣	● تدهور العلاقات مع قادة الجمهورية العربية المتحدة
٢٣٥	● المؤتمر القومي الرابع

الفصل العاشر

٢٣٩	حركة البعث في العراق (١٩٥٨ — ١٩٦٣)
٢٣٩	● البعث وثورة تموز ١٩٥٨
	● التخطيط للوصول الى السلطة :
٢٤٤	١ — الناحية السياسية
٢٤٦	٢ — الناحية العسكرية

صفحة

٢٤٨

٢٥٨

٢٧٩

● حزب البعث ومشاكل السلطة في العراق

● البعث والمسألة الكردية

● الحزب والجيش والصراع الداخلي

الفصل الحادي عشر

حزب البعث تحت حكم الانفصال في سوريا (١٩٦١ - ١٩٦٣)

٢٨٧

● البعث وانقلاب أيلول (سبتمبر) ١٩٦١

٢٨٧

● الحركة التمردية في آذار (مارس) ١٩٦٢ : ظروفها ونتائجها

٢٩٨

● المؤتمر القومي الخامس : تفجير الازمة في البعث

٣٠٩

الفصل الثاني عشر :

حزب البعث واستلام السلطة في سوريا (آذار ، ١٩٦٣)

٣٢٣

● الوضع السياسي والعسكري للحزب

٣٢٣

● البعث والناصرية وجهها لوجه

٣٣١

● المحادثات الثلاثية

٣٣٥

● الاتجاهات البعثية الثلاث :

٣٤٣

— القيادة القومية

٣٤٤

— القيادة القطرية

٣٤٥

— اللجنة العسكرية

٣٤٦

● المؤتمر القومي السادس

٣٥٠

● النتائج المباشرة للمؤتمر القومي السادس :

٣٦٣

سقوط حزب البعث في العراق

٣٦٩

الخاتمة

٣٧٩

المراجع

٣٩٥

الفهرس

ملاحظة

يتوجه المؤلف الى كل من لديه ملاحظات أو انتقادات أو معلومات اضافية أو تصحيح معلومات أن يرسلها اليه ، حتى يأخذ بها في الطبعة التالية .

العنوان

الجامعة اللبنانية ، فروع لبنان الجنوبي
معهد العلوم الاجتماعية ، صيدا - لبنان

هذه الدراسة !

هذه الدراسة هي في الاصل رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي . وهي المحاولة الجدية والعلمية الاولى ، لالقاء نظرة شمولية ومفصلة في أن معا ، على حركة سياسية من اهم الحركات في الوطن العربي وهي : حزب البعث العربي الاشتراكي .

وقد قضى المؤلف زهاء اثني عشرة سنة لانجاز هذا البحث الاكاديمي ، وذلك قبل ان يقدمه الى جامعة باريس (السوربون) ويناقشه في حزيران ١٩٧٥ . وكان المشرف عليه ، طوال هذه المدة ، المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون .

ان الاهمية القصوى لهذه الدراسة تأتي بكونها تتعلق بموضوع يثير كثيرا من الجدل والخلاف ، ومن الحدة والانفعال ، كموضوع حزب البعث . كذلك فان الفكرة الاساسية التي سيطرت على ذهن المؤلف هي تقديم حركة البعث كما هي وكما يراها البعثيون انفسهم وتعريفها بمجملها الى المواطن العربي .

وقد حاول المؤلف قدر المستطاع ان يكون البحث واضح الاسلوب والافكار والمنهج ، وهو المنهج التاريخي التحليلي في دراسة الحزب وتطوره السياسي واتجاهاته الفكرية .